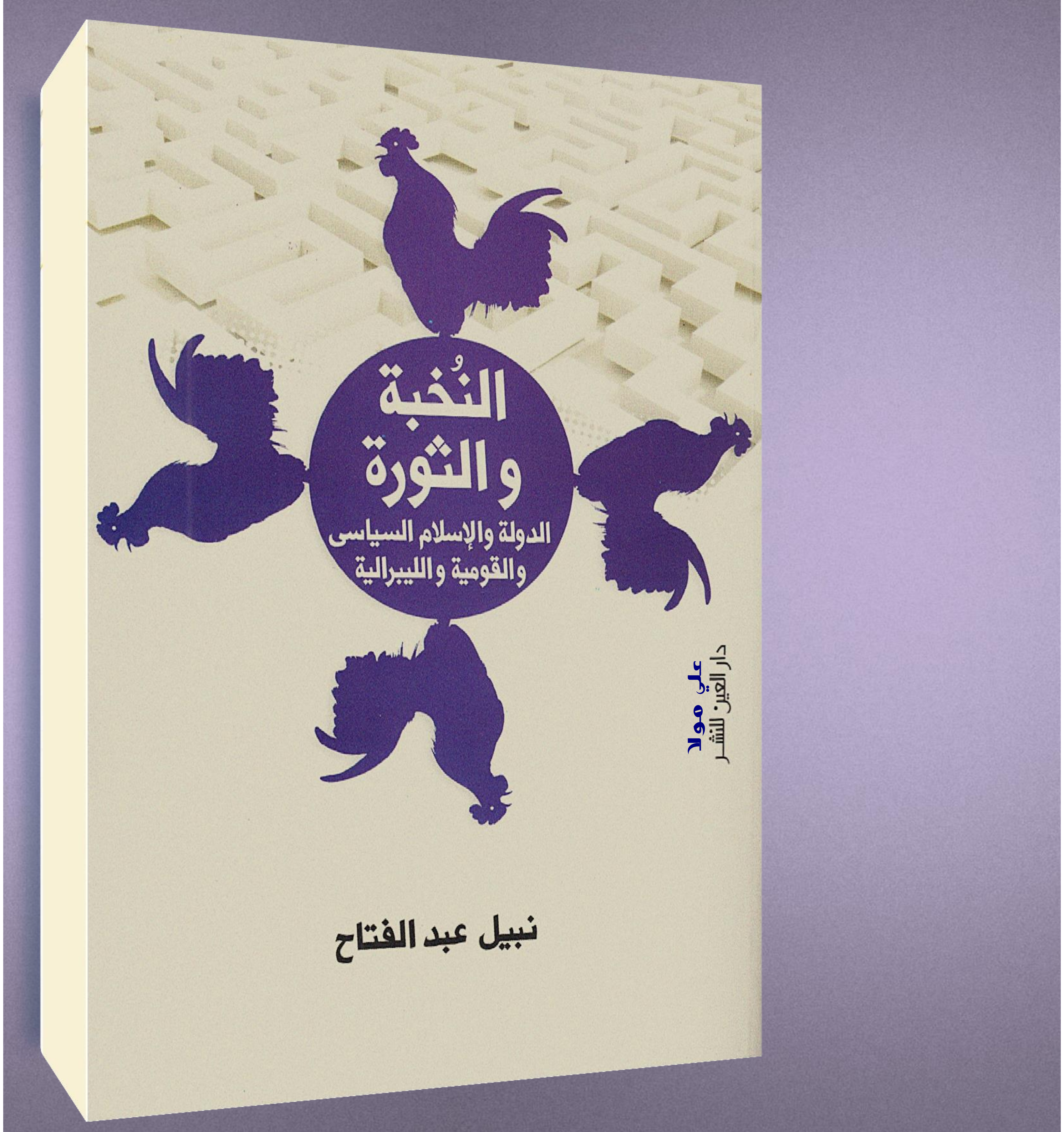

النُخبة
والثورة
الدولة والإسلام السياسى
والقومية والليبرالية
دار العين للنشر
علي مولا
نبيل عبد الفتاح

النُّخْبَةُ و"الثَّورَةُ"

الدَّوْلَةُ وَالإِسْلاَمُ السِّيَاسِيُّ والْقَومِيَّةُ واللِيْبِرَالِيَّةُ

سِيَاسَاتُ التَّحَوّلِ فِىْ مِصْرَ

النُّخْبَةُ و"الثَّوْرَةُ"

الدَّوْلَةُ وْالإِسْلَامُ السِّيَاسِيُّ والْقَومِيَّةُ واللِّيْبِرَالِيَّةُ
سِيَاسَاتُ التَّحَوّلِ فِيْ مِصْرَ

نبيـل عـبـد الفتـــاح

الطبعة الأولى/ ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م

دار العين للنشر
٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة
تليفون: ٢٢٣٩٦٢٤٧٥، فاكس:٢٢٣٩٦٢٤٧٦
E-mail: elainpublishing@gmail.com

الغلاف: أحمد اللباد
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٩٩٧٨/ ٢٠١٢
I.S.B.N: 978 - 977 - 490 - 194 - 2

النُّخْبَةُ و"الثَّوْرَةُ"

الدَّوْلَةُ وْالإِسْلاَمُ السِّيَاسِىُّ والْقَومِيَّةُ واللِيْبِرَالِيَّةُ

سِيَاسَاتُ التَّحَوّلِ فِىْ مِصْرَ

نبيل عبد الفتاح

دار العين للنشر

دار الكتب والوثائق القومية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

عبد الفتاح، نبيل.

النُخْبَةُ و"الثَوْرَةُ": الدَّوْلَةُ وْالإِسْلاَمُ السِّيَاسِيُ والْقَومِيَّةُ واللِّيْبِرَالِيَّةُ: سِيَاسَاتُ التَّحَوّلِ فِيْ مِصْرَ/ نبيل عبد الفتاح.

دار العين للنشر: الإسكندرية، ٢٠١٣

ص؛ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٠ ١٩٤ ٢

١- مصر - الاحوال السياسية.

أ- العنوان

٣٢٠,٩٦٢

رقم الإيداع / ١٩٩٧٨ / ٢٠١٢

إلى أمي

معنى مكتمل في الحياة

المحتويات

مقـدمــة

النخبـة والكتابـة والفوضـى

نبدأ بالأسئلة لأنها تحمل فى أعطافها وحناياها حيرة الباحث وبعض تردده وربما اختلاط بعض الأمور والواقعات التى يتداخل فيها التاريخى، والاجتماعى، والسياسى، والثقافى، والدينى، والنفسى، ومن ثم تغيم فى بعض الأحيان الرؤية، وتختلط متغيرات وعناصر فى الظاهرات والحالات، ومن ثم يتسرب الشك فى مدى جدوى وشرعية استخدام بعض المقاربات المنهجية، أو الاستخدامات الاصطلاحية التى عرفها العلم الاجتماعى ولا تزال تستخدم - فى الخطابات الشائعة - بلا ضبط أو تحرير، فى مساعدة الباحث أو الكاتب على التعامل مع الواقع الموضوعى فى اختلاطاته وتداخلاته وتعقيده وسخونته، لاسيما فى ظل انبثاقات مشاهد أو ظواهر جديدة من وراء بعض مما ألفته العيون البحثية - والسياسية -وتعاملت معه بالتفسير، أو التأويل، أو التخليط أو إعادة إنتاج تفسيرات سابقة التجهيز وتحميل هذا التغير فيما وراء المألوف من الرؤى والأوصاف بكل هذه التشوشات، والذى يبدو معها عاديًا ونمطيًا ومستمرًا!!

من هنا هل ثمة جدوى من محاولة التعامل البحثى أو الكتابى المعمق أو شبه ذلك مع ظواهر سريعة وسائلة وبها بعض الفوضى فى صعودها، وانتكاساتها، أو هكذا يخيل لى ولآخرين!؟

هل يمكننا الإمساك ببعض تدفقات الفوضى والسيولة وسرعة وتلاحق الوقائع السياسية، وسخونة واحتقانات الحالة المصرية الكلية أو فى إطار عديد قطاعاتها وعناصرها؟

هل يمكن الإمساك بهذه اللحظات السياسية المصرية المراوغة والسريعة والمتغيرة، والتعامل معها بحثيًا؟

هل الآلة الاصطلاحية السائدة فى العلم الاجتماعى - والسياسى على وجه التحديد - قادرة على رصد وتوصيف وتفسير انهمار الوقائع الاجتماعية والسياسية، أم أن هذه الإستراتيجية الاصطلاحية - واللغوية - ربما تساهم فى سوء الوصف والتفسير، بل وقد تؤدى إلى تأويلات مغلوطة ومبتسرة وغير دقيقة؟!

هل وقت الكتابة والتحليل عن الانتفاضة أو الثورة لا يزال مؤجلًا ويحتاج إلى وقت حتى يمكن الخروج من دوائر الكتابة اليومية أو الفكر اليومى - وفق تعبير الكاتب اللبنانى الراحل كمال حمدان - إلى الكتابة البحثية المعمقة والتى تستطيع استيعاب الظواهر والمتغيرات حول طبيعة ما حدث - ولا يزال مستمرًا حتى لحظة كتابة هذه المقدمة فى مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا!؟

هل يمكن تحليل الحالات الثورية، أو العمليات الثورية فى المنطقة العربية، ولا يزال بعض الغموض والأسرار والمعلومات كامنا فيما وراء ظواهر الأحداث والشخوص والجماعات السياسية .. إلخ؟!

هل يمكن تقييم الأحداث التى جرت ولا تزال فى نطاق الحد الأدنى من الموضوعية وبعيدًا عن النزعة المعيارية الأخلاقية أو الدينية أو السياسية التى تنطلق من "تصورات" و"سرديات كبرى"، يحاول بعض الكتاب والباحثين والسياسيين استلهامها أو الإسناد إليها فى تقويم وقائع وظواهر الواقع الموضوعى؟

هل يمكننا تحليل ما حدث ولا يزال بعض تداعياته مستمرًا، قبل 25 يناير 2011، وما بعده حتى تسلم المجلس العسكرى السلطة ولا يزال هناك نقص فى المعلومات؟ ما الذى جرى داخل الأروقة السلطوية؟

ما الذى جرى بين الإدارة الأمريكية والسلطة وقيادة القوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين وآخرين فى مصر؟ أين دور الدولة الإسرائيلية فيما وراء الدور والأداء والضغوط الأمريكية؟

ما هى أدوار بعض الدول النفطية كالسعودية، وقطر، والإمارات فيما حدث فى مصر؟ ما هى حدود أدوارها السياسية والتمويلية والإعلامية ولمن ذهب هذا الدعم من القوى السياسية؟

ما الذى دار بين مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين وبين نائب رئيس الجمهورية السابق اللواء عمر سليمان، هل حدثت اتفاقات؟ وما هى؟ وهل التزمت الأطراف بالاتفاق حال حدوثه؟ لماذا غادر الإخوان الميادين، وميدان التحرير الميدان الأم / الأيقونة فى بعض اللحظات المهمة؟

ما الذى تم فى مراحل الانتقال من مساومات واتفاقات مع المجلس العسكرى؟ ما هى أطرافها الفعلية، هل من أطراف إقليمية ودولية، ما هى الأخطاء التى وقع فيها المجلس العسكرى؟

ما الذى دفع القوى السلفية للعمل بالسياسية بعد طول رفض لها؟

ما هى أخطاء القوى المسماة مجازًا "بالليبرالية"، والديمقراطية واليسارية والناصرية، أو ما أطلق عليها تعبير القوى "المدنية"؟ فى أثناء المراحل الانتقالية؟

ما هى أخطاء القوى الثورية والجيلية الشابة التى قامت بالانتفاضة الثورية؟ لماذا انتكست وتراجعت؟

أين تكمن الأخطاء الكبرى؟ هل الخروج من الميدان؟ هل لعدم نضج "اللحظة الثورية" بحيث تحمل معها قوى اجتماعية كبرى، لاسيما فى الأرياف والمدن المريفة؟ هل غياب القيادة؟

ما تفسير صعود الإخوان والقوى السلفية إلى سدة "السلطة التشريعية" مجلسى الشعب – أساسًا –، والشورى؟

ما سبب الصراع بين السلطتين التشريعية والقضائية وتحديدًا المحكمة الدستورية العليا؟ ما سبب سعى بعض القوى الإخوانية والسلفية إلى محاولة إضعاف المحكمة الدستورية العليا؟ ما سر الهجوم الشرس من القوى الإسلامية السياسية على السلطة القضائية، وجماعة القضاة؟ ما أسباب الصراع بين السلطة التنفيذية والقضاء على نحو ما ظهر فى محاولة إقالة النائب العام، بكل ما أثاره من تضاغطات متبادلة بين "مؤسسة الرئاسة" والمؤسسات القضائية، ونادى القضاة؟

ما أسباب وصول رئيس ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى موقع رئيس الجمهورية!

هل تم ترييف السياسة فى مصر وهزيمة المدن سياسيًّا؟

ما سر عملية التغيير الناعم داخل المؤسسة العسكرية المصرية وتوقيت حدوثها؟

ما هى أطرافها؟ كيف تم التغيير وما سر سلاسته؟

ما الذى يحدث من عنف وخروج على الدولة فى شبه جزيرة سيناء؟ وما هى أسباب نمو الحركة الإسلامية السلفية، لاسيما الجهادية فى هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة؟

ما هى حدود التداخل بين ما يحدث فى قطاع غزة وبين ما يحدث فى سيناء؟ وأين دور إسرائيل فيما يحدث داخل هذه المنطقة الاستراتيجية الحيوية والمؤثرة على الأمن القومى المصرى، والأمن الداخلى؟

ما هو دور بعض الأطراف الإقليمية – منظمات وأحزاب سياسية إسلامية – فى الهجوم على السجون المصرية؟ ما هو حجم التعاون الداخلى مع أطراف هذه العملية بالغة الخطورة أمنيًّا ووطنيًّا؟ هل هناك دور لحزب الله، وحركة حماس فى عملية تحطيم وفتح أبواب السجون وتهريب بعض المتهمين ممن ينتمون لكلتا الجماعتين إلى خارج مصر؟ ما حدود الحقيقة فيما يتداول إعلاميًّا وسياسيًّا من "أخبار" وانطباعات وآراء حول هذا الموضوع بالغ الخطوة والاستثنائية فى تاريخ مصر، لاسيما طوال أكثر من ستين عامًا لنظام يوليو 1952؟

ما هى مصادر تهديد الأمن الداخلى والقومى المصرى "الجديدة"، لاسيما عمليات تهريب السلاح بعد انهيار نظام القذافى وتبعثر بعض "ترسانته العسكرية" بين عديد القوى والجماعات القبلية، وبعض مافيا السلاح ومن خلال اختراق المناطق الحدودية المتاخمة لحدود الدولة المصرية وتهريب أسلحة متطورة إلى داخل مصر!

شاعت عمليات تهريب البشر والاتجار فيهم وكذلك المواد المخدرة التى شاعت وتحولت إلى مادة للاستهلاك الواسع وتشكل خطرًا – حالًا ومستمرا ومستقبليًّا وبيلًا على صحة المجتمع المصرى–، بكل آثار ذلك الاجتماعية والنفسية والسياسية على الدولة، وأجهزتها والسلطة الحاكمة أيا كانت طبيعتها وسياساتها؟

ما علاقة الهروب إلى المخدرات بالسياسة وبعض أنماط السلوك الدينى المتزمت والاستعراضى والطقوسى والشكلانى الشائع فى مصر؟

ما الذى يكمن وراء الفوضى والسيولة وعدم اليقين فى مصر فى أعقاب تراجع الانتفاضة الثورية؟

"ثورة" أم "انتفاضة" أم "عملية ثورية"؟ هل لا تزال مستمرة؟ هل تراجعت؟ هل هى موجات "ثورية" موجة تأتى إثر أخرى وما حدث فى 25 يناير 2011 هو الموجة الأولى العاتية ولكنها تراجعت ونحن فى انتظار موجات أخرى قادمة فى المستقبل؟ هل يمكن القياس على الثورات الكلاسيكية الكبرى فى التاريخ والمقارنة معها، أم أننا إزاء ثورة من "نوع جديد" و"مغاير" و"استثنائى" وتعبر عن تغيرات عصرنا الرقمى المعولم؟

هل مصطلحات "ثورة" و"انتفاضة" و"هبة ثورية" و"تمرد جماهيرى" لا تزال لها دلالة وصفية ووظيفية فى تحليل طبيعة ما حدث وبعض آثاره؟

ما انعكاسات ما حدث فى إطار الخبرات والتقاليد الدستورية المصرية؟

ما هى مواقف المؤسسات الرسمية والدينية من الانتفاضة الثورية؟ ما هى الأزمات المؤسسية المستمرة والراهنة فى الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية، وفى إدارة العدالة والسياسة الثقافية وإدارة شئون الثقافة عمومًا، ومشكلات الأمن فى ظل مراحل تحول سريع ومضطرب وأزمات وإعاقات بنيوية تواجه الدولة وأجهزتها ومؤسساتها؟ ما وضع وممارسة الشعائر الدينية وحقوق المرأة والطفل فى ظل صعود الإخوان المسلمين والسلفيين؟ والتهديدات والانتهاكات المختلفة لهذه الحقوق الأساسية للمواطنين التى تمت فى أعقاب 11 من فبراير ومستمرة؟

ما الذى يقف وراء النزاعات المذهبية الإسلامية بين فقه الجمهور السنى الأكثرى، وبين الفقه الشيعى وبعض أتباعه وهم أقلية فى مصر؟

هل المذهب الشيعى يشكل خطرًا فى بلادنا؟! هل يتمدد على الخريطة الدينية السنية العتيدة؟

من أين تأتى هذه المخاوف لدى بعض القوى الإسلامية السياسية الإخوانية والسلفية وآخرين؟ هل الواقع يشير إلى هذه المخاطر؟ هل هى مخاوف حقيقية أم أنها مستعارة من الإقليم النفطى وصراعاته السياسية مع إيران وحزب الله؟

هل نحن إزاء امتداد لمخاوف وصراعات مذهبية سنية – شيعية فى شبه الجزيرة العربية، ودول ومجتمعات إقليم النفط فى الخليج؟

لماذا الإصرار على وضع نصوص تحظر المساس بالذات الإلهية وازدراء الصحابة وآل بيت الرسول (ﷺ) فى مشروع الدستور الجديد للبلاد، والذى يعكس عديد الانقسامات بين مكونات الأمة على تعددها سياسيًّا ودينيًّا ومذهبيًّا؟ [1] هل نحن أمام ظاهرة عامة وشائعة، أم أننا نضع نصوصا قد تؤدى إلى الهيمنة على حرية الإبداع والتفكير والبحث الأكاديمى؟ أم أن بعض الجماعات الإسلامية السياسية – الإخوان والسلفيين وآخرين – يريدون وضع نصوص فى الدستور المقبل لمصر، تسمح لهم بفرض هيمنة وسلطة على المجالات الثقافية والسياسية والدينية والأكاديمية؟ هل هى محاولة لمطاردة الكتب والآراء والتفتيش فى الضمائر والقصائد والروايات والقصص .. إلخ؟

هل يراد استخدام بعض هذه النصوص المقيدة للحرية الدينية أن تستخدم فى حرب دينية وطائفية ومذهبية فى مواجهة المسيحيين على سبيل المثال، أو الشيعة والبهائيين .. وغيرهم؟

إين هذه الاقتراحات من الاجتهادات الفقهية الرصينة والعميقة حول حرية العقيدة

فى تاريخ الفقه الإسلامى السنى فقه الجمهور ومدارسه الكبرى حول حرية العقيدة؟ أين هذه التوجهات من آراء بعض كبار الفقهاء الأزهريين، كالإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت، والشيخ المجدد عبد المتعال الصعيدى؟

أين نضع المثقف وأدواره والنخب المثقفة وإدارة الثقافة فى ظل أوضاع تتسم بالاضطراب والعنف؟

ما هو تأثير الجغرافيا السياسية على تطور "الأوضاع الثورية" فى مصر ودول ما يسمى مجازًا بـ "الربيع العربى" استلهامًا من ربيع الثورات الأوروبية، وربيع براج 1968؟

ما هى حدود الدور التاريخى والراهن والمستقبلى للقوة الناعمة المصرية فى الإقليم؟

ما سبق عديد الأسئلة التى ذكرنا بعضها تمثيلًا لا حصرًا، كمدخل من مداخل الحوار والرصد والتوصيف والتحليل للانتفاضة الثورية، –أو "الثورة" وفق المجاز الشائع مصريًّا وعربيًّا –وتراجعاتها وقضاياها فى مصر على وجه التحديد كيف تعاملت النخبة مع قضايا

الانتفاضة ومراحل التحول؟ وما هى الأعطاب الهيكلية فى أساليب الإدارة السياسية والمعارضات، بل وطرائق التفكير ومقاربة عديد التحديات الصعبة؟

الأسئلة السابقة وغيرها هى محاولة لإظهار تعقيد أى كتابة خارج الفكر اليومى فى متابعة الحالة المصرية فى عديد مجالاتها وأبعادها ومراوغاتها وتحولاتها ... إلخ.

من هنا نستطيع ملاحظة تداخل بعض اليومى وتضاعيفه فى نسيج البحثى والتحليلى، وبعض ظلال اللغة الكتابية اليومية وابتكاراتها وهى تسعى لوصف لحظة وبدء مسار عمليات تشكيل ظواهر سياسية واجتماعية ودينية فى طور التبلور.

الدراسات المختلفة موضوع الأبواب الستة (2) والفصول المختلفة التى تنضوى تحت عناوينها، هى مسعى أو محاولة لتحليل عديد الظواهر والقضايا والإشكاليات والمشكلات والأزمات – على الاختلاف بين هذه الاصطلاحات – التى ظهرت فى إطار ما أسميناه بالانتفاضة الثورية – أو "الثورة" وفق ما يجرى عليه القول والوصف السائدان –منذ بدايات واقعات التظاهرات الاحتجاجية الثائرة وتناميها وتطورها فى 25 يناير 2011 وما بعد! وحاولنا أن نميز بين هذا الوصف وسواه والثورة والاحتجاج وغيرها من المصطلحات التى طرحناها فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، وقبل وبعد بدء حركة كفاية وما بعدها من جماعات وحركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى، وأصبحت هذه المصطلحات جزءًا من السوق اللغوى والاصطلاحى ولغة الخطاب السياسى والإعلامى المرئى والصحفى فى مصر على نحو دقيق فى استخداماتها حينا، وعلى نحو إنشائى و"بلاغى" وغير صائب الاستعمال فى غالب الأحيان.

أوصاف مفارقة لواقعها تترى وتطرح فى الكتابة السائدة فى ظل فوضى فى اللغة والاصطلاحات والسجالات العنيفة والصاخبة فى مصر وربما فى بعض دول المنطقة العربية.

لغة دراسات هذا الكتاب موشومة بالاصطلاحى والبحثى واليومى والعابر ولكنها حاولت ما استطاعت أن تحافظ على الحد الأدنى من اللغة والمقاربة المنهجية التى يتداخل فيها التاريخى والسياسى والاجتماعى والثقافى والرمزى واللحظى.

حاول الكاتب فى عديد أبواب وفصول هذا الكتاب أن يزاوج بين الدراسات، على نحو

ما ورد فى القسم الأول: كما فى "متن الحرية" وبين كتابة المقالات على نحو ما ورد فى القسم الثاني: هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها وتعثراتها.

القسم ثانيًا: انطوى على أربعة وثلاثين مقالًا حاولت خلالها مقاربة قضايا ومشكلات وإشكاليات التحول، فى صحيفة الأهرام أساسًا، وبعض المجلات الأخرى.

أود أن أشير إلى أن كتاب النخبة و"الثورة" الدولة والإسلام السياسى والقومية والليبرالية.. سياسات التحول فى مصر. يتناول الصراع الضارى الذى يدور حول روح الأمة وطبيعة الدولة/ الأمة الحديثة والمعاصرة، والتقاليد السياسية والدستورية، بل ونمط الحياة الحديث والمعاصر على الصعد الاجتماعية والثقافية وأنظمة القيم. صراع بين عديد التصورات الوضعية عن الإسلام السياسى والدولة، والقومية والليبرالية فى مرحلة تاريخية يبدو العالم المعولم وما بعد الحديث فى حالات من التغيرات السريعة والمتلاحقة والتى تفكك بعض المنظومات السائدة وتقوض روئ ولغة واصطلاحات، وتتبنى مفاهيم ولغة ما بعدية .. ما بعد الحداثة .. ما بعد الثورة الصناعية الثالثة، ما بعد الدولة القومية .. إلخ. الكتاب سردية بحثية موازية أو مواكبة لسردية الانتفاضة أو "الثورة"ومروياتها وفلكلورياتها وبعض أساطيرها التى ربما لم تكتمل معالمها وأسرارها وأطرافها كاملة، لكنها سردية بحثية وجيلية "للطبقة الوسطى – الوسطى" المدينية الشابة أساسًا بالقاهرة، ومعها بعض من نظائرها ومعهم عناصر من "الطبقة العاملة" فى مدينة السويس، وهم من لعبوا دورا جسورا فى الانتفاضة الثورية.

ثمة صراع على سردية الانتفاضة أو "الثورة" فى الوصف الشائع لما جرى، أو مرويات السردية المؤسسة "للثورة" فى مصر بين عديد القوى، وسعى بعض قادة جماعة الإخوان إلى صياغة سرديتها باعتبار بعض شباب أعضائها هم الداعين لها، وهو أمر يفتقر إلى الدقة والصدق التاريخى. الصراع على السردية المؤسسة وحقائقها والتباساتها وبعض غموضها المتحل هو أيضًا جزء من السجال التونسى – بين عديد المثقفين والباحثين والقوى السياسية – حول واقعة "انتحار" أو "استشهاد" محمد بو عزيزى وما حدث بينه وبين الشرطية التونسية، وفق توصيف كل سردية من السرديات أو المرويات حول الحدث المؤسس للسردية "الثورية".

كتاب يسعى وراء استجلاء سياسة الأمل التى تنبثق من قلب اختلالات الدولة وتآكل بعض هياكلها وأنسجتها، وكذلك من التوق إلى تحول ديمقراطى كامل والسعى إليه، سياسة

الأمل تجاورت أيضًا مع ما يمكن أن نطلق عليه سردية الألم داخل جراح الدولة / الأمة العميقة والغائرة التى تراكمت قبل الانتفاضة وأثناءها وما بعدها وسيستمر إلى حين، وهو ألم عميق ووجودى لبعض المفكرين والمثقفين المصريين لاسيما بعض جيلنا - جيل السبعينيات - وهمومه وشجونه وهواجسه بل وأساطيره السياسية، ولبعض مثقفى وسياسيى أجيال سابقة ولاحقة لجيلنا، بمن فيهم هؤلاء الذين خرجوا ونحن معهم يوم 25 يناير 2011 وما بعد، وكانت بقايا وشخوص هؤلاء "المتمردين" و"الثائرين" حاضرين فى قلب المشهد الزلزالى. هذا الحشد الجيلى الشجاع الذى أراد - ولا يزال - دق الأبواب من أجل فتح الطريق أمام نهاية "جمهورية الخوف" - بتعبير كنعان مكية عن عراق صدام حسين - ومحاولة الخروج من حالة "التوهان التاريخى" - بتعبير صديقنا العزيز المفكر المصرى البارز الراحل المقيم أنور عبد الملك - أو السعى لتأسيس معنى آخر مكتمل لمصر الأمة والدولة والتاريخ بعيدًا عن ما رآه بعضهم فى ترميزاته حول أوضاع الدول والمجتمعات العربية - ومصر فى القلب منها -أنها ولا تزال تبدو وكأنها "بلاد لا معنى فيها للمعنى". (3) بتعبير أدونيس. تبدو بلادنا هكذا فى لحظات الأسى والإحباط وتردى مستويات الفكر وتدهور أساليب العمل، وتبدو فى أحيان أخرى مترعة بالمعانى الكثيفة والمتناقضة معان غنية حتى فى اختلاطاتها. إنها رمزيات تشكلت من تراكم التواريخ والخبرات والانتصارات والهزائم الكبرى والصغرى والمسارات وفوائض الميتافيزيقيات الشعبوية والوضعية والصبر التاريخى والرأسمال الثقافى والرمزى المعقد، وربما السذاجات والبداهات، والاختلاطات وتدهور مستويات المورد البشرى وضعف تنظيم أطر الحياة اليومية وكيفية التعامل مع الظواهر والوقائع المستجدة! وانحطاط مستويات بعض النخب وانتهازيتها وضعف الرؤى والبصائر التاريخية ومواريث القوة الناعمة التى تراجعت والناتجة عن تراكمات وإنتاج معرفى تشكل فى إطار المرحلة شبه الليبرالية وبروز إبداعات بعض أبرز العقول المفكرة، ومغامراتها الفكرية، ومن ناحية أخرى سبق تجارب الحداثة والتحديث فيها حول محمد على وإسماعيل باشا وتجارب الدولة / الأمة ومساراتها المعقدة والمتعرجة ونجاحاتها وبعض كبواتها وانتكاساتها وهزائمها وحول ثورة 1919، ونظام يوليو 1952.. الخ. ربما تكون مصر بعضا من هذا، أو كل هذا ونقائضه وتجاوزاته وتجاوراته .. إلا أن الظاهر لنا أنها تحتاج لإعادة النظر فى كل هذه المقولات العامة والشائعة، والبداهات والأمثولات والأساطير المصرية حول مصر وفضائلها وتاريخها، وأديانها وأنماط التدين الشعبى وطقوسياته، والدين الوضعى فى مصر.

يبدو أن ثمة حاجة تاريخية وموضوعية كى نتحرر من أوهامنا وأساطيرنا وسردياتنا وتعميماتنا المجنحة من خلال منظومات ومناهج وأدوات العلم والمعرفة والبحث النقدى لكى يتجاور الأمل مع سردية الألم التاريخى "للجمهورية الجريحة" وفوائضه العميقة، كى نستطيع أن نحرر عقلنا ووجودنا وحضورنا فى المستقبل من فضاءات وكثافات وضلالات من عمى البصائر والرؤى وهيمنة الأوهام والأساطير التى تعيش داخلنا وتحبطنا وتربكنا وتكبل إرادتنا.

التحرر من تاريخ الأوهام والأساطير ومدائح الذات القومية ضرورة وخطوة أساسية كى نكسر قيودنا التى يبدو أنها ستزداد فى المراحل المقبلة كنتاج لظهور سلطة بطاركة وسدنة الدين الوضعى وهياكله الذين انتشروا فى البلاد وبين الناس ويسعى بعضهم إلى وراثة الدولة الحديثة "المدنية" التى أصابها الوهن الهيكلى.

هناك سعى حثيث من بعض هؤلاء للهيمنة على روح الأمة .. روح الشعب وضمائر الناس، ومحاولة هندسة سلوكياتهم وتنميط أفكارهم على نحو يؤدى إلى قمع الفكر الحر، وإبداعات الناس قبل المثقفين والمفكرين والسياسيين فى ظل عالم انكسرت فيه الحدود والقيود والمسافات عالم البلاك بيرى Black Berry والآى فون I phone والجهاز الصغير الحجم متعدد الوسائط والعوالم التى تتجلى عند أطراف الأصابع. عالم معولم يتأبى على فرض القيود على الحريات والأفكار والضمائر.

وثمة مسعى حثيث لدى بعض رجال الدين – أيا كانت دياناتهم ومذاهبهم – لتأسيس سلطة دينية وضعية وسياسية تختفى وراء أقنعة القيم الدينية الفضلى والسامية – الإسلامية والمسيحية – لتكريس مصالح "طبقية" اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تخطئها العين البصيرة.

وهذا فضلًا عن أن قوى وجماعات إسلامية سياسية تتنازع على النطق باسم الإسلام الحنيف وعقائده وقيمه وعباداته .. إلخ. جوهر هذه العمليات الصراعية والنزاعية بين بعض رجال الدين وجماعاته ومؤسساته هو السلطة .. والسلطة وحدها ومعها المصالح الدنيوية فيما يبدو، ونرجو ألا أن نكون مخطئين!

وثمة أيضا وهن بنيوى فى تكوين ما يسمى بالقوى المدنية – وهو وصف غير دقيق – أو

"الليبرالية" واليسارية والناصرية من عديد الأوجه ويمكن رصد بعضها فيما يأتى:

1- الصراعات الشخصية بين بعض قادتها، وغالبهم من كبار السن ومن ثم تغيم لديهم الرؤى إزاء حجم ونوعية التغير الاجتماعى فى البلاد، لاسيما بين الأجيال الجديدة الشابة من الشرائح الاجتماعية الوسطى - الوسطى، والوسطى - الصغيرة وما يطلق عليه البورجوازية الرثة، وكذلك الأوضاع فى الريف المصرى، وفى إطار "الطبقة العاملة" المصرية وداخل الشرائح التى يطلق عليها فى المصطلح القديم لبعض أدبيات اليسار البروليتاريا "الرثة"!

2- غلبة الشعارات السياسية العامة على البرامج السياسية والحزبية المؤسسة على درس للنفقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرمزية للخيارات المطروحة فى خطاب الشعارات الحزبية. وعدم تأسيس هذا "الخطاب البرنامجى" الفارغ فى عديد الأحيان على دراسات علمية فى مجالات الخطاب / البرنامج.

3- ضعف النزعة لبناء الائتلافات السياسية الجادة، أو التوحد بين "الجماعات" - "الأحزاب" - الصغيرة محدودة العضوية وتنتمى إلى ذات المرجعيات السياسية والإيديولوجية لغلبة الخلافات القديمة والنزاعات الشخصية أو الإيديولوجية، لاسيما داخل إطار جماعات اليسار.

4- الشيخوخة السياسية لبعض الأحزاب القديمة وقادتها وجمود فى مستوياتها القيادية، وتجاوز الواقع الموضوعى لبرامجها وشعاراتها العامة. من ناحية أخرى ضمور فى تركيبة العضوية وتآكل فى نسيجها، وعدم قدرتها على جذب وتجنيد الأجيال الجديدة الشابة.

5- عدم القدرة على تيسير الخطاب السياسى، واللغة السياسية التى تنطوى على إعاقة اتصالية مع القطاعات الجماهيرية الواسعة - الفلاحين والعمال وبعض أبناء الشرائح الوسطى الصغيرة .. إلخ - وذلك لانتشار الأمية بكافة أنواعها، أو لغموض المفردات والمصطلحات التى تستخدم فى الخطاب الشفاهى أو المكتوب، وضعف مستويات التعليم. أزمة اللغة السياسية تشكل واحدة من أهم أسباب ضعف الأحزاب السياسية شبه الليبرالية واليسارية والناصرية. من ناحية أخرى تبدو اللغة الدينية للجماعات والأحزاب السياسية الإسلامية - الإخوان والجماعات السلفية والجماعة الإسلامية - أكثر يسرًا واستنادًا إلى المرجع اللغوى الإسلامى، وتستند إلى نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، وهى ما يعطيها هيبة وقبولًا

وانتشارًا. من ناحية أخرى يميل الخطاب السياسى للإخوان والجماعات الإسلامية السياسية إلى تبسيط اللغة وتيسيرها للجمهور، والتعامل المباشر مع القواعد الاجتماعية.

6- افتقار بعض الأحزاب شبه الليبرالية واليسارية والناصرية إلى بناء قواعد وشبكات اجتماعية وتمثيل مصالح لقطاعات اجتماعية واسعة، وإنما تحركها يتم أثناء الانتخابات البرلمانية أساسًا، ثم سرعان ما يتناسى بعضهم - لا كلهم - أنه يعبر عن قواعد اجتماعية لها مصالح ومطالب سياسية واقتصادية واجتماعية. من ناحية أخرى فقدان بعضهم للقدرات التنظيمية، وتأطير مبادرات الشباب داخل الدوائر فى الأرياف وفى بعض المدن المريفة، على عكس بعض القوى التقليدية من كبار العائلات والأسر والقبائل والعشائر - فى الصعيد وبعض محافظات الوجه البحرى -، وكذلك جماعة الإخوان والسلفيين بقدراتهم التنظيمية والاتصالية المتميزة فى التعبئة والحشد والتحرك بين الناس، وتقديم الخدمات الاجتماعية من خلال شبكات قاعدية.

عديد الأسباب تكمن وراء ظواهر الضعف الذى ينتاب حالة الأحزاب السياسية "المدنية"، والتى تبدو تحركاتها للتوحد، أو التحالف، أو الائتلاف، بمثابة إعداد للانتخابات البرلمانية، وللاستفتاء على الدستور.

دراسات هذا الكتاب ومقالات الجزء الثانى منه لا تعدو أن تكون محاولة لكتابة بحثية إلى حد ما عن سردية تراكمات جروح ومشكلات النخبة والدولة والأمة الحديثة فى مصر، والألم المستمر والأحزان الجماعية العميقة، ولكنَّ ثمة أشواقا وتوقا مصريا عارما نحو سردية للأمل أو سياسة للأمل تؤدى إلى تجاوز تخلفنا التاريخى، ليكون لنا حضور عميق فى زمن عالمنا المعولم وثوراته المختلفة، ومعطياته ومنتجاته وفعله السياسى والتقنى والثقافى والمعرفى.. إلخ!

كتاب "النخبة و"الثورة": الدولة والإسلام السياسى والقومية والقومية والليبرالية.. سياسات التحول فى مصر" يحتوى على مجموعة من الدراسات التى أعددناها خلال الفترة التى بدأت مع رحيل الرئيس السابق عن سدة الحكم فى 11 فبراير 2011، ونشر بعضها أو جزء منه، وغالب الأبواب الست الأولى من الكتاب التى جاءت تحت أولًا: متن الحرية لم ينشر من قبل، وتمت فى إطار العمل بمركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية. وفى إطار بحوثه، أو ما قدم بأسمه فى عديد المؤتمرات المصرية أو العربية أو الدولية. أما الجزء الثانى

"هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها وتعثراتها" فهى مجموعة مقالات نشرت غالبيتها منجمة بصحيفة الأهرام، ورأى بعض الزملاء ضرورة تجميعها كجزء من هذا الكتاب.

أود أن أشير إلى أن غالب دراسات ومقالات الكتاب هى محاولة لوصف وتفسير وتحليل تراكمات الاختلالات والجروح البنيوية العميقة التى وصلت إلى مستوى الأعطاب فى تركيبة النخبة والدولة والأمة المصرية، ولم تعد محضُ جروح وأمراض سطحية، ولكنها تمس نسيج الدولة / الأمة الحديثة وسلطاتها ومؤسساتها وأجهزتها على اختلافها، بل ومواريثها السياسية والهيكلية، ومعناها فى الوعى شبه الجمعى للنخب السياسية، لاسيما القادمون الجدد إلى السياسة والسلطة من الإسلاميين السياسيين على اختلاف جماعاتهم وأحزابهم السياسية الذين جاءوا ومعهم لغة دينية وسياسية ومفاهيم بعضها يبدو مغايرًا للتقاليد الخطابية واللغوية والاصطلاحية لما ساد طيلة عديد المراحل التاريخية منذ تأسيس الدولة الحديثة والمعاصرة فى مصر.

تناقضات وصراعات ومنافسات فى القيم والمصالح السياسية والاجتماعية والرمزية بين الفاعلين السياسيين الجدد والقدامى، وبعض الاستبعادات لأجيال جديدة شاركت فى "الانتفاضة الثورية"، وبعضها لم يجد ذاته ومصالحه فى عمليات الانتقال السياسى، وترتيباتها وبعض أحزابها ومؤسساتها، بعض هؤلاء أثر أن ينتظر أو يبتعد فى انتظار الهياكل السياسية الجديدة التى سيضعها الدستور القادم!

الصراع على الدستور هو تعبير عن الصراع على روح الأمة والدولة بين الفاعلين السياسيين، ومنطق الغلبة السياسية أو الهيمنة من بعض القوى الإسلامية السياسية – جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة، والحركة السلفية وحزب النور أساسًا –على عملية وضع مشروع الدستور، والسعى إلى "تديين" الدولة ودستورها بعيدًا عن توافقات جادة وعميقة حول القيم السياسية المؤسسة للجمهورية الجديدة والنظام السياسى الديمقراطى المأمول للبلاد! غياب الجوامع المشتركة بين غالب القوى السياسية على اختلاف إيديولوجياتها وخطاباتها ومصالحها، هو أخطر ظواهر "الحياة السياسية الجديدة الناشئة"، وهو ما يشكل أحد أبرز نتائج الاختلالات السياسية البنيوية والتجريف الذى ساد وشمل الكفاءات والخبرات والمواهب، وتدهور أنظمة التعليم والتكوين وتشكيل الخبرات طيلة عهدى الرئيسين الأسبق أنور السادات، والسابق حسنى مبارك!

إن "النخبة و"الثورة" والدولة / الأمة الحديثة، يحتاجون موضوعيًا وتاريخيًا وسياسيًا إلى توصيفات للجروح البنيوية التى يعانى منها كلاهما، واختلالاتهما التكوينية الكامنة فيما وراء جروحهما الظاهرة، ومن ثم يمكن إعادة التأسيس للدولة / الأمة الحديثة والمعاصرة المفتوحة على تطورات وخبرات وتحولات عالمها المعولم، وعلى المواريث الإنسانوية فى الحقوق والحريات والمواطنة والمساواة .. إلخ، للمواطنين جميعًا بلا تمييز.

إعادة تأسيس الدولة والجمهورية المصرية ضرورة قصوى واستثنائية كى تتعافى من عللها وأمراضها وجروحها العميقة والغائرة فى تشكيلها فى ظل التسلطية السياسية المستمرة وما بعدها، كى تنتقل إلى "دولة الأمل" والديمقراطية وحقوق الإنسان على اختلافها.

"النخبة والثورة" كتب تحت سياسة الحرية والأمل والكرامة إذا ساغ التعبير وجاز، ومن ثم هى شهادة – بحثية وصفية وتحليلية وتركيبية نقدية –على حالة تحول سياسى واجتماعى ودينى وثقافى تحمل معها إعاقات، وبعض آمال التطور التى نرجو أن تتجاوز الإعاقات البنيوية المتراكمة والمعقدة، فى ظل نخب سياسية متصارعة غالبها محدود الكفاءة وضعيف القدرة على الفكر والفعل المبدع والخلاق .. نخب العجز التى تحاول أن تسيطر على حياتنا! أو هى فى الطريق إلى تحقيق هدفها!

نكتب بلا أوهام فى عديد الأحيان وبعضها حينا آخر، لكن نكتب تحت الاسم / العلم التاريخى مصر وطنى العزيز الأعز، وللمصريين – بكل تشرذمهم وضعفهم – وهم يعانون فى لحظات محنة وإزاء خيارات حادة وصعبة وهم يسعون إلى توازن ما، ويبحثون عن معان مختلفة وعن حلول ما لمشاكل معقدة، واهنون ومرضى ولكنهم يبحثون عن أمل ما فى نهاية الأنفاق المظلمة للحزن والخوف والرعب من المستقبل! إن الثمن التاريخى لما يحدث الآن مهما يكن مؤلما وحادا ومرا هو خطوة على طريق طويل للتحرر من الاستبداد والخوف والعبودية والخنوع والامتثال، والأمية بأنماطها كافة والجوع والتمييز الاجتماعى والدينى والمذهبى والذكورى .. إلخ. نكتب تحت لواء سياسة الحرية وسياسة الكرامة وسياسة الأمل لمصر الجديدة القوية العفية الشابة الطالعة للنهار .. للحياة ..

وعلى الله دائما وأبدا قصد السبيل،

نبيل عبد الفتاح

القاهرة فى 2012/9/9

هوامش المقدمة

(1) نص تم اقتراحه وإقراره فى باب المقومات الأساسية، والتى طالب بها الأزهر وأيده فى ذلك حزبا النور (السلفى) والحرية والعدالة (الإخوان المسلمين) ويذهب النص المقترح إلى أن "الذات الإلهية مصونة يحظر المساس أو التعرض لها وكذا ذوات أنبياء الله ورسله جميعًا، وكذلك أمهات المؤمنين والخلفاء الراشدين"، انظر جريدة الشرق الأوسط الصادرة فى لندن، العدد رقم 12337 فى 2012/9/7، ص 6. جاء فى المسودة الثانية لمشروع الدستور الجديد للبلاد، نص المادة (38) من الباب الثانى، الحقوق والحريات والواجبات العامة، الذى ذهب إلى "يحظر الإساءة أو التعرض إلى الرسل والأنبياء كافة"، انظر نصوص المسودة الثانية فى جريدة الحرية والعدالة التى يصدرها حزب جماعة الإخوان المسلمين، الحرية والعدالة، ص 11، السنة الأولى، العدد 361 الصادر فى 22 من أكتوبر 2012.

(2) الأبواب الستة الأولى من أولًا: متن الحرية، وثلاثة أبواب من المقالات وردت فى ثانيًا: هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها وتعثراتها.

(3) انظر أدونيس، مدارات، جريدة الحياة اللندنية، العدد رقم 18045، ص 7 الصادر فى 30 أغسطس 2012.

أولًا: متن الحرية والتغيير ونقائضهما

الباب الأول

سياسة الكرامة

الفصل الأول

البحث عن سياسة الأمل

لم يكن يدور بخلد بعض قادة ونشطاء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجديدة ذات المطالب السياسية أو الاجتماعية، أنها سوف تشكل أحد أبرز التراكمات، والتمرينات السياسية والتنظيمية والتعبوية التى ستسبق وتُمهد للانتفاضات الديمقراطية الثورية العربية في مصر وتونس. كانت الخطابات الحقوقية والدفاعية تطرح مسألة حقوق الإنسان على اختلاف أجيالها كطلب بدا في بعض الأحيان، وكأنه مثالى ومعيارى لن يغادر دائرة التبشير "الايديولوجى" إلى مجال التطبيق الواقعى إلا قليلًا، وقصارى ما يمكن توقعه وحدوثه من بعضهم هو السعى إلى ترويج أدبيات منظومة حقوق الإنسان ومواثيقها على اختلافها، ورصد الانتهاكات لبعض قواعدها التى وردت في الاتفاقيات الدولية التى وقعت وصادقت عليها مصر وتونس وبلدان عربية أخرى، وذلك على قاعدة أنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النظام القانونى الوطنى، ومن ثم أصبحت واجبة الاحترام والتطبيق.

كانت الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية الجديدة في مصر على وجه الخصوص انطلاقًا من حركة كفاية – وأخواتها ونظائرها من عام 2005– تعبيرا عن تمدد بعض الخطابات الحقوقية، وانتشارها في بعض أوساط القوى السياسية المعارضة، وبعض المثقفين والنشطاء. وهى فى الوقت ذاته نتاج أيضًا لحدود الخطاب الحقوقى في إحداث التغيير السياسى. من هنا كانت الجماعات الحقوقية والدفاعية – كمنظمات طوعية ونشطاء وخطابات – لا تعدو أن تكون جزءًا من مطالب إصلاحية ترمى إلى إحداث تعديلات في بنية النظام التسلطى وإصلاحه هيكليًا، وعلى مستوى السياسات واستراتيجيات العمل. لم يكن ثمة أفق ثورى قط، إلا لدى قلة محدودة كان خطابها اليسارى أو الإسلاموى مغاليًا

في أطروحاته الراديكالية التى لم تغادر أدبيات ومرجعيات الخطاب لا أكثر ولا أقل. وإذن لم تكن الثورة أو التفكير الثورى أو المشروع الثورى جزءًا من أهدافها وغاياتها إلا على صعيد التنظير الذى يؤسس لمستقبل ثورى غامض وغائم، ولم تحدد معالمه ولا زمنه ولا سياقاته ومحدداته.

من هنا نستطيع القول: إن غالب الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية لم تكن ترمى إلى تغيير ثورى، وإنما كان أبرز الأهداف المرجوة من ورائها هو ممارسة الضغوط من أجل إحداث تغييرات أو بالأحرى تحولات إصلاحية وديمقراطية من داخل النظام ذاته أو من خلال بعض القوى داخله تكون أقرب إلى ضرورات التغيير النسبى، غير أن "المفاجأة"، و"الصدمة" رافقت كلًا من العمليتين الثوريتين في تونس ومصر، ومن التعبئة والحشد لهما حيث طالت غالبية القوى بدءًا من النخبة السياسية الحاكمة في مصر وتونس، إلى غالبية القوى الجيلية الشابة الجديدة التى قامت بالتعبئة والحشد على الواقع الافتراضى ثم انتقلت إلى الواقع الفعلى. إن نتائج هذه العملية "الثورية" كانت مفاجأة لغالب الأطراف والفاعلين من حيث الحجم والحشد وأساليب تعامل القوى الشابة الجديدة والذكية مع الأجهزة الأمنية. ترتب على المفاجأة / الصدمة بروز بعض القدرة على التكيف الفكرى والنفسى والسياسى والدينامى السريع معها على نحو أدى إلى الاستمرارية في التظاهرات والاعتصامات، ورفع أسقف المطالب السياسية إلى حد المطالبة بإسقاط النظام وفق الصيحة الهادرة ذائعة الصيت التى ترددت في شارع الحبيب بورقيبة وضواحى العاصمة التونسية، وفى ميدان التحرير بالقاهرة والشوارع المحيطة به، وفى السويس، والإسكندرية ومحافظات أخرى في مصر.

كما كان ارتفاع أسقف مطالب المتظاهرين وصمودهم – وذكاء بعض شعاراتهم ومناوراتهم ومطالبهم السياسية– وراء بعض التغيير في رأسى النظامين – مبارك وبن على– وبعض القيادات الأخرى داخل كلا النظامين وتقديمهم للمحاكمة أمام جهات القضاء العادى، إلا أن التغيير لا يزال تعتوره تحديات وعقبات بنائية من داخل تركيبة النظام القديم.

إن العملية أو بالأحرى الحالة الثورية في مصر وتونس امتدت إلى ليبيا–ومقتل العقيد معمر القذافى وبعض أبنائه [1]–واليمن وسوريا على نحو أدى إلى إطلاق عديد الأوصاف السياسية، كتسونامى ثورى عربى، أو الربيع العربى أو "الثورات العربية" وسواها من المجازات السياسية المستمدة من بعض الظواهر الطبيعية، أو أمثلة سياسية أخرى كربيع

الثورات الأوروبية فى نهاية القرن التاسع عشر، وربيع براج الذى حدث في تشيكوسلوفاكيا في ستينيات القرن الماضى على سبيل المثال، وبقطع النظر عن مدى دقة اصطلاح الثورات، أو تسونامى، أو الربيع العربى في وصف وتحليل الحالات الثورية العربية، إلا أن المثالين المصرى والتونسى، كشفا عن عديد الملاحظات، والمؤشرات وربما الدروس السياسية التى جاءت نتاجًا للمفاجأة، واضطراب النخب السياسية الحاكمة إزاءها في أثناء إدارة الأزمة على نحو أدى إلى كسر بعض التماسكات في هياكل النظام وأجهزته، بل وساهم في عجزها عن مواجهة المفاجأة ومحمولاتها "الثورية"، بل وصدمة الرفض والعزيمة السياسية الجماعية الصارمة للقوى الاحتجاجية الجديدة على ضرورة تغيير النظام.

في هذا الإطار يمكن القول: إن الانتفاضتين الثوريتين المصرية والتونسية كشفتا عن عديد الدروس لبعض الجماعات البحثية والثقافية وللقوى السياسية والحزبية العربية بعامة وكذلك للنخبة السياسية المصرية أو غيرها داخل الأنظمة السياسية التسلطية الحاكمة في المنطقة العربية ويمكن إيجاز بعضها فيما يأتى:

1– تزايد دور وتأثير الوسائط الإعلامية والمعلوماتية المتعددة في إحداث تغييرات في المجال العام السياسى الفعلى المحاصر في مصر وتونس على أيدى نظامى مبارك وبن على القمعيين، وفى نظم تسلطية عربية أخرى.

أدى حصار المجال العام السياسى المصرى عقب تأسيس نظام يوليو 1952 والتونسى منذ دولة ما بعد الاستقلال بقيادة الحبيب بورقيبة وحتى مرحلة زين العابدين بن على إلى موت السياسة – نسبيًّا– وبروز ظاهرة اللا تسييس وحكومات الإدارة وسطوة الأجهزة القمعية ومن ثم خنق المعارضات السياسية الشكلية والهامشية المعترف بها، أو المحجوبة عن الشرعية القانونية والمحظورة رسميًا وأمنيًا في مصر على وجه الخصوص، بحيث تحولت إلى كيانات هشة ومحدودة العدد والوزن وضعيفة التأثير– باستثناء جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى حد ما، لاسيما منذ منتصف السبعينيات في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات وتزايد حضورها في ظل حكم الرئيس السابق حسنى مبارك في بعض أطر النظام السياسى– [2]، أو على المستوى الجماهيرى لفقدان بعضها لأواصر اجتماعية مع بعض القوى الاجتماعية الرئيسة أو افتقارها لتحالف اجتماعى يناصرها ويدعم مطالبها السياسية ويكرس حضورها التنظيمى والحركى.

وأدى هذا التوجه إلى تجريف وموت السياسة نسبيًا، ومن ثم إلى انتشار بعض منظومات الأفكار والإيديولوجيا الإسلامية السياسية التى نزعت نحو التشدد والتزمت الدينى، وفى محاولة المطابقة بين النص الإيديولوجى والفقهى الوضعى، وبين مفهوم الدولة – ذات المرجعية الإسلامية – والأنظمة السياسية والقانونية والاجتماعية والأخلاقية المعاصرة، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التى ارتبطت بالحداثة السياسية والقانونية والاجتماعية، وأشكال التحديث المؤسسى السلطوى الذى ساد كلتا التجربتين المصرية والتونسية.

لقد عانت الأجيال الشابة المصرية والتونسية – والعربية عمومًا ولا تزال – من ظاهرة موت السياسة –نسبيًا–، ومن ثم الحرمان من العمل السياسى السلمى، وكذلك من غياب الآمال والفرص الاجتماعية في الخروج من دائرة البطالة المتزايدة لاسيما بين بعض خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.. إلخ، بالإضافة إلى ضعف مؤشرات التنمية المتوازنة على الصعيد المناطقى أو الاجتماعى أو الحراك الاجتماعى لأعلى، فضلًا عن تزايد قسوة الأجهزة الأمنية والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان عمومًا وللكرامة الإنسانية خصوصًا وتحقيرها المستمر والمنظم – من قبل السلطة وأجهزتها–وكذلك إهمال أو انتهاك حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لكن الأخطر إحساس بعض شرائح من هذه الأجيال الشابة ذات التعليم–الجيد جزئيًا ونسبيًا–في تونس وبعضها في مصر، بأنها مستبعدة وتفتقر إلى مدارس سياسية تتعلم وتمارس من خلالها السياسة، في ظل غالب الأحزاب الرسمية الهامشية أو الأخرى المحظورة. من هنا استطاعت بحكم أعمارها الشابة أن تستخدم عقلية ولغة وأدوات الوسائط الاتصالية والمعلوماتية الجديدة ومواقع التفاعل الاجتماعى – تويتر والفيس بوك – في بناء شبكات اتصالية للمناصرة الإقليمية والكونية، والأهم في التنظيم والتعبئة السياسية على الواقع الافتراضى، وفى توليد القوى الداعمة لهم من الأجيال الشابة النظيرة لها في العمر والرؤى والتوجهات والآمال. لم يعد عالم الشبكات والتفاعلات الاجتماعية على الواقع الافتراضى محض تضامنات وتفريغًا لشحنات الغضب الاجتماعى والسياسى والجيلى، وإنما باتت واحدة من أبرز مولدات الانتفاضات الشعبية والتغيير السياسى، ناهيك عن دورها في الدفع نحو الإصلاحات السياسية والاجتماعية. إن إمكانية سيطرة النظام القمعى للرئيس المخلوع بن على على الآليات الجديدة التى تتعامل معها ومن خلالها الأجيال الشابة والجديدة فشلت تمامًا، بل وانهارت السلطة الأمنية الداخلية وتدخل الجيش التونسى في أعقاب فشل الأمن الوطنى فى المواجهات مع المتظاهرين السلميين.

وفي الحالة المصرية تدخلت المؤسسة العسكرية المصرية بعد تنازل الرئيس السابق حسنى مبارك عن صلاحياته الدستورية لها، لكى تتسلم السلطة الفعلية في البلاد.

2– في ظل تراجع جماهيرية بعض حركات الإسلام السياسى الراديكالية وعلى رأسها القاعدة والسلفية الجهادية واقتصارها على ممارسة العنف والإرهاب لم تستطع عمليات التمدد الدينى السلفى الداعمة للنظام (3) في عملية ملء الفراغات الدينية أن تؤثر على تمدد جماعة الإخوان المسلمين أو على ارتفاع مطالب الإصلاح الاجتماعى والسياسى من قبل بعض القوى الجيلية الشابة، ومن ثم غلب – فى الانتفاضة المصرية الشعبية –نسبيًّا السياسى على الدينى وجماعاته وخطاباته في سعيها "الثورى" لتغيير النظام. فرضت الانتفاضة وطلائعها الشابة شعارات توافقية حاملة لأهداف سياسية واجتماعية محددة تمثل موضعًا للتراضى العام بين غالب القوى الاجتماعية والسياسية المصرية. من هنا كان ثمة مكون سياسى إسلامى جزئى داخل تركيبة القوى الفاعلة في إطار الانتفاضة ولكنه لم يكن مسيطرًا على الفضاء السياسى للانتفاضة "الديمقراطية الثورية" الشعبية إلا أنه تزايد دوره وتضاغطاته في أعقاب رحيل حسنى مبارك عن السلطة والمفاوضات التى جرت قبلها مع نائب الرئيس السابق اللواء عمر سليمان، ونجد بعضا من التشابه في المثال التونسى لحزب النهضة بقيادة راشد الغنوشى وكذلك ظهور وتداخل بعض الجماعات السلفية بقوة على الساحة السياسية. في أمثلة أخرى تأكد الدور المحافظ والموالى لقادة وعناصر داخل المؤسسات الدينية التقليدية ووقوفها مع مصالحها المؤيدة للنظام السلطوى ودعمها لقادته ومن ثم وقف بعضهم ضد مطالب الإصلاح السياسى والاجتماعى والدينى. ثمة محاولات من بعض رجال الدين لم يكن يسمع صوتهم قبلا في مواجهة التسلطية والقمع والفساد المصرى، رفعوا بعض الشعارات الدينية السياسية لإثبات دور لهم في هذا الصدد، وسعيًا وراء قيادة عمليات التغيير الثورى.

لقد أبرزت الحالتان المصرية والتونسية قبلها أن رفع الشعار الدينى الوضعى والحزبى قد يؤدى إلى شروخ قد تقسم الأمة والمنتفضين ولا يجمع من ثم بين عديد قوى الاحتجاج السياسى، خصوصا أن بعضه يحمل في أعطافه بعض الاستعلاء أو التمييز الدينى أو الذكورى لاسيما من لدن بعض الغلاة.

3– قلناها مرارا وتكرارا منذ عقد الثمانينيات ولا نزال وكتبناها بعد دراسة سياسة الأمن: إن تماسك المنظومات الأمنية في مصر وأى بلد آخر في ظل الأزمات الكبرى، والانتفاضات

الشعبية له حدود، وهو ما أبرزته التجربة المصرية الحالية وقبلها فى أحداث 18، 19 يناير 1977 وكذلك في الحالة الإيرانية في نهاية حكم الشاه والحالة التونسية من 18 ديسمبر 2010 إلى رحيل بن على في 14 يناير 2011، حيث يؤدى اتساع عمليات وظواهر الاحتجاج واستمراريتها إلى انكسار التماسك البنيوى داخل هذه المنظومة وتدهور البيئة النفسية التى تعمل فى إطارها الآلة الأمنية، والأخطر على البنية النفسية شبه الجماعية للقوات وغالب قياداتها، وذلك على الرغم من أن بعض قادة الأجهزة الأمنية التونسية والمصرية وكوادرهما كانوا يدافعون بشراسة عن النظام لاعتبارات تشابك المصالح وتداخلها مع السلطة السياسية الحاكمة، ولكن دون جدوى، لان الإدارة السياسية كانت غائبة نسبيًّا منذ عقود عن ممارسة أى دور ذى طبيعة سياسية وإسناد كل القضايا والملفات والمشاكل والأزمات إلى الأجهزة الأمنية، وأدى جمود الطبقة السياسية الفاسدة ومحدودة الكفاءة والطغيانية في ممارساتها إلى صدمتها وعدم توقعها لحجم ونوعية الانتفاضة الثورية فى 25 يناير 2011 المجيد فى تاريخ السعى الوطنى المصرى نحو الحرية والكرامة والعدالة والشرف الانسانى.

إن خطورة ما حدث كشف عن أن سياسة العناد السلطوى أدت إلى تآكل وانكسار جهاز الدولة الأمنى أثناء الانتفاضة لاسيما نهاية ليل يوم 28 يناير 2011 وما بعده.

كما أدت بعض مظاهر الخلل في الأداء الأمنى إلى الكشف عن ضعف نسبى في الكفاءة المهنية والاحترافية وطرائق إدارة الأزمة الأمنية على مسارح حركة الانتفاضة الشعبية على اختلافها، بما كشف عن هدر أموال طائلة من ميزانية الدولة وقوت المصريين ومواردهم في بناء منظومات أمنية تنطوى على ضعف بنيوى وأداتى تدافع عن الحكم ومحالفيه من رجال الأعمال وسرعان ما تداعت من فرط الوهن، وتراجع مستوى التكوين والأداء الاحترافى، والترهل النسقى وضعف القناعة بالقيم والمصالح السياسية والأمنية التى تسعى الأجهزة الأمنية إلى حمايتها والدفاع عنها ضد عديد مصادر التهديد.

4- إن الدعم الغربى - الأمريكى والأوروبى والإسرائيلى - لبعض الأنظمة الحليفة أو "الصديقة" لهم يبدو أن له حدودًا. لم تعد بعض الجماهير الشابة المنتفضة - لاسيما من أبناء الطبقة الوسطى- الوسطى المدينية ومن والهم في تحركهم- تثق في دور الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية في دعم حقوق الإنسان والإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى ويعتبرونهم عقبة إزاء نيل حريتهم وخطابهم حول الحريات وحقوق الإنسان

والديمقراطية لشعوب المنطقة العربية محض ألفاظ وكلمات لا معنى لها في عديد الأحيان! ولا يزال النقد الشائع أنهم يمارسون بعضا من ازدواجية المعايير إزاء قضايا ومصالح الشعوب العربية!

5- إن نظرة على تاريخ عمليات انهيار النظم السياسية التسلطية المقارنة تكشف عن أنها فى ذروة تراكم أزماتها الممتدة واختلالاتها، تشير إلى أنها فى تفاقمها وانكساراتها تتزايد الشروخ والتفسخ البنيوى وتتسارع عند لحظة الذورة من لحظات التدهور وتتكثف عمليات التفكك والتقوض في المنظومات الأمنية والسلطوية، بما يؤدى إلى اضطراب القرارات السياسية والأمنية وتتلاحق نتائجها المؤدية للنهايات. من الملاحظ أيضا أن اختيار بعض العناصر الإصلاحية والوطنية في إطار تشكيلة بعض الحكومات في أوقات غير مناسبة لا يؤدى إلى وقف التدهور، وإنما يدفع نحو نهايات النظام. خذ على سبيل المثال حكومة الليبرالى شاهبور باختيار الوطنية لم توقف انهيار نظام وسلطة الشاه رضا بهلوى.

6- ثمة حدود للقمع المنظم والتعذيب المنهجى القاسى للسياسيين والنشطاء وأن هناك حدودا لاستمرارية انتهاك الكرامة الإنسانية للشعب المصرى كما التونسى، وبعدها تنهار نظم القمع الوحشى.

7- إن موت السياسة - النسبى في مصر وتونس وبعض البلدان العربية- يؤدى إلى غياب بدائل منظمة يمكن التفاوض معها في لحظات الأزمات الكبرى، وبناء توافقات بينها وبين تطلعات قوى الاحتجاج السياسية والاجتماعية ومن ثم إمكانية احتوائها وإدخالها في مسارات تفاوضية وسلمية. إن الانتقال من اللا سياسة إلى السياسة بعد الانتفاضات الديمقراطية الثورية يؤدى إلى تشظى وتشرذم وإلى عديد الانقسامات بين القوى الشابة التى خططت وأعدت وشاركت في القيام بالعمليات الاحتجاجية السابقة، أو تلك التى أدت إلى الانتفاضتين الثوريتين التونسية والمصرية. وصل عدد الائتلافات "الثورية" المصرية في بعض التقديرات الإعلامية إلى 150 أو ما يقارب 200 ائتلاف في تقديرات أخرى باسم الثورة وهو ما يشير إلى تشرذم وذلك بقطع النظر عن أية تقويمات سياسية وموضوعية أو معيارية لمدى مصداقية ومشاركة غالب هذه الائتلافات في العملية "الثورية". من هنا نستطيع تلمس الحضور الإعلامى المكثف لبعض القوى السياسية الدينية المنظمة كجماعة الإخوان المسلمين، أو بعض الجماعات السلفية والجماعات الإسلامية الأخرى والأحزاب المعبرة

عنهم، بالإضافة إلى صعود النخب الحزبية "التقليدية" التى كانت جزءًا من تركيبة النظام القديم في مصر مجددًا. ومن ناحية أخرى أدى غياب قيادة موحدة للانتفاضة الثورية إلى انقسامات وقفز لبعض القوى الحزبية الهامشية في النظام الحزبى القديم المقيد إلى واجهات المسرح السياسى الوليد، [4] ومعهم بعض عناصر تنتمى للحزب الوطنى الديمقراطى المنحل، حيث شكلوا 10 أحزاب سياسية جديدة في بعض التقديرات والبعض الآخر يذهب إلى أنهم 9 أو 7 أحزاب. أيا ما كانت دقة هذه التقديرات إلا أنها تشير إلى قدرة هذه المجموعات على التشكل والتلون السياسى في أعقاب سقوط الحزب الوطنى الديمقراطى السلطوى المنحل الذى ساهم في التركيبة السياسية التسلطية، وفى بعض من ظواهر الفساد السياسى والاقتصادى في البلاد، إن لم نقل غالبها. من ناحية أخرى تشير هذه الظاهرة إلى سعى بعضهم لإعادة تجديد بعض خلايا النظام لا تغييره جذريًا، أو إسقاطه من خلال تغيير وتحول بنيوى في هياكله وقواعده وفاعليه الرئيسيين.

8– إن ثمة استعارات رمزية لإشكال الاحتجاج ترتحل من حالة ثورية لأخرى ومن بلد لآخر ويمكن ملاحظتها بين الأجيال الشابة الغاضبة في المنطقة، تنتقل العلامات والشفرات والمجازات والخبرات بسرعة وتلاحق من بلد لآخر من تونس ومصر إلى ليبيا والبحرين واليمن وسورية، ويتم تطويرها في كل حالة عربية إلى آفاق أكثر دينامية وفاعلية كما في المثال المصرى البارز، وخصوصًا في مجال التنظيم، وعمليات التعبئة والتحريك وتبادل المعلومات عبر آليات وأساليب أسرع من بطء بعض أجهزة الدولة ونمطية تفكير بعض قادتها ولاسيما على المستويين الاتصالى والمعلوماتى والأمنى.

9– من الشيق ملاحظة الطابع ما بعد الحداثى في المثال المصرى حيث سادت الكرنفالية والطقسية في التظاهرات، والشعارات، والرسوم والإبداعات الجرافيكية والغناء والمسرح والرقص والإيقاعات والطبول.. إلخ، وهو تحول إلى استعارات سياسية وكرنفالية في الحالات الثورية الأخرى مع إضافات وإبداعات جديدة.

10– بروز توجه داخل الجيش المصرى فى أثناء العملية الثورية وتظاهراتها بعدم الانخراط في عمليات قمع للتوجهات والمصالح الجماهيرية واسعة النطاق في إطار التقاليد الوطنية المصرية، لاسيما أن ثمة رابطة تاريخية وثقى وعضوية بين الجيش والأمة المصرية، لانهم كانوا ولا يزالون يشكلون معًا حركة وطنية واحدة. من هنا بدا ترحيب غالب الشباب "الثائر"

بالقوات المسلحة قبل الانتفاضة وبعدها رغما عن أن الأمة سعت ولا تزال لتأسيس نظام ديمقراطى شامل أيا كان شكل النظامين الدستورى والسياسى في بلد عرف النظام النيابى منذ مطلع بناء الدولة الحديثة المصرية. وذلك على الرغم من أن بعض الشكوك والفجوة الإدراكية اعترت هذه العلاقة نتيجة بعض أساليب وقرارات السلطة الفعلية -وتحديدًا المجلس العسكرى -في المرحلة الانتقالية الأولى.

من ناحية أخرى كان الجيش التونسى منذ بناء دولة ما بعد الاستقلال بعيدا عن السياسة في عصر الرئيس الحبيب بورقيبة في حين قام الرئيس زين العابدين بن على بالاعتماد على أجهزة الأمن الداخلى وتطويرها على نحو يجعلها حامية النظام ومصالحه وجزءا منه لا يتجزأ، من خلال عديد الأساليب كالدعم المالى والحوافز الاجتماعية، وكذلك رفع قدراتها الاحترافية والقمعية من حيث التدريب والأسلحة والعتاد... إلخ.

كشفت الحالة التونسية عن فشل الأجهزة الأمنية في قمع الانتفاضة، ومن ثم تدخل الجيش التونسى لفرض الأمن والنظام العام، وفى الوقت ذاته ترك المجال للنخبة السياسية التونسية ومن داخل تركيبة دولة ما بعد الاستقلال لإدارة المرحلة الانتقالية، وانتخاب هيئة تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد، ثم انتخاب سلطات دستورية منتخبة وفق الدستور الجديد للبلاد.

11- إن ظاهرة موت السياسة النسبى شملت المعارضات والحزب الحاكم، الذى تحول إلى عبء سياسى وبيروقراطى غير قادر على التحرك في الشارع في كل الأزمات الكبرى وأثناء اللحظات الحرجة بين محاولات الحفاظ على تماسك النظام وأجهزته، وبين تسارع وتيرة تفككه. من هنا تحول الحزب الحاكم ومؤسسة البرلمان - مجلسا الشعب والشورى-إلى أحد أبرز مطالب التغيير الشامل من قبل القوى الاحتجاجية الشابة المنتفضة وكذلك تغيير طبيعة النظام الأمنى القمعى. وهو ما نستطيع أن نلاحظه كذلك في حالة التجمع الدستورى في تونس.

12- إن الاستعانة بالعناصر الوطنية الإصلاحية، في اللحظات السياسية الملائمة تؤدى إلى فتح الأبواب أمام تغيرات سياسية سلمية تحول دون انفجارات دامية. وهذا لم يحدث قط لأن رئيس الجمهورية السابق محمد حسنى مبارك - وكذلك زين العابدين بن على في

تونس– كانا يصمان الآذان ويغمضان أعينهما عن أية نصائح أو رؤى سياسية للإصلاح الديمقراطى.

13– إن مسألة الجمود الجيلى والشيخوخة الجيلية، وأزمات الشرعية السياسية وغياب الأساس الديمقراطى للحكم في مصر أدت إلى ترسيخ التسلطية السياسية والثقافة القمعية التى أسست لها وإلى بعض القبول بالأمر الواقع الحامل لجمود سياسى وفساد شبه معمم وشيخوخة سياسية عند قمة النظام وأجهزته، وإشاعة الغموض حول الخلافة السياسية، أو إلى الحديث عن توريث السلطة في إطار العائلة الحاكمة في مصر آنذاك من الأب إلى الابن جمال مبارك.

لا شك أن مسألة توريث السلطة في إطار الجمهورية أثارت عديد المخاوف والغضب من النظام ورئيسه. لا شك أن مثال التوريث وجد نظائر له كمشروعات محتملة بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة خلفًا لوالده في إطار تعديل للدستور السورى أتاح هذه العملية وهو ما راود بعضهم فى اليمن، وليبيا، وهو ما كان موضعًا لنقد جاد لهذه العملية السياسية الساعية للتوريث فى إطار الجمهورية ومخاطرها في مصر.

14– إن الشعوب وبالأحرى الطبقة الوسطى داخلها لا تعيش فقط على المزايا الاجتماعية من التعليم والضمان الصحى والتأمينات والسيارات وامتلاك الوحدات السكنية والمنازل... إلخ، وإنما تحتاج إلى سياسة للأمل في مجال تقرير مصائرها السياسة في بلادها، وفى التعبير عن آرائها وتطلعاتها والمشاركة الفعالة في المؤسسات السياسية... إلخ. كما أن الطبقات الشعبية التى تعانى من الحرمان والتهميش والقمع، قد تصبر لفترات تاريخية، ولكنها تشارك بقوة في الانتفاضات الجماهيرية الكبرى، لأنها لن تعيش فيما وراء خطوط الحرمان والفقر دونما آمال في التغيير والإصلاح وحل لمشاكلها الحادة.

15– كشفت الأزمة عما سبق أن أسميناه بفجوة إدراكية ونفسية ومعلوماتية بين الطبقة السياسية الحاكمة، وبين ما يجرى في الواقع على مسارح الانتفاضة السياسية، وهو ما جعل تصريحات صفوت الشريف، وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق يوم 25 يناير 2011 تبدو تقليدية وخشبية ولا معنى ولا قيمة لها وتعكس جمودًا ذهنيًّا وفقدانًا لبعض المهارات، والأخيلة السياسية والقدرة على التكيف مع واقع متغير بسرعة شديدة وغير مألوفة في الواقع الفعلى.

تشير خطابات الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك أثناء الانتفاضة الثورية وأزمة النظام إلى حالة من العزلة النسبية والغربة التى كان يعيشها عن ما كان يحدث في الواقع السياسى المصرى وعدم استيعابه لمتغيراته وتحليل مدلولاته وإدراكاته وتوجهاته، ومن ثم كانت خطاباته السياسية أثناء الأزمة تتسم بالابتعاد عن الحالة الثورية وأجوائها وتسارع وتطور المطالب والأهداف السياسية للقوى الثورية المطالبة بالتغيير الديمقراطى والثورى للنظام والمطالبة بإسقاطه. في المثال التونسى لم تستطع خطابات الرئيس السابق زين العابدين بن على أن تؤثر على قوى الانتفاضة الثورية، وإنما ساهمت في تزايد الغضب والرفض والإصرار على رحيل بن على ونظامه.

16- برز وهن وترهل الدولة وبعض أجهزتها والسلطة السياسية قبل يوم 25 يناير 2011 المجيد وما بعده، ومعهما جهاز إعلامى غير كفء وغير مهنى ويدار بأساليب تعبوية تنتمى إلى أكثر من أربعة عقود ويزيد، ولعا لم الدولة التسلطية وإعلامها التعبوى الذى يعيد تكرار تراث من اللغو الشعاراتى الذى يزيد الغضب والحنق شبه الجمعى في مواجهة الطبقة السياسية. لا شك أن هذا النمط من الإدارة الإعلامية التعبوية وغير المهنية أدى إلى فجوة بين جماهير المصريين والطبقة الوسطى وكبار المفكرين والمثقفين النقديين على نحو جعلهم لا يشاركون في برامج التلفزات الحكومية، ومن ثم يساهمون في ترشيد وعقلنة الخيارات السياسية والجماهيرية والحيلولة دون الانجراف نحو انهيار بعض أجهزة الدولة.

ومن الملاحظ أن بعض مثقفى ومفكرى جيل السبعينيات كانوا ضمن الحشد الثورى مع الأجيال الجديدة وتحركوا إلى ميدان التحرير ومع بعضهم أبناؤهم رافعين راية التحدى ضد النظام ومطالبين بسقوطه.

لاحظ بعض الباحثين التونسيين خضوع الإعلام التونسى الرسمى لضغوط النظام وأجهزته و لم يستطع التحرر من أساليبه التعبوية المؤيدة للنظام إلا بعد سقوط بن على ورحيله عن البلاد إلى المملكة العربية السعودية.

17- لوحظ أن غالب أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المصرية المدينية ولاسيما في القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى -عزموا عزمتهم وخاضوا معركة -إسقاط النظام التسلطى بوصفه اكبر متلاعب بالدين والفتنة الطائفية دعما لمواقفه ومصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اعتمدت الطبقة السياسية الحاكمة- في مصر وتونس- على استخدام الإسلام

كفزاعة للغرب والقوى الحداثية والأقباط وأداة لإشاعة الخوف على حريات المصريين العامة والشخصية، وأن ممتلكاتهم وأموالهم العامة والخاصة ستتعرض للخطر إذا شاركوا في أية نشاطات سياسية تؤدى إلى تهديد النظام ومصالحه السياسية والاقتصادية. ظلت الطبقة الوسطى–الوسطى، وشرائح الوسطى – العليا والأقباط مرعوبين من الإسلام السياسى والراديكالى، وتمرد الفقراء وأبناء المناطق العشوائية، ومن هنا كانوا مترددين عن المشاركة في التغيير. في ظل هذه الأجواء الملبدة من الخوف الساكن في السيكولوجيا السياسية للطبقة الوسطى– الوسطى المدينية، كان بعض أبنائها من الأجيال الجديدة يتحركون بعيدا عن غالب أسرهم وعائلاتهم من خلال فضاءات حرة جديدة تماما، على الواقع الافتراضى والواقع الفعلى، ويصوغون لغة وأساليب حركة وعمل وتعبئة وحشد جديدة تماما على آبائهم وأجدادهم وإخوتهم الكبار. من هنا كانت حركتا 6 أبريل وكلنا خالد سعيد، بداية مصرية جديدة تستكمل ما قام به جيل السبعينيات فى كسر حواجز الخوف والانكفاء والتردد فى ظل جمهورية الخوف – إذا شئنا استعارة تعبير كنعان مكية عن الأوضاع الدامية في عراق صدام حسين–على عهدى السادات، ومبارك معًا.

18– يوم انفجار بعض الغضب "الثورى" المصرى –25 يناير 2011 – ذائع الصيت، كانت بشائره تتراكم ويتشكل من تركيبة اجتماعية لجيل مصرى جديد من أبناء ثورة الاتصالات والوسائط المتعددة ومواقع التفاعل الاجتماعى –تويتر والفيس بوك–من أبناء مصر والعولمة وبعضهم حاملين لرؤى وقيم إنسانية عالمية بروح مصرية عميقة، جيل يتراوح أبناؤه بين 18 إلى 30 سنة، وبعض من أبناء جيل السبعينيات من نشطاء حركة حقوق الإنسان وبعض الفنانين والمبدعين والمفكرين والكتاب والصحفيين على اختلاف توجهاتهم.

تركيبة اجتماعية جديدة من الطبقة الوسطى– الوسطى، والوسطى– الصغيرة المدينية ومعهم بعض من أبناء الطبقة العاملة الصناعية في السويس على اتصال بما يجرى فى عالمها، ووراءها تراث احتجاجى وحركى بالغ الأهمية والثراء والانقطاعات عن بعض موروثات الخوف السياسى، يمكن ملاحظة أن ثمة غيابا لأية تأطيرات سياسية مسبقة، ولاسيما من بعض الأحزاب الرسمية الهامشية أو الجماعات الإسلامية السياسية والسلفية، على الرغم من بروزهم على الساحة السياسية بعد رحيل الرئيس حسنى مبارك عن السلطة.

19– إن المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية الرسمية فشلت فى مواقفها وخطاباتها

الداعمة والمؤيدة للنظام عمومًا لاسيما بعض الأصوات الكنسية، والتى دعت الأقباط لعدم المشاركة فى التظاهرات "يوم الغضب" أو "جمعة الغضب" كما طالب بعض كبار رجال الدين وأساقفة وقمامصة محافظون. كسر قلة من بعض الشباب الأقباط حاجز الخوف الذى أشاعته المؤسسة كى لا يشاركوا فى الانتفاضة ودق الأبواب أمام مصر الجديدة.

20– كشف النظام وقادته الرئيسيون عن غياب وبطء شديد فى المعالجة السياسية للأمور، وعن غياب حضور فاعل ورمزى للدولة فى أثناء الانتفاضة التى كانت تتطور فى ديناميكية وسرعة واتساع فى نطاقها وفى احتضان قطاعات جيلية واجتماعية واسعة للطلائع الوطنية الشابة على مسرح الانتفاضة. غياب حضور رئيس الجمهورية وغالب المجموعة الحاكمة والحزب الوطنى الحاكم وقادته وقتذاك عن المشهد أشار إلى أننا لم نكن سوى إزاء حزب سياسى يعانى من الترهل وضعف الرؤية والحساسية وغياب القيادة اليقظة ومن ثم كان حزبًا حاكمًا ولكنه لا يعكس وزنًا سياسيًا / اجتماعيًا ذا ثقل وفاعل على الخريطة الاجتماعية والسياسية للبلاد.

21– إن اختصار النظام الأمنى الكلى وقطاعاته فى الأمن السياسى، أدى إلى خلل المنظومة الأمنية واختزالها فى دعم قادته ومراكز القوى البارزة عند قمة النظام–الرئيس وأسرته ورجال السلطة الكبار ورجال الأعمال من محالفيهم وبعض رجال الأمن الذين استفادوا من مواقعهم القيادية–، ومن ثم ضعف الأمن الجنائى، وانتشرت الجرائم وتزايدت معدلاتها فى ظل غياب قانون الدولة عن التطبيق لصالح قانون العنف والبلطجة والعصب الإجرامية. يبدو أيضًا أن بعض رجال الأمن تورطوا مع بعض هذه العصب واستخدامها فى بعض العمليات الأمنية مما أحدث شرخًا عميقًا فى معنى دولة القانون وذلك على نحو كشف عن نتائجه الدرامية انهيار بعض مكونات المنظومة الأمنية وتقوض تماسكها البنيوى وبعض أدواتها وعجزها عند لحظة فى ذروة تطور المواجهات مع الجموع المتظاهرة، فضلًا عن قيام بعض المتظاهرين بالقبض على عناصر تشارك فى عمليات السلب والنهب قبل تدخل القوات المسلحة. هذه الملاحظة تأكدت قبلًا في المثال التونسى في أعقاب رحيل زين العابدين بن على.

22– أشاعت سلوكيات النظام المصرى على صعيد تراخيه فى عديد الأحيان عن عدم تطبيق فعال لقانون الدولة وسيادته وتطبيقه في حيدة ونزاهة على المخاطبين بأحكامه

واستخدامه ضد خصومه، إلى سيادة قانون القوة والفساد والأعراف مما أدى إلى خلق ثقافة ضد قانون الدولة، ولا تأبه به ولا تحترمه خصوصًا فى ظل انتشار ظواهر البلطجة والعنف الجنائى والاجتماعى، من ثم برزت وبجلاء جرأة بعض عُصب البلطجية ومعتادى الإجرام واللصوص وكبار تجار المخدرات وصغارهم في إشاعة بعض الفوضى والرعب بين المواطنين في أعقاب الانتفاضة الثورية المصرية، وأثناء مراحل الانتقال.

23- إن بعض الأجهزة الأمنية كانت تستخدم بعض البلطجية ومعتادى الإجرام والجانحين في أثناء الانتخابات البرلمانية وقمع التظاهرات الشعبية والحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية والمطلبية - ومنها الحركة الشعبية من أجل التغيير كفاية وأخواتها ونظائرها-، وهو ما برز بشكل حاسم في ظل تداعى الأجهزة الأمنية وعجزها عن إدارة الحوار مع الطلائع الشابة المنتفضة على مسارح الانتفاضة الشعبية.

24- كشف غياب الأمن عن الشارع المصرى- خلال أيام الانتفاضة الأولى في ليل جمعة الغضب، ويوم السبت- عن ضعف في المهنية والكفاءة وغياب إدارة سياسية وأمنية احترافية للأجهزة الأمنية كما أشرنا سلفًا، وإن ظهر الوعى بقيمة الدولة في الوعى شبه الجمعى للمصريين، وكذلك في تونس من خلال التشكيلات الفورية للجان الشعبية التى دافعت عن الأحياء والشوارع.

25- لجأ النظام المصرى وقادته إلى أساليب بالية تكشف عن جمود عقله السياسى وبيروقراطية تفكيره وقراراته ونمطية سلوكه من خلال إغلاق خطوط الهاتف المحمول والانترنت والبلاك بيرى والرسائل القصيرة والفيس بوك والتويتر. سلوك لم يأبه به أحد بل وساعد على نشر المزيد من الغضب الجماعى وسط قطاعات الطبقة الوسطى - الوسطى وآخرين ودفع بعضهم للنزول إلى الميادين والشوارع للمشاركة في التظاهرات والاعتصامات، أو للاطمئنان على أبنائهم وإخوتهم وأقاربهم وأصدقائهم.. إلخ.

26- من الصعوبة بمكان كما أشرنا سابقًا فصل أحداث الانتفاضتين التونسية والمصرية عن حركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى التى تمت في هذين البلدين والتى راكمت بعضا من الخبرات التنظيمية، والحركية، والشعاراتية وتغير في بعض مكونات اللغة السياسية/ الاجتماعية للانتقادات سواء على مستوى بنية الخطاب ودلالته، والأهم بإنماء الخبرات التعبوية والحشدية بين الطلائع "الثورية" الشابة والمنتفضة. إن مراكمة تجارب وأشكال التعبئات

الاجتماعية والسياسية بدت في أكثر من بلد عربى على نحو ما ظهر في أحداث قفصة في تونس، وكذلك الأوضاع والجماعات والحركات الاحتجاجية السياسية والمطلبية في مصر بدءًا من حركة كفاية وأخواتها إلى الحركات الاجتماعية المطلبية العمالية أو النقابية، ويلاحظ في المثال التونسى أن دور الاتحاد العام التونسى للشغل انحاز بعد تردد مؤقت للانتفاضة الثورية وشارك فيها بفعالية وساعد على إسقاط زين العابدين بن على. النقابات المصرية الرسمية كان غالب قياداتها جزءا من النظام، ولكن بعض النقابيين المعارضين والمستقلين شاركوا في الانتفاضة المصرية.

27– ثمة استعارة وتبادل واستيحاء بعض الأفكار وأساليب التعبئة والحشد بين الحالات الثورية بعضها بعضًا خبرات الجدل بين الافتراضى والواقعى والفعلى والانتقال فيما بينها واكتشاف الفجوات فيما بين اللغة وأساليب التعبئة، ومحاولة سد الهوامش فيما بينهما وهو ما سبق أن أشرنا إلى بعض منه في هذا التقديم.

28– ثمة صعوبات حول التفاعل بين أساليب وأشكال التعبئة والاحتجاجات بين النظم الديمقراطية في مراحل سابقة على ثورة المعلومات والاتصالات وما بعدها حيث أدى تنامى الثقافة الاتصالية والمعلوماتية الكونية، وسط الأجيال الجديدة والشابة في تونس – من أكثر البلدان العربية استخدامًا للإنترنت – ومصر إلى تبلور قدرات نوعية جديدة مستمدة من استخدام هذه المعرفة والتقنيات على نحو فجرَّ بعضا من طاقة جيلية شابة كسرت الجمود والشيخوخة السياسية والجيلية التى سادت في مصر كنتاج لسطوة بعض من عناصر جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومعهم بعض من جيل الستينيات في مصر.

29– كشفت الآثار الإيجابية للعولمة على الجماعات الاحتجاجية، وأشكال التعبئات الاجتماعية والسياسية ولاسيما في ظل التجربتين المصرية / التونسية عن الأعطاب النظرية والتطبيقية لنظرية هياكل الفرص التاريخية، وأظهرت أخرى كالتهجين السياسى وفق سارة بن نفيسة [5]، ومع ذلك فإن تطور العمليات الثورية في البلدان العربية الأخرى حال نجاحها – اليمن والبحرين وسورية لاسيما بعد مقتل العقيد القذافى وبعض أبنائه والإعلان عن "تحرير" كامل التراب الليبى – سوف تؤثر على بعض التطورات والمقاربات النظرية والسياسية السائدة، وقد تؤدى إلى بلورة تنظيرات ومفاهيم واصطلاحات أخرى جديدة.

30– إن الطابع السلمى لأشكال وطبيعة الاحتجاج، وثقافة اللا عنف وتطورها، وقصر

المدة الزمنية للاحتجاجات السلمية والاجتماعية، وكذلك للفترة الزمنية القصيرة للعملية الثورية – انتفاضات الكرامة والحرية – أدى إلى المساعدة على إضفاء بعض تنظيرات مغايرة لما هو سائد في الأدبيات السياسية والسوسيولوجية عن "الثورة" و"الانتفاضة" والعمليات الثورية في سياقات معولمة. لا يزال بعض هذه التنظيرات في طور أول ومعمم بلا ضبط اصطلاحى ودلالى وتنظيرى.

31– لعبت وسائل الإعلام الجديدة متعددة الوسائط، ومواقع التفاعل الاجتماعى كالفيس بوك Face Boock وتويتر Twiter كما سبق أن ذكرنا دورًا مؤثرًا في تعبئة الأجيال الشابة في مصر وتونس – الرديف / نانت على سبيل المثال – وفى نقل الخبرات العولمية في مجال أشكال وبرامج وثقافة العمل الجماعى والتعبوى وبناء الشبكات والمناصرة ونقل الخبرات.

32– استطاعت بعض القنوات الفضائية العربية والمدونات ومواقع التفاعل الاجتماعى أن تكسر القيود السياسية والقانونية والأمنية والإدارية المفروضة على حريات الرأى والتعبير والمجال العام السياسى الفعلى، وذلك عن طريق الانتقال والمشاركة في المجال العام السياسى العولمى المفتوح، وفى بناء مجال عام إقليمى. بل وأدت القنوات الفضائية إلى فتح أحد أبرز بوابات الضغط الإعلامى والسياسى على الأنظمة التسلطية لاسيما نظام مبارك الاستبدادى.

لا شك أن الانتقادات التى وجهت لهذا النظام وفساداته وقمعه أثرت على وأدت إلى تغير ما في بنية الوعى السياسى شبه الجمعى والمحاصر للأجيال الشابة الجديدة، وخصوصًا خلال السنوات الأخيرة مع نمو حركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى السلمية منذ نهاية 2004 وخلال 2005 وما بعد.

يمكن القول أيضًا: إن ثمة دورًا مؤثرًا لعبته بعض الصحف الخاصة الجديدة ومعها بعض البرامج الحوارية التلفازية في القنوات الفضائية الخاصة، وكذلك في كسر احتكار الإعلام المرئى والمسموع والمكتوب التابع للدولة والنظام للسوق الإعلامى.

33– أدت بعض أشكال المناصرة والدعم من بعض الجماعات التونسية، والمصرية في الخارج إلى تأثيرهما الإيجابى النسبى في دعم أشكال الاحتجاج المطلبى الاجتماعى والدينى

على نحو ما أظهره بعض المهاجرين التوانسة في فرنسا في منطقة نانت والقادمين من منطقة الرديف التونسية. من ناحية أخرى تنامى دور بعض نشطاء أقباط المهجر كجماعة ضغط وتأثيرها على تطور ودعم المطالب القبطية الخاصة بالحرية الدينية بخاصة وحقوق المواطنة بعامة.

34– أدت ثورة المعلومات والاتصالات وبعض انعكاساتها الإيجابية إلى فتح مجالات عامة افتراضية كونية وإقليمية بل ووطنية موازية لنظائرها الفعلية مما دفع نحو المساعدة والحث على إنماء الفردنة والفردية، ومن ثم العمل على إضعاف بعض العوائق البنيوية – الاجتماعية والسياسية والقانونية... إلخ – التى تحول دون تطور عملية الميلاد الكامل للفرد والفردانية في تونس ومصر على وجه التحديد، والأهم في سعى بعضهم لمواجهة بعض المحرمات الاجتماعية والسياسية والدينية الوضعية. من هنا ساعدت المواقع النتية على إبراز بعض الخطابات المقموعة سياسيًّا واجتماعيًّا ودينيًّا في الواقع الفعلى في إطار نظم وثقافة تسلطية.

35– برزت قضايا الهوية على المجالين الافتراضى والفعلى في مصر تحت وطأة نمطين من الضغوط والمطالب السياسية والعرقية (البدو في سيناء) وبعض قضايا الأقباط والنوبيين والمرأة في مصر، وبعض الأقليات الدينية الأخرى كالبهائيين وجماعات دينية ومذهبية صغرى كالمرمون وشهود يهوا والقرآنيين وآخرين بقطع النظر عن الرأى الرسمى والمؤسسات الدينية الرسمية من هذه المجموعات، و لم تعد الخطابات الناطقة بهذا النمط الخطاب السلطوى تلاحظ وتستوعب البعُد الجديد من المطالب التى تدور في نطاق هذه المجموعات، أو التكوينات، أو كجزء من مخيالها الجمعى، وإنما ساعدت ثورة الإعلام الجديد والتى على وجه التحديد في نقل هذه المطالب والرؤى والأخيلة بل والأساطير الأنثروبولوجية – أيا كانت معانيها ودلالاتها– إلى فضاءات عولمية تستدعى المناصرة والدعم والتشبيك، بل وشجعت على نقل هذه الخطابات الحقوقية إلى الواقع الفعلى داخل مصر، والمغرب على سبيل المثال.

إن خطابات الهوية والمجموعات العرقية والدينية والمذهبية، انتقلت الآن بفضل الإعلام الجديد إلى مساحات وفضاءات جديدة للتعبير عن مطالبها الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية في الواقع الفعلى، قبل وبعد الانتفاضة الثورية في 25 يناير الماضى، ولا تزال في

مراحل النمو والتبلور على مستوى الخطاب والتعبئة والحشد والحركة في الواقع الفعلى.

36– لعبت المنظمات الحقوقية والدفاعية – في مصر وتونس– عمومًا وكما ألمعنا إلى ذلك قبلًا دورًا مهمًا في إعادة الاهتمام بمنظومات وثقافة حقوق الإنسان وعديد أجيالها، وسط بعض الدوائر الثقافية والسياسية وامتدت إلى نطاقات تعليمية واجتماعية أوسع منها.

ساعدت هذه الجماعات على تكوين أدبيات، وخبرات في التعليم والتكوين والتعبئة – المحدودة نسبيًا – والتشبيك والمناصرة إقليميًا ودوليًا، بكل انعكاسات ذلك على تراكم بعض الخبرات التعبوية والتنظيمية.

ساهم الخطاب العولمى لحقوق الإنسان في تهجين بعض الخطابات السياسية على اختلافها، لاسيما بعض من الخطابات الإسلامية السياسية وعلى نحو يتسم بالانتشار لدى بعض الخطابات الديمقراطية والجنوسية، لاسيما في مجال دعم المطالب النسائية حول حقوق المرأة وإصلاح أوضاعها التشريعية، والسياسية.

37– من الشيق أيضًا ملاحظة أن بعض الخطاب الحقوقى والاحتجاجى السياسى والاجتماعى أثره إلى حد ما على بعض الحضور المؤثر والمنتشر للخطابات الإسلامية السياسية المعيارية التى شاعت في نطاق الأسواق الدينية المحلية والوطنية، وهو ما ساعد إلى حد ما على دعم الخطاب حول الديمقراطية والدولة الحديثة.

من ناحية أخرى اعتمد بعض الإسلاميين السياسيين على بعض خطابات حقوق الإنسان في دعم مطالبهم السياسية والدينية، والأهم في التنديد ببعض الانتهاكات التى كانت تمس حقوقهم السياسية، أو بمحاكماتهم أمام القضاء الاستثنائى – محاكم أمن الدولة والقضاء العسكرى – وبضرورة محاكماتهم أمام القضاء الطبيعى، وضماناته – الإجرائية والموضوعية – من ناحية أخرى استخدمت الجماعات الإسلامية السياسية منظومة حقوق الإنسان وآلياتها ولغتها في التنديد بالانتهاكات ورصدها وتوثيقها، وإبلاغها للمنظمات الدفاعية الحقوقية الداخلية، والإقليمية أو على المستوى العولمى.

38– ساعد تنامى عديد مصادر توليد وإنتاج الغضب والسخط الاجتماعى على نشأة ما سبق أن أطلقنا عليه في كتابات مبكرة لنا الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية المطلبية الجديدة في مصر، وذلك كنتاج لارتفاع معدلات البطالة بين خريجى الجامعات

والمعاهد العليا والمؤهلات المتوسطة التى أدت إلى تزايد معدلات التهميش المناطقى والسخط الاجتماعى، وتفاقم أزمات السكن، وتدنى مستويات الأجور، بالإضافة إلى المشكلات الطائفية وبروز النزاعات على الهوية بين القوى والأحزاب السياسية الرئيسة في مصر، على نحو أدى إلى تهيئة البنية النفسية - الاجتماعية التى ساعدت طلائع "الطبقة الوسطى - الوسطى" المدينية، وبعض عناصر الطبقة العاملة الصناعية في مدينة السويس، ومعها عناصر من الطبقة الوسطى الصغيرة، والوسطى - الوسطى على قيادة الانتفاضة الثورية الديمقراطية في 25 يناير 2011 وذلك قبل تعثرها وتراجعها.

في المثال التونسى، ساهم التهميش المناطقى للجنوب والوسط وانتشار البطالة إلى إنتاج بعض الانتفاضات التى تمت في منطقة الحوض المنجمى، التى مثلت تمرينا سياسيًّا بالغ الأهمية آنذاك، على الرغم من القمع المفرط الذى مارسته الأجهزة الأمنية التونسية في مواجهته. من هنا كانت الشرارة المولدة "للثورة" التونسية - وفق الوصف الشائع تونسيًا - هى تعبير عن تراكم الاحتقانات الاجتماعية في منطقة سيدى بو زيد أى من مناطق الوسط التونسى المهمشة تنمويًا، والأهم الغائب أو الغائم في عقل ووعى النخبة التونسية الحاكمة، ومنها انتقل التحرك إلى العاصمة، حيث انضمت عديد القوى الاجتماعية لها حتى وصلت إلى شارع الحبيب بورقيبة الشهير. مصريًا بدأت الانتفاضة الثورية من العاصمة ومن "الطبقة" الوسطى - الوسطى المدينية، ومعها عناصر من "الطبقة" العاملة في السويس، وآخرون من الطبقة الوسطى والوسطى الصغيرة.

39- يبدو أيضًا أن بعض الاستعارات الخبراتية في مجال الأمن، وسياسته وأدائه وأخطائه الجسيمة التى تسم بعض التجارب الأمنية القمعية العربية، كانت بارزة في تكرار المعالجات القمعية الدامية والأخطاء السياسية والمهنية الجسيمة في مواجهة الجماعات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية، وتتمثل في الميل إلى تفسير الوقائع الثورية وحالاتها على أنها تعبير عن تآمر خارجى، أو داخلى، أو بنسبتها إلى قلة مندسة، أو إلى ما بات يطلق عليه أجندات "Agenda" خارجية، كما أشرنا في مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين وسوريا.

اعتادت النخب السياسية الحاكمة في مصر وتونس واليمن والبحرين وسوريا.. إلخ على تبنى مفاهيم المؤامرات والنظريات التى تتناسل من بين أصلابها في بعض الخطابات السياسية الرسمية، أو لدى بعض أطراف القوى السياسية الأخرى، وهى نزعة تُعبر عن ثقافة المؤامرة

الشائعة في بعض أساليب التفكير السياسى، بل والشعبوى السائدة في بعض الأوساط السياسية، والاجتماعية التى تميل إلى إسناد أسباب المشكلات أو الاحتجاجات -السياسية والطائفية، والهزائم العسكرية أو السياسية أو بعض الأحزاب السياسية أو حركات الاحتجاج السياسى أو الاجتماعى - إلى مؤامرة ما تحاك ضد البلاد، والدولة، والأمن القومى وضد مصالح الشعب والاستقرار. نظرية المؤامرة تشكل تعبيرًا عن نزعة سائدة وشائعة في بعض الأوساط لنفى المسئولية عن السلطة السياسية والأجهزة الأمنية، وإحالتها إلى هذا العامل الخفى المتمثل في مؤامرة أو مؤامرات داخلية أو خارجية.

لا شك أن حديث المؤامرة كان جزءًا من الخطابات السياسية السلطوية في مصر وتونس وليبيا وسورية واليمن والبحرين لتفسير حركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى لتسويغ خطاب التخوين النمطى السلطوى إزاء القوى الثائرة ولتبرير القمع المفرط والوحشى الذى تمارسه الأجهزة الأمنية للنظام.

ويميل هذا النمط من الخطاب السلطوى حول "المؤامرات" الخارجية والداخلية إلى إشاعة الخوف لدى قطاعات اجتماعية وشعبية واسعة حتى يمكن تعبئتها ضد القوى الاحتجاجية - على اختلافها - ولخلق انقسامات حولها، ومحاولة حصرها في نطاقات ضيقة اجتماعيًا، وذلك بما يؤدى إلى تيسير عملية مواجهتها بعنف جهاز الدولة الأمنى والقمعى المفرط. من ناحية أخرى هذا التوجه في بعض جوانب سياسة الأمن - في مصر وتونس واليمن وسوريا... إلخ- بات يعتمد على منظومة من الجانحين والخارجين على القانون من معتادى الإجرام والبلطجية - أو الشبيحة كما يطلق عليهم في سورية، أو البلاطجة كما يسمون في اليمن -، ويقوم هؤلاء المجرمون بالتصدى للتظاهرات، وإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين، أو استخدامهم للأسلحة البيضاء في قتل وضرب وجرح المتظاهرين السلميين.

استخدام معتادى الإجرام هو جزء من سياسات أمنية سائدة في بعض الدول العربية ولا تزال تنطوى على خلل هيكلى، وعلى رؤى تقليدية، وافتقار للمهنية والاحترافية في تكوين الأجهزة الأمنية العربية، ومن هنا يعتمدون على الأدوات التقليدية، في الحصول على المعلومات عن الجرائم، وعن القوى السياسية المعارضة من خلال المرشدين وبعضهم من المجرمين المحترفين.. إلخ.

ثمة استخدام لبعض المرتزقة من دول أفريقية من قبل العقيد الليبى السابق معمر القذافى

وكتائبه ضد قطاعات شعبية وقبلية ليبية– قبل مقتله والإعلان عن "تحرير كامل الأراضى الليبية" من قبل المجلس الوطنى الليبى المؤقت– وهو أمر ذو دلالة على نمط سلطوى غشوم كان يرمى إلى توريث السلطة داخل العائلة – وعلى سند قبلى – في ظل نزعة التوريث السياسى العائلى للسلطة على نحو ما حدث في سورية من الأب لابنه، وما سعى إليه الرئيس السابق حسنى مبارك في مصر لتوريث الحكم في إطار الجمهورية لنجله جمال مبارك، وفى اليمن من الرئيس السابق العقيد على عبد الله صالح إلى نجله قائد الحرس الجمهورى.

40– إن بعض الانتفاضات الثورية العربية في اليمن والبحرين وسوريا لا تزال تواجه ضغوط الجغرافيا السياسية والجغرافيا الدينية والمذهبية والعرقية في منطقة شبه الجزيرة العربية، وفى المشرق العربى، التى تفتح المجال أمام التدخلات الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف تمدد وتطور هذه الانتفاضات وإسقاطها للنظام في هذه البلدان حتى لا تمتد آثارها إلى بلدان أخرى، وتؤثر على طبيعة أنظمة الحكم العائلى القائمة فيها. (6)

41– تزايدت معدلات القمع الوحشى والاستخدام المفرط للقوة والعنف من قبل الأجهزة الأمنية والبلطجية وقوات الجيش في اليمن وسوريا لمحاولة وقف العملية الثورية والحيلولة دون سقوط النظام الحاكم، ومن ثم سقوط عديد الضحايا من القتلى والجرحى مع استمرارية المدى الزمنى للعمليات الاحتجاجية على عكس المثالين التونسى والمصرى، حيث شكل المثال الأخير دلالة متميزة على الاستمرارية والقدرة على حسم النتائج الأولى للعملية الثورية خلال فترة وجيزة وقصيرة تمثلت في رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك، وعناصر بارزة في النخبة السياسية الحاكمة وتقديمهم للمحاكمات أمام القضاء الطبيعى لا الاستثنائى. من ناحية أخرى تم حل الحزب الحاكم في تونس، وفى مصر حيث صدر حكم من القضاء الإدارى بمجلس الدولة بحل الحزب الوطنى الديمقراطى سابقًا والذى ساهم بعض قادته وكوادره في ظواهر الفساد السياسى في البلاد.

الملاحظات السابقة لا تعدو أن تكون أولية، وتحتاج إلى المزيد من الضبط والتدقيق في بحوث متعددة في ضوء الكشف عن بعض المعلومات التى لا تزال دونها حجب من السرية لعديد الاعتبارات التى أحاطت بالعملية الثورية في كلا المثالين التونسى والمصرى بالإضافة إلى الأوضاع في ليبيا واليمن والبحرين وسوريا.

42– تواجه تجارب التحول السياسى نحو الديمقراطية في أعقاب الانتفاضات الثورية–

أو "الثورات المدنية" – في بعض البلدان العربية عديد التحديات والعوائق البنائية التى تحول دون انتقال سلس أو بالأحرى دون توافقات حول المشتركات والقيم الرئيسة المؤسسة للنظام الجديد سواء على مستوى البنية الدستورية وتوزيع القوة بين السلطات الثلاث، ومن ثم طبيعة النظام الدستورى الجديد وفى هذا الصدد تبدو أسئلة وإشكاليات معقدة في الحالات الثلاث هل تستمر ثقافة الهيمنة الدستورية لرئيس الدولة والسلطة التنفيذية على بقية السلطات مع بعض الضوابط الدستورية التى تحول دون استمرارية نمط الحكم الرئاسى ذى الصلاحيات واسعة النطاق سواء من داخل بنية النصوص الدستورية، أو من خارجها أى فائض القوة الواقعية للرئيس – حسنى مبارك، وزين العابدين بن على، أو العقيد معمر القذافى–، ومن ثم يغدو ضبط وتوزيع فوائض القوة الرئاسية الدستورية والواقعية على بقية السلطات تعبيرًا عن تحول نسبى يضمن استمرارية الثقافة الدستورية والسياسية مع تغيير إصلاحى في هياكلها، وهو ما يبدو من بعض المناقشات والسجالات حول نظام الحكم فى الدستور القادم للبلاد. ثمة من يرى أن هذا الإرث في إطار الثقافة الدستورية الرئاسية أدى إلى ما يشبه الملك الجمهورى العضوض وبروز مشاريع توريث السلطة للأبناء، وإلى ممارسات طغيانية لا ضابط ولا رادع دستورى أو قانونى لها، كما حدث في مصر، وليبيا وتونس واليمن.. إلخ. من هنا تطرح بعض القوى السياسية المصرية والتونسية فكرة العودة إلى النظم البرلمانية وهندستها الدستورية والسياسية لضمان تمثيلات سياسية للقوى والمصالح الاجتماعية والسياسية والثقافية والعرقية والقبلية في بعض هذه الحالات. والبعض الآخر يطرح مسألة تطوير النظام شبه الرئاسى على نمط الجمهورية الخامسة الفرنسية ونظامها الدستورى وتعديلاته وذلك بما يتواءم مع التطلعات النخبوية بإعطاء صلاحيات للرئيس لكن فى إطار ضوابط لا تسمح بإعادة إنتاج ميراث أكثر من ثلاثين عامًا من حكم الرئيس السابق حسنى مبارك. فى تونس هناك سجال حول النظام البرلمانى ومقارنته بالنظام الرئاسى أو شبه الرئاسى. هذا الجدل هو أحد أبرز ملامح المشاهد السياسية في مصر وتونس، ويرتبط بعمليات وضع الدستور الجديد للبلاد والصراع على روحه ومن ثم على طبيعة الدولة في مصر وتونس وليبيا؟

في هذا الإطار وسياقاته وتضاغطاته وخطاباته العنيفة ثارت أسئلة مثل هل الدساتير تحمل القيم المؤسسة للجمهورية وللنظام السياسى والحقوق والحريات العامة والشخصية وضماناتها لكل المواطنين، وبالأحرى حقوق المواطنة على اختلافها أم أنها تعبير عن انتماء

الأغلبية الدينى؟ هل الدساتير هى تعبير عن الغلبة السياسية والدينية أم أنها تعبير عن المشتركات والتوافقات المشتركة بين مكونات الشعب، أو الأحرى الأمة بكافة قواها الاجتماعية والسياسية والدينية والمذهبية والمناطقية والعرقية... إلخ؟

من أبرز السجالات - ولا نقول الجدالات - السائدة في الحالات الثلاث هو طبيعة الدولة مدنية أم دينية إسلامية؟ أم مدنية ذات مرجعية إسلامية؟ (7)

نستطيع تلمس العنف اللفظى والرمزى الذى تنطوى عليه خطابات ألوان الطيف السياسى في البلدان الثلاثة ولاسيما مصر وتونس، وخصوصًا في ظل بروز الدور الضاغط لبعض القوى الإسلامية السياسية - الإخوان المسلمون في مصر، والنهضة في تونس - ومعهما القوى السلفية التى تمددت في كلا البلدين، وشكلت رقمًا جديدًا في المعادلة السياسية في أعقاب التغير السياسى "الثورى" في هذه الحالات.

ومن الشيق ملاحظة أن عديد السجالات العنيفة تدور حول مصطلحات تبدو عامة وغير محددة وغامضة حينًا، وغائمة حينًا آخر، بكل دلالات ذلك على ظاهرة فوضى المصطلحات السياسية، وتآكل بنية لغوية سياسية أساسية، تكون موضعًا للتوافق العام على معانيها ودلالاتها بين مختلف القوى السياسية الإسلامية، والليبرالية والقومية واليسارية في مصر وتونس. الظاهرة في مصر تبدو أكثر شيوعًا كنتاج لغياب الحوارات الحرة الطليقة في أطر حوارية وديمقراطية بين المثقفين والقوى السياسية. من ثم نجد الانقسامات حول معانى المصطلحات السياسية والفلسفية والاجتماعية، وشيوع أحكام القيمة، والتقويمات المعيارية الأخلاقية والدينية مما يؤدى إلى الاستبعادات والخلافات الحادة كما ظهر أثناء وضع السلطة الفعلية -المجلس العسكرى والحكومة - السابقة للتعديلات الدستورية، والبدء بالانتخابات البرلمانية - مجلسى الشعب والشورى على التعاقب - اختيار لجنة منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد، ثم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وهو ما تم فعليًا حتى تغيير قيادات المؤسسة العسكرية.

تحولت التعديلات الدستورية التى تمت فى مارس 2011 إلى جدل حول الشريعة والهوية والدولة المدنية أم الدولة الإسلامية أو السجال حول المرجعية الإسلامية للدولة، وذلك على نحو لم يكن مطروحًا أصلًا في التعديلات الدستورية. سجال وجدال حاد عبر عن عديد المخاوف لدى غالب القوى السياسية والإسلامية وفى وسط المصريين الأقباط الذين حاول

بعضهم طوال أكثر من أربعين عامًا مضت تحويلهم إلى كتلة دينية ليقسم الأمة المصرية الحديثة والمعاصرة رأسيًّا على أساس الانتماء الدينى والمذهبى. لا يزال هذا الخلاف حول بعض رمزيات الصراع السياسى والاجتماعى والثقافى يشير إلى انقسامات في التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية في مصر حول الدولة والقانون والدين وحقوق الأفراد والمواطنين العامة والشخصية وضماناتها.

إن بعض التضاغط السياسى والرمزى العنيف والفظ في بعض الأحيان هو تعبير عن العودة إلى السياسة من قبل بعض القوى التى حجبت عن الشرعية القانونية و"السياسية"، وتخايلها بعض من "غطرسة القوة" حينًا، أو شعور الهيمنة إلى السلطة، ومن ثم إمكانية تأسيس المثال السياسى التاريخى الموعود متمثلًا فى الدولة الإسلامية. ثمة غيوم ما تحلق فى العقل السياسى لقادة بعض الجماعات الإسلامية السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وبعض السلفيين، أو دعاة حزب التحرير الإسلامى –بين الواقعى وبين المثال، بين المخيلة التاريخية ومحمولاتها وذاكراتها وبين التاريخ في تطوره وحركته وصراعاته والسياسة ومخاتلاتها وطبائعها ومصالحها.. إلخ. جدالات وسجالات في مصر وتونس، ومخاوف محمولة عليها حول مستقبل حريات الرأى والتعبير، وحقوق المرأة والطفل، وأوضاع الثقافة. ما سبق هو تعبير مكثف وضاغط الناتج عن العودة للسياسة بكل زخمها وغيومها ومخاوفها وبعض أساطير الانتصار الحاسم، أو قطف الثمار، وبين "حقائق" الواقع الموضوعى بكل تعقيداته ومشاكله المتراكمة والأخطر صدمة الواقع والأحرى صدمة الحاضر.

من هنا تشهد الحالات المصرية والتونسية، والليبية مشاكل ونزاعات جمة على الهوية وشكل النظام السياسى والدستورى، وطبيعة العلاقات بين القوى المختلفة. وثمة محاولات من القوى التقليدية السياسية – أحزابًا وجماعات – لكى تتصدر المشهد وتحاول استبعاد القوى الجيلية الثورية الشابة على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها السياسية والاجتماعية لاسيما في مصر من تمددها أفقيًّا على المستويين الاجتماعى والمناطقى، ورأسيًّا من خلال تشكيل هياكل حزبية جديدة وفعالة. من هنا تحاول بعض الأطراف والفواعل السياسية وبعض عناصر داخل تركيبة النظام الذى لا يزال بعضه مستمرًا، في الحيلولة دون تغيير ثورى وبنيوى في قواعد اللعبة السياسية وفاعليها الرئيسيين وهياكل النظام لكى تغدو العملية الثورية محض لعبة إصلاحية جزئية.

إن خارطة الطريق السياسية في تونس أخذت منحى مختلفا من خلال البدء بعملية وضع دستور جديد للبلاد من خلال أسلوب الهيئة التأسيسية المنتخبة في سعى لوضع الإطار الدستورى للعمليات السياسية الساعية للتحول الديمقراطى، وهو ما تحاول الأخذ به بعض قوى الاحتجاج السياسى المنتفضة في أكثر من حالة عربية، وذلك في ضوء المقارنات بين الحالتين المصرية والتونسية والموازنة بين كلتيهما في التطبيق والظروف والسياقات. من هنا ستشكل كلتا الحالتين المصرية والتونسية مختبر تجارب سياسية للحالات العربية الأخرى.

42– ساهمت العمليات "الثورية" في مصر، وتونس أساسًا – وفى ليبيا – في دفع بعض البلدان العربية إلى اللجوء إلى طرح بعض الإصلاحات الدستورية كما في المغرب، والأردن، وإلى إجراء انتخابات لمجلس الشورى كما في سلطنة عمان.. إلخ. هذا التوجه نحو بعض الإصلاحات الجزئية في النظام الدستورى (8) هى تعبير عن نزعة سياسية للحيلولة دون امتداد الآثار الثورية لما تم في تونس ومصر، ثم ليبيا بعد ذلك. هذا التوجه الإصلاحى الجزئى ووُجِه بانتقادات من قبل بعض قوى المعارضة في المغرب، ومن الإسلاميين وبعض قوى اليسار الأردنيين. من ناحية أخرى سمحت المملكة العربية السعودية بترشح المرأة في انتخابات مجلس الشورى بكل دلالة ذلك. من ناحية أخرى ثمة توجه نحو اللجوء إلى ضخ أموال ضخمة من الفوائض النفطية (9) لتعديل هياكل الأجور، وتمويل السياسة الاجتماعية، للتخفيف من حدة الاحتقانات الاجتماعية، وتنامى الغضب الاجتماعى في بعض هذه البلدان من السعودية، إلى الدول الخليجية، وفى الجزائر.. إلخ. هذه التوجهات الجديدة أيا كانت هى محاولة للسعى لاحتواء تمدد الحالتين الثوريتين في مصر وتونس.

يبدو أن أحد أكبر المخاوف المحلقة فى الحالة التونسية والمصرية ظهور بعض الجماعات السلفية الصغيرة المتشددة التى تمارس مفهوم الحسبة الراديكالى على النمط السعودى الوهابى فى الممارسة، وهو ما يظهر فى عديد الممارسات العنيفة التى تتدخل فى خصوصية المواطنة، وذلك من خلال محاولة فرض الحجاب بالقوة، أو الدعوة إليه وتهديد الفتيات والنساء بضرورة ارتدائه، أو بمحاولة الفصل بين الشباب والشابات، أو تهديد النساء (10). من ناحية أخرى امتدت هذه الممارسات واتسع نطاقها فى تونس إزاء بعض التظاهرات الثقافية، على نحو أصبح يشكل خطرًا على حريات الرأى والتعبير والإبداع والبحث الأكاديمى، بل وعلى الحياة الجامعية ونظمها وتعاليمها كما حدث فى جامعة منوبة ومحاولة بعض السلفيين فرض

دخول المنتقبات بالقوة إلى الدروس والامتحانات الجامعية، وذلك على الأساتذة والإدارة الجامعية. اتجاه أقلوى صغير، لكن يخشى تناميه وتأثيره على مسارات الحالة الانتقالية، فى كلا البلدين، وتحديدًا حقوق المرأة، والحريات الدينية والرأى والتعبير. لاشك أن هذا التوجه الدينى العنيف هو جزء من ثقافة حسبية تعمل خارج نطاق قانون الدولة، ويشكل تطبيق عقوبات خارج نطاق القانون وأجهزة الدولة. لا شك أن هذا التوجه يمثل خروجًا سافرًا على سيادة القانون والأخطر يدفع نحو عنف مضاد مما يؤدى إلى اعتداء على الحقوق والحريات العامة والشخصية، يساهم فى اضطراب أوضاع الحالة الانتقالية فى ظل عديد الأزمات البنيوية والأمنية والقانونية الأخرى الجديدة والمستمرة.

من ناحية أخرى ثمة توجهات راديكالية وعنفية لدى بعض الجماعات السلفية الجهادية[11] كما برز فى سيناء، وقيام بعضهم بالاعتداء على مجموعة من الجنود المصريين يوم 5 من أغسطس 2012 وترتب عليها استشهاد 16 والاستيلاء على عربتين مدرعتين، وهو ما يشير إلى مخاطر التحول من السلفية العلمية ونظائرها إلى سلفية جهادية تمارس العنف لأسباب عقدية وسياسية فى البلاد مستقبلا.

هوامش الفصل الأول: "البحث عن سياسة الأمل"

(1) قام المجلس الوطنى الليبى بالإعلان يوم 23 أكتوبر 2011 عن "تحرير ليبيا بالكامل" بعد مقتل العقيد معمر القذافى على أيدى بعض المجموعات المسلحة "الثوار" يوم 20 من أكتوبر 2011 ومعه نجله المعتصم بالله القذافى، وقد سبق قتل ابنه الأصغر سيف العرب القذافى، وثلاثة من أحفاده يوم 30 من أبريل ، 2011، وابنه خميس القذافى يوم 29 من أغسطس 2011.

(2) بدأ بروز تأثير جماعة الإخوان المسلمين في السياسة المصرية مجددًا بعد المصالحة التى تمت بينهم وبين الرئيس الأسبق أنور السادات في أعقاب حرب أكتوبر 1973، لاسيما في أواخر عام 1974 في ظل بعض التقديرات كجزء من استراتيجية السادات لإعادة بناء التوازنات على الساحة المصرية في مواجهة القوى الناصرية والماركسية والديمقراطية عمومًا، ثم انتهى الأمر إلى توترات وخلافات بينه وبين الجماعة، ومواجهة لفظية بين الرئيس والمرشد العام الثالث للجماعة الأستاذ / عمر التلمساني. في ظل توظيف الرئيس السادات والنظام للإسلام في "السياسة المصرية"، والأحرى سياسة إدارة الحكم إلى بروز جماعات إسلامية راديكالية بدأت بحزب التحرير الإسلامى – الذى سمى إعلاميًا بجماعة الفنية العسكرية – ثم جماعة المسلمين – التى سميت إعلاميًا بالتكفير والهجرة – ثم ظهرت جماعة الجهاد، والجماعة الإسلامية وجماعات صغيرة أخرى كالتوقف والتبين والشوقيون والقطبيون .. إلخ، وانتهى عهد الرئيس السادات باغتياله على أيدى جماعة الجهاد في 6 أكتوبر 1981. ثم تم بعد ذلك دمج جماعة الإخوان المسلمين جزئيًا في النظام السياسى من خلال السماح بتحالفاتها مع أحزاب الوفد 1984ثم العمل والأحرار، ثم العمل، ثم دخول بعض أعضائها كمستقلين، وهكذا إلى حين دخولهم البرلمان تحت اسم الجماعة في انتخابات مجلس الشعب عام 2005 وحصولهم على 20 % من مقاعد البرلمان (88 عضوا). وخلال عهد مبارك تنامى نفوذهم، وتمددت قاعدتهم وشبكاتهم الاجتماعية، ومن ثم تأثيرهم السياسى رغم الضربات الأمنية الإجهاضية والوقائية التى كانت توجه لهم دوريًا من قبل الأجهزة الأمنية للنظام.

شكلت الجماعة والقوى السلفية أبرز القوى التى ظهرت في أعقاب رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك عن سدة الحكم واستطاعوا أن يؤثروا سياسيًا على عملية وضع خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية الأولى التى بدأت بالاستفتاء على تعديل بعض مواد دستور 1971، الذى تحول الجدل حوله إلى دائرة طبيعة الدولة المصرية الحديثة هل "مدنية" أم مدنية ذات مرجعية إسلامية أم دولة إسلامية، وإلى السجال حول المادة الثانية من الدستور المصرى – 1971 وتعديلاته المتعاقبة – التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.

لا شك أن هذا السجال السياسى الدينى وأقنعته لم يكن أمرًا مطروحًا على الجماعة الناخبة في هذه التعديلات الدستورية، وإنما كان الهدف من ورائه هو إحداث تعبئة سياسية ودينية تؤدى إلى استقطابات في مواجهة القوى الليبرالية واليسارية والديمقراطية الجديدة التى تتشكل في البلاد في أعقاب الانتفاضة الديمقراطية الثورية في 25 يناير 2011.

(3) تحول التمدد الكمى والمناطقى للجماعات السلفية ومشايخها فى مصر، إلى المجال السياسى الجديد الذى فتح الأبواب أمام تشكيل أحزاب سياسية لبعض الجماعات السلفية، ومن ثم ظهر حزبا النور، والفضيلة، بالإضافة إلى بعض مشايخ السلفية الذين أصبحوا جزءًا من الحالة السياسية فى أعقاب الانتفاضة الثورية فى مصر. فى تونس تنامى الحضور السلفى الذى بات مؤثرًا وضاغطًا على حزب النهضة سواء من داخل بعض عناصره القاعدية، أو

من بعض المجموعات الصغيرة على هامشه، وأصبحت تشكل قوة ضغط على الجماعة الثقافية التونسية، ومارست بعض العنف إزاء بعض التظاهرات الثقافية كالمعارض والندوات ودور العرض السينمائى الخاصة. من الملاحظ تزايد الضغوط على حريات الرأى والتعبير والبحث فى تونس، بل وسعى بعضهم لتغيير النظم الجامعية بالقوة ومن خلال الاعتصامات، على نحو ما حدث بجامعة منوبة، والضغط من أجل حضور المنتقبات الدروس والامتحانات على خلاف القواعد السائدة فى هذا الصدد.

(4) من الشيق ملاحظة أن بعض القوى التقليدية فى الريف المصرى من العائلات الممتدة والعشائر والقبائل والأسر الكبيرة، كان بعضها يتلون ويراوغ مع كل نظام سياسى وذلك للدفاع والحفاظ على مصالحه الاقتصادية والسياسية .. إلخ، وذلك من خلال بناء أواصر من التحالفات مع الحزب الحاكم – فى كل مرحلة – والسلطة السياسية، ويلاحظ أن بعض رموز أبنية القوة التقليدية نقلت ولاءاتها فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى من الحزب الوطنى المنحل إلى حزب الإخوان المسلمين "الحرية والعدالة"، أو حزب "النور" السلفى، وذلك كأداة لدخول البرلمان. هذه الظاهرة تشير إلى رأسمال من الخبرة لدى بعض رموز هذه التركيبات التقليدية مستمد من تعاملاتهم مع عديد النظم والسلطات والأحزاب، كما تشير إلى أن مصالح هؤلاء تعلو فوق الأطر الحزبية والإيديولوجية أيا كانت، والمهم هو تحقيق مصالحهم المباشرة من خلال الالتحاق بالسلطة السياسية أيا كانت.

(5) يقصد بهذا المصطلح Hybridation فى إطار عمليات العولمة وانعكاساتها على الدول والنظم السياسية، أن الاختلافات والتمايزات بين النظم الديمقراطية والسلطوية تتراجع نوعًا ما، وتغدو أقل حدة مما كانت عليه قبل العولمة، انظر فى ذلك، سارة بن نفيسة وبلاندين ديستريمو، ونبيل عبد الفتاح (محرر الطبعة العربية)، الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية فى دول البحر المتوسط العربية، ص 37، الناشر، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية.

(6) انظر في هذا الصدد، نبيل عبد الفتاح، ظلال الجغرافيا السياسية والربيع العربى: ديكتاتورية الموقع، انظر الباب السادس، الفصل الأول من ص 367 إلى ص 390.

(7) انظر في تحديات المراحل الانتقالية في مصر، نبيل عبد الفتاح، تحديات التحول من التسلطية إلى الديمقراطية: أسئلة وإشكاليات المراحل الانتقالية، انظر الباب الثانى، الفصل الأول، من ص 83 إلى ص 138 .

(8) حيث أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز قرارات مهمة خاصة بمشاركة المرأة السعودية في الحياة السياسية وفقًا للضوابط الشرعية من خلال حقها في الترشح للانتخاب وذلك فى 25 من سبتمبر 2011، كما وافق ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة فى 7 من أكتوبر 2011 على جميع نتائج ومرئيات لجنة الحوار الوطني التي قدمت اقتراحاتها للملك وأحالها للجهات المختصة لتنفيذها،،وهى لجنة كلفها رئيس الوزراء بمتابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، وفى الإطار ذاته أصدر سلطان عمان قابوس بن سعيد مرسومًا فى 19من أكتوبر 2011 يقضي بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة، وينص على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي. وجاء في الوثيقة أن مجلس العائلة الحاكمة يقوم "خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس الدولة ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة". وفى الأردن تم إعلان نتائج اللجنة الملكية التى شكلت لدراسة تعديل الدستور في 14من أغسطس 2011،.وقد صادق العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني فى 30 من سبتمبر 2011، على التعديلات الدستورية التي أقرها مجلسا الأعيان والنواب، والتي كانت قد أثارت جدلًا واعتراضات تلتها تحركات شعبية رافضة، وظهرت دعوات من جانب المعارضة لملك الأردن بالنأي بنفسه عن السلطة التنفيذية، وفى المغرب دعا الملك محمد السادس إلى فتح ورش الإصلاح الدستورى في9 من مارس 2011 وقد وافق 98 % من المغاربة على مشروع الدستور الجديد فى الاستفتاء العام الذى جرى فى الأول من يوليو 2011، كما أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فى 15 من أبريل

2011 عزمه على تعديل الدستور ومجموعة من القوانين المنظمة للممارسة الديمقراطية، إلا أن الإصلاح الدستورى الذى دعا إليه الرئيس الجزائرى لم يراوح مكانه بعد.

(9) في السعودية، أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز في 17من مارس 2011 ما أطلق عليه "ثورة اقتصادية" في المملكة، من خلال إصدار عشرين قرارا ملكيا لتحسين أوضاع السعوديين، تضمنت: صرف رواتب ومكافآت، ومقابل شهري للباحثين عن عمل، واستحداث 60 ألف وظيفة عسكرية جديدة، واعتماد 250 مليار ريال لدعم الخطط الإسكانية. وتضمنت القرارات إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء "المجمع الفقهي السعودي". ويبلغ الحجم المالي لهذه القرارات –طبقا لبعض التقديرات– نحو 350 مليار ريال. وإذا أضيف إلي ذلك تكلفة القرارات التي صدرت في 27من فبراير 2011، فور عودة الملك من رحلته العلاجية، والتي تضمنت "مكرمات" و"منحا" – وفق اللغة السياسية السعودية – بلغت تكلفتها 135 مليار ريال، فإن التكلفة الإجمالية لهذه القرارات تكون نحو 485 مليار ريال (129 مليار دولار)، بما يوازي مصروفات تعادل 83 % من حجم المصروفات العامة للمملكة. في السياق ذاته، قرر ملك البحرين صرف ألف دينار بحريني (نحو 2630 دولارا أمريكيا) لكل أسرة، وكشف عن توفير 20 ألف فرصة عمل جديدة. وفي عمان، أعلن السلطان قابوس عن توفير 50 ألف فرصة عمل للمواطنين، ومنح 150 ريالا شهريا لكل باحث عن عمل حتي يتم توظيفه. وكانت المبادرة الأوسع مدي إعلان دول مجلس التعاون الخليجي عن تخصيص 20 مليار دولار للبحرين وعمان، فيما يشبه "مشروع مارشال خليجي" – وفق بعض التوصيفات الإعلامية والسياسية –، يركز علي تحسين الظروف المعيشية في الدولتين.

(10) تم توزيع بيان منسوب إلى هيئة "الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر" تحت رقم 11 فى شوارع مدينة السويس ذهبت فيه هذه الهيئة – غير المعلومة الأصول – إلى تحذير المتبرجات من عقوبة الجلد، وذلك تطبيقًا لشرع الله، وذلك بمقولة إنهم "أثناء الاحتفالات بالعيد، وجدنا فاجعة كبرى فى أحفاد المسلمين من الفتيات البالغات، وهن يقلدن تقليدًا أعمى الغرب والدول الكافرة والعلمانية بارتدائهن ملابس خليعة"، وذهبت الجماعة إلى القول أيضًا "ونحن نحذر من استمرار ارتداء تلك الملابس أو الخروج من منازلهن إلا بمحرم" وحذرت الفتيات من التعرض إلى عقوبة الجلد تطبيقًا لحدود الله تعالى على أيدى أعضاء هذه الهيئة وأن يعدن لرشدهن ويلتزمن بالزى الإسلامى"، هذا البيان وما يحمله من تهديدات أثار الذعر، وذهب أمين حزب الحرية والعدالة إلى أن هذا البيان مدسوس من فلول الحزب الوطنى! .. انظر فى هذا الصدد، جريدة الوطن "المصرية"، 23 من أغسطس العدد 117 السنة الأولى، ص 1.

(11) تشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن باب "الموسوعة الجهادية" على موقع الجماعة الإسلامية الذى يشرف عليه د. ناجح إبراهيم "أن الجماعات الإسلامية المنتشرة بامتداد الشريط الحدودى – خصوصا مدينتى رفح والشيخ زويد الأقرب إلى الحدود مع إسرائيل، تنقسم إلى أربعة تصنيفات تبدأ بالجماعات السلفية المنتشرة بطول سيناء وعرضها وينتهج أعضاؤها منهجًا سلميًا لا يميل إلى العنف، وترصد هذه المصادر "الجماعات الجهادية" وتأتى فى المرتبة الثانية من حيث حجم الانتشار، وهى التنظيمات التى ترفع راية الجهاد فى وجه إسرائيل، ومعظم أعضاء هؤلاء مرتبط فكريًا وتنظيميًا بجماعات "جهاد فلسطين" و"يقتصر حمل السلاح فى عقيدتهم على العدو الصهيونى"، من أبرز هذه الجماعات هى جماعة "مجلس شورى المجاهدين – أكناف بيت المقدس" ولا تأخذ هذه الجماعات شكلًا تنظيميًا واحدًا، وأشهر وأكبر هذه الجماعات "الجهاد والتوحيد" وأيضًا "الجهاد"، و"السلفية الجهادية". (انظر فى ذلك الجماعة الإسلامية المصرية تكشف خريطة مسلحى سيناء) حملة السكينة للحوار، http://www.assakina.com ، هذا النمط الجهادى، والسلفى الجهادى يتوازى معه ويتجاور، توجه راديكالى آخر يبدو فى ذهاب بعض شباب السلفيين إلى سوريا للقتال إلى جانب نظائرهم من الجماعات السلفية السورية وغيرها ضد النظام الحاكم فى سوريا. لا شك أن هذا التوجه الراديكالى السلفى سيؤدى إلى نقل خبرات قتالية وأساليب العمل العسكرى إلى مصر، وهو ما يشير إلى احتمال نمو تيار سلفى جهادى "راديكالى" يستخدم العنف

من أجل التغيير السياسى والاجتماعى بل والدينى فى تركيبة السلطة السياسية، أسوة بما حدث فى مصر تاريخيًا فى عقد السبعينيات وما بعد من القرن الماضى مع ظهور تنظيمات العنف، كجماعة التحرير الإسلامى (الفنية العسكرية)، والمسلمين (التكفير والهجرة) والجماعة الإسلامية، والجهاد، والتوقف والتبين والقطبيين، وذلك قبل مراجعات الجماعة الإسلامية والجهاد فيما بعد.

الفصل الثانى

الانتفاضة "الثورية" الديمقراطية المصرية:

مجازات الافتراضى والواقعى

تمرين ابتدائى في التحليل

ما السمات المائزة للانتفاضة الديمقراطية الثورية المصرية في 25 يناير 2011 [1] عن نظائرها ولاسيما في تونس؟ هل لها بعض من الاستثنائية أو الفرادة على نحو ما يطلق عليها بعض النشطاء والكتاب والصحفيين، والإعلاميين، من صفات ومجازات تفخيمية واستثنائية عن نظائرها وأشباهها إلى الحد الذى يصل في بعضها إلى أنها "فريدة في تاريخ الإنسانية"، وليس في تاريخ عصرنا!

هذا النمط من الخطابات الحاملة لمجازات مفرطة في التقويمات التاريخية التى يبدو فيها فى عديد الأحيان والأوصاف الدال مفارقًا للمدلول، وغير مساوق له أو معبر بدقة عنه، وهو ما يتجلى في حالة إنتاج الخطاب التاريخى والسياسى في مصر الذى تسوده فوضى الاصطلاحات والتقويمات المعيارية والأخلاقية التى تحمل بعض التمركز الأثنو – ثقافى والتاريخى حول الذات.

إذا تجاوزنا خطاب الصفات والمجازات المفرطة ذا الإيقاعات الصاخبة في مديحه للذات فى وصف وتكييف وقائع 25 يناير 2011، وحاولنا الاعتصام بالموضوعية نستطيع أن نطرح بعض القسمات المائزة نسبيًّا لهذا الحدث الثورى وعملياته فيما يأتى:

1– إن الثورات، والانتفاضات "الثورية" عمومًا – وفى الأطر المقارنة – هى عمليات تاريخية استثنائية، ومن ثم هى تعبير عن تراكمات وتغيرات في الوعى شبه الجمعى، وفى

أشكال التنظيم والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، والرمزية. إن الخبرات التى تراكمت من قبل كافة الأطراف المعارضة، وحركات الاحتجاج الاجتماعى والمطلبى والمهنى، لا يمكن استبعادها عند التأريخ للعمل "الثورى"، أو في العوامل التى مهدت لقيامه وأساليب الحشد والتعبئة والتنظيم التى أدت إلى إنتاج اللحظة "الثورية" وعملياتها على اختلافها واستمراريتها. من هنا نستطيع القول: إن الانتفاضة الديمقراطية "الثورية" على بعض فرادتها التاريخية لم تكن تمثل واقعة تاريخية منفصلة عن عوامل تشكلها السياسية والاجتماعية والثقافية والرمزية والجيلية. يمكن القول: إن عملية 25 يناير 2011 الثورية لا تشكل قطيعة عما قبلها أو بعدها، وإنما هى جزء من عمليات اجتماعية وسياسية وثقافية، وتراكمات وصيرورات أدت إليها، ومن ثم يغدو الحديث عن قطيعة مع ما قبلها تحتاج إلى وقت لمعرفة ما الذى سوف تؤدى إليه عملياتها وتفاعلاتها من نتائج. ومن ثم هل تتم القطيعة السياسية والدستورية والاجتماعية.. إلخ مع النظام التسلطى ومواريثه من يوليو 1952 أم تتعثر وتنتهى إلى عملية إصلاحية مع بقاء بنيات النظام التسلطى كما يحاول بعضهم في هذا الصدد؟ أم يعاد إنتاج بعض أو غالب معالم التسلطية بوجوه "جديدة"، وتبريرات ذات طبيعة دينية.. إلخ! لا يمكن القول بأن ثمة قطيعة بنيوية مع التسلطية كنظام وثقافة إلا في ظل حدوث تغييرات بنيوية في تركيبة النظام ومؤسساته ونخبته وقواعد عمله وآلياته وتوجهاته وسياساته وخصوصًا في المجال الاجتماعى، ومدى تأثر النظام الاجتماعى بهذه التحولات أم لا؟

ترتيبًا على ما سبق يمكن القول: إن 25 يناير 2011 وما بعد هو تعبير عن عديد التراكمات الفكرية النقدية والراديكالية والإصلاحية التى قام بها جيل السبعينيات وما بعد وعلى رأسها:

1- الخطاب النقدى الاجتماعى والسياسى والثقافى للطلائع المفكرة من جيل السبعينيات من القرن الماضى - وحوله بعض من ينتمون إلى أجيال سابقة ولاحقة - الذى حمل لغة واصطلاحات ورؤى ومعانى ودلالات جديدة ساهمت في تجديد الخطاب السياسى والاجتماعى، واللغة السياسية والفكرية في البلاد. هذا الخطاب ساهم في تفكيك بعض بنية الخطاب السلطوى الرسمى والخطابات الشمولية ذات السند الدينى التأويلى الوضعى، والتحليل النقدى لطبيعة التسلطية السياسية المصرية المنفلتة عن الضوابط الدستورية والقانونية والأخلاقية الحداثية لممارسة السلطة، فضلًا عن رفض شخصنة السلطة، ونقد سياسات

الأمن، والذكورية السياسية لثقافة الدولة والنظام وأجهزته وتدهور أوضاع المرأة المصرية وانتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما الشخصية الممنهجة.. إلخ. هذا الخطاب النقدى الذى تصدى لسياسات حكم السادات ومبارك، ساعد على التشكيك في شرعية النظام وسياساته وخطاباته السياسية وأجهزته الإعلامية/ الإيديولوجية، والكشف عن زيف ولا مهنية أدائها.

2- مساهمة بعض رجال القانون والقضاء والكتاب، في إيلاء أهمية خاصة بالتطور الدستورى، وبضرورة الاهتمام بالمسألة الدستورية في مصر وتاريخيتها وأهمية الدستور في مجال تنظيم السلطات العامة والمؤسسات السياسية في البلاد، وفى ضمانات الحقوق والحريات العامة. هذا التوجه من النقد الضارى الذى وجه إلى دستور 1971، وإلى دساتير الجمهورية، وإلى الاختلالات الهيكلية في توزيع القوة بين السلطات، وهيمنة رئيس الجمهورية على إدارة الدولة والنظام بصلاحيات وصفت بأنها شبه إلهية من قبل بعض الباحثين. أدى هذا التوجه النقدى إلى بداية تبلور وعى سياسى بأهمية المسألة الدستورية وعلاقتها الوثيقة بالمسألة الديمقراطية وأنهما يدعمان بعضهما بعضًا.

3- الحركة الحقوقية لحقوق الإنسان، وتنامى دور بعض المنظمات الحقوقية الدفاعية في عديد مجالات وقضايا حقوق الإنسان، والتى وضعت هذه المنظومة ضمن قائمة اهتمامات الصفوة السياسية والمثقفة، واستخدمت فى عملها الحقوقى والدفاعى المعايير الدولية لحقوق الإنسان على مستويين أولهما:

رصد الانتهاكات الرسمية واللارسمية لحقوق الإنسان، ونقد سياسات النظام وحكوماته وأجهزته الأمنية أو الإيديولوجية من هذا المنظور الحقوقى والمعيارى.

ثانيهما: اعتبار احترام معايير حقوق الإنسان العالمية من أبرز مكونات الطلب السياسى المتنامى عليها منذ عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى.

يمكن القول: إن هذا التوجه أثمر في جانبين رئيسيين هما: ارتفاع حدة نقد الممارسات الأمنية تجاه المواطنين، أو إزاء بعض الجماعات الدينية السياسية - الإخوان المسلمين والجهاد والجماعة الإسلامية.. إلخ -، من منظور حقوقى وإنسانى، وتنامى هذا التوجه ليشمل قطاعات جيلية شابة من الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية وبعض المواطنين العاديين الذين

رصدوا الانتهاكات عبر الهواتف المحمولة أو بثها عبر شبكة الإنترنت، ونددت بها وطالبت بالتحقيق والمحاكمة لمرتكبى جرائم وممارسات التعذيب إزاء المواطنين، ومثالها قضية عماد الكبير، وقضية خالد سعيد بكل دلالاتهما وأثرهما في التعبئة والحشد الذى أثمر ضمن جهود أخرى في التمهيد للحدث الثورى يوم 25 يناير 2011.

4- تراث الحركات الاحتجاجية الموقفية في تنظيم المظاهرات والوقفات الاحتجاجية والاعتصامات.. إلخ [2]، ومن أبرزها الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية [3] وأخواتها، وذلك على الرغم من كونها حركات نخبوية تشكلت من بعض المنتمين لقوى سياسية مختلفة ومن مثقفين ومفكرين - من ذوى توجهات ديمقراطية ويسارية وليبرالية وإسلامية وقومية عربية "ناصرية" - أبدوا رفضًا لفكرة تمديد ولاية حكم مبارك، وتوريث السلطة داخل أسرة الرئيس السابق لنجله جمال مبارك. لا شك أن هذه الحركة ونظائرها على محدودية عضويتها لعبت دورًا بارزًا في كسر الجمود السياسى، ونشطت المجال العام السياسى والمحاصر وأضفت عليه بعض الدينامية الجيلية، والأحرى بعض الحراك الجيلى في بعض النقابات المهنية وداخل بعض القوى اليسارية صغيرة الحجم. لا شك أن تظاهرات ومؤتمرات حركة كفاية استخدمت بعض الآليات الاتصالية والمعلوماتية الجديدة، كالإنترنت، وكذلك الهاتف النقال في تصوير واقعات التحرش الأمنى ومن خلال بعض البلطجية ومعتادى الإجرام بالفتيات والسيدات، والاعتداء على المتظاهرين، وتوثيق ذلك واستخدامه في البث والتوزيع على شبكة الإنترنت، أو على المستوى التلفازى المرئى. (مثال واقعة التحرش وضرب المتظاهرات أمام نقابة الصحفيين التى قدمت في تقرير تلفازى على القناة الأمريكية الإخبارية C.N.N).

أدت حركة كفاية إلى عديد النتائج الممهدة للعملية الثورية في 25 يناير الماضى يمكن الإلماع إلى بعضها على سبيل المثال التمثيل لا الحصر فيما يأتى:

أ- كسر بعض الحواجز النفسية والخوف من القمع الأمنى المفرط في مواجهة المظاهرات السياسية، ولاسيما لدى بعض المواطنين العاديين.

ب- اتخاذ بعض المواقع كفضاء للتظاهرات ذات الطبيعة الرمزية، ومثالها سلالم نقابة الصحفيين، ومقر دار القضاء العالى، وبعض الميادين العامة وعلى رأسها، ميدان جامعة القاهرة - حيث أول مظاهرة لكفاية -، وميدان التحرير، والسيدة زينب، وبعض دور

العبادة القبطية في حى شبرا. هذا التوجه يمكن أن نطلق عليه استراتيجية ترميز المكان أى اختيار بعض الأماكن لاعتبارات تتصل بمحمولها التاريخى كمدخل محكمة النقض والنائب العام ومحكمة استئناف القاهرة، ودلالة ذلك سواء في الأخبار عن حدث التظاهر، أو لربطه بالسعى نحو التحقيق النزيه أو المحاكمة العادلة المنصفة بالنظر إلى تاريخ المكان في تطور الحداثة القانونية ومؤسساتها. أو اختيار المكان لارتباطه بمهنة الإعلام كنقابة الصحفيين، أو لصلته بتاريخ حركات الرفض الشبابية والطلابية كميدان جامعة القاهرة. أو المكان بوصفه رمزًا دينيًا وتاريخيًا كالأزهر الشريف، أو استخدام شباب الأقباط لفناء الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالعباسية كدلالة على البعد الدينى وأداة للاعتصام بالرمز البطريركى كحامل ومساند للاحتجاج على بعض التمييز أو بعض الواقعات المحمولة عليه فى التنديد والاحتجاج بغياب بعض الفتيات والنساء القبطيات أيا كانت الأسباب وراء هذا الإخفاء.. إلخ.

بعض الاختيارات المكانية ذات دلالة تاريخية كميدان التحرير لاعتبارات إعلامية تتصل بحضوره الجيو – ثقافى، والجيو – تاريخى في قلب القاهرة وأحداثها السياسية، والأهم أنه يشكل أحد أبرز مراكز الالتقاء للتظاهرات السياسية منذ الحركة الطلابية الوطنية المصرية في يناير 1972 – 1973، التى كان الميدان / الكعكة الحجرية – بتعبير أمل دنقل – هو تعبير عن صوت جيل السبعينيات الصادح بالتغيير السياسى الراديكالى والشامل والحامل لمطلب التحول إلى مصر الجديدة مذاك وحتى حضور بعض رموزه الفكرية والسياسية في قلب مشهد السعى إلى التغيير الثورى صبيحة وظهيرة 25 يناير 2011 وما بعد، تعبيرًا عن الاستمرارية والتكامل بين الأجيال المنتفضة ثوريًا من أجل بناء مصر الجديدة.

ج– مهدت الطريق نحو تحول الاحتجاج السياسى إلى الاحتجاج الاجتماعى والمطلبى وبدء تشكل حركة اجتماعية واحتجاجية مطلبية جديدة تسعى نحو تحسين أوضاع العمل وضماناته بالإضافة إلى سعى بعض الموظفين العموميين والعمال أو المهنيين لتأسيس نقابات مستقلة، ومنها مشروع نقابة موظفى الضرائب العقارية.

د– رفعت أسقف الخطاب النقدى السياسى الجديد وأهدافه ليطاول ما كان يطلق عليه عرفيًا بالخطوط الحمراء – الرئيس وأسرته –، واتساع حدة النقد وتشدده.

5– يمكن اعتبار ظهور محمد البرادعى على الساحة السياسية المصرية كمرشح محتمل

للرئاسة في ظل الرئيس السابق مبارك أحد عناصر التغير في المشهد السياسى المصرى المعتقل من خلال تحدى فكرة غياب البديل السياسى للرئيس حسنى مبارك ونجله جمال مبارك التى أشاعها النظام وحزبه الوطنى الديمقراطى وعلى رأسه اللجنة العليا للسياسات – واللجان التى تفرعت عنهما– التى يديرها نجله ومجموعة مقربة منه، وبعض من كان يطلق عليهم الحرس القديم للحزب، واستمروا في المناورة والاستمرارية كقطب توازن مؤثر في مسار الحزب الوطنى المنحل، وذلك بقيادة السيد/ صفوت الشريف وآخرين معه وذلك بعد استبعاد السيد/ كمال الشاذلى أمين التنظيم الأسبق وعناصر أخرى عن إدارة الحزب، بعد وصول السيد/ أحمد عز إلى موقع أمين التنظيم.

استطا ع محمد البرادعى نسبيًّا أن يضفى بعض الدينامية على المشهد السياسى، وذلك من خلال رؤية عامة ذات محمولات ديمقراطية وليبرالية عمومًا وإلى حد ما مع بعض المواءمات التى كان يطرحها ولا يزال في تصريحاته. من ناحية أخرى تشكلت حوله مجموعات من شباب الطبقة الوسطى – الوسطى وبعض الشخصيات العامة المحدودة، وعناصر أخرى ساعية ولا تزال إلى الحضور ضمن المشهد السياسى والإعلامى لأسبابها ودوافعها. استطاعت حركة التأييد للبرادعى أن تدعو للتوقيع على بيان المطالب السبعة تحت عنوان "معًا سنغير".

دعت الحركة إلى التوقيع على بيان المطالب السبعة التى توَافَق عليها الإخوان المسلمون مع الجمعية الوطنية للتغيير، وبقية القوى الوطنية، والدكتور محمد البرادعي وتمثلت في المطالب السبع الآتية:

1– إنهاء حالة الطوارئ.

2– تمكين القضاء المصري من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برمتها.

3– الرقابة على الانتخابات من قِبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي.

4– توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين، وخصوصًا في الانتخابات الرئاسية.

5– تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.

6- كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية؛ اتساقًا مع التزامات مصر طبقًا للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.

7- الانتخابات عن طريق الرقم القومي، ويستلزم تحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات تعديل المواد 76 و77 و88 من الدستور في أقرب وقت ممكن.

لا شك أن هذا التوجه السياسى -شبه الإصلاحى آنذاك -الجديد الساعى إلى بناء مشتركات وتفاهمات بين القوى السياسية والفكرية على اختلافها، واجه بعض العقبات الذاتية والموضوعية التى تتصل بالحملة وبعض تناقضاتها وعبثات في تشكيلها بالإضافة إلى شخصية محمد البرادعى وبعض من حوله وعديد سفرياته إلى العالم الخارجى، مما أثر على حملته، بالإضافة إلى ضغوط النظام وبعض منافسيه ومخالفيه الإيديولوجيين، ولجوء كليهما إلى بعض أساليب النقد غير الموضوعى، والقيود التى يحفل بها السياق الأمنى والسياسى والإعلامى وأثرت على حركة محمد البرادعى وخطابه السياسى الذى تعرض لانتقادات وبعض التجريح عن قبل عناصر وقوى كانت قريبة من نظام مبارك وأجهزته القمعية والإيديولوجية.

في إطار التمهيدات والاختمارات والمعجلات بالانتفاضة "الديمقراطية الإنسانية الثورية"، توضع حملة التوقيع على بيان المطالب السبع للبرادعى ضمن إطارها، حيث وقع عليها أكثر من مليون مصرى عليها بكل دلالة ذلك سياسيًّا.

6- ظهـور الحركة الاجتماعية الجديدة ومكوناتها من نشطاء حقوق الإنسان وجماعاته الحقوقيـة، كفايـة وأخواتهـا، ودعـاوى النقابـات المستقلـة ومشروعاتهـا واعتصاماتهـا واحتجاجاتها، وبـروز الجماعات العمالية المطالبة بحقوقها وتحسـين شروط العمل ومزاياه الاجتماعيـة.. إلـخ، وانخراط بعضـ من العمال والمهنيـين فى التظاهـرات والاعتصامات والاحتجاجات المطلبية والاجتماعية.

7- أثمرت التراكمات والخبرات السابقة فى بروز استخدامات سياسية لوسائل الاتصال والمعلومات والتقنيات الجديدة متعددة الوسائط، كالإنترنت ومواقعه، والهاتف النقال، فى بث الرسائل السياسية فى الحشد والتعبئة السياسية والدينية، وهو ما ظهر فى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضى، وهو ما برز فى مشكلة الكشح (2) حيث استخدم الإنترنت

فى بث المعلومات والرسائل، وفى الاتصال بأجهزة الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان ونشطاء أقباط المهجر، وذلك في مواجهة حصار قوات الأمن لقرية الكشح. استخدم الهاتف النقال قبل ذاك فى الدعاية الانتخابية فى نقابة الصحفيين.. إلخ. (4)

8- شكلت حركة المدونين - التى تطورت فيما بعد - بيئة لتبادل الأفكار والآراء فيما بين بعضهم بعضًا، في فضاء معلوماتى واتصالى مكن بعضهم من التعرف على تراث وخبرات حركات اللا عنف التاريخية والمعاصرة، ومصادرها التنظيرية والفلسفية ونجاحاتها وأسباب عدم تطور بعضها وتحقيقه لانتصارات مكتملة.

لا شك أن الفضاء النتى ساعد على التعلم "الفردى" - والأحرى الشخصى- والجماعى بين النشطاء بعضهم بعضًا، وهو ما ظهر في انتقال الخبرات بين الشباب الثائر في تونس ومصر أساسًا ثم امتداد التجربة بين عديد النشطاء في اليمن، والبحرين، وليبيا وسوريا.

إن سلمية حركات الاحتجاج المضادة للعنف كانت أحد مرتكزات بناء شبكات المناصرة وإحراج النظم السلطوية في تونس، ومصر واليمن حتى استخدام نظام على عبد الله صالح السلاح في مواجهة شيخ مشايخ قبيلة حاشد صادق الأحمر.

ولا شك أن السمت اللا عنيف للانتفاضات الثورية، ورفعها لأعلام الكرامة الإنسانية، استطا ع أن يعبئ دعما في سياقات عولمية ساعدت على دعم الحركتين في تونس ومصر.

وقد شكلت الاستخدامات الجديدة للتقنيات الاتصالية والمعلوماتية المتعددة نقلة مع أنشطة جماعة كفاية، ثم فى إطار سياسة توليد وطلب المناصرة فى الملف الطائفى وأزماته، وهو ما تطور نوعيًا مع تزايد مستخدمى أجهزة الهاتف المحمول، والإنترنت وفضاءاته الحرة بلا ضفاف على اختلافها، وخصوصًا فى ظل مواقع التفاعل الاجتماعى كتويتر، والفيس بوك.

9- بدأت بوادر التغيير "الثورى" ومعه بعض الطلائع المرهصة بالحركة "الثورية" الديمقراطية تتبلور مع تطور تقنيات الاتصال والمعلومات وفى ظل الحصار الأمنى والسياسى والإدارى البيروقراطى على المجال العام السياسى المحاصر. أدى الاستقطاب الثنائى ومناوراته وبعض تفاهماته بين النظام - وأجهزته الأمنية والحزب الوطنى المنحل -، وبين جماعة الإخوان المسلمين إلى إفقار الحياة السياسية وخضوعها لمقتضيات الاستقطاب ورهاناته وتضاغطاته

و"صفقاته" وتلاعباته المكثفة بتسيس الدين والأحرى استخدام السند الدينى والتأويلى الوضعى في تبرير عديد المواقف والمصالح الاقتصادية والسياسية.. إلخ، شاع استخدام جماعة الإخوان وجماعات وشخصيات إسلامية سياسية أخرى منظومة من التفسيرات والتأويلات الوضعية والفتاوى تستخدم في إطار سياسة الدين لدى أطراف الاستقطاب السياسى طوال سنوات العشرية الأولى من الألفية الجديدة (2000 – 2010). من هنا هاجر رمزيًا بعض أبناء الطبقة الوسطى – الوسطى المدينية من المجال العام في إطار الواقع الفعلى وضغوطاته وقيوده إلى الواقع والمجال العام الافتراضى. هذا الارتحال الرمزى شكل نقلة تاريخية واجتماعية مهمة فى مسار التغيير الاجتماعى والسياسى فى مصر. تحول الفضاء النتى إلى مجال عام سياسى افتراضى فائض بالحرية فى التعبير ومترع بالتجارب المقارنة ونقل الخبرات والبرامج والرؤى الفلسفية والسياسية والاجتماعية للتغيير. شكل الفضاء الافتراضى بوابات مشرعة على عملية نقل الخبرات العولمية المقارنة، وحركات اللاعنف وتجاربها وتراثها وتنظيراتها. كان الواقع الافتراضى من أبرز العوامل الدافعة نحو تشكيل الحركة الاجتماعية الجديدة حول جماعة 6 أبريل، ثم خالد سعيد وآخرين [5]، كلتا الحركتين سعتا إلى دفع المسألة الحقوقية إلى قمة أولوياتها حول الحق فى التظاهر، والكرامة الإنسانية ورفض الانتهاكات الأمنية الممنهجة للحقوق الفردية أو الجماعية. كان جدل الواقع الفعلى والواقع الافتراضى جزءا من الجدلية الاجتماعية والسياسية والثقافية الجديدة فى البلاد وفى عالمنا والإقليم، أيضًا وأيضًا. من حيث بناء شبكات المناصرة والدعم، أو فى إستراتيجية الإحراج الدولى المعولم للنظام وأجهزته الأمنية القمعية ومن ثم آثارها على تشكيل صورة الدولة وهيبتها الدولية أمام الأجهزة الإعلامية فى المجال الدولى المعولم، بل وخضوعها للضغوط من قبل أجهزة الإعلام والإدارات السياسية فى الدول الكبرى فى عالمنا، ومعها ضغوط قطاعات من المجتمع المدنى العولمى ونشطائه وأثرهم على صناعة القرارات السياسية، وقرارات المنظمات الدولية.

نستطيع القول: إن الحركة الديمقراطية الثورية فى 25 يناير 2011 وطلائعها الجيلية الشابة تدربت وخططت لتمرينات سياسية في الاحتجاج والتظاهر فى إطار الجدل بين الافتراضى والواقعى وفى الأطر المقارنة، وفى هذا الصدد نستطيع رصد بعض المؤثرات غير المباشرة التى ساهمت فى خلفيات اللا وعى السياسى والاجتماعى، منها الثورات المخملية فى دول أوروبا الشرقية، وحركة المعارضة الإصلاحية الإيرانية بقيادة موسوى وكروبى، وهو ما شكل ما سبق أن أطلقنا عليه ربيع طهران أو رفة الفراشة الإيرانية. المثال المصرى اتسم ببعض التغاير

فى الأساليب الاحتجاجية حيث ركزت التظاهرات الإيرانية على اللغة الإصلاحية للنظام وليس تغييره، بالإضافة إلى اللغة والمرموزات الدينية، كالدعاء والتكبير بعد صلاة المغرب.. إلخ. بعض الاتفاق ظهر من خلال استخدام بعض مواقع التفاعل الاجتماعى على الواقع الافتراضى كتويتر Twiter والفيس بوك Face Book. كان تركيز الخطاب الانتفاضى الثورى على البعد الحقوقى الإنسانوى العالمى، ونقصد وبوضوح الكرامة الإنسانية أساسًا، ثم بعدئذ تم تبنى العدالة الاجتماعية. ثمة تمايزات أخرى أكثر أهمية تمثلت فى الطابع ما بعد الحداثى للتركيبة "الثورية" للانتفاضة المصرية على نحو ما سوف نشير إليه بعدئذ.

10- شكلت عمليات التعبئة والحشد والدعوات السياسية النتية للإضراب العام يوم 6 إبريل 2008 وما بعد أحد أبرز التمرينات السياسية فى التعبئة السياسية، وفى استعادة مفهوم الإضراب الجماعى إلى قلب العملية السياسية فى مصر، وبقطع النظر عن مدى نجاح الدعوة إلا أنها شحذت الاهتمام نحو المفهوم كأداة للمقاومة وممارسة الضغوط على النظام / السلطة الحاكمة المستبدة من ناحية، وتزايد الاهتمام بدور المواقع النتية ومواقع التفاعل الاجتماعى فى السياسة المعاصرة. هذا التمرين السياسى البارز راكم بعض الخبرة التنظيمية والقدرة على التخطيط وتوحيد لغة ومفردات ورموز وشفرات الاتصال والمعرفة بين الأجيال الجديدة الشابة الثائرة على مفاهيم وقيم وسلوكيات وتراكمات الثقافة التسلطية والأبوية السياسية السائدة، ومن ثم السلطات الحاكمة التى كانت رمزًا مكثفًا لها وحاملًا لأمراض الشيخوخة السياسية وفى الأفكار والأخيلة وبطء ردود الأفعال على المتغيرات الجديدة مصريا وإقليميا ودوليا. من هنا استطاعت جماعة خالد سعيد أن تستثمر خبرات جماعة 6 أبريل، وغيرها وتركز على قضية رئيسة كثفت الاهتمام بها والدعوة إليها وهى ضرورة احترام الكرامة "الفردية" الإنسانية للمصريين. وفى هذا الإطار لعبت دورًا متميزًا مع بعض الجماعات الأخرى الداعية للتظاهر من أجل التغيير السياسى فى 25 يناير 2011، ومعهم وحولهم بعض كبار المثقفين النقديين المصريين من أجيال الستينيات والسبعينيات -على وجه التحديد -من القرن العشرين.

11- ترحال الصور، وسلطة الصورة [6] وأثرها فى التغيير السياسى ليست جديدة، وإنما الجديد هو الوتائر المتسارعة للصور المبثوثة عبر الفضائيات والصحف ومواقعها الرقمية، والأهم الإنترنت بل وأجهزة الهاتف المحمول المتطورة ومثالها البلاك بيرى والآى باد

وغيرهما. من هنا يمكن فهم عملية ترحال صورة الشاب الصينى الذى وقف أمام دبابة فى ميدان تيانمن فى بيجين بالصين، انتقلت إلى شارع القصر العينى يوم 28 يناير 2011، حيث وقف شاب مصرى أمام عربة تطلق مدفع المياه على المتظاهرين لتفريقهم. إن ترحال الصور يبدو ملهمًا وناقلًا لخبرة الاحتجاج المقارنة كما في المثال الصينى لا يمكن في هذا الصدد إغفال بعض الطقس الاحتجاجى لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى African National Congress الذى شكل مثالا على الطبيعة الكرنفالية لعملية الاحتجاج والتظاهر من خلال استخدام الطبول والموسيقى والرقص، والهتافات المدوية حرية.. حرية.. حرية على الإيقاعات المرقصة، وعلى نحو شكل سمتا سياسيا وثقافيا جنوب أفريقى بامتياز، انتقلت إلى بعض هتافات تظاهرات الحركة الطلابية السودانية ضد النظام السودانى الإسلامى التسلطى تحت ذات الصيحة الجهيرة.. حرية.. حرية.. حرية، ثم نقلناها في عديد كتاباتنا في مجلة الأهرام العربى كتميمة وشعار وعلامة على التوق العارم للحريات وحقوق الإنسان.

في سياق تحديد بعض الروافد والتجارب الملهمة للطقس الكرنفالى الاحتجاجى بقطع النظر عن طبيعتها، يمكننا أن نرصد عملية استخدام الأعلام الملونة كما بدا في الثورات المخملية، لكنها اتخذت من العلم المصرى أيقونة Icone، ومن أساليب تشجيع الفرق الكروية في المسابقات العالمية أحد أبرز مكونات طقوسها الاستعراضية، التى ارتحلت إلى مشجعى كرة القدم المصريين ومارسوها ببراعة، ولاسيما بين أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية في القاهرة أساسًا، إلا أن العلم كموحد ورمز حقيقى لأبناء الأمة الواحدة برز وبوضوح كعلامة على الوحدة والانتماء في الأحداث الثورية التى بدأت منذ 25 يناير 2011.

ثمة تاريخ وربما تواريخ نوعية وراء بعض التراكمات الطقسية والاحتفالية والمشهدية التى أطرت وفعلت وحركت العمليات الاحتجاجية في ميدان التحرير وما حوله من شوارع وميادين فرعية، ثم إلى مدن أخرى كالإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى والمنصورة. نعم نحن إزاء سلوكيات سياسية واستعراضية وخطابات كانت تستمد مواردها من تراكم تاريخى لأشكال ورموز وهتافات وشعارات وطقوس الاحتجاج وخبرات التظاهر والتعامل الحركى المرن مع أجهزة الأمن وأساليب قمعه على اختلافها، التى ظهرت وتشكلت واستمرت عبر عقود وسنين، منذ أحداث الحركة الطلابية الوطنية الكبرى في يناير عامى 1972 و1973،

ثم المظاهرات الجماهيرية ضد رفع أسعار الغذاء 1977، ثم عديد الإرهاصات المكتومة ضد النظام التسلطى، وبعض أشكال الاحتجاج والاعتصامات والإضرابات النقدية التى تم قمعها، وعلى رأسها إضراب النقل العام في عهد الرئيس السادات وسائقى السكك الحديدية، واعتصام عمال الحديد والصلب، وبعض إضرابات سائقى عربات الأجرة و"الميكروباص". يمكن أن نشير إلى بعض التمرينات السياسية التى تمثلت في بعض الاحتجاجات الطلابية إزاء مواقف النظام على صعيد السياسة الخارجية، كالقضية الفلسطينية وبعض المواقف الرخوة للسلطة الحاكمة في عهد مبارك إزاء الممارسات الإسرائيلية العنيفة والعدوانية ضد الفلسطينيين، أو إزاء لبنان وقطاع غزة وخصوصًا حربى حزب الله وقطاع غزة.

هناك تراكمات لا يمكن نسيانها، أو استبعادها كخلفيات وإرهاصات للحدث الثورى وذلك فى أية محاولة بحثية أو تاريخية أو مقاربة منهجية لفهم ودرس الانتفاضة الثورية الديمقراطية في 25 يناير 2011، حيث برزت وبجلاء استدعاءات من قلب الرأسمال الاحتجاجى التاريخى والوطنى المصرى – إذا جاز التعبير وساغ – ظهرت في بعض الشعارات، والتحركات وأساليب التعامل مع أجهزة الأمن، وفى اختيار بعض المواقع التى يتم اختيارها للتجمع والتحرك. الاستدعاءات من ذاكرة التظاهر والاحتجاج كانت تخضع للتجديد والإضافة والحذف والتطوير من يوم لآخر أثناء طقوس الاحتجاج المترعة بالرفض السياسى والاجتماعى والجيلى.

يمكن القول: إن ميراث الاحتجاج المصرى، وتجديداته في 25 يناير – 11 فبراير 2011 وما بعد ساهمت في تشكيل قوة تأثير ناعمة في أشكال احتجاج عربية أخرى، كما في اليمن وسوريا، وخصوصا في الشعارات التى شكل بعضها استعارة للشعارات المصرية وبعضها الآخر خضع لتحويرات ولغة ولهجة العامية المحلية اليمنية أو السورية. ربما يعود ذلك التأثير إلى عمق الخبرة المصرية الاحتجاجية، وتأثير العامية والصور المبثوثة عبر الفضائيات، وحجم الاهتمام السياسى والإعلامى العالمى بالانتفاضة المصرية رصدًا، وسعيًا وراء تحليل ما الذى حدث؟ يبدو أيضًا بعض الوشائج الثقافية والتاريخية التى ربطت بين مصر واليمن وسوريا.

الحدث الثورى المصرى ما هى عوامله وأسبابه، ما الذى جرى على الأرض من عمليات وما دلالاتها؟ (7) بقطع النظر عن مدى دقة المقاربات الإعلامية أو صوابية خطابات التفسير من خبراء المنطقة من أبناء وأحفاد الاستشراق الغربى، أو بعض الباحثين المصريين، إلا أن

إجابة عميقة تستنطق ما الذى حدث لا تزال دونها عديد العقبات، وتحتاج إلى وقت كاف لدرسها، ومعرفة بعض المعلومات حول ما الذى جرى على الجانبين النظام ومراكز القوة داخله، وحلفائه الإقليميين والدوليين؟!

12- الحدث الثورى المصرى جاء تعبيرًا عن توق شبه جمعى لدى أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية حول القاهرة أساسًا نحو ضرورة التغيير الجيلى والسياسى، ونزع وإزاحة الشيخوخة السياسية والركود السياسى والجمود الجيلى التى رانت على البلاد والفساد الذى تمدد من القمة إلى قطاعات واسعة في التركيبة الاجتماعية. عديد الأسباب كانت في خلفية عملية التعبئة والحشد والإعداد لتظاهرات 25 يناير، ولاسيما في بعض مساحات الوعى واللا وعى الاجتماعى والسياسى شبه الجمعى. الكرامة الإنسانية للمصرى / الفرد كان هو الجديد الذى طغى وبوضوح على سطح الوعى شبه الجمعى للطلائع التى خططت وأعدت ونظمت وحشدت وتحركت على الواقع الافتراضى والواقع الفعلى. كانت الفكرة الحقوقية العالمية عن الكرامة والحقوق الفردية التى تنتهك وعلى نحو ممنهج في الحياة اليومية على عديد الصور، والإهانات المتكررة للإنسان / الفرد المصرى، هى أحد أبرز المحركات الرئيسة التى شحذت الهمم وحشدت بعضا من أكثر شباب الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية وعيًا نحو الدفع نحو ضرورة التغيير السياسى للنظام.

13- نستطيع القول: إن عملية الحشد قبل 25 يناير 2011 لم تقتصر فقط على الأجيال الشابة، وإنما امتد إلى عديد المحاور أولها: دعوة وحشد كبار المفكرين والروائيين والفنانين ذوى المكانة والذيوع [8] ليكونوا حاضرين في قلب المشهد، كشكل من أشكال التعاضد والتضامن والاتصال بين الأجيال ورموزها الكبرى الوطنية، وكعامل مساعد على الحشد والاستمرار وإضفاء هيبة وقوة رمزية على تظاهرة 25 يناير 2011. ثانيهما: تبنى المتظاهرين شعار العدالة الاجتماعية، وذلك في إطار تطور عملية التظاهر وانخراط بعض صغار الموظفين والعمال والمعسورين من أبناء "الطبقات" الشعبية في عملية التظاهر، لمزيد من الحشد والتعبئة والمشاركة.

14- شارك الألتراس[9] من مشجعى كرة القدم - النادى الأهلى وآخرين - بضراوة وبسالة منقطعة النظير من خلال دورهم البارز في التعامل مع الأجهزة الأمنية، في سحب نطاق اهتمامهم وتركيزهم إلى أماكن وشوارع فرعية، وذلك لإنهاكهم وتشتيتهم حتى يمكن

فتح وإخلاء الطرق المؤدية إلى الكعكة الحجرية – إذا شئنا استخدام الوصف الأيقونى لأمل دنقل عن ميدان التحرير في تظاهرة يناير 1972 المجيدة – حيث يمكن للعالم ولمصر الإطلالة على التظاهرة وسعى مصر الشابة للخروج (10) من نهايات النفق المظلم لجمهورية الخوف – إذا شئنا استخدام عنوان كتاب كنعان مكية –، حيث يمكن لعيون الكاميرات المرئية للتلفزات الفضائية أن ترصد وتبث الصور إلى الدنيا كلها عن حقيقة ما يحدث على الأرض فى ميدان التحرير.

15– لعبت تقنيات ولغة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعى دورًا محوريًّا في الحوار والجدل ونقل الخبرات الدولية إلى الطلائع المصرية الشابة، لاسيما الخبرة التونسية التى كانت أحد المؤثرات على التجربة المصرية من حيث إن التغيير ممكن، وأننا قادرون على فعله.

16– أبرز ملامح التمايز في الخبرتين المصرية والتونسية هو استعادة المدينة/ العاصمة تاريخها ودورها الطليعى والقيادى لحركة التطور السياسى الذى فقدته في ظل عمليات ترييف المدن في مصر منذ عقد الستينيات في القرن العشرين من خلال الهجرة من الأرياف إلى المدن، وظواهر الاستقطاب الحضرى، والنمو والتمدد للتجمعات العشوائية ومحمولاتها من بعض العصب الإجرامية من الجانحين، وقيم وسلوكيات عنيفة، بالإضافة إلى عسر الحياة وعذاباتها، والسعى والكفاح اليومى الصعب من أجل الحصول على الخبز والكرامة التى تم انتهاكها في عديد الأحيان. من هنا استعادة القاهرة / العاصمة – السويس والمحلة الكبرى والإسكندرية – دورها الطليعى والرائد في قيادة حركة الاحتجاجات والتمرد الثورى على نظام مبارك التسلطى والفاسد وأجهزته القمعية.

كان المركز التاريخى لمصر هو الذى تحرك وقاد هذه العملية الثورية التاريخية بعد عديد التمرينات السياسية التى أشرنا إليها سابقًا، المثال التونسى تحرك من الجنوب والهامش إلى المركز وربما شكل ذلك أحد الملامح المائزة اجتماعيًا وسياسيًا بين كلا المثالين المصرى والتونسى. المثال التونسى انطلق وتحرك من منطقة سيدى بوزيد في جنوب البلاد التى كانت تحتل موقعًا هامشيًّا في وعى "الطبقة" التونسية الحاكمة، من حيث الاهتمامات والتنمية، وذلك من خلال احتجاج الشاب محمد بوعزيزى على سحب عربة لبيع الخضراوات، ولطمه وتوبيخه من قبل الشرطية فادية حمدى، وهو ما أدى إلى انتحاره احتجاجًا على هذا الموقف/ السلوك المهين للكرامة "الفردية" والأحرى الشخصية للشاب المتعلم. ثم اشتعلت شرارة

الاحتجاج من سيدى بوزيد وتحركت إلى مدن تونسية أخرى حتى وصلت إلى العاصمة التونسية وإلى شارع الحبيب بورقيبة، حيث يبدو "كمركز رمزى" للبلاد استقطب عيون الكاميرات اليقظة إلى الدنيا كلها.

المثال المصرى بدأت طلائعه من الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية في القاهرة أساسًا، وانضمت إليهم بعض عناصر تنتمى إليها في السويس والمحلة الكبرى، مع عناصر من الطبقة العاملة الصناعية، وبعض من البروليتاريا الرثة وصغار الموظفين والعاطلين فيما بعد.

محمد بوعزيزى شكل جسده مجازًا رمزيًا للاحتجاج على القهر، وعلى تهميش الجنوب التونسى وبعض القيم الذكورية التى تنتمى إلى الموارد القيمية العشائرية والقبلية التقليدية فى هذه المنطقة، بينما بعض الاستعارات الجسدية والرمزية لبعض المصريين لم تكن رافعة لشعارات وطنية وسياسية عامة سوى بعض مطالب فردية، واستخدم الحرق الجزئى المحدود الأثر - أقل من عشرة بالمائة من الحروق - لتحقيق ما طالبوا به، وغالبه لم يكن مشروعًا، وهو ما لم يؤثر في الحالة المصرية، لأن العملية الثورية المصرية كانت جزءًا من سياقات وتطور تاريخى في إطار عمليات الاحتجاج السياسى سابقة على المثال التونسى على أهميته، وبعض من استعاراته المصرية التمثيلية.

17- سلمية.. سلمية.. سلمية هذا الهتاف الصادح بسمت جديد للطابع اللا عنفى للانتفاضة الثورية، واتخاذها الطابع السلمى كسلاح فعال في مواجهة عنف جهاز الدولة الأمنى الذى تجاوز عده - في بعض التقديرات -مليون وثلاثمائة ألف ضابط وجندى، بالإضافة إلى مجموعات من معتادى الإجرام والبلطجية استخدمهم النظام سياسيًا إزاء الجماعات الاحتجاجية والموقفية كحركة كفاية وأخواتها، وفى الانتخابات البرلمانية في مواجهة بعض قوى المعارضة السياسية الرسمية، أو القوى المحجوب عنها الشرعية القانونية كجماعة الإخوان المسلمين، وبعض المرشحين المستقلين، وهو ما كان يظهر في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة، وخصوصًا آخر انتخابات لمجلس الشعب عام 2010، مما أثار انتقادات وغضبا لدى بعض قوى المعارضة والإخوان والمستقلين والمثقفين وبعض شرائح الطبقة الوسطى - الوسطى المتعلمة.. إلخ.

كان الطابع السلمى تعبيرا عن انتقال ثقافة اللا عنف وتجاربها وتنظيراتها عبر الإنترنت، وتأثرت بها العناصر الناشطة على الواقع الافتراضى التى خططت لإضراب 6 أبريل 2008،

وأيضًا مجموعة خالد سعيد. لا شك أن سلمية عمليات التظاهر الثورية واستمرارها، ساعدت على تعبئة قطاعات من الرأى العام الكونى، وبعض أجهزة الإعلام العالمية المرئية والمسموعة – ولاسيما في أمريكا الشمالية وأوروبا – لدعم الانتفاضة المصرية.

18– المثال المصرى للانتفاضة الثورية، كان تعبيرًا عن بعض تجليات العولمة والشرط ما بعد الحديث [11] واختلاطهما بالحداثة المبتسرة، وبعض تجليات التقليدية وثقافتها، وبعض طقوس ثقافة الاستهلاك وطابعها الكرنفالى وانعكاساتها في الطقس السياسى الاحتفالى. ثمة مشهدية واستعراضية سياسية ما بعد حداثية بامتياز من حيث الطقس الجماعى، الذى تمثل في المجموعات المتجاورة من يساريين إلى ليبراليين وقوميين وإخوان مسلمين – انضموا بعد رفض شديد في نهاية يوم 28 والأحرى 29 يناير 2011 فى نظر بعض المراقبين – وبعض السلفيين والأحرى قلة قليلة منهن شاركن فى بعض مراحل الانتفاضة الأخيرة. كان مشهد المرأة المصرية المشاركة مهما فى تعبيره عن المشهد الاجتماعى والدينى المصرى حيث جمع بين فتيات وسيدات سافرات يرتدين ملابس على أحدث الموضات "الكاجيوال"، ومنتقبات – وهن قلة قليلة – ومحجبات، والجميع يقفن معًا ويتحاورن، ويتشاركن في الهتافات، وفى الخطب، وفى رعاية المصابين، وفى تنظيف الميدان، وفى توزيع الأغطية والأطعمة لمن في حاجة لها.. إلخ. مشهد متفرد ويعكس نمطا من التجاور والتعايش والتسامح الاجتماعى.[12]

إن الطابع الكرنفالى ما بعد الحديث والمعولم هو السمت الرئيس لنسق الانتفاضة الثورية المفتوح، لكنه كان ينطوى على بعض الرمزيات والسلوكيات والقيم والخطابات الحاملة لما قبلها من حداثة مبتسرة وغير مكتملة ومختلطة بالتقليدى ما قبل الحديث الذى استمر منذ بدء عمليات الحداثة والتحديث السلطوى للقيم والمؤسسات والقوانين مع الدولة الحديثة. التعايش بين التقليدى والحداثوى وما بعده، أخذت بعضا من أنفاس الحياة والدماء الثقافية الجديدة التى ساعدت عليها الحالة ما بعد الحديثة التى يسرت التعايش والتجاور وبناء أشكال من التضامنات على أسس بعضها تقليدى، أو بناء على الانتماءات الأولية من مثيل: اللغة والعرق والقومية والقبيلة والعائلة الممتدة، وذلك من خلال استخدام أدوات اتصالية ومعلوماتية أكثر تطورًا في لغتها وأدواتها وشبكاتها. ثمة تحول من الانتماءات الأولية إلى إعادة بنائها وتشكيلها كهوية وأساس للاندماج إلى أداة ناعمة للتوحد والتكامل الأولى على الواقع الافتراضى، وأدواته الاتصالية الأكثر تطورًا.

من هنا نستطيع رصد هذا النمط ما بعد الحديث في شكل العلاقات والتجاورات بين مجموعات ذات انتماءات سياسية وثقافية مختلفة انتظمها ميدان التحرير منذ 25 يناير 2011 ليلًا حتى تخلى الرئيس السابق مبارك عن صلاحياته! وفق هذا التعبير الغامض وغير المحدد والذى حمل هذا الوصف المراوغ "تخلى" والذى لا يوجد له سند دستورى.

ثمة خطابات سياسية ودينية ومذهبية ورموز متجاورة إلى عديد الرسوم بعضها كاريكاتورية وأخرى ساخرة.. إلخ، بالإضافة إلى قصائد وأغان عامية، وموسيقى، ورقص، وشعارات مثيرة للضحك الساخر من الرئيس ونظامه وأجهزته الأمنية ورموز الحكم.. إلخ.

تجاورات في المآكل وذائقاته بين الأكل التقليدى - سندوتشات الفول والطعمية والبطاطس، والكشرى، والكبدة والسجق وغيرها من المأكولات.. إلخ - وبين المأكولات على النمط المعولم ومنها الكنتاكى وماكدونالدز ومشروبات الكوكا كولا، والبيبسى كولا والسفن أب... إلخ.

هذا التجاور بين أنظمة المأكولات والزى وأنماط التفكير والسلوك كانت تتفاعل وتتعايش وتتداخل وتتناقض في بعض الأحيان، ولكنها كانت تدور في ظل الشرط ما بعد الحديث - بتعبير جان فرانسوا ليوتار - وفى تداخلاته مع بعض الشرطين التقليدى والحديث المبتسر.

19- شكلت النكات الناعمة والساخرة أحد أبرز ملامح وعناصر الثقافة الشعبية المصرية، وذلك كسلاح أو أداة دفاعية في مواجهة الحكام الطغاة والفاسدين عمومًا، أو إزاء تعقد الحياة اليومية وعسرها وتناقضاتها ومفارقاتها بما دفع المصريين إلى التنكيت بهدف تعريف مكونات الغضب الشخصى أو الجماعى إزاء موقف ما - اجتماعى أو سياسى أو دينى أو مذهبى - أو حاكم ما، أو ذى سلطة أو نفوذ، أو واقعة أو مجموعة وقائع تنطوى على ظلم أو استبداد أو مخاتلة وكذب أو إزاء مواقف تنطوى على بعض الكوميديا أو بعض التراجيديا، بما يفتح منابع الشهوات الساخرة لدى المصرى فيصوغ بعض النكات أو التعليقات الساخرة والحادة في بعض المواقف العصيبة، أو النكات الناعمة في أحيان أخرى أقل حدة وصعوبة.. إلخ.

نستطيع القول إن ثمة ثقافة تنكيت ذات تراكمات وممارسات اشتهر بها المصرى، وتزداد شهوة التنكيت - إذا جاز التعبير وساغ - في مواجهة خطاب وسلوكيات الحاكم وحواشيه

المترعة بالنفاق والكذب أو الجهل أو السخرية من الأداء التمثيلى للحاكم في حياته وبعد مماته. النكتة كثقافة وأداة هى سلاح مجازى ساخر في أيدى المصرى لمواجهة مصاعب الحياة واستبداد الحكام وفسادهم، أو إزاء بعض أسئلة الحياة والوجود والعدم، و"قدريات" عسر الحياة عند الحافة أو الغنى والثراء الفاحش لبعض المصريين دونما سبب يبدو معقولًا سوى الإثراء بلا أى سبب مفهوم سوى الفساد السياسى والأخلاقى والاجتماعى.. إلخ.

يمكن أن نلاحظ تراجع نزعة المصريين للتنكيت في السنوات السابقة للانتفاضة الثورية، على نحو أثار عديد الملاحظات لدى بعض المراقبين على حالة نفسية مقلة نسبيًا بتراجع النكت السياسية والاجتماعية عمومًا. من هنا استعاد بعض المصريين روحهم المغتربة والأحرى كسروا حدة وضعية الأنوميا والاغتراب والتهميش وغياب الأمل أو بالأحرى شحوب الأمل الذى بدا غائمًا طوال عديد العقود والسنوات الماضية، ولاسيما مع بروز مشروع توريث السلطة من الأب إلى الابن جمال مبارك برعاية والدته في إطار النظام الجمهورى.

مع بروز الطلائع الثورية الشابة في القاهرة يوم 25 يناير 2011، وتحركها الشجاع إزاء أجهزة القمع ووصولها إلى ميدان التحرير، بدى أن الأنوميا الشخصية والاغتراب شبه الجمعى يتكسر تحت وطأة كسر حواجز الخوف ومعتقلات الروح التى رزح تحت وطأتها غالب المصريين. من آيات هذا التغير النوعى الطبيعة الساخرة للشعارات التى أطلقها المتظاهرين، والتى حملت مطالبهم، أو تعليقاتهم على مواقف الرئيس، والأمن، وأجهزة الحكم.

إن نظرة تحليلية على هذه الشعارات الساخرة تشير أيضًا إلى السمت ما بعد الحديث الذى اتخذته الانتفاضة المصرية، والتى كانت تتطور مع أيام وواقعات الانتفاضة.

20– اللافت للانتباه في متابعة وقائع الانتفاضة الثورية المشاركة النشطة للنساء المصريات سواء على المستوى القيادى – كجزء فاعل في ائتلاف "الثورة" أو غيرها من ائتلافات أخرى تأسست في أعقاب سقوط الرئيس مبارك –، أو على مستوى الفعل السياسى، على نحو بارز، وغالبهن من فتيات وسيدات الطبقة الوسطى – الوسطى، ومن بعض خريجات الجامعات المصرية والأمريكية، أو طالباتها – إن دور المرأة المصرية الشابة، كسر وبوضوح منطق ومفهوم الحريم الشرقى الذى تحاول بعض الجامعات الإسلامية السياسية والسلفيين، وضع المرأة المصرية في سياقه وأدواره وحدوده. ثمة جرح حدث من خلال الدور الفعال للمرأة في الانتفاضة وذلك في بعض حنايا ثقافة الذكورية السياسية السائدة عمومًا والتى

تسم المفاهيم والإدراكات المحركة للدولة والصفوة السياسية الحاكمة Power elite – وركائزها في النظام التسلطى الذى لا يزال مستمرًا – وفى الغالبية الساحقة للقوى الإسلامية السياسية والحركة السلفية ولدى قطاعات اجتماعية واسعة. إن الذكورية السياسية – صنو الذكورية الدينية الفقهية واللاهوتية – تبدو كأحد تجليات التسلطية السياسية في تصور أدوار المرأة في السياسة والمجال العام، والتى تراجعت كثيرًا في ظل عمليات التلاعب الذكورى بالتأويلات والتفسيرات والمورثات الاجتماعية المحافظة والمغالية حول وضع المرأة، والتى تسود الحياة السياسية والاجتماعية طوال أكثر من أربعة عقود مضت من الصراع حول الدين الإسلامى – والمسيحى – وبه وعليه من قبل الأطراف السياسية والدينية المتصارعة من نظامى السادات ومبارك وأجهزتهم وجماعة الإخوان والجماعات الإسلامية الراديكالية كالجهاد والجماعة الإسلامية والجماعات السلفية.. إلخ.

ويبدو أن ثمة تدافعا بين القوى الديمقراطية التى تدافع عن حريات المرأة المصرية وحقوقها على اختلافها، وبين غالب القوى التقليدية التى تريد وتسعى بقوة لوضع المرأة في إطار بعض المعتقلات التأويلية الوضعية للقوى الإسلامية السياسية الأكثر محافظة وغلوا في آرائها الفقهية والوعظية حول مكانة وأدوار المرأة، وحصرها في النطاق الأمومى والأسرى والعائلى، ومن ثم استبعادها من نطاق العمل والمجال العام السياسى. هذا التوجه المحافظ ليس مقصورًا على الإسلاميين السياسيين، أو بعض الجماعات السلفية، وإنما يمتد إلى الكنيسة الأرثوذكسية الذى اشتد عود الجناح الأكثر محافظة وتشددًا فيها خلال العقود الماضية سواء على مستوى غالب أعضاء الهيكل القيادى الأكليروسى للكنيسة وكبار الأساقفة والكهنة. إن الاستثناءات بين كلا الاتجاهين الإسلامى والمسيحى جدُ محدودة، لأن الاتجاه الإصلاحى تراجع كثيرًا مع تنامى الاستخدامات السياسية والتأويلية للدين في السياسة المصرية، وكذا انتشار الأفكار الاجتماعية المحافظة – ذات السند الدينى التأويلى الوضعى – من بيئات اجتماعية محافظة في إقليم النفط وشبه الجزيرة العربية مع العمالة المصرية المهاجرة مؤقتًا أو التى عادت إلى الوطن. ثمة جذور للمحافظة الاجتماعية وإزاء أوضاع المرأة وأدوارها يختلط فيها الدينى / الفقهى والتأويلى واللاهوتى، وسطوة بعض القيم الأبوية التقليدية والمهجنة بالمحدثة، والتى تتساند فيما بينها إزاء الطلب على إصلاح الأوضاع القانونية والسياسية وفى شروط العمل للمرأة المصرية، بالإضافة إلى ضرورة تجديد الخطابات الدينية الإسلامية بالمسيحية الذكورية التى لا تزال تدور في مدارات الدور التقليدى للمرأة كزوجة وأم في نطاق نظام الأسرة.

ثمة عديد الأسباب وراء تنامى وهيمنة هذا الاتجاه المحافظ ليس هنا موضعها، وإنما الجديد الذى ظهر من خلال مواقع التفاعل الاجتماعى كتويتر، والفيس بوك تمثل في الحضور الفاعل للمرأة المصرية الشابة في الحوار حول القضايا السياسية والاجتماعية.. إلخ، على نحو يؤكد على بدايات تشكل بعض من الإيمان العميق والمتنامى بالحقوق الفردية والجماعية، ونظام حقوق الإنسان العالمى في ظل سياقات اجتماعية وسياسية إخوانية وسلفية فى أعقاب "العملية الثورية" مضادة لهذا التوجه الجديد.

إن مشاركة المرأة المصرية في التخطيط والمشاركة في الاحتجاجات السياسية والاجتماعية تشكل وقفة إزاء بعض الإدراكات والمفاهيم الدينية الوضعية المحافظة إزاء المرأة عمومًا، وأدوارها الاجتماعية على وجه التحديد.

إن دور المرأة المصرية والعربية بدا بارزًا في مشاهد الانتفاضات الثورية ووقائعها وعملياتها، وذلك بقطع النظر عن نظام الزى الاجتماعى ومحمولاته الدينية الوضعية أو القيمية – النقاب والإسدال والحجاب.. إلخ–، أو أنظمة الزى على النمط الغربى أو المعولم الذى يغاير أشكال الزى الاجتماعى الأخرى، حيث كان السائد ولا يزال في تظاهرات التحرير هو الحضور الفاعل للمرأة المصِرية الشابة من الطبقة الوسطى – الوسطى المدينية وأخريات، ولكن لم يكن ثمة تمييزات بينهن أو رفض للتجاور بين أنظمة الزى ومحمولاتها على اختلافها. إنما نمط من التسامح المتبادل والتعايش والتفاعل والحوار، وكان غالبهن يقفن وراء أهداف الثورة، وهى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويحملن علم مصر. إن ظاهرة حضور المرأة المهم في سياق الانتفاضة التونسية الثورية هو تعبير عن الميراث الإصلاحى للبورقيبية فيما يتصل بحقوق وأدوار المرأة الاجتماعية من ناحية، والتعليم المتطور والمتميز نسبيًّا عن المثال التعليمى المصرى، الذى ساعد على تبلور الوعى الاجتماعى والحقوقى للنساء – كما الرجال – في ظل نظام استبدادى وفاسد قاده الرئيس المخلوع زين العابدين بن على وزوجته وعائلتهما معًا، وبجوارهم سدنة الفساد والاستبداد معًا داخل أجهزة الحكم.

21– في إحدى الرسائل التفاعلية twits التى يطلق عليها الشباب النتى تويتات للجمع وتويتة للرسالة الواحدة ذكرت إحدى الفتيات المصريات أن الفارق بين الأجيال الجديدة وبين رجال النظام التسلطى وقواه الرئيسة وبقاياه المستمرة هو "فارق في السرعات"،وهو تعبير بليغ الدلالة في وصف الفجوة في التفكير بين ذهنية نقلية وتسلطية ونمطية في الأفكار

والتقويمات المعيارية لما يجرى في داخل النظام وهياكله وبيئته الداخلية والخارجية وفى العلاقة مع الواقع الاجتماعى، وفى الإقليم والعالم. من ناحية ثانية جيل جديد شاب يتطور تفكيره ومقارباته ولغته على خلاف مع جيل نخبة القوة في البلاد. في مقابل النمطية وإعادة إنتاج الأفكار والمقولات والتقويمات الجاهزة، ثمة حيوية جديدة لا تخطئها العين اليقظة لدى أبناء الطبقة – الوسطى – الوسطى المدينية في القاهرة أساسًا، وفى معرفة اللغات الأجنبية ولاسيما الإنجليزية، في الكتابة أو التحدث بها بما فتح أمامهم الباب أمام معرفة بعض من التغيرات التى تجرى حولهم.

ظاهرة الفارق في السرعات في الفهم والحس السياسى – الحس والرؤية السياسية غائبان في إدارة عديد مراحل الانتقال – لا تزال شائعة وتنتج اضطراب في القرارات التى تصدر في إطار السياقات الانتقالية من السلطة الواقعية العسكرية التى حكمت البلاد منذ 11 فبراير 2011 حتى انتخاب رئيس الجمهورية، د. محمد مرسى الإخوانى، والتغييرات فى قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقيادات الأفرع والجيوش، ثم إلغاء الإعلان الدستورى المكمل، وصدور إعلان جديد فى 2012/8/12، يعطى للرئيس كامل الصلاحيات التنفيذية، ومعها صلاحيات السلطة التشريعية، وهو ما يعيد مرحلة دمج السلطات التى شهدها تاريخ مصر الدستورى فى ظل نظام يوليو 1952 لاسيما فى المرحلة الناصرية.

22– ثمة تبادل للخبرات التنظيمية والحركية بين النشطاء والفاعلين التونسيين والمصريين على الواقع الافتراضى في عديد الأمور، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، بعض أساليب التعامل مع الأجهزة الأمنية من واقع الخبرة التونسية وإزاء القنابل المسيلة للدموع وغيرها، من خلال استخدام بعض المشروبات الغازية، أو الخل... إلخ.

هذا النمط التبادلى – للأفكار والخبرات والآراء – بات ينتقل من حالة عربية لأخرى، وخصوصًا في اليمن والبحرين وسورية، وذلك قبل استخدام النظامين اليمنى – تحت قيادة الرئيس السابق على عبد الله صالح –والسورى الرصاص إزاء المتظاهرين لقتلهم.

من أبرز ملامح هذا السوق البازغ لتبادل التجارب والخبرات "الثورية"، هو نقل أساليب التعامل مع المراحل الانتقالية بين المثالين التونسى، والمصرى، وخصوصًا أن الذى يسيطر على عملية إدارة الانتقال الدستورى والسياسى والاقتصادى، هو جزء من تركيبة صفوة القوة – ذات التجربة في ظل النظام التسلطى السابق أو ما قبله –، ومن ثم يواجه شباب الانتفاضة

الثورية في كلا البلدين، بعض المشاكل التى تساهم عملية تبادل المعلومات والخبرات على التعامل مع بعض أساليب إدارة المرحلة الانتقالية الأولى في أعقاب "الانتفاضة الثورية".

23– إن نظرة أولية على ما حدث في بعض الدول والمجتمعات العربية تشير إلى خروج تونس ومصر من نطاق الاستثناء التاريخى للمنطقة بوصفها خارج التاريخ والديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية الذى حاول بعض الباحثين والسياسيين – على مستوى بعض من الاستشراق الغربى وخبراء المنطقة – أن يضع المنطقة كلها في إطاره. ثمة عديد العقبات الهيكلية لا تزال موضوعًا للجدل والصراع السياسى والاجتماعى بين جماعات مختلفة حول العلاقة بين الدينى والمدنى والسياسى، وحول العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية والمؤسسات المدنية الدستورية، وحول المشكلات الاقتصادية، والانفجار الديموغرافى المصرى وأنظمة التعليم والتأمينات الاجتماعية لا تزال مؤجلة حول ثقافة المدينة "المريفة" والأرياف والضواحى، إلى آخر هذه المشكلات الرئيسة على طريق صياغة المستقبل في كلا البلدين الشقيقين.

24– أحد أبرز التمهيدات للحركة الديمقراطية الثورية المصرية، والتى استطاعت كسر المنظومة والإرادة الأمنية، هو ما سبق لنا الإشارة إليه مرارًا وتكرارًا في كتاباتنا إلى انقلاب المعادلة التاريخية المصرية حول الدولة المركزية النهرية، والتى تمثلت في القوة المهيمنة للدولة وأجهزتها القمعية إزاء ضعف المجتمع وهشاشته.

فمنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضى، وفى ظل تنامى الانفجار السكانى –الديموغرافى– ومترتباته وانعكاساته الاجتماعية، بدا المجتمع تتنامى قوته إزاء الدولة لعديد الأسباب، التى يمكن رصد بعضها فيما يأتى:

1– ضعف الطابع المؤسسى لصالح الشخصنة القيادية للنظام وأجهزته على نحو أدى إلى تآكل في تقاليد وأساليب العمل.

2– تراجع المهنية ومعاييرها وأداءاتها في أجهزة القمع "المشروع" وخروجها على أطر وقيود دولة القانون وضماناتها في التعامل مع المشكلات والظواهر الأمنية، بل في كافة المجالات الأمنية ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.. إلخ، والجنائية والنقابية. هذا الانحسار للمهنية أدى إلى تراجع مستويات الأداء الفنى والقدرة على الخيال الأمنى،

والممارسات الحاملة للابتكار والذكاء المهنى في التعامل الوقائى، أو اللاحق لارتكاب الجرائم.

3- التداخل بين العمل الأمنى، وبين السياسى ولصالحه ومن ثم التركيز على محور الدفاع عن مصالح شخصية وموضوعية لمراكز القوة داخله لا الدفاع عن الدولة وقانونها الحديث وقيمها المؤسسية والحداثية، ومن ثم عن سياسة أمنية حديثة. لا شك أن ذلك أدى إلى فجوة نفسية وسياسية واجتماعية بين المجتمع وشرائحه الرئيسة، وبين الأجهزة الأمنية.

4- أدى تراجع السياسات الاجتماعية - في الصحة والتعليم والإسكان.. إلخ - وضعفها وعدم كفاءتها وفاعليتها في ظل اتساع الفجوات الاجتماعية بين الأثرياء عند قمة الهرم الاجتماعى، وبين المعسورين عند قاعدته، واتساع قاعدة الطبقة الوسطى، مع تراجع بعض قدراتها إلى تراجع هيبة وقوة الدولة وأجهزتها التى انتشر بها الفساد الإدارى والسياسى والبنيوى مع فقدانها القدرة على فرض قانون الدولة وتطبيقه واحترامه بين الجمهور.

ومن ثم انتشر قانون القوة والمكانة والفساد، وأشكال الخروج على القانون، دون أن تستطع الدولة أن تستعيد احترام المواطنين لأجهزتها، لاسيما في ظل اتساع ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية بما أثر سلبًا وفى العمق على مبدأ دولة القانون واستقلال السلطة القضائية وهيبتها بين المواطنين. من ناحية أخرى ارتفعت مؤشرات البطالة في البلاد، لاسيما بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.. إلخ.

لقد تولدت بعض أشكال اليأس واللا مبالاة والاغتراب الاجتماعى لدى بعض أبناء الطبقة الوسطى المدينية، وفى الوقت ذاته ذهب بعضهم الآخر إلى الواقع الافتراضى على الفضاء النتى لمعرفة ما الذى يدور في عالمنا وإيقاعاته المعلوماتية والتقنية والاتصالية الهادرة، فضلًا عن أنماط الحياة ما بعد الحديثة والمعولمة التى تشكل سمت عصرنا، ومن ثم كانت المفارقات الحادة والكاشفة عن تخلف تاريخى، وتدهور مستويات وأداءات نظام الحكم و"الطبقة الحاكمة" الفاسدة ومحدودة المعرفة والكفاءة والثقافة عن غيرها من نظائرها في عديد البلدان المتقدمة، وأخرى كسرت طوق التخلف السياسى والتقنى وتطورت في آسيا وأمريكا اللاتينية، بينما وضع ومكانة مصر والمصريين تراجع في نظام استبدادى فاسد. من هنا أخذت الأجيال الشابة تتطلع إلى رؤى ونظام مختلف يستطيع إدارة البلاد ويقودها إلى

التطور شأن عديد الدول التى بدأت مع مصر مشروعات التنمية في عقد الستينيات من القرن الماضى، وتراجعت مصر وانكسرت قوادمها.

استطاعت التقنية الاتصالية والمعلوماتية أن تنشط المبادرة الخاصة على المستويين الشخصى والجماعى، بعد أن تراجعت منذ تأميم المبادرات "الفردية" في ظل نظام يوليو، في مجال الجمعيات الأهلية، والوقف. نستطيع القول إن التضخم والانفجار السكانى مع تراجع أدوار الدولة وأجهزتها وسياساتها في المجال الاجتماعى – التعليم والصحة والإسكان والعمل.. إلخ – على وجه التحديد أدى إلى تمدد المجتمع كميًا، ثم بدأت بعض ملامح قوته تتزايد، مع بروز قوة جيلية واجتماعية حية وفوارة بالتوق العارم للتغيير، والمعارضة للنظام وسياساته وصفوة القوة الحاكمة في إطاره. قوة المجتمع المصرى تزايدت منذ عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، وبدأت في الكشف عن بعض ملامحها خلال العشرية الأولى من القرن الحادى والعشرين، في الحركة الاجتماعية الجديدة والمنظمات الدفاعية، وأشكال الاحتجاج السياسى والاجتماعى المطلبى، وإمكانيات الفضاء النتى الحاملة لأقصى الحريات.

من هنا أخذت المبادرة الشخصية تشق طريقها مجددًا في قلب الطبقة الوسطى – الوسطى المدينية، وكذلك على المستوى الجماعى، سواء على الواقع الافتراضى أو الواقع الفعلى. من هنا نستطيع أن نعتبر الحدث الثورى السلمى في 25 يناير 2011 وما بعد، كان تعبيرًا عن بروز قوة المجتمع المصرى بقيادة طلائعه الشابة من الطبقة الوسطى – الوسطى المدينية حول القاهرة أساسًا، إزاء منظومة قوة قمعية تفتقر إلى التماسك البنيوى والرؤية والسياسة الأمنية الرشيدة، وكذلك القدرات المهنية. من ناحية أخرى، كانت قوة الدولة المركزية / النهرية – تتراجع ومعها هيبتها ومسئولياتها التاريخية المتراكمة والمتوارثة في ظل فساد واسع النطاق عند قمة أجهزتها وفى داخلها.

من هنا لم يستطع النظام وقادته ومراكز القوة داخله أن يصمدوا لفترات طويلة، لأن هيبته وقدراته انكسرت خلال أيام.

خاتـمة:

إن الحدث الثورى المصرى بالغ التميز رغمًا عن عديد العقبات البنيوية التى تواجه عملياته، ومدى القدرة على إحداث تغيير شامل في طبيعة النظام الجديد الذى تسعى القوى الثائرة إلى تأسيسه على أساس ديمقراطى ودستورى حول الدولة / الأمة الحديثة. ثمة قوى وثبت، وأخرى تسعى إلى السيطرة على روح الانتفاضة الثورية المدنية الحديثة وما بعدها، في محاولة للهيمنة عليها باسم المرجعية الدينية، أو الإسلامية سواء على النمط التأويلى الفقهى الوضعى لدى جماعة الإخوان المسلمين، أو الجماعات والأحزاب السلفية والإسلامية والصوفية. هذا سعى إلى فرض وصاية رمزية باسم تأويلاته وأفكاره الإسلامية الوضعية، يتصادم مع جوهر العملية الثورية ومطالب القوى الجيلية الشابة التى خرجت يوم 25 يناير 2011 لكسر الجمود الجيلى والشيخوخة السياسية في بلادنا. من هنا نستطيع القول: إن المراحل الانتقالية لا تزال تخضع لهندسة سياسية تنطوى على نزعته لاحتواء ما تم، وصرفه نحو إصلاحية ما. إن مستقبل الحركة الثورية والسياسية المصرية الجديدة سيتحدد في ضوء التدافع السياسى والاجتماعى بين القوى الثورية الجديدة، والجماعات الإسلامية السياسية والسلفية والصوفية على بعض التمايزات أو المشتركات فيما بينها.

إن الجدل والتدافع السياسى بين القوى الإسلامية السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان، والجماعات السلفية وآخرون، وبين القوى شبه الليبرالية والديمقراطية واليسارية، لا يزال يدور حول طبيعة الدولة، وحول بعض النصوص الدستورية الموروثة كنص المادة الثانية من دستور 1971 حول أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع"، ومحاولة الإضافة أو الحذف لبعض المفردات. بينما هناك مسعى لصياغات للحقوق الدستورية الشخصية والعامة، تميل إلى وضع ضوابط صارمة عليها تحت مظلة الإقرار بها فى عمومية، ولكن مع وضع معيار بما لا يخالف مبادئ الشريعة أو أحكامها، أو شرع الله. هذا التوجه لدى بعض أعضاء اللجنة الدستورية المنتخبة، يمثل خطورة على وضع الحريات العامة، لأنه يضع معيارًا عامًا غير محدد المعالم مثله فى ذلك ما سبق للمشرع الدستورى المصرى فى ظل دساتير الجمهورية، أن يضع الحرية والحق الدستورى الشخصى أو العام، ثم يردفه بمعيار ضابط ومقيد لهذه الحرية أو الحق بالقول فى ضوء القانون. ثم تصدر السلطة التشريعية القانون المنظم لهذه الحرية أو الحق وتصادره بوضع القيود الثقيلة والباهظة التى تؤدى إلى عدم التمتع به، أو العقاب على ممارسته!

هذا التوجه سوف يؤدى إلى تديين الدستور، ومن ثم إلى تغيير فى طبيعة الدولة المصرية الحديثة، وتحويلها إلى دولة دينية أيا كانت الشعارات العامة حول الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة، أو الدولة المدنية.. إلخ!

هوامش الفصل الثانى: "الانتفاضة "الثورية" الديمقراطية المصرية"

(1) التكييف السوسيو – سياسى لطبيعة الوقائع والعمليات التى شكلت 25 يناير إلى 11 فبراير 2011، يمثل أحد مصادر الخلاف السياسى بين الباحثين والنشطاء السياسيين، هل نحن إزاء ثورة؟ أم انتفاضة ديمقراطية ثورية؟ هذا الجدل حول التعريف –-فى مصر وقبلها تونس –، يبدو موضوعًا للخلاف والالتباس، وهو تعبير عن خلافات فى المقاربات والخطابات حول طبيعة ما حدث، ومن ثم التقييمات المعيارية والقيمية التى تطلق على الحدث ذاته. الخلاف يعكس وضعًا معرفيًا سائدًا ويطرح حوله تساؤلات هل وضع المعرفة الاجتماعية والفلسفية فى مصر وتونس؟ ثمة تقييمات تعيد إنتاج تعريفات وتكييفات ونظريات "تاريخية" حول الثورات الكلاسيكية فى تاريخ عالمنا، البريطانية بقيادة كرومويل والفرنسية، والروسية، والإيرانية. ويذهب هذا الاتجاه إلى نفى صفة الثورة الكاملة عما حدث، ومن ثم يرون أنها أقل من ثورة وأكثر من احتجاج، وتمرد ثورى. وثمة اتجاه آخر يرى أن ما حدث ثورة استثنائية وتختلف عن التعريفات الكلاسيكية للثورات التاريخية، لاختلاف السياقات والفاعلين والأدوات، والتنظيم الذى اعتمد ولا يزال على أدوات ولغة اتصالية ومعلوماتية ومعرفية مختلفة، ومن ثم يرى أصحاب هذه الوجهة من النظر أن ما حدث يشكل ثورة بكل معانى الكلمة.

يذهب بعض الكتاب المصريين – حسنى عبد الرحيم – إلى إننا إزاء حالة مغايرة لما حدث فعلًا من الثورات السابقة حيث ذهب إلى القول "إن ما حدث لم يحدث من قبل !! طبيعى أن أية ثورة لا تشبه ثورة أخرى. فلم تشبه ثورات القرن الثامن عشر، و لم تشبه ثورات القرن العشرين كلها فكرة معينة عن الثورة تكونت عبر التاريخ الجديد".ويرتب على هذا التصور قوله: إن "الثورة المصرية لا تشبه أية فكرة مسبقة عن الثورة كما صاغتها النظريات السياسية، إنها ثورة القرن الحادى والعشرين المستمرة في الزمان والمكان" ويصف هذه الثورة بثورة الكرامة، ويرى الكاتب أن "الشيء الذى بدأنا القيام به هو الثورة "الشاملة التى علينا أن تعرف بلادنا من جديد بأنها البلد الذى ربما يقع على" "حوض النيل ويسكنه عشرات الملايين ويتكلم العربية ويطل على" "بحرين، كل هذه تفاصيل، لكنه بالتأكيد البلد الذى اخترع الثورة الشاملة في القرن الحادى والعشرين ..!!". انظر في هذه الوجهة من النظر، حسنى عبد الرحيم، مجلة الكتابة الأخرى، الإصدار الثانى، مارس 2011، العدد الثانى، كتاب الثورة ص 50، وص 51.

ذهبت في المتن وفى كتابات أخرى لنا إلى وصف ما حدث – في ضوء المتابعة والمشاركة – بالانتفاضة الديمقراطية الثورية قبل تراجعها ونكوصها التى قد تستكمل مقومات التحرك نحو ثورة شاملة في أعقاب عمليات تغيير بنى وهياكل النظام التسلطى إلى نظام ديمقراطى ودستورى، ومن ثم تأثير هذه العمليات البنيوية التحويلية على النظامين السياسى والاجتماعى على نحو يعكس القيم وأنماط السلوك والتقاليد والهياكل الديمقراطية من ميلاد ناجز للفرد، وللفردانية.. إلخ. إن وصف الديمقراطية على الحركة الثورية يرتكز على أن مطلب الحرية والكرامة الإنسانية الذى شكل أول أهداف ومطالب الحركة وبعض الجماعات التى وشاركت في تظاهرات 25 يناير 2011، وهى جماعتا خالد سعيد، و6 أبريل أساسًا ثم من انضموا إليهما في التظاهرات والاعتصامات والمواجهات مع الأجهزة الأمنية القمعية للنظام التسلطى للرئيس السابق حسنى مبارك، وعصب البلطجية ومعتادى الإجرام من الذين كانوا جزءًا من تركيبة المنظومة الأمنية وتستخدمهم فى بعض الأعمال السياسية إزاء الخضوع السياسيين للنظام السابق، أو فى جمع المعلومات الجنائية، أو استخدامهم فى مواجهة المتظاهرين السلميين أو المعتصمين على نحو ما حدث فى المرحلة الانتقالية، ولا يزالون يؤدون بعض هذه "المهام"!

(2) شهدت مصر أكثر من ألفى إضراب خلال عامى 2005، و2010 وهو ما يشير إلى تزايد مؤشرات الاحتقان الاجتماعى ومشاعر الغضب الجمعى لدى شرائح اجتماعية عمالية، ومهنية، ومن ثم كانت الإضرابات تعبيرًا عن

تنامى عدم الرضا الجمعى الذى كان يعكس تراكمات مستمرة، تحولت بعدئذ إلى جزء من التمرينات الاحتجاجية والمطلبية التى ساعدت على التمهيد للانتفاضة الديمقراطية "الثورية".

(3) انظر بعض الوثائق الأولية للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية): لا للتمديد .. لا للتوريث نحو عقد اجتماعى – سياسى جديد، إصدار مطبوعات "كفاية"، الطبعة الأولى، أغسطس 2005.

(4) انظر فى إشارتنا المبكرة عن دور وسائل الاتصال والمعلومات والوسائط المتعددة كشبكة الإنترنت والهاتف المحمول (النقال) فى العمل السياسى، مؤلفنا، اليوتوبيا والجحيم، قضايا الحداثة والعولمة فى مصر، انظر من ص 190 إلى ص 195، الطبعة الثانية، دار نشر أزمنة الأردن – عمان 2005. وأنظر أيضًا مؤلفنا الحرية والمراوغة، مساهمة فى الإصلاح ونقد الدولة والسلطة، من ص 189 إلى ص 192، الناشر دار ميريت، الطبعة الأولى، القاهرة 2005.

(5) من أبرز أصوات الاحتجاج والنقد السياسى والاجتماعى بعض نشطاء حركة المدونين والفيس بوك والتويتر – فيما بعد – منذ بداية الحركة المصرية للتغيير "كفاية" عام 2005 وتطورت مع مواقع التفاعل الاجتماعى، فى معارضة نظام مبارك على نحو اتسم بالقدرة والشجاعة فى معارضة نشطة ومتنامية لنظام مبارك التسلطى، وتبلورت فى عام 2010 مع قضية المواطن الشباب خالد سعيد الذى تعرض للتعذيب حتى الموت على أيدى بعض أفراد الشرطة المصرية بالإسكندرية. أدت الحوادث والتفاعلات على الواقع الافتراضى – والواقع الفعلى – إلى ما أطلق عليه بعض الباحثين "قطيعة جيلية واضحة تتشكل على مستوى الوعى والسلوك وتفضيلات المستقبل"، انظر فى هذه الوجهة عن النظر، عبده البرماوى، أولئك الذين ولدوا فى الميدان، ص 21، الكتابة الأخرى، الإصدار الثانى، العدد الثانى مارس 2011. تبدو هذه الوجهة من النظر سليمة نسبيًا فى شأن العلاقات الجيلية السياسية الرسمية فى إطار السلطة السياسية الحاكمة المتسلطة التى سدت الأبواب أمام تجديدات جيلية داخل المواقع القيادية لأجهزة الدولة، والتشكيلات الوزارية التى ركزت على مستويات عمرية اتسمت بالشيخوخة العمرية والجيلية. الاستثناء الوحيد للانسداد الجيلى فى "السياسة الرسمية" – والأحرى القول موتها – تمثل فى اللجنة العليا للسياسات، ودخول بعض الشباب فى نهاية الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات وما بعد فى تركيبة الحزب الوطنى واللجان الفرعية للسياسات، وفى دخول بعض المقربين من نجل الرئيس السابق جمال مبارك – ووريثه فى المشروع الفاشل لوراثة السلطة فى نظام جمهورى – فى حكومتى السيد/ أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق.

فى سياق فجوة العلاقات الجيلية فى الحس والخيال والعلاقة مع الواقع الافتراضى والفعلى، يمكن القول إن الفجوة الجيلية كانت تعبيرًا عن تآكل الرأسمال الخبراتى والمعرفى بما يدور فى الواقع التاريخى من متغيرات بين نخبة القوة الحاكمة Power elite، وبين الأجيال الشابة الجديدة ومشاكلها وطموحاتها ومطالبها. ترتب على ذلك بعض من القطيعة الجيلية مع نمط من الشيخوخة العمرية والسياسية فى الحكم. من ناحية أخرى يلاحظ أن بعض خيوط الاتصال والاستمرارية الجيلية بين المفكرين النقديين – ولاسيما من اليساريين والليبراليين أساسًا – من السبعينيات، وما بعد تتمدد من خلال متابعاتهم النقدية – التفكيكية والتحليلية – للنظام التسلطى وأجهزته وسياساته وآلياته التسلطية والفاسدة، ومظاهر عدم الكفاءة والرشد فى الأداءات "السياسية" والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والإعلامية ... إلخ، وذلك منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضى وحتى 25 يناير وما بعد، ولا يزالون. هذا الاتصال فى الرؤى النقدية تمدد بين الأجيال المصرية على اختلافها – فى ظل وحدة زمنية للجيل تتمثل فى عشر سنوات، وذلك على خلاف مفهوم الجيل فى الأدبيات النظرية السوسيولوجية الغربية –، وهو ما نستطيع أن نعتبر 25 يناير 2011 بمثابة تعبير عن الاستمرارية والاتصال الجيلى الذى قاده شباب الطبقة الوسطى – الوسطى المدينية حول القاهرة والإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى والمنصورة.. إلخ.

انظر أيضًا فى تقصى بعض الروافد التى شكلت الانتفاضة، من وجهة نظر تأويلية عبده البرماوى، المرجع سابق الذكر، ص 22، وص 23.

(6) انظر إشارتنا الباكرة لدور الصور والمرئية على وجه الخصوص وتأثيرها في التغيير السياسى في مؤلفنا، اليوتوبيا والجحيم، المرجع سابق الذكر، ص 181، وص 184.

(7) انظر في بعض العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية التى شكلت خلفيات هذا الحدث، في المرجعين سالفى الذكر.

(8) بعض هؤلاء من جيل الستينيات، وأغلبهم من جيل السبعينيات من القرن العشرين.

(9) تشكل جماعات الالتراس Ultras التى تمت استعارتها في أطر تشجيع فرق كرة القدم الكبرى في مصر، ولاسيما وسط المشجعين الشباب الفوارين بالحماس، من جماعات نظيرة ظهرت في أواخر ستينيات القرن الماضى – 1960 – في إيطاليا ثم تطورت كظاهرة، ثم ظهرت في مناطق أخرى في العالم في أوروبا وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البلقان. ويبدو أن انتشار ظاهرة الالتراس، تعود إلى تراكمات في بعض أنماط التشجيع الكروى التى قد تتداخل مع بعض العنف اللفظى أو السلوكى الذى يتواشج مع أساليب كرنفالية تتطور.

يبدو أيضًا أن ثمة ارتحالات لفكرة الالتراس كجزء من عولمة الصور والمعلومات وأساليب التشجيع والموسيقى والرقص والعنف اللفظى والمادى التى تنتقل عبر الفضائيات والإنترنت، وربما الاتصالات التى تتم في هذا الصدد. دور الالتراس في مصر يشكل جزءًا من الظاهرة سابقة الذكر، وثمة بعض من تراكم الاحتقان والعنف المتبادل مع الأجهزة الأمنية التى شكلت المواجهات بينها وبين جماعتى الألتراس الأهلي والزمالك بعض من الثأر. لا شك أن هذا الطابع الثأرى قد اتخذ بعضًا من الدلالة السوسيو – سياسية في مشاركة الالتراس الباسلة في الانتفاضة الديمقراطية "الثورية" المصرية.

تذهب الموسوعة الحرة ويكيبيديا، في تعريف الالتراس إلى ما يأتى:

1- "ألتراس Ultras هي كلمة لاتينية تعني الشيء الفائق أو الزائد هي فئة من مشجعي الفرق الرياضية والمعروفة بانتمائها وولائها الشديد لفرقها وتوجد بشكل أكبر بين محبي الرياضة في أوروبا وأمريكا الجنوبية. وتميل هذه المجموعات إلى استخدام الألعاب النارية أو "الشماريخ" كما يطلق عليها في دول شمال أفريقيا، وأيضا القيام بالغناء وترديد الهتافات الحماسية لتدعيم فرقهم، كما يقومون بتوجيه الرسائل إلى اللاعبين وتقوم هذه المجموعات بعمل دخلات خاصة في المباريات المهمة وكل ذلك يضفي بهجة وحماسا على المباريات الرياضية وخصوصا كرة القدم".

2- وفى مجال تأريخ بدايات ظهور جماعات الالتراس ذهبت الموسوعة سالفة الذكر إلى القول "أن مشجعي الفريق الفرعي ظهر بقوة في إيطاليا في أواخر 1960 عندما قامت فرق كرة القدم بتخفيض أسعار التذاكر في مناطق معينة من الملاعب. مما أدى إلى أعمال الشغب العنيفة التي تقوم بها مجموعات من المتطرفين أدت إلى بعض الوفيات وكذلك دفعت الشرطة للانتقام. في البداية وجدت مجموعات من المتطرفين تأتي من التجمعات الأولية التي شكلت في دولة يوغوسلافيا السابقة عام 1950. والمتوترة خلال فترة الحروب اليوغوسلافية، مناصرون وطنيون من أنصار فريق هايدوك سبليت – الآن يلعب كرة القدم في كرواتيا التي شكلتها مجموعة تعرف باسم split Torcida هذا الاسم لا يزال معترفا به حتى الآن. ثاني أكبر مجموعة يطلق عليها ميلانو dei fossa (عرين الأسد) الذي تأسس في عام 1968، والتي تأخذ اسم السوداء والحمراء القديمة في الأرض والوطن وتأخذ في الاستاد ارخص الأماكن.ظهر أيضا "Fedelissimi Granata" على تأسيسها في تورينو في عام 1951، والتي لا تزال موجودة. التراس سمبدوريا ظهرت في عام 1969 (أول من يطلقون على أنفسهم "الالتراس")، يليه "Boys" أو الأولاد من فريق انتر ميلان".

هذا التطور الوجيز الذى وضعته الموسوعة الحرة ويكيبيديا، يشير إلى بعض التغير السياسى الذى اعترى بعض ممارسات الألتراس، فى ظل بعض السياقات السياسية المضطربة.

من هنا تبدو حالة جماعات الألتراس فى مصر، أقرب إلى إمكانية تحول بعضهم إلى العمل السياسى وهو أمر

حدث بعض منه خلال الفترة الانتقالية الأولى وبعض الثانية، وذلك كنتاج وفى أعقاب الدور المتميز الذى لعبوه فى إحداث الانتفاضة الثورية المصرية. سيظل التساؤل قائمًا حول إذا كان بعضهم سينخرطون فى دائرة الأحزاب السياسية الجديدة على وجه الخصوص أم سيظلون فى أطر ومبادئ الألتراس، أم سيمارس بعضهم كلا التوجهين الألتراسى والسياسى معًا، أم سيخرج بعضهم من الألتراسى إلى السياسى. أسئلة ستجيب عليها مراحل التطور السياسى والرياضى فى مصر فى الأجل البعيد.

3- من الشيق أن نلاحظ أن جماعات الالتراس تعتمد على مجموعة من المبادئ التى تنظم حركتها وأساليبها وخياراتها فى التشجيع فى مباريات كرة القدم، وتذهب الموسوعة الحرة ويكيبيديا إلى القول إن "جماعات الالتراس عادة ما تدور حول مجموعة أساسية (التي تميل إلى أن تكون السلطة التنفيذية السيطرة على كل مجموعة)، والتي نظمتها مجموعات فرعية على أساس الصداقة أو موقف سياسي معين. الالتراس وتميل إلى استخدام مختلف الأساليب والأحجام من لافتات وأعلام تحمل اسم ورموز الجماعة. ويقوم الألتزاس "بيع السلع الخاصة بها مثل الأوشحة والقبعات والسترات. ثقافة الالتراس هي مزيج من عدة أساليب دعم وتشجيع، مثل وشاح – يلوحون به ويهتفون. يمكن لمجموعة من الالتراس مكونة من عدد قليل من المشجعين يصل إلى مئات، وغالبا ما يخصصون أماكن من الاستاد لأنفسهم".

من الشيق أن نلاحظ تشكل بعض القواعد الرئيسة المنظمة للألتراس، ويبدو أنها تمثل تقنين يوجه نشاطها فى الصدد شيء ما أقرب إلى قواعد "أخلاقية" ما من منظورهم.

وترصد الموسوعة الحرة سالفة الذكر المبادئ الأساسية بأربعة وتحددهما فيما يأتى:

1- "لا يتوقف الغناء أو التشجيع خلال المباراة، ومهما كانت النتيجة". 2- "يمنع الجلوس أثناء المباراة". 3- "حضور أكبر عدد ممكن من المباريات (الذهاب والإياب)، بغض النظر عن التكاليف أو المسافة". 4- "يظل الولاء قائما للمجموعة المكونة(عدم الانضمام لأخرى). الجماعات المتطرفة عادة ما يكون لها ممثل يتولى الاتصال مع أصحاب الأندية على أساس منتظم، ومعظمهم بشأن التذاكر، تخصيص مقاعد أماكن التخزين للأعلام والرايات (الدخلات في تونس). بعض النوادي توفر للالتراس أرخص التذاكر وغرف التخزين ولافتات وأعلام، والوصول المبكر إلى الملعب قبل المباريات من أجل الإعداد للعرض. غير أن بعض المشجعين ليسوا من الالتراس ينتقدون هذا النوع من العلاقة. وينتقد آخرون الالتراس لعدم الجلوس على الإطلاق خلال عرض المباريات وإشهار الرايات والأعلام، والتي تحول دون مشاهدة الذين يقفون وراءها للمباراة. انتقد آخرون الالتراس لاعتداء بعضهم اعتداءات جسدية أو التخويف من هم من ليسوا من الالتراس".

أن ظاهرة الالتراس فى أبعادها السوسيو – كروية، والثقافية فى مصر تحتاج إلى متابعة وتحقيقات ولقاءات بحثية منضبطة وبحث ميدانى، بهدف متابعة تأثير المشاركة السياسية لهم وأثرها على توجهاتهم إزاء الحياة السياسية فى أعقاب الانتفاضة الثورية الديمقراطية فى 25 يناير 2011. أثرنا الاعتماد على الموسوعة الحرة ويكيبيديا لجدة هذا الموضوع الذى لا يزال بعيدا عن الدرس الأكاديمى السوسيو – سياسى، والسوسيو – رياضى. حيث السائد تناوله من منظور العنف الجنائى فى غالب الخطاب الإعلامى والأمنى التسلطى التقليدى الذى كان شائعًا، ولا يزال فى الصحف والمجلات القومية والخاصة والحزبية، وفى التلفزات المصرية الرسمية والخاصة.

(10) انظر مقالنا "الخروج إلى النهار: مصر الجديدة الشابة"، جريدة الأهرام، العدد الصادر في 2011/2/3، والجدير بالذكر أن هذا المقال نشر بعد كتابته بأكثر من عشرة أيام، و لم يجد سبيلًا للنشر نظرًا للقيود المفروضة على النشر والتى تزايدت بعد بدء الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011. يرصد حسنى عبد الرحيم عدة ملاحظات مهمة حيث ذهب إلى القول "كانت الشهور الأخيرة "قد شهدت معارك كبرى في الملاعب بين الألتراس وبين الشرطة"، "الغاشمة تدرب خلالها الشباب على فنون مواجهة الأمن المركزى"،"وكذلك أتوا معهم بالأهازيج الكروية التى حولت الشعارات السياسية"، "إلى فن شعبى أصيل وممتع وحى بكل المعدات اللازمة للتجريس من "مزاهر وطبول،

ولقد أسقطنا النظام على إيقاع الواحدة ونص، وجعلناه "قبل أن يسقط مسخرة أمام البشرية جمعاء .. حاللوا .. يا حاللوا .." التحرك الثورى في الإسكندرية تجمع حول جامع القائد إبراهيم الشهيد ووصف الكاتب هذا الموقف على النحو الأتى "لقد بدأت القنابل المسيلة للدموع قبل أن تنتهى الجموع من الصلاة في القائد إبراهيم، وبدأ في أول الأمر أن الوضع سينتهى بحرب مواقع حول الجامع، الشباب الجديد الألتراس هم الذين تمكنوا من فك الحصار وبداية حرب عصابات فعالة جدًا فككت تشكيلات الأمن المركزى، ثم تجمعت في طابور متحرك كبير – مظاهرة – أخذت تجوب المدينة وتفكك في طريقها أدوات القمع ومراكز سلطة الدولة، وتجمع قوى أكثر، وتستعرض القوة أمام الجزء الذى كان ما يزال مترددا من السكان، لقد تم تنظيف المدينة من البوليس قبل أن يصدروا القرار بسحبه من الشوارع، لقد انتهى اليوم بانتصار مؤزر شاهدته كل المدينة من البالكونات و لم نكن في احتياج لرأى إعلام سوى لتشجيع المدن الأخرى ومخاطبة العالم. وتبقى من المظاهرة مجموعة رمزية للاعتصام بميدان الشهداء فلسنا أقل من العاصمة ..! هذا رصد من موقع المشاركة يتسم بالحيوية والدلالة. انظر في ذلك حسنى عبد الرحيم، المقال سالف الذكر، ص 53.

(11) يذهب بعض الكتاب في مجال التقويم التاريخى للانتفاضة الديمقراطية الثورية إلى اعتبار أنها تفتقر للصلة بالشرط ما بعد الحديث، بل إنها تمثل عودة إلى نظرية وحالة صراع الطبقات التى نظر لها المؤرخون الفرنسيون، وترى هذه الوجهة من النظر في نقد التحليل والخطاب ما بعد الحداثى، إلى أنه "على مدار السنوات العشرين الماضية، نهشت عقول المثقفين المصريين ربيبة "ما بعد الحداثة" وعداؤها السافر لمشروع التنوير الفرنسى الذى يعلى من شأن العقل وإمكانية الوصول إلى الحقيقة ويبرر إمكانية الثورة وحاليتها وضروراتها .." وترتب هذه الوجهة من النظر تقييم مغاير للحدث الانتفاضى الثورى، أو الثورة وفقًا لها ولرأى غالب لدى الكتاب والمعلقين حيث تذهب إلى أنه "وبينما هؤلاء المثقفون سادرون في أوهام "ما بعد الحداثة" باغتتهم الثورة والثورة المضادة على المتاريس فرأوا بأم أعينهم المروية الكبرى بامتياز، مروية صراع الطبقات التى صاغها المؤرخون الفرنسيون وليس كارل ماركس، لم تذهب أدراج الرياح، وقرأوا منذ الأيام الأولى للثورة، ما قالته صحيفة النيويورك تايمز من أنها "حرب طبقية سافرة"، انظر مفتتح محرر العدد الثانى من الإصدار الثانى من مجلة الكتابة الأخرى، كتاب الثورة، القاهرة، مارس 2011.

(12) هذا المشهد من التجاورات والتعايش والتسامح الاجتماعى تغيرت بعد ذلك بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة عبر الانتخابات لمجلسى الشعب والشورى، وبروز بعض المجموعات السلفية المتشددة التى تطلق على نفسها "الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر" على النمط الوهابى، وتطبق من خلال مفهومها للحسبة، وتفرض بعض العقوبات على بعض الأفراد بالقوة وخارج نطاق قانون الدولة. هذا المسلك الحامل والمعبر عن تفكير متشدد ينطوى على منطق ذكورى واستعلائى يحاول حصر المرأة وأدوارها ومكانتها داخل نظام الزى – الحجاب والإسدال والنقاب .. إلخ – ودورها الوظيفى فى نطاق الأسرية، مع تحديد دورها السياسى وفى المجال العام أو وضعه تحت "الوصاية الذكورية" إذا جاز هذا التعبير وساغ. هذا التوجه يتناقض مع ما تم من حضور لافت للمرأة المصرية فى مشهديات التظاهر والاحتجاجات والاعتصامات التى تمت منذ 25 يناير حتى رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك عن السلطة فى 11 فبراير 2011.

الباب الثانى

سياسة عدم اليقين

الفصل الأول

أزمة الثقافة الدستورية

رادت النخبة المصرية الحديثة الطريق لتأسيس الدولة الأمة كمثال طليعى ورائد في المنطقة، سواء على مستوى بناء المؤسسات السياسية، والهندسات القانونية الوضعية الحديثة، وعلى رأسها النظام الدستورى، منذ القانون النظامى حتى دستور 1971 وتعديلاته على اختلافها.

ورغمًا عن الدور التكوينى الذى لعبته النخب، والدساتير والقوانين إلا أن الثقافة الدستورية والقانونية عمومًا، عانت من عديد الأزمات الممتدة، وعلى رأسها:

1- أزمة الإطار المرجعى وعمليات الأقلمة في بنية الثقافة القومية المصرية لاسيما الدينية، وإزاء قانون الأعراف والمكانة فيما يخص شرعية السلطة السياسية وممارساتها لصلاحياتها، بين نمط غلاب من الأبوية والرعائية السياسية وشخصنة السلطة، وبين الضوابط والحدود الدستورية لممارسة السلطة لاسيما التنفيذية حول الحاكم أيا كان مسماه وحدود صلاحياته.

2- الفجوات بين الإطار الدستورى والقانونى الرسمى وبين الدستور والمخاطبين بأحكامه من القطاعات الاجتماعية العريضة، بل وفى إطار غالب النخب السياسية.

3- أدى النظام شبه الليبرالى 23 - 1952 إلى المساهمة في عمليات تشكيل الثقافة الدستورية من خلال عمليات الاستعارة والدمج عن الأطر المرجعية الغربية، والممارسة السياسية والدستورية والبرلمانية والقضائية الوطنية. ومن ناحية أخرى ساعدت بيئة الانفتاح على التجارب المقارنة في تطوير الفكر والممارسة السياسية والقضائية المصرية، ومن ثم بث دينامية داخل الثقافة الدستورية والقانونية.

4- أدى النظام التسلطى، 1952 - 2010 في مختلف مراحله إلى "موت السياسة" مجازًا ومن ثم إلى تآكل وتقوض الثقافة الدستورية في مصر سواء على مستوى الدرس الأكاديمى، أو على مستوى الجدل العام إلا قليلًا، ودون أثر على الممارسة السياسية وعلى عملية ممارسة السلطة.

وسوف نتناول جوانب الأزمة في الثقافة الدستورية المصرية فيما يأتى:

أولًا: ميلاد الثقافة الدستورية والانفتاح المصرى على الحداثة القانونية الأوروبية: النجاحات والأزمات.

ثانيًا: ثورة يوليو 1952 وموت السياسة والروح الدستورية في مصر.

ثالثًا: الانتفاضة الثورية واستمرارية أزمة الثقافة الدستورية.

أولًا: ميلاد الثقافة الدستورية والانفتاح المصرى على الحداثة القانونية الأوروبية: النجاحات والأزمات

كانت عمليات استعارة الهندسة الدستورية والقانونية الأوروبية والغربية أحد أبرز مداخل التحديث السلطوى للقيم والمؤسسات، وللحداثة، وذلك على عديد المستويات التى يمكن رصدها فيما يأتى:

1- بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها، وذلك من خلال أقلمة أو الأحرى توطين القوانين الأوروبية لتغدو جزءًا من عملية دمج الاقتصاد المصرى في بنية الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وخصوصًا تجارة الأقطان.

2- شكل القانون الوضعى الحديث أداة رئيسة في الانتقال من نظم المكانة إلى القانون كتنظيمات وشبكات وعلاقات ومصالح وتوازنات وحقوق والتزامات.

3- بدأت عملية استعارة بعض المفاهيم النظرية في مجال القانون الجنائى وعلى رأسها الاتفاق الجنائى، واستبدال العقوبات الحدية بعقوبات أخرى في جرائم السرقة، كالنفى إلى فيزا أوغلى بالسودان. وذلك لاحتياج جيش محمد على للجنود والأيدى العاملة فى الزراعة أو فى إطار الجندية وتوسعاته في الإقليم في إطار مشروعه السياسى والعسكرى الكبير.

4- بدأ التحول الكبير في النظم والثقافة القانونية المصرية حول مشروع وحلم الخديوى إسماعيل باشا في تحويل مصر إلى "قطعة من أوروبا"، وبقطع النظر عن المثالب والأخطاء السياسية الفادحة التى حدثت في البلاد، وجلبت معها التدخل الأجنبى وفرض رقابة دولية - فرنسية وبريطانية - على ميزانية البلاد، وتدخل مباشر في إطار صندوق الدين، وتعيين وزيرين بريطانى وفرنسى في تشكيل الحكومة المصرية.

5- تجربة إسماعيل باشا متعددة الأبعاد في القانون والدستور والوزارة المسئولة والموسيقى - الأوبرا - والعمارة وتخطيط المدن والتنظيم الإدارى.. إلخ، وهى نقلة نوعية في مفاهيم الحداثة والتحديث لدى الصفوة المصرية.

6- أدت حركة البعثات، واهتمام بعض المبعوثين وفى طليعتهم الشيخ العلم / رفاعة رافع الطهطاوى بالدستور الفرنسى، وترجمته إلى اللغة العربية، إلى دلالة على بدء تشكل وعى بالمسألة الدستورية وأهميتها في إطار بناء الدولة الحديثة والتقدم على النمط الأوروبى.

7- منذ صعود إسماعيل باشا إلى سدة حكم مصر - 1863 حتى تم عزله في عام 1879 - واتسمت مرحلة حكمه بعديد السمات والظواهر وعلى رأسها عدم الاستقرار السياسى، والتدخل البريطانى والفرنسى في شئون البلاد كما سبق وأشرنا، ومن ناحية أخرى "ظهور حركة فكرية ودستورية نتيجة إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج منذ عهد محمد على، وتأثر هؤلاء المبعوثين بالأفكار المدنية والسياسية التى سادت أوروبا في ذلك الوقت، فكان طبيعيًا وبحق - في نظر بعض أساتذة القانون الدستورى - أن تنعكس آثار هذه الدراسات على النظام السياسى القائم في البلاد على أن هذا الانعكاس لم يبدو واضحًا جليًا إلا في أواخر عهد إسماعيل" (1)

8- برز الاتجاه نحو النظام الدستورى، وذلك كمنحى إصلاحى في أواخر مرحلة حكم إسماعيل باشا، وهو ما تجلى في مشروع دستور 1879، الذى أثر على صياغة دستور 1882.

9- ارتبط الوعى الدستورى المصرى، بنمو الشعور القومى الحداثى التوجه والدلالة إزاء التدخل الأجنبى في الشئون المصرية - نظام الرقابة الثنائية البريطانى / الفرنسى - وتداخل هذا التوجه القومى مع مبادئ الثورة الفرنسية وأهمها إعلان حقوق الإنسان والمواطن

والأفكار الديمقراطية التى بدأت في الانتقال إلى مصر عبر مبعوثيها إلى فرنسا مما أدى إلى "ظهور حركة فكرية وصحفية تدعو إلى المطالبة بإجراء إصلاحات دستورية ترتكز على المبادئ الديمقراطية الصحيحة".[2]

10- بدأت الحركة الدستورية في الظهور من خلال مواقف النواب التى طالبت بضرورة وجود اختصاصات واضحة ومحددة لمجلس النواب ومسئولية الوزارة أمامه ففى دورة انعقاده بعد صدوره من الخديوى إسماعيل، واجتماعهم في 17 من مارس 1879. في 5 من أبريل 1879 اجتمع النواب وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش، وأجمعوا على صياغة مشروع لائحة يشتمل على وجوب تخويل مجلس النواب اختصاصات قطعية تماثل تلك التى تتمتع بها المجالس النيابية في أوروبا، وتأليف وزارة وطنية تقتصر العضوية فيها على الوطنيين دون الأجانب، وتقرير مسئولية هذه الوزارة أمام المجلس وهو الأمر الذى استجاب له الخديوى إسماعيل، وتكليف محمد شريف باشا بتأليف الوزارة وفق المبادئ السابقة". [3]

قدم شريف باشا بعد تشكيل وزارته مشروع اللائحة الأساسية إلى مجلس النواب – 17 مايو 1879 – وفى يونيو 1879 مشروع قانون انتخابى. لا شك أن مشروع اللائحة أدى إلى تأليب بعض الدول الأجنبية للسلطان التركى ودفعه لعزل إسماعيل باشا الذى صدر قرار بذلك في 26 من يونيو 1879، وخلفه في موقعه ابنه توفيق باشا على سدة حكم مصر.

11- شكل دستور 1879 أساس دستور 1882 الذى صدر في 7 من فبراير 1882، حيث صدر مع قانون الانتخاب في 25 من مارس 1882. يعد هذا الدستور نقطة تحول في التنظيم الدستورى المصرى الحديث، من حيث طابعه شبه الديمقراطى الذى استند إلى النظام النيابى البرلمانى من حيث الأخذ ببرلمان منتخب من الشعب ووزارة مسئولة أمام المجلس النيابى – مجلس النواب –، ووجود رقابة متبادلة بين السلطتين". [4]

12- شهدت مصر العديد من حركات النكوص إلى الحكم المطلق، ومنها القانون النظامى في أول مايو 1883، وقانون الانتخاب الصادر معه في ذات اليوم الذى حدد مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ومجلس شورى الحكومة، ومجالس المديريات الذى جافت المبادئ الديمقراطية. في عام 1913تم الأخذ بنظام الجمعية التشريعية الذى جاء به القانون النظامى رقم (29) لسنة 1913. وهذا القانون لا يختلف عن قانون 1883 النظامى، ونقطة

التغير تتمثل في إعطاء الحكومة حق تعيين بعض النواب على أساس طائفى.

تمثل هذا التوجه الطائفى والعرقى فى صلاحية تعيين الحكومة أربعة للأقباط وللعرب البدو ثلاثة مقاعد، وهو أمر رمى إلى التفرقة بين المصريين على أساس الدين والعرق. وذلك في إطار الحكم المطلق، لا شك أن مرحلة الحكم المطلق كانت تعبيرًا عن بعض ضغوط الاستعمار البريطانى أساسًا، ولكن الارتباط بين الحركة القومية المصرية وبين النزعة الدستورية كان أبرز سمات التطور في الحركة وفى أفكارها. (5)

13- يمكن القول: إن أبرز نتائج ثورة 1919 تمثلت في وحدة أبناء الأمة المصرية في إطار الحركة القومية الدستورية، والربط العضوى بين الدستور ومطالب الاستقلال عن الاحتلال البريطانى، وهو ما كشف عن نضج ما على الصعيدين الفكرى الحداثى المنفتح على عالمه، والكفاح الوطنى، وأن الدستور والاستقلال كلاهما صنوان لا يفترقان. يبدو أن هذا التواشج بين النزاعة الدستورية البرلمانية النيابية، وبين التحرر من نيْرّ الاستعمار، كان تعبيرًا عن عديد الأسباب ومنها:

(1) انتشار الثقافة الدستورية والقانونية الحديثة التى جاءت عبر الدور الذى لعبه رجال الفقه الدستورى والقانونى والتطبيقات القضائية سواء فى إطار القضاء الوطنى والمختلط والجماعة القانونية المصرية باجتهاداتها ومهاراتها ومختلف مكوناتها من الفقه وعلماء القانون والقضاة والمحامين وكبار المفكرين والمثقفين من ذوى الثقافة القانونية، وغيرها ذات الصلة بالتقاليد والثقافات الأوروبية.

(2) دور القوى شبه الليبرالية والإصلاحية الوطنية سواء لأحزاب أقلية نخبوية كالأحرار الدستوريين، أو حزب الحركة القومية المصرية الجامع لأطيافها "الطبقية"، أو الفكرية / السياسية ألا وهو حزب الوفد المصرى الذى كانت بعض قياداته الرئيسة من رجال القانون ومن ثم ركزوا على المطالبة بإعمال المبادئ والقيم الدستورية فى ظل نظام الحكم النيابى البرلمانى، والذود عنه كجزء من الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار البريطانى والحكم المطلق.

(3) إن دستور 1923 كان نسبيًّا وتاريخيًّا من أكثر الدساتير المصرية تأسيسًا للحكم النيابى البرلمانى، والأكثر ديمقراطية في تاريخ مصر الدستورى كله. كان دستور 1923 أكثر

اهتمامًا بالحقوق الفردية وحرياتها، وأخذ هذا الدستور بمبدأ سيادة الأمة وفق نص المادة 23 التى ذهبت إلى أن "جميع السلطات مصدرها الأمة". وأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون فيما بينهما.

ذهب دستور 1923 إلى تقرير مبدأ المساواة أمام القانون، وفى الحقوق والواجبات المدنية والسياسية دون تفرقة بينهم تقوم على أساس الأصل أو اللغة أو الدين.

ونص على الحرية الشخصية كما تتجسد في حرية التنقل وحرية الاتصال وحرية العقيدة (م 12، 13)، والحق في التعليم (مواد 19/18/17) وحرية الرأى والصحافة وحرية الاجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق مخاطبة السلطات العامة.

14–يمكن القول: إن البلاد شهدت – وفق بعض المؤرخين والفقهاء الدستوريين كالدكتور فؤاد العطار وآخرين –بعض الاتجاهات لدى بعض رجال السياسة للانقلاب الدستورى الذى حدث على أيدى بعض الحكومات ومنها وزارة زيور باشا عامى 24 و1925، ووزارة محمد محمود باشا 1928. ويبدو أن أخطر انقلاب دستورى حدث في عهد وزارة إسماعيل صدقى الذى ألغى دستور 1923 في عام 1930 من خلال دستور 1930 سيئ الصيت الذى صدر بالأمر الملكى الرقيم 70، وصدر في اليوم نفسه قانون جديد للانتخاب. وكان الهدف الرئيس هو تكريس سلطات الملك وتوسيع اختصاصاته على حساب السلطة التشريعية. قامت الحركة السياسية والدستورية بقيادة حزب الوفد وبعض المثقفين بمقاومة ونقد دستور 1930، مما أدى إلى إلغاء العمل بهذا الدستور، من خلال الأمر الملكى الذى صدر في 20 من نوفمبر عام 1934، ثم صدور الأمر الملكى في 12 من ديسمبر 1935 بإعادة العمل بدستور 1923 الذى استمر العمل بقواعده حتى ثورة 23 يوليو 1952. (6)

15– يمكن القول: إن الحركة القومية الدستورية في مطالبها بالاستقلال الوطنى ورحيل الاحتلال البريطانى والديمقراطية والحكم النيابى البرلمانى الدستورى، أسهمت في نشر ثقافة دولة القانون وسيادته، والحقوق الفردية والعامة، واستقلال القضاء والتمايز الوظيفى بين السلطات الثلاث. ساعدت بيئة الانفتاح الفكرى على تيارات الفكر الأوروبى على إشاعة الوعى السياسى والدستورى بأهمية الدستور والقانون الحديث في التقدم الأوروبى وحاجة مصر إلى هذا المسار الفكرى والمؤسسى لتطورها وتقدمها وهو الأمر الذى دعمته الجماعتان السياسية والقانونية المصرية.

16–من الشيق ملاحظة أن الثقافة الدستورية البرلمانية كانت تتسم بالابتسار إلى حد ما لأنها لم تكن ترتكز على بنية ثقافية سياسية ليبرالية تعتمد على قاعدة اجتماعية واسعة تشكل دعمًا فعالًا للنظام البرلمانى ولقواعده وقيمه المؤسسة. من ثم كانت ظاهرة الانقلابات الدستورية إحدى سمات المرحلة شبه الليبرالية حول 1923 – 1952. يبدو أن ذلك مرجعه أننا إزاء ثقافة نخبة سياسية لا يؤمن بعض مكوناتها بالقيم الليبرالية البرلمانية – أى بالثقافة والقيم وأنماط السلوك والممارسات السياسية الديمقراطية الغربية –، وإنما يسود بعضها النزوع إلى الحكم المطلق والشمولى. من ناحية أخرى ثمة فجوات بين ثقافة بعض النخبة السياسية الحاكمة أو المعارضة – من طبقتى كبار الملاك وشبه الرأسمالية – ومعهم الشرائح الوسطى – الوسطى وبعض الصغيرة، وبين الأغلبيات الشعبية من الفلاحين والعمال.

ومن هنا كان استهلاك الثقافة الدستورية والبرلمانية نخبويا وجزءًا من ثقافة الحضر والمدن بامتياز، ولم يكن يشكل قاعدة استهلاك في ثقافة غالب الأغلبيات الشعبية من المصريين، لاسيما فى الأرياف إلا على نحو محدود ويخضع لأبنية القوة التقليدية فيها من العائلات الممتدة، والعشائر والقبائل والأسر الكبيرة ذات المكانة والخطوة والنفوذ والملكية الزراعية، والتى كان رموزها ينتمون إلى الأحزاب السياسية الوفد والأحرار الدستوريين وغيرهم، بينما القوى الفلاحية العريضة لم تكن سوى قاعدة انتخابية لرموز أبنية القوة التقليدية فى ظل بيئة سياسية واجتماعية تتسم بالاستغلال الاجتماعى والاقتصادى للفلاحين.

17– النظام البرلمانى في ظل المرحلة شبه الليبرالية، تعرض ومعه أنساقه الدستورية والسياسية / الحزبية وفلسفته إلى التشكيك في مدى أصالته الثقافية – إذا جاز التعبير وساغ – ومدى اتساق هندساته السياسية والقانونية مع نظام الشريعة من قبل بعض من قادة وكوادر جماعة الإخوان المسلمين، وبعض علماء الأزهر، وبعض الجمعيات الإسلامية، التى نادت بتطبيق الشريعة الإسلامية، ونظام الخلافة. أن سعى الملك فؤاد عبر عديد الشخصيات لكى يتم تنصيبه خليفة للمسلمين، والسجال السياسى والفكرى الذى ثار حول هذه القضية، ومعها كتاب على عبد الرازق الإسلام وأصول الحكم، تكشف عن بعض جذور الثقافة الشمولية التى تساند الحكم المطلق، وتعتمد على بعض التأويلات الفقهية الوضعية سندًا لآرائها، وترويجًا لها، وذلك على الرغم من فشل هذا الاتجاه على أيدى القوى الديمقراطية وشبه الليبرالية بقيادة حزب الوفد ومصطفى النحاس باشا.

هذا الاتجاه الإسلامى السياسى سيستمر في تجريحه للهندسات القانونية الحداثية، ويحمل معه إيديولوجيا الخلافة الإسلامية، ورفض الدساتير المدنية الحديثة، وطرح عديد البدائل حول دساتير إسلامية.

ومن الشيق أن نلاحظ أن الكتابات حول الدساتير الإسلامية أو النظم الدستورية الإسلامية، أو القانونية - وتحديدًا الجنائية - تعتمد أساسًا على النظريات الدستورية الحديثة، وعلى نظرية الجريمة وأركانها وشروطها في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية. بعض الكتابات الدستورية الإسلامية تعتمد على بعض الكتابات الفقهية حول السياسة الشرعية، والتى تعكس ظروفًا تاريخية واجتماعية وسياسية محددة وقت إنتاج هذا النمط الفقهى "السياسى". لا شك أننا إزاء مفارقة نظرة وفكرية حيث يطالب بعضهم بدولة إسلامية وفق لمفاهيم ومعان أصولية ونزعة خلاصية ترمى إلى التماهى مع النموذج المؤسس، وتعتمد على بنية نظرية ومفاهيمية غربية بامتياز وتعتمد على الثقافة القانونية الوضعية فى مجال النظم الدستورية ونظريات الدولة فى إطار تطور نماذجها المرجعية الأوروبية أساسًا التى كانت جزءًا من تطور الرأسمالية الغربية وتطور الدولة القومية. لا شك أن هذا التوجه يعكس النظرة الأداتية لمنجزات الحداثة الدستورية والسياسية فى إطار سعى بعض الإسلاميين لصياغة مشروعهم حول الدولة الإسلامية.

18- شكل ضعف البنى الرأسمالية والتقنيات الصناعية، وكذلك عدم التبلور البنائى للعلاقات الاجتماعية على النمط الغربى، سواء من حيث بعض السيولة، ساعد على استمرارية بعض ثقافة نظام المكانة وقانون الأعراف والتقاليد في الضبط الاجتماعى، وهو ما أسهم في وهن الأساس الاجتماعى - الثقافى والإدراكى إزاء الثقافة الليبرالية والدستورية الحداثية، ومن ثم إلى بروز فجوات وعدم التجانس البنائى بين النظم الدستورية والثقافة التى استعارتها من المنابع المرجعية الأوروبية - الفرنسية والبلجيكية - وبين أحد أبرز مكونات الثقافة السائدة لدى الغالبية الشعبية من أبناء الشعب المصرى التى استندت على المواريث الإسلامية والمسيحية، لاسيما الأرثوذكسية.

19- إحدى أبرز الأزمات الممتدة للثقافة الدستورية خصوصًا والديمقراطية عمومًا تتمثل في ضعف ثقافة الفرد، والفردانية اللذين يشكلان عماد الثقافة الدستورية والديمقراطية الحديثة والمعاصرة. ونقصد بذلك ميلاد وحضور الفرد كمشيئة وإرادة وفعالية في المجالين العام

والخاص، ومن ثم الفرد كفاعل سياسى واجتماعى يتمتع بمجموعة من الحقوق والحريات الشخصية والعامة في ظل التطور التاريخى والاجتماعى والسياسى المصرى منذ بناء الدولة الحديثة، وهناك إعاقات بنائية ضد ميلاد الفرد ومن ثم الثقافة الفردانية. ويمكن إيجازها فيما يأتى:

أ- هيمنة ثقافة أبوية ورعائية على المستويين الاجتماعى والسياسى، وعلى أشكال التنشئة الاجتماعية والسياسية في ظل شيوع نمط من التنشئة الدينية / السياسية تكرس مفاهيم الطاعة الأبوية داخل الأسرة والعائلة، والقبيلة والعشيرة، وفى العلاقات داخل المدرسة بين الطالب، والمدرس، وتمتد إلى حد ما داخل الجامعات، وفى علاقات العمل... إلخ.

من ناحية أخرى التكامل من التسلطية السياسية، والتسلطية الدينية.

ب- إن ثقافة الإجماع والقسر وضرورة الانصياع للمجموع فى توجهاته، وسلوكياته ونمط تفكيره وقراراته - ذات الموروث وبعض التأويلات الدينية الشائعة آنذاك ولا تزال - كرست إعاقات لعملية ميلاد الفرد.

ج- الحقوق والحريات الشخصية والعامة في الدساتير المصرية كانت جزءًا من مكونات ثقافة النخبة السياسية، والمثقفة، وفى المدن، وبعض الأرياف. فهى ثقافة نخب حضرية بالأساس، ومن ثم كان تطبيقها في الواقع الاجتماعى رهينًا بالنخب ونزاعاتها، ولجوئها إلى النظامين القانونى والقضائى للحصول عليها أو الدفاع عنها إذا ما تعرضت لانتهاكات.

20- أحد أبرز مكونات أزمة الثقافة الدستورية - الممتدة طوال تاريخنا الدستورى- تتمثل في هيمنة النزعة الذكورية في السياسة والقوانين وفى الإنتاج الفقهى واللاهوتى للمؤسسات الدينية ورجالها، ومن ثم نحن أمام دساتير وقوانين، وضعها رجال سياسة وقانون ومن ثم لم تراع حقوق المرأة على نحو يتفق مع ثقافة المواطنة الحديثة، وإنما راعت النظرة والثقافة الذكورية السياسية التى شكلت الإطار الإدراكى والمرجعى لثقافة الدولة والدساتير والقوانين التى حملت قيما محافظة، ومن ثم كرست مضمرات متحيزة سياسيًا ودستوريًا وقانونيًا إزاء ثقافة المواطنة عمومًا والمرأة على وجه الخصوص.

21- الثقافة الدستورية المصرية في المرحلة شبه الليبرالية - 23/ 1952 - أخذت بمبدأ المواطنة في الجوانب السياسية إلا قليلًا، وفى الوقت ذاته أغفلت الجوانب الاجتماعية والثقافية للمواطنة والحقوق المترتبة عليها في هذا المضمار.

ثانيًا: ثورة يوليو 1952 وموت الروح الدستورية والسياسية في مصر

1- كانت ثورة 23 يوليو 1952، تعبيرًا عن أزمة النظامين السياسى / الدستورى والاجتماعى المصرى الذى كان سائدًا قبلها، وبعض المشاكل التى اعتورت الأحزاب السياسية المصرية وقواعد اللعبة السياسية والحزبية التى كان يحركها الملك، والمندوب السامى البريطانى.

كانت كراهية الضباط الأحرار للطبقة السياسية القديمة وغالب رموزها من رجال القانون هى التى جعلتهم يتأثرون ببعض رجال القانون الذين كانوا على عداوة وخصومة مع حزب الوفد من أمثال د. عبد الرازق السنهورى باشا، والمستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة، ود. السيد صبرى أستاذ القانون الدستورى البارز، ومن ثم برز هذا التوجه في تغيير توصيف الحركة من انقلاب، إلى حركة الجيش، إلى الثورة. لا شك أن تكييف السيد صبرى لحركة الجيش بأنها ثورة كان بمثابة تكييف سياسى ودستورى مهد لإسقاط دستور 1923 ودخول النظام الدستورى الجمهورى إلى عديد المراحل يمكن رصدها فيما يأتى:

أولها: الإعلان الدستورى المؤقت عام 1953.

ثانيها: دستور 1956.

ثالثها: الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة 1958 (مرحلة الوحدة مع سوريا).

رابعها: الإعلان الدستورى المؤقت لعام 1964.

خامسها: الدستور "الدائم" لجمهورية مصر العربية لسنة 1971 وتعديلاته الأربعة.

في المراحل الخمس للدساتير الجمهورية لم يكن أحد يهتم بالثقافة الدستورية وتراجعها وأزماتها الممتدة، وتحولها إلى محض أشكال إطارية لمشروعية بدت شكلانية وغير مؤثرة على عملية ممارسة السلطة التنفيذية لاسيما صلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة النطاق الفعلية أو الدستورية، وكذلك على مسألة المشروعية الدستورية. أثرت أزمات ثقافة المشروعية الدستورية على المساهمة في تكريس نزعة اللا تسيس، وموت السياسة المقيم في مصر. من هنا لم يعن بالمسألة الدستورية في مصر سوى قلة من بعض فقهاء القانون الدستورى لاعتبارات مهنية تماما، وبعض المهتمين بالمسألة الدستورية وتطوراتها فى علاقاتها بالتطور

السياسى والاجتماعى في البلاد، وقلة من المحامين والقضاة لاعتبارات تتصل بتطبيق المبادئ الدستورية العامة في المنازعات القانونية المطروحة على القضاء العادى والإدارى، وفى ممارسة الطعون بعدم دستورية القوانين عن طريق الدفع الفرعى.

2- كان النظام الدستورى المصرى ووثائقه الخمس وتعديلات الوثيقة الدستورية لعام 1971، يعد تعبيرًا أمينًا عن ثقل ومركزية موقع رئيس الجمهورية في النظامين الدستورى والسياسى، وثمة استثناء وحيد هو مشروع دستور 1954 الذى أخذ بالنظام النيابى البرلمانى، ولكنه لم ير النور أو التطبيق بعد إعداده من لجنة دستورية تم تشكيلها آنذاك.

3- كان ولا يزال النظام الدستورى المصرى شبه الرئاسى في نظر بعض الفقهاء – تعبيرا مشوها عن النظامين البرلمانى والرئاسى معًا، أو ما أطلق عليه بعض الفقه الدستورى – د. سليمان الطماوى – النظام البرلماسى وهو نظام يأخذ بسمات كلا النظامين. يقال: إن المصدر المرجعى لدستور 1971 هو دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية دون تعديلاته في عهدى فرنسوا ميتران وجاك شيراك، ودون ضوابط هذا الدستور وضماناته الأساسية للمواطنين المفروضة على سلطات رئيس الجمهورية ولاسيما في حالة الضرورة وفى إصدار القرارات الجمهورية بقوانين.

يبدو أن النظام الدستورى المصرى، كان محض إطار شكلانى لإضفاء مسوغ دستورى على سلطة رئيس الجمهورية شبه المطلقة في عهدى الرئيسين أنور السادات ومحمد حسنى مبارك قبل خلعه بعد الانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية واسعة النطاق التى تمت يوم 25 من يناير 2011 وما بعد. والتى تراجعت وخف أداؤها وأجهضت.

4- إن شكل النظام الدستورى المصرى وصلاحياته والعلاقات بين السلطات والتمايز الوظيفى فيما بينها، لم تكن على مستوى النصوص أو التطبيق ذات وزن أو تأثير على الحياة السياسية المعتقلة، أو في ظل ظاهرة موت السياسة منذ نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية الشكلية والمقيدة.

كان النظام السياسى يدار بواسطة رئيس الجمهورية – أيا كان شخصه – وكانت المسوغات الدستورية أو القانونية مجرد أمور شكلية تحت الطلب من قبل بعض عناصر جماعة "ترزية القوانين"، وهى جماعة لعبت أدوارا خطيرة في تحويل الدساتير والقوانين إلى أدوات في أيدى التسلطية السياسية، وأفقدت الدستور القانون دلالته وهيبته.

5- نستطيع القول: إن ثمة تراجعا للثقافة الدستورية مع نهاية المرحلة شبه الليبرالية وإسقاط دستور 1923، وشرعيته وذلك تحت إيقاع الخطاب السياسى والدستورى السلطوى حول الشرعية الثورية.

ويرجع هذا التدهور في صدقية الدساتير وأزمة الثقافة الدستورية المصرية إلى عديد الأسباب التى يمكن إجمالها فيما يأتى:

أ- النظرة العسكريتارية لمفهوم الدستور والقانون بوصفهما أداة للضبط والربط، وفق مفاهيم قانون الأحكام العسكرية. من ناحية أخرى الثقافة العسكريتارية التى ترى في القوانين محض أدوات فى تحقيق السيطرة على القوات فى الجيوش. إذن الإدراك العسكريتارى الأداتى للقوانين أثر على طريقة تعامل الضباط الأحرار مع الدساتير والقوانين عمومًا بوصفهم أدوات في أياديهم أكثر من كونهم نظمًا وصلاحيات وقيودًا وضوابط وحقوقًا للمواطنين إزاء السلطة الحاكمة ولاسيما التنفيذية.

ب- كرست الدساتير صلاحيات دستورية واسعة لموقع رئيس الجمهورية الذى تحول إلى مركز القوة الرئيس فى النظامين السياسى والدستورى.

ج- بروز فائض للقوة الواقعية للرئيس - المرتكز على المؤسسة العسكرية وتقاليدها وثقافتها العسكريتارية - أكبر وأوسع نطاقًا من القوة الدستورية والسياسية، بما أدى إلى شخصنة السلطة السياسية في البلاد.

د- شيوع ظاهرة دمج السلطات وتركيزها حول موقع الرئيس فى بعض الفترات التاريخية، ولاسيما من خلال أداة القرار الجمهورى بقانون في غير حالاته ومجالاته وشروطه، حتى في النطاق المخصص للسلطة التشريعية دستوريًا وهو ما يشير إلى أى مدى وصل الاختلال الهيكلى فى العلاقات بين السلطات، وتدهور مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

هـ- هيمن المفهوم الكوربوراتى والإدارى في إدارة النظام السياسى على نحو أدى إلى تغييب أو إضعاف مفاهيم دولة القانون، والأهم تهميش الدساتير والأحكام الواردة فيها ولاسيما الحقوق الفردية أو الحريات العامة والشخصية.

و- الخلل في الوثائق الدستورية في مجال الحقوق والحريات العامة والشخصية، والتى تم إهدارها في القوانين المكملة للدستور، وفى تطبيقاتها وهو ما شكل ظاهرة تهميش

الثقافة الفردانية، وإعاقة عملية إنتاج الفرد كفاعل اجتماعى يعتمد على منظومة من الحقوق والحريات الشخصية أساسًا، ثم الحقوق والحريات العامة، وهى ظاهرة ستظل مستمرة، لاسيما مع صعود فقه الجماعات الإسلامية السياسية المحافظة وبعض الجماعات السلفية التى يركز بعضها على فقه الخضوع والإجماع ذى الجذور في النزعة الاتباعية النقلية.

ز- بولسة الدولة، وهيمنة الدولة البوليسية، وتحولها إلى ظاهرة عسكرة الشرطة، وتضخمها لقمع الحريات العامة في البلاد بما جعل النصوص الدستورية لا تعدو كونها محض نصوص لا ظل لها في التطبيق، بل وتنتهك في الممارسة اليومية.

س- تحول التعذيب البوليسى إلى سياسة ممنهجة إزاء المواطنين، على نحو أدى إلى شيوع إدراك أن الدساتير ونصوصها في مجال الحقوق والحريات لا معنى لها، مما أثر سلبًا على الروح والثقافة الدستورية في مصر.

ص- شيوع النزعة التعبوية سياسيًّا واجتماعيًّا في ظل نمط من الأبوية السياسية.

ض- دساتير الجمهورية تم إقرارها وتمريرها عبر آلية الاستفتاء العام، الذى يرى بعض الفقه المصرى أنها أقرب إلى آلية التزوير للإرادة العامة للأمة، ومن ثم يغدو الحديث عن الشرعية الدستورية موضعًا لعديد الشكوك، وخصوصا في ظل أزمة الشرعية السياسية المستمرة.

ع- دستور 1971 وتعديلاته الثلاثة تم على مقاس الرئيس الأسبق أنور السادات، ثم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك.

من هنا شكل هذا الدستور مثالا على دور رئيس الجمهورية المركزى في النظم الدستورية منذ 23 يوليو 1952 ومن ثم لا يعكس إرادة الأمة على نحو دقيق ويعكس خياراتها وتوازناتها.

من ناحية ثانية شكل التعديل الدستورى الجزئى لبعض نصوص الدستور 1971 بعد العملية الثورية فى 25 يناير 2011 وما بعد، تعبيرًا عن بعض التوافقات السياسية بين المجلس العسكرى الحاكم فى هذه الفترة وجماعة الإخوان المسلمين أساسًا، أى بين طرفى القوة الأساسية فى البلاد، وبعيدًا عن روح العملية الثورية التى رفعت راية الحرية والكرامة الإنسانية.

غ- ثمة فجوة بين روح الدستور ونصوصه، التى عكست الإيديولوجيا التسلطية، ذات التوجه "الاشتراكى" وبين التغير والانتقال إلى النظام الرأسمالى فى عهدى الساداات ومبارك، على الرغم من التعديلات التى تمت لمرات ثلاث لم تستجب موضوعيا للتطور فى البيئة الاقتصادية والسياسية، وتنامى بعض الطلب الاجتماعى والسياسى على القيم والمبادئ الديمقراطية من بعض الشرائح الجيلية الشابة من الطبقة الوسطى والمثقفين.

ف- نصوص دستور 1971 تبدو حاملة لتناقضات بنيوية بين نصوصه وعلى رأسها التناقض بين المادة الأولى والثانية والثالثة.

ق- شكلت بعض التعديلات الدستورية صدى حول التحول من نظام الاستفتاء العام فى اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء العام الى نظام الانتخاب وفق المادة 76 وتعديلها لمرتين، والقيود الثقيلة التى وردت بها.

لاشك أن قيود المادة 76 -الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية -أدت إلى المزيد من تفاقم أزمة الثقافة الدستورية الممتدة - في ظل ثقافة الانصياع والخضوع ذات المنزع الشمولى والتسلطى، ومن ثم تراجع الروح الدستورية فى مصر.

ك- كانت بعض الكتابات المعارضة، وبعض الباحثين لقضايا الدستورية من منظور إصلاحى تنتقد الوضع الدستورى السائد فى البلاد، ومن ثم حركت نسبيًا بعض الاهتمام العام بقضايا ومجال الثقافة الدستورية.

ل- يمكن القول: إن ثمة دورًا بارزًا لعبه بعض فقهاء القانون الدستورى، ورجال القانون من قضاة ومحامين، لاسيما قضاء الدستورية العليا والمبادئ التى أرسلتها المحكمة ولاسيما فى ظل رئيسها د. عوض المر، التى انفتحت على مبادئ المحكمة العليا الأمريكية ويمكن القول إن المبادئ التى أرسلتها المحكمة أدت إلى استثارة اهتمام وعيون وعقول بعض المصريين إلى أهمية المبادئ والقواعد الدستورية فى التطور الديمقراطى، وفى وضع ضوابط على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

م- ساهمت بعض الحركات الاجتماعية والاحتجاجية الجديدة فى الاهتمام بالمسألة الدستورية، وبدأت روح جديدة تحمل فى أعطافها الاهتمام بالثقافة الدستورية والحقوق والحريات العامة، والشخصية، ومنظومة حقوق الإنسان.

ن- ساهمت المنظمات الحقوقية والدفاعية فى دعم ثقافة حقوق الإنسان فى ارتباطها بالدساتير وهو ما أحدث بعض التراكم والتغير الإدراكى إزاء القيم والثقافة الدستورية.

لاشك أن دور منظومات وثقافة حقوق الإنسان أثرت إيجابيًّا فى تبلور الوعى العام إزاء حقوق الإنسان والدساتير.

هـ- تنامى الحضور الشاب فى المجال الافتراضى والمواقع التفاعلية الاجتماعية - المدونات والفيس بوك وتويتر -، وذلك كفضاء للحريات بديلًا عن القيود الأمنية المفروضة على المجال العام السياسى الواقعى.

من هنا شكل الواقع الفعلى المقيد للحريات، عاملًا طاردًا للشباب للهروب من المجال العام السياسى الفعلى إلى المجال العام السياسى الافتراضى ثم تحول الواقع الافتراضى الحركى إلى مجال للتعبئة والحوار والحشد والتنظيم، ثم الانتقال إلى الواقع الفعلى كما حدث من بعض المجموعات الجيلية الشابة من مثيل 6 أبريل 2008، ثم جماعة كلنا خالد سعيد وآخرين على نحو ما فعلوا فى تنظيم الانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية فى 25 يناير 2011.

و- قيام عدد من رجال القانون والسياسيين المصريين بطرح المنظور الدستورى فى مقاربة الأوضاع السياسية فى مصر، وهو ما ساعد على حضور نذر يسير ومحدود من الثقافة الدستورية إلى قلب جدالات وحراك المجال العام المصرى.

ثالثًا: الانتفاضة الثورية واستمرارية أزمة الثقافة الدستورية

1- أدت الانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية التى قام بها شباب الطبقة الوسطى المدينية إلى كسر حاجز الخوف لدى المصريين، ولاسيما أنها جاءت ذات طابع سلمى وذلك على الرغم مما تعرضت له من عنف رسمى مفرط ومتجاوز لحدود شرعية استخدامه دستوريًّا وقانونيًّا، على نحو أدى إلى سقوط أكثر من 300 شهيد وستة آلاف جريح ومصاب من خيرة الشباب المصرى، سواء على أيدى جهاز الشرطة، وبعض الجانحين من الخارجين على القانون الذى كان يرعاهم الحزب الحاكم وبعض رجال الأعمال، والأخطر أن جهاز الشرطة كان يرعى بعضهم ويستخدمهم فى مواجهة الشباب المنتفض ضد حكم الفساد والاستبداد.

2– أدت "انتفاضة" الشباب إلى عودة السياسة – نسبيًّا –إلى مصر بعد موتها خلال عديد العقود فى ظل الدولة التسلطية وأدواتها القمعية الإيديولوجية والمادية. عودة السياسة إلى المدينة هى استعادة مجازية لمصر الحديثة حيث كانت السياسة هى ابنة المدينة ومجالها العام لأن السياسة والمواطنة هما أبناء المدينة تاريخيًا، وهو ما استعادته الانتفاضة المصرية يوم 25 يناير 2011 وما بعد والتى أجهضت بعد ذاك، وذلك على الرغم من بعض الإعاقات، والأزمات التى أحاطت بالتطور السياسى الديمقراطى المعاق، بالنظر إلى خارطة الطريق الانتقالى – في مرحلته الأولى – التى تم وضعها في ضوء بعض التفاهمات بين السلطة الفعلية في البلاد – المجلس العسكرى والحكومات المتعاقبة بعد 25 يناير 2011 –، وجماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى السلفية. من هنا طرحت إشكاليات الدستور أولًا أم الانتخابات البرلمانية والرئاسية؟ وهى أسئلة كشفت عن خلل في خارطة طريق الانتقال السياسى، وضعف النظرة المقارنة لعمليات التحول السياسى من الشمولية والتسلطية إلى الديمقراطية.

3– عودة السياسة قد لا تعنى مباشرة عودة الروح الدستورية والتغير السريع في مكونات أزمة الثقافة الدستورية الممتدة. وذلك على الرغم من أنه لا سياسة حقيقة على الواقع الفعلى إلا من خلال الدستور والثقافة الدستورية كإطار كلى لتنظيم الدولة وسلطاتها، وللحقوق الرئيسة للمواطنين العامة أو الشخصية إلا أن المشكلات الموروثة للواقع المصرى التاريخى السوسيو – ثقافى، والسوسيو – سياسى، والسوسيو – دينى، مستمرة، وذات طابع بنيوى ومتشعب الأبعاد والمكونات في النظم السياسية والدستورية وتقاليدها، وكذلك في أنظمة التنشئة الاجتماعية والتعليمية والسياسية – البطريركية التقليدية والمحدثة –، ولا يزال بعضها فاعلًا في إعاقة إنتاج الثقافة الفردية، والفرد في عديد القوى والشرائح الاجتماعية والمناطقية، وذلك كنتاج لعديد الأسباب، ومنها تمثيلًا لا حصرًا ما يأتى:

أ– هيمنة بعض من التأويلات الدينية الفقهية واللاهوتية المحافظة تركز على ثقافة الخضوع والإتباع والنزعة النقلية على ثقافة الحرية والنقد والإبداع، سواء في قرارات وسلوكيات "الفرد" – المعاق والمبتسر –، وذلك بهدف سيطرة بعض رجال الدين ومؤسساته وسلطاته على أتباعهما من المؤمنين أيا كان هذا الدين أو المذهب داخله. لا شك أن صعود وسطوة بعض علماء ورجال الدين المسلمين والمسيحيين في المجال العام السياسى يعود إلى سيادة هذه الثقافة الاتباعية التى تعوق الحضور الفاعل للفرد وقراراته وحريته ومطالباته بحقوقه سواء

في المجالين العام والخاص في مصر، وهى حالة تبدو غالبة في عديد المجتمعات العربية طوال العقود الماضية ولا تزال.

ب- بروز دور جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية والإسلامية الأخرى والأحزاب السياسية الإسلامية، أدى إلى بروز تهديدات لحقوق المرأة والطفل، بما كشف عنه من تصورات إيديولوجية دينية / فقهية ترفض الثقافة الجنوسية الكونية - النوعية أو الجندرية - التى تسود الثقافة القانونية الإنسانية الكونية، والتى تعتمد على ثقافة ومواثيق ومنظومات حقوق الإنسان، لاسيما اتفاقية منع التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى حقوق الطفل. هذا الرفض الدينى الوضعى التأويلى يعتمد على إيديولوجيا الخصوصية الثقافية، والهوية، أو تفسيرات اجتماعية / دينية وضعية ذكورية تعلى من شأن المنزع الذكورى على حقوق المرأة وهندسة أوضاعها القانونية وحقوقها وحرياتها وأدوارها الاجتماعية والسياسية.

ج- بروز تصورات فقهية وضعية تضع قيودًا على حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، بما يؤثر على المواطنين من المنتمين إلى مذاهب أقلوية داخل ذات الديانة - الشيعة والأباظية ... إلخ - أو إلى أديان أخرى كالمسيحية... إلخ. من أبرز مخاطر هذه الوضعية الفقهية والثقافة التمييزية الحاملة لها، هى أنها تشكل أبرز مكونات خطابات دينية وضعية تقوم بالتعبئة والحشد الدينى إزاء الآخر الدينى أو المذهبى، بما يؤدى في عديد الأحيان إلى التحفيز على بعض العنف اللفظى والمادى والرمزى، كما ظهر في العنف الذى يمارس ضد الشيعة والمسيحيين... إلخ.

لا شك أن حالة الاحتقان الدينى ومحمولاته الطائفية والتمييزية تؤدى إلى إضعاف الثقافة الدستورية وقيم ومبادئ المواطنة لدى الأقليات الدينية الذين يرون أن النصوص والمبادئ الدستورية- بما تنطوى عليه من حقوق وحريات ومبادئ وثقافة حاملة لهم - لا تعدو أن تكون شعارات لا ظل لها في التطبيق من جهة الدولة وسلطاتها وأجهزتها، لاسيما في إطار ثقافة ضد دستورية أو مضادة لها.

4- النظرة الموضوعية التحليلية، أو نظرة الطائر إلى السجالات الدستورية والسياسية حول هندسة طريق الانتقال السياسى في أعقاب 25 يناير - 11 فبراير 2011، تكشف عن عديد الاختلالات سواء على مستوى الفكر أو الخطابات الدستورية والدينية، بما يكشف عن عمق الأزمة في الثقافة الدستورية العالمة، وذلك على النحو الآتى:

أ- أزمة تكييف دستورى وسياسى واجتماعى لطبيعة الحدث الثورى في 25 يناير – 11 فبراير 2011، هل نحن إزاء هبة سياسية، أو تمرد، أو عصيان أم ثورة أم انتفاضة؟ يترتب على هذا التكييف من حيث الدقة والصواب، تحديد وضع دستور 1971، هل سقط مثل دستور 1923 شبه الليبرالى في أعقاب ثورة يوليو 1952. أم أن الاستفتاء على التعديل الدستورى الذى تم في 19 من مارس 2011 كان تعبيرًا عن تفاهمات بين بعض الأطراف ومعهم المجلس العسكرى تجاوزت التكييفات السياسية والدستورية الدقيقة، والميل نحو غلبة وهيمنة أوضاع القوة الفعلية في البلاد ومصالحها، ومن ثم تم تجاوز الفقه الدستورى والفكر السياسى بوصفهما تعبيرًا عن الثقافة الدستورية والسياسية العالمة. من هنا كان الخيار السلطوى بما ينطوى عليه من تفاهمات – والأحرى تواطؤات – مؤشرًا على أزمة في الثقافة الدستورية الديمقراطية في مصر ووهنها فى التطبيق فى لحظة سياسية حرجة ومتوترة وغير مستقرة.

ب- تفاقم الصراع فى المرحلة الماضية – وقبل تغيير قيادات القوات المسلحة – بين بعض ممثلى الشرعيات السياسية المتنازعة في البلاد وهى، شرعية البرلمان والمجلس العسكرى – السلطة الفعلية في البلاد–، وشرعية العملية الثورية. أدى ذلك إلى بروز بعض خلافات بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السلفية التى حازت على الأغلبية البرلمانية – قبل حل مجلس الشعب –، وتوافقهم ثم توتر علاقاتهم بالمجلس العسكرى، وصراعهما مع القوى الجيلية الثورية الشابة. هذه الوضعية الصراعية كشفت عن لجوء بعض الأطراف إلى أدوات غير دستورية في استراتيجيات التضاغط السياسى الفظ والعنيف والمتبادل بين الأطراف الرئيسة في معادلة القوى السياسية ومشاهدها على اختلافها.

ج- غياب الرؤية الدستورية والسياسية المنفتحة على المدارس والتجارب الدستورية والسياسية المقارنة، بما كشف عن تراجع مستويات المعرفة والثقافة الدستورية العالمة والتطبيقية المقارنة لدى بعض الفقه والفكر الدستورى والسياسى، بل ولدى النخبة السياسية على اختلاف أطيافها، وكذلك لدى الفريق القانونى للسلطة العسكرية الفعلية في البلاد قبل تغيير قادتها ودمج رئيس الجمهورية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك بعد إلغاء الإعلان الدستورى المكمل. إذا كان هذا هو وضع المعرفة النظرية والتطبيقية للثقافة الدستورية العالمة، فما بالنا بحالة الثقافة الدستورية لدى غير المتخصصين!

إن وضعية أزمات الثقافة الدستورية العالمة والعامة في مصر لا تزال مستمرة وممتدة، وتتكالب بعض مكوناتها وأبعادها وتؤثر على حالة الحقوق والحريات الشخصية والعامة، وحقوق الإنسان.

هذه الحالة الثقافية الدستورية والسياسية بما تنطوى عليه من أزمات واختلال بنيوى، لن تستمر طويلًا لاسيما بعد عودة السياسة نسبيًّا إلى مصر، وبدء مؤشرات على عمليات اجتماعية – وديناميات – قد تساعد في عملية كسر بعض القيود على ميلاد الفرد والفردانية في المجالين العام والخاص بكل آثار ذلك المستقبلية على الوعى بالحقوق والحريات الشخصية والعامة ومن ثم بالقيم والمعايير الدستورية.

ثمة استمرارية لأزمة الثقافة الدستورية – والسياسية – التاريخية عبر عديد المراحل لاسيما في ظل التسلطية السياسية وجذورها السوسيو – ثقافية والسوسيو – دينية الوضعية وموت السياسة الذى استمر في ظل نظام يوليو 1952. من ناحية أخرى نستطيع أن نرى تباشير لإمكانات انكسار هذه الأزمة وبعض مكوناتها إذا ما تمت عمليات مقرطة هياكل الدولة والنظامين الدستورى والسياسى، فضلًا عن التعليمى، والثقافى والإعلامى والدينى... إلخ.

هوامش الفصل الأول: "أزمة الثقافة الدستورية"

(1) انظر في تفصيلات هذه التطورات التاريخية، د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، ص 446، الطبعة الثانية، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة 1973.

(2) د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع سابق الذكر، ص 451.

(3) د. فؤاد العطار، المرجع سابق الذكر، ص 451.

(4) انظر د. فؤاد العطار، المرجع السابق من ص 452 إلى ص 455.

(5) انظر د. فؤاد العطار، المرجع السابق من ص 452 إلى ص 455.

(6) انظر في هذه التطورات المرجع سابق الذكر، من 452 إلى 455.

الفصل الثانى

دستور مصر أم دستور النفط؟

هل هناك مشكلة إلحادية في مصر؟

هل التجرؤ على الذات الإلهية يشكل ظاهرة عامة، ومن ثم تؤثر على إيمانات وعقائد غالب المصريين؟

هل ظهرت لدينا عديد الحالات التى تم فيها مساس بأى شكل من أمهات المؤمنين والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم؟

هل هناك إحساس عارم بأن هوية مصر والمصريين مهددة، وأنها تحتاج إلى الحماية والذود عنها من خلال النص عليها في الدستور القادم للبلاد؟ وهل عدم النص عليها يعنى تشويه أو هدم هوية مصر والمصريين؟!

ثمة أسئلة عديدة تطرح على بعض ما يتم في اللجنة التأسيسية التى يغلب على تشكيلها مجموعة من المخاوف والأوهام، ولدى بعضهم غياب الخبرة والحساسية الدستورية والقانونية في مقاربة معنى الدستور وكيفية وضع مواده، والجوانب الفكرية والمعرفية والثقافية والمقارنة المتصلة بعملية صناعة الدساتير؟

بعضُ ما يترشح عما يجرى في اللجان التى تشكلت على عجل لوضع نصوص الدستور الانتقالى القادم، يكشف عن أمور لم نكن نتصور أن يتم طرحها في هذه اللحظة من تطور النظم السياسية والدستورية الديمقراطية في عالمنا؟

لم يكن يدور بخلدّ بعض كبار المثقفين بل والقانونيين البارزين أن يكون ما يجرى الآن تعبيرًا عن تردى مستوى الحوار والمقترحات حول شكل النظام الدستورى، والسلطات

الثلاث، والحريات العامة والشخصية، - وعلاقة المؤسسة العسكرية بغيرها من مؤسسات وسلطات الدولة -.. إلخ على هذا النحو المبسط والذى يثير في بعض الأحيان الشفقة والقنوط، بل وقد يكون مثيرًا للضحك السياسى الأسود!

لماذا؟ لأن أية مقارنة بين أساليب وضع الدساتير المصرية تاريخيا تشير إلى أن اللجان المعينة كانت أفضل بكثير مما حدث عندما تم اختيار لجنة تأسيسية منتخبة بعد عملية ثورية أجهضت من خلال وثوب قوى سياسية دينية عليها واستطاعت - عبر تواطؤات - أن تصوغ خياراتها في تعديل دستورى تم الاستفتاء عليه، وتحول من خلال الدعاية الإيديولوجية السياسية إلى جدل حول الإسلام والدستور والهوية والإيمان والعقيدة إلى آخر هذا النمط التحريضى والتعبوى لأمور لم تكن هذه القضايا والإشكاليات المعقدة جزءًا من هذا التعديل الدستورى وجوهر القضايا التى وضع لحلها جزئيًا!

من الأسف أن هذا الجدل - يا ليته كذلك - الذى يثور داخل اللجنة التأسيسية المنتخبة، والمطعون على شرعية تمثيلها للمرة الثانية، ليس على ذات المستوى الرفيع الذى جرى أثناء وضع دساتير مصر الأساسية، لاسيما دستور 1923 الذى وضعته "لجنة الأشقياء" وفق وصف سعد زغلول باشا.

لا يوجد مجال للمقارنة الجادة بين مستوى مناقشات دستور 1923 الرفيعة المقام، وبين ما يجرى الآن من مقترحات وآراء تبدو غريبة حينا، وينطوى بعضها على خفة حينا آخر! بل ثمة مقترحات وضغوط لأمور ليس مكانها نصوص الدساتير، وإنما بعض القوانين واللوائح أو القرارات الإدارية!

خذ ما يجرى حاليًا من مناقشات وقارن مع مشروع دستور 1954 ذائع الصيت والذى لم يرى النور بعد "ثورة يوليو" 1952؟ كانت لجنة معينة، وليست منتخبة على الهوى الإخوانى والسلفى وبعض "نجوم" الإعلام ممن يطلق عليهم "الليبراليون" مجازًا، ويلعبون دورًا ثانويًا في الحياة السياسية المصرية، بعد إجهاض العملية الثورية التى تمت في 25 يناير - 11 فبراير 2011، وانتصار تحالف الإخوان والسلفيين ومعهم بعض التوابع من "الليبراليين"، و"الناصريين"، و"اليساريين"، وعلى الجانب الآخر من هذا التحالف تقف المؤسسة العسكرية، والتى يدور معها وإزاءها ومنها صراع خفى ومرموز حينًا، وعلنى حينًا آخر! بينها، وبين السلطة الإسلامية السياسية الجديدة الحاكمة؟ حتى مع بعض التغيير الذى

تم فى تشكيل المجلس الأعلى وبعض قادة الأفرع والجيوش، بكل دلالات ذلك وأطراف هذه العملية.

هذه القوى التى أجهضت العملية الثورية يفتقر بعضها إلى الوعى التاريخى، والحس الاستبصارى العميق بمعنى التاريخ وتحولاته، ومن ثم لا يرى غالب هؤلاء سوى مواقع أقدامهم ومصالحهم السياسية الآنية!

لم تعد المسألة هى صياغة النموذج السياسى الأمثل والأكثر ملاءمة لمصر وتطورها السياسى والتنموى والثقافى والعسكرى في ضوء تجاربها التاريخية والسياسية المختلفة وكذلك التجارب السياسية والدستورية المقارنة وخصوصًا بعد انهيار الكتلة الماركسية أو نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا وبعض نظم دول أمريكا اللاتينية .. إلخ!

لم نشهد حوارًا في العمق حول مآلات التطور في النظم الاجتماعية والسياسية والدستورية، وإنما جدل وسجال بعضه عقيم حول أمور تبدو من البداهات حينا، أو من الجزئيات وليست من ضمن أولويات مستقبلنا، وكأن الدساتير توضع تعبيرًا عن لحظة تاريخية محددة، تعكسها بكل ما يدور فيها من صراع حول القيم السياسية المؤسسة، أو بين المصالح الاجتماعية والاقتصادية المتعارضة، أو لحسم بعض الجدل التاريخى والرمزى حول بعض القضايا المعقدة التى لا تحسم من خلال النصوص الدستورية أو القانونية وإنما عبر الجدليات الاجتماعية، والإنتاج السياسى والاجتماعى والثقافى والرمزى .. إلخ!

بداهات تبدو غائمة حينا لدى بعضهم وغائبة أو ملتبسة لدى البعض الآخر على نحو ما نرى من بعض "الممثلين" أو المهرجين على مسرح العجائب السياسية المثير للأسى والأسف لحالة بعض النخب المصرية المعتلة، والتى يستعرض بعضها في أمور تحتاج إلى المسئولية والجدية، والموضوعية والكفاءة والحس التاريخى والعقل السياسى الوثاب الذى ينتفض بالعافية والخيال والمعرفة وليست الضحالة وضيق الأفق والتعصب السياسى والدينى المقيت.

نعود إلى تصورات بعض الفاعلين السياسيين التى يطرحونها على أنها أولويات العمل الوطنى المصرى المستقبلى والمفصلى، لاسيما التى تدور حول قضايا الهوية. هل هناك هوية أبدية فوق المحددات التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية والجغرافية والدينية؟

هل الهوية سرمدية ترتفع فوق الزمان والمكان والتاريخ؟ هل تختصر في بعد واحد وتنفى بقية الأبعاد المركبة في تشكيلة الهويات؟

هل هناك هوية واحدة ناجزة ومكتملة في مجتمع ودولة ما؟

هل تؤسس الهوية على الانتماء الدينى فقط كما يتصور بعض المتنافسين والمتصارعين على روح الأمة والدولة المصرية بأقنعة تستتر وراءها وجوه ومصالح آخرين خارجنا؟

هل استطاع البعد والمكون الدينى أن ينفى بقية المكونات والأبعاد في المجتمعات والدول التى تدين الأغلبيات الساحقة فيها بالإسلام أو المسيحية أو البوذية... إلخ؟

بالقطع لا .. نقولها جهيرة بلا لبس لأن كافة الدراسات العلمية حول مسألة الهوية تنفى بعض هذه الآراء والانطباعات وأحكام القيمة الإيديولوجية والدينية التى لا تستند إلى المقاربات السوسيولوجية، والدينية والثقافية والجغرافية والتاريخية .. إلخ، في طرح ودرس وتحليل معطيات وتركيب مسألة الهوية في هذه البلدان، ومن ثم تطوراتها وبيئاتها السياسية والثقافية.

هل تختصر مسألة الهوية في نص كالقول مثلًا: إن مصر عربية وإسلامية وأفريقية!

هل عدم النص على ذلك في الدستور يلغى أو ينفى هذه الأبعاد والمكونات في التركيبة المصرية؟ بالقطع لا أيضًا.

هل النص على الأبعاد العربية والإسلامية والأفريقية يلغى أبعادًا أخرى كالبعد الآسيوى، وجزء من مصر في آسيا. وهل يلغى البعد المتوسطى في التركيبة المصرية الفريدة، وجزء من حدودنا البحرية ومدننا الكبرى تقع على المتوسط المتعدد؟

هل النص على البعد الأفريقى سيعيد وزن مصر السياسى في أفريقيا بعد أن ذوىّ! هل سيعيد المصالحة التاريخية بين الإسلام العربى والإسلام الأفريقى بعد ما حدث من صراع دام في إقليم دارفور على أيدى التسلطيات القبلية والدينية الإسلامية الحاكمة في الوسط النيلى في السودان؟ هل النص على البعُد الأفريقى لمصر سيعيد المصالحة بين الإسلام العربى الراديكالى ممثلًا في القاعدة وأشباهها ونظائرها وما تفعله في أفريقيا – نيجيريا، ومالى وبعض دول شمال أفريقيا؟ هل سيعيد النص قيمة التسامح في إدراك هذه الدول وقادتها وشعوبها إزاء الإسلام العظيم وقيمه السامية في الحرية والكرامة والعدالة الإنسانية؟

هل نستطيع في إطار التحولات العولمية إلغاء هذا البعد والمكون التأسيسى المتمدد والساحق والنافذ في تفاصيل وجزئيات حياتنا اليومية؟

نقولها لا أخرى صريحة ومباشرة وكبيرة وفارقة ضمن اللاءات الأخرى؟

هل عمليات التعولم وصيروراتها تنفى وتستبعد الهويات الخاصة والصغيرة كما يذهب بعضهم نقلًا عن نقاد الموجة الأولى للعولمة من الباحثين والساسة الغربيين بالقطع لا؟ لأن استعارتهم هذا النقد للعولمة كان ضمن النقل الآلى من تراث الموجة الأولى لنقادها من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين الغربيين أساسًا... إلخ. حدث تغير كبير في هذه الرؤى النقدية وثبت خطأها وأن العولمة تؤكد على الهويات الصغرى ولا تنفيها بل وتدافع عنها في كل تجلياتها الثقافية والاجتماعية واللغوية والرمزية والفنية... إلخ!

نحن إذن إزاء مجموعة من الأوهام والأساطير التى تحلق فوق رؤوس وعقول وأرواح ضيقة لا تتحرك إلا عبر الخوف، أنها فيما يبدو أحد مخرجات ثقافة المعتقلات الذهنية والروحية، لا ثقافة الحرية والقوة والانفتاح الضارى على زمن العالم من أجل تحريك الذات وتقويض المخاوف وهدم سجون الخوف المحلق فوق حياتنا وأرواحنا وعقولنا .. إلخ!

والسؤال الذى نطرحه هنا لماذا هذا الولع الغرائبى – هو هكذا فعلًا – والكرنفالى السياسى والدينى التأويلى والوضعى بهذا النمط من الأسئلة والأطروحات والأوهام والأساطير السياسية حول الهوية؟

نحن إزاء حالة سوسيو – ثقافية، وسوسيو – سياسية تحتاج إلى بحث لأنها تطرح بين الحين والآخر، ومن مرحلة تاريخية وسياسية لأخرى، منذ هزيمة يونيو 1967، وحتى بعد إجهاض العملية الثورية في 25 يناير – 11 فبراير 2011. إنها أسئلة الهزيمة المستمرة التى لا تزال تطرح من بعضهم حتى الآن!

يبدو لى وأرجو ألا أكون مخطئًا أن بعض هذه الأسئلة الغامضة والملتبسة والخارجة من أوهام ذاتية أو شبه جماعية لدى بعض الجماعات السياسية، لا تعدو أن تكون تعبيرًا عن عديد من الاعتبارات التى يمكن رصدها فيما يأتى:

1– إن بعضهم يطرحها عن عمد بهدف صرف الأنظار عن القضايا والمشكلات والأسئلة الكبرى والأساسية التى تطرحها "اللحظة التاريخية" يا له من تعبير تم ابتذاله من كثرة

الاستخدام الإنشائى والمشوه له في أحاديثنا وخطاباتنا وكتاباتنا مصريًا وعربيًا وإسلاميًا!

2- إنها أسئلة وإجابات تسعى بشراسة إلى تديين كل أسئلة الحياة وتفصيلاتها وتفضيلاتها لكى يضمن بعض علماء الدين والسياسة -يوظفون آراءهم حول الدين- السيطرة والاستحواذ واستعمار الضمائر والأرواح، والخلط بين الأمور ومن ثم يسهل عليهم تعبئة قطاعات واسعة من بسطاء الناس وراء شعاراتهم الدينية الأهداف، والتأويلية الأسانيد والوضعية والمرامى والتى تخفى مصالحهم السلطوية والاقتصادية والاجتماعية البشرية .. إلخ. إن مسعى بعضهم هذا أدى وسيدفع نحو العنف اللفظى والخطابى والمادى باسم التأويل الوضعى للدين.

3- إن تحويل كافة أو غالب الأطروحات والأسئلة والإجابات إلى المجال الدينى السياسى، يؤدى إلى فرض استراتيجية دينية محضة تدور حول الثنائية الضدية أى الصح والخطأ، الحلال والحرام، الخير والشر إلى آخر هذه الإجابات البسيطة جدًا والتى ترضى العقل العادى والعقل البسيط، الذى اعتاد على الإجابات البسيطة وذات الجذور الدينية، لأنها تعكس نمط الثقافة الدينية الإسلامية والمسيحية السائدة.

ومن ناحية أخرى هى إجابات أقرب إلى ثقافة الميتافيزيقيات الشعبية والفلكورية الشائعة في بعض الأوساط الشعبية، والتى امتدت طوال عديد المراحل التاريخية بكل انعكاساتها على الميتافيزيقيات الوضعية التى تسيطر على عقول عامة الناس وبسطائهم! والتى تمددت إلى أوساط المتعلمين في عديد العقود الماضية.

إن عملية تديين الأسئلة والإجابات هى تعبير عن نزعة ظاهرة وكامنة معًا ومسيطرة أيضًا على وعى بعض رجال السياسة والدين والكتاب والإعلاميين، من أجل الهيمنة على المجال العام السياسى، واستبعاد وتهميش بعض ذوى الاتجاهات الفكرية والسياسية الأخرى بدعوى أنهم بعيدون عن القيم والعقائد الدينية للشعب. لا شك أن هذا الاتجاه يتسم بالتبسيط والتخليط بين أمور واضحة وضوحًا بينًا، ومن ثم لا نحتاج إلى تحريرها كما في الأمور الإشكالية أو المعقدة.

ما الذى يجعل من بعض القضايا الصراعية بين بعض الفرق والمذاهب في المنطقة، تفرض فرضًا على الساحة السياسية والدينية المصرية، وعلى أنها تمثل قمة أولويات العمل الوطنى؟

هل هو الدعم السياسى النفطى – والمال السياسى الحرام – الذى يقال إعلاميًا وسياسيًا

أنه تدفق إلى الساحة الدينية والسياسية المصرية قبل وبعد 25 يناير 2011، وانتخابات مجلسى الشعب والشورى والرئاسة؟ ومن أسف لم يحقق أحد في هذه المقولات لكى نتبين أهى شائعات أم حقائق؟

هل المال السياسى النفطى وسواه – وبعضه قادم من خارج الإقليم – محايد في العمليات السياسية الداخلية في مصر؟

أم أن المال السياسى عادة ما يكون محملًا بمصالح سياسية ورمزية محددة لأصحاب هذه الأموال؟ بالقطع نعم، ولا يوجد مال سياسى محايد في تجارب وسياسات العالم على اختلافها والاستثناء يكاد يكون نادرًا! وإنما التمويل السياسى متحيز وذو أهداف محددة؟

المال النفطى – أيا كان مصدره – يلعب دورًا سياسيًّا لصالح هذه الدول والعائلات البدوقراطية الحاكمة، ومحملة بنمط تحالفاتها الإقليمية والدولية؟ المال السياسى النفطى محمل بالمصالح الأمريكية وتحالفاتها في الإقليم، لاسيما حول النفط والأمن وإسرائيل.

المال السياسى النفطى لا تحركه الغيرة على الإسلام أو قيمه العليا، ولا بسيادته، وإنما يوظف الإسلام سياسيًّا للتغطية على هذه المصالح المحددة لهذه البلدان والأسر الحاكمة.

من هنا تبدو مطارحات بعضهم حول الصراع السنى الشيعى، محاولة لنقل هذا الصراع الوهمى من المجال السياسى –في إقليم النفط وشبه الجزيرة والمشرق ودول الجوار الجغرافى العربى في غرب آسيا –إلى المجال المذهبى والعقائدى، أى خلق حرب داخل الإسلام، وبين مذاهبه على اختلافها بدعم مالى وسياسى عربى قادم من شبه الجزيرة والخليج إلى مصر والمنطقة كلها!!

بالقطع هذا التوجه يعكس مصالح بعض دول شبه الجزيرة العربية والخليج – السعودية والإمارات وقطر... إلخ – في صراعها مع إيران وبدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول المجموعة الأوروبية!

نزاع إقليمى ودولى على النفط والأمن وإيران لصالح إسرائيل!

كيف يمكن القبول بفرض قضايا إقليم النفط على الساحة السياسية المصرية الداخلية! ومن قبل بعض القوى السياسية الإسلامية؟

هل تُخضع بعض القوى الإسلامية السياسية مصر رهينة لدول وعائلات إقليم النفط ومصالحها وسياساتها؟

هل يتم شراء الاستقلال السياسى والسيادة المصرية مقابل بعض المصالحات الإقليمية من بعض فصائل الحياة السياسية الإسلامية المصرية؟

هل تستمر سياسة نظام مبارك التسلطى في الإقليم تحت الوصاية السعودية والخليجية لدول الإقليم النفطى؟

إذن ما الفارق بين السياسة الخارجية للدولة التسلطية تحت حكم السادات ومبارك وبين الدولة ما بعد هزيمة العملية الثورية المصرية؟ لا فارق فيما يبدو حتى الآن!

هل تشهد مصر تجروًا على أمهات المؤمنين والخلفاء الراشدين؟

بالقطع لا، وإنما هى ظلال معركة سعودية خليجية مع إيران، وبدعم أمريكى إسرائيلى ومحاولة فرضها على مصر المجتمع المتعدد والمركب والأكثر أهمية وفرادة في هذه المنطقة من العالم.

نحن أمة ودولة حديثة بكل هذه المعانى، ولسنا مجتمع قبائل وعائلات وأشباه "طبقات" اجتماعية يغطى عليها الثراء والتخمة النفطية. ومن ثم نحن أكثر غنى وعمقًا من المصادفات الجيولوجية والتاريخية في هذه المنطقة من العالم مع احترامنا لهذه الدول وشعوبها ولكن السياسة ومصالح مصر الدولة والأمة الواحدة شيء آخر تمامًا! مصر وتعددها وثقافتها وعمقها التاريخى الفذ أكبر من المصادفة النفطية، لأننا نستطيع كسر أية قيود يحاول بعضهم فرضها على إرادتنا وسيادتنا وسياساتنا الداخلية والخارجية.

الدساتير لا يضعها بعضهم من أجل تقنين مصالح الآخرين في الإقليم والعالم على الأمة والدولة المصرية الحديثة والمعاصرة؟

الدساتير لا تضعها فصائل سياسية لا تنظر إلا إلى مواقع أقدامها ومصالحها السياسية الآنية؟

قد تتمكن بعض هذه الجماعات من خلال المال والتنظيم والغلبة والتحالف مع الولايات المتحدة وبعض دول النفط من فرض بعض إرادتها السياسية على أمة بكاملها! لكنها حالة

مؤقتة وعارضة ولا تاريخية وفق منطق التاريخ وصيروراته وحكمته الصارمة!

الأغلبيات تتغير مهما كان زمن سيطرتها؟ هل تتغير الدساتير والهويات وغيرها وفق كل تغير سياسى؟

هل تخضع الدساتير لأهواء وتفسيرات وتأويلات بعض الجماعات الدينية السياسية كما يحاول بعضهم الآن؟

هل نضع دستورًا جديدًا لمصر الديمقراطية الدستورية الحديثة التى ترنو للتقدم والازدهار أم نضع دستورًا لحكم الإخوان والسلفيين وبعض العاطفين عليهم وآخرين فقط؟

هل ننتج دستورًا لمصر بكل أطيافها أم دستورًا انتقاليًا لن يستمر سوى لحظة في تاريخنا!

هل نضع دستورًا للحرية والكرامة الفردية والجماعية؟ أم نضع دستورًا يكرسُ الغلبة والهيمنة باسم الإسلام العظيم البرىء من الأهواء وجمود بعضهم وتزمت رؤاهم وآرائهم البشرية ومصالحهم التى لا لبس فيها؟!

هل نضع دستورًا يقنن الخوف وثقافته أم يبدده لصالح ثقافة الحرية والكرامة والشرف الإنسانى؟!

إنها لحظة نادرة تتوثق وتسجلُ فيها الكلمات والشعارات والسلوكيات والمصالح، والأهواء والمطامع والدنايا! لكنها أيضًا لحظة المسئولية والإرادة والترفع عن الصغائر والتحيزات لصالح قيم الوطنية المصرية العليا وتقاليدها وتاريخها المجيد.

وقى الله مصر من شرور بعض أبنائها ومخاطرهم على تطورها ومستقبلها وحريات مواطنيها!

الفصل الثالث

إدارة العدالة في المرحلة الانتقالية

العملية الثورية المصرية كشفت عن بعض الفوضى والسيولة في المجتمع، وبعض الاختلالات البنائية في الدولة وأجهزتها الأمنية، لاسيما التى تحتكر "العنف المشروع"، الذى تحول طوال عديد العقود الماضية إلى عنف نظام تسلطى أدار هذه الأجهزة القمعية للدفاع عن مصالح قلة مستبدة عند قمة النظام، ومن ثم استباح حرمات قانون الدولة وقواعده وضوابطه الإجرائية والموضوعية. جروح الشرعية امتدت إلى السلطة القضائية ومؤسساتها العريقة، ومن ثم فتح الباب عن سعة للجدل حول أدوار بعضهما، وحول مدى استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، بل ووصل الأمر إلى بعض الاعتداءات التى قام بها بعض الخارجين عن القانون وذووهم وزُمَر رفاقهم إلى الاعتداء على بعض المحاكم، بل وصل الأمر إلى حرق بعضهم للمحاكم في ظل بعض الفوضى التى شاعت بعد انهيار المنظومة الأمنية في البلاد.

من هنا تطرح مسألة إدارة العدالة عمومًا أثناء المراحل الانتقالية، وفى إطارها المساءلة السياسية لأركان النظام وقادته عن الفسادات السياسية والاقتصادية التى قاموا بها، وأشاعوها في البلاد طوال 30 عامًا مضت، ولا تزال بعض مكوناتها مستمرة.

من هنا تبدو أهمية طرح مسألة إدارة العدالة عمومًا والعدالة الانتقالية خصوصًا في ظل التجارب المقارنة في هذا الصدد، لاسيما بعد لجوء السلطة الفعلية السابقة – الحكومة والمجلس العسكرى – لإصدار قانون الغدر مع بعض تعديلاته على الرغم من الانتقادات القديمة والجديدة التى وجهت له بعد سنه وإصداره فى ظل نظام 23 يوليو 1952، وبعد إعادة طرحه مجددًا للتعامل مع الفساد السياسى الذى أشاعته الصفوة السياسية خلال مرحلة حكم الرئيس السابق حسنى مبارك. ثمة أيضًا غياب للرؤى السياسية والقانونية المقارنة

في تفكير وسلوك السلطة الفعلية في البلاد بعد 25 يناير 2011 بل ولدى جماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسى "الحرية والعدالة"، والجماعات السلفية وحزب "النور السلفى"، وغيره، بالإضافة إلى بعض القوى السياسية شبه الليبرالية، والقومية، واليسارية لإخضاع الفساد السياسى والاقتصادى لبعض نظم العدالة الانتقالية التى تتلاءم مع الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى المصرى.

من هنا سوف نتناول موضوع إدارة العدالة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مفهوم العدالة الانتقالية فيما يأتى:

أولًا: أهمية مؤسسات العدالة أثناء مراحل الاضطراب والانتقال:

أهمية العدالة الانتقالية تبدو في أثناء المراحل الانتقالية في إطار بعض العمليات الثورية، بما تنطوى عليه من بعض الفوضى والاضطراب في الواقع الموضوعى، وفى الرؤى والمفاهيم المتصارعة بين ثقافة تسلطية سائدة، ومعها تصورات دينية وضعية صاعدة في المشهد السياسى في أعقاب 25 يناير 2011 وما بعد، على نحو ينطوى على تصادمات كبرى مع ثقافة الدولة الحديثة والسياسية وأنماط السلوك وأساليب العمل والإدارة التى سادت داخل سلطات وأجهزة الدولة، ومنها القضائية. من هنا يكتسب هذا الموضوع أهميته للدرس والبحث السياسى والقانونى والقضائى، وذلك على النحو الآتى:

1 – التأكيد على استمرارية دولة القانون، وهيبته، وفكرة استمرارية الدولة ومؤسساتها، وقدرتها على إقامة العدالة، بل وتماسكها البنيوى، لأنه بدون تطبيق القانون وتنفيذه، تفتقر الدولة إلى معناها بل ونعتها السياسى والقانونى. من ناحية أخرى المساعدة على دعم استقلالية القضاة والسلطة القضائية من محاولات النيل من مكانتهم وأدوارهم.

2 – استمرارية فكرة الردع العام والخاص المرتبطة بالقاعدة القانونية عمومًا والجنائية على وجه الخصوص.

3 – إشاعة مفهوم الأمن على الصعيد النفسى الجماعى لدى المواطنين، ومن ثم المساعدة على سد الفراغات والثغرات الأمنية كما فى الحالة المصرية فى أعقاب 25 يناير 2011 وما بعد..

4 – ضبط تمدد عمليات الخروج على القانون، ولاسيما الجنائى.

5 – مواجهة ظاهرة المحاكمات الإعلامية والسياسية الموازية للقضايا السياسية والجنائية المطروحة للنظر أمام المحاكم. وهذا المسعى ينتهك ويشكك استقلالية فى مصداقية القضاة والمحاكمات، ومن ثم أدى إلى تجاوزات جسيمة فى حق الجماعة القضائية، وهو ما برز فى بعض القضايا الكبرى التى شغلت الرأى العام وعلى رأسها محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه جمال وعلاء مبارك، ووزير الداخلية الأسبق اللواء حبيب العادلى وبعض كبار مساعديه.

إن ظاهرة المحاكمات الموازية التى يجريها الإعلام وبعض الإعلاميين والبرامج الحوارية والأحرى السجالية الصاخبة – على بعض الفضائيات الخاصة والعربية، أدت إلى إثارة بعض شرائح الرأى العام، وأهالى المجنى عليهم ضد قضاء الدولة وقضاتها، على نحو أدى إلى بعض من زعزعة الثقة فى الجماعة القضائية، وكيل الاتهامات القاسية إلى بعض القضاة. هذه الظاهرة كشفت أيضًا إلى تزايد فجوة الثقة بين بعض شرائح الرأى العام وبين القضاء المصرى التى تتآكل بعض تقاليده، فى ظل تزايد ظاهرة تسييس القضاء والقضاة، وهو أمر ذو طبيعة بنيوية فى علاقة القضاء بالسلطتين التنفيذية – تحديدًا – والتشريعية.

تزايد ظاهرة صراع السلطات فى ظل الوضعية الانتقالية بين مجلس الشعب المنحل، وبين المحكمة الدستورية العليا، ونادى القضاة الأم، والقضاة.

لا شك أن صراع السلطات اتسم بالطابع السياسى، والوظيفى فى توزيعات القوة بين السلطتين التشريعية والقضائية. من ناحية أخرى سعى بعض النواب الإخوانيين والسلفيين وشبه الليبراليين فى الهجوم على القضاء من أجل تحقيق الذيوع والمكانة والاستعراض السياسى عبر استقلال منبر مجلس الشعب ولجانه، فى مخاطبة بعض شرائح الرأى العام وتعبئته باسم "الثورة" و"الثوار"، وأنهم الأكثر ولاءً واهتمامًا بمصالح الثورة والشهداء والمصابين أثناء العملية الثورية. لا شك أن هذه النزعة الإثارية أدت إلى تأثيرات سلبية على القضاء، وأعضاء البرلمان الذى قضى بعدم دستورية القانون الانتخابى الذى جاء بهذه التركيبة السياسية والدينية للغالبية داخل مجلس الشعب، وطعن أيضًا على شرعية مجلس الشورى أيضًا ولذات الأسباب أمام المحكمة الدستورية العليا بطريق الدفع الفرعى.

ثانيًا: مشاكل العدالة فى مصر:

الوضع الراهن للعدالة ليس نتاجًا للعملية الثورية الديمقراطية فى 25 يناير – 11 فبراير 2011 –، وإنما يعود إلى طبيعة النظم الدستورية، والسياسية والقانونية التى سادت البلاد وعملية وصياغة السياسية القضائية منذ تأسيس نظام يوليو التسلطى عام 1952، والقيود المفروضة على استقلال السلطة القضائية، وخصوصًا تأثير السلطة التنفيذية وتغولها فى مجال القضاء من خلال سياسة التأثير والترغيب والترهيب، من خلال المزايا الاجتماعية التى هى حق للقضاة من قبيل الخدمات والمكافآت والندب إلى الجهات التنفيذية أو التشريعية، بالإضافة إلى بطء إجراءات التقاضى والمحاكمات كنتاج لانفجار المنازعات الاجتماعية والاقتصادية. واستخدام نظامى السادات ومبارك للقضاء كآلية للتسويف السياسى وعدم حسم المنازعات السياسية الدقيقة ذات الطبيعة الاستقطابية (مثال: الانتخابات/ قوانين ممارسة الحقوق السياسية غير الدستورية)، وغياب نظم راقية للتدريب والتكوين القضائى.

من هنا تفسير تراجع بعض مستويات الفن والتكنيك القانونى technique juridique لدى بعض عناصر داخل الجماعة القضائية، كنتاج لضعف وتراجع مستويات التكوين فى إطار التعليم القانونى فى كليات الحقوق منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضى. وتم تسييس القضاء، وانقسام الجماعة القضائية بين قوة تقليدية ومحافظة سياسية، وتذهب إلى استمرار تقاليد القضاء فى ظل نظام يوليو، وعدم إثارة المنازعات ذات الطبيعة السياسية. فى مواجهة تيار يرى أن رأى القاضى فى الحياة العامة، حق له شأن أى مواطن آخر طالما أنه لا يبدى وجهة نظر سياسية فى قضية أو منازعة قانونية مطروحة أمامه.

من ناحية أخرى بدا وبوضوح ثمة تسيس مفرط لبعض آراء وخطاب بعض القضاة فى القضايا العامة على نحو اتسم بالإثارة وبعض المبالغات، على خلاف آخرين اعتصموا بالدور المنوط بهم فى حسم المنازعات القضائية، ولم ينخرطوا فى السجالات السياسية العنيفة التى ثارت ولا تزال فى المجال العام السياسى، وأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

ثالثًا: إدارة العدالة فى مراحل الانتقال: العقبات الرئيسة

1 – السيولة السياسية والغموض وعدم وضوح الأهداف السياسية والآليات أمام المواطنين، والقوى السياسية الفاعلة فى البلاد بما يؤثر على النظرة الجماهيرية إلى القضاء والقضاة والعدالة.

2 – ازدواجية السلطة الانتقالية السابقة التى حكمت البلاد فى أعقاب العملية الثورية بين مجلس عسكرى له اليد العليا وحكومة ضعيفة فاقدة للإرادة السياسية ووضوح الرؤية والقدرة على صناعة القرار المستقل نسبيًّا عن المجلس.

3 – التضاغط السياسى من خلال القوى السياسية المتنازعة فى ظل ما يتردد عن بعض التفاهمات بين المجلس العسكرى السابق، وبين بعض الجماعات الإسلامية السياسية والسلفيين.. إلخ.

4 – بعض القوى السياسية الإسلامية السلفية تحديدًا وآخرون يطرحون خطابا لجحد شرعية الدولة الحديثة، ومن بينها القوانين والمبادئ القضائية فى مقابل نظام الشريعة، بقطع النظر عن عدم صوابية هذا الاتجاه علميا وشرعيا وتاريخيا.

5 – الفجوات والفراغات الأمنية، وتأثيرها السلبى الخطير على إدراك المواطنين شبه الجماعى إزاء مؤسسات العدالة وأعمالها القضائية وحيدتها ونزاهتها.

6 – انتشار ظاهرة خروج عصب البلطجية ومعتادى الإجرام على القانون، وفرض أساليب السيطرة، والسطو المسلح، والضرب والجرح، والشروع فى القتل، بل والقتل، دون أن تمتد إليهم يد العدالة الجنائية، لغياب السيطرة الشرطية وعدم سدها للفراغات الأمنية.

7 – الهجوم الإعلامى المستمر على الجماعة القضائية – من داخلها ومن خارجها – والمطالبة بضرورة تطهيرها من العناصر الموسومة بالفساد، أو بسبق علاقتها بنظام مبارك، أو إصدارها لأحكام ممالئة لتوجهات السلطة وذوى النفوذ فى بعض القضايا الجنائية الشهيرة لدى الرأى العام !!

8 – اعتداء بعض الجناة ومعتادى الإجرام والبلطجية على المحاكم قبل 25 يناير، وبعده أثناء انعقاد الجلسات أو فى أعقابها، نظرًا لأن الأحكام الصادرة فى بعض القضايا الجنائية لا تروق لبعض ذوى المحكوم عليهم جنائيًّا.

9 – قيام الأجهزة الإعلامية التلفازية (المرئية)، والمكتوبة بإقامة محاكمات سياسية على شاشاتها، وصفحاتها، وإصدار الأحكام على المتهمين، على نحو ما ظهر فى محاكمات مبارك ونجليه والعادلى وبعضها يشكل مساس بسير المحاكمة وإجراءاتها.

10 – ظاهرة اللدد فى الخصومة السياسية والاقتصادية واللجوء إلى الشكاوى المقدمة للنيابة العامة والنائب العام بحق أو بغير حق، وفى عديد من الحالات بلا مستندات أو معلومات دقيقة وموثقة، تسوغ هذه الشكاوى والاتهامات الحاملة لها، ومن ثم لا تصمد أمام الفحص القضائى ويقضى بالبراءة، وهو ما يثير حفيظة الرأى العام "الثائر" والمهتاج، ويشكل أحد أبرز الضغوط على حيدة ونزاهة العملية القضائية وحسن سيرها وإشاعتها لحس العدالة.

11 – رغبة القوى الثائرة والرأى العام فى مواجهة حاسمة مع قضايا الفساد الاقتصادى والسياسى على نحو سريع ورادع، ومن خلال عقوبات مغلظة.

12 – غياب ضمانات أمنية تسمح بإقامة العدالة فى مرحلة الانتقال فى القضايا العادية فى عديد فروع القانون الخاص والعام (الجنائية والإدارية والمدنية والتجارية.. الخ)، وهى التى تشعر المواطن العادى بأن ثمة حكما للقانون يحترم فى البلاد.

13 – إصدار الرأى العام للأحكام القضائية فى الميادين والساحات العامة، ومن خلال إقامة محاكمات "شعبية" موازية أو من خلال التظاهرات والدعوة إلى "مليونيات" احتجاجية!

سعى بعض القضاة والأحرى المجموعات القضائية إلى الحصول على استقلالهم من خلال مشروعات قوانين، تتم وفق تصوراتهم دونما نظرا لطبيعة هذه القوانين فى ظل النظام الدستورى المستقبلى لمصر، وما هى الصيغة والفلسفة الدستورية التى سيتأسس عليها، وهل هى ذات الصيغة شبه الرئاسية وفى ظل أية ضوابط وحدود لسلطات رئيس الجمهورية .. إلخ، أو البرلماسية، أم العودة إلى صيغة النظام البرلمانى، أو الأخذ بالنظام الرئاسى، ولكل صيغة تداعياتها وانعكاساتها على العلاقة بين السلطات الثلاث. والأخطر محاولة بعضهم اقتناص جزء من جسد الدولة وصلاحياتها أثناء مرحلة السيولة والانتقال.

رابعًا: هل العدالة الجنائية الانتقالية، هى الحل؟

اختيار سياسة العدالة الانتقالية (40 هيئة للحقيقة والمصالحة فى الأنظمة المقارنة منذ عقد السبعينيات) قد يبدو لدى بعض رجال القانون والسياسة هى الحل الراجح لمواجهة مشاكل

مراحل الانتقال، لكن هذه الوجهة من النظر تقتضى وجود بعض المفترضات الأولية لكى تحقق الحد الأدنى من أهدافها والقبول بها ومنها على سبيل المثال:

1 - إعادة هيكلة المؤسسة والأجهزة الشرطية والسياسة الأمنية، وآلياتها، وكوادرها، وذلك حتى تستطيع أن تقوم بسد الفراغات الأمنية، وتحقق الحد الأدنى من القيم الأمنية والإنسانية، والأهم إشاعتها فى أوساط اجتماعية تستوعب السياسة الجديدة، وتدعمها.

2 - سياسة إعلامية انتقالية تنظم وتدير الجدل العام حول القضايا والمشاكل والأزمات الرئيسية أثناء المراحل الانتقالية والمستقبلية.

3 - رؤية سياسية واضحة لدى السلطة الحاكمة المنتخبة يكون الحفاظ على تقاليد وقيم ونزاهة واستقلالية القضاء والجماعة القضائية على رأسها.

4 - ضرورة وضع قانون جديد لاستقلال السلطة القضائية يطبق المعايير الدولية لاستقلال القضاء والقضاة، وعدم الاعتداء على المحكمة الدستورية العليا، وطرائق تشكيلها، وذلك كرد فعل على الأحكام التى أصدرتها بعدم دستورية القانون الانتخابى، وقانون العزل السياسى الذى وضعه مجلس الشعب السابق بهدف استبعاد بعض مرشحى الرئاسة سابقًا.

5 - نظم العدالة الانتقالية المقارنة والتى تمت فى بعض التجارب - جنوب أفريقيا على سبيل المثال - تحتاج إلى توافق سياسى ومجتمعى حتى يمكن القبول بها، وتعكس نزعة جادة لتحقيق العدالة، والإقرار بالمسئولية والإثم، ثم الاعتذار، والغفران .. وليس لمجرد إيجاد حلول لبعض الصفوة التسلطية التى شاركت فى الفساد والاستبداد.

الباب الثالث

سياسة المؤسسة

الفصل الأول

المؤسسة الإسلامية الرسمية الأزهرية

الأزهر في عالم مضطرب: الأزمة وإشكالية سياسة التكيف

يبدو لى من النوافل الإلماع إلى تاريخ الأزهر / كمؤسسة دينية عريقة ومرموقة نشأت في أعطاف الدولة الفاطمية لتروج للمذهب الشيعي الإسماعيلى، ثم تحوله إلى أكبر مؤسسة دينية في عالم الإسلامى السنى بعديد مدارسه الرئيسة الحنفية، والشافعية والمالكية والحنبلية وتدريس بعض مشايخه وأساتذته للفقه الشيعي - الإثنى عشرى بل والإفتاء بجواز التعبد على قواعده -والمذاهب الأخرى على نحو مقارن.

يمكنك أن تلجأ إلى الخطاب الأزهرى، وتستعيد أحاديثه في إعادة إنتاج مقولاته حول الميراث التاريخى الذى لعبه في مجال التعليم الدينى، والدفاع عن العقيدة والشريعة وأهل السنة.

أو دور بعض مشايخه البارزين في الوقوف ضد السلطات الحاكمة تدليلًا على شجاعة مشايخه، أو دفاعهم عن البسطاء والفقراء ضد الاستغلال.

إلى آخر هذا الخطاب ومتتالياته. ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق عديد الأدوار المهمة التى لعبها الأزهر ومشايخه في تاريخنا فيما يأتى:

1 - دوره في الدفاع عن هوية بدت لعلمائه أنها مهددة ولا تزال، ومن ثم تصدوا للدفاع عن هوية دينية صيغت حول النموذج التاريخى المؤسس، ويعاد إنتاجها في مرحلة ضعف وتفكك في بنية العقل الإسلامى السياسى، والفقهى والفلسفى، وفى ظل تفاقم

أزمة الاختلال التاريخى المستمر – وفق توصيف أركون – للعلاقة بين الإسلام والغرب، والأخطر الإسلام والعالم المتعدد غير المسلم في أعقاب عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001.

2 – يمكن للباحث استعادة خطاب الدور التاريخى المعاصر للأزهر في إطار الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار الغربى الفرنسى ثم البريطانى. أو في إطار السياسة الخارجية المصرية كأحد عناصرها وأدواتها تجاه الإقليم، وإزاء العالم الإسلامى.

3 – ثمة خطاب استعادى يعاد إنتاجه حول تسييس دور الأزهر في السياسة الداخلية، كإحدى أدوات الصفوة الحاكمة في التعبئة، والحشد والتبرير السياسى والخطابى، وذلك لمواجهة إشكاليات الشرعية السياسية منذ الناصرية والساداتية وإلى الآن. وفى هذا الإطار يستعاد مجددًا الجدل حول قانون إعادة تنظيم الأزهر، وتطويره ومن يرون أنه طور المؤسسة، أو هؤلاء الذين يرونه سر ضعف المؤسسة، وأزماتها.

4 – المطالبات المتعددة – قبل 25 يناير وما بعدها – بانتخاب شيخ الجامع الأزهر، أو العودة إلى هيئة كبار العلماء. وسعى الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب نحو إعداد قانون جديد للأزهر يراعى متغيرات ما بعد 25 يناير 2011 وما بعد، وتم تشكيل لجنة في هذا الصدد. وستطرح عليها عديد الأسئلة والإشكاليات التى تواجه الأزهر كمؤسسة ودور في واقع سياسى مضطرب، وتغيم فيه بعض الرؤى والأدوار، وفى إطار سعى بعض السلطات (القضاء)، والمؤسسات وعديد المهن لإعداد قوانين خاصة بها، ولكنها تنطوى على محاولة لتوظيف حالة التوتر والاضطراب، ووهن الدولة، وأجهزتها في فرض أمر واقع جديد بقطع النظر عن النظام الدستورى المرتقب، وطبيعة وشكل النظام السياسى، ومن ثم يمكن في ضوئه صياغة هذه التشريعات في إطار هيكل القوة السياسية الجديد /القديم في البلاد.

من مألوف الخطاب حول المؤسسة من داخلها، أو خارجها طرح مشكلة تطوير وإصلاح التعليم الأزهرى ومناهجه، والمؤسسة التعليمية، والجامع والجامعة، وتطوير الخطاب الدينى أو تجديده على الخلاف بين كلا المصطلحين في تاريخ تطور الأفكار الحديثة في مصر.

إذا تجاوزنا الخطاب الاستعادى الأزهرى الداخلى، أو الذى يأتى من خارجه حول المناقب وما يسمى بالإنجاز التاريخى، والواقع المأزوم. كيف نصف ونحلل حالة المؤسسة

الدينية الرسمية الإسلامية الأزهرية / كمثال على أحد أبرز مكونات الحالة الإسلامية المصرية الراهنة: نستطيع توصيف / تحليل الحالة الأزهرية فيما يأتي:

أولًا: مؤسسة في مفترق طرق تاريخي

نستطيع أن نعتبر المؤسسة في مواجهة عديد الطرق و لم تستطع أن تجد حلولًا فلسفية / فقهية/ تأويلية وخطابية تجديدية أو إصلاحية - تستطيع بلورة أسئلة وإشكاليات اللحظة التاريخية في تطور العالم، والإسلام المتعدد، والإسلام في الإطار المصرى. ومن ثم كيفية الاستجابة إلى أسئلة الواقع التاريخى المعيش. فى ظل تطور الأسواق الدينية المصرية والعربية والإسلامية والعولمية، بكل ما يصطحب فيها من خطابات متنازعة، وصراعات على المكانة بين المؤسسات الدينية الرسمية واللا رسمية. لاسيما بين "السلطات الدينية" الوهابية التى تعتمد على الدولة السعودية وقدراتها الاقتصادية والمالية فى دعم "رجال الدين" الوهابين لها، بالإضافة إلى دعمها لنظرائهم ومحالفيهم فى عديد البلدان العربية والإسلامية بل وعلى المستوى العالمى.

هذا التحدى بالغ الأهمية والخطورة على مكانة الأزهر وتاريخه لأن ثمة بعض التغيرات الملحوظة على الإنتاج الفقهى والإفتائى والوعظى لبعض علمائه الذين توجهوا صوب الفقه الوهابى والنزعة السلفية المحافظة والمتزمتة على النسق السائد فى الثقافة الدينية والقيم الاجتماعية المحافظة فى الفضاءات البدوية المهجنة بالتحديث والاستهلاك الوحشى، والثورة الرقمية، وإعاقات دور المرأة فيما وراء حجب المجتمع البطريركى والتقليدى المحدث.. إلخ.

في أثناء العملية الثورية في مصر، بدت المؤسسة الأزهرية في أزمة كبرى - شرعية ورمزية - لأنها انحازت في بدايات العملية إلى النظام التسلطى وقامت بتأييده، وهو ما أدى إلى بعض من التشكيك في مدى شرعية الأزهر وقيادته في تمثيل الإسلام السنى الأكثرى المصرى، إلا أن الإمام الأكبر استطاع أن يتجاوز هذا الموقف بدعم العملية الثورية، والثوار، ويفتح أبواب الأزهر لكافة القوى السياسية في البلاد، وإصدار الأزهر لوثائقه الأربع ذائعة الصيت بمشاركة بارزة من بعض كبار المثقفين المصريين وعلماء الأزهر بعد حوارات جادة وموضوعية ويشوبها بعض من الانفتاح المتبادل وثمة عديد التغيرات فى الخريطة الدينية الإسلامية المصرية تطرح تحديات على المؤسسة وقادتها، وجماعة العلماء بها، ويمكن رصدها

من النواحى تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتى:

من ناحية أولى: أدى حصول حزب الحرية والعدالة –الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين–، وحزب النور السلفى، على الأغلبية البرلمانية –قبل حل مجلس الشعب–ووصول د. محمد مرسى الإخوانى إلى سدة الرئاسة، إلى مرحلة جديدة في ظل عودة السياسة إلى مصر بعد موتها طوال أكثر من ستين عامًا مضت.

هذا المتغير الجديد، قد يؤدى في نظر بعضهم إلى التأثير على مكانة ودور الأزهر، لاسيما في ظل تعدد مراكز التمثيل والتعبير عن الإسلام السنى، ومن ثم بروز تنافسات وصراعات حول شرعية تمثيل الإسلام على الساحتين الدينية والسياسية.

من ناحية ثانية: بروز سعى حثيث لدى بعض مشايخ الحركة السلفية لكى يتبوأ بعضهم موقع الفتوى والتوجيه الدينى – السياسى – في البلاد.

من ناحية ثالثة: استمرارية وهن الإطار القانونى والسياسى الذى ربط تاريخيًّا بين نظام يوليو التسلطى وبين الأزهر الجامع والجامعة.

ترتيبًا على ذلك ثمة أزمة تمثيل وشرعية وفى مدى صلاحية الأطر القانونية والسياسية والفقهية والافتائية السابقة للمؤسسة في واقع متغير.

وزادت الأزمة تفاقمًا في ظل العمليات الثورية في العالم العربى، وكذلك ظهرت من قبل في نطاق بعض من موجات الإرهاب الداخلى والكونى الذى مارسته، ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية كالقاعدة ونظائرها وأشباهها كالسلفية الجهادية التى لا يزال بعضها مستمرًا، وإن كان أداؤها محدودًا بفعل تأثير الانتفاضات الثورية على دور وعمليات القاعدة ونظائرها وأشباهها من بعض الجماعات السلفية الجهادية.

ازداد هذا التحدى للسلفية الجهادية فى شبه جزيرة سيناء، وظهور خلايا لجماعات إسلامية راديكالية وتكفيرية، بما يشير إلى تراجع تأثير الأزهر وعلمائه داخل البلاد.

ثمة أيضًا ميل عارم داخل المؤسسة نحو إعادة إنتاج الخطابات النقلية في تاريخ الفقه / والمذاهب –والمدارس داخلها وحول أهل السنة – ونشرها على نحو ما يمارس في العملية التعليمية، ومن منهج يعتمد على الشروح على المتون، والشروح على الشروح التى تستعاد وتتلى فى إطار عملية التكوين الدينى والفقهى للأزهريين... إلخ.

نحن في إطار عملية ثورية متراجعة ومجهضة، وصعود لقوى إسلامية سياسية قديمة وجديدة أمام مفترق طرق: بين ظهور ضاغط ومؤثر من بعض الجماعات والوعاظ خارج المؤسسة للخطاب والأحرى الخطابات الأزهرية وازدياد الانتقادات الحادة والقدحية والنبذية للخطابات الأزهرية الرسمية، والتشكيك فيها، وفى إسناد بعضهم اتهامات شديدة الحدة في وصف بعضهم، لبعض علماء الأزهر بأنهم "وعاظ السلطان" إلى آخر هذه الأوصاف الحادة.

ثمة أيضًا بروز قوى ومؤثر من بعض مراكز إنتاج الدعوة والفقه والخطابات النقلية في خارج مصر في المنطقة والعالم الإسلامى، لاسيما المؤسسة الوهابية السعودية ومفتيى ووعاظ الفضائيات.

المؤسسة الدينية الرسمية أمام مفترق طرق حيث الشارع والحركة السلفية، والصوفية اختطفوا سلطة التأويل والتفسير والسلوك والخطاب حول الإسلام في ظل تأكل المصداقية لبعض علماء الأزهر لدى بعض المسلمين المصريين.

نعم مفترق طرق: حيث الصراع على سلطة النطق بالإسلام الصحيح بين المؤسسة وعلمائها، وبين جماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين، وجماعات أخرى تتنازع وتتنافس سياسيًّا ودينيًّا على روح المصريين.

نحن إزاء ظاهرة صراع على السلطة الرمزية والتمثيلية للإسلام المصرى، وفى المنطقة وفى إطار دوائر الإسلام العربى، وما وراءه فى نطاق عديد الدوائر.

يزداد الأمر تفاقمًا في ظل وصول بعض القوى الإسلامية السياسية إلى سدة السلطة في تونس من خلال حزب النهضة، والعدالة والتنمية في المغرب. أنها قوى تبدو أكثر اعتدالًا من القوى الإسلامية السياسة المصرية التى لا تزال تواجه سؤال التجديد والمحافظة في خطاباتهما. ويلاحظ أن نمو الحركة السلفية وتمددها وغلو بعض مشايخها وأتباعها، يمثل تآكلًا فى قوة المؤسسات الدينية الرسمية كالزيتونة والأزهر، بل ويشكل خصمًا من القوة الرمزية لبعض الجماعات والأحزاب الإسلامية البارزة كالنهضة فى تونس، حيث يتأثر خطاب بعض قادتها بنمو السلفية فى قاعدة الحزب ومؤيديه، بالإضافة إلى نمو بعض الجماعات السلفية المتشددة على هامش الخريطة الإسلامية التونسية ويزداد حضور عنفها الرمزى والحركى وتمدد بعضها.

ثانيًا: أزمة هوية مؤسسية

1 – تواجه المؤسسة والجماعة الأزهرية إشكالية هوية الأزهر الجامع والجامعة، وذلك من خلال نمط الخطاب الاستعادى منذ قانون تطوير الأزهر، الذى صدر أيام الرئيس جمال عبد الناصر، والذى بمقتضاه تم المزاوجة والتخليط، والأحرى التوازى بين تعليم العلوم الشرعية من علوم أصول الفقه، ومدارسه، والفلسفة الإسلامية، والمذاهب الإسلامية، وتاريخ الإسلام، والفقه، والسيرة النبوية، وتفسير القرآن والتأويل .. إلخ–، وبين العلوم الطبيعية – الزراعة والطب والهندسة –، وبين بعض العلوم الاجتماعية الحديثة على النمط الانتقائى الأزهرى الابتسارى.

هذا السجال المستعاد في ظل الأزمات يكشف عن أزمة شرعية لسياسة إصلاح الأزهر الناصرية، والتى تم تجاوز بعض جوانبها في التطبيق، لاسيما بعد تأثر بعض الأزهريين بأفكار جماعة الإخوان المسلمين، وبعضهم الآخر بالفكر الوهابى السلفى المتشدد .. إلخ.

من ناحية ثمة رأى أول: يطالب بين الحين والآخر بعودة الأزهر القديم / الأصيل / التاريخى في منظور بعضهم، والذى يدور حول أزهر العلوم الشرعية / النقلية.

الرأى الثانى: هو صيغة تحاول الجمع بين العودة إلى العلوم النقلية / الشرعية التراثية، وبين ما يسمى بالعلوم الطبيعية، وذلك كأداة لدعم وتطوير دور الأزهر وخريجيه، والأحرى أن الإصلاح تحت سيطرة التراثى والتقليدى سيدعم نفوذ ومكانة الأزهريين في الدولة والمجتمع.

ويذهب الإمام الأكبر د. أحمد الطيب إلى ضرورة إحياء النزعة الأشعرية لمواجهة السلفية الوهابية وتمدداتها وسعيها نحو الهيمنة على المجال الدينى المصرى.

2 – هوية المؤسسة / حول الجامعة

سياسة التعليم الأزهرى أدت إلى عديد التراكمات والاختلالات التى تولدت عن أزمة المناهج التعليمية، حيث التدهور المستمر في مستوى تكوين مدخلات input النظام التعليمى من التلاميذ والطلاب من المرحلة الابتدائية الأزهرية، إلى التعليم الجامعى، وما بعد، والتركيز على النزعة النقلية وسلطة الذاكرة على حساب العقل التجديدى والإصلاحى.

ثمة أيضًا شكوى من نوعية المورد الطلابى المحدود المستوى وذلك مقارنة بمستوى طلاب المدارس والجامعات في إطار التعليم العام والجامعى "المدنى" أو شبه المدنى.

من ناحية ثانية ضعف مستوى بعض أساتذة المعاهد الأزهرية. ويضرب بعض أساتذة الأزهر مثالًا على ذلك بأن بعض طلاب وخريجى الأزهر لا يحفظون القرآن الكريم أو محدودو المعرفة بالمصدر الشريعى المقدس، بل والأحاديث النبوية والسنة المشرفة.

ومن ثم لا يستطيع هؤلاء قراءة الكتب التراثية والمتون الأساسية في تاريخ الفقه والتفسير والتاريخ الإسلامى والسيرة النبوية العطرة للرسول الأعظم (صلعم)، وجل ما يتعلمونه شروح مبسطة حول الفقه الإسلامى وتاريخه وبعض التفاسير .. إلخ.

وأن هذا النمط من المناهج السائدة لا يصلح، لاستعادة دور الأزهر ونفوذه وألقه التاريخى.

بقطع النظر عن وجهات النظر السابقة إلا أن دلالة هذا الجدل المستمر منذ عقد الستينيات، ويظهر مجددًا كلما لاحت أزمة، يعود إلى بروز إشكالية هوية المؤسسة الأزهرية في بعدها التعليمى، وإعادة إنتاج نفسها وأزماتها مؤسسيًا وعلاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة.

من ناحية ثانية: تبدو إشكالية الهوية في الصراع حول هوية السياسة الدينية أو الأحرى السياسة الشرعية للمؤسسة حول بعدين:

1 – تسييس المؤسسة والجماعة الأزهرية، لاسيما في الصراعات الاجتماعية / السياسية الداخلية، ودعمها التاريخى للسلطة الحاكمة، وسياساتها الاجتماعية، وفى مجال السياسة الخارجية. تفاقمت إشكالية تسييس الأزهر وخطابات قادته في ظل الشيخين جاد الحق على جاد الحق، ومحمد سيد طنطاوى.

الأول: شارك في تبرير وتسويغ سياسة السادات الداخلية والخارجية (سياسة العودة إلى الرأسمالية، وتصفية قانون الإصلاح الزراعى)، واتفاقية السلام مع إسرائيل 1979. ثم رفض بعدئذ تطبيع العلاقات مع إسرائيل بدعوى استمرارية الاحتلال الإسرائيلى وسياسة إزاء الفلسطينيين ومن ثم ظل محافظًا ومعبرًا عن خط السياسة الخارجية المصرية.

الثانى: زادت السجالات السياسية حول مواقفه الدينية السياسية لأمور تتصل بشخصية

الإمام الأكبر السابق – مع كل الاحترام لشخصه –، وفى الوقت ذاته ظهور بعض تناقضات فتاوية بين موقف وآخر، وفق مواقف الدولة وتغيراتها وتناقضاتها في عديد الأحيان.

من هنا ثارت مسألة تسييس الأزهر/ والمفتى وخطابهما من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى استقلالية المؤسسة / الخطاب الأزهرى للإمام والمفتى إزاء الخطاب السياسى والإيديولوجى الرسمى.

من الشيق ملاحظة أن الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب استطاع أن يتجاوز موقفه من الانتفاضة الثورية بفتح أبواب الأزهر للحوار مع القوى الإسلامية السياسية، ومرشحى الرئاسة، والأهم الحوار الذى تم بناء على دعوته مع صفوة من كبار المثقفين المصريين، وإصدار عديد البيانات المهمة – ثلاثة بيانات – أعادت للأزهر نسبيًّا بعضًا من دوره البارز مجددًا، ولكن لا تزال محاور الأزمة المؤسسية قائمة في هذا الصدد.

أحد أبرز إشكاليات هوية المؤسسة، هو إشكالية السياسة المذهبية للمؤسسة، doctrinal Policy ونقصد بذلك أن ثمة عديدا من التعارضات المذهبية داخل المؤسسة الأزهرية، وهو الانتقال من مرحلة التعددية المذهبية في إطار أهل السنة، أو الأحرى التعايش المذهبى المتعدد، في ظل سياسة انتقائية من المذاهب السنية في مجال الإنتاج التشريعى للأحوال الشخصية، ولاسيما في مجال حقوق المرأة، والتى كانت تواجه بمعارضات ذكورية / فقهية اجتماعية.

ثمة أيضًا موقف أزهرى متحفظ من المذهب الشيعى والأحرى البُعد التبشيرى – المدعىّ به عليهم – لبعض الجماعات الشيعية في مصر والتى تطالب بحقها السياسى والدستورى في الحضور في المشهد السياسى والدينى المصرى.

ب– مرحلة السجالات ثم النزاعات بين مذاهب أهل السنة على عديد المستويات أولها: بين المذهب الحنفى الانفتاحى وخطاباته الفقهية، وبين المذهب الوهابى / السلفى ومحمولاته السعودية من حيث سياقاته السوسيو / ثقافية والسوسيو / دينية حول ثقافة البداوة التقليدية، أو البداوة المميكنة في إطار ثقافة الريع النفطى إذا شئنا استعارة لمصطلح البدوى المميكن لدى سعد الدين إبراهيم في كتابه النظام الاجتماعى العربى الجديد.

ثمة أيضًا بعض الاستعارات القيمية والسلوكية والعقائدية التى وفدت ولا تزال مع العمالة المصرية المهاجرة والعائدة من إقليم النفط لا شك أنها أثرت في تمدد نمط التدين الوهابى في

سياق البداوة وثقافة الصحراء، لاسيما مع صعود ونمو ونفوذ الحركة السلفية إلى التأثير على الشارع المسلم عبر نظام الزى / الرموز / الخطابات تسلييف – من سلفية – للمجال العام وفضاءات الوظيفة العامة.

ثمة من يرى أيضًا أن بعض الأزهريين من ذوى الأصول السلفية قد تأثروا بالتمدد السلفى ونجاحاته. وحاولوا السير مع هذا التوجه، وتوظيف بعض فوائضه الشعبية.

ج– بعض الخلاف والتنافس الذى يثور في بعض الأحيان بين بعض مراكز القوى الأزهرية القيادية (الشيخ الأكبر/ مفتى الجمهورية)، والتشكيك في الصدقية التمثيلية لكليهما للإسلام السنى في مصر، والخطاب القدحى لفتاويهما وخطابهما واتهامهما بالخضوع لسياسة السلطة السياسية الحاكمة، وذلك على نحو ما كان يحدث فى ظل عهدى الرئيس الأسبق أنور السادات والسابق حسنى مبارك. أدى ذلك إلى فقدان المؤسسة لبعض التكامل والتجانس الداخلى بما أدى إلى تعميق الفجوات الداخلية بين المراكز وبعضهما بعضًا، وإلى فراغات داخلية، وداخل الفراغات المجتمعية والسياسية.

من ناحية ثالثة: اتجه بعض الأزهريين إلى دعم بعض الخطابات السلفية، والراديكالية (السلفية الجهادية / المصرية)، وهو ما برز في موقف بعضهم إزاء قضية اغتيال د. رفعت المحجوب، وشهاداتهم أمام المحكمة، ومقتل فرج فوده، ودعمهم لخطاب الخروج على الحاكم.

بعض من ممثلى هذا الاتجاه رمى إلى بناء مكانة حول التوجهات السلفية الراديكالية، وخصوصًا في ظل اتساع السوق الدينى الإسلامى إقليميًا وبروز تنافسات سعودية وخليجية وإسلامية أصولية أخرى.

من هنا تبدو النزعة إلى إعادة إنتاج السياسة الكلامية / الفقهية الأشعرية أحد أبرز ملامح أزمة هوية الأزهر المذهبية أو بالأحرى السياسة المذهبية للأزهر في نظر بعضهم.

ثمة بعض من المخاوف التى يطرحها بعض المعلقين من "أخونة الأزهر" ويقصد بذلك أن سيطرة بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين على مقاليد الأمور فى المؤسسة من خلال الأدوات القانونية والتنظيمية التى قد تؤدى إلى وصول بعض قادة الجماعة من داخل الأزهر وجامعته إلى بعض مفاصل المؤسسة ومواقعها القيادية. تزايد هذا التخوف فى ظل وصول د. محمد مرسى إلى موقع رئيس الجمهورية.

بعض هذه التخوفات قد يجد بعض التبرير فى ظل رهاب سياسى يشيعه بعض النشطاء السياسيين والحزبيين، عن ما بات يطلق عليه "أخونة الدولة"، ويعنى سيطرة الجماعة على كافة مراكز القوة السياسية فى الدولة وسلطاتها وأجهزتها. هذا الرهاب السياسى هو حالة سوسيو – سياسية ونفسية، كتعبير عن بعض من العجز السياسى لدى بعض الحزبيين والسياسيين، ولكنه لا يعكس درسًا وتحليلًا معمقًا لجدل الجماعة / الدولة فى الحالة السياسية الانتقالية، ومحاولة بعضهم تثبيت اللحظة / الحالة التاريخية وفق بعض التصورات الشائعة ولكن غير المنضبطة تحليليًا ومعلوماتيًا. من ناحية أخرى قد تشكل أخونة الدولة وسلطاتها وأجهزتها مسعى أو حلما إخوانيا، لكن ذلك أمر ليس بسيطًا أو هينًا فى الآجال الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة، لعديد الاعتبارات السياسية والثقافية والاجتماعية، والمؤسسات.. إلخ.

ثالثًا: الخطاب التبجيلى/ للأزهر التاريخى مركز العلم الإسلامى: أزمة الدور التاريخى في إطار تغير النظام الدولى المعولم.

يمكن القول: إن بعضَ الخطاب التمجيدى / التبجيلى التاريخى المستعاد، يشكل أحد أبرز أزمات الأزهر من عديد الوجوه، وذلك على النحو الأتى:

1 – الاستجابة التقليدية التى تبدو من ردود بعض قادة الجماعة الأزهرية والمؤسسة على تعدد المراكز الإسلامية في المنطقة والعالم، وذلك باللجوء إلى خطاب الدور التاريخى الذى تم في الماضى في إنتاج العلوم النقلية، والتعليم، والدفاع عن الهوية الإسلامية، والدين والعقيدة إزاء الاستعمار الغربى، وإزاء الشبح القديم للاستشراق التقليدى / المسيحى / اليهودى ونزعة استعادة تاريخ الأزهر ومشايخه وأدواره ترمى في نظر بعض الباحثين إلى بناء توازنات نفسية / سوسيولوجية إزاء واقع متغير يتراجع خلاله دور الأزهر ومكانته بل ازدياد التشكيك في أدواره، وفتاويه ومستوى التعليم داخله.

من ناحية ثانية: هذا التوجه الدفاعى والتبريرى فى بعض الأحيان هو تعبير عن غياب الحس التاريخى بدور المؤسسات وتطورها في سياقات قومية وإقليمية ودولية سياسية ودينية وثقافية. ثمة غياب لدى بعضهم لوعى تاريخى أزهرى، يضع المؤسسات في سياقات تطور النظم والسياسات والدول، وما يحدث إقليميًا وعالميًا. وعى يبدو مفارقًا للتاريخ لأنه

يعتمد على وعى يتمحور حول أدوار أزلية وسرمدية ومتجاوزة للتاريخ والسياسة والزمن، والسياسات، والصفوات والثقافات... إلخ.

الخطاب حول التاريخ الأزهرى وأمجاده، في نظر بعضهم يعكس وعيا دينيًّا وصوفيًّا يقدس المؤسسة، ولا يرى ما يحدث حولها وما يتجاوزها، ولا يبحث في عمق جذور تراجعاتها الداخلية والسياقية والدولية.

الخطاب حول الأزهر/وإنجازاته في نظر بعض المراقبين ذو وظيفة نفسية/داعمة للتماسك الداخلى المهدد للجماعة الأزهرية ودورها ومكانتها. خطاب تقليدى وتعبوى يسعى إلى تحيين، وتنشيط المخيال التاريخى للجمهور المسلم في مصر والعالم الإسلامى وتعبئته لدعم المؤسسة الأزهرية.

هو خطاب مواز وانعكاسى لتهديد ما، ولخوف ما، يتشرنق حول تاريخ المؤسسة وأمجادها الماضية، وهو ما يتوافق مع العقلية النقلية السائدة داخل بعض أطراف الجماعة الأزهرية.

من ناحية ثالثة: هو خطاب رد فعل إزاء فقدان الدور إزاء تمدد السلفية الوهابية والراديكاليات السلفية الجهادية وإزاء تمدد الفاعلين الإقليميين والدوليين في السوق الدينى الكونى والإقليمى، والمنافسات داخل السوق الدينى الإسلامى.

هو أيضًا خطاب رد فعل على أزمة تآكل في المكانة والدور داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا وذلك كنتاج لتغير وضع الأزهر إزاء دول ما بعد الاستقلال عن الاستعمار وتغيراتها في إطار علاقاتها بالمؤسسة الدينية الداخلية.

بعد حركات الاستقلال عن الاستعمار الغربى فى العالمين "العربى والإسلامى" كان دعم المؤسسة الدينية الوطنية، أو المساعدة على تشكلها من ضمن رموز الاستقلال وعلامة على الدولة الوطنية. من هنا نستطيع فهم السياسات الدينية الرسمية في دول العالمين الإسلامى والعربى التى دعمت مؤسساتها الدينية الوطنية واعتمدت عليها في أداء وظائف سياسية واجتماعية ودينية متعددة، هذا التوجه لتوطين الافتاء والتفسير الدينى، وفق هوى السياسة الرسمية للسلطات الحاكمة في العالم العربى والإسلامى، هو ما شكل تحديًا ثم تهديدًا للدور التاريخى والتقليدى للأزهر وعلمائه، و لم ينتبه بعضهم إلى أن ذلك يشكل خصمًا من القوة الناعمة المصرية، ويضعف واحدة من أدوات السياسة الخارجية المصرية.

يبدو أن هذه السياسة الدينية كانت بعيدة أو غائمة في المقاربة الأزهرية حول أزمة الدور وتراجعه إقليميًا وكونيًا.

بعض علماء الأزهر يستخدمون خطاب التمجيد الذاتى للأزهر وتاريخه وعلمائه ومركزية دوره، كستار أو قناع تمويه للواقع الموضوعى للمؤسسة وأزمة دورها، بل وتكالب الأزمات عليها. ثمة بعضهم الآخر، أصبح مدركًا للتغير الذى لحق مقولة مركزية دور الأزهر مصريًا، وإقليميًا، وكونيًا، وذهب يبحث عن دور ومكانة ضمن شبكة علاقات المراكز الإسلامية الجديدة – في التدريس والافتاء والدعوة والإعلام الدينى –، وترتب على ذلك إيلاء أولوية للمصالح والاختيارات الشخصية، وتغيير في قائمة الاهتمامات والأنشطة الدينية، وفق الطلب الاجتماعى والسياسى الجديد في السوق الدينى الكونى والإقليمى والوطنى، أى وفق نوعية الطلب على السلع الدينية – اللغة / الرموز/ الخطابات / التفاسير / الفتاوى / الدعوة ... إلخ–، ومن ثم تواجه المؤسسة عديد التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية في هذا الصدد. على المستوى الدولى المعولم نجد طلبًا جديدًا ومغايرًا يعكس الخرائط الثقافية والعرقية واللغوية والقومية والاجتماعية والدينية المتعددة. على سبيل المثال هناك الطلب الماليزى على إسلام يؤمن بالتعدد، وبنزعة معتدلة في التفسير والخطاب والافتاء لتلبية الطلب الماليزى لإسلام معتدل يصلح لمجتمع متعدد الأديان والأعراق، في إطار رؤية إصلاحية لمهاتير محمد صاغها وبلورها في إطار مشروع تنموى ومن ثم ترتب عليها جذب لبعض العناصر المعتدلة وقلة قليلة إصلاحية من الأزهريين، وأساتذة الشريعة في كلية الحقوق للذهاب إلى الجامعة الإسلامية في ماليزيا. ترتب على هذا الطلب الجديد، تراجع الصوت الإصلاحى داخل الجماعة الأزهرية المصرية الجامع والجامعة.

من ناحية أخرى بدأت بعض الدول لا تعترف بالشهادات الأزهرية كتركيا وتونس. من ناحية أخرى بدا لبعض الدول الآسيوية كسنغافورة التساؤل حول تأثير التعليم الأزهرى ومخرجاته على المبعوثين السنغافوريين بالأزهر الشريف.

رابعًا: الجدل حول سياسة تطوير الأزهر

الذاكرة الأزهرية – ذاكرة المؤسسة والجماعة – لا تزال تستعيد وتعيد إنتاج التقويمات المختلفة حول قانون تطوير الأزهر، ولا تزال التجربة وتطبيقاتها تنعكس على الجدل العام

والأزهرى على كيفية تطوير الأزهر الجامع والجامعة.

ثمة عديد الأسباب، وراء الدعوة المتكررة بضرورة تطوير الأزهر، يمكن رصدها فيما يأتى:

1 – صعود الخطابات الإسلامية السياسية الراديكالية المصرية، ومع السلفية الجهادية، والسلفية الوهابية / الحنبلية، وبروز توجهات محافظة داخل الجماعة الأزهرية، لاسيما كما أشرنا سابقًا في ظل تمدد جماعة الإخوان المسلمين داخل الجامعة وطلابها يذهب بعضهم إلى أن الأزهريين يشكلون ربع تشكيل عضوية الجماعة.

2 – الخطاب الانتقادى من بعض أطراف الجماعة الثقافية المصرية إزاء بعض قرارات المصادرات الثقافية، ودعاوى الحسبة الدينية / السياسية التى ترفع أمام القضاء لمصادرة بعض الروايات ودواوين الشعر والكتب، بكل آثار ذلك على حرية التعبير والإبداع والبحث الأكاديمى. وهى ممارسات أدت إلى تزايد النقد حول ضرورة تطوير وتحديث المؤسسة، وخصوصًا في ظل بروز بعض العناصر الأزهرية المتشددة – كجبهة علماء الأزهر – وبعض تصريحات وبيانات اتسمت بالراديكالية والمحافظة من بعض المشايخ كوصف أحدهم لبعض المتظاهرين ضد نزعة المغالبة الإخوانية، بأنهم يدعون إلى الفوضى والخروج على الحاكم ويهددونهم بممارسة العنف ضدهم.

3 – تسييس الفتاوى، والسجالات التى دارت حول بعض فتاوى شيخ الجامع الأزهر الأسبق المرحوم د. محمد سيد طنطاوى والتناقضات بين بعضها والبعض الآخر حول ذات الموضوع بسبب تغير مواقف الحكومة المصرية.

4 – تمدد الحركة السلفية الناعم والمتزايد – لاسيما بعد العملية الثورية في 25 يناير 2011 وصعود حزب النور السلفى ونجاحه البارز في انتخابات مجلس الشعب – وتركيزها على عمليات تديين المجال العام من خلال نظام الزى الخاص بالمرأة، وأسلمة اللغة، وتهجينها بالأمثولات الدينية والآيات، وعبر الصلاة في الطرقات وإغلاق الطرق العامة في الصلوات، لاسيما صلاة الجمعة الجامعة، أو لصق الملصقات والشعارات الدينية على الحوائط العامة، وفى فضاء الوظيفة العامة. ظهور بعض جماعات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وممارسة بعضهم لتعالميه وأوامره ونواهيه بالقوة كالطلب من الفتيات ارتداء الحجاب والزى المحتشم،

وعدم الظهور مع بعض الرجال فى المجال العام، وقيام بعض من هؤلاء بممارسة العنف ضد مخالفيهم فى الرأى، أو تطبيق بعض العقوبات على البعض خارج نطاق قانون الدولة، كقطع أذن بعض الأفراد .. إلخ، هذه الظاهرة الاحتسابية "الجديدة" فى المجال العام ذكورية بامتياز لاسيما إزاء المرأة المصرية، وهو ما يشكل أيضًا تحديًا "للوسطية الأزهرية" التى سادت تاريخيًا إلى حد ما، وانكسرت بعض قوادمها وتوجهاتها مع نمو النزعة السلفية لدى بعض علماء الأزهر ودعاته. أثر التمدد السلفى وبرز بقوة وتمثل في الهيمنة الرمزية على المجال العام، والوظيفة العامة، وفى بعض فضاءات القطاع الخاص، وفى المصاعد الكهربائية إلى آخر هذا النمط من الممارسات على نحو أدى إلى تكريس رمزى للانقسامات الدينية / على أساس رمزى واستعراضى وسيزداد هذا التأثير على المجال العام السياسى بعد تحول الجماعات السلفية إلى التشكل السياسى والحزبى.

5 – بروز الدعاة الجدد الشباب الذين شكلوا استجابة لطلب جديد من الشرائح الوسطى/ الوسطى، والوسطى/ العليا على خطاب دينى يتسم ببعض النعومة والاعتدال، ولا يميل إلى الجوانب العقائدية، والالتزامات الدينية المرتبطة بها، وإنما التركيز على أمور تتصل بالدعوة إلى الغفران، والتطهر من الآثام والخطايا التى يقارفها بعضهم في الحياة اليومية، وفى علاقاتهم هذا التوجه سيواجه تحديات بعد نجاح الإخوان المسلمين والسلفيين سياسيًا في أعقاب العملية الثورية وتراجعها وانكفائها.

خطاب دينى حاول سابقًا أن يسعى إلى إشباع الطلب على الغفران، والتطهر والتوازن النفسى، ولا يعزز الإحساس بإثم الممارسات الإنسانية السلوكية في المجال الاجتماعى. وعلى الصعيد الأخلاقى التقليدى والمحافظ السائد فى عديد الأوساط الاجتماعية فى الريف والحضر. لا شك أن بعض الدعاة الجدد شكلوا تحديًا للخطاب الأزهرى ونفوذه التقليدى، لاسيما في سياق تحدى الخطابات الإسلامية الأخرى الراديكالية والسياسية والإخوانية والسلفية، إلا أن هذا التوجه بات يواجه تحديًا كبيرًا سياسيًا وروحيًا بعد العملية الثورية في 25 يناير – 15 فبراير 2011.

6 – انفجار الفتاوى، من مراكز إنتاج متعددة للخطاب الافتائى مع اتساع الأسواق الدينية الوطنية والإقليمية والكونية، على نحو أدى إلى بروز ظاهرة حروب الفتاوى السياسية والعقائدية والاجتماعية .. إلخ، بين الدعاة الفضائيين، ومفتيى الفضائيات، لاسيما

بعض الدعاة السلفيين. لا شك أن هذا الانفجار وحروب الفتاوى أديا إلى جذب قطاعات تقليدية من مستهلكى الفتاوى والسلع الافتائية والدعوية من دائرة الاستهلاك للسلع الدينية الرمزية والفقهية والافتائية الأزهرية، خصوصًا أن بعض الدعاة الفضائيين اتسموا بالغلو والمحافظة والتشدد، بما أثر على نفوذ وتأثير الخطاب الإفتائى الأزهرى التقليدى.

7 – ظاهرة الفتاوى الغريبة التى يعاد إنتاجها من قبل بعض الأزهريين، أو بعض رجال الدين الرسميين من قبل الفتاوى الخاصة ببول الرسول (ﷺ) التى قال بها مفتى الجمهورية د. على جمعة، وفتوى إرضاع الكبير، وفتوى تحريم اقتناء وشراء التماثيل في المنازل، وبعض فتاوى تكفير المتظاهرين السلميين فى ما أطلق عليه "مليونية إسقاط الإخوان"، أو "لا لأخونة الدولة"، و"الحفاظ على مدنية الدولة" بكل ما آثاره هذا النمط من الفتاوى التى بدت مثيرة وغريبة، ولكنها تعبير عن تراجع الاجتهاد، وهيمنة العقل النقلى على بعض الأزهريين على نحو أثار عديد المخاوف من استمرارية هذا التوجه في إعادة إنتاج الأسئلة والإجابات والافتاءات القديمة.

ما سبق هو تعبير عن بعض الأسباب التى دعت إلى ضرورة طرح الخطاب حول الإصلاح الدينى في الأزهر.

والإشكاليات والأزمات الأزهرية موجزة يمكن طرحها فيما يأتى:

1 – إشكالية الإطار القانونى / السياسى للأزهر في أعقاب أزمة أجهزة الدولة المصرية، واستمرارية إشكالية هدم النظام التسلطى ومقاومة بعض أجهزته الكبرى – النظام الأمنى والاستخباراتى، والمؤسسة العسكرية .. إلخ –، ومن ثم طبيعة دور الأزهر في هذا السياق التضاغطى بين عديد القوى – القوى الإسلامية على اختلافها والقوى الثورية الشابة والمعارضة الديمقراطية على اختلاف مكوناتها، وبين قوى النظام التسلطى وأجهزته التى لا تزال مستمرة.

2 – إشكالية صياغة رؤية جديدة للمؤسسة إزاء عديد القوى التقليدية المحافظة، وبروز تسيس مضاد داخل تركيبة الأزهريين (الإخوان المسلمين، والسلفيين وبعض الوهابيين)، وبعض المطالب الاجتماعية لبعض الدعاة الشباب.

3 – علاقة الأزهر بالدولة في إطار الدستور والنظام السياسى المأمول في مصر، أو الذى

سوف يتم وضع ملامحه في المرحلة المقبلة، في ظل صراعات سياسية حادة.

4 – تحدى تراجع دور الأزهر إقليميًا ودوليًّا في ظل سياسات دينية وطنية في المنطقة، وفى العالم الإسلامى والغرب. سعت هذه الدول ولا تزال إلى دعم المؤسسات الدينية الوطنية داخليًّا وإقليميًا ودوليًّا، لاسيما تحدى دور المؤسسات الدينية السعودية، والخليجية.

الفصل الثانى

الكنيسة الأرثوذكسية والانتفاضة الثورية

في آتون الصراعات السياسية والدينية الحادة حول تحديد الهندسة السياسية والدستورية في مصر، تتلاعب بعض النخب بالعملية السياسية للمرحلة الانتقالية لاسيما بعض الذين يقودون جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية "الحرية والعدالة"، وبعض القوى السلفية ومشايخها وكذلك السلطة الفعلية التى كانت تدير البلاد قبل انتخابات رئيس الجمهورية والتغييرات التى شهدتها المؤسسة العسكرية وقيادتها. إذ توجد بيئة صراعية محتقنة وملتهبة حيث تبدو في ثناياها وتفصيلاتها اللغة العنيفة والمزدوجة والمراوغة والتهديدات المتبادلة بوصفها سمت الخطابات السياسية التى توظف الدين والمذهب في وضعيات الصراع اليومى الضارى على السلطة بوصفها الهدف المُشتهىْ من قبل هؤلاء جميعًا وآخرين من القوى شبه الليبرالية وشبه المدنية. وهو صراع يولد الخوف والمخاتلات وبعض الأكاذيب السياسية وابتلاع الوعود، والتراجع عن العهود .. بيئة من فقدان الثقة ونشر الخوف تبدو خلالها الكنيسة القبطية في وضع استثنائى وسط نذر خطر تمس السلامة القومية المصرية وتكامل مكونات الأمة وتعددياتها الدينية والسياسية، في ظل ذاكرة قبطية مترعة بالآلام العميقة والدامية ومشاعر الحزن التراجيدى على تاريخ معاصر حافل بالفتن والعنف الاجتماعى ذى المحمولات الطائفية والتبريرات الدينية إزاء الأقباط ودور عبادتهم وحرياتهم الدينية والشخصية، وكذلك حقوقهم كمواطنين حيث تعرضوا لعديد الانتهاكات والتمييزات. إن ثقافة التمييز هذه أصبحت أحد أبرز ملامح المشاهد الاجتماعية – السياسية، والدولتية السائدة إزاء الأقباط والمرأة وعديد الجماعات العرقية والدينية والمذهبية الصغرى منذ عقود.

من هنا تبدو الحاجة ملحة لتحديد ودرس الأسئلة المطروحة والتحديات التى ستواجه الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والبابا القادم، لاسيما فى ظل وصول رئيس جمهورية ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة.

من هنا سنتناول في هذا الفصل ما يأتى:

أولًا: بيان الأسئلة.

ثانيا: البابا والكنيسة: تحديات عاصفة واستثنائية

أولًا: افتتاحية: بيان الأسئلة

ما هى الحالة المسيحية المصرية الآن ضمن الحالة الدينية العامة في بلادنا؟

هل هذا السؤال ينطوى على مشروعية ما في إطار أسئلة هذه المرحلة المهمة والحرجة في تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية القلقة التى تمر بها مصر؟ ألا يشكل طرح هذا السؤال وما ينطوى عليه من تناسلات لأسئلة أخرى، أحد تعبيرات الخوف والقلق ونُذُر الخطر على السلامة القومية – أو الوطنية في تعبير آخر غير دقيق اصطلاحيًا –، ودلالة على الانكسارات الحادة للموحدات المشتركة التى ربطت أبناء الأمة المصرية على اختلاف مكوناتها وأديانها ومذاهبها وتشكيلاتها الاجتماعية، واتجاهاتها السياسية ومكوناتها العرقية والمناطقية ..!

هل الثقافة الدينية المصرية الإسلامية والمسيحية لا تزال تحمل في مكوناتها وأعطافها بعض اعتدالها التاريخى، وقوة التعايش والاندماج القومى الذى ساد تاريخيًا؟، لاسيما في غمار التفاعلات السياسية والحركة القومية الدستورية في مواجهة الاحتلال البريطانى، وعمليات بناء الدولة الدستورية الحديثة – المدنية فى تعبير آخر مراوغ وغير دقيق –، ثم في أعقاب "ثورة" يوليو 1952، في إطار مشروع رأسمالية الدولة الوطنية على عهد جمال عبد الناصر وإدراكه ورؤيته لدور الدين في عمليات التنمية عمومًا والتعبئة السياسية والاجتماعية خصوصًا، وفى نطاق السياسات الاجتماعية، وكمصدر رئيس من مصادر الشرعية السياسية للنظام. السؤال هنا هل لا تزال هذه الخبرة التاريخية الوطنية بإيجابياتها وأخطائها حيّة أو قادرة على الاستمرارية والبقاء؟

هل لا تزال الحالة الدينية المصرية عمومًا والمسيحية خصوصًا رهينة أشكال من الخلط في التصورات والإدراكات للعلاقة بين الدين والدولة الحديثة، وحدود الأدوار والوظائف بين

كليهما؟ هل الحالة الدينية تحمل في أعطافها إمكانات آنية ومستقبلية لنمط جديد ومغاير من التعايش السلمى والإيجابى الخلاق بين السياسة والدين دونما تجاوز وانتهاك من قبل القوى الإسلامية السياسية، ولأجهزة الدولة العميقة لعصمة الحقوق والحريات الشخصية والعامة للمواطنين في إطار دولة ديمقراطية دستورية حديثة – مدنية وفق التعبير الشائع والخاطئ – أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والسياسية والجنوسية – النوع الاجتماعى – والعرقية؟

أم أن صياغة جديدة وإيجابية وتفاعلية قد تؤدى إلى إبداع صيغة خلاقة تقترب أو تتجاوز النموذج التركى تحت قيادة حزب العدالة والتنمية؟ أو تقدم مثالًا متطورًا عن فكر راشد الغنوشى والنهضة التونسية، وحزب العدالة والتنمية المغربى؟ أم أن ذلك يبدو بعيدًا في ظل نمط التفكير المسيطر على بعض من قادة جماعة الإخوان المسلمين، وبعض مشايخ السلفية المصريين.

سرديات من الأسئلة الحيوية، والحاملة لتوتراتها والتى تحمل في ثناياها عديد المخاوف والتطلعات إزاء بعض الفكر الإسلامى السياسى المأزوم فى مصر التى ترنو إلى خروج آمن وسلس من بعض السجالات الحادة والحاملة لعنفها اللفظى وتحريضاتها، والأخطر "إيماناتها" بحقائق مطلقة ترتكز على رؤئ وأفكار فقهية وسياسية – ولاهوتية – وضعية بامتياز، ولا تريد الانطلاق من مطلق الوضعى في تصوراتها إلى نسبيته والأحرى نسبياته وتاريخيته، والأهم إمكانية مغادرة الخطاب البشرى / الفقهى / اللاهوتى إلى غيره تجديدى وإصلاحى ولا نقل ثوريًا بما يتواءم مع أسئلة عصرنا ومتغيراته ومشكلاته الحادة والعنيفة، والأخطر روحه المترعة بالنسبيات والصراعات الضارية من أجل البحث عن طرق جديدة للانعتاق من سجون التخلف التاريخى ومعتقلات الأفكار النمطية، والأهم التحرر من بعض الأساطير السياسية والأوهام التى نسجناها حول حياتنا وتاريخنا ومستقبلنا الغامض والتى تحول دون تحرير إرادتنا المستلبة على مستوى الدولة والأمة، والفرد المصرى.

هل طال بيان الأسئلة؟ يبدو لى كذلك، لكن ما يسوغ ذلك أن الحالة الدينية الجماعية على تعددياتها وتشابهاتها واختلاطاتها وخصوصياتها لا يمكن فصلها عن عديد الحالات الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية داخل أى دولة ومجتمع، ولا يمكن فصلها – رغمًا عن بعض تمايزاتها وخصوصياتها – عن الحالات العولمية، أو الإقليمية، لأننا نعيش في عالم الغرفة الواحدة، أو الجهاز المحمول الاتصالى / المعلوماتى / الرقمى متعدد

الوسائط، عالم البلاك بيرى Black Berry والـ آى باد iPad والـ أى فون iPhone وما بعدها .. إلخ! من هنا لا يمكن إحداث قطيعة أو انفصال بين الحالة الدينية لشعب أو جماعة – على تعدداتها وتنوعها – عن مكونات داخلها، أو إقليمها أو عالمها.

ومن ثم لا يمكن فصل الحالة المسيحية الأرثوذكسية المصرية على سبيل المثال عن طبيعة الأوضاع السوسيو – سياسية، والسوسيو – دينية، والسوسيو – ثقافية داخل مصر، بل وفى عالمها المعولم أو في الإقليم وأسواقه الدينية.

ثانيًا: البابا والكنيسة: تحديات عاصفة واستثنائية

لماذا نطرح وضع الحالة المسيحية المصرية الآن؟

لعديد الأسباب والتحديات التى تواجه المسيحيين المصريين والكنيسة القبطية الأرثوذكسية والبابا القادم، والتى نطرح في هذا الفصل بعضها تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتى:

1 – تزايد معدلات العنف الاجتماعى ذى المحمولات الدينية – سندًا وتبريرًا – والطائفية المرامى والمآلات في ظل تكاثف وتسارع هذا النمط من الوقائع وتحولها إلى نمط يسُم الحالة الدينية المصرية عمومًا طوال عقود الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، والعقد الأول من الألفية الجديدة، وبعد العملية الثورية فى 25 يناير 2011 / 11 فبراير وما بعد. لم يعد الأمر مقصورًا على العلاقات الإسلامية – المسيحية في الإطار الاجتماعى المصرى، وإنما امتد العنف الرمزى، واللفظى والخطابى ليشمل العلاقات مع المذاهب داخل ذات الديانة، ويمتد إلى خارجهما معًا ليشمل مجموعات دينية صغرى تطالب ببعض حقوقها كمواطنين ولجأوا إلى القضاء لإقرار بعض حقوقهم الدينية والمدنية كمواطنين. هذه الأوضاع لم يعد الصمت عنها أو تجاهلها ممكنا أو مفيدا من منظور المواطنة وحقوقها على اختلافها، أو على مستوى تجديد وبناء الموحدات القومية وشبكاتها في إطار دولة حديثة، ذات أواصر بعالمها المعولم المركب والمعقد، والذى تسوده ثقافة وقيم وحقوق المواطنة والإنسان بعامة. ناهيك عن أن أية انتهاكات للحقوق الدينية تؤدى إلى تعرض الدولة والحكومات إلى بعض أشكال الحرمان من المساعدات الفنية وغيرها والمنح والقروض، بالإضافة إلى التأثير السلبى على صورتها ومكانتها الدولية.

2 – وصول عديد القوى الإسلامية السياسية في الإقليم – الإخوان المسلمين والسلفيين وغيرهم في مصر، والنهضة في تونس، والعدالة والتنمية في المغرب – إلى مواقع الأغلبية السياسية داخل برلمانات ما بعد الانتفاضات والهبات "الثورية" العربية، أو ما يطلق عليه مجازًا الربيع العربى وعواصفه الهوجاء، أو "الخريف العربى" بعد الأوضاع المتعثرة الراهنة في نظر بعضهم الآخر. لا شك أن سؤال وضعيات المسيحيين المصريين، والعرب في ظل حكم الإسلاميين بات مطروحًا سياسيًّا وبقوة على المستويات الدولية المعولمة والإقليمية والوطنية داخل كل دول المنطقة العربية؟ ومن ثم يثار تساؤلات من قبيل: هل يتأثرون كمواطنين على مستوى حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وكذلك حقوقهم كمواطنين على اختلافها سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا؟ هل سيتغير النظام القانونى الحديث تحت ضغط القوى الإسلامية السياسية والدعوية والوعظية التى تطالب بتطبيق بعض تصوراتها حول النظام القانونى للشريعة الإسلامية الغراء؟ هل يؤدى النظام الذى يسيطر عليه الإسلاميون – الإخوان والسلفيون وغيرهم – إلى تقنين التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو المذهب في إطاره؟، وذلك رغمًا عن عديد التطمينات التى يقدمها بعض قادة جماعة الإخوان المسلمين، وبعض مشايخ الأزهر والإسلاميين، إلا أن بعضهم الآخر يطرح رؤى تمييزية إزاء الأقباط وتمس مبدأى المساواة والمواطنة على أساس أنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم. من ناحية أخرى رفض بعض مشايخ وقادة الحركة السلفية أن يتولى قبطى موقع نائب رئيس الجمهورية، وكذلك المرأة!

عديد الأسئلة التى باتت تصوغ البيئة الدينية – السياسية في مصر، والمشرق العربى بل أكدت عليها مخاوف ولدت من صلب الأوضاع غير المستقرة في سوريا من خشية وصول بعض القوى الإسلامية السلفية والإخوانية إلى السلطة؟

ومن ثم انعكاسات هذه التحولات إذا ما تمت على وضعيات الأقليات المسيحية والعلوية وغيرها داخل سورية مثلًا، وفى فضاءات المشرق العربى المتعدد الأديان والمذاهب والأعراق والقوميات .. إلخ!

هذه الأسئلة والمخاوف دفعت البعض داخل عديد الجماعات المسيحية العربية إلى الهجرة إلى خارج بلدانهم، على نحو ما حدث في العراق، وسورية ولبنان والسودان والأخطر مصر بعد العملية الثورية، بل وستتزايد في نظر بعضهم موجة الهجرة في ظل السعى نحو ابتلاع

المؤسسات السياسية، وأجهزة السلطة من قبل جماعة الإخوان والسلفيين على نحو ما نرى في المشهد السياسى الراهن.

3 – حالة عدم الاستقرار السياسى – الاقتصادى، وانعكاساتها على الحالة الاجتماعية والدينية، لاسيما في ظل الغموض الذى يسيطر حول طبيعة الدستور القادم للبلاد، ومن ثم مسار ومآلات الدولة الحديثة هل ستحدث تغيرات نوعية فيها ومن ثم تغدو دولة دينية أم ستظل دولة مدنية – وفق بعض الإصطلاحات – أم دينية في جوهرها تحت مسمى مدنية بمرجعية إسلامية، وفق بعض الآراء السائدة داخل بعض الخطاب السياسى الإخوانى؟!

وما هو مصير النظام القانونى الحديث والوضعى في ظل نزعة مغالبة الإخوان والسلفيين وترجيح إمكانية سيطرتهم مجددًا وفى الأجلين المتوسط والبعيد على السلطة التشريعية أو الحكومات فى نظر بعض المراقبين؟

ويزداد هذا الغموض الحامل لعديد المخاوف في ظل انفجار التصريحات والخطابات الإسلامية السياسية والسلفية الصاخبة والعنيفة! فى ظل سجالات واستعراضات سياسية صاخبة.

4 – ثمة أسئلة أخرى وتحديات حرجة تواجه الأقباط والكنيسة برزت في أعقاب وفاة البابا شنودة الثالث، وهو شخصية تاريخية وكاريزمية بامتياز استطاع إدارة "المؤسسة الدينية" الأرثوذكسية بمهارة وذكاء مع الدولة و"العلمانيين الأقباط"، وأقباط المهجر، ومع الإعلام خلال أكثر من أربعين عامًا مضت، وفى ظل ظروف سياسية ودينية ضاغطة اتسمت بالتوترات والعنف الاجتماعى ذى المحمولات الدينية والطائفية طوال عهدى السادات ومبارك معًا. من هنا يشكل غياب البطريرك الكاريزمى والاستثنائى حالة فراغ ذات طبيعة استثنائية في استثناء تاريخى للحالة الدينية والسياسية المصرية المضطربة. من هنا تبدو المخاوف وتتكاثف متعانقة مع القلق والتوتر والأسئلة المعلقة والمطروحة حول وضعية الأقباط المصريين وحقوقهم الدينية والمواطنية السياسية وغيرها، بالإضافة إلى وضع الكنيسة وأدوارها التى استطاع البابا شنودة أن يوسع من نطاقها ومجالاتها، وكيفية إدارة الأمور وتحويلها من دائرة الشخصنة البابوية إلى المؤسسية وثقافاتها من ناحية، وطبيعة العلاقات داخل المجمع المقدس من الأبوية الدينية ذات المنحى التسلطى إلى التقاليد والمعايير والممارسة الديمقراطية، والعلاقات بين الكنيسة والسياسة عمومًا، في ظل العملية الثورية المصرية المعاقة والمتراجعة–

25 يناير 2011 وما بعد- والتى استطاع الإخوان والسلفيون وبعض الإسلاميين عمومًا السيطرة عليها في ظل هندسة سياسية مختلة لخارطة طريق انتقالية تم التوافق عليها مع المجلس العسكرى؟

5 - إن السياق السياسى والدينى والاجتماعى للدور البارز الذى لعبه خلال عديد العقود البطريرك البابا شنودة الثالث في بعض الأمور السياسية العامة أو تلك التى تتصل بحقوق الأقباط السياسية والدينية كمواطنين تختلف عن الوضع في أعقاب العملية الثورية، ومشاركة بعض من شباب الأقباط في بعض مراحل فعالياتها بقوة، وخصوصًا بعد أحداث ماسبيرو الدامية ونتائجها السلبية من حيث إدراك الأقباط المتزايد لتهميشهم وتحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية! من ناحية أخرى ثمة تحول إيجابى فى أعقاب واقعة ماسبيرو، تمثل فى حث المزيد من الشباب القبطى المسيحى على الاهتمام بالسياسة والمشاركة بعد طول صدّ، وعدم اهتمام ولا مبالاة. تزايد هذا الاتجاه وتمدد نسبيًّا مع الاستفتاء على بعض نصوص دستور 1971، والذى شهد أشكالا من التعبئة الدينية والسياسية، ومن ثم حشدا واصطفافا من القوى الإسلامية التى حولت الاستفتاء إلى مجال الدفاع عن الهوية والشريعة على خلاف محتوى الاستفتاء ومواده. هذا الحشد الاستقطابى أدى إلى انضمام الأقباط إلى الكتلة المدنية الرافضة لمضمون الاستفتاء ومواده التى أدت إلى المساهمة فى تعقيد عمليات الانتقال وتعثرها. من ناحية أخرى أدت عديد الضغوط وبعض الخطابات الدينية الإسلامية الضاغطة والعنيفة إلى توسيع مساحات القلق والتوتر والخوف القبطى، ومن ثم النزعة إلى المشاركة السياسية من ناحية، وتراجع سيطرة المؤسسة الدينية الأرثوذكسية - والكنائس الأخرى - على بعض الشباب القبطى الذين انخرطوا فى المجال العام السياسى الوليد بعد 25 يناير 2011.

ساعدت الانتخابات الرئاسية فى جولتيها الأولى، والثانية على المزيد من تعبئة الأقباط سياسيًا كجزء من كتل مدنية تسعى إلى الدفاع عن الدولة المصرية الحديثة ومؤسساتها، بل وإلى دعم المطالبات السياسية والرمزية بالدولة المدنية.

وتزايد رهافة وعى بعض الأجيال القبطية الشابة بضرورة المشاركة الفعالة في الشأن العام السياسى كمواطنين كاملى المواطنة وبلا خوف، وهذا التوجه الجديد برز في عديد الأنشطة السياسية، ومنها دخول بعضهم وانخراطهم في بعض الأحزاب السياسية الجديدة،

أو عضويتهم في تشكيلة مجلسى الشعب والشورى بعد الانتخابات التى جرت في هذا الصدد –2011، وفى عديد المظاهرات، والتجمعات السياسية، والاعتصامات، والوقفات الاحتجاجية. هذا المتغير الجديد أسهم في بدايات تبلور بعض من إرهاصات من التمايز بين السلطة الكنسية، وبين الدور السياسى للأجيال الشابة القبطية، وهو ما سوف يتطور نحو خلق هوامش مستقلة بين الدينى والسياسى، إذا ما تطورت العملية الثورية وتجاوزت إعاقاتها المختلفة، لاسيما عندما تصل الأمور إلى توازنات سياسية ودينية تعكس طبيعة التعددية الدينية والمذهبية والسياسية والاجتماعية والعرقية والمناطقية والجنوسية – النوع الاجتماعى – السائدة في المجتمع، وتجد تمثيلات لها ولمصالحها في إطار مؤسسات الدولة والنظام السياسى والمجتمع المدنى.

إن تراجع العملية الثورية فى ظل مغالبة إسلامية سياسية، سوف تشكل أحد أبرز عوامل تطور الوعى السياسى والدينى القبطى إزاء ما يحدث فى السوقين الدينى والسياسى المصرين.

6 – بدايات ترهص ببعض الضغوط التى يحملها الوعى بأهمية تجديد المؤسسة وخطاباتها الدينية واللاهوتية إزاء بعض من جاذبية الخطابات الدينية الإنجيلية وبعض تحرر أساليب التنشئة الدينية وبعض ممارساتها الوعظية واللغة الدينية، وتأثر الخطاب الدينى البروتستانتى المصرى ببعض الروافد اللاهوتية والفكرية الغربية، وهو ما بات يجذب بعض الشباب القبطى الأرثوذكسى الذى يتحول بعض منه –ولو على نحو محدود، ولكنه دال – إلى المذهب بعد انخراطه في التعبد والطقس الاجتماعى وتفاعلاته، في الدائرة الكنسية الإنجيلية. هذا المتغير ليس جديدًا لكنه يتطور على نحو بات موضعًا لانتقادات بعض كبار أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية الأكثر محافظة. ثمة أيضًا بعض الاهتمام بالخطاب الكاثوليكى، ولكنه أقل تأثيرًا من الإنجيلى لاسيما الكاريزماتى.

7 – نظرًا لبعض المشكلات التى تعتور حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وعلى رأسها حرية بناء دور العبادة أو تجديدها أو ترميمها، ثمة بروز لظاهرة جديدة منذ العقود عديدة وهى ما نطلق عليه كنائس البيوت التى تتزايد كلما تكاثفت الضغوط والتوترات الاجتماعية والسياسية ذات الوجوه والأسانيد الدينية والطائفية، وهى ما تعكس أيضًا في بعض وجوهها احتياج روحى لخطاب دينى جديد يواكب أوضاع عصرنا وأسئلته

واحتياجاته ولغته ومنطقه، ومن ثم تتجلى ضرورات بحث بعض المواطنين لاسيما الشباب إلى خطاب مغاير قد يجد بعضه في خطاب وطقس كنائس البيوت الاجتماعى وتفاعلاته على اختلافها.

8 – نمو ظاهرة ومطالب أقباط المهجر السياسية / الدينية في أمريكا الشمالية وأوروبا ونيوزيلندا وأستراليا حيث تبدو احتياجات روحية تحتاج إلى خطاب دينى مسيحى أرثوذكسى يواكب متغيرات عصرنا والحضور القبطى الأرثوذكسى في العالم وفى الدول الأكثر تطورًا، وفى ظل أجيال متتابعة من أبناء الجيل الأول تعيش في بيئات سياسية واجتماعية تحررية ومتعددة دينيًا وثقافيًا وسياسيًا وعرقيًا وقوميًا، وفى ظل أنظمة تعليم متطورة ونظم ديمقراطية وليبرالية راسخة الجذور، وهو ما يتصادم مع أساليب التنشئة الدينية الأبوية والنقلية والاتباعية على نحو ما شكل ولا يزال تحديًا كبيرًا لكنائس المهجر وبعض رعاتها ووعاظها وأساليب تكوينهم وممارساتهم وخطاباتهم التقليدية والمحافظة. صحيح ثمة بعض من التغير وبروز قساوسة من داخل هذه البيئات لكن لا يزال التغير محدودا.

9 – الدور السياسى المتصاعد والمؤثر لبعض نشطاء "أقباط المهجر" على الحكومة المصرية والكنيسة يمكن رصده على عديد المستويات التى نطرح بعضها فيما يأتى:

أ– توظيف بعض شبكات الجماعات الطوعية في الفضاء العولمى والعاملة في مجال الدفاع عن الحرية الدينية، والأقليات عمومًا والدينية خصوصًا، وذلك في طرح قضايا حقوق الأقباط في مصر، وبعض الانتهاكات لحقوقهم التى يتعرضون لها سواء من السلطة المصرية أو بعض الجماعات الإسلامية السياسية أو السلفية وغيرها.

ب– ممارسة بعض أشكال التعاون أو التداخل النسبى في بعض الأنشطة مع بعض جماعات الضغط داخل التركيبة الأمريكية، أو الكندية لطرح قضايا الأقباط داخل الكونجرس أو البرلمان، أو على الإدارة الأمريكية أو الحكومة الكندية على سبيل المثال، وهو ما شكل ضغوطًا غير مباشرة على السلطة السياسية والحكومة المصرية طوال حكم الرئيس السابق حسنى مبارك، وهو أمر مرشح للتصاعد في ظل نزعة المغالبة السياسية للإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب "الحرية والعدالة"، وبعض الجماعات السلفية وحزب "النور السلفى" وبعض الإسلاميين الآخرين، وتزايد مخاوف الأقباط من الإقصاءات، أو التمثيل الشكلى والهامشى لهم.

ج– مشاركة بعض أقباط المهجر في انتخابات البرلمان والرئاسة بعد العملية الثورية، وهو ما سيؤدى مستقبلًا إلى تبلور كتلة تصويتية متميزة، تدعم التطور الديمقراطى الذى لا تزال تواجهه عديد الإعاقات الدينية والثقافية والتعليمية، وذلك رغمًا عن ضعف مشاركتهم فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية السابقة.

د– قيام بعض نشطاء أقباط المهجر بالمشاركة في تشكيل منظمات طوعية حقوقية ودفاعية في مصر وربما تبلورت بعدئذ في شكل حزبى أو سياسى ذى طابع ليبرالى في الأجلين المتوسط، والبعيد.

لا شك أن ثمة بعض المؤشرات على بعض التوافقات في المواقف تظهر بين بعض نشطاء أقباط المهجر وبين كبار الأكليروس، وذلك كما يذهب بعض الباحثين، في حين أن هذا التوافق وربما بعض أشكال التعاون كانا تعبيرًا عن ضغوط البيئة السياسية والدينية والاجتماعية التى سادت مصر، في ظل حكم الرئيس السابق حسنى مبارك. ثمة احتمال عن بروز بعض التمايز في أعقاب العملية الثورية ومع التطور السياسى نحو الديمقراطية بين الأكليروس وبعض نشطاء ومجموعات أقباط المهجر الذين سيذهب بعضهم إلى قلب السياسة التى عادت إلى مصر بعد موتها طوال ستين عامًا من التسلطية السياسية، ونمط آخر للتسلطية الدينية الذى توافق وتكيف معها، والأحرى القول من نزعة تسلطية الفكر وأدوار بعض رجال الدين والخطابات المعبرة عن آرائهم ومصالحهم وتوجهاتهم. من ناحية أخرى قد تسهم جماعة الإخوان المسلمين، وبعض القوى الإسلامية السياسية والسلفية، فى لا مبالاة بعض الأقباط بالحياة السياسية وقد يساعد على نكوص بعضهم وعودتهم إلى الاعتصام والاندماج بالمؤسسة الدينية، وهذا يشكل أحد الاحتمالات الواردة فى هذا الصدد. من ناحية أخرى قد يدفع منطق الغلبة والهيمنة الإخوانى والإسلامى عمومًا إلى تزايد المشاركين فى العمليات السياسية لصالح القوى المدنية التى تتشكل فى البلاد، وتضفى عليها بعض الحيوية والفاعلية فى الأجل الطويل وتنقذ بعضها من هامشيته وضعف أواصره وجذوره بقواعد اجتماعية، ناهيك عن التأثير على عملية إنتاج الخطاب شبه العلمانى والمدنى وإنقاذه من طابعه الشعارى ولغته الخشبية.

10 – يبدو ثمة إمكانية لعملية فك الارتباط بين الملف القبطى المتخم بالمشكلات المتراكمة وبين الأجهزة الأمنية، وخصوصًا في سياسة الدين، واستراتيجيات التعامل مع هذه

المشكلات الحساسة والدقيقة والتى تحتاج إلى رؤية سياسية وفلسفية ودينية تتسم بالانفتاح والتعددية في سياق ديمقراطى مستنير.

لا شك أن هذا التطور المحتمل سيلقى بظلاله على علاقة رجال الأكليروس الكبار بالمشاكل السياسية التى تمس أوضاع الأقباط، بما سيؤثر من ثم على أدوارهم المجتمعية وسط التركيبة الاجتماعية والجيلية للأقباط الأرثوذكس لصالح إعادة بناء الأدوار والحدود للسلطة الكنسية والبابا والسياسة، والأهم العلاقة مع "العلمانيين" الأقباط -أى من هم خارج الأكليروس - وهو ما سيدفع نحو إعادة النظر في الموروث الإدراكى والتصورى للبابا الراحل شنودة الثالث لوضعية ودور العلمانيين داخل الكنيسة القبطية، على نحو ما كانت عليه الأوضاع أثناء المرحلة شبه الليبرالية في مصر التى لعب فيها "العلمانيون" الأقباط دورًا متميزًا في الشئون التنظيمية والإدارية للكنيسة، فضلًا عن دورهم البارز في المجال العام السياسى والحياة العامة على وجه العموم. لا شك أن ذلك يطرح مشكلة ليست هينة أو يسيرة كما قد يعتقد بعضهم، لأن الأكليروس في ظل حبرية البابا الراحل شنودة الثالث تشكل وتدرب وتكون لاهوتيا وعملَ في ضوء توجهاته وتعاليمه إلا قليلًا بالنسبة لأتباع الأب متى المسكين أو بعض مريدى الراحل الأنبا اثناسيوس أسقف (بنى سويف). ومن ثم سيقاوم بعضهم إعادة تشكيل الأدوار والحدود بين كلا الطرفين، وبما يؤدى إلى انكماش مساحة أدوار الأكليروس لصالح العلمانيين أو المدنيين، وإمكانية تمدد أدوارهم لتشمل أدوارًا داخل المؤسسة من حيث التنظيم وضبط الموارد والإدارة، ويغدو دور الأكليروس منحصرًا في الجوانب الدينية والرعوية. هذا الاحتمال يعنى العودة إلى أوضاع الكنيسة في ظل المرحلة شبه الليبرالية، ولكن في سياقات جد مختلفة.

ثمة من يذهب إلى أن هذا الاحتمال يبدو مرجحًا في الأجل الطويل، وفى ظل تطور ديمقراطى حقيقى يؤثر على البيئة السياسية والاجتماعية لعمل الكنيسة والأكليروس، وانفتاح باب المشاركة أمام الأقباط للعب دور فاعل في بنية المؤسسات السياسية وهياكل المشاركة المجتمعية. وهو الأمر الذى سيحتاج إلى وقت يتم فيه تغير سياسى وثقافى من التسلطية إلى ما بعدها مما يسمح بهذا التطور. أيا ما كان الأمر هذا التطور المحتمل يبدو واردًا، ومن ثم يحتاج إلى تغير مؤسسى وفى الأفكار السياسية، وكذلك اعتدال في أنماط التدين الإسلامى السائد، وفى أفكار وممارسات جماعة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات السلفية، وهو

أمر ستفرضه المنافسات والصراعات السياسية داخل الجماعة وسيمس تجانسها التنظيمى والإيديولوجى، والنمط الطاعوى السائد في علاقات مستوياتها التنظيمية على اختلافها، وبين محاور القوة داخلها، شاء بعضهم داخلها أم آبى!

11 – إن البابا القادم أيا كانت توجهاته – متشددًا أم معتدلًا ديمقراطى التوجه أو تسلطى الروئ والقيادة – سيواجه معضلة وإشكاليات التعايش مع المغالبة الإسلامية النسبية، ومن ثم ضرورة إنتاج خطاب دينى مسيحى "يتوافق" أو يتكيف مع هذا الحضور الإسلامى الاجتماعى والسياسى الغلاب، ومع بعض تضاغطاته ونزوعه للهيمنة على المجالين الخاص والعام. من ناحية أخرى مع ظاهرة تعدد مراكز القوة الإسلامية وتعددية خطاباتها وفتاويها وأساليب عملها، والأخطر تنافساتها وصراعاتها الدينية والسياسية إزاء سياسات الأغلبية الإسلامية السياسية، وإزاء استخدام الجماهير والشارع السياسى الإسلامى فى هذا التنافس والنزاعات المفتوحة فى بعض الأحيان لحسم هذا النمط من التوترات والضغوط والعنف الخطابى.

هل يعيد البابا والأكليروس الخطاب المحافظ والمتشدد والخطاب ما وراء الخطاب الذى يعاد إنتاجه ويستهلك فى داخل الدوائر الكنسية، أم يتم مدّ جسور الحوار مع بعض الإسلاميين المعتدلين، لدعم حالة اعتدالية دينية فى المجتمع، ويمكن أن تؤثر على مسار العمليات السياسية؟

إن عديد التحديات والإشكاليات الفكرية واللاهوتية والسياسية تواجه المؤسسة القبطية الأرثوذكسية – وغيرها من الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية – فى ظل استمرارية الحالة الانتقالية وضغوطاتها، وإمكاناتها على اختلافها من السعة والضيق إزاء حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، ودور الأقباط فى إطار الدولة والمجال العام السياسى، وحريات المواطنين الخاصة، وحرمات المجال الخاص.

12 – إن الجدال والسجال العنيف حول عملية وضع الدستور الجديد للبلاد وبعض المقترحات السلفية التى رمت إلى إحداث تعديل فى المادة الثانية كى تصبح أحكام الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، ربما يؤدى إلى تحولات نوعية فى التطبيقات التشريعية والقضائية، وفى نمط الحياة القانونية على نحو يؤدى إلى تغيير جوهرى فيها يؤدى إلى تديين

وأسلمة كاملة للتشريعات وفق رؤى محافظة وإقصائية للأقباط ولغير المسلمين، وعلى نحو يمس مبدأى المساواة والمواطنة.

ازدادت المخاوف مع بروز توجه يحاول وضع الحقوق والحريات الشخصية – لاسيما حقوق المرأة والطفل – تحت معيار الإقرار بها، لكن فى ظل قيد يتمثل فى عدم مخالفتها لأحكام – أو مبادئ – الشريعة الإسلامية، بما يؤدى إلى مصادرة هذه الحقوق الدستورية فى القوانين أو التطبيقات القضائية. من هنا تتكثف المخاوف المسيحية والديمقراطية عمومًا من عدم تمثيلية اللجنة التأسيسية المنتخبة – الأولى والثانية – ومقترحاتها فى هذا الصدد التى تحمل معها مساسا بالحقوق والحريات الدستورية.

إن مستقبل الأقباط السياسى والدينى يرتبط بمدى القدرة الخلاقة للمؤسسة الدينية – والبابا والأكليروس – والأجيال الشابة الجديدة فى ابتداع رؤى وتكيف قادرين على التعامل مع هذه التحديات والتعقيدات.

الفصل الثالث

الإخوان المسلمون والنماذج الإسلامية المقارنة

أولًا: مدخل آخر للأسئلة

السؤال القديم لا يزال يحمل بعض جدته وحيويته وحضوره المكثف المستمر منذ عديد العقود.. مصر إلى أين؟

السؤال كان حاضرًا طوال أكثر من ثلاثين عامًا مضت، نظرًا لتراكم الأزمات الممتدة، والانفجارات العاصفة، والأوضاع الإقليمية المضطربة، والقلقة. من هنا ظل السؤال مستمرًا حول طبيعة الدولة، ونمط الحياة والأحرى أنماطها المتعددة والمتداخلة الحداثية المبتسرة وما بعدها، أو النكوص عليها إلى ما قبلها حيث الولاءات الأولية الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية والمناطقية، وبين الأرياف والحضر والقرية والمدينة.

مصر إلى أين في ظل تديين فضاءات المدن وحرياتها ومنطقها، وعلاقة إنسان المدينة بالزمن؟ مصر إلى أين فى ظل ترييف السياسة والمدن؟

زمن تكرارى استعادى يدور حول الماضى الذهبى أيا كان؟ إلى ما يطلق عليه "الزمن الجميل"، هذا التعبير السوقى والمبتذل سياسيا وثقافيا، والذى يعبر عن ثقافة الكلاشيهات cliché، أو الشعارات العامة والغامضة وإلى ثقافة الكيتش الشائعة في مصر!

مصر إلى أين؟ إلى الزمن الصاعد ونظامه الصارم ومنطقه الداخلى الذى يتجلى في التفكير العلمى والمنهج النقدى والسلوك العملى وقيم العمل والمسئولية! أم مصر الماضوية وتمركزاتها حول نماذج تاريخية دينية أو مذهبية أو غيرها؟!! مصر إلى أين؟ في نظام الزمن، واقتصادياته ورمزياته!

مصر الآن تسودها بعض مصادر روح التواكل والقدريات السياسية والإنسانية، وبعض الإرادة الإنسانية المعتقلة أو المحجوبة عن الفعل الإرادى المسئول؟ أم الزمن الهابط أو الصاعد؟ أين تبدو بلادنا وصورتها في ظل أية نماذج إسلامية أو سياسية أو ديمقراطية أم تسلطية جديدة!؟ أم ما بعد التسلطية؟

سؤال قديم وجديد في آن لاسيما بعد وصول رئيس مدنى جديد لأول مرة منذ 23 يوليو 1952؟ بعد أن كان هذا المنصب في النظام التسلطى ضمن احتكارات المؤسسة العسكرية الوطنية، وكتعبير عن "شرعيتها" التى ارتكزت على "العملية الثورية" التى أدت إلى إسقاط النظام القديم شبه الليبرالى 23 – 1952.

السؤال مصر إلى أين؟ وفى ظل أى نماذج الحكم وتجاربه في ظل رئيس منتخب بأغلبية محدودة وينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بعد تاريخ طويل من تأسيسها عام 1928 على يد الإمام حسن البنا المرشد المؤسس وصحبه؟

مصر إلى أين؟ سؤال يكتسب أهمية استثنائية على كافة الصعد في العلاقات الدولية والإقليمية، ومن ثم سياسة مصر الخارجية في ظل رئيس ينتمى إلى أقدم وأكبر جماعة إسلامية سياسية، وأيضًا على مستوى النظام السياسى والاجتماعى، والثقافى، وكذلك على صعيد المنظومة الرمزية على أهميتها القصوى؟

هل نكون إزاء ما يمكن أن يطلق عليه "النموذج المصرى" – هل يصح هذا الوصف أم لا يزال الأمر يحتاج إلى التريث والحذر والوقت لإطلاق هذا الوصف؟ –أم سيكون تعبيرًا عن بعض النماذج الإسلامية السياسية السابقة؟ وأيا منها على وجه التحديد أم خليطا بين بعض مكوناتها مع بعض العناصر الدينية والسياسية والخبرة المصرية؟

هل النموذج السودانى؟ في ظل الترابى – البشير؟ أم في مرحلة حزب المؤتمر الوطنى و"المؤسسة العسكرية" السودانية؟ هل النموذج الحمساوى؟ هل النموذج الباكستانى؟ أم النموذج الإيرانى؟ أو النموذج التركى؟ أم نموذج مصرى ذو خصوصية وما هى طبيعة العلاقة مع المؤسسة العسكرية المصرية بين جماعة الإخوان في ظل هذا النموذج؟

أسئلة تبدو بسيطة ومباشرة لكن إمعان النظر في الأسئلة والنماذج المطروحة تبدو أكثر تعقيدًا وتركيبًا من ظاهر هذه الأسئلة، وذلك للعديد من الاعتبارات:

أ- البعُد التاريخى والسوسيو - سياسى والثقافى والإقليمى والدولى الذى أسست في سياقاته هذه النماذج الإسلامية السياسية والعسكرية في السلطة أو عمليات بناء الدولة والأحرى إعادة صياغة الدول في هذه البلدان ومشاكلها ومدى تجانسها وتكاملها المؤسسى والداخلى! خذ مثلًا بعضُ النماذج كانت تسعى ولا تزال إلى التأسس والبناء في أطر ما قبل الدولة كما في المثال الحمساوى في قطاع غزة! المثال السودانى يرتكز على تركيبات عرقية ودينية ومذهبية متعددة وثقافات أفريقية محضة، وعربية إسلامية على جذور أفريقانية ثقافية، والأساطير الرمزية حول عراقة الأصل والمحتد في هذا الإطار! النموذج السودانى تأسس على إسلام عربى في مواجهة إسلام أفريقى في إقليم دارفور، وفى تعددية دينية تتجاوز الإسلام والمسيحية إلى أديان وضعية أخرى؟ نموذج إسلاموى صارم في إطار تعدديات انقسامية دينية وعرقية، وقبائلية ومناطقية.

ب- النموذج الباكستانى ارتبط تاريخيا بالصراع في شبه القارة الهندية، وذلك بعد تاريخ من أزمات دولة ما بعد الاستقلال، والنخبة شبه العلمانية وفشلها المتكرر منذ الانفصال عن الهند على يد محمد على جناح.

من هنا شكل دخول المؤسسة العسكرية كطرف فاعل وأساسى في إدارة الدولة وذلك في إطار تحديات إقليمية كبرى.

ج- الأوضاع في ظل النموذجين الإيرانى والتركى تختلف سواء من حيث تاريخية كليهما وسياقاتهما الداخلية، والإقليمية والدولية، ونمط قيادى ونخبوى مغاير سواء من المدنيين أو رجال الدين أو العسكريين مع اختلاف في طبيعة كلا النظامين والمذهب الدينى السائد سنى أم شيعى وتطبيقاته والبنية السوسيو - تاريخية والثقافية لثقافة كلا المذهبين وتفاعلاتهما السياسية؟

هل مصر ستقدم نموذجا سياسيا يقترب من هذه النماذج للإسلام السياسى في الدولة والسلطة أم أن الإجابة على هذا السؤال لا تزال مبكرة جدًا وتحتاج إلى تريث ووقت ودرس في العمق لما يجرى من قبل القوى الإسلامية السياسية الإخوان والسلفيين وغيرهما؟

ثمة إجابة سهلة تذهب إلى أن مصر ستؤسس وتذهب إلى نموذج مصرى خاص يختلف عن هذه النماذج. يمكنك أيضًا أن تستمع وتقرأ لخطاب استعادى حول مصر و"فضائلها"

وأهميتها، و"خصوصيتها" وتاريخها، وحضارتها إلى آخر خطاب الأكلشيهات المأزوم! الذى ينتج ويتداول بلا كلل أو ملل بين بعض الإسلاميين والقوميين المصريين والعرب وأشباه الليبراليين واليساريين .. إلخ!

ثانيًا: مصر بين النماذج الإسلامية السياسية المختلفة

سنحاول مقاربة السؤال القديم والجديد مصر تجاه أى النماذج الإسلامية التى تم تجريبها في المنطقة الشرق أوسطية أو خارجها أو في العالم العربى؟ سوف نتناول ذلك فيما يأتى:

1 – النظامان في السودان وقطاع غزة ينتميان تاريخيا ومرجعيا إلى جماعة الإخوان المسلمين. المثال الحماساوى في قطاع غزة هو تعبير عن سلطة إسلامية سياسية ما دون الدولة، وفى ظل جغرافيا سياسية معقدة حيث يعانى القطاع من حصار سياسى وأمنى من قبل عديد الدول التى ترتبط فيما بينها باتفاقات دولية (مصر والأردن وإسرائيل) وتحظى بدعم رعاية وربما ضبط أمريكى وأوروبى دولى صارم للدولتين العربيتين! من ناحية أخرى ثنائية للسلطة والشرعية داخل الأراضى الفلسطينية بين منظمة التحرير وفتح أساسًا في الضفة الغربية، وبين حماس في قطاع غزة وشبه استقلالية لكليهما سواء في داخل كل منطقة وفى تركيبة مؤسسات السلطة في إطارهما؟ ازدواجية سياسية ومؤسسية وأمنية وقيادية في كلتا المنطقتين. بل ويصل الأمر إلى سياساتهما الخارجية الإقليمية وتحالفاتهما!

كلا النظامين تسلطى، السلطة وبعض فساداتها في الضفة حيث تعتمد على زبائن سياسيين للقيادة وحماس تقوم على بعضُ الفساد والمحسوبية والموالاة في التجنيد السياسى والأمنى للسلطة الحمساوية وشبكاتها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

ثمة خلط بين دور تحررى ونضالى لحماس والجهاد الإسلامى وغيرهما، وبين دور الأولى أساسًا كسلطة سياسية حاكمة ذات نزوع تسلطى محمول على إيديولوجيا دينية محافظة وراديكالية. من هنا نحن إزاء نموذج ما دون الدولة ومثاله الآخر حالة حزب الله في لبنان التى تختلف من حيث المذهب (الشيعى)، وفى إطار تعددية دينية ومذهبية مختلفة، وتوازنات داخلية وسياق إقليمى مؤثر على مثال حزب الله.

من هنا تعرض المثال الحماساوى ولا يزال إلى حصار إقليمى، ودولى، وتعرضت سلطته

إلى ضغوطات وأزمات كبرى على عديد الصعد بسبب إسرائيل والمقاطعة الإقليمية بين الحين والآخر! بالإضافة إلى أخطاء قاتلة في الممارسة السياسية التى انطوت ولا تزال على انتهاكات للحقوق والحريات العامة والشخصية؟ وثم أخطاء في إدارة السياسة الخارجية لا تخطئها العين اليقظة!

التناقضات والصراع بين المحاور العربية قبل ما سمى مجازًا "ربيع الثورات" العربية أدى إلى هامش لمناورة محدودة لحماس في الحصول على بعض المعونات الإقليمية – قطر وإيران والسعودية قبل ذلك أثناء سعيها لإجراء مصالحة بين الأطراف المتصارعة في الضفة والقطاع، على سبيل المثال – وبعض التأييد السياسى. من ناحية أخرى تأثرت القضية الفلسطينية سلبًا وعلى نحو نسبى بعد الانتفاضات الثورية العربية على اختلافها، وانكفاء قادة هذه الانتفاضات – ووراءهم فئات اجتماعية عريضة – إلى مشكلات مراحل الانتقال، والصراعات التى ارتبطت بها وبين الفاعلين الداخليين الإسلاميين و"الليبراليين" والقوميين واليساريين كما في الحالات الثورية المصرية والتونسية. بالإضافة إلى الصراعات في اليمن، والبحرين، وسوريا.

المثال الحماساوى، هو حصاد لتفاعلات بين الإطار المرجعى الإيديولوجى الإخوانى التاريخى المحافظ، وبين تحدى الاحتلال ومواقف بعض الجماعات السلفية المتشددة في القطاع، ونزوع كليهما إلى بناء بعض البؤر في جزيرة سيناء وتوسيع هامش مناورتهما السياسية مع مصر وإسرائيل، وهو ما سيؤدى إلى بروز عديد المشكلات السياسية مع مصر وإسرائيل، لاعتبارات تتصل بالأمن القومى والداخلى في شبه جزيرة سيناء التى تعانى من عديد الفجوات الأمنية.

المثال الحماساوى إخوانى غزاوى بامتياز، ولكنه لا يشكل نموذجًا للاحتذاء خارج القطاع والجغرافيا السياسية المحيطة، بالإضافة إلى بروز بعض من التأثر بالتجربة السودانية كنتاج لدرس وتكوين بعض قادة وكوادر حماس في السودان ومن ثم تأثرهم ببعض الأفكار السائدة داخل التركيبة والتجربة السودانية على الرغم من خصوصياتها العرقية والثقافية والدينية والمناطقية.

2 – النموذج السودانى، أحد أكثر الحالات الإسلامية السياسية خصوصًية، على الرغم من أن بعض الجذور الإيديولوجية والتاريخية جاءت من أعطاف المرجع الإيديولوجى

والخبراتى لجماعة الإخوان المسلمين، ورغما عن بعض الإنجاز الفقهى والنظرى السياسى لحسن الترابى وبعض صحبه، بل والنزاعات حول هذا المثال السودانى الإسلامى السياسى، إلا أن الخلفية التاريخية والإيديولوجية كانت حاضرة إلى حد ما في التجربة السودانية من ناحية أخرى ثمة توجه سودانى نحو "سودنة المرجع الإيديولوجى التاريخى" وتطويره من خلال توجهات الترابى التى سعت لبناء أممية إسلامية راديكالية "ثورية" تختلف عن المثال الإخوانى المركزى في مصر، وتحويل السودان / الخرطوم إلى مركز للفوقومية والراديكاليات الإسلامية، ومنها استضافة بن لادن وكارلوس .. إلخ، وبعض الراديكاليين المصريين من الجهاد والجماعة الإسلامية قبل ذهابهم إلى أفغانستان، ومساهمتهم في بناء تنظيم القاعدة.

تراجع هذا التوجه مع انقلاب أبناء الترابى عليه، وتشكيل حزب المؤتمر الوطنى الحاكم وبعض التداخل بين الحزب والجيش والجيش الشعبى الذى تشكل ولعب بعضه دورًا فى الحرب الأهلية مع الجنوب والحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك قبل اتفاقية نيفاشا والاستفتاء على الاستقلال ثم إعلانه رسميا.

المثال السودانى اتسم بطابعه الخاص من خلال أدلجة "مؤسسات الدولة"، كالجيش والشرطة والإدارة المدنية من خلال القادة من ناحية. من ناحية أخرى بروز تشكيلات ميلشياوية تحت مسميات إسلامية حينا للجهاد في الحرب مع الحركة الشعبية في جنوب السودان، وحينا آخر دفاعًا عن النظام الإسلامى، بالإضافة إلى بروز الأسلمة في غالب مكونات النظام التعليمى، وفى بعض وسائل الإعلام ... إلخ. الزبائنية هى سمت رئيس في بناء الشبكات الداعمة للنظام سواء من التجارة والتجار ورجال الأعمال، وغالب المدرسين والمدرسات في المدارس وبعض الجامعات وداخل بعض الكليات، أو في تركيبة التشكيلات الوزارية على اختلافها.

من هنا كانت استراتيجية شد عصب الوسط النيلى وقبائله الرئيسة والنخب السياسية القادمة منها، هى سياسة الهيمنة على السلطة من إسلام عربى / عرقى إزاء الجنوب وقبائله والحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم دولة جنوب السودان بعد استقلالها. من ناحية أخرى صراع الإسلام العربى للوسط النيلى إزاء إسلام أفريقى في إقليم دارفور.

من هنا المثال السودانى غير قابل للاستعارة، أو إعادة الإنتاج أو الاستيراد الإيديولوجى... إلخ.

هل جماعة الإخوان المسلمين في مركزها المصرى الأم ستقبل الاستفادة من التجربة السودانية؟ التى يصفها بعض الباحثين السودانيين والأجانب بأنها تعبير عن الدولة الفاشلة؟

أيا كان الرأى في هذا التقويم السياسى سالف السرد يمكن القول: إن حدود التأثير سوف تركز على بعض جوانب التجربة من الناحية العملية والخبرات الناتجة عنها، وذلك لعديد الأسباب نذكر بعضها هنا تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتى:

1 – النزعة الإخوانية نحو التمركز حول الذات، وأنها الجماعة الأم، ومن ثم تتعامل ببعض من العنجهية المصرية الناعمة و"الفارغة" – فى نظر بعضهم –مع بعض الجماعات الإخوانية الفرعية أو في محيط الجماعة.

الإنتاج الإيديولوجى/ الفقهى السياسى السودانى لدى الترابى وبعض صحبه أكثر تطورًا من إنتاج الجماعة الأم الذى يتسم بالتواضع والبساطة في المنظومة الإيديولوجية والخطابات الدعوية والافتائية والوعظية التقليدية. بينما الإنجاز التاريخى البارز للجماعة الأم هو التنظيم الصارم وميراثه وقدرتها على التعامل مع أجهزة القمع المادى والإيديولوجى لأجهزة الدولة المصرية في المرحلة شبه الليبرالية 23 – 1952، والمرحلة التسلطية 52 – وحتى اللحظة الراهنة. تنظيم قوى وماكينات انتخابية وشبكات اجتماعية مهمة وداعمة وعاطفة على الجماعة، وقدرات على التجنيد أعلى من غيرها من الجماعات السياسية الأخرى، باستثناء الحركة السلفية الواسعة والمرنة وضعيفة التنظيم والساعية إليه عبر بعض الأحزاب السياسية كالنور والفضيلة.. إلخ بعد الانتفاضة الثورية المتراجعة والمجهضة فى نظر بعضهم.

ثمة نقصُ في الخبرات الكادرية السياسية والقانونية كشفت عنها الممارسة خلال الفترتين الانتقاليتين الأولى والثانية وفى ظل اختيار رئيس للجمهورية ينتمى للإخوان المسلمين.

ثمة قدرات اقتصادية وتمويلية وتعبوية لا تخطئها عين الباحث أو المراقب للجماعة.

يمكن للجماعة أن تتأثر في حدود ببعض أساليب العمل وتجربة أسلمة بعض المؤسسات من الحالة السودانية، لكن هذا إذا تم سيؤدى إلى مشاكل كبرى مع ما يطلق عليه "الدولة العميقة" رغمًا عن تراجع بعض قوتها ونفوذها في دولة ذات تقاليد بيروقراطية عريقة، لكنها تزعزعت خلال أكثر من أربعة عقود في ظل حكم الرئيسين الأسبق أنور السادات، والسابق حسنى مبارك.

القدرات البارزة للجماعة تتمثل في البراجماتية السياسية في مستوياتها الأولية التى تركز على المصالح الآنية لا الاستراتيجية وهو ما قد يؤدى إلى بعض المشكلات في سياق وصول رئيس إخوانى منتخب إلى سدة الرئاسة هو الدكتور محمد مرسى.

تجربة اختراق وأسلمة و"أخونة" مؤسسات وأجهزة الدولة لاسيما الجيش، والشرطة، والبيروقراطية التى نجحت لاعتبارات تخص الخبرة السودانية قد تحاول الجماعة تطبيق بعضها في مصر، ولكنها ستواجه بعديد العوائق، ومنها الانقسامات الحادة، ومقاومة بعض من أجهزة ما يسمى مجازًا بـ "الدولة العميقة" – وفق المعنى المصرى الشائع حول المصطلح لا التركى ولا الأمريكى اللاتينى – التى لا تزال لديها شبكات مصالح وبؤر قوة رئيسة في أجهزة الدولة، ولها مؤيدوها داخل تركيبة المجتمع المصرى (بعض رجال الأعمال، وبعض شرائح من الطبقة الوسطى العليا، والوسطى – الوسطى في القاهرة، والأقباط... إلخ، وبعض المثقفين والفنانين عمومًا والاستثناءات محدودة).

من هنا النموذج السودانى يتسم بفرادة تعكس خبرة النخبة الإسلامية ومدى تفاعلها مع الخرائط الدينية والقبلية والعرقية والمناطقية في عموم السودان، بالإضافة إلى النزعة إلى تأكيد الهوية السودانية ذات الأبعاد المتعددة، ولكن حول الإسلام العربى للوسط النيلى القبلى في مواجهة بنيات ثقافية أفريقية إسلامية ومسيحية وبعض من كريم المعتقدات كما كان يذكر في دساتير ما بعد الاستقلال في السودان قبل انقسامه إلى دولتين، وبروز صراعاته على تعددها واختلافاتها.

3 – ثمة نموذج جديد للإسلام السياسى في السلطة والحكم، لا يزال في طور التجربة والتشكل السياسى والإيديولوجى، ويتمثل في حزب العدالة والتنمية المغربى بقيادة بن كيران.

المثال المغربى فريد بكل دلالة هذا الوصف، لأنه ابن "دولة / أمة" تنطوى على بعض التجانس والتكامل الداخلى على الرغم من هيمنة الملكية والمخزن بكل تقاليدهما وخبراتهما التاريخية في السياسة والدولة وأجهزتها وقراراتها في القضايا والأزمات الحادة، وفى منعطفات التحول السياسى الداخلى والخارجى وفي علاقة المغرب بدوائر المنطقة وأوروبا والعالم.

المغرب المتجانس والمتعدد أثر على حركة الإسلام السياسى، وعلى القوى اليسارية والليبرالية، بل وأحزاب السلطة سواء التى كانت جزءًا من حركة الاستقلال الوطنى، أو بعضها من الأحزاب القريبة من الملكية، والقصر.

تجربة العدالة والتنمية المغربية خرجت من رحم الإسلام المغربى المقاصدى والمالكى، ومن ثم من فقه المقاصد، والنزعة الانفتاحية على أوروبا وتجربة التعايش التاريخى الأندلسية ذائعة الصيت والتى لا تزال تخايل بعضهم في النخبة المثقفة المغربية.

العدالة والتنمية، ذو أواصر مع الحزب المرجع التركى، وهو ما يقع في خلفية المرجع التاريخى للحزب المغربى الذى وصل إلى الحكم. ثمة تدريب ولقاءات وتفاعلات بين بعض كوادر الحزب المغربى وبين الحزب التركى.

المثال المغربى يدرك الجميع من خلاله قوة الدولة / المخزنية وقواعد اللعبة والدور التاريخى للإسلام والملكية في الحركة الوطنية الاستقلالية عن فرنسا. من هنا تتخلق تجربة في بدايات تمريناتها السياسية في الحكم بعد عديد الدروس والتجربة في إطار المعارضة السياسية، هل يقترب المثال الإخوانى من "العدالة والتنمية" المغربى؟

التجارب المغاربية تبدو بعيدة عن ذهنية إخوان المركز التاريخى المصرى. تعقيدات وخصوصيات المنطقة المغاربية على تنوعها، تبدو هامشية في ذهنية قادة جماعة الإخوان المصرية، إلا قليلًا ولدى قلة محدودة جدًا، وهى حاضرة في بعض عمومياتها وليست في أنسجتها السياسية والاجتماعية والعرقية والثقافية والمناطقية، والتاريخية المركبة.

العالم العربى / الإسلامى المركب والمتعدد والمعقد والفسيفسائى يبدو مهمشًا في عقل ووعى غالب النخب المصرية عمومًا والإخوانية على وجه الخصوص.

من هنا إمكانية الاستعارة الفكرية أو السياسية من تجربة العدالة والتنمية المغربى، تبدو محدودة جدًا، خصوصًا في ظل المرض التاريخى للنخب – أيا كانت انتماءاتها السياسية والاجتماعية.. إلخ – وهو المركزية المصرية، والتمحور المريض حول الذات.

تمركزات لا ترى سوى ذاتها أو ذواتها المترعة بالأساطير السياسية والتاريخية.. إلخ.

من هنا يبدو إمكانية التأثر بتجربة العدالة والتنمية المغربى، محدودة في هذا الصدد.

4 – التجربة/ النموذج الباكستانى من الشيق ملاحظة الحضور الغالب للنموذج الباكستانى منذ عهد الرئيس الأسبق أنور السادات في عديد التحليلات والانطباعات والإجابات البسيطة التى تقدم ردًا حول سؤال مصر إلى أين؟

سؤال كان ولا يزال يدور حول مستقبل النظام السياسى التسلطى وعلاقته بالإسلام السياسى. هل تتحول مصر إلى نموذج باكستان في ظل الجنرال ضياء الحق، أو حتى بعد تطوراته السياسية الأخرى التى لحقته هو وآخرين مرورًا ببرويز مشرف ثم بنازير بوتو واغتيالها ووصول آخرين إلى سدة السلطة.

الحالة الباكستانية تختلف عن أوضاع الإسلام السياسى المصرى سواء على صعيد الثقافة والإسلام وطبيعة التعددية الدينية والمذهبية، ومن ثم تبدو المقارنة شكلانية وقياسية دونما مقومات للقياس التاريخى والسياسى والثقافى والجيوبوليتكى.

الإسلام الباكستانى – يقصد بذلك الممارسة الإسلامية السياسية والثقافية في باكستان المجتمع والنظام السياسى وفواعله على اختلافها والدولة – تشكلت بعض مكوناته وأبعاده بالأوضاع الصراعية والتعددية الدينية الوضعية في شبه القارة الهندية، وتجربة استقلال باكستان عن الهند، والأهم أيضًا استقلال بنجلاديش تحت قيادة حزب عوامى بقيادة مجيب الرحمن وقتذاك.

التداخل العرقى / القبلى في منطقة القبائل وبين هذه المجموعات العرقية، مع أفغانستان، ساعدت على تبلور النموذج الباكستانى حول العسكر والإسلام في الدولة والسلطة.

تأثر نموذج الإسلام والجنرالات والعائلات الكبرى في السياسة، بالغزو السوفيتى واحتلال أفغانستان، وصعود الإسلام الأفغانى القبلى / العرقى والصراع مع الهند، واختراق المخابرات الباكستانية تاريخيا وتشكيلها لحركة طالبان ودعم الولايات المتحدة للجنرالات، وبعض رجال السياسة في السلطة.

إسلام قبلى / عرقى – في الممارسة والإيديولوجيا والسياسة – في تحالف مع العسكريتاريا الباكستانية في عديد المراحل السياسية، وبدعم أمريكى وبريطانى وغربى عمومًا وعلاقات متميزة مع السعودية.

نموذج يحكم استمراريته في عديد الأحيان طبيعة الصراع السياسى في الإقليم وتوازناته،

وزاد من استمراريته، تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وما حدث في 11 سبتمبر 2011 من ضربة هائلة لأيقونات القوة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، ورمزيات النظام الرأسمالى العولمى والغرب بكل تعددياته ومراكزه وخبراته.

من هنا لا نستطيع القول: إن ثمة إمكانية لاستيراد هذا النموذج للإسلام السياسى المتحالف مع الجنرالات إلى مصر، على الرغم من بعض التشابه الشكلى، المتمثل في بعض التفاهمات بين الإخوان والجنرالات، أو بعض الصفقات في نظر بعض الباحثين أو المعلقين.

نحن إزاء مقارنات في الشكل وعلى نحو جزئى، ولكن الحالة الباكستانية تختلف جذريا عن محض صفقة، أو اتفاق، أو تفاهم بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبين جماعة الإخوان المسلمين، وذلك حتى بعد التغيرات التى تمت فى قيادة المؤسسة ومجلسها الأعلى، وتغيير وزير الدفاع ورئيس الأركان وبعض قادة الأفرع والجيوش.

هذا التشبيه مع باكستان شاع لأن وراءه لدى من يطرحونه مقولة: إن ثمة بعض التفاهمات بين الجماعة والمجلس العسكرى في بداية مرحلة الانتقال الأولى، وفى خارطة الطريق السياسية، وأعيد مجددًا الحديث بعد اختيار د. محمد مرسى رئيسًا للجمهورية! وبعد الانقلاب الناعم الذى أدى إلى التغيير القيادى للمؤسسة.

تشابهات شكلية لا تعكس عمق الخصوصية في كلتا الحالتين المصرية والباكستانية.

5 – النموذج التركى:

إسلام، وتنمية، وعسكر وعلمانية

ثمة جاذبية وولع بالنموذج التركى لدى بعض المعتدلين وذوى التوجهات الإصلاحية من الإسلاميين في الحياة السياسية في عديد البلدان العربية والإسلامية ومصادر الجاذبية متعددة، وتختلف بحسب وجهة نظر هذا القائد الإسلامى السياسى أو ذاك، أو حتى هؤلاء، وبين القيادات الوسيطة أو الشابة.

الولع التركى حول العدالة والتنمية. يعود هذا الاهتمام بالنجاح الكبير لتجربة تورجوت أوزال أساسًا تم استكمالها في ظل قيادة رجب طيب أردوغان.

الإنجاز التنموى/المادى يشكل مصدر الاهتمام الأساسى لبعض النخب الإسلامية السياسية

في مصر والعالم العربى، وربما خارجه. بعض رجال الأعمال، وكبار التجار داخل جماعة الإخوان يركزون على هذا البعُد في النظرة إلى تركيا، وربما يحملون بعض الأمل السياسى في إمكانية إنجاز جماعة الإخوان قفزة اقتصادية ضخمة تؤدى إلى إحداث تحسينات في هيكل الاقتصاد القومى تمكن الجماعة من الوصول مجددًا إلى الأغلبية الساحقة في البرلمان، وفى نجاح الرئيس محمد مرسى فى مشروع النهضة، على نحو يجعلها القوة السياسية الرئيسية في البلاد، ومن ثم تستطيع تحقيق مشروعها السياسى في إقامة دولة إسلامية، أو مدنية بمرجعية إسلامية وفق ما ورد في بعض خطابات ووثائق الجماعة دون تحديد لمعنى هذا الاصطلاح / القيد للدولة المدنية، وهو المرجعية الإسلامية وهو مصطلح عام وغامض وغير محدد المعانى والدلالة. ولعل الغموض الممتحل في الصياغة مقصود ومراوغ وسائل ويسهل إعطاؤه عديد التفسيرات من حيث السعة أو الضيق، والاعتدال والتشدد!

بعض شباب الإخوان المنفتح نسبيًّا ولو على نحو محدود، يرى أن النموذج التركى المتقدم هو الأجدر بالتعامل معه أو الاستفادة منه مع إحداث بعض تعديلات حوله.

من الشيق ملاحظة أن قادة الإخوان يرفضون مفهوم علمانية الدولة لدى أردوغان وعبد الله جول وسواهما من قادة العدالة والتنمية.

أيا ما كان الأمر بعض شعارات النهضة في برنامج خيرت الشاطر، ود.محمد مرسى، يأخذ ببعض جوانب النموذج دون سياقاته وجذور بيئته السياسية وكأن مكونات البرامج يمكن أن تكون مجزأة ويمكن الأخذ ببعضها معزولة عن العناصر التكوينية الأخرى والسياقات والخبرات والمحددات.

يتناسى واضعو هذا المشروع/ الشعارات أن الوضعية التاريخية للإرث الكمالى حول الدولة والجيش التركى هو أحد أسس "نهضة" تركيا بالإضافة إلى قدرات وذكاء تورجوت أوزال، وتجاوز قادة العدالة والتنمية بعض الأفكار المحافظة والمحدودة للدكتور نجم الدين أربكان ومشروعه الذى لم يحقق نجاحا بارزا أو مهما.

نوعية تكوين القيادة التركية وذكاءها السياسى يقف وراء تطورها التنموى وقدرات نخبة العدالة والتنمية في المساومات السياسية مع الجيش التركى. من ناحية أخرى الديناميكية الديبلوماسية والقدرات على ممارسة المناورة في الإقليم، وعلى شبكات القوة داخله أتاح

لتركيا أن توظف فائض علاقاتها الخارجية، وأوضاع القوة وتوازناتها لصالحها في التحرك الدبلوماسى والسياسى في المنطقة.

النموذج التركى بدا ملهمًا لعبد المنعم أبو الفتوح إلى حد ما، وذهب بعض مريديه ومن الإخوان المسلمون الشباب إلى العدالة والتنمية للتدريب بعد الثورة، إلا أن النتائج السياسية والتنظيمية لهذا التدريب لا تزال محدودة تمامًا.

النموذج التركى حالة خاصة ويرتبط بسياقات وظروف ومحددات تركية، ولا نعتقد أن العقل القيادى لجماعة الإخوان وحزبها، وميزانية القدرات الإخوانية، على ذات مستوى بنية القدرات في العدالة والتنمية، من حيث مستويات الكفاءة المهنية، والخبرات السياسية والقانونية.. إلخ.

من هنا يحتاج الإخوان وغيرهم إلى اقتراب أكثر عمقًا من تجربة العدالة والتنمية، وكذلك التجربة الماليزية ليعرفوا أن التعددية والحريات الدينية والتعليم المتطور، وإعطاء الفرصة التاريخية للأقليات الآسيوية والصينية في ماليزيا، ساهمت في الانطلاقة الكبرى وكذلك أيضًا بروز قيادة بمستوى مهاتير محمد وعوامل أخرى وراء نجاح النموذج الماليزى.

يحتاج الرئيس والجماعة وحزب الحرية والعدالة الإخوانى وقيادتهم جميعًا إلى دراسة عميقة، واجتهادات صعبة وهو ما قد يؤدى إلى زلزال داخلى في التركيبة التنظيمية للجماعة، وثقافاتها السياسية المؤسسة على الطاعة والالتزام التنظيمى الصارم. من ناحية أخرى بعض من النزعة البراجماتية السياسية، والرشادة السياسية إذا ما توافرا يمكنهم من الاستفادة من بعض هذه التجارب الخصبة في سلبياتها، أو فشلها كما في السودان، وباكستان، وأفغانستان.

ثمة أسئلة أخرى حول النموذج الإيرانى في الدولة والسلطة والتنمية ولكن ثمة اختلافات عميقة بينهما فى المذهبية الدينية والتجربة التاريخية فى الثورة، والدولة والنظام والتنمية، والوضع الليبى وكذلك تطور الحالة التونسية للنهضة في سياق تحولات قاعدة العضوية في هذا الحزب المهم وتأثرها بالسلفية التى اخترقته تحت حكم زين العابدين بن على، ووضع بعض القوى السلفية الصغيرة والراديكالية التونسية الأخرى وأثرها على تطور الحركة الثورية في البلاد.

أسئلة تترى وراء أخرى وسوف نحاول الإجابة عليها في "ثالثًا" من هذا الفصل والذى

يدور حول النموذج المصرى للإسلام والديمقراطية والتنمية، والإخوان المسلمين.

ثالثًا: أسئلة حول النموذج المصرى: فائض من الإيديولوجيا والخبرات التنموية والدولتية الغائبة

هل يمكن الحديث عن نموذج مصرى من خلال الخطابات الإسلامية السياسية الإيديولوجية؟ هل الإيديولوجيا عمومًا والدينية خصوصًا هى التى تحدد النماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ هل السؤال السابق مصرى أو عربى أو إسلامى بامتياز؟ أم أنه سؤال مستعار من واقع التجربة التاريخية البروتستانتية في علاقاتها بالرأسمالية عمومًا؟ حيث ساعدت التفسيرات الجديدة آنذاك لمارتين لوثر، وكالفن وما بعدهما في تقديم تأويلات وتفسيرات للكتاب المقدس جديدة ساعدت على تحريره من تاريخ من التفسيرات اللاهوتية، والكتابات والممارسات، والمصالح التى أدت إلى توطيد دور المؤسسة والأكليروس في تكريس نماذج دينية ومذهبية كاثوليكية وأرثوذكسية كانت جزءًا لا يتجزأ من عالم القرون الوسطى، إلى أن خرج عالمنا من ظلامها وإسارها.

من هنا كان الربط الفيبرى –لماكس فيبر عالم الاجتماع الألمانى ذائع الصيت– بين الأخلاق البروتستانتية وبين الرأسمالية وتطورها.

استعارة السؤال حول الربط بين الإيديولوجيا والنموذج السياسى الاقتصادى لا تجد ظلًا تاريخيًا وثقافيًا بالتجربة البروتستانتية.

يبدو لى أن الاعتماد على النص الإيديولوجى، والأحرى الخطاب في بناء نموذج سياسى واجتماعى ما، أمر غير دقيق بل ويمثل ذروة الابتسار أيا كانت أناقة الصياغات، أو أسانيدها التفسيرية والتأويلية ذات المرجع والسند الدينى والمذهبى أيا كان انتماؤه.

النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تؤسس في فضاءات المطلق، وإنما تتشكل في غمار اللقاحات بين التجارب السياسية العميقة وقوى اجتماعية وأفكار وسياسيين ومفكرين وتضحيات تقدم في الطريق إلى تأسيس النموذج بخصوصياته السياسية والثقافية، بل والجيو – سياسية، والجيو –دينية التى تلقى بظلالها على عملية تشكل هذا النموذج، أو ذاك!

من هنا تبدو خاطئة بعض التعميمات والأحكام والمسميات حول بعض التجارب الإسلامية السياسية، ومحاولة استعارتها لتسمية تجارب أخرى، لأنها تتناسى أن كل تجربة

أسست لنموذج هى تعبير في العمق عن الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية للقوى الاجتماعية والسياسية التى أسهمت في تشكيله وبلورته من خلال تجربتها وسياقاتها.

من ناحية أخرى بعض الاستعارات من تجربة لأخرى لا يساهم إلا في تشكيل بعض عناصرها، لا كل النموذج / المثال.

في ضوء الملاحظات السابقة، يبدو لى من الصعوبة بمكان إعطاء توصيفات ناجزة على حالة لا تزال في مفتتح عمليات تفاعل بين الخطاب الإيديولوجى المؤسس لحسن البنا وصحبه، ومصادره المرجعية، وبعض الخطابات الإخوانية الأخرى وصولًا إلى ما يطرحه بعضهم من مشروع "للنهضة"، أو برامج أخرى للجماعة في بعض من نقلاتها الخطابية بدءًا من النصف الثانى من تسعينيات القرن الماضى وما بعد، لاسيما بياناتها الثلاثة حول التعددية السياسية والحزبية، وأوضاع المرأة، والمواطنة في "هذا بيان للناس" الذى أشير خلاله إلى تبنى ما لمفهوم المواطنة.

السؤال الذى يثور هنا هل يمكن وضع خطوط عامة لهذا النموذج؟ عن أى نموذج نتحدث عن تخطيطات عامة موسومة بالنعت الجليل إسلامى؟ أيا كانت مصادرها التاريخية في تجارب الآخرين، وأيا كانت محمولاتها الثقافية والاجتماعية؟

هل نتحدث عن نموذج انطلاقًا من تجربة الإخوان التنظيمية؟

أو في نطاق العمل السرى والتعامل مع أنظمة سياسية متعددة في مصر؟

هذا أمر سائغ وجائز لأن ثمة تجارب مهمة في هذا الإطار يمكن درسها وتأصيلها، بل وتقعيدها وبناء مثال أو نموذج حولها! لكن هذه التجربة شيء، والنموذج الإسلامى السياسى والتنموى في الحكم شيء آخر تمامًا!

أتصور وأرجو ألا أكون مخطئًا أن سياسة تسمية للحالة الإسلامية، الإخوانية ووصفها بالنموذج الإسلامى المصرى من الصعوبة بمكان، في ضوء بعض من النصوص والشعارات والأحاديث والتصريحات وما يقال عنه برامج للجماعة.

من ناحية أخرى ثمة عديد الأسئلة هل يمكن صياغة نموذج إسلامى خارج تجربته المجتمعية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الصراعية مع قوى إسلامية أخرى أو مع قوى شبه ليبرالية وأخرى يسارية، وقومية؟

هل النماذج الإسلامية، بخاصة والسياسية بعامة تبنى وتؤسس بعيدًا عن الجدليات الاجتماعية والفكرية؟ تبدو لى الإجابة جهيرة لا. النماذج لا تؤسس في الشعارات الكبرى، أو ابتسارات البرامج التى توضع على عجل لاعتبارات انتخابية محضة.. إلخ.

هل يمكن أن نترك جانبا المكون السلفى - بكافة مدارسه ومشايخه وأحزابه السياسية "الجديدة" - في الحالة الإسلامية المصرية، ونعتبره هامشا ضمن هوامشها؟ هل يعُد هذا المكون جزءا من نمط الحياة الدينية الشخصية والعامة في مصر؟ هل نركز على بعض الممارسات العنفية في الخطاب والممارسة وسلوك بعض غلاة السلفيين لنحسم التجربة السلفية كلها بالسلبية والخطر على بعض من بقايا نمط التدين الاعتدالى التاريخى للمصريين؟ بالقطع لا، لأن بعض الغلو في الرؤى والسلوك المحمول على العنف هو بعض من سلوك أقلية سلفية حتى هذه اللحظة لا يمكن تعميمه على وصف غالب المتدينين على النمط الفقهى والوعظى والدعوى السلفى على تعدده! بقطع النظر عن رأيك في السلفية عمومًا أو بعضها أيا كان صحيحًا أم خاطئًا!

هل نمط العنف وتهديد الحريات "الشخصية"، والعادات الاجتماعية والأعراف، سيستمر من بعض الغلاة أم أنها لحظة عارضة، ومن ثم ستُغير العملية الديمقراطية والسياسية هذا النمط من التفكير والسلوك في ظل عودة تطبيق صارم لقانون الدولة على المخالفين لأحكامه؟

هل بعض شباب الحركة السلفية على تعددها، سيستمر على ذات الأفكار والاتباع لمشايخ الحركة على تعددهم؟

أين نضع تحولات الأزهر المؤسسة والمشيخة والشيخ في الحالة الإسلامية المصرية؟

هل لا يزال هناك دور مأمول ومؤثر للأزهر في صياغة الحالة الإسلامية المصرية؟

هل الحضور الإخوانى، والسلفى داخل جماعة العلماء والدعاة الأزهريين سيؤدى إلى دعم بعض التوجهات الإصلاحية النسبية لدى الأستاذ الإمام وبعض صحبه المعتدلين؟

هل سيؤدى التداخل السلفى والإخوانى والأزهرى إلى تغيير على المدى المتوسط أو الطويل لطبيعة المؤسسة وأدوارها وإنتاجها الفقهى والدعوى؟ هل ستنتصر المؤسسة أم ستنقسم وتنشطر إلى عديد التوجهات بين إصلاحية معتدلة وإخوانية وسلفية وراديكالية؟

هل يمكن صياغة تخطيطات حول وصف للحالة الإسلامية السياسية بناء على بعض الممارسات والصفقات السياسية للقوى الإسلامية على اختلافها مع المجلس العسكرى - بقيادة المشير محمد حسين طنطاوى - وزير الدفاع، ورئيس الأركان الفريق سامى عنان السابقين وبعض قادة الأفرع والجيوش قبل إعفائهم من مواقعهم -وبعض القوى السياسية الصغيرة؟

هل يمكن الاعتماد على سياسة الصفقات السياسية للإخوان والسلفيين وبعض مشايخهم مع المؤسسة العسكرية وبعض "الدولة العميقة" منذ بدء العملية الثورية وأثنائها وبعدها، في وصف السلوك السياسى للإسلاميين السياسيين بالبراجماتية السياسية وتقلباتها وميلها مع المصلحة حيث تميل!

أين السمتُ الإسلامى الذى يسمُ الجماعات والمنظمات التى ترفع اللواء الإسلامى شعارًا لها؟ ما الذى يبقى من الشعار في ظل نزعة ذرائعية سياسية واضحة، لا لبس فيها؟ وهل البراجماتية أو النزعة العملية في السياسة تمثل عطبا أو نقيصة بينما هى جوهر العمليات السياسية وصراعاتها حول القيم والمصالح؟

هل عدم الوفاء بالعهود والاتفاقات هو سمت السلوك الإخوانى منذ التفاوض مع نائب الرئيس السابق اللواء عمر سليمان وتركهم للميدان، ثم تفاوضهم بعد ذلك حول صفقة خروجهم من العملية الثورية في مقابل خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية الأولى؟ هل يمكن اعتبار هذا سياسة ستستمر في إطار الجماعة؟

هل جماعة الإخوان وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة سيستمران على هذا النحو من التماسك التنظيمى النسبى أم سنشهد تغيرات، وانشطارات وربما تحولات؟

هل الخطابات الإخوانية والسلفية صالحة للاستمرارية في بلد متعدد؟

أين الموقع والحالة المسيحية المصرية على تعددها في إطار مسعى بعضهم لتأسيس الدولة الإخوانية / السلفية؟

هل سيتم احترام الحقوق الشخصية والعامة للمواطنين في المنظومات الدستورية والقانونية والممارسة السياسية والاجتماعية في ظل الإخوان والسلفيين؟ هل سيسيطر فكر وإيديولوجيا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على النمط الفقهى والتطبيقى الوهابى والبدوقراطى

هل يمكن صياغة تخطيطات حول وصف للحالة الإسلامية السياسية بناء على بعض الممارسات والصفقات السياسية للقوى الإسلامية على اختلافها مع المجلس العسكرى – بقيادة المشير محمد حسين طنطاوى – وزير الدفاع، ورئيس الأركان الفريق سامى عنان السابقين وبعض قادة الأفرع والجيوش قبل إعفائهم من مواقعهم –وبعض القوى السياسية الصغيرة؟

هل يمكن الاعتماد على سياسة الصفقات السياسية للإخوان والسلفيين وبعض مشايخهم مع المؤسسة العسكرية وبعض "الدولة العميقة" منذ بدء العملية الثورية وأثنائها وبعدها، في وصف السلوك السياسى للإسلاميين السياسيين بالبراجماتية السياسية وتقلباتها وميلها مع المصلحة حيث تميل!

أين السمتُ الإسلامى الذى يسمُ الجماعات والمنظمات التى ترفع اللواء الإسلامى شعارًا لها؟ ما الذى يبقى من الشعار في ظل نزعة ذرائعية سياسية واضحة، لا لبس فيها؟ وهل البراجماتية أو النزعة العملية في السياسة تمثل عطبا أو نقيصة بينما هى جوهر العمليات السياسية وصراعاتها حول القيم والمصالح؟

هل عدم الوفاء بالعهود والاتفاقات هو سمت السلوك الإخوانى منذ التفاوض مع نائب الرئيس السابق اللواء عمر سليمان وتركهم للميدان، ثم تفاوضهم بعد ذلك حول صفقة خروجهم من *العملية الثورية في مقابل خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية الأولى*؟ هل يمكن اعتبار هذا سياسة ستستمر في إطار الجماعة؟

هل جماعة الإخوان وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة سيستمران على هذا النحو من التماسك التنظيمى النسبى أم سنشهد تغيرات، وانشطارات وربما تحولات؟

هل الخطابات الإخوانية والسلفية صالحة للاستمرارية في بلد متعدد؟

أين الموقع والحالة المسيحية المصرية على تعددها في إطار مسعى بعضهم لتأسيس الدولة الإخوانية / السلفية؟

هل سيتم احترام الحقوق الشخصية والعامة للمواطنين في المنظومات الدستورية والقانونية والممارسة السياسية والاجتماعية في ظل الإخوان والسلفيين؟ هل سيسيطر فكر وإيديولوجيا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على النمط الفقهى والتطبيقى الوهابى والبدوقراطى

النفطى على نمط الفكر والممارسة والمعاش في الحالة الإسلامية المصرية؟

هل ستستمر الكتل التصويتية والاجتماعية للإخوان والسلفيين داعمة لهم في الأجلين المتوسط والبعيد؟

هل تتآكل هذه الكتل كما حدث في الانتخابات الرئاسية لاسيما في جولة الإعادة، وفوز د. محمد مرسى بنسبة لا تصل سوى إلا نصف عدد الذين صوتوا لجماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية؟

العمليات السياسية والاجتماعية وجدلياتهم ستؤدى إلى التأثير على صور الحالة الإسلامية السياسية والاجتماعية المصرية. من ناحية أخرى صور الحالة المسيحية المصرية ستتغير إلى حد ما، لأن الحالة الدينية الإسلامية والمسيحية في الجدل والصراع السياسى والاجتماعى، وعلى المصالح والقيم تؤدى إلى تغيرات وربما تحولات داخل الكتل الإسلامية التصويتية، وفى المنظمات السياسية الإسلامية؟

هل ستتأثر هذه المؤسسات والمنظمات وإيديولوجياتها بالحالات الصراعية والتنافسية؟ بصفة عامة يمكن القول: إن الصراع في إطار تعددى وديمقراطى يؤدى إلى تغيرات يرضاها أو لا يرغبها حتى الغلاة داخل أى جماعة أو منظمة دينية، أو مدنية، ومن ثم لا نستطيع حتى هذه اللحظة الاعتماد على تهديدات بعض الغلاة لنمطى الحياة الحداثى وما بعده واللذين يشكلان مع أنماط ما قبلية طريق تغيير وجه الحياة في مصر!

من هنا نحن أمام عنف التجربة الضارية لوافدين جدد على ساحة السياسة التى عادت من موتها طوال أكثر من ستين عامًا مضت.

إن أخطاء بعضهم الخطيرة في الفكر والممارسة السياسية والبرلمانية ليست مقصورة على الإخوان والسلفيين وآخرين في التيار الإسلامى؟

نحن أمام ظاهرة عامة لغلظة الممارسة السياسية لتمرينات السياسة للمبتدئين؟ لنخب ذات تكوين محدود أو مبتسر لدى بعض الفاعلين والأشخاص الجدد بل وبعض القدامى. من هنا علينا أن نتحمل بعض الأخطاء والخطايا السياسية لمجموعات تلعب السياسة بلا قواعد وربما بلا تصورات لدى بعضهم!

هل ستتأثر التجربة المصرية بالفائض الحداثوى والتحديثى المصرى؟ ربما، لأن مواريث الدولة ومنطقها وثقافتها ستلعب دورًا في عمليات تشكيل صور الإسلام السياسى في الدولة وربما المجتمع في المراحل المقبلة، وذلك رغم تجريف بعض هذا الفائض التاريخى في ظل وهن وتآكل بعض مكونات الدولة الحديثة ومؤسساتها؟

الباب الرابع

سياسة المواطنة

الفصل الأول

أزمة حقوق المرأة والطفل في المرحلة الانتقالية:

واقع هش تحت التهديد

من المعروف فى الدرس الأكاديمى السياسى والتاريخى المقارن أن المراحل الانتقالية في أعقاب الثورات والانتفاضات الثورية تبدو شديدة الحساسية والخطورة في إدارة سياسات الدولة وأجهزتها وقوانينها، وذلك بالنظر إلى عديد الضغوط السياسة والاجتماعية التى تتعرض لها السلطة الفعلية التى تدير عمليات الانتقال، لاسيما في الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية، والإعلام، وفى بعض الشئون القانونية والقضائية على نحو ما نلاحظه في الحالة المصرية في أعقاب الانتفاضة الديمقراطية الثورية في 25 يناير 2011.

تبدو أوضاع المرأة والطفل وحقوقهما من أكثر الملفات أهمية وخطورة وحرجًا، وذلك لعديد الاعتبارات التى يمكن لنا إيرادها فيما يأتى:

1- إن حقوق المرأة والطفل هى أكثر القضايا الاجتماعية والتشريعية حساسية في مجتمع لا تزال الذكورية السياسية هى ثقافة الدولة وأجهزتها، والأهم أنها أحد أبرز مكونات الثقافة المصرية ولاسيما في طورها المحافظ منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضى، لاسيما في ظل نمو المد الأصولى الدينى الإسلامى والمسيحى المحافظ واستمراريته على مستوى المؤسسات الدينية الرسمية، أو الجماعات الدينية السياسية، أو المنظمات الأهلية المعنية بقضايا الأحوال الشخصية.

2- التسلطية السياسية هى صنو للتسلطية الدينية وكلتاهما الوجه الآخر للتسلطية الذكورية كقيم وتوجهات ونمط سلوك في المجالين الخاص والعام معًا، بكل تأثير هذه

النزعات التى ارتكزت على نزعة وثقافة محافظة على المستويين الاجتماعى والدينى، ومن ثم حدثت تداخلات واختلاطات بين الدينى والاجتماعى والسياسى، على نحو يبدو الأمر وكأننا إزاء بعض القوانين الاجتماعية ذات السند الدينى التأويلى الذكورى الوضعى، أو أننا إزاء جزء من المألوف والعادى والتاريخى والطبيعى وأحيانًا يصور بعضهم هذه النزعة التسلطية الذكورية وكأنها جزء من القدريات وقوانين الطبيعة!!

3- بروز ضغوط على المرأة وحقوقها والطفل في ضوء تصورات وبرامج الجماعات الإسلامية السياسية الإخوان المسلمين، والسلفيين، والجماعة الإسلامية، والصوفيين، وتشكيلهم لأحزاب سياسية جديدة في أعقاب 25 يناير وما بعد، واعتراف السلطة الفعلية بالشرعية السياسية والقانونية لهذه الجماعات وبحقها في أن تشكل أحزابها في إطار القرن بقانون الخاص بتنظيم تشكيل الأحزاب السياسية.

استطاعت الأحزاب الإسلامية السياسية الإخوانية والسلفية وأخرى أن تصل إلى الأغلبية البرلمانية فى مجلسى الشعب والشورى خصوصا الشعب الذى قضى بعدم دستورية القانون الانتخابى التى أجريت فى ضوئه الانتخابات وتشكيل المجلس. ومن ثم ظهرت بعض المخاطر حول حقوق المرأة والطفل.

الحضور السياسى النشط لهذه الجماعات يعتمد أساسًا على توظيف فائض التدين المحافظ والشكلى والذكورى الطابع في الخطابات السياسية والتوجهات، في طرح وجهات نظر وبرامج سياسية تدعو إلى إعادة النظر في حقوق المرأة والطفل بمقولة: إن هذه الحقوق لا تعبر عن الديانة الإسلامية، وأحكام الشريعة وإنما هى تعبير عن قبول نظام الرئيس السابق حسنى مبارك بالضغوط الدولية التى مست هوية البلاد والمصريين. تطرح مسألة الهوية والخصوصية كحجة وآلية دفاعية في الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في بعض نصوص قانون الأحوال الشخصية، ولاسيما في الخلع، أو قانون الطفل ولاسيما في تنظيمه للحق في رؤية الأب لأبنه أو ختان الإناث.

4- إن المرحلة الانتقالية في أعقاب سقوط الرئيس مبارك وبعض أركان نظامه، شهدت بعض أشكال الفراغات الأمنية، وسيطرة بعض الجانحين وعصب معتادى الإجرام والبلطجية على بعض المناطق وفرضهم للسيطرة بهدف السرقة أو السطو على الأملاك الخاصة، أو

الاستيلاء على المال العام وأراضى الدولة، أو ارتكاب جرائم ضرب وقتل واغتصاب وتزايد ظاهرة التحرش الجنسى ... إلخ.

هذا النمط من الفراغات الأمنية، وغياب سلطة الدولة وأجهزتها الأمنية في أعقاب الانتفاضة الثورية الديمقراطية، شكل تهديدًا خطيرًا لأوضاع المرأة والأطفال الواقعية وحقوقهم القانونية. ثمة تهديدات تعرضت لها المرأة - السيدات والفتيات - من خلال الاعتداءات التى تعرضن لها من قبيل التحرش الجنسى، والاغتصاب، أو السرقة للمرأة المعيلة التى تخرج للعمل التابع أو غيره للإنفاق على أسرهن. بعضهن ولاسيما في بعض المناطق الهامشية والعشوائية لم يستطعن الذهاب لأعمالهن في أعقاب الفراغ الأمنى خشية التعرض للعنف الذكورى الذى يمارسه بعض عصب الجانحين والبلطجية.

5- قامت بعض الجماعات السلفية الإسلامية التى تكاثرت وانتشرت في أعقاب انكسار المنظومة الأمنية للنظام السلطوى بمحاولة فرض السيطرة من خلال نظام للرقابة يفرض عقوبات على بعض السلوك الشخصى للمواطنين ويدخل في نطاق الحق في الخصوصية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاعتداء على الأضرحة، أو قطع أذن بعض المواطنين، أو طرد سيدة من منزلها لتردد إشاعات تذهب إلى استضافتها لرجل لديها .. إلخ. أو إصدار بعض الأوامر والتعليمات للفتيات والنساء بضرورة الالتزام بالحجاب أو النقاب أثناء السير فى الشوارع، وعدم السير مع غير محرم من الرجال .. إلخ!

6- إن نمط الذكورية الفقهية والاجتماعية السلفية، يحاول السيطرة على المجال الخاص للمرأة انطلاقًا من نظام الزى والنقاب، والدعوة له بوصفه جزءًا رئيسًا من العقيدة الإسلامية على خلاف رأى غالب الفقه وعلماء الأزهر الذين يرون في النقاب عادة اجتماعية وليست عبادة ولا جزءا من العقائد الإسلامية وفق رأى الجمهور.

7- ترمى بعض التوجهات الدينية المحافظة الداعية لإعادة النظر في قانون الطفل وبعض القوانين المتصلة بحقوق المرأة إلى إعادة الهيمنة الذكورية المحافظة على نظام الأسرة، ولاعتبارات ذات مرامى سياسية دينية السند والتأويل، حيث تشكل الأسرة وأوضاع المرأة والطفل محور عمليات السيطرة على المجالين العام والخاص سواء على الصعيد القانونى والرمزى، بكل دلالات ذلك السياسية.

من هنا يحاول بعض الغلاة من السلفيين وجماعة الإخوان وآخرون دعم مطالبهم بإعادة النظر في هذه القوانين على أساس أنها تنتمى إلى النظام السابق، وتنسب إلى زوجة الرئيس السابق السيدة سوزان مبارك، وذلك بهدف تعبئة فائض المشاعر العدائية إزاء النظام والأسرة الحاكمة السابقة. هذا المنحى السياسى / الدينى يهدف إلى تغيير قانونى لمسألة الخلع في إنهاء الرابطة الزوجية في حال سعى الزوجة لأسباب تتصل بفشل العلاقة مع زوجها، أو حقوق الطفل ولاسيما حقوق المرأة الحاضنة ونظام الرؤية. باستغلال بعض الثغرات في التطبيق في محاولة لتغيير القانون وفق روئ تأويلية محافظة.

8– سعى بعض السلفيين ومن لف لفهم من المحافظين والغلاة المتشددين إلى ممارسة بعض الضغوط من خلال بعض الوقفات الاحتجاجية أمام الأزهر الشريف أو بعض الاعتصامات بهدف الضغط على الإمام الأكبر شيخ الأزهر لكى يدعم آراءهم وتوجهاتهم الاجتماعية / الدينية، وكذلك على السلطة الفعلية في البلاد سابقًا – قبل انتخاب الرئيس محمد مرسى وتغيير قيادة المؤسسة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإلغاء الإعلان الدستورى المكمل، وإصدار الرئيس إعلان دستورى جديد –لإصدار قرار بقانون لتعديل قانون الطفل، والخلع وتجريم ختان الإناث. إن هذا الاتجاه كان يعتمد على رؤية مفادها إمكانية التأثير على حكومة تصريف الأعمال والسلطة الفعلية –سابقًا–من خلال ممارسة الضغط عليها. وسوف تستمر هذه الضغوط السياسية والدينية من خلال عديد الأساليب خلال المراحل الانتقالية إلى أن تستقر التوازنات السياسية والاجتماعية فى البلاد داخل المؤسسات السياسية.

9– ثمة استخدام من بعض القوى الإسلامية والسلفية المحافظة لمسألة الخصوصية الدينية والثقافية والاجتماعية في رفض حق المرأة في الخلع، وحقوق الطفل وتجريم ختان الإناث تأسيسًا على أن الاتفاقيات الدولية التى وقعت وصادقت مصر عليها يسعون لرفضها بمقولة إنها تتنافى مع خصوصيتنا وهويتنا الدينية – الإسلامية أساسًا، ثم هناك جوانب أخرى تتصل بالموقف المحافظ للكنيسة الأرثوذكسية المصرية إزاء قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس–، ومن ثم يتم استخدام الفائض النفسى والتعبوى لمفهوم الهوية والخصوصية في شحذ المعارضة ضد حقوق المرأة والطفل، لاسيما في ظل عمليات تعبئة دينية تحاول إعادة ترتيب التناقضات والأولويات بين المصريين على أساس دينى، والأخطر قسمة الأمة رأسيا على أساس هذا الانتماء إلى الديانتين الإسلامية والمسيحية أساسًا بكل مخاطر ذلك على وحدة الأمة المصرية.

10- إن أبرز مظاهر التضاغط الاجتماعى والسياسى في المراحل الانتقالية، تدور حول "المرأة والنقاب"، حيث تركز الحركة السلفية السياسية الجديدة على مسألة النقاب بوصفها جزءا من العقيدة والعفة والعفاف الأنثوى، وذلك بهدف رمزى وسياسى أن يهيمن النقاب على المجالين العام والخاص، ومن ثم يؤدى ذلك إلى تمايز بين النساء المنقبات وبين غيرهن من النساء الأقباط أو غير المنتميات للاتجاه السلفى.

هذا التوجه التمييزى والسلوكى يؤدى إلى خلق فجوات نفسية بين النساء بعضهن بعضًا، وإلى توترات اجتماعية سواء في العمل، أو الطريق العام، أو المواصلات العامة أو في الجيزة أو في النطاق العائلى بين المنقبات وبين غيرهن من السيدات والفتيات. نظام الزى المنقب والمرموز إسلاميًّا، ليس محض زى واختيار شخصى للفتاة أو السيدة، وإنما هو نظام معيارى بامتياز، وينطوى على محمولات قيمية ودينية إزاء الجسد / الذات المنقبة، وإزاء الأخريات اللائى لسن على ذات السوية ومحمولاتها الدينية.

11- بروز ثقافة مضادة لحقوق الطفل من خلال التنشئة الاجتماعية - التربية والتعليم الأسرى وفى المدرسة - تركز على القمع والتلقين والعقاب البدنى الذى يمارس على الطفل من بعض المعلمين، وذلك اعتمادًا على أساليب التعليم التقليدية الموروثة والمؤيدة ببعض المقولات والأمثولات الشعبية التى تربط بين تربية وتنشئة مستقيمة للطفل وتعليمه وتحفيظه للدروس مؤسسة على العنف ضد الطفل.

من الملاحظ في الأسابيع الماضية - شهر يونيو 2011 - قيام أحد المدرسين بضرب مبرح لأطفال صغار، وعندما تم بث تصوير لواقعة العنف ضد الأطفال، وتم التحقيق مع المدرس من النيابة العامة وحبسه احتياطيا، قامت الأسر بالتظاهر للإفراج عنه بمقولة: إنه يمارس العنف لتعليم أبنائهم!

يشكل هذا الإدراك المشوه شبه الجمعى لدى الأسر لدور العنف "الإيجابى" في التنشئة الاجتماعية - والتعليمية - لأولادهم أحد المخاطر السوسيو - ثقافية على حقوق الطفل.

12- المرحلة الانتقالية تشكل بيئة ضاغطة على المرأة المصرية، وذلك على الرغم من الدور البارز الذى لعبته بعض فتيات ونساء الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية في القاهرة ومدن أخرى، في إطار الانتفاضة الثورية في التمهيد والتخطيط والمشاركة الفعالة فيها بشجاعة استثنائية في مواجهة القوى الأمنية والقمعية للنظام.

13- تزايد معدلات الطلاق إلى نسبة 40 % عام 2010 بعد أن كانت 13 % عام 2004، وبلغت نسبة الطلاق في الحضر 52.7 % مقابل 47.3 % وفق دراسة أعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن الفترة من عام 2001 إلى 2010. [1]بما يشير إلى ارتفاع مؤشرات التصدع الأسرى والخلافات بين الزوجين بكل آثار ذلك السلبية على أوضاع المرأة المصرية.

14- استمرارية ظاهرة الزواج المبكر وزواج القاصرات، وآثارها الوبيلة على الزوجات، وخصوصًا في بعض الأسر الفقيرة التى يشكل الزواج المبكر حلًا لمشكلة إعالة بعض فتياتها.

15- تراجع اهتمام بعض الفاعلين والنشطاء السياسيين ولا سيما داخل الحركة الإسلامية السياسية بحقوق المرأة والطفل - إلا على نحو هامشى ومن منظور تقليدى فيما يتصل بالجوانب الحقوقية والسياسية - في مشروعات الدساتير، أو وثائق الحقوق المدنية التى يتم إعدادها في المرحلة الانتقالية للتعبير عن آرائهم السياسية والإيديولوجية والدينية حول الموقف من أوضاع المرأة والطفل، وحقوقهم في إطار مشروعات المواثيق التى تعد في هذا الصدد.

يبدو أن ثمة مسعى للنكوص للوراء على دور المرأة المصرية الطليعى في العملية الثورية، ومحاولة تسييد وفرض سياجات حول دورها السياسى والاجتماعى. ولاسيما في ظل عديد التخطيطات السياسية التى تطرحها بعض القوى الإسلامية السياسية المحافظة ويمكن رصدها فيما يأتى:

أ- التضاغط السياسى/ الدينى/ الاجتماعى حول حقوق المواطنة السياسية الكاملة للمرأة المصرية ولاسيما حقها في الترشح لمختلف المواقع السياسية بما فيها حق الترشح لموقع الرئاسة الأول في البلاد. تستثمر بعض الأطراف الإسلامية السياسية بعض التأويلات الفقهية في رفض تقلد المرأة موقع الرئاسة هى والأقباط. هذا الاتجاه الفقهى سبق نقده ورفضه على أساس أن الانتماء الدستورى والقانونى في الدولة الحديثة إلى دستور وضعى ديمقراطى وقانون الدولة الذى يتأسس على المساواة وحقوق المواطنة لا على أساس بعض التأويلات الدينية أو اللاهوتية الفقهية الوضعية المحافظة.

ب- ثمة هجوم مكثف على نظام الحصة أو الكوتة Quota كتعبير نظامى عن سياسة التمييز الإيجابى للمرأة في ظل أوضاع انتقالية تاريخية تتمثل في حجب المرأة سياسيا عن

التمتع بحقوقها السياسية كنتاج لتضافر مجموعة من العوامل البنيوية السوسيو - دينية والسوسيو - سياسية الكابحة لدور سياسى فعال للمرأة المصرية في المجال العام السياسى، وفى المؤسسات السياسية والأحزاب والإعلام، حيث لا تلعب المرأة أدوارًا قيادية إلا فيما ندر من استثناءات، وذلك للخلط بين الأفكار الدينية والاجتماعية المحافظة والنزعة الذكورية الثقافية والسياسية والدينية.

ثمة خطاب سياسى نمطى سائد في مصر يربط بين نظام الحصة للمرأة في البرلمان، وبين السلطة وزوجتى الرئيسين السابقين أنور السادات، وحسنى مبارك، السيدتين جيهان السادات، وسوزان مبارك.

هذا التوجه يرمى إلى وصم نظام الحصة بأنه سلطوى ويرتبط بممارسات السيدتين ومن ثم توظيف الصور السلبية التى صاغها بعضهم حولهما في الذاكرة والوجدان العام، بهدف وسم الحصة بهذه المثالب والسلبيات وتنشيط فائض الغضب شبه الجمعى إزاء نظام كلا الرئيسين ضد هذه القوانين الإصلاحية لبعض أوضاع المرأة المختلة.

16- تزداد خطورة الضغوط والمخاطر على حقوق المرأة والطفل في ظل السيناريوهات المحتملة التى تنحو في غالبها الأعم إلى بروز وتنامى النفوذ السياسى للقوى الإسلامية السياسية على اختلافها من جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية والجماعة الإسلامية والصوفيين والأحزاب السياسية الجديدة المعبرة عن هذه القوى الإسلامية.

ازدياد الوزن التمثيلى للإخوان والسلفيين والإسلاميين داخل الحياة السياسية والتشريعية في ظل بعض السيناريوهات المحتملة، ومن ثم سيكون لهم دور بارز في إصدار التشريعات وتعديلاتها وتحديد توجهات الحكومات المقبلة، وترتيبًا على ذلك سيكون بمقدورهم إحداث تعديلات في نظام الأحوال الشخصية، وتحديدًا إعادة النظر في بعض الإصلاحات التى تمت في المرحلة الماضية كختان الإناث، والخلع، وحقوق الطفل ... إلخ.

17- الضغوط الداخلية على حقوق المرأة والطفل ستؤدى إلى توترات بين سلطات الدولة التشريعية والقضائية، والتنفيذية وما تصدره من تشريعات وفق موازين القوة السياسية داخل البرلمان وخارجه، وبين الالتزامات الدولية التى وقعت مصر وصادقت عليها أمام المجتمع الدولى ومنظماته ومن ثم تأثير ذلك السلبى على صورة الدولة وهيبتها، وكذلك

على مواقف الدول والمنظمات الدولية من سياسة منح القروض والمنح والمساعدات التى تقدمها لمصر في هذا الصدد في ضوء مدى احترامها للاتفاقيات والمعايير الدولية حول عدم التمييز ضد المرأة، واحترام حقوق الطفل.

إن نظرة على أوضاع حقوق المرأة والطفل في ظل المرحلة الانتقالية وضغوطها تكشف عن عديد التحديات التى سبق أن طرحناها سلفًا، ونوجز بعضها فيما يأتى:

1- تحدى الصراع بين النزعة القانونية الوضعية لحقوق المرأة والتأويل الدينى السلفى والمحافظ والإخوانى .. إلخ، بل والأرثوذكسى لحقوق المرأة العالمية.

2- تحدى الضغوط السياسية الإسلامية، والمسيحية الشعبية والمؤسسة على مجلس الشعب، والسلطة الحاكمة من أجل مراجعة بعض حقوق المرأة والطفل.

3- تحدى تهميش المنظمات الدفاعية لصالح ائتلافات الثورة، وتزايد دور الأحزاب الدينية وفائض التدين السلفى على حساب الإسلام الوسطى والاعتدالى.

في ظل بيئة سياسية من التضاغطات بين القوى الإسلامية السياسية وشبه الليبرالية واليسارية والناصرية، والضغوط الاجتماعية والفئوية على الأولويات والأهداف والمصالح تبدو قضايا حقوق المرأة والطفل في حالة حرجة، وتحتاج إلى بعض التجديد في أساليب العمل والحشد والمناصرة في المرحلة الانتقالية الثالثة وما بعدها، ويمكن لنا طرح بعض هذه المقترحات فيما يأتى:

اللجوء إلى آلية الحملات الإعلامية لتعبئة المنظمات الطوعية الدفاعية والحركة الاجتماعية الجديدة من أجل تبنى الدفاع عن حقوق المرأة والطفل في المرحلة الانتقالية.

اللجوء إلى المؤسسة الإسلامية الأزهرية في ظل قيادة للمشيخة – الإمام الأكبر أ. د. أحمد الطيب – تتسم بالاعتدال والاهتمام بحقوق المرأة والطفل، وتأخذ موقفًا وسطيًا أشعريًا لا يميل إلى النزعة السلفية المتشددة ولاسيما ما تطرحه بخصوص أوضاع المرأة والطفل، وذلك قبل أحداث تغييرات نوعية فى التركيبة القيادية للمؤسسة الأزهرية، ووزارة الأوقاف.

بناء شبكات للمناصرة على الصعد الكونية والإقليمية والداخلية للدفاع عن الاتفاقيات الدولية التى وقعت وصادقت عليها مصر، وضرورة احترامها ومعها المعايير الدولية في هذا الصدد.

4- ضرورة تبنى القوى الديمقراطية و"شبه" الليبرالية لحقوق المرأة والطفل والدفاع عنها في مواجهة القوى الإسلامية السياسية والسلفية المحافظة، لأن الصراع الدينى والسياسى حول أدوار المراة السياسية وحقوقها - ومعها الطفل - هو معركة الصراع على المستقبل السياسى للدولة الحديثة، وعلى الثقافة والقيم المدنية الحداثية وما بعدها في مصر. هى معركة حول علاقة الدولة بالدين على صعيد السياسة والتشريع ونمط الحكم المأمول في مصر، ومن ثم ستقرر في ضوء وضعية حقوق المرأة والطفل والحريات الشخصية والعامة كنصوص دستورية وممارسات طبيعة الدولة الحديثة وهل ستستمر أم ستدخل عليها تعديلات بنيوية تؤدى إلى إعادة النظر في ميراث الحداثة القانونية والسياسية وفى نظام القيم الاجتماعية الرئيسة والنزعة الإصلاحية، والدينية إزاء وضع المرأة المصرية.

إن تصور بعض القوى الإسلامية إمكانية عودة المرأة إلى أدوارها التقليدية في داخل نظام الأسرة، وحجب دورها العام واختزاله في محض التصويت، أو تمثيل رمزى وشكلى في البرلمان أو في بعض المواقع القيادية، هو أمر دونه صعوبات جمة بقطع النظر عن الحجاب والنقاب السياسى الذى يبدو متمددًا في المشهد الاجتماعى والسياسى اليومى في مصر.

هوامش الفصل الأول: "أزمة حقوق المرأة والطفل في المرحلة الانتقالية"

(1) انظر فى هذا العدد بوابة الوفد الإلكترونية 18 مايو 2012، وأشار موقع أخبار مصر إلى دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى "ارتفاع نسبة الزواج والطلاق بين الشباب والإناث عن الذكور خلال عام 2011. حيث سجلت نسبة المتزوجين من الذكور 67.1 % مقابل 87.2 % للمتزوجات من الإناث، كما بلغت نسبة المطلقين الذكور 27.3 % مقابل 49.5 % من إجمالى حالات الطلاق خلال العام نفسه"، انظر فى ذلك أخبار مصر www.egynews.net فى 2012/8/11.

الفصل الثانى

تقويض ثقافة التمييز

هل نحن إزاء عملية بناء جمهورية جديدة في مصر؟ هل هى الجمهورية الثانية؟ ألم يستعر بعض من سدنة وكتاب وموالي الرئيس الأسبق أنور السادات مصطلح الجمهورية الثانية من تقسيمات التطور التاريخي لدساتير الجمهورية الفرنسية؟ ورغمًا عن ذلك كنا نعيش في ظل الجمهورية التسلطية!

هل استراتيجية الاستعارات اللغوية والمجازية سائغة ودالة مصريًّا في ضوء تاريخنا السياسى والدستورى والاقتصادى؟

هل يمكننا الجرى وراء هكذا نمط من الشعارات السياسية ومجازاتها واستعاراتها وأوصافها دونما فحص وتدقيق وضبط اصطلاحى ودلالى لها؟

هل هذا النهج في مقاربة اللغة السياسية الشائعة في مصر هو شكل من أشكال التعقيد المصطنع والمتكلف، أو الاستعراض اللغوى، ومن ثم الاستعلاء على القارئ العادى!!

ما علاقة الأسئلة السابقة بما نطلق عليه ثقافة التمييز؟ وما هو المطلوب لتقويض وتفكيك بنى وعرى وشبكات التمييز المتمدد داخل عقول وأرواح وسلوكيات بعض المصريين؟

هل التمييز يشمل الانتماءات الدينية والمذهبية والطائفية؟ أم أنه يشكل توجها قيميا وإدراكيًّا وسلوكيًّا إزاء الانتماءات الاجتماعية والسياسية والمناطقية والدينية والمذهبية، بل ويشمل النوع الاجتماعى ذكرا أو أنثى إلى آخر أشكال التمييز في مجتمعنا وفى إطار دولتنا التى اهتزت أركانها وتراجعت بعض هيبتها ومكانتها لدى بعض الجماعات السياسية والدعاة وبعض السياسيين؟

عديد الأسئلة التى تتوالد من قلب الفضاء التسلطى السياسى في مصر وثقافته وتحيزاته واستبعاداته الممنهجة!

في ضوء المؤشرات الحالية لا يمكن التجرؤ والقول: إننا إزاء عملية تأسيس للجمهورية الثانية، لأن هذا الاصطلاح ليس ذا دلالة في التجارب الدستورية المصرية، التى تمحورت ولا تزال حول التسلطية السياسية، وعلى بعض محاور القوة السياسية وتوزيعاتها بين السلطات والمؤسسات لصالح موقع من ينتمى إلى المؤسسة العسكرية ويعتمد على شرعية يوليو 1952 ويستصحبها معه إلى سدة الرئاسة / المؤسسة التى تنامت من حيث القوة والنفوذ والتأثير بفعل صلاحيات واقعية متسعة وثقافة سياسية طغيانية مهيمنة لا تأبه بالحريات، وحيث لا وزن لدور وقيمة الفرد / الإنسان وحقوقه وحرياته الأساسية، في ظل اجماعات وإكراهات سلطوية تحت عديد المسميات لتجعل "الفرد" الذى تتعثر عمليات ميلاده رهينة لأوامر ونواهى السلطة أيا كانت، ومن ثم تمت استباحة "الحرمات التقليدية"، ومعها مفاهيم المواطنة الحقوقية والتزاماتها لصالح نمط من الدولة الرعائية البطريركية المحدثة.

من هنا الدساتير التى وضعت في ظل "الطغيان الدستورى والسياسى" ليست فقط محض نصوص، وإنما ثقافة دستورية وسياسية تتحرك في تطبيقات هذه النصوص وممارساتها على مستوى الصراع والتنافس السياسى حول المصالح والقيم السياسية والرمزية.

ترتيبًا على ذلك يبدو مصطلح الجمهورية الجديدة أو الثانية غير سائغ ولا يفسر شيئًا ولا يضفى معانى جديدة على تطور متعثر ومعاق بعد عملية ثورية أجهضت، و لم تستطع أن تحدث تحولا نوعيا في طبيعة النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المستمرة في البلاد!

تبدأ الثورات، على مستوى الفعل والوصف والدلالة في أعقاب عمليات التحول البنيوى في الهياكل السائدة، وأنماط التفكير، والإيديولوجيات، والأفكار، بإحلال الجديد محل الموروثات القديمة، وفى أنماط القيم والسلوكيات التى كانت شائعة قبلها! من هنا أى حديث علمى وجاد عن الثورات يبدأ عندما يتم التصدى للمجاز والوصف السياسى "ثورة" و"ثوار" الذى يساء استعماله، ووصفه سواء عمد أو بحسن نية في بعض المراحل الانتقالية كما يحدث في مصر فى عديد الأحيان!

يستخدم اصطلاح الثورة والنسب إليها من بعضهم أداة وقناعًا لبناء "شرعية جديدة"، ومن ثم حضور في قلب مجاز وعمليات شارك جزئيا فيها، أو كليا، ومن ثم يحاول أن يعيد صياغة السردية التأسيسية للعملية الثورية ودعاتها وفاعليها كما حدث مع الانتفاضة الثورية المصرية المجهضة؟

بعض القوى الإسلامية السياسية التى عارضت الثورة، وحرمت عملية الخروج على الحاكم ولم تشارك فيها، أصبحت هى "الثورة" ذاتها، أو صانعة أو حامية لها! بعضهم شارك قليلًا في جزء من الانتفاضة ثم ترك الميدان ليتفاوض على المغانم والحصص السياسية في تركيبة النظام القديم المستمر ولكن تحت قناع جديد هو الثورة!

سردية الثورة التأسيسية يحاول جميع الفاعلين إعادة صياغة وقائعها وحكاياتها، لكن لصالح إبراز دوره المحورى والحاسم فيها. لسنا إزاء حالة مصرية، ولكنها عامة، خذ على سبيل المثال السردية التونسية المؤسسة التى دارت حول واقعة محمد بو عزيزى والشرطية التونسية فى منطقة سيدى بو زيد وتطبيق القانون عليه، كلها تدور خارج الواقعة المؤسسة وعديد سردياتها التى رويت ويعاد إنتاجها بين الحين والآخر، ومدى صدقية حدوثها وتأويلاتها وتداعياتها.

التلاعب بالسرديات والمرويات واللغة والأوصاف والاستعارات والمجازات الدينية والفلكورية هى لعبة سياسية بامتياز على السياسة وعلى اللغة وبهما معًا في الصراعات السياسية والرمزية.

لا جمهورية ثانية بعد، ولا مسوغ علميًا لإطلاق هذا المصطلح الساداتى المنقول عن التاريخ السياسى والدستورى الفرنسى، كجزء من طقوس تمجيد الرئيس الأسبق وولعه بالأوصاف العامة وذات الإيقاعات الصاخبة!

نحن إزاء استمرارية للتسلطية السياسية في طور جديد – ولا نقول ما بعد التسلطية– ، والأمور لا تحسمها بعض التعديلات في النظام الدستورى وقواعد عمله وتوزيعات القوة بين السلطات، وإنما الأمر الحاسم هو التطبيقات الفعالة للنصوص في الواقع الموضوعى، وقدرتها على إحداث تعديلات وتحويلات في الثقافة السياسية والقانونية وفى العلاقات الاجتماعية والسياسية المختلة والسائدة في البلاد.

إن هيمنة ثقافة التمييز والاستعلاء الدينى والمذهبى والاجتماعى والجنوسى – النوعى – هى أحد أكبر الشواهد على استمرارية التسلطية السياسية والأحرى عديد التسلطيات في مصر وهياكلها وقواعد عملها حتى اللحظة الراهنة من تطورات الحالة الانتقالية ووجوهها ومراوغاتها، بل احتمالية هيمنتها على حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل مشروع اجتماعى / اقتصادى يعتمد على بعض النيو ليبرالية وسطوة كبار التجار والمستوردين!

هل من جديد؟ بالقطع سؤال مشروع، ولكن يبدو أن لا جديد في عمق المشاهد الراهنة[1] وما وراءها رغمًا عن آمالنا في تغيير وتحول حقيقى في سياساتنا وحياتنا! من نيو ليبرالية لجنة السياسات المشئومة إلى طبعة جديدة لها بقناع دينى وضعى! هنا تصبح مفاهيم العدالة محض شعارات تخفى تمييزًا على المستوى الاجتماعى بين السراة عند قمة الهرم الاجتماعى، وبين الغالبية المعسورة عند قاعدته المهمشة لاسيما القوى المستبعدة منها، ومعهم الفئات الوسطى الصغيرة. هنا لن تفلح سياسة شنط الأرز والزيت والسكر التى تعطى في المواسم للفقراء جلبًا لأصواتهم في الانتخابات لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية!

ما هى ثقافة التمييز؟ وهل ستستمر أم سيتم تقويضها؟

ثقافة التمييز هى كل معايير وأشكال وممارسات التمييز بين المواطنين على أساس الانتماء الدينى والمذهبى، والعرقى والقومى والمناطقى أو على أساس النوع الاجتماعى أو الجنوسى – ذكرا أو أنثى – أو السياسى، سواء أكان ذلك سلبيًّا، أو التحبيذ لمواطن على آخر ومنحه تفضيلات أو مزايا على أساس أى معيار من معايير التمييز السابقة السرد وغيرها من التحيزات على اختلافها.

تبدو ثقافة التمييز وتتجلى في أشكال من القيم والتحيزات والمرموزات والسلوك من بعض المواطنين إزاء آخرين مختلفين معهم.

ثقافة التمييز لاسيما الدينى والمذهبى ليست رسمية فقط كما يتبادر إلى الذهن وإنما "أهلية" أو مجتمعية كما حدث في بلادنا منذ حادثة الخانكة الشهيرة في بداية حكم الرئيس الأسبق أنور السادات إلى حالة التمييز العامة والشائعة في مصر قبل وبعد 25 يناير 2011.

التمييز بات فرديا، وجماعيا في عديد الأحيان، سواء على أساس الدين أو النوع الاجتماعي، أو الانتماء الطبقي .. إلخ.

ثقافة التمييز ازدادت ولا تزال تتزايد بعض مؤشراتها بعد العملية الثورية المجهضة في 25 يناير 2011، وذلك كنتاج لتفاعل واستمرارية عوامل تكوينية مختلفة ليس هنا مجالها، وإنما نشير إلى بعضها والجديد / المتغير في نطاقاتها على النحو الآتي:

1 – الذكورية السياسية للدولة وسلطاتها وأجهزتها في مصر، تجعلها تميل نحو سياسة تمييزية في عديد المجالات السياسية، من مثيل محدودية تجنيد المرأة للمواقع والفرص السياسية أو النيل من كفاءتها أو ولايتها على سند من التفسيرات الدينية المتشددة والمحافظة. ومن ثم غالب الاختيارات السياسية السلطوية للمرأة فى المواقع السياسية طوال أكثر من ستين عامًا مضت هى ذات طابع تمثيلى واستعراضى ولأهداف تتصل بالمكياج السياسى لصورة الدولة دوليا، أو بهدف الحصول على مكانة دولية مرموقة لحرم رئيس الجمهورية كما كان فى ظل حكم السادات ومبارك .. إلخ.

2 – ثمة ميل للتمييز على أساس اقتصادى / اجتماعى متحيز لصالح الأغنياء والميسورين تحت دعاوى تحريك الاقتصاد، وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، ورفع معدل الاستثمار، والناتج القومى الإجمالى إلى آخر هذه الشعارات والأقانيم الاقتصادية، التى قدمها غالب دعاة النيو ليبرالية الذين يرتدون القبعة الأمريكية، أو العمامة واللحية باسم الإسلام البرئ من هكذا استعارات لتبرير المصالح وإضفاء شرعية دينية على سياسات اقتصادية محافظة بكل آثارها الاجتماعية السلبية على حياة غالب الفئات الفقيرة والمهمشة، وذلك لكى يمكن تطبيقها دون مقاومة لها ولأبعادها الاستغلالية التى تطرح تحت شعارات وأقنعة براقة للمواطنين العاديين والبسطاء المعسورين.

3 – ذكورية ثقافة الدولة تذهب إلى إنتاج التمييز في سياسة التشريع، وفي صناعة القوانين التى تتحيز لصالح الذكورية كنزعة ومسلك وثقافة، ومن ثم تحجب حقوق النساء تحت عديد التعلات والمسميات.

يمكن القول إن بعض التمييز في الوظيفة العامة وفى تقلد المناصب والترقى إليها لاسيما المواقع العليا، جزء من ثقافة الدولة المصرية الذكورية التليدة.

4 – التمييز الدينى والمذهبى يعكس ثقافة سياسية ودولتية تميز بين مواطنيها في التشريعات والحقوق على أساس الانتماء إلى الدين – مسلم إزاء مسيحى ويهودى وغيرهما – أو على أساس الانتماء المذهبى داخل الدين، والأمر هنا ليس مقصورًا على الإسلام السنى الأكثرى في مصر إزاء بعض المواطنين المسلمين الشيعة الذين لا يتجاوزون المئات في نظر بعضهم أو الآلاف فى تقديرات أخرى وذلك في بلد تجاوز عديد السكان إلى أكثر من ثمانين مليون مصرى! أو التمييز بين أبناء الديانات السماوية وبين غيرهم من المجموعات الدينية الصغرى، وذلك على خلاف آراء بعض الفقه الإسلامى الإصلاحى الذى يؤصل لحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية إسلاميا، كما ذهب إلى ذلك الفقيه الأزهرى عبد المتعال الصعيدى فى كتاباته رفيعة المقام تأصيليا وفقهيا على سبيل المثال لا الحصر.

هذا التمييز الدينى والمذهبى لا يقتصر على بعض القوانين التى تكرسه ضد الأقباط كالإطار القانونى والعرفى والأمنى المنظم لبناء وترميم وتنكيس دور العبادة أو كافة أشكال التعبير الدينى التى تنص عليها الاتفاقات الدولية الخاصة بالحرية الدينية.

هذا التمييز الدينى/ الطائفى أدى إلى استبعادات ممنهجة لبعض المواطنين الأقباط أو – الشيعة .. إلخ – لأسباب مذهبية من تقلد بعض الوظائف القيادية في مؤسسات الدولة الأمنية وغيرها، وهو أمر يعكس نقصًا في معنى المواطنة وقيمة المواطن وتحديد مكانته كمواطن فى دولة "حديثة" انطلاقًا من انتمائه وهويته الدينية والمذهبية، ومن ثم لا تعدو المواطنة أن تكون شعارًا لا أكثر ولا أقل وليست حالة دستورية وسياسية واجتماعية وثقافية.

مرجع هذا التحيز الدينى والمذهبى هو رؤية سياسية وأمنية ترتكز على تحديد معنى المواطن الأصيل والمواطن المجازى، للأول الحقوق، وللثانى بعضها ومحملة بالتزامات ملقاة على عاتقه.

خطورة سياسة التمييز أنها لم تعد سياسة نظام تسلطى، وإنما تحولت إلى ثقافة دولة وجزء من "ثقافة أمة"، نقولها بكل أسى وآسف معًا. والسؤال هو لماذا؟

لأن التمييز هو كسر للموحدات الوطنية المصرية التى تأسست في غمار مقاومة الاستعمار البريطانى والغربى، وفى نطاق الحركة الوطنية الدستورية المصرية حول ثورة 1919 وما بعدها.

التمييز يوجد بين ثنايا الصياغات العامة للنصوص الدستورية، والقانونية، والمصطلحات الشائعة والغامضة حول النظام العام والآداب العامة والتفسيرات المغرضة والمتعصبة لمعنى حرية التدين والاعتقاد، كنتاج لثقافة الخوف من الآخر، وهى علامة على مشكلة تحتاج للتصدى لها بالمعرفة والعلم وليست بالشعارات واللغة الخشبية، لغة الفراغ والطبل الأجوف!

الركون في تفسير الغموض والعمومية المفرطة – لمفاهيم سائلة كالنظام العام والآداب والأخلاق العامة والقيم .. إلخ – إلى آراء بعض القانونيين الشكلانيين، أو في بعض أحكام القضاء أمر خطر لأن المسألة أعقد من النظرة القانونية الشكلانية الوضعية. هذا المفهوم العام والغائم اتخذ سندا للديكتاتوريات والتسلطيات في القانون والسياسة والإدارة والثقافة، وفى التفسيرات الدينية الوضعية .. إلخ. من الخطر تركه رهينة لرجال القانون والأمن والدين.

تتناسل ثقافة التمييز من بين بعضها بعضا، وتفيض من مجال لآخر على نحو يجعل من عملية تفكيك التمييز أولوية عظمى من أولويات العمل الوطنى الجاد من أجل تقويض وهدم التسلطيات السياسية، والدينية والاجتماعية والأمنية في بلادنا والتى استباحت معها حرمات دستورية وإنسانية في مختلف العهود السياسية.

خطورة التمييز الدينى والاجتماعى والذكورى، تمثل في تحوله إلى ثقافة وممارسة يومية، ومن ثم أصبح مسألة معقدة ومركبة ويغدو التصدى لها من الصعوبة بمكان، وخصوصًا في ظل وهن الدولة والشروخ البنيانية التى شملت قواعدها وآليات عملها، ونفوذها، وانكسار هيبتها لدى المواطنين! بل وتحولها إلى حاضنة للفساد الهيكلى والسياسى والفردى، وفى الوظيفة العامة.. إلخ.

إن ثقافة التمييز الدينى والنوعى باتت جزءًا من الخطابات الدينية والمذهبية والذكورية لبعض غلاة رجال الدين في وقت تبدو الدولة وأجهزتها غير قادرة على تطبيق قانونها الرسمى، وبدا قانون الواقع والقوة والأكثرية يفرض نفسه على الجميع، وتتواطأ أجهزة الدولة معه.

كيف يمكن التعامل مع السلوكيات التمييزية في نطاق أجهزة الدولة والموظفين العموميين؟ كيف يمكن التصدى للتمييز في الشارع وفى علاقات الجيرة في السكن والحى والمدينة والقرية؟

ما العمل؟ السؤال الذائع عند كل مشكلة كبرى أو أزمة ممتدة أو طارئة!

ثمة ميل جارف في ثقافتنا السياسية والدينية إلى لغة الطبل الأجوف والشعارات والرغائبيات وأحكام القيمة السياسية والأخلاقية في طرح الحلول ومنها التمييز بكل أبعاده وأسبابه .. إلخ.

هذا النمط من التفكير شائع، ويمثل عقبة أمام التعامل الجاد مع نمط مشكلات معقدة ومستمرة.

المرجح أن ثمة استمرارية للتمييز كثقافة على المستوى المجتمعى وخصوصًا في ظل بروز قوى سياسية دينية لديها تحيزاتها الفقهية واللاهوتية الوضعية، وترى أن آراءها هى الحقيقة والدين وصحيحة، ومن ثم يتم استبعاد الرؤى والآراء الأخرى.

نحن هنا إزاء لعبة سلطة وقوة أكثر من كوننا إزاء تنافس أو خلافات في الرؤى والرأى، ومن ثم المرجح استمرارية التمييز كثقافة على المدى القريب والمتوسط وربما البعيد، وذلك على الرغم من بعض التشريعات أو القرارات التى قد يتم اتخاذها للتقليل من سوءات وسلبيات بعض القوانين أو تقاليد الدولة في التمييز بين المواطنين على عديد المعايير التى سبق أن ذكرناها في هذا الصدد.

من أين نبدأ؟

نبدأ في الأجل القصير من عديد المداخل، ومن حزمته سياسات يمكن إيرادها فيما يأتى:

1 – البدء برفع واستبعاد ورفض أية مقترحات بنصوص دستورية في المشروع الذى يتم إعداده تتسم بالتمييز أيا كان، بل والنص على عدم التمييز بوضوح في الصياغة والمعايير، والإحالة إلى القوانين لتجريم التمييز وتغليظ العقاب عليه.

2 – النص الواضح على حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية واحترام الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد والتى وقعت مصر وصادقت عليها. وكذلك في مجال حقوق المرأة والطفل وعدم التمييز ضدهما الذى بدت بوادره من خلال الهجوم الشرس على اتفاقية منع التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل من قبل بعض رجالات ونساء الإسلام السياسى، والسعى إلى تغيير القوانين في هذا الصدد.

3 – تشكيل لجنة فنية لمراجعة كافة التشريعات، وتحديثها ورفع أية نصوص تميز بين المواطنين على أى معيار أو أساس تمييزى.

4 – إيجاد نظام للحصة للمرأة لتمكينها ورفع الظلم التاريخى الذى وقع عليها، والنص على تجريم التمييز النوعى والتحيز ضد المرأة.

5 – السعى إلى كسر التمييز في الوظائف القيادية والأمنية على أساس الكفاءة لا الانتماء الدينى والمذهبى والاجتماعى والذكورى .. إلخ.

6 – العقاب على أشكال التمييز والازدراء بأديان وعقائد ومذاهب المواطنين المصريين أيا كانت، في الخطاب الدينى والسياسى وفى أشكال الممارسة في الوظيفة العامة، أو في الحياة اليومية.

7 – وضع سياسة تعليمية في التعليم العام والفنى والأزهرى والدينى المسيحى، تركز على قيم المواطنة والحرية الدينية والتسامح والحريات، وذلك للمساهمة في تنشئة اجتماعية وسياسية ديمقراطية وتركز على حقوق الإنسان عمومًا والفردية تحديدًا واحترامها.

8 – أن يتم إعداد ورش عمل وتدريب وإعادة تأهيل للمدرسين والمدرسات، حيث لوحظ أن بعضهم – أو غالبهم في نظر البعض – يمارسون سياسة ممنهجة للتمييز الدينى والطائفى والنوعى بين التلاميذ والتلميذات. وثمة من يتحيز لأسباب الانتماء الإيديولوجى أو المذهبى لبعض فرق الإسلام السياسى ويريد فرض تحيزاته على التلاميذ والتلميذات. ثمة خطر داهم يتمثل في سعى بعض الجماعات المتشددة إلى تولى وزارة التعليم وإعادة صياغة السياسة والمناهج التعليمية لتتوافق مع بعض تصوراتهم الدينية الوضعية المتشددة في هذا الصدد.

9 – أن يكون احترام قواعد المواطنة وعدم التمييز أحد معايير تقييم ترقية المدرسين والمدرسات للترقى إلى الوظائف الأعلى، وللحصول على المكافأة على اختلافها.

10 – دورات وورش عمل وتدريب للإعلاميين على عدم التمييز في التغطيات الإعلامية، والاستعانة ببعض القواعد والمواثيق المهنية واللغوية والأخلاقية في تغطية الأحداث بلا تلوينات أو تمييزات على أساس طائفى أو دينى أو نوعى أو عرقى أو مناطقى.. إلخ.

يمكن هنا الاستعانة بتجربة ومدرسة الـ B.B.C البريطانية. هذه المهمة يتم الاعتماد فيها على نقابة الصحفيين ووزارة الإعلام وبعض المنظمات الطوعية مصرية وعالمية.. إلخ.

11 – إسناد ملف التمييز بكافة جوانبه لشخصية عامة تستعين بأهل الخبرة لوضع تقريرها حول الموضوع وأساليب واستراتيجيات التصدى لثقافة التمييز وثمارها المرة وآثارها الوبيلة على التكامل والتلاحم الوطنى في إطار الحرية والتعدد والديمقراطية.

إن سياسة الملفات أمر أخذت به مصر وعديد الدول الكبرى ومثالها تقارير الجمهورية الفرنسية حول الرموز الدينية وتقرير أمة في خطر حول التعليم وأزماته في أمريكا .. إلخ.

أخذت مصر بسياسة الملفات في تقرير العطيفى ذائع الصيت حول الفتنة الطائفية.

أمامنا طرق وعرة ومشكلات معقدة وانتفاضة ثورية أجهضت، ورؤى متضاربة وملتبسة ومتناقضة ومضطربة وغير ذات كفاءة في عديدها. والمطلوب الآن مضاء الإرادة السياسية، والانفتاح على كافة الرؤى، وتحكيم العلم والمعرفة والتجارب المقارنة دوليًا والرؤى المؤسسة على البحث وليست الانطباعات السانحة، وأحكام القيمة والتحيزات الإيديولوجية الفجة.

نحتاج إلى روح جديدة مؤسسة على التسامح والحرية وكرامة الإنسان.

من هنا نبدأ؟

هوامش الفصل الثانى: "تقويض ثقافة التمييز"

(1) إن الأوضاع السياسية السائدة منذ هيمنة القوى الإسلامية السياسية تشير إلى تغير فى بعض الأطر والأشكال السياسية والدستورية والقانونية، إلا أن إمعان النظر التحليلى يكشف عن أننا إزاء استمرارية للثقافة التسلطية، ولكن بوجوه وأقنعة إسلامية، وفى بعض رموز القوة الجديدة ومراكزها وخلاياها وتوزيعاتها على عديد المحاور. يبدو أن استمرارية الثقافة التسلطية تؤثر على القوى السياسية الإسلامية، وغيرها ممن يطلق عليها "الليبرالية"، و"القومية"، و"اليسارية"، وهى أوصاف مجازية لأنهم جزء من التسلطيات ومناهجها وسياساتها ومقارباتها والأحرى هم جزء من العقل التسلطى السائد لدى بعض النخب السياسية والدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية فى مصر، واحتمالات التغيير فى الأنساق والثقافة التسلطية أمر وارد، ولكن سيأخذ عديد الآجال الزمنية لأن التغيير فى القيم والسلوكيات الطغيانية والتسلطية يحتاج إلى عديد المراحل الزمنية، لكى يؤتى التغيير السياسى ثماره فى عديد المجالات.

الباب الخامس

سياسة الهيمنة:

الثقافة والمثقف

الفصل الأول

الانتفاضة الثورية والنخبة المثقفة:

أوضاع مضطربة ورؤى ملتبسة

المثقف والجماعة الثقافية لعبوا تاريخيا دورا مهما فى عمليات بناء الدولة الحديثة، وفى محاولة بذر بعض جذور الحداثة والتحديث فى الأبنية والهياكل المؤسسة للدولة/ الأمة، من ناحية أخرى شكل بعضهم ضمائر حية للأمة وتطلعاتها للتحرر والاستقلال الوطنى ومدافعين عن توطين مفهوم الحريات العامة والشخصية فى إطار المنظومات الدستورية والقانونية على اختلافها.

من هنا ثمة دوران بارزان للمثقف المصرى، دوره فى إطار الدولة والثانى دوره النقدى والإصلاحى والثورى فى إطار الحركة الوطنية، ومعارضة ونقد سلطات الأعراف السياسية والنطق باسم التأويل الوضعى للدين، والسعى لإصلاحها وتطويرها ومقرطتها كما حدث فى عديد المراحل التاريخية وحتى هذه اللحظة. كان المثقف والنخبة المثقفة حاضرين فى قلب الجدالات الكبرى تاريخيًا فى القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى أبعادها المختلفة والتطبيقية حول نماذج التنمية المطروحة فى كل مرحلة. كانت مشاركتهم فعالة فى تأصيل القضايا وطرح الرؤى المقارنة حولها لاسيما تجارب الأمم والمجتمعات والدول المتقدمة أو النامية. هذا الدور يبدو أن بعض التراجع قد لحقه من خلال التهميش، وسعى رجال الدين إلى الحلول بديلًا عن المثقف وسلطته المعرفية، لصالح سلطة الداعية والمفتى، ومن ناحية أخرى هيمنة التسلطية فى السياسة والثقافة وداخل بعض المؤسسات ومنظومات الأفكار الدينية الوضعية - الإسلامية والمسيحية - ومحاولة بعضهم النطق باسم "شرعية" سلطته الدينية، على نحو أثر سلبًا على دور المثقفين.

لعب بعض المثقفين دورًا نقديًّا فى تمهيد البيئة السياسية للتغيير والاحتجاج السياسى والاجتماعى، بل وفى تشكيل الجماعات الاحتجاجية التى مهدت للانتفاضة الشعبية التى تراجعت بعدئذ. كان لبعض المثقفين من جيل السبعينيات وأجيال أخرى سابقة ولاحقة عليه دورا فى مقدمة التظاهرات التى تمت بين 25 يناير حتى 11 فبراير 2011. تراجع بعض ألق وحضور المثقفين والمبدعين فى المشاهد السياسية المتلاحقة، من خلال تهميش صوت الثقافة والهجوم على بعض أشكال الإبداع وعلى حرية الرأى والتعبير وحرية التدين والاعتقاد. لا شك أن هذا النمط من التهديدات القديمة والممتدة والمستمرة وتزايدها أدى إلى نكوص بعضهم إلى ذواتهم، والبعض الآخر انخرط فى العنف السجالى فى البرامج الحوارية الصاخبة، وبعضهم فى الكتابة السياسية اليومية التى أخذته بعيدًا عن عمله الرئيس. بعضهم الآخر حاول فى انتهازية إيجاد منافذ للدخول إلى قلب السلطة الإسلامية السياسية الجديدة، أو إلى الانخراط فى خطاب الشكايا والخوف، ويشارك فى إنتاجه وتوزيعه وترويجه. بعضهم الآخر لا يزال يعيد نوستالجيا مصر فى مراحل تاريخية سابقة!

بعض المثقفين النقديين المستقلين لا يزال يلعب دوره البحثى أو الفكرى بضراوة واستقلالية ونقد والسعى إلى هدم وتقويض ثقافة وبنى التسلطية السياسية الدينية. مع هذا يبقى سؤال أين المثقف والجماعة الثقافية فى قلب عملية التغيير والفوضى وعدم اليقين فى مصر.

لماذا نطرح مسألة النخبة المثقفة الآن؟

ثمة عديد الأسباب التى تدفع لدرس مسألة النخبة والأحرى أزماتها المختلفة التاريخية والراهنة، وعلى رأسها نطرح فى إيجاز ما يأتى:

أولًا: داخليا:

1 – تراجع أدوار بعض المثقفين في المجال العام كنتاج لليأس من ضعف الفعالية والنفاذية والقدرة على التأثير في عملية صناعة القرارات السياسية على اختلافها.

2 – الفجوة بين المثقفين والجماهير وضعف حضورهم المجتمعى.

3 – لا مبالاة بعض دوائر الصفوة السياسية العليا والبيروقراطية بدور المثقفين في السياسة أو الإدارة، واعتبارهم إما أنهم مثاليون ومفارقون للواقع، ومنفصلون عن "الجماهير"، ومن ثم يشكلون قوة مهمشة ومستبعدة من دوائر السياسة والأحزاب.

4 - بعض "المثقفين" السابقين الذين تحالفوا مع السلطة والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، تحولوا من دور المثقف النقدى، إلى دور المبررين والمساندين والتابعين للسلطة السياسية والحزبية في الحكم أو في المعارضات، وبعض هؤلاء يسعى للتعاون مع السلطة الإسلامية السياسية الجديدة بعد 25 يناير 2011.

5 - نكوص بعض المثقفين عن أداء أدوارهم الداعمة لحركات التغيير السياسى، وتراجعهم إلى مواقعهم الأكاديمية والبحثية كنتاج للصراعات البينية والمنافسات داخل حركة كفاية وأخواتها، وتراجع بعض أدوارهم وتحولوا إلى جزء من ذاكرة المعارضة السياسية المصرية المثقوبة.

6 - الهجمة من بعض الشخصيات والجماعات الأصولية الراديكالية، وجماعة الإخوان، والحركة السلفية على الإبداع والمبدعين والمثقفين بوصفهم طلائع للحداثة وخياراتها الفكرية والسياسية، ومن ثم يشكلون قوة ضاربة في مواجهة الخيار الإسلامى للدولة، ويشاركهم في ذلك بعض الأصوليين المسيحيين الأرثوذكس - بقيادة الأكليروس - الذين يرفضون أى تناول إبداعى للحياة الاجتماعية لهم في السينما على سبيل المثال.

7 - تهميش السلطة السياسية المسيطرة - فى عهد الرئيس السابق حسنى مبارك - للمثقفين النقديين وتوظيفها للموالين منهم عبر آليات الجوائز، والنشر، والسفر، والمواقع القيادية لمؤسسات السلطة الثقافية الرسمية. ولا يزال هذا الإرث مستمرًا حتى بعد الانتفاضة الثورية المتراجعة.

8 - أخطر ما في حالة المثقف وبعض المثقفين، هو شيوع الإحساس باللا جدوى، واليأس كنتاج للجمود السياسى والثقافى، والشيخوخة السياسية والجيلية التى شاعت طوال ثلاثين عامًا مضت فى ظل حكم مبارك، واستمرارية آثارها الضارة فى ظل "العملية الثورية"!

9 - انصراف بعض المثقفين والمبدعين إلى التركيز على ثقافة المهرجانات والاستعراضات والجوائز، لاسيما الرسمية أو الأهلية في بعض الدول العربية الميسورة.

10 - بروز مجموعة من الشبكات حول المصالح بين قادة وأتباع وموالى المؤسسات الثقافية الرسمية تدير العلاقات الثقافية العربية - العربية. و لم تؤثر تداعيات "الربيع العربى"

المجهض حول هذه المراكز والشبكات والمصالح.

من ناحية أخرى شكل بعض هؤلاء حراس بوابات لبعض المشاهد والتظاهرات الثقافية العربية.

11 – سطوة المؤسسات الأصولية الرسمية والراديكالية السياسية على الفضاء السياسى والثقافى العربى فى خلال المرحلة منذ السبعينيات حتى ما بعد العشرية الأولى من القرن الحادى والعشرين. على نحو أدى إلى بعض من قمع حريات الرأى والتعبير والإبداع.

ثانيًا: على المستوى الدولى:

أ– تراجع دور المثقف لصالح دور الناشط الحقوقى، ودور مقدمى البرامج التلفازية والفضائية على دور المثقف الذى يتراجع بفعل سطوة سلطة المرئى على المكتوب، وخصوصًا في ظل تزايد وتائر التطور السريع في التقنيات الاتصالية المحمولة، بما أدى إلى خلل في التوازن بين إنتاج الثقافة المرئية على الثقافة المكتوبة والتى على الورقى وهكذا .. بكل انعكاسات ذلك على نمط المثقف والمفكر والمبدع الكلاسيكى وصوره وإدراكه لذاته ولعمله ولحضوره العام.

ب– تراجع دور المثقف لصالح تزايد وزن خبير السلطة، وخبراء المناطق الجيو / سياسية، والجيو / دينية، والجيو / عرقية ... إلخ.

ج– تراجع دور وحضور المثقف في الفضاء العام السياسى، لصالح مفهوم المثقف كمنتج للثقافة العالمة وخصوصًا في ظل انحصار الفلسفى في الدوائر الأكاديمية المحضة، ولاسيما في ظل نهاية عصر مثقف السرديات الكبرى، بتعبير ليوتار. وتراجع دور الإيديولوجيات والأنساق الإيديولوجية الكبرى لصالح التشظى.

د– تزايد حضور رجال الدين ودعاته ومبشريه في الصراعات الكونية في ظل تنامى النزعة الأصولية وتمددها على عديد المستويات، وما يصاحبها من عنف رمزى، ونزعة استبعادية للآخرين كرؤى وعقائد وإيمانات، ولاسيما للعقل الناقد. هذا الاتجاه الغلاب آثر سلبًا على حضور المثقف النقدى.

ثالثًا: بعض الأسئلة والملاحظات الأولية المفتوحة حول الأزمة

ما سبق يطرح تمثيلًا لا حصرًا أزمة النخبة أو النخب المثقفة؟

والسؤال هل نحن إزاء نخبة واحدة متجانسة؟ أم إزاء تناقضات داخلها؟ أم إزاء نخب بحسب موقعها من السلطات السياسية والدينية والأخلاقية والعلمية السائدة؟

وما هو تعريف الأزمة منظورًا إليها من البعد الزمنى؟

و- هل نحن إزاء أزمة ممتدة تاريخيًا؟ وإذا كان الأمر كذلك إلا يشكل ذلك حالة يمكن أن نطلق عليها المسألة الثقافية أو مسألة النخبة المثقفة أو النخب المثقفة؟

ز- هل للأزمة أو المشكلة أو المسألة لها علاقة بالسلطة السياسية أو الدينية؟ أم أننا إزاء أزمة تكوينية أساسًا ذات صلات بوضعية التسلطية السياسية، والأصوليات الدينية؟

يبدو لى أن ثمة عديد المكونات لمسألة المثقف المصرى عمومًا والصفوات المثقفة، وهو ما أطرح بعضه على نحو وجيز جدًا فيما يأتى:

1 - بداية نحن إزاء نخبة مثقفة تنقسم إلى عديد المدارس والتيارات الفكرية والفلسفية والإبداعية في شتى الحقول. وترتيبًا على ذلك نحن نستبعد "طبقة رجال الدين" على اختلاف أديانهم ومذاهبهم، سواء الفقهاء واللاهوتيون والدعاة والمبشرون.

2 - تركيزنا هنا على النخبة الحداثية، أو الحاملة لمشروع حداثي على الصعد الثقافية والسياسية والقانونية والقيمية ونمط الحياة الحديثة وما بعدها. وهى نخبة تشكلت مع بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، وتشكل البنى الثقافية والسياسية الحديثة، وحركة البعثات إلى أوروبا، وفى حضانات المدارس المدنية الحديثة، وفى ظل دولة ما بعد الاستقلال.

3 - شكلت النخبة المثقفة الحديثة حالة خاصة واستثنائية عربية، وهى أنها شاركت كما سبق أن أشرنا فى البداية، يدا بيد مع النخبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة والأمة، وفى إدارة العلاقات بين المجتمع والدولة، وفى إنتاج المعرفة والإبداعات التى تمت استعارة فنونها وأجناسها من الثقافة الأوروبية.

4 - تداخل الثقافى مع السياسى الحداثى في مصر شبه الليبرالية، وأثرت البيئة السياسية

الديمقراطية في حماية المغامرة الفكرية والبحثية وانتقل المثقف من موقع المثقف إلى موقع رجل الدولة والسياسى.

5 – ظل هذا النموذج مسيطرًا على إدراك ووعى بعض المثقفين المصريين، وخصوصًا بعد نظام يوليو 1952، وحتى الآن.

وهو ما أدى إلى خلط في الأدوار والتصورات والحضور وأدى إلى تحولات من موقع المثقف إلى خبير السلطة إلى الانتهازى المداهن، ومداح السلطة.

رابعًا: مكونات المسألة

مسألة المثقف / النخبة المثقفة المستمرة عبر الزمن ولاسيما منذ عقد السبعينيات من القرن الماضى ويمكن طرحها فيما يأتى:

أولًا: التكوين المبتسر معرفيًا ولاسيما في عدم حسم الأسئلة والإشكاليات الرئيسة حول العلاقة بين التقليدى والحديث، واستمرارية المناورة بين التقليدى والحديث، بين الدينى والمدنى، بين الدينى والسياسى، بين الدينى والثقافى، بين الدينى والإبداعى في كافة حقوله.

ب– أحد جذور الأزمة تكمن في طبيعة خيارات غالب النخبة المثقفة والسياسية ومناوراتها فيما بين الدينى / المدنى، والدينى / السياسى والإبداعى.

حينا من خلال بعض الأقنعة اللفظية كالأصالة والمعاصرة، والتراث والحداثة إلى آخر هذا النمط من الصياغات اللفظية الحاملة لتناقضها البنيوى أو لتناقضاتها الداخلية والدلالية.

ج– أثرت هذه الصياغات على تقديم البنى المعرفية والحداثية المستعارة التى بدت لبعضهم غامضة ومشوشة ومبتسرة وغالبًا كصياغة لفظية وإنشائية، هى أقرب إلى اللغو والثرثرة اللفظية منها إلى المعرفة.

د– تحولت اللغة كنسق ودلالة ورؤية إلى مادة وأداة لألعاب لغوية إنشائية، ومن ثم لم تعد اللغة والمصطلحات إنتاج لرؤى للعالم، وإنما إلى أداة ومادة تشوش والتباسات وغموض زادها نمطا من الاستخدام البيانى للغة العربية ولاسيما في ظل عدم مواكبتها للتغير المعرفى في مجال العلوم الاجتماعية والطبيعية بل وتراجع الترجمات وغموضها وعدم انضباطها وصحتها دلاليًا.

هـ- بروز الفجوة المعرفية في تشكيل وتكوين المثقف واعتمادها على كتابات غير دقيقة وترجمات مبتسرة وعروض يفتقر غالبها إلى عمق المعالجة والبحث.

من هنا النخبة الحديثة تعتمد على كتابات ثانوية في معرفة مصادرها المؤسسة للمعرفة الحداثية وما بعدها، وخصوصًا في ظل أزمات الترجمة على اختلافها.

ح- عدم متابعة التحولات والانقطاعات المعرفية في عالمنا على عكس ما كان يحدث حتى أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضى. وذلك على الرغم من أننا في عصر الغرفة الكونية أو عصر البلاك بيرى، عصر المعرفة باللمس وتطورات التقنية المعلوماتية والاتصالية الرقمية فائقة التطور المتسارع.

ط- الانتهازية الفكرية من خلال الخطابات المزدوجة، والمزايدة الفكرية والمناورة مع منطق العوام وإيمانهم ومع مجاراة منطق وخطاب بعض رجال الدين المحترفين خشية ووجلًا من سهام تكفيرهم، وهى ظاهرة مستمرة منذ أكثر من ثلاثين عامًا خلت - فى عهد الرئيس السابق حسنى مبارك-، بعد أن تواطأت بعض دوائر السلطة مع رجال الدين ضد المثقف.

ك- إحدى الأزمات البنيوية أن غالب النخبة المثقفة هى نخبة ثقافة الحواشى على الحواشى، والتهميشات على التهميشات، لا على الأصول المعرفية الأساسية في لغاتها حتى في إطار أصول ومراجع ومتون المعرفة العربية، بل والأخطر الدينية من آسف وأسى معًا!

ل- غلبة السجال لا الحوار، والعنف اللفظى، والشجارات، ولغة الشعارات على الخطاب النقدى.

م- أزمة غياب التقاليد العلمية والأكاديمية والنقدية، والخلط بين الانطباعى والموضوعى، بين العفوية وبين النزعة البحثية التحليلية، والتفكيكية.

ن- الخلط بين الدعوى والنقدى والمعرفى، بين الإيديولوجى - التبشيرى وبين المقاربة العلمية والنقدية للظواهر الاجتماعية والطبيعية.

س- الاستخدام البيانى لمنظومات المصطلحات العلمية، وخصوصًا في السجال العام على نحو أشاع الاضطراب والتشوش الذهنى، بعيدًا عن الاستخدام الوظيفى والدلالى.

ع- فجوة التلقى بين منتجى الثقافة السائدة، وبين مستهلكيها. بين إنتاج مبتسر وغامض، واستهلاك على مثالها وأسوأ.

ف– تداخل الديني والسياسي وتحالفهما أدى ولا يزال إلى تمزقات للجماعة الثقافية / النخبة الثقافية المصرية.

ة– استقالة النخبة المثقفة والأكاديمية عن البحث الأمبيريقي والميداني للواقع المصري إلا قليلًا، ومن ثم بات دور "المعرفة السائدة" منفصلة عن واقعها كما أنها غائبة عن زمن دوافع عالمنا المعولم.

ر– تزايد مساحة وفضاء المحرمات الدينية والسياسية على دور الصفوة المثقفة.

القيود القانونية والأمنية على حريات الرأي والتعبير والإبداع.

ش– ضعف مكانة ودور المثقف/ الفرد قبل الجماعة، ووهن الحس التضامني لدى الجماعة الثقافية.

ت– الاغتراب الاجتماعي والسياسي للمثقف الفرد، والجماعة الثقافية، والتشوش والخلط لدى بعض أبناء النخبة المثقفة بين المعرفة النقدية وبين المعتقد الديني والإيمان. وهو ما أدى إلى المزيد من الخلط والتشوش.

نحن أمام تحول الأزمة الممتدة للمثقف الفرد في تكوينه وإنتاجه ودوره ومجاله، وبين الجماعة/ النخبة وإنتاجها وحضورها ودورها في المجال العام المصري المعاصر.

الأخطر.. الأخطر أنها تبدو مستبعدة ومكروهة من رجل السياسة العملية، ورجل الدين، والأخطر أنها تخشى تزايد سلطة العوام.

الفصل الثانى

إدارة الثقافة فى مرحلة الانتقال

ملاحظات أولية

كما أشرنا فى الفصول السابقة، ثمة خلط شديد في تناول قضايا وإشكاليات ومشكلات المراحل الانتقالية على صعد السياسة والأمن والتعليم والاقتصاد، وهى أمور بدت ظواهرها جلية من بين ثنايا الاضطراب، وعدم الاستقرار الأمنى، وبعض القرارات غير المدروسة جيدًا من قبل السلطة الانتقالية العسكرية السابقة في البلاد التى أدارت العملية السياسية في هذه الفترات التى بدأت منذ 25 يناير، والمستمرة إلى حين استقرار الأوضاع دستوريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا.

يبدو تركيز غالب الباحثين والمعلقين السياسيين على غالبُ القضايا والإشكاليات والمشكلات السابقة لاتصالها بالاستقرار الأمنى والسياسى والاقتصادى النسبى، بينما يتراجع اهتمام الصفوة المصرية – على اختلاف مكوناتها وتوجهاتها السياسية والإيديولوجية – بالإعلام والثقافة إلا قليلًا. المنظومة الإعلامية الرسمية والخاصة والمعارضة، شهدت تغيرًا "انقلابيا" في التوجهات السياسية والتحريرية من التأييد الكلى للنظام إلى التأييد مع بعض الانتقادات الجزئية أثناء العملية الثورية، أو التركيز على الجوانب الأثارية لاعتبارات إعلانية محضة ثم التوجه نحو تأييد أثارى "لثورة 25 يناير 2011"، وفى سياقها تم التحول الناعم من انتقاد النظام القديم إلى تأييد المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية، واستبدالها بالرئيس مبارك وأسرته. هذا التوجه يشير إلى استمرارية ذات الثقافة الإعلامية ذات التوجه "النفاقى" واللا مهنى للنظام القديم والتى لا تزال تعيد إنتاج تقاليدها وأساليبها عملها وقيمها وسلوكها

المستمر من المرحلة التسلطية التى لا تزال بقاياها مستمرة حتى اللحظة الراهنة. [1]

تشكل الثقافة أحد أهم الموضوعات والتحديات التى تواجه المرحلة والأحرى الحالة الانتقالية، وذلك لعديد الأسباب التى يمكن تحديد بعضها فيما يأتى:

1 – أن تضاغط القوى السياسية الدينية والديمقراطية في المجال العام السياسى – على نحو استقطابى –يجعل اهتمامات المثقفين والسياسيين تتمحور حول قضايا الصراع والجدل الإيديولوجى والاجتماعى، ومن ثم الميل إلى النزعة التعبوية التى ترمى إلى التأثير على اتجاهات وسلوكيات المواطنين السياسية والحزبية والدينية والخلط بين الدينى والسياسى، والانتخابى.

2 – ميل القوى الدينية والسياسية إلى النزاع حول الدين وعليه وبه في السياسة المصرية على نحو يهمش دور الثقافة ومشاكلها في الخطابات والبرامج السياسية، بالإضافة إلى عدم اهتمام غالب الأجهزة الإعلامية المرئية والمكتوبة والمسموعة المصرية بالثقافة ومؤسساتها وإنتاجها وموضوعاتها ومشاكلها في المرحلة الانتقالية الممتدة، وتركيزها على الوقائع السياسية والتحقيقات القانونية التى أجرتها النيابة العامة مع الرئيس وأسرته وأركان ورموز حكمه، لاعتبارات عملية تتصل بالذيوع والتوزيع والانتشار ثم المحاكمات وبعدها التركيز على بعض الاستعراضات السياسية والدينية أو بعض الأمور الماسة بالأخلاق العامة، أو ظواهر البلطجة .. إلخ!

3 – بعض قادة السلطة الفعلية السابقة في البلاد كانوا يعتبرون على ما يبدو أن الثقافة من قبيل الترف السياسى، ومن ثم ليست ضمن أولويات الأجندة السياسية للسلطة الانتقالية أو للقوى السياسية المتصارعة على الساحة.

4 – بعض أعضاء التشكيلة التكنوبيوقراطية –فى ظل الحكومات المتعاقبة أثناء العملية الثورية وبعدها –، بعيدون عن عالم الإنتاج الثقافى الرفيع واستهلاكه، والأخطر عدم إدراك أهميته في السياسة وعملياتها، وذلك في إطار إدارة السياسة الخارجية المصرية في الإقليم والعالم، لاسيما بوصفها أحد أبرز مكونات القوة الناعمة المصرية التى تتشكل من الفنون والآداب والمعرفة ونظم إنتاجها والتقاليد المؤسسية والمغامرات الإبداعية والتجارب والخبرات الثقافية، ونمط السياسات الثقافية، والإبداعات العالمة والوسطية والشعبية. هذ

البعد المحورى للقوة الناعمة واستخداماته في سياسات الدولة لا يزال بعيدًا عن الإدراك السياسى الشائع لدى الصفوة السياسية المتنازعة في المرحلة الانتقالية بل ولدى جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين وآخرين وأذرعهما الحزبية والسياسية، في ظل غياب للرؤية السياسية الرصينة والإبداعية التى تدار من خلالها عمليات التحول وقراراتها السياسية والإدارية والتنظيمية.

5 – إن قادة بيروقراطية وزارة الثقافة ومؤسساتها يفتقرون غالبهم إلى رؤية سياسية بالإضافة إلى غياب صلة اتصال بينهم وبين ما يدور في إطار السلطة الفعلية السابقة التى حكمت البلاد – المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وذلك قبل تغيير قياداته البارزة ومعهم قادة الأفرع والجيوش –، وكذلك داخل الحكومات السابقة قبل حكومة هشام قنديل. لا شك أن الفجوة الاتصالية والمعلوماتية تؤدى إلى تشوش في الرؤى وتردد وضعف في الاداءات.

ترتيبًا على هذا التهميش للثقافة على مستوى الإدراك السياسى، أو الإعلامى يمكن القول إن بعض الآراء المطروحة حول تطوير وإعادة هيكلة المؤسسات الثقافية الرسمية، لا تزال تدور في أطر جزئية تدور في عديد الاتجاهات حيث يذهب **الاتجاه الأول**: نحو ضرورة تطوير وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للثقافة ونظامه الأساسى ومكوناته التنظيمية من اللجان، وتشكيلاتها وضرورة مقرطة عملية الاختيارات ووضع معايير وأساليب ديمقراطية في الاختيار، ويذهب بعض المثقفين إلى ضرورة تحويله إلى مؤسسة مستقلة عن الوزارة، ومن ثم يغلب على هذا التوجه الأول المسعى الاستقلالى والتنظيمى للمجلس وهياكله وقواعد وشروط عمله.

الاتجاه الثانى: يشيع بين بعض المثقفين ذوى التوجه اليساروى ويرمى إلى ضرورة استيلاء المثقفين على المؤسسات الثقافية الرسمية لاستكمال الثورة وعملياتها من خلال ملء الفراغات الثقافية المتاحة في المرحلة الانتقالية، لتأكيد المعانى الثورية، ودعم وترسيخ استقلالية المثقفين وإنتاج الثقافة والإبداع في مجالاته كافة.

هذا التوجه السالف الذكر يستند إلى تكييف سياسى لما حدث في 25 يناير 2011 وما بعد على أنه ثورة بكل دلالات هذا المصطلح، ومن ثم يرمى إلى استكمالها من خلال عملية تثوير المؤسسات الرسمية وذلك عبر الآليات الثورية.

الاتجاه الثالث: يطرحه بعضهم من العاملين في المؤسسات الثقافية الرسمية حيث يذهبون إلى ضرورة إحلال العاملين بالوزارة محل الشخصيات الأكاديمية التى قادت العمل الثقافى الرسمى طوال عشرات السنين. ويذهب هؤلاء إلى ضرورة الضغط على الحكومة ووزراء الثقافة من أجل الاستيلاء على المواقع القيادية في كافة المؤسسات والهيئات الثقافية الرسمية تحت مظلة وشعار ضرورة وأحقية قيادة أبناء الوزارة لمؤسساتها، وذلك في مواجهة السياسة السابقة التى ذهبت إلى اختيار وتجنيد بعض مثقفى السلطة السياسية ولجنة السياسات في الحزب الوطنى المنحل لبعض المواقع القيادية في وزارة الثقافة.

هذا التوجه السابق ذو طبيعة بيروقراطية يرمى إلى استبعاد بعض كبار الموظفين "المثقفين" من إدارة المؤسسات الثقافية لاعتبارات تتصل بمزايا الوظيفة القيادية. من ناحية أخرى يحاول هذا الاتجاه الاستفادة من حالة السيولة والتضاغط الفئوى والمطلبى من أجل تحقيق مصالحهم المادية والمعنوية. ساعد على دعم هذا التوجه انشغال الحكومات الانتقالية السابقة ووزراء الثقافة بأولوية ضبط حالة السيولة والفوضى النسبية في مؤسسات الدولة عبر بعض الاستجابات الجزئية من خلال بعض التعيينات الجديدة للعاملين بمكافأة شهرية، أو آخرين، أو بعض الترقيات لبعض المواقع القيادية العليا أو الوسيطة إلى آخر هذه الأساليب الإدارية ذات الوجه البيروقراطى، لا السياسى.

أولًا: ضغوط ومخاطر آنية ومحتملة على الثقافة والإبداع

أخطر ما في المشهد الثقافى الرسمى في المرحلة الانتقالية هو بروز مخاطر تهدد العمل والإنتاج الثقافى والإبداعى على اختلاف حقوله ومناحيه يتمثل في ظهور القوى الإسلامية السياسية على اختلاف خطاباتها وبرامجها، وتحالفاتها غير المعلنة مع الحركة السلفية على تعدد جماعاتها وقيادتها ومراكزها.

الحركة الإسلامية بكافة أطيافها - إلا قليلًا - لديها مواقف ضاغطة وحادة نسبيًّا إزاء الثقافة والإبداع، وترمى إلى فرض رقابة دينية على الأنشطة والتظاهرات الثقافية وعلى الفنون والآداب والإنتاج الثقافى والإبداعى.

هذا النمط من الهيمنة الدينية الذى يسعى بعض الإسلاميين السياسيين إلى فرضه يشكل خطرا داهما على الثقافة والإبداع ومؤسساتها في أثناء الفترات والحالة الانتقالية. هذا التوجه

الرقابي الديني على الإبداع، ونظم إنتاجه والمؤسسات الرسمية أو اللا رسمية التي تؤطر فعالياته، شكل خطرًا على قيادات المؤسسات الثقافية - بل وبعض المثقفين والمبدعين-، حيث يخشى بعضهم من تزايد الاتهامات المرسلة لهم بالكفر والزيغ، أو على الأقل الادعاء بأنهم يعادون الدين ومن ثم يخافون من هذا التوجه الخطر الذي يرمي إلى خلق فجوة بينهم وبين المواطنين ذوى التوجهات السلفية والإخوانية من ناحية، وبين بعض موظفي الوزارة ومؤسساتها وهيئاتها من المناصرين لهذه التوجهات التكفيرية أو المحافظة والمعادية لحرية الإبداع والبحث الأكاديمي.. إلخ. من ناحية أخرى، رمى بعضهم إلى استغلال الاتهامات الكفرية المرسلة كأداة لممارسة الضغوط على بعض الحكومات الانتقالية وعلى المجلس العسكري السابق وذلك من أجل دعم وتحقيق مطالبهم الفئوية والضغط على الحكومة لتغيير قياداتهم بما فيها الوزير. من هنا نستطيع تفسير البطء في اتخاذ القرارات، والحساسية الشديدة إزاء انتقادات التيارات السلفية والإخوانية للوزارة والوزير وقادة المؤسسات الثقافية الرسمية. ثمة انتقادات تأتي من قلب المؤسسة الأزهرية وبعض دعاتها وأساتذتها، وذلك في ظل حالة اضطراب وسيولة وبعض من الفوضى داخل المؤسسة الدينية الرسمية العريقة، وسعى بعضهم داخلها إلى استغلال بعض الموضوعات الثقافية للمزايدة الدينية والسياسية مع السلفيين والإخوانيين والجماعات الإسلامية الراديكالية بعد مراجعاتها لاعتبارات تتصل بالتنافس فيما بينهم جميعًا على بناء المكانة والذيوع داخل الأسواق الدينية المصرية والإقليمية.. إلخ، وذلك استنادًا على أن النزوع الراديكالي المحافظ والمتشدد يؤدى إلى استقطاب الجمهور من الغلاة، وإلى تركيز أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة على هذا النمط المتشدد والمحافظ من الخطابات الدينية السياسية أو الدعوية أو العقدية أو الإفتائية.

إزاء هذا التضاغط الفئوى والرؤى البيروقراطية يثير التساؤل كيف يمكن إدارة الثقافة في مرحلة الانتقال؟

السؤال الذائع دائمًا أثناء تطور الأزمات الكبرى والذى نطرحه في هذا الصدد ما العمل؟

ثانيًا: إدارة الثقافة في المرحلة الانتقالية

يمكننا في إيجاز بلورة بعض المعالم الرئيسة للفكر والرؤية التي يمكن أن تؤطر سياسة إدارة المراحل الانتقالية فيما يأتي:

1 – بداية لابد من إيجاد تصور سياسى يؤطر إدارة الثقافة ومؤسساتها في المرحلة الانتقالية التى تمتد مراحلها الفرعية منذ الثورة واستيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة تأسيسًا على نتائج العملية الثورية في 25 يناير وما بعد، ومن ثم ضرورة صياغة فلسفة سياسية ثقافية جديدة فى أعقاب انتخاب رئيس جديد للبلاد، وتشكيل حكومة هشام قنديل، وكذلك فى أعقاب الانتخابات البرلمانية المقبلة بعد وضع الدستور الجديد والاستفتاء عليه. من ناحية أخرى لا ينبغى أن تترك الجماعة الثقافية أمر وضع هذا التصور لبيروقراطية وزارة الثقافة أو قيادتها من بعض "المثقفين"، وذلك حتى يشارك هؤلاء مع غيرهم ممن هم خارج إطار السلطة الثقافية الرسمية، فى صياغة السياسة الثقافية الجديدة فى ظل ضغوط شديدة من الحركة الإسلامية السياسية ومشايخ السلفية على الثقافة والمثقفين والإبداع والمبدعين، وفى مواجهة دعاوى الحسبة التى يحركها بعض المحامين وآخرين أمام القضاء.

2 – التصور السياسى للثقافة والثقافوى في المرحلة الانتقالية، يعتمد هذا التصور على أن الثقافى والسياسى لا ينفصلان وأن أهمية كليهما تتمثل في أنهما محددان محوريان في سياسة رشيدة تؤطر عمليات إدارة مرحلة الانتقال وما بعدها على عديد الصعد ومنها تمثيلًا لا حصرًا ما يأتى:

أ– إن الثقافة مكون رئيسى من مكونات القوة الناعمة المصرية وإشعاعاتها الملهمة عمومًا، وتزداد أهمية هذا النموذج الملهم في المرحلة الانتقالية لدوره المؤثر على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ويشكل فائض قوة رمزيًّا ومعنويًّا في عملية إدارة التفاوضات السياسية والاقتصادية.

ب– يلعب الرأسمال الثقافى والرمزى المصرى التاريخى وفوائضه دورًا مهمًا في مرحلة الانتفاضات الثورية العربية، ويؤدى من ثم دورًا بالغ التأثير، وربما أكثر نفوذًا من القوة الصلبة على اختلاف مكوناتها والحدود المفروضة عليها.

ج– يؤثر الظهور والحضور الثقافوى في السياسة الانتقالية على عملية توليد وتجديد الهيبة والمكانة الإقليمية والدولية ولاسيما في إطار عالم المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة، خاصة في ظل فضاءات الحرية الفكرية والإبداعية ... إلخ.

3 – إن إنتاج الثقافة والإبداع وإدارة المؤسسات الثقافية الرسمية واللا رسمية ليس محض

ترف سياسى أو ثقافى وإنما يمثل أحد مكونات بناء القوة المصرية السياسية. ومن ثم يشكل الإهمال أو التهميش خطرًا فعليًا يساهم في إضعاف الدولة وأوراق القوة المتاحة لها ولدى السلطة الانتقالية. إن إيلاء عناية خاصة واستثنائية بالثقافة عمومًا والقوة الناعمة يضفى على السلطة العسكرية الواقعية في البلاد صورة إيجابية جديدة ومغايرة ومقبولة للعسكريتاريا في السلطة في المرحلة الانتقالية، وتجعل حضورهم استثنائيًا وانتقاليًا ومقبولًا في إطار ديمقراطى ومن ثم مغايرًا للصورة النمطية السلبية عن العسكريتاريا الانقلابية في السلطة التى سادت تاريخيًا في أجهزة الإعلام العالمية، ولدى قطاعات واسعة في العالم المتقدم لا يزالون ينظرون بسلبية وريبة إلى حكم العسكريتاريا ومخاطره على الحريات والتطور السياسى الديموقراطى والدولة الحديثة في هذه البلدان.

4 – ضرورة إعمال مبدأ الشفافية والمحاسبة في العمل الثقافى وإدارته، والتركيز على عديد الاعتبارات ومنها:

أ– استنفار الجماعة الثقافية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الثقافى، وذلك لكى تلعب أدوارها في حرية وبلا قيود بل وتقديم التسهيلات لها لإدارة بعض مكونات ومساحات الفراغات الثقافية في البلاد.

ب– تعبئة الضمير الثقافى – من كبار شباب الكتاب والمبدعين والمفكرين – من أجل وضع إطار أخلاقى وقيمى للممارسة الثقافية وإداراتها في المنظمات الطوعية والرسمية معًا.

ج– التركيز على ضرورة إظهار أسس أولية للسياسة الثقافية وإداراتها ونظمها في ظل مرحلة تحول ذات ملامح ثورية نسبيًا، فيها عناصر ورؤى وسياسات تنتمى إلى ما قبل وما بعد انتفاضة 25 يناير 2011 الثورية الديمقراطية، ومن ثم تسعى عملية إدارة الثقافة إلى حل بعض التناقضات بين الما قبل والما بعد، ومحاولة تسييد بعض من قيم "اللحظة الثورية" التى تراجعت من آسف، وبعض سيولتها وفوضاها على نحو يتسم بالرشد السياسى. وهذا التوجه يحتاج إلى حضور فاعل وديمقراطى للمثقفين والمبدعين.

د– السعى إلى تحويل القاهرة وبعض المدن المصرية إلى مراكز وخلايا للعمل الثقافى بكافة صنوفه وأشكاله وتظاهراته، والأهم تبنى الأفكار الجديدة وغير النمطية، والسعى إلى جذب

رموز جيلية متعددة من أبناء الجماعات الثقافية العربية للانخراط في البؤرة النشطة للعمل الثقافى، وتجاوز قوائم الأسماء التقليدية والنمطية التى كانت تدعى إلى المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمعارض والسمبوزيم، والمهرجانات السينمائية والفنية من قبل البيروقراطية الرسمية وكهنة المعابد الثقافية الرسمية. من ثم يبدو مهمًا الانفتاح على الوجوه المبدعة والشابة الجديدة وتجاربها في العالم العربى وإيران وتركيا والمناطق المهمشة عربيًا، والاهتمام بدمج الأنشطة الثقافية والإبداعية فى منطقة حوض النيل بالعمل الثقافى المصرى، وذلك كمدخل جديد لمكون أفريقى في سياسة مصر الثقافية والخارجية.

إن إقامة أسابيع ثقافية عربية وأفريقية ومع دول الجوار الجغرافى العربى تركيا وإيران ودول متوسطية ولاتينية، تبدو من الأهمية بمكان، وخصوصًا أن مصر عليها أن تعود إلى الإقليم من خلال إبداعها وإنتاجها الثقافى مع شقيقاتها العربيات في لبنان وسوريا وتونس والمغرب .. إلخ وهو ما يزيد ويثرى قوتها الناعمة التى تستطيع أن تساعد الدولة وأجهزتها على أن تناور وتواجه بعض الضغوط التى تمارس أو قد تمارس عليها من قبل بعض القوى الإقليمية النفطية المحافظة، أو على المستوى الدولى من أجل حصار التجربة الثورية المصرية الشابة، وتحويلها إلى مجرد تمرد جيلى يرمى إلى بعض الإصلاحات الجزئية وبعض الديمقراطية والحريات المنضبطة أو المبتسرة حتى لا تمتد أثارها إلى إقليم النفط وتحديدًا إلى دول منابع النفط وإلى طرح أسئلة المشروعية والمساءلة حول استخدامات الاحتياطات المالية الضخمة بكل أثار ذلك على التوازنات الإقليمية في المنطقة وعلى الاقتصاد العالمى.

إن الثقافة كسياسة وإنتاج وسلع ثقافية وطرائق إدارة تحتاج إلى إبداع وتجديد رؤية سياسية – ثقافية جديدة ومختلفة ومن ثم إلى خيال سياسى وثقافى جامح وخلاق وقادر على إضفاء ديناميكية جديدة على مؤسسات ثقافية واهنة وتغشاها بيروقراطية بطيئة ومترددة تسيطر عليها شيخوخة فكرية وبيروقراطية وسياسية.

هوامش الفصل الثانى: "إدارة الثقافة فى مرحلة الانتقال"

(1) ذهب بعض المراقبين للحالة الإعلامية في أعقاب الانتفاضة الثورية إلى أن ثمة توجيهات للأجهزة الإعلامية المرئية الرسمية والخاصة والمكتوبة والمسموعة على نحو يقيد من حرية الرأى والتعبير. انتشار هذه الوجهة من النظر دفعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى إصدار بيان يوم الأربعاء 28 من إبريل 2011، ذهب فيه إلى "استمرار سياسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في التواصل مع الشعب المصرى وشباب الثورة لنشر الحقائق والرد على ما يثار من شائعات التى من شأنها الإضرار بإنجازات الثورة ومحاولة إثارة الفتنة بين الشعب وقواته المسلحة. وأكد البيان أن جميع القرارات التى تصدر عن المجلس يتم نشرها دون مواربة إيمانًا من المجلس بأهمية نشر الحقائق أولا بأول .. وأضاف البيان أن الإعلام في مصر له الحرية المطلقة في نشر أو تناول أى حدث وأن يتحمل تبعيات هذا التناول أمام الرأى العام وطبقًا لمصداقيته وأن الهدف الأسمى للمجلس الأعلى والشعب المصرى خلال هذه الفترة هو دعم الإعلام المصرى بجميع أنواعه من أجل استعادة ريادته ودوره المحورى الذى كان له أكبر الأثر في امتنا العربية والإسلامية. البيان يأتى بعد انتشار سلسلة من الأخبار المغلوطة التى تناولتها بعض وسائل الإعلام مؤخرًا ونسبت مصدرها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وكذلك ترويج البعض على المواقع الإلكترونية لشائعات سيطرة القوات المسلحة على مختلف وسائل الإعلام وفرض الرقابة عليها، انظر في هذا الصدد جريدة الأخبار – العدد الصادر يوم الخميس 28 أبريل 2011، ص3.

الفصل الثالث

الصحافة وثقافة العنف والألم:

اللغة القاسية والأخيلة والمجازات الدامية

الحديث عن علاقة الصحافة – وأجهزة الإعلام المرئية لاسيما الفضائيات العربية والخاصة المصرية – بعمليات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى ووقائع العنف السياسى والاجتماعى ذى المحمولات الدينية والطائفية، أو الحسبة وغيرها من بعض الوقائع الاجتماعية اليومية المثيرة من الأمور التى تتكرر كثيرًا في الخطاب العام، لا تكاد تمر أزمة أو واقعة عنف مثيرة لاهتمامات الصفوة أو الجماهير، إلا ويتم طرح مسألة العلاقة بين النشر والبث والعنف. لسنا إزاء قضية عابرة في كلام عابر – إذا شئنا استعارة محمود درويش–، ولكننا إزاء قضية من أبرز قضايا سوسيولوجيا العنف السياسى والاجتماعى والجنائى، ومن ثم هى جزء لا يتجزأ من الدرس الأكاديمى في الجامعات والكليات المتخصصة في العلوم الاجتماعية والجنائية والعقابية. العنف وثقافته وعوامله التكوينية وأسبابه ودوافعه وسياقاته، ومثيراته.. إلخ، هى موضوع تتداخل من خلاله عديد فروع العلم الاجتماعى، ومنها سوسيولوجيا الثقافة ومقارباتها، وسياسات الأمن، وسوسيولوجيا القانون والجريمة والعقاب.

عديد العناوين والأوصاف المثيرة والصاخبة أحيانا وتكاد لا تخلو منها الكتابات الجادة والموضوعية، وكذلك البسيطة والتى تنطوى على خفة، نطالعها على نحو مستمر منذ عقود وقبل الانتفاضة الثورية الديمقراطية في 25 يناير 2011، وما بعدها من بعض السيولة والفوضى والإثارة والاستعراضات السياسية واللفظية والمرئية فى البرامج الحوارية السجالية. وهو ما تصادفه في مصطلحات وأوصاف ومفردات من مثيل: ثقافة العنف،

والعنف الجنائى، والعنف الدينى، والعنف الطائفى، العنف الفردى، والعنف الجماعى، العنف العارض والعنف المنظم، العنف السياسى ذى السند التأويلى الدينى، كعنف بعض الجماعات الإسلامية السياسية، أو بعض العنف الخطابى اللفظى أو المادى الذى مارسته بعض مجموعات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وقامت به خلال الفترات الانتقالية الذى يرمى بالقوة إلى تطبيق تأويلات أو تفسيرات دينية شديدة المحافظة على أشخاص أو جماعات خارج قانون الدولة كقطع بعضهم لأذن مواطن، أو قيام آخرين بطرد مواطن من منزله لأن سلوكه الشخصى يختلف عن سلوك من طردوه بعد الانتفاضة الثورية الديموقراطية أو الاعتداء على بعض محال تزيين السيدات – الكوافيرات – فى بنها، أو الاعتداء على طالب شاب يجلس مع خطيبته فى الطريق العام بالسويس، وتم قتله بعد رفضه لأوامرهم بالتفريق بينهما.

خذ مثلًا وقائع وعمليات الانتفاضة الجماهيرية الثورية في 25 يناير 2011 وما بعد، حيث تشكل في ذاتها تعبيرًا عن بعض الخطابات الثورية الحاملة لعنف في نقد رئيس الجمهورية السابق وعائلته ورموز حكمه من حيث نسبة الاستبداد والفساد والخروج على قانون الدولة في ممارساتهم السياسية، والاستعلاء والعنجهية في التعامل مع "رجال الدولة" – بفرض أنهم كذلك – من الوزراء ورؤسائهم وكبار الموظفين العموميين، فضلًا عن تعاملهم مع بعض الشخصيات العامة والمواطنين العاديين... إلخ.

نقد الاستبداد والفساد، والافساد، من خلال استخدام أوصاف حادة أو قدحية، هو عنف لفظى ولكنه يتسم بطبيعة ثورية رامية إلى تغيير في طبيعة نظام الحكم وتحويله من مصدر رئيس لإنتاج الفساد والاستبداد واستباحة حقوق وحرمات المجتمع بل والدولة، والمواطنين بلا روادع ولا ضوابط قانونية أو أخلاقية.

الثورة والانتفاضات الثورية الديمقراطية السلمية والاحتجاجات السياسية والاجتماعية كما في المثال المصرى، هى تعبيرات وتمظهرات وأفعال للعنف المادى والرمزى واللفظى والأخلاقى في سعيهم لإحداث تغيير بنيوى شامل في تركيبة المجتمع والدولة والسياسة والنظام الاجتماعى وعلاقاته، وفى القيم والأخلاقيات السائدة، ومن ثم الأعمال الثورية أيا كان مجالها هى سعى لتغييرات جذرية، وتحولات مجتمعية في تركيبة المجتمع والدولة والإنسان، بل وتستطال لتؤثر على أنماط التدين –وتمظهراتها الخطابية والسلوكية في

السلوك والفكر الدينى السائد في مرحلة تاريخية ليس هو الدين كمنظومة عقائدية وقيمية وأخلاقية وسلوكية.. إلخ، كما قد يخلط بعضهم ذلك عمدًا – وقد تؤدى التغيرات السياسية والاجتماعية في بعض الأحيان والبلدان إلى ثورة في الفكر الدينى الوضعى السائد قبل الثورة، أو الانتفاضات الثورية... إلخ.

العنف أيا كان مجاله وسياقاته وظروفه ليس سلبيًا في ذاته، ولكن توظيفات العنف، ومن يستخدمه ولأية أهداف اقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية، هو الذى يساهم في عملية إضفاء التقويمات المعيارية والقيمية السلبية أو الإيجابية على العنف وظواهره وسلوكياته ومألاته في سياقات تاريخية واجتماعية محددة.

عنف النظام التسلطى قبل وأثناء العملية الثورية المصرية السلمية، هو عنف خارج الشرعية القانونية والسياسية، ويمثل خروجًا سافرًا عليها كما تجسده ممارسات غالب أجهزة الدولة الأمنية التى بدا وبجلاء وكأنها تعمل فقط لخدمة النظام الذى تم اختصار وضغط الدولة الحديثة واعتصارها لتعمل أجهزتها في خدمة رموز الحكم والتغطية على انتهاكم لقانون الدولة أو ممارساتهم للفساد السياسى وعديد أشكاله – الرئيس وزوجته وأولاده وبعض مراكز القوى حولهم، وفى بعض أجهزة الدولة الأمنية على نحو ما أظهرته المحاكمات التى جرت فى هذا الصدد –، ومن ثم كانت مقاومة هذا العنف النظامى التسلطى عملًا مشروعًا من خلال الآليات السلمية، كالتظاهر، وأشكال الاحتجاج، والشعارات الحاملة لبعض الخطاب السياسى والاجتماعى النقدى. إن السخرية اللاذعة، والنكات القاسية، وبعض الأشعار العامية أو الفصيحة القدحية، هى أشكال من العنف الناعم والساخر التى ساهمت في إسقاط هيبة النظام وأجهزته، ومراكز القوة الرئيسة داخله، وكذلك الأسرة الحاكمة ورموز السلطة وحاشية الرئيس.

عنف ناعم ولاذع يحمل بعض سمات الثقافة المصرية الشعبية في نسقها الرئيس، حيث النكات الساخرة، وبعض التمثيل والرقص والغناء الحامل للمحاكاة الساخرة.. كلها سمات ما بعد حداثية بامتياز، والأهم أنها كسرت حدود الخوف وحواجزه النفسية في داخل غالب الشباب وبعض الشيوخ الثائرين وغالب المصريين جميعًا.

ثمة عنف محمول على السيولة والفوضى في أثناء العملية الثورية، وفى أعقاب خروج الرئيس السابق عن سدة الرئاسة، كعنف الجانحين ومعتادى الإجرام والبلطجية، وهو عنف

يحاول أن يعيد إنتاج وتطوير ثقافة العنف الإجرامى، على نحو ما يشاهد في المراحل الانتقالية وبلا مواجهة حاسمة لوجود فراغات أمنية وسياسية مستمرة حتى انتخاب رئيس الجمهورية والسعى إلى ضبط الأمن.. إلخ.

إن التدافع "الثورى" الهادر يوم 28 يناير 2011 أدى إلى انكسار تماسك المنظومة الأمنية، ومن ثم فتح المجال لانكشاف الأجهزة الأمنية، وبعض طرائق عملها التى انحسر عن بعض ممارساتها المشروعية القانونية الإجرائية والموضوعية، وتحولت إلى أدوات للقمع اللا مشروع، ومن ثم يخضع بعض قادتها للمحاكمات الجنائية وذلك على طريقة إدارتهم للأجهزة التابعة لهم، والتى أدت إلى استخدام العنف المفرط بل أقصى درجات العنف الدموى من إطلاق الرصاص الحى والمطاطى، على المتظاهرين بالإضافة إلى الأساليب الأخرى لمواجهة عملية ثورية سلمية بامتياز، وذلك أيا كانت نتائج هذه التحقيقات والمحاكمات، وبعض أحكام البراءة لخلو الأوراق من أدلة الثبوت، وقليل من أحكام الإدانة لبعضهم.

إن عديد أشكال السلوك الفاسد والأداء غير الاحترافى ظهرت وبوضوح وبكثافة في طريقة مواجهة العملية الثورية السلمية.

ترتب على عدم تماسك الآلة الأمنية وتقوض بعض أركانها عن بروز دور العصب الإجرامية، في الاعتداء على "الثائرين"، وعلى الممتلكات العامة والخاصة، والأخطر صدور قرارات بفتح أبواب السجون وخروج أعداد كبيرة منهم وأشاعوا وساهموا في بعض الفوضى وارتكاب جرائم أخرى، وهو ملف سيفتح لمعرفة مدى مشاركة عديد الأطراف فى جهاز الدولة والحركة السياسية وآخرين فى فتحها.

نحن نواجه ظاهرة من ظواهر الاجتماع الإنسانى المعقدة، والتى ترتبط بالتشكيلات الاجتماعية منذ بدء المجتمعات الإنسانية، وظلت ولا تزال تتطور وتتعقد في علاقاتها بمسألة القوة وتوزيعها ومشروعياتها، ومن ثم بعملية وضع القوانين سواء عبر الأعراف والتقاليد والأديان وصولًا إلى الوثائق المكتوبة التى تحمل بعض القواعد التى تنظم السلوك الاجتماعى، وتفرض الجزاءات على مخالفتها. كان العنف ولا يزال هو محور مسألة القوة والشرعية والاجتماع في التاريخ الإنسانى، من ناحية ثانية لا تزال أشكال العنف وسياقاته تمثل أحد أبرز اهتمامات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأجهزة الأمن، والثقافة،

ومن ثم الإعلام الذى بات موضوعًا للأسئلة، وبعض الاتهامات وأشباحها التى تحوم حولها وتتداخل معها لاسيما فى المراحل الانتقالية.

ثمة بعض الأسئلة تطرح في هذا الصدد، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر ما يأتى:

السؤال الأول حول السؤال: لماذا الحديث عن دور الصحافة في مناهضة بعض الظواهر الاجتماعية أو السياسية؟ وهل لها دور في الترويج لثقافة العنف! وما المقصود بثقافة العنف؟

السؤال الثانى: لماذا التركيز بين الحين والآخر على دور الصحافة والصحفيين في إنتاج العنف، ومواجهة بعض الظواهر السلبية؟

فى تقديرنا ونرجو ألا نكون مخطئين أن هذا الدور يعود إلى عديد الأسباب وهى:

1- دور الصحافة في إنتاج بعض أو غالب الصور النمطية والمشوهة وإعادة إنتاجها وترويجها.

2- دور الخطابات الصحفية - والإعلامية المرئية - المؤثر في الترويج والتبرير للعنف الأهلى - كما في المثالين لبنان / العراق -، وفى تبرير العنف الإرهابى، ومحاولة تقديم بعض منتجيه بوصفهم أبطال في مواجهة الغرب عمومًا - أو الاستكبار الأمريكى، أو "الإمبريالية" أو "العولمة الأمريكية" أو "الإمبراطورية الأمريكية"، أو لمواجهة ما يسمى "التحالف الصليبى العالمى" - بتعبيرات إيديولوجيا تنظيم القاعدة والسلفية الجهادية وبعض الإسلاميين الراديكاليين وغيرها من الأوصاف القدحية والسلبية.

3- تركيز الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية، والمنظمات غير الحكومية على دور الصحفيين وضرورة إعادة تأهيلهم في الإقليم العربى.

4- بعض الصحفيين المصريين والعرب ذوى تحيزات فاضحة لتوجهم السياسى والإيديولوجى والدينى والاستثناءات تبدو محدودة فيما بينهم.

5- لجوء بعضهم فى الوسط الصحفى والإعلامى إلى الإثارة والتهويل والتضخيم كآلية لتحقيق الشهرة والذيوع والمكانة للصحف التى يعملون بها، والسعى الحثيث نحو زيادة معدلات التوزيع للصحيفة أو القناة التلفازية.

6- ضعف التكوين العلمى والمهنى لدى بعضهم ومن ثم تأثير ذلك السلبى على الممارسة

الصحفية في التعامل التقنى والصياغى مع الخبر، والعناوين الكبرى والفرعية، وفى وضع الأسئلة وإدارة المقابلات والتحقيقات الصحفية والتلفازية، أو في الرسوم الكاريكاتورية التى تعتمد على النكات اللفظية الفجة أو الإثارية وفى طبيعة المقالات المنشورة ولغتها التى تفتقر إلى الدقة والأحكام والرصانة وميل بعض الكتاب إلى اللغة العامية والأوصاف التى تشيع في الخطاب اليومى للعامة والعاديين، أو استخدام الأمثولات والحكم الشعبية بهدف إيجاد وشيجة بالجمهور العام ومن ثم تقع بعض المقالات في أسر الفكر اليومى الشعبوى وبعضه غوغائى وأثارى.[1]

7- شيوع الثقافة السجالية ومحمولاتها من العنف الخطابى السياسى/ الدينى / الاجتماعى واللفظى والرمزى في لغة الصفوة في الحكم والمعارضة، وفى أطر نشطاء الأحزاب والجماعات السياسية إزاء بعضهم بعضًا – في ظل حكم الرئيس السابق وفى أثناء العملية الثورية ومرحلة الانتقال السياسى وإعاقاتها –، وفى الإعلام الرسمى، وإعلام القوى السياسية على اختلافها والإعلام الخاص.

8- بروز مثال الصحفى/ الناشط السياسى الذى يخلط بين دوره المهنى في استقصاء الأخبار والمعلومات أو ما يعتقد أنه يشكل الحقائق النسبية في موضوعه وبين دوره الحركى/ التنظيمى والسياسى سواء بين رؤى الاتجاهات القومية العربية أو الإسلامية الإخوانية والسلفية وغيرها، أو الماركسية أو الفوضوية وغيرها... إلخ. هناك مأزق ما يبدو بارزًا بين المهنية والأداء الإيديولوجى لدى بعضهم من النشطاء الصحفيين والإعلاميين في الحالة المصرية.

9- عدم اطلاع بعض الصحفيين والإعلاميين المصريين على ما يحدث في عالم الغرفة الكونية أو الجهاز الكونى وما يدور في عالمنا. وتحول غالب إعلامنا المرئى والمسموع وصحافتنا إلى صحافة محلية الاهتمامات سواء في معالجاتها، وفى مستواها المتدهور على الصعد المهنية.

10- إن الصحافة لاسيما المرئية والصحافة الإلكترونية / الرقمية أصبحت ذات قدرات تأثيرية خطيرة في تغيير بعض اتجاهات الرأى العام، لأنها تخاطب مستهلكى المادة الإعلامية المرئية، وهم قاعدة واسعة لا تحتاج إلى إجادة القراءة والكتابة، ولأنها تخاطب عيون المشاهدين عبر تيار متدفق من الصور والموسيقى والأصوات والكلام، والأخبار المرئية، والأهم اللغة المبسطة والمزيج بين بعض الفصحى، واللغة الدارجة – لغة الشارع والجمهور–

لجذب عيون شرائح كبيرة من المشاهدين، ومن ثم تلجأ إلى المنافسة الضارية – من أجل أعلى درجات المشاهدة – التى تحدد نسب التدفق الإعلانى إلى القناة، ومن ثم ارتفاع أجور بعض المقدمين والمعدين والمديرين... إلخ.

11– لا يجوز قصر مفهوم الصحافة فقط على الصحافة "المكتوبة / الورقية" التقليدية وإنما ينبغى أن يمتد إلى الصحافة الرقمية أو الإعلام الافتراضى البديل، ولاسيما بعض أنساقه الأكثر تأثيرًا وتفاعلية من مثيل المدونات والفيس بوك Face Book، وتويتر twiter، أو المواقع النتية ذات الطابع السجالى والقدحى التى ساهمت بفعالية استثنائية في تحريك الانتفاضات الثورية للطبقات الوسطى المصرية، والتونسية. ويلاحظ مساهمة بعض المواقع الدينية في الحض على الشحن والإثارة الدينية والطائفية.

ثمة امتداد لمساحات التأثير للصحافة الرقمية والمرئية من حيث الأعداد، وكذلك على صعيد الطابع التفاعلى والتبادلى في الآراء والقيم والرموز والعنف أى التبادل التفاعلى للعنف المحمول على السجالات الدينية والسياسية والعرقية والقومية. من هنا تبدو مؤثرة، وتحتاج إلى إدخالها في مفهوم الصحافة، ومن ثم تغدو الصحافة الرقمية أو الإلكترونية أحد فروعها المستحدثة والمهمة والمؤثرة، والتى ستنامى خلال المراحل القادمة.

ما سبق يمثل الأسباب التى تدعو إلى طرح موضوع تأثير الإعلام عمومًا والصحافة على اختلافها في الترويج لثقافة العنف – وخصوصًا فى أعقاب الانتفاضات الثورية، وأشكال الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية.. إلخ–والسؤال الذى يثار بين الحين والآخر ما هو دور الصحافة والإعلام والمرئى تحديدًا في مناهضة ثقافة العنف، خصوصًا في مراحل الانتقال بما تنطوى عليه من بعض السيولة والفوضى وأشكالها المختلفة؟

السؤال الثانى: ما هى ثقافة العنف وأنماطه؟

ما هو العنف الذى يتحدث الجمع عنه؟ يذهب بعض الباحثين إلى أن العنف هو "سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف، قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا وسياسيا مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى". (2)

يبدو لى هذا التعريف عاما وبه بعض الغموض، ويغيب عنه بعض الجوانب العنفية الأخرى ويركز على "السلوك أو الفعل"، ومن ثم على الفعل المادى العنيف الذى يمارس من قبل فرد أو جماعة أو طبقة أو دولة. في حين أن العنف أنواع والأحرى أنماط ومن ثم غاب عن التعريف السابق العنف المعنوى، الذى يتمثل في عديد الأشكال من مثيل العنف اللفظى، أو العنف الخطابى أو العنف الرمزى، أو العنف الإشارى أو الملمحى ونقصد بذلك استخدام الفرد أو الدولة أو الحزب السياسى أو الجماعة الدينية بعض الملفوظات والعبارات الحادة والانفعالية أو التى قد تتضمن بعض الصفات السلبية التى تحقر من شأن ومكانة الفرد أو الجماعة أو الشعب أو الدولة موضوع العنف اللفظي. من ناحية أخرى أن يكون بعض الخطاب الدينى أو القومى أو السياسى أو العرقى مشتملًا على استخدام للألفاظ والمفردات الحاملة للقلق والتوتر والتحقير والنبذ من أفراد إزاء آخرين، أو من بعض جماعات سياسية أو دينية إزاء أخرى نظيرة أو مشابهة أو نقيضة لها، أو من بعض أبناء دين أو مذهب أو طائفة... إلخ، إزاء آخرين داخلهم، أو خارجهم. أن بعض خطاب التحريض والحض على كراهية الآخرين والنيل من تاريخهم أو ثقافتهم أو معتقداتهم أو نمط معاشهم أو أشكالهم وألوانهم وأعراقهم... إلخ، هى بعض من أشكال من العنف.

ثمة بعض أشكال أخرى تتخذ من الإشارة أو الملامح تعبيرات عن الكراهية والرفض وعدم القبول للآخر أيا كان.

السؤال الذى لا يزال مطروحًا ويحتاج لإجابة ولو نسبية أو عارضة زمنيًا إلا وهو ما هى ثقافة العنف؟

ثقافة العنف تشتمل على كافة أشكال الخطاب أو العبارات أو الصفات السلبية والقدحية إزاء الآخرين، وأيضًا بعض أنماط السلوك "الفردى" أو الاجتماعى أو الفعل الإنسانى التى تمثل إشاعة للتوتر والقلق والتحريض والكراهية والاحتقار والنبذ والاستبعاد، وذلك على نحو جماعى أو شخصى. ويعد من قبيل ثقافة العنف خطابات التحقير الدينى والقومى والعرقى والثقافى والجنوسى و(النوع الاجتماعى)، وذلك من شخص أو جماعة ضد آخرين أو من زعامة سياسية ضد أخرى في ذات البلد المتعدد، وكذلك من زعامة سياسية في حكومة ما ضد حكومات دول أخرى سواء على نحو ثنائى أو أكثر. من ناحية أخرى كل أشكال العنف الجماعى من جماعة أو طائفة أو طبقة اجتماعية ضد أخرى أو ضد فرد أو أفراد من

ذات الدين أو من ديانة ضد أخرى أو طائفة أو جماعة أو عصبية محلية ضد أخرى... إلخ، أو حزب ضد أحزاب أخرى، ومن دول ضد أخرى في عديد أشكال الحروب الأهلية، والطائفية والدينية بين الدول بعضها بعضًا.

إن مفهوم العنف لم يعد مقصورًا فقط على أنماط السلوك أو الأفعال المادية المؤدية إلى قتل أو جرح أو حرق أو تسميم وإيذاء الآخرين بأى شكل من أشكال الإيذاء أو الحط من الكرامة أو الاحتقار أو إشاعة الكراهية، وكذلك من خلال أنماط العنف المادى، واللفظى والخطابى والرمزى والإشارى وغيرها من الأشكال المتعددة. ويقصد بثقافة العنف أيضًا.. وأيضًا.. كل أشكال الكراهية وإشاعتها إزاء الآخر سواء أكان فردًا أو جماعة، أو تسويغها وتبريرها، أو الحض عليها ومعها كافة أشكال السلوك المادى العنيف الفردى أو الجماعى، وأيا كانت أنماطه وبواعثه ومسوغاته دينية أو سياسية أو عرقية أو طائفية أو قومية أو لغوية.. إلخ.

ثانيًا: مجالات العنف:

تنطوى ثقافة العنف على كافة أشكال تمجيد وتبرير العنف وإضفاء المشروعية عليه، وهنا لا يقتصر العنف المادى واللفظى والرمزى والخطابى على المجالات السياسية والقومية والدينية والطائفية والعرقية... إلخ، وإنما يشمل أيضًا عملية الحض على الجريمة كفعل جنائى لا يجد بواعثه إلا في أطر فردية كالقتل أو الضرب الذى يستطال إلى الجسد الإنسانى ويمس سلامته وتكامله الفيزيقى ويمتد إلى الترهيب وبث الخوف أو يرمى الفعل العنيف إلى استهداف السرقة، أو الدفاع عن "الشرف" في حالات قتل الزوج أو الزوجة لأسباب تتصل بالسمعة أو الخيانة الزوجية أو لمشاكل تتصل بعلاقات الجيرة، أو ردًا لإهانة أو لغيرها من الأسباب أيا كانت. ومن ثم يدخل في هذا الإطار محفزات ارتكاب الجرائم، من الحث أو السعى للقتل من أجل الشرف أو أشكال العنف الأسرى أو العنف ضد الأطفال وضد المرأة أو ردًا لإهانة ما واعتبارها عملًا بطوليًا إلى آخر هذه التسويغات أو التبريرات التى قد يشيعها بعضهم وتجد بعضًا من الاستجابات لدى البعض الآخر. ويدخل في هذا الإطار أشكال اللعب التى تعد للأطفال والتى تنطوى على الحروب والقتال سواء في برامج رقمية وإلكترونية وأيا كانت من مثيل لعب الحروب، وإبراز بعض شخصيات الأبطال وقدراتهم الخارقة على ممارسة العنف إزاء آخرين من المحاربين. أو كافة الأبطال الأسطوريين في أفلام الكارتون، وما يمارسونه من عنف وحشى ومدمر إزاء كائنات أسطورية أخرى... إلخ. أيا

كانت تبريرات بعضهم لهذه الألعاب من منظورات نفسية وسلوكية.

ثالثًا: ثقافة وواقع العنف

ثقافة العنف - بما هى كراهية وتعصب وشوفينية فى عديد الأحيان - هى لغة وتحريض وتبرير وسلوك مادى أو لغوى أو خطابى أو رمزى أو دينى وقيم عدوانية تحض على بعض الممارسات اللفظية أو السلوكية العدوانية والعنيفة والتى قد تدفع إلى إذهاق أرواح الآخرين أفرادًا أو جماعات. إنتاج العنف وأشكاله ولغته ومجالاته ليس أمرًا طارئًا أو استثنائيًا في الحياة داخل جماعة أو شعب أو طائفة أو على نحو فردى، وإنما ثمة تلازم بين أقصى الفعل العنيف في القتل، وذلك منذ بداية التكوين الإنسانى على الأرض، ومن ثم ليس جديدًا الربط بين العنف وبين الإنسان والمجتمع والسياسة والقوة.

من هنا يذهب فرانسوا لوجاندر إلى القول عن وجوه العنف المتعددة في عنوان دراسة له "من المؤلم أن حضور العنف شامل" ويذهب إلى أن "اندلاعات العنف أصبحت "للآسف أليفة، حتى أن كل وصف لها بات نافلا. ثم إن العنف، من حيث كونه حالة صرفة، لا وجود له".

"فالعنف إنما هو هذا الشخص وتلك الجماعة وذلك الوضع وذاك المجموع من القوى التى تحدد ميدانًا من العنف. وقد تكون تلك الأوضاع وميادين القوى قد بلغت حدًا من التمايز، تسهل معه معرفة وجوه متعددة للعنف، مهما بلغت هذه القوى في الغالب من تشابك لا انفكاك منه". (3)

وترتيبًا على ذلك يرى - لوجاندر - "أن العنف ظاهرة تمس قبل كل شيء الفرد، والفرد المهدد وثمة علاقة مباشرة - وفق فرنسوا لوجاندر - بين "العنف والوضع العنيف". (4)

نحن إزاء تاريخ إنسانى يمكن وصفه بأنه تاريخ العنف وثقافته، ومن ثم يمكن القول: إن ثقافة العنف والقتل والترويع والإرهاب، والكراهية هى أقدم الثقافات قاطبة، وحاضرة في قلب التفاعلات السياسية والاجتماعية في كافة مراحل التطور التاريخى والشعوب والأنظمة الاجتماعية والسياسية، وكل الأديان بلا استثناء كانت طرفًا في تكوين وتشكيل ثقافة العنف. أن حياتنا المعاصرة تشير إلى أن العنف هو نمط حياة ومعاش يومى، واتسع نطاقه إلى حد لا يمكن أن تعانيه جماعة ما أو تفرضه. إلا أن العنف يمارس تأثيره الجسدى والنفسى

في الفرد أولًا، الفرد المهدد في جسده، وفى روحه وأشواقه وكرامته وحريته وديانته وعقائده ومذهبه وثقافته وعرقه وانتماءاته وهوياته على تعددهم، وذلك من جراء عديد أشكال العنف من المادى إلى اللفظى والدينى... إلخ.

ثمة أشكال أخرى للعنف يرصدها بعض الباحثين ويصفونها بأنها أكثر غموضًا، يمكننا القول – معهم – "بأنها تجد لها في النفس البشرية تجانسا خفيًا فما هو هذا الشغف بالقوة والعقبة والمغامرة، وهذه الرغبة في الانتصار والسيطرة، وهذا التعشق للزعيم، تلك الصورة للبطل التى يشتبه بأن تواطؤا ما يقوم بينهما وبين أعماقه في الشخصية، قد تكون اكتشفت إلى حد ما، ولكنها منطلقات لعنف سريع الاندلاع". (5)

مما سبق يمكن القول إن العنف بات كونيًا، ولا يكاد يمر يوم في حياة عالمنا المعولم إلا والعنف سيد الحياة اليومية من حروب وقتل وجرح وحرق وقسر وإرغام وتحريض وتهديد واحتقار وكراهية الآخرين أو النيل من كراماتهم. العنف في كافة تفاصيل الحياة في نشرات الأخبار، وصفحات الجرائد الورقية، والرقمية، وفى الدراما التلفازية، وفى أفلام السينما، وفى الأعمال الوثائقية. عنف منهمر في شكل مقالات وتعليقات وأخبار ورموز وصور عنيفة.. في اللغة العدوانية ولغة الكراهية والتعصب الدينى والمذهبى والطائفى والثقافى والقومى والمناطقى والمهنى.. الخ. أينما وليت بصرك سترى العنف في الشارع وفي لغة التخاطب وفي كل التفاصيل. عنف الدولة وأجهزتها القمعية التى تتجاوز في الدول التسلطية حدود العنف المشروع إلى العنف الطليق من أية روادع أو قيود أيا كانت ضد "الفرد" أو "الشخص" أو الجموع أو الجمهور. عنف رأيناه في ممارسات الأجهزة الأمنية والإيديولوجية –لاسيما الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة – للنظام التسلطى الساداتى، وفى ظل الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، عنف طليق من أية مشروعية وخارج إطار قانون الدولة. ثمة تداخل بين سياسة الأمن، واحتكار العنف "المشروع"، وبين ثقافة جانحة للعنف الخارج على القانون من قبل بعض العصب الإجرامية – من البلطجية الذين تم استخدامهم في العمليات الانتخابية على اختلافها لصالح الحزب الوطنى السابق والذى تم حله قضائيًا وذلك من خلال توظيف أجهزة الأمن لهؤلاء.

لعب هؤلاء "البلطجية" ومعتادو الإجرام دورًا خطيرًا أثناء الانتفاضة الثورية، وفى خلال المراحل الانتقالية!. ثمة مؤشرات عن أن هذه العصب والتشكيلات الإجرامية تبدو وكأنها

جزء من المنظومة الأمنية، وكانت تستخدم في الانتخابات العامة، وكذلك عملوا كمرشدين عن جانحين آخرين يعملون في دوائر تركزهم وأنشطتهم الإجرامية، وهو ما يكشف عن خلل في المنظومة الأمنية وسياستها. ومن الملاحظ بروز دورهم كقوة استخدمت في ضرب شباب الثورة المصرية، وهو ما ظهر جليا في عديد الأحداث الدامية، كما في واقعة الجمل ذائعة الصيت والدلالة على كيفية تفكير أجهزة وقادة النظام التسلطى، وبعض رجال الأعمال في مواجهة ذهنية الشباب الثائر من أبناء الطبقة الوسطى – الوسطى المدينية في القاهرة أساسًا.

إن النظام التسلطى المصرى استخدم أقصى العنف والترهيب والترويع والتعذيب إزاء خصوم النظام والرئيس وعائلته ومراكز القوة حوله من الحواشي، فضلًا عن الزواج بين الثروة والسلطة وعنف أجهزة الدولة الأمنية، وعنف الجانحين من البلطجية ومعتادى الإجرام.

هذه الحالة المترعة بالعنف أدت إلى الاختلاط بين العنف المشروع، والعنف اللا مشروع، وتحول غالب أجهزة الدولة إلى عنف تنحسر عنه الشرعية. ترتب على هذه الحالة بروز فجوة وثقة ومصداقية بين أجهزة الأمن وبين المواطنين وهو ما برز في الاعتداء على مقار الشرطة وعلى رجالها، وفى اعتداء بعض معتادى الإجرام على أقسام ومراكز الشرطة في عديد المناطق والمحافظات في البلاد، فضلًا عن تواطؤات بين كبار قادة الأمن الذين حضوا بعض قيادات السجون على الإفراج على المساجين المحكوم عليهم في قضايا جنائية ويقضون العقوبات المقضى بها عليهم، من خلال فتح أبواب السجون لتوليد حالة فوضى وعنف وجريمة وعدم استقرار بعد سقوط حسنى مبارك وأسرته وبعض أبرز رجال الحكم وعلى رأسهم وزير الداخلية حبيب العادلى وآخرون من قادة وزارته.

الأخطر عديد الجرائم التى تم ارتكابها ضد المواطنين، وإزاء الممتلكات العامة والخاصة، والقتل والضرب والسرقة بإكراه.. إلخ. والأخطر دورهم "المشبوه" في التصدى للشباب الثائر والاعتداء عليهم.. إلخ.

السؤال الثانى: أين الصحافة من ظواهر العنف وثقافته ولاسيما العنف الاجتماعى ذو المحمولات "الطائفية" والسند التأويلى الدينى، وبتساؤل أكثر تحديدًا هل تساهم الصحافة خاصة والإعلام بعامة في العنف الفردى أو الجماعى أو الدينى والطائفى؟

أشير ابتداء في هذا الصدد إلى أن الصحافة في استخدامى للمصطلح ليست مقصورة على

الصحافة الورقية، وإنما تشمل الصحافة المرئية والمسموعة والرقمية عمومًا. الصحافة ليست هى المنتج الأول للعنف، قد تكون إحدى أدوات الكشف عنه في الواقع سواء من خلال الآليات والأدوات الصحفية، –الأخبار والمقابلات والتحقيقات والمقالات والتعليقات – التى ترصد عديد أشكال العنف من القتل إلى مستويات العنف كافة على اختلافها.

الصحافة – بكافة أشكالها المرئية والورقية والرقمية والمسموعة – هى كاشفة وناقلة للعنف وأشكاله وصوره ومسبباته وتبريراته وأهدافه... الخ، وهى ناقلة له عبر أدواتها على اختلافها.. الخ.

السؤال الذى نطرحه في هذا الإطار ما هى مسببات العنف، وهل الصحافة منتجة للعنف وثقافته؟

يبدو لى أن الصحافة في بعض الأحيان يستخدمها البعض لترويج ثقافة العنف وتبريرها له بين الجمهور، وفى أحيان أخرى تبدو طرفًا محرضًا على العنف وجزءًا من عمليات الحض على الكراهية والتعصب والتحفيز على القتل والضرب والحرق والهدم والتسميم إلى آخر أنماط السلوك العنيف. من السلوك الفردى العدوانى إلى السلوك الجمعى العدوانى كما يتجلى في الحروب بين الدول لأسباب مختلفة، أو كما يبرز في إطار مجتمع ما يقوم على أساس طائفى أو قومى أو دينى، كما في الحرب الطائفية في لبنان منذ 1975 حتى اتفاقية الطائف، ولا تزال التوترات والعنف الطائفى اللبنانى له تمظهرات مختلفة سواء داخل الطائفة، أو في العلاقات الطائفية البينية.

فى المثال العراقى، كشف انهيار الدولة والنظام البعثى عن تركيبات طائفية ودينية وقومية متناحرة في سياق دوائر عنف طائفى مذهبى بين السنة والشيعة، وبين بعض الأطراف الإسلامية والمسيحيين في العراق، رغم أنهم ليسوا طرفًا في النزاعات السياسية والمحاصصات الطائفية، ولكنهم يستخدمون كهدف للعنف لبث رسائل إلى الولايات المتحدة والدول الغربية والفاتيكان، رغم دورهم التاريخى في العراق.

ثمة عنف عرقى ودينى ينطوى عليه المثال السودانى، استمر منذ استقلال السودان وذلك بين القبائل السنية الشمالية في الوسط النيلى – وكذا الحركة المهدية على اختلاف تركيباتها القبلية والعائلية والمذهبية المهدوية –، وبين جنوب السودان وقبائله الكبرى والصغرى، والنزاعات البينية بين القبائل الجنوبية الأفريقية بعضهم بعضًا، وبينهم وبين القبائل العربية كقبيلة المسيرية مثلًا مع دينكا اندوج.

من ناحية أخرى يتجلى العنف المفتوح المنتشر في إقليم دارفور بين القبائل العربية والقبائل الدارفورية الأفريقية، وهكذا يبدو العنف والكراهية والتفكيك والعدوانية سمت ثقافة شائعة في مجتمعاتنا. خذ العنف الاجتماعى ذا المحمولات والسند والتبرير الدينى الإيديولوجى الوضعى بين المصريين المسلمين والأقباط، المستمر منذ عقد السبعينيات من القرن الماضى، وتزايدت معدلاته وأشكاله، حتى بعد الانتفاضة الثورية الديمقراطية في 25 يناير 2011 وما بعدها.

العنف تمتد جذوره البنائية في النظام الاجتماعى، وفى تركيبة السلطة السياسية التى تنطوى على استخدام مكثف للعنف الإيديولوجى والرمزى إزاء قوى المعارضة، أو جماعة الإخوان، أو على مستوى فرض الهيمنة الإيديولوجية على الطبقات الشعبية. ثمة محفزات للعنف تجد جذورها وظلها في التنشئة الاجتماعية والسياسية، والأخطر في التنشئة الدينية الإسلامية والمسيحية التى تركز على القيم الأبوية، وثقافة الطاعة والخضوع والامتثال، ونبذ الآخر ولاسيما الدينى أو المذهبى ووضعه في مكانة أدنى من مكانة المعتدى ومن ثم انتهاك عقائده وقيمه الدينية، واعتبار الدين والانتماء الدينى والمذهبى والانحيازات الفقهية والتأويلية هى أداة للاستعلاء الدينى على الآخرين، وهى لا تقتصر فقط على المسلمين وإنما تمتد إلى غالب الأديان السماوية والوضعية. ومن الملاحظ استمرارية هذه الأنماط العنفية على الرغم من كسر بعض الطلائع الثورية المصرية الشابة لحاجز الخوف من التسلطية، وعنف أجهزة الدولة القمعية ليل 28 يناير 2011 وما بعد.

الأسرة، والمؤسسات الدينية، والنظام التعليمى لا يزالون يخلطون بين الانتماء الدينى والعقائدى، وبين مجموعة من المعايير التمييزية بين الانتماء إلى هذا الدين أو ذاك أو لمذهب داخله، وبين الوضع المتميز دينيًّا، ومن ثم يتولد العنف من تبريرات الاستعلاء الدينى والمذهبى والعرقى والقبلى والعشائرى كما في الأرياف والصعيد على وجه الخصوص. من مصادر أخرى يولد الاستعلاء كالانتماء المذهبى داخل ذات الدين، أو الانتماء العائلى الممتد والقبلى والعشائرى أو العرقى أو المناطقى، بل يمتد الأمر إلى التمييز بحسب النوع الاجتماعى كمولدّ للعنف الأسرى والعائلى وقد يؤدى في عديد المجتمعات والأحيان إلى ارتكاب جرائم الشرف أو التمييز السياسى المؤسس على النوع اعتمادًا على تقاليد الثقافة الذكورية السياسية، والذكورية السياسية للدولة والصفوة الحاكمة، أو الذكورية الدينية

الوضعية التى تميز في بعض تفسيراتها وتأويلاتها الدينية بين المواطنين على أساس النوع الاجتماعى وخصوصًا ضد النساء والأطفال وحقوقهم، وخصوصًا في ظل نمط استعلاء ذكورى محافظ يسود هذه المجتمعات ومنها مصر.

ثمة أسباب بنائية أخرى للعنف الاجتماعى وانتشار ثقافته، ومنها الفقر والبطالة لاسيما بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة على نحو يدفع بعض العاطلين إلى الدخول فى سوق الجريمة، وبعض هؤلاء المجرمين الجدد ليسوا من ذوى السوابق الجنائية ومعتادى الإجرام ومن ثم لا تعرفهم أجهزة الشرطة والبحث الجنائى، وبعض هؤلاء يرتكبون جرائم سرقة مقترنة بالضرب أو الجرح وفى أحيان أخرى سرقة مقترنة بالقتل. وثمة أسباب أخرى قد تكمن في تزايد عوامل التهميش الاجتماعى، والتفكك أو التصدع الأسرى حيث تراجع دور الأسر في التنشئة الاجتماعية للأبناء، ومن ثم خضوعهم لمؤثرات أخرى في عملية التنشئة، ومنها التلفاز ووسائل الاتصال والمعلومات الجديدة الإنترنت، Play Station، والصراع على الميراث العائلى، وانتشار إدمان المواد المخدرة والمخلقة، وفقدان نموذج القدوة ومجموعة من القيم المعيارية التى توجه السلوك الشخصى والجماعى وذلك على نحو ما كان يحدث في الماضى. وكذلك انتشار بيئات تكون مواتية في بعض الأحيان للعنف كالمناطق العشوائية، والمهمشة المنتشرة في مختلف المحافظات، والتى تتسم بالانفجار السكانى.

إذا كان العنف ذا مصادر بنائية تشكل أبرز مكونات إنتاج ثقافة العنف، فثمة ما يحرك الجوانب البنائية في العنف الاجتماعى والدينى والطائفى والسياسى من خلال الدوافع الفردية ومحفزات تجعل الأفراد والجماعات يلجأون لممارسة العنف الفردى أو الجماعى وشكله أيا كان ماديًا أو لفظيًا أو خطابيًا أو رمزيًا.

المحفز على اللجوء إلى السلوك أو الفعل أو القول العنيف، يلعب دورًا محركًا لمكونات العنف المستكنة، أو المحتقنة.

هنا يثور التساؤل هل الصحافة تلعب دورًا في إنتاج العنف؟ ما علاقة ذلك بعقوبة الإعدام التى ارتفعت مؤشراتها في العقود والسنوات الأخيرة كنتاج لبعض الجرائم العنيفة التى أدت إلى تشدد القضاة وتغليظ العقوبات على بعض الجناة كآلية للحد من انتشار الجرائم العنيفة لاسيما تلك التى ترمى إلى ردع الرأى العام. وهل تغليظ العقوبات في المرحلة الانتقالية على جرائم العنف ووقائعه سوف يؤدى إلى الحد من انتشار ظواهره وسلوكياته؟

يبدو لى وأرجو ألا أكون مخطئًا أن دور الصحافة – المرئية والمكتوبة والرقمية – في مجال العنف وظواهره وأشكاله يتمثل فيما يأتى من تمظهرات وتجليات:

1– مساهمة بعض الصحف وأجهزة الإعلام في ترويج خطاب الكراهية الدينية أو المذهبية أو العرقية أو القومية والحض في بعض الممارسات اللا مهنية على التمييز ضد الآخر المختلف، مما ينشط في بعض أوقات وسياقات الأزمات والاحتقانات إلى الحض على العنف الدينى والمذهبى.. الخ ضد الآخر.

ما سبق يبرز في بعض التوترات الطائفية اللبنانية، أو المصرية خلال السنوات الماضية على سبيل التمثيل لا الحصر.

2– التدفق المكثف والمستمر لعنف الصور –إذا جاز التعبير – وهو ما يظهر فى صور العنف في البرامج ونشرات الأخبار والأفلام الوثائقية والدرامية وفى سجالات البرامج الحوارية الأثارية، وفى الإعلام المكتوب، بل ثمة بعض المواقع الإعلامية / النتية تعبر عن بعض الجماعات الدينية الراديكالية والإرهابية كالقاعدة وأشباهها ونظائرها من السلفية الجهادية، وتبث صورا لعمليات ذبح الرهائن، أو تفجيرات لمواقع، و عربات مفخخة انفجرت، والهدف من ذلك إشاعة الخوف والترويع، وذلك لتحقيق أهداف الرسالة الإرهابية.

3– بعض المواقع النتية تبث شرحا تفصيليا لصناعة القنابل والمتفجرات وأساليب ارتكاب الجرائم، وهو ما يؤدى إلى استخدام بعض الشباب والجناة لهذه الشروح في صنع القنابل واستخدامها.

4– الخطاب الراديكالى الذى يروج للعنف والعدوانية والكراهية ما يؤثر على بعض الأفراد أو الجماعات الساخطة، ويدفع بعضهم إلى الانخراط في بعض الجماعات الإرهابية، أو تكوينها، خصوصًا من بين الأجيال الشابة – من 15 إلى 20 سنة – على نحو ما لوحظ في بعض قضايا الجماعات الإسلامية السياسية في مصر في عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وغيرها في البلدان العربية في الجزائر والمغرب واليمن والمملكة السعودية.

5– تلجأ بعض الصحف الورقية سعيًا وراء رفع معدلات التوزيع واستقطاب المعلنين إلى سياسة تحريرية آثارية، في تناول بعض القضايا الدينية وخلق جدل حولها من خلال استخدام الخصوم، واختلاق معارك حولها ومثالها بعض الفتاوى القديمة المثيرة لاختلاف الظروف

والسياقات التاريخية والأسئلة واهتمامات الناس من عصر لآخر، ومثال ذلك رضاع الكبير وما آثارته من جدل وسخرية وتحرك من قبل بعض قادة المؤسسة الدينية في مواجهة من قام بالإدلاء بهذه الفتوى المثيرة.

6- التركيز بين الحين والآخر على بعض رجال دين معروف عنهم آراءهم السجالية والمثيرة والمحافظة والمتشددة، أو سرعة لجوءهم إلى إصدار فتاوى وآراء متشددة و"متطرفة" صارمة، وبعضهم يلجأون مع بعض المحامين والجمهور إلى رفع دعاوى قضائية ضد بعض الأشخاص أو المؤسسات، ومن ثم يدور حولها جدل إثارى كبير.

7- طرائق معالجة بعض الصحف والإعلام المرئى والفضائيات لبعض مسببات الاحتقانات الطائفية، باللجوء إلى التركيز الآثارى قضايا / فرقعات أو بالأحرى قضايا / متفجرات مثال التحول الدينى من الإسلام إلى المسيحية واللجوء إلى رجال دين غلاة لا يؤمنون بحرية التدين والاعتقاد ولا المبدأ الدستورى الوارد بالمادة 46 من دستور 1971 الذى سقط بعد الحركة الثورية في 25 يناير 2011 وما بعد. وجاء في المادة (12) من الإعلان الدستورى الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة. أو مبدأ المواطنة، ويطالبون - على خلاف مع آخرين - بقتل المرتد، وتناسى آراء أخرى ركزت على حرية العقيدة في الإسلام، أو بعض الآراء "المثيرة" و"المتطرفة" التى تذهب إلى عدم مصافحة المسيحيين، أو التعامل معهم، أو تهنئتهم بأعيادهم إلى آخر هذه الآراء المتزمتة والتى تتسم بالغلو الدينى.

خذ بعض الأمثلة على التشدد في بعض الرؤى الدينية الوضعية التأويلية التى كشفت عنها بعض القضايا والأزمات من مثيل قضايا نصر حامد أبو زيد، ووفاء قسطنطين، وكاميليا شحاتة وسواهم.

8- معالجة بعض القنوات الفضائية لظواهر العنف، وإشاعة بعضها لثقافة السجال الدينى والسياسى والطائفى من خلال ممارسات تتسم بالعنف اللفظى بين أطرافها في البرامج الحوارية في محاولة لجذب قطاعات واسعة من المشاهدين في العالم العربى، ولا شك أن هذه البرامج بما تنطوى عليه من بعض عنف لفظى وعنف لغوى تساعد على تنشيط بعض عناصر ثقافة العنف.

9- توسع الصحافة الورقية المصرية وجريها وراء التوزيع، يدفعها إلى التركيز على الجوانب

الآثارية - من خلال بعض المعالجات اللا مهنية - للجرائم على اختلافها لاسيما الجنسية وجرائم القتل النسائية التى تعاملت معها بعنف رمزى ذكورى ضد النسوة المجرمات ولاسيما في القتل العنيف وجرائم القتل بالآلة الحادة - السكين - وتقطيع أوصال جسد الرجل/ الزوج، أو القتل للزوج بالاشتراك مع العشيق. هنا تنقل الوقائع من التحقيقات، ويزداد عليها من خلال متابعة نشر تحقيقات الشرطة أو النيابة العامة أو بعض المتابعات لجلسات المحاكمة.

من المثير والخطير إثارة الاتهامات والإدانات ولا تزال القضية في مرحلة التحقيق والاتهام.

ثمة أيضًا بعض التركيز الإثارى على بعض الجرائم الأسرية العنيفة ضد الأم أو الأب أو الأخت أو من الأب إزاء أولاده، ولاسيما جرائم القتل.

10- بعض الصحف - في عقد التسعينيات من القرن الماضى- قامت بالدعوة إلى ضرورة تطبيق عقوبة الإعدام علنًا في أماكن ارتكاب بعض الجرائم الوبيلة التى انتشرت، كبيع المواد المخدرة من بعض الجناة لشباب أدمنوا تناولها، وأدت في عديد الأحيان إلى موتهم نتيجة لتناول جرعات زائدة. من آسف أن هذه الدعوة أطلقها بعض رؤساء دوائر محاكم الجنايات، لاسيما في القاهرة في عقد التسعينيات من القرن الماضى، أو بعض رجال الدين أو المعلقين غير المتخصصين أو بعض علماء الاجتماع والنفس ذوى التفسيرات الجاهزة والمعممة وغير العلمية.

هذا التوجه الذى شاع، ولجأ إليه التليفزيون المصرى - في بعض سنوات عقد التسعينيات من القرن الماضى -في بث أشرطة المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام وهم في طريقهم لتنفيذ العقوبة، وهو ما شكل سلوكًا خطيرًا من قبل الصحف وجهاز الإعلام الرسمى. وهو ما سبق لنا التصدى له والتنبيه إلى خطورة هذا التوجه على النظام القانونى والجنائى والعقابى المصرى الحديث والمعاصر بل وفكرة دولة القانون الحديث.

من ناحية أخرى شكل هذا الاتجاه الشعبوى نزعة نحو جعل عنف عقوبة الإعدام أمرًا مألوفًا وعاديًا، ومن ثم تفقد العقوبة جوانبها المنعية والردعية التى تكتنف الطابع الإيهامى والتخييلى الذى تنطوى عليه الروادع من خطورة مقارفة عملية ارتكاب الجريمة، والقبض على الجانى أو الجناة والتحقيق معه أو معهم، والمحاكمات وتطبيق العقوبة الأقصى عليهم أو

عليه، ومن ثم يؤدى ذلك إلى تنشيط وتفعيل الوظيفة المنعية والردعية النفسية التى تساهم في كبح جماح بعضهم من اللجوء إلى ارتكاب جرائم القتل العمد والاقتران بجرائم أخرى، أو بظروف مشددة ومغلظة للعقوبة مثل سبق الإصرار، أو الترصد.

السؤال الذى نطرحه هنا لماذا تنزلق بعض الصحف وأجهزة الإعلام المرئى وبعض الفضائيات المصرية الخاصة والعربية إلى مجال التحريض والحض على الكراهية أو التعصب والعدوانية.. إلخ، ومن ثم إثارة لبعض محفزات ومحركات ثقافة العنف؟

تلجأ بعض الصحف والفضائيات المتلفزة والمصرية وبعض الصحفيين والإعلاميين إلى النزعة الإثارية كما أشرنا قبلًا من أجل زيادة التوزيع والإعلانات وانعكاس ذلك على رفع أجور بعض المقدمين ومعدى البرامج الحوارية، أو رؤساء تحرير الصحف ومديريها... إلخ.

ثمة عديد الأسباب الأخرى لتفسير سلوك بعضهم الذى يتمثل في شيوع بعضُ اللا مهنية وممارساتهم التى تتصل بضعف التكوين التعليمى والاحترافى وغياب التقاليد المهنية وأخلاقيات المهنة التى تبدو غائبة أو غائمة عن الممارسة الصحفية، فضلًا عن غياب تفعيل لها رغمًا عن عديد المطالبات بضرورة إعمال ميثاق الشرف الصحفى وتفعيله، ولكن يبدو أن التوازنات والتواطوءات الصحفية تحول دون إعمال قواعده أو تطبيق جزاءات في حال المخالفة لقواعده ومعاييره.

السؤال الأخير هل هناك دور للصحافة في الحد من ثقافة العنف؟

لم يكن ممكنا في تقديرنا الوصول الموضوعى والتحليلى لهذا السؤال إلا بعد الإجابة على الأسئلة المحورية السابقة، وبدون طرحها والإجابة عليها، يبدو هذا السؤال معلقًا في الهواء، وتغدو الإجابة عليه ممارسة أقرب إلى اللغو.

ثقافة العنف – وعديد مصادرها وعوامل إنتاجها ومسببات تحريكها – ذات جذور وعلائق بنائية، ومن ثم ليست من إنتاج الصحافة، وقصارى ما يمكن إسناده للصحافة والأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة هو التحفيز، والترويج لبعض تقنيات العنف وارتكاب الجرائم، أو التحريض والتحبيذ على الكراهية وممارسة العنف مع الآخرين.

من هنا يُعد دور الصحافة بمثابة جزء مكمل لسياسة تخفيف مصادر إنتاج العنف فى السياسات والهياكل السياسية والاجتماعية والتعليمية والدينية والثقافية التى ترمى لعلاج

جذور العنف فى الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعى والسياسى، وفى عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية والدينية، وفى ضرورة معالجة ضعف التكوين والأداء الاحترافى لأجهزة مكافحة الجريمة على اختلافها ويتجلى من ثم دور الصحافة والأحرى بعض إن لم نقل غالب الصحف وأجهزة الإعلام على اختلافها فيما يأتى:

1- اتباع المعايير المهنية والموضوعية فى التعامل مع العنف الإجرامى من خلال عدم الترويج للثقافة الإجرامية، وضرورة تحليل الدوافع وأسباب ارتكاب الجرائم، وكيفية مواجهتها على الصعد البنائية، وفى السياسيات الجنائية، وفى معاملة المجرمين.

2- عدم استخدام اللغة العنيفة أو المثيرة فى العناوين والكتابة للأخبار والتحقيقات والمقالات، ونشر الردود الموضوعية التى تعتصم بتقاليد الحوار بالحسنى والجدال الموضوعى.

3- رفض النزعة السجالية العنيفة، والرد على الخطاب السجالى بموضوعية.

4- الالتزام بقواعد المهنية فى التعامل مع النزاعات الداخلية ولا سيما الدينية أو الطائفية أو ذات الصلة بالفقر والتهميش الاجتماعى، ومن ثم عدم تحبيذ نشر صور الجناة وإظهارهم كأبطال، أو التحقير من شأنهم، أو بعض أسرهم، لأن نشر صور وأسماء بعض المتهمين بعد القبض عليهم أدى إلى تصدعات شملت أسرهم وعائلاتهم في بعض القضايا لاسيما التى تمس الآداب العامة.

5- المناقشة الموضوعية والتحليلية والمقارنة فى إطار القانون الحديث لمسألة مدى فاعلية نظام العقوبات البدنية، وتحديدًا عقوبة الإعدام فى الحيلولة فى منع جرائم القتل المقترن بجناية أو جنحة، أو سبق الإصرار أو الترصد. من الأهمية بمكان درس وتحليل الجدل الفلسفى والاجتماعى والنفسى والجنائى فى الدراسات المقارنة.

6- اللجوء إلى أهل التخصص والخبراء ذوى السمعة والمكانة فى تحليل ظواهر العنف ومسبباتها – الحروب والنزاعات الإقليمية والداخلية–يؤدى إلى وقف المبالغات والتعميمات والإثارة التى يلجأ إليها بعضهم من غير المتخصصين أو بعض المحررين ذوى التكوين المحدود فى معالجة قضايا وأزمات المنازعات الدولية والإقليمية والداخلية. أن نظرة على معالجات قضايا المنطقة تشير إلى غلبة بعض الميول والتحيزات الدينية والإيديولوجية فى التعامل مع

نزاعات دولية وإقليمية ذات جذور وعوامل وتواريخ مختلفة مع المعالجات السطحية أو الدينية لها، على نحو أدى إلى تأجيج النزاعات ونشر العنف وتسويغه فى المنطقة.

7- ضرورة تعديل ميثاق العمل الصحفى، وفرض جزاءات مهنية تأديبية على المخالفين له حتى لا يلجأ بعض الجمهور إلى القضاء كما يحدث فى ظل نظام عقابى يغلظ العقوبات على النشر بطريق الصحف وفى علانية. بالإضافة إلى ازدياد نزعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وأبعادها وقضاياها الحسبوية التى ترمى إلى فرض قيود وهيمنة على حرية الرأى والتعبير والإبداع والبحث الأكاديمى وإسكات المثقفين والمبدعين.

8- وضع سياسة للتدريب وإعادة التأهيل تعتمد على التخصص الصحفى على نحو يساعد على الارتقاء بالفنون والكتابة الصحفية، وأثر ذلك الإيجابى على طرائق التعامل مع ثقافة العنف ومسبباتها.

9- تشجيع المنظمات الدفاعية والأهلية والمواطنين على الاحتجاج والرد على الصحف وأجهزة الإعلام التى تنتهج أساليب إثارية تحض على التعصب والعدوانية والعنف أيًا كان شكله.

10- التركيز على ضرورة معالجة عوامل ومسببات ومثيرات ومحفزات ثقافة العنف الفردى أو الجمعى، من خلال الاستعانة بالخبراء فى التعامل مع السياسات الاجتماعية، والتشريعية ولاسيما فى مجال السياسة الجنائية وإصلاحها للحد من العنف المتدثر بالشرعية القانونية فى معاملة الجناة والمذنبين فى إطار النظم العقابية للحد من عمليات نقل الثقافة الإجرامية والتدريب عليها بالمحاكاة فى أماكن الحبس والاعتقال والسجون والليمانات... الخ.

11- إعداد تقرير ربع سنوى تعده منظمة دفاعية أو أهلية يرصد مؤشرات العنف ومسبباته ومجالاته فى الواقع الموضوعى، وفى تعامل الصحف الورقية والرقمية والإعلام المرئى، ورصد بعض تجاوزاتها فى هذا الصدد، وفى تشكيل ثقافة احتجاجية ضد ثقافة العنف أو الحض عليها أو تحبيذها أو إثارتها.

12- اللجوء إلى بعض المواثيق والأدلة الإرشادية الدولية ذات الثقل والوزن المهنى، التى تنظم معالجة الصحفى والإعلامى لمشاكل وظواهر ووقائع العنف في المجتمعات متعددة

الأديان والمذاهب والأعراق... إلخ. من أبرز هذه الأدلة في التقاليد المقارنة هيئة الإذاعة البريطانية الـ B.B.C، ويمكن الاستفادة من هذا النمط في إعداد دليل إرشادى مصرى، ولاسيما في ظل انتشار المعالجات الأثارية للعنف الطائفى، والذكورى الممارس ضد المرأة والطفل.. إلخ.

إن تطور الحركة الديمقراطية الثورية المصرية، رغم بعض تراجعاتها يتطلب مواجهة الممارسات الصحفية والإعلامية التى تحرك وتثير العنف ذا السند الدينى التأويلى الوضعى، أو الذى يمارس ضد المرأة والطفل، أو المسيحيين أو على أساس المذهب داخل ذات الديانة كما يبرز في بعض الخطابات التى تكفر المسيحيين، أو الشيعة ووصفهم كراوافض، أو بعض المثقفين والمبدعين، أو المساس بالمذهب البروتستانتى من قبل بعض كبار أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية... إلخ.

إن بعض أشكال التضاغط السياسى والاجتماعى والدينى بين القوى السياسية والدينية، ترمى إلى محاولة الانقضاض على الحركة الديمقراطية الثورية، والسعى إلى السيطرة السياسية/ الدينية على مرحلة الانتقال ومؤسساته التى يتم الإعداد لإعادة تشكيلها عبر الآليات الديمقراطية. من هنا نحن إزاء تحد هيكلى لمسار التطور الديموقراطى السلمى المأمول لمصر الدولة والأمة الحديثة التى تتعرض طبيعتها وهندساتها الحداثية السياسية والقانونية والثقافية إلى تحديات كبرى في ظل سعى بعض القوى الإسلامية السياسية وأحزابها لتغيير الطبيعة الحداثوية للدولة والمجتمع، وذلك على الرغم من مصاعب وإشكاليات مختلفة تواجه هذا المسعى السياسى الدينى وانعكاساته على الاندماج القومى، وعلى وحدة الأمة المصرية، ودور مصر الإقليمى وفى المجتمع الدولى المعولم.

هوامش الفصل الثالث: "الصحافة وثقافة العنف والألم"

(1) من الملاحظ أن لغة الحوار والسجال فى المواقع الحوارية الاجتماعية على الفضاء النتى، لا سيما تويتر والفيس بوك، الميل الغلاب إلى اللغة العامية المحكية، وبروز لغة كان يطلق عليها فى الخطاب العام - فى عديد العقود الماضية - أنها تتسم "بالبذاءة" و"السوقية" واستخدام مفردات سباب وبعضها يحمل ألفاظا ومفردات جنسية عارية.. إلخ. لا شك أن هذا التغير فى اللغة أو الأحرى الخطاب التويترى - من Twiter - وفى المجال العام، وعلى حوائط المدينة - ومتجاورًا أحيانًا مع الخطاب الدينى السلفى الدعوى - يشير إلى حلولْ لغة جديدة تتسم بالعامية والسباب والجنس والسخرية محل لغة الخطاب العام السياسى والأخلاقى والمعيارى والدينى التى يعتقد بعض الباحثين أنها تسيطر على المجالين العام والخاص.

لا شك أن هذا النسق اللغوى المحكى الشائع على مواقع التفاعل الاجتماعى، هو شكل من أشكال الاستجابات العنيفة الرافضة للأقنعة اللغوية للخطاب الدينى الوعظى والافتائى والسياسى الذى يتسم بالمعيارية والأحكام الأخلاقية الشكلية الذاعقة. وهى ظاهرة تحتاج إلى الرصد والدرس والتحليل المعمق لها.

(2) انظر فى ذلك، د. حلمى سارى، وسائل الإعلام والعنف الأسرى، ص 2، شبكة أمان، الأردن.

(3) (المجتمع والعنف، ت الأب إلياس زحلاوى، ومراجعة انطون مقدسى، ص 15، وص 16، الناشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1985).

(4) المرجع سابق الذكر، ص 17.

(5) المجتمع والعنف، مرجع سابق ذكره، ص 16، ص 17.

الباب السادس

سياسة الدور

الفصل الأول

الجغرافيا السياسية والربيع العربى:

ديكتاتورية الموقع

يبدو لى وأرجو ألا أكون مخطئًا أن بعض التعبيرات والأوصاف المجازية، تبدو في بعض الأحيان ذات دلالة موحية وقدرة على الاختزال والوصف والتكثيف لظواهر ومشكلات وأزمات، وفوضى وانتفاضات وثورات، وهبّات جماهيرية، وعصيان، وتمرد إلى آخر هذه التعبيرات على اختلافها بحيث تتراجع مع مرور الوقت إلى الخلفيات –في الذاكرة شبه الجماعية للشعوب والجماعات القومية والعرقية والدينية والمذهبية .. إلخ–، بوقائعها وتفاصيلها وفاعليها وضحاياها، ونتائجها، ويبقى المجاز التعبيرى حاضرًا ومستعادًا من الحفريات التاريخية كى يختزل ويشير إلى بعض التشابهات، وإلى التمايزات والخصوصيات من حالة تاريخية واجتماعية وسياسية لأخرى.

ثمة بعض المجازات الوصفية تكون في بعض الأحيان والحالات غير قادرة على أداء وظائفها الدلالية والبلاغية السياسية أو الفلسفية أو الاجتماعية، ومن ثم تكون أداة ومادة للتشوش والاضطراب المفاهيمى والمعانى الغائمة، ويكون انتشارها جزءًا من بعض مظاهر الفوضى النسبية، والسيولة السياسية التى تشيع في أعقاب بعض الأحداث التاريخية والتى سرعان ما تتحول إلى سيولة لغوية ومفاهيمية ودلالية. هذا ما يبدو من بعض ثنايا سجالات وتضاغطات حالتنا المصرية في أعقاب 25 يناير 2011 وحتى اللحظة الراهنة – وفى المنطقة –، حيث تسود لغة سائلة يخايلها بعض الغموض، تقود إلى إشاعة بعض من وهن القدرة على الوضوح والإفصاح والدقة في وصف وتحليل ما حدث في المنطقة، ولاسيما في مصر

وتونس، واليمن، وليبيا، والبحرين، وسورية. بعض الأوصاف المجازية تشيع بعضا من التفاؤل والأمل السياسى الجامح، وبعضها يؤدى مع تعقد الظواهر والتضاغطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية والإقليمية إلى إشاعة اليأس، والإحساس شبه الجمعى بالإحباط والفشل. في مقدمة هذه التعبيرات المجازية تسونامى العربى، وربيع الثورات العربية، والثورة التونسية، والثورة المصرية. إن شيوع مصطلحات على هذه الشاكلة كثير، وتم استخدامها في مقالات وأعمدة صحف وتعليقات إذاعية وتلفازية، وفى عناوين عديد الكتب لاسيما العربية والفرنسية والألمانية على نحو يستوقف الباحث المدقق إلى حد ما. ويطرح عديد الأسئلة سعيًا وراء تدقيق ما لهذه السيولة الاصطلاحية واللغوية وجموحها.

هل نحن إزاء تسونامى عربى؟ يبدو أن هذا المصطلح قد تمت استعارته واستخدامه من مجال العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية وهو على جماله المجازى إلا أنه محفوف بمخاطر الاختزال والتعميم والتبسيط وعدم الاتساق مع طبيعة ما حدث سياسيا واجتماعيا في المنطقة، فضلًا عن اختلاف فعل وحركة الطبيعة وبين الفعل الإنسانى وحركته السياسية والاجتماعية.

الإفراط في استخدام مصطلح ثورة، وثورات، يحتاج إلى وقفة لأنه يشير إلى غلبة الأمل على الواقع، الذى لا يزال يحملُ في أعطافه بنيات النظامين الاجتماعى والسياسى الاستبدادى وشبكات الفساد السياسى والهيكلى والفاعلين الرئيسيين في دوائره على تعددها، بل وفى إطار النخب السياسية المسيطرة التى أدارت ولا تزال تدير مراحل الانتقال في مصر، وتونس وكذلك أجهزته على اختلافها، و لم تطرأ تحولات هيكلية تؤدى إلى ثورة وفق معانى ودلالة هذا المصطلح في العلوم السياسية والاجتماعية، والتاريخ الحديث والمعاصر.

يقال: إنها ثورات بمعايير مختلفة مستمدة من طبيعة عصرها، ومن الفاعلين الرئيسيين في إطارها. هى ثورة جاءت من جدل الافتراضى مع الواقعى، وفى قلبها قوى جيلية شابة أقرب إلى عصرها وأدواته وفضاءاته الاجتماعية والتفاعلية، ووفق لغة جديدة وأدوات مختلفة، وتتجلى في التنظيم والتعبئة والحشد والتنسيق والأداء والتبادلات الاتصالية والمعلوماتية الأكثر تطورًا. من هنا يقال نحن إزاء ثورات ولسنا أمام ما هو أقل منها. هذا الخطاب الدفاعى البلاغى المترعُ بالمجازات يجد انتشارًا في لغة الكتابة والخطابات السياسية ولدى غالب المعلقين والإعلاميين. بيد أن هذا النمط من التوصيف يحتاج إلى مراجعة خاصة في

ظل حالة من تعثر وتراجع نسبى في عمليات التغيير الثورى، ومقاومات قوى النظام القديم وأجهزته وبعض مؤيديه على اختلافهم، بل إن غالبية قادة عملية الانتقال في مصر، وتونس هم جزء من النظام السابق على نحو ما أشرنا سلفًا ويحاولون حصار العملية الثورية في نطاق إصلاح جزئى في بعض السياسات، والوجوه، وبحيث لا تمس جوهر النظامين الاجتماعى والسياسى، بل وبعض سياساته الخارجية الدولية والإقليمية لاعتبارات وتعلات شتى تركز على فهمهم وإدراكهم وتوصيفهم للمصالح الوطنية، وطبيعة مرحلة البناء. كما في المثالين التونسى والمصرى.

إن أساليب إدارة المراحل الانتقالية، وسعى بعض نخب ومؤسسات النظام السابق على الانتفاضات الديمقراطية الثورية في مصر وتونس، إلى حصر التحولات السياسية في نطاقات إصلاحية، ولا تتجاوزها إلى تغييرات بنيوية في النظامين السياسى والاجتماعى، مما يؤدى إلى استمرارية عديد السياسات العامة والاجتماعية على وجه التحديد، وعلى طرائق وضع خرائط الطريق للتحول السياسى، سواء في صياغة خطوط الهندسات الدستورية والسياسية والحزبية، وأوضاع الحريات العامة والأساسية في البلاد. إن خارطة الطريق التونسية هى تعبير عن التغيير من قلب المنظومة القديمة، ولكن من منظورات إصلاحية تتسم بالحد الأدنى من النظرة الجزئية التى لا تؤدى إلى هدم كلى لبنيان نظم وأجهزة دولة ما بعد الاستقلال التسلطية. في مصر لا يزال التضاغط السياسى، والصراع مستعرًا بين القوى الإسلامية - الإخوان والجهاد والجماعة الإسلامية، والسلفيين - والأحزاب السياسية "الليبرالية"، والقومية وبعض اليسارية وبقايا رموز الحزب الوطنى المنحل، يخوضون معركة ضارية من أجل الوصول إلى تركيبة البرلمان القادم. من ناحية أخرى الأحزاب الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية واليسارية الجديدة، وائتلافات الثورة لم يصلوا إلى مرحلة الوصول إلى القواعد الاجتماعية التى يرغبون في التعبير السياسى والاجتماعى عن مصالحها، وذلك في ظل المراحل الانتقالية لاسيما الأولى على قصرها الزمنى.

ومن هنا تؤثر التضاغطات السياسية والصراعات الاجتماعية والفئوية على عملية صناعة قرارات السياسة الخارجية، وطرائق إدارتها سواء إزاء القضايا الإقليمية والدولية، بل وكيفية المحافظة على المصالح القومية المصرية والتونسية.

ثمة مشكلات وضغوط تواجه السياسة الخارجية المصرية في الإقليم وإزاء العلاقة مع

الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولى لاسيما الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية أساسًا، وفى الإقليم إزاء الفاعلين الرئيسيين تركيا، وإيران وإسرائيل والسعودية.

ثمة أيضًا بعض من ضغوط الجغرافيا السياسية والجغرافيا الدينية والعرقية والجغرافيا السياسية النفطية إذا ساغ التعبير وجاز على الثورات العربية وسوف تؤثر على مسار العمليات الثورية واحتمالات تطورها. والأهم أنها ستنعكس أيضًا على إدارة السياسة الخارجية فى مراحل الانتقال وما بعدها. سوف نتناول في هذا الفصل ما يأتى:

أولًا: الجغرافيا السياسية والانتفاضات الشعبية العربية.

ثانيًا: ضغوط الجغرافيا السياسية وأثرها في إقليم النفط والمشرق العربى.

ثالثًا: المشرق العربى: الجغرافيا السياسية للأديان والملل والنحل والقوميات.

رابعًا: إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد.

أولًا: الجغرافيا السياسية والانتفاضات الشعبية

هل الجغرافيا السياسية هى التى ستغير "الربيع العربى"؟ هل يمكن طرح سؤال آخر: هل تساعد الجغرافيا السياسية على تغيير "الربيع العربى" على نحو إيجابى أو سلبى؟

ثمة إجابة سريعة تذهب إلى أن الجغرافيا السياسية بالغة الأهمية في فهم ديناميات السياسات الدولية والإقليمية والوطنية، وذلك على الرغم من أن ثمة تغيرًا اعترى بعض النظريات القديمة في تاريخ الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية التى تضفى على الوضع الجيو–سياسى لدولة أو مجموعة دول طابعًا مؤثرًا بل وحاكمًا في الأقاليم الفرعية للنظام الدولى.

بعض الاكتشافات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالية أدت إلى التأثير على بعض النظريات التى تناسلت من الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، ومن ثم لم تعُد ثمة "حتميات" أو "قدريات" في فهم جدلية الجيو – سياسة، والتحولات السياسية الداخلية في بعض الدول في النظم الإقليمية التابعة.

بداية هل ساعدت الجغرافيا السياسية "الربيع العربى"، وبأى معنى؟

من الصعوبة بمكان القول القاطع بأن الجغرافيا السياسية كانت عاملًا مساعدًا على دعم ما يطلق عليه مجازًا الربيع العربى، لأن العوامل البنائية وراء الانتفاضات الديمقراطية الثورية، تراكمت عبر مراحل تاريخية، وكانت وراءها عديد الأشكال الاحتجاجية والحركات الاجتماعية الجديدة، والكتابات والأبحاث النقدية التى أدت إلى انفجار الانتفاضة الثورية المصرية والتونسية على نحو متلاحق، وذلك على الرغم من تباين الأسباب المباشرة في كلتا الحالتين.

لا شك أن ثمة عوامل جديدة أثرت على مصر وتونس منها، ثورة الاتصالات والمعلومات، وفضاءات الحرية على الإنترنت، وبلا حدود. إن حركة المدونات، ومواقع التفاعل الاجتماعى– تويتر، وفيس بوك– أدت إلى إنتاج فضاءات سياسية عامة وحرة، يتم فيها تبادل للأفكار والخطابات والرموز وذلك بلا حدود وبلا قيود. تم كما أشرنا – فى الفصل الأول من هذا الكتاب –اللجوء من قبل عديد النشطاء الشباب إلى الواقع والمجال العام الافتراضى هروبًا من الفضاء العام السياسى الفعلى المقيد بالسدود والعوائق الأمنية القمعية والسياسية والقانونية والإدارية والمطارد من قبل عديد أجهزة الرقابة القمعية الشرسة.

لا شك أن هذا المتغير الاتصالى / المعلوماتى ساعد على خلق جدلية جديدة للأفكار والرؤى والحلول على الواقع الافتراضى، ثم سرعان ما تنتقل إلى الواقع الفعلى كما حدث في مصر مع عديد الجماعات وعلى رأسها جماعتى 6 أبريل، وكلنا خالد سعيد. هذه الجماعات قامت بتمرينات سياسية أدت إلى ما تم في 25 يناير 2011، ومن ثم إلى خلع الرئيس حسنى مبارك وبعض أركان حكمه وإلى حل حزبه الحاكم - الحزب الوطنى الديمقراطى - من قبل القضاء المصرى.

الجغرافيا الاحتجاجية السياسية النتية - إذا جاز التعبير - هى التى أدت إلى تبادل الأفكار والخبرات بين الشباب الثائر في تونس، ومصر وامتد إلى بلدان عربية أخرى وذلك مع اختلاف الأسباب المباشرة، بل والعناصر المحركة لكلتا الانتفاضتين الثوريتين، بل وعلى المستوى المناطقى، بل والقوى الاجتماعية الرئيسة في كلتيهما. تونس من منطقة الوسط المهمش - سيدى بوعزيز - وانتقلت إلى العاصمة، ومن عناصر فقيرة وعاطلة، ثم دخلت في إطارها الفئات الوسطى - الوسطى، والوسطى - الصغيرة مع امتدادها إلى العاصمة من 18 من ديسمبر 2010 حتى انتصارها في 14 من يناير 2011 يوم رحيل بن على عن الحكم وتونس معًا.

في مصر الحركة الاحتجاجية الثورية تم التخطيط لها وإعدادها والحشد والتعبئة لها على الواقع الافتراضى - مواقع التفاعل الاجتماعى والهاتف النقال - انطلاقًا من أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية، فى القاهرة والإسكندرية وشاركت فيها السويس - الطبقة العاملة الصناعية، والعاطلون، والطبقة الوسطى الصغيرة - ثم انضمت إليها قوى ومناطق أخرى طيلة الأيام الثمانية عشر من 25 يناير إلى 11 فبراير حيث تم خلع الرئيس السابق حسنى مبارك.

الجغرافيا الداخلية المناطقية والاجتماعية والتمهيدات الفكرية النقدية لمفكرى جيل السبعينيات وما بعد من القرن الماضى، وحركات الاحتجاج السياسى السابقة - حركة كفاية وأخواتها - والتمرينات السياسية المختلفة هى التى أثرت على إطلاق شرارة التحرك من قلب الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية في القاهرة والإسكندرية أساسًا إلى عديد المدن المصرية، وساعد عليها ودعم تحركها الأدوات الاتصالية والمعلوماتية الجديدة والتى نقلت

شرارة الحالة الثورية من تونس إلى مصر التى كانت حبلى بالمخاض الاحتجاجى والتمردى "الثورى" في لحظاته الأخيرة.

هل ساعدت قواعد الجغرافيا السياسية الكلاسيكية إذا جاز التعبير على إنتاج أو إطلاق ما يطلق عليه "الربيع العربى" في تونس ومصر؟

إن حالة تونس الجيوبوليتيكية وضعتها في ظل توازن جيوبولتيكى دقيق وحساس بين بلدين نفطيين هى ليبيا والجزائر، وكلاهما يمتلك جيشا، وتركيبة سلطوية حاكمة، وثراء نفطيا ضخما، من هنا تونس يمكن القول: إنها إلى حد ما قد تكون رهينة وضعية كلا البلدين وضغوطهما على تونس. ومن ثم أثر ذلك على تطورات العملية الثورية، وعلى إدارة السياسة الخارجية التونسية التى سعت إلى تحقيق استقرار سياسى سريع لمواجهة المشكلات الاقتصادية الناجمة عن تراجع معدلات التدفق السياحى الأوروبى، والعربى – الجزائرى 20 % والخليجى أيضًا – وكذلك على بقية القطاعات الاقتصادية. من هنا اتسمت السياسة الخارجية بمحاولة مواجهة مخاطر ما حدث ولا يزال في ليبيا واستيعاب الهجرة الليبية في أعقاب الأحداث التى تمت داخلها. نستطيع القول إن السياسة الخارجية التونسية، ظلت تحتفظ ببعض معالم تحركها التقليدية في ظل حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن على، والتى تدور على توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول المجموعة الأوروبية، وعدم إثارة أية مشكلات أو توترات مع الجزائر أو بقية الدول المجاورة. والسعى نحو الحصول على القروض والمعونات والمساعدات الدولية.

في هذا الإطار نطرح سؤالا هل ثمة تأثير سلبى للجغرافيا السياسية على تطور العملية الثورية في تونس؟ ومن ثم على سياساتها الخارجية في المرحلة الانتقالية؟

نستطيع القول: إن تونس شكلت مثالا على إمكانية بعض التأثير السلبى للجغرافيا السياسية على إمكانية تطور "الربيع التونسى" من حالة ثورية قابلة للتطور نحو تغيير جذرى للنظام السياسى والاجتماعى إلى إصلاحات ديمقراطية أقرب إلى ربع أو نصف ثورة – في نظر بعضهم – منها إلى ثورة كاملة، وذلك لعديد الاعتبارات نرصدها فيما يأتى:

1– خشية النخبة الجزائرية الحاكمة من امتداد العملية الثورية التونسية إلى داخل التركيبة الاجتماعية والسياسية الجزائرية، على نحو يؤدى إلى تفجير الأوضاع نحو انتفاضات واسعة

النطاق تؤدى إلى تغيير في تركيبة السلطة الحاكمة المشكلة من عديد الأطراف وعلى رأسها سوناطراك والجيش وبقايا عناصر من حزب بيروقراطية الدولة كانت تنتمى تاريخيًّا إلى قلب حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى بعد عديد انقلاباته الداخلية.

2- من هنا لجأت الحكومة الجزائرية إلى دعم العقيد القذافى نسبيًّا في المراحل الأولى للعملية الثورية وتحفظها على ما يتم في ليبيا على أيدى "الثوار"، والأهم قوات الناتو. من هنا استقبلت بعض أبناء عائلة العقيد الليبى معمر القذافى قبل قتله على أيدى بعض المسلحين من "الثوار"!. وخشية الجزائر من بعض الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية التى شاركت الناتو وعلى رأسها الجماعة الإسلامية المقاتلة، وعناصر تنتمى إلى السلفية الجهادية، والقاعدة في المغرب العربى، وعناصر إخوانية في تركيبة المجلس الوطنى الانتقالى.

3- من هنا يمكن فهم الموقف الجزائرى داخليًا حول بعض الإصلاحات السياسية الجزئية، وسياسة الرشاوى الاجتماعية داخليًّا. من ناحية أخرى التحفظ الواقعى على ما جرى في تونس، وتراجع السياحة الجزائرية إلى تونس التى شهدت نموًا خلال الأعوام الماضية وصل إلى نسبة 20 % في بعض التقديرات الإعلامية من إجمالى عدد السائحين القادمين إلى تونس.

من هنا يمكن اعتبار الوضع الجيوبولتيكى للحالة التونسية يقف الآن بين إمكانات تأثير النفوذ الإقليمى الجزائرى - الاقتصادى والسياسى والعسكرى. وبين هشاشة الوضع القبلى المتوتر والنزاعى في ليبيا، وعدم الحسم الكامل للأوضاع داخلها، ثم تعقيدات عملية بناء مؤسسات وأجهزة الدولة، وخضوع ذلك لتضاغطات ونزاعات القوى القبلية والإسلامية التى شاركت في عملية إسقاط نظام العقيد معمر القذافى مع قوات الناتو.

أحد مخاطر الوضع الليبى يكمن في وجود الناتو وتأثيره على الأوضاع السياسية والاقتصادية وترتيبات القوة داخل التركيبة القبلية الليبية وانعكاسات ذلك على الانتفاضة الثورية، وخصوصًا تأثر الجنوب التونسى بالأوضاع الليبية اقتصاديًّا، واجتماعيا، وأمنيا.

4- وجود الناتو وتقاسم النفط الليبى بين فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا لا يقتصر فقط على الموارد، وإنما أيضًا على المواقع - إذا شئنا استعارة تعبير لمحمد حسنين هيكل -، حيث الحضور الأمنى والاستخباراتى والعسكرى سيؤثر على المثال التونسى، والانتفاضة وتطورها

وحصرها في نطاق جزئى وإصلاحى يتوائم مع مصالح الناتو والدور المؤثر والفاعل للولايات المتحدة في المنطقة. [1] من ناحية أخرى، يبدو أيضًا دور الفاعل الإسلامى السياسى التونسى وعلى رأسه حزب النهضة – مع تغير نسبى في قاعدته الاجتماعية والإيديولوجية من خلال غلوّ وتطرف بعض من عناصر ومكونات قاعدته التنظيمية التى تشكلت في غياب بعض قادته التاريخيين في المنفى – والقوى السلفية، وحزب التحرير الإسلامى التونسى، واحدًا من الهموم السياسية والأمنية للناتو، والولايات المتحدة، والسعى إلى ضرورة ضبط التمدد الإسلامى في تونس، وليبيا، وذلك حتى لا يؤدى إلى تغيير في الخريطة الجيو – سياسية للمنطقة. من هنا يبدو أن الجغرافيا السياسية لتونس وليبيا ستؤثر على تطور مسار العمليتين السياسيتين في كلا البلدين.

5– التركيبة القبلية الليبية، وانتشار السلاح، وتعدد مواقع القوة داخل القوى التى ساعدت حلف الناتو، وعمليات تهريب السلاح عبر الحدود وبين القبائل بالإضافة إلى ترسانة سلاح العقيد السابق معمر القذافى، أصبحت تشكل أحد مصادر خطر وتهديد للأمن التونسى والمصرى في ضوء ما تم ضبطه من بعض مدافع الكاتيوشا وبعض صواريخ وقواعدها جاءت مهربة من ليبيا إلى داخل مصر [2]، بالإضافة إلى وجود الناتو على حدود مصر وتونس وهو ما قد يؤدى إلى التأثير السلبى على مسار العملية الثورية في كلا البلدين على النحو الآتى:

أ–ممارسة الضغوط على مسارات عمليات الانتقال وعديد مراحلها، على نحو يؤدى إلى تفاقم التوترات السياسية الداخلية في كلا البلدين، وهو ما قد يشكل ابتزازا وتأثيرا على السلطتين الانتقالية في كلا البلدين وذلك بالخضوع للاملاءات الأمريكية – الإسرائيلية والأوروبية فيما يتصل بضرورة حصر الانتفاضة الثورية من خلال العملية الانتقالية في حدود جزئية أو إصلاحية، والتركيز على ضرورات مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مع تغييرات سياسية محدودة، وذلك في ظل حضور مؤثر للمؤسسة العسكرية في خلفية المشاهد السياسية لعمل مؤسسات الدولة والنظام وأجهزته على اختلافها.

ب– إن انتقال السلاح إلى أيدى بعض القوى السلفية الجهادية، أو جماعات صغيرة أخرى، قد يؤدى في بعض التصورات الشائعة إلى استغلال السلطة الحاكمة فى المراحل الانتقالية –في مصر وتونس– الحاجة الاجتماعية والاقتصادية إلى نشر وتحقيق الأمن ومواجهة هذا النمط من العنف، إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تفرض قيود على الحريات

العامة والخاصة للمواطنين، عن طريق قانون الطوارئ وما ينطوى عليه من صلاحيات واسعة للحاكم العسكرى أو من ينيبه، وهو ما اتخذته حكومة السيد باجى قائد السبسى السابق في تونس، والمجلس العسكرى السابق في مصر.

ويبدو هذا التوجه فى سعى حكومة د. هشام قنديل ورئيس الجمهورية محمد مرسى إلى إصدار قانون جديد للظروف الاستثنائية، ينطوى على إعادة استنساخ قانون الطوارئ، بدعوى مواجهة أشكال العنف والبلطجة والإرهاب. وهو الأمر الذى يجد بعضا من الرفض السياسى نظرًا لأن الظروف الراهنة لا تنطوى على استثنائية تتطلب إجراءات خاصة للتعامل معها. ثمة نصوص تجرم وتؤثم السلوكيات الإرهابية والبلطجة، وتغلظ العقاب عليها، وهى نصوص جنائية دخلت إلى صلب قانون العقوبات، ومن ثم يرى بعض الحقوقيين ورجال القانون والسياسيين أن مشروع القانون الجديد يفتقر إلى مبررات موضوعية تسوغ إصداره، ومن ثم يشكل قيدًا على الحريات العامة والخاصة على نحو يتنافى مع قيم ومتطلبات العملية الثورية المصرية.

ج- الفجوات الأمنية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدنى مستويات الأجور وانطلاق مظاهرات واعتصامات فئوية متزايدة ومتصاعدة وذات مطالب اجتماعية ومن ثم قد تؤدى في بعض السيناريوهات المحتملة إلى بروز ضغوط شعبية، توظف من قبل بعض أركان النظام السابق – والذى لا تزال أسسه وقوائمه تعمل، وكذلك من عناصر تدير المرحلة الانتقالية – تؤدى إلى استخدام العنف في مواجهة القوى الثورية، التى يتم إبرازها بوصفها متشرذمة ومتشظية، وهو ما تم بالفعل فى عديد الواقعات الاحتجاجية – وصل عدد الائتلافات الثورية في بعض التقديرات إلى 200 ائتلاف، وفى بعضها الآخر إلى 150 ائتلافا – وبلا قيادة أو مشروع على نحو يؤدى إلى تيسير عملية الانقضاض عليها، لاسيما في ظل وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الأغلبية فى مجلسى الشعب والشورى قبل حل الأول، وهو ما ينطبق على الثانى أيضًا – ومعها حلفاؤها من السلفيين والجماعات الإسلامية، وبعض الأحزاب الضعيفة كحزب الوفد الذى أصبح موئلًا لبعض عناصر تنتمى إلى الحزب الوطنى المنحل، والأحزاب الجديدة التى تضم بعض وجوهه ونوابه السابقين–[3]، هذا التوجه هو تعبير عن تأثير الجيو –سياسة في هذا الجزء من الإقليم على العمليات الثورية في البلدين.

5- الحالة الثورية المصرية تمثل الوجه الآخر للخصوصية الجيو-سياسية والجيو - دينية والجيو - ثقافية لمصر، التى لا تزال تمتلك بعضًا من إمكانات التأثير الإقليمى على عديد المحاور العسكرية والسياسية والثقافية.

إن تراجع المكانة والدور الإقليمى لمصر في عهد الرئيس السابق حسنى مبارك، يعود إلى أسباب مختلفة على رأسها خضوعه للضغوط والاملاءات الأمريكية والإسرائيلية والسعودية والخليجية، بدعوى أن مصر قوة استقرار في الإقليم، والتركيز على الاستقرار الداخلى وضرورة أن تكون مصالح مصر أولًا، وسياسة ما أطلق عليه الإصلاحات الاقتصادية التى أدت إلى إشاعة الفساد السياسى والاقتصادى... إلخ. تبرز الانتفاضة الثورية المصرية المتراجعة وتشير وبوضوح إلى أن تراجع تأثير مصر الإقليمى في الدور والمكانة فتح المجال لتمدد أدوار عديد الفواعل الإقليمية وهى تركيا وإيران وإسرائيل، ولبعض الفواعل ما دون الدولة - حزب الله في لبنان - قبل الانتفاضات الثورية في المنطقة. لا شك أن تراجع الدور والتأثير المصرى(4) يجعل من الجيو - سياسة أحد المؤثرات على التطور السياسى الديمقراطى والثورى في مصر، والذى يمكن لنا أن نحدده فيما يلى من ملاحظات:

(1) الموقع والموضع المركزى لمصر - بتعبير الجغرافى المصرى جمال حمدان في كتابه ذائع الصيت شخصية مصر - على الخريطة الجيو - سياسة للمنطقة، ساهم في تأثيرها السياسى والعسكرى والثقافى والدينى في المنطقة العربية، ومن ثم شكلت التحولات السياسية والدينية والثقافية الداخلية مركز للتأثير الإقليمى في عديد المجالات. من هنا كانت تحولات الإقليم تعكس في بعض جوانبها وأبعادها طبيعة التحول السياسى في مصر، من ثورة 23 يوليو 1952 إلى حرب 1956، و1967، و1973 مع إسرائيل، إلى الخروج من رأسمالية الدولة الوطنية والحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية المقيدة والشكلية، إلى حركات الاحتجاج السياسى والحركات الاجتماعية الجديدة، أو بعضها ذى المطالب الاجتماعية.

كل التحولات في النظم والسياسات العامة والخارجية المصرية يمكن ملاحظة بعض من تأثيرها على سياسات الإقليم. من هنا نستطيع القول: إن الانتفاضة التونسية الثورية محكومة بضغوط الجغرافيا السياسية التى يمكن أن تجعلها رهينة الحدود التونسية، وبعض آثارها قد يجد ظلًا في بعض من الإصلاحات السياسية والدستورية في المغرب، وبعض قليل منها

في الجزائر مع بعض الرشاوى الاجتماعية التى قدمتها السلطة الحاكمة مثلها في ذلك مثل السعودية، والكويت، والإمارات .. إلخ.

الحالة الثورية المصرية تبدو أحيانًا وكأنها أكثر تأثيرًا في الإقليم، إلا أن ثمة تراجعات حدثت ومست تمددها وتأثيرها، من هنا يمكن القول: إن الإطار الجيو سياسى للثورة المصرية، كان يمكن أن يؤثر على تفعيل العمليات والانتفاضات الثورية الأخرى، كما حدث في ليبيا في ظل دور الناتو المؤثر، وفى اليمن، وسوريا، وبعض آثار ذلك في البحرين والعملية الاحتجاجية المستمرة في الأردن والتعديلات الدستورية التى أدخلت إلى دستور البلاد.

(2) الجيو سياسة التى ساعدت فى عديد المراحل التاريخية مصر على ممارسة دورها وتأثيراتها على الإقليم، هى ذاتها التى أصبحت تشكل بعض القيد على تطور العملية الثورية داخلها، وكذلك على قرارات السلطة الفعلية في المراحل الانتقالية وإدارة سياساتها الخارجية، وذلك لعديد الاعتبارات وعلى رأسها ما يأتى:

أ- السياسة الإسرائيلية إزاء الإقليم وفى علاقاتها مع مصر، إذ تخشى من أن تؤدى العملية الثورية إلى تغيير هيكلى في تركيبة النظام السياسى، ولمكن مع صعود دور القوى الإسلامية السياسية بقيادة جماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين، والجماعة الإسلامية والجهاد وآخرين، أصبح المهم لإسرائيل والولايات المتحدة استمرارية السياسة الخارجية المصرية السابقة فى عهدى السادات ومبارك. ومن ثم سعت جماعة الإخوان المسلمون وحزبها ورئيسها إلى إعطاء بعض التطمينات فى هذا الصدد للولايات المتحدة ومن ثم إسرائيل. ثمة خشية لا تزال بعض آثارها مستمرة لدى بعض الدوائر الإسرائيلية لأن بعض هذا التغير حال حدوثه تخشى إسرائيل من تأثيره على اتفاقية السلام، ومن تنامى الشعور المعادى لها بين عديد الشرائح الاجتماعية، وكذلك بين بعض القوى الشابة.

التغير السياسى الذى يلعب الإسلاميون خلاله دورًا مؤثرًا أو عدائيًّا لإسرائيل، سوف ينعكس سلبًا على السياسة الإسرائيلية في المنطقة إزاء إيران، وحزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلامى في قطاع غزة، بل وتمتد آثاره إلى الأردن من خلال الحركة الإسلامية وتظاهراتها ورفضها للتطبيع، وتمتد إلى اتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية.

من هنا تضغط إسرائيل ومعها الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية لضبط عملية

التحول السياسى، بالإضافة إلى كبح جماح بعض العناصر الشابة التى قامت بالهجوم على السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، ورفع العلم المصرى عليها. ترتب على الواقعات السابقة قيام السلطة الفعلية السابقة في البلاد بتفعيل قانون الطوارئ واستمرارية المحاكمات العسكرية للمدنيين.

2- أحد أبرز المصالح الإسرائيلية مع مصر، هو ضمان أمن الحدود بين كلا البلدين من بعض المخاطر المحتملة من عناصر سلفية جهادية، أو أخرى تنتمى إلى تنظيم القاعدة في سيناء،- وهو ما أدى إلى بعض التدخل الإسرائيلى لمطاردة بعض هذه الجماعات السلفية الجهادية، وخصوصًا أثناء هجوم بعضهم على بعض الجنود المصريين واستشهادهم واختطاف عربة مدرعة قامت إسرائيل بتدميرها وقتل بعض العناصر السلفية الجهادية، بالإضافة إلى قذف طائرة بلا طيار أحد العناصر "الإرهابية"، وقتله فى سيناء. أو من خلال قطاع غزة. من ناحية أخرى ضرورة استتباب الأمن في شبه جزيرة سيناء ووقف عمليات التهريب للبشر، والأسلحة، والبضائع إليها، أو منها إلى قطاع غزة أو إسرائيل. في هذا الإطار يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تستشعر بعض الخطر من وصول بعض الإسلاميين وبعض القوميين واليساريين إلى السلطة على نحو يساعد على فتح معبر رفح بشكل دائم ومساعدة جماعتى حماس والجهاد الإسلامى من قبل السلطة الجديدة المنتخبة في البلاد خلال المرحلة المقبلة، إلا أن بعض من الطمأنة، كشفت عنها بعض الممارسات السلطوية المصرية.

3- تسعى أمريكا وإسرائيل والمجموعة الأوروبية إلى تغيير جزئى في تركيبة السلطة السياسية والضغط السياسى والاقتصادى والعسكرى على السلطة الفعلية في البلاد من أجل الإبقاء على المصالح الإسرائيلية - الأمريكية والسياسات الداخلية والخارجية السابقة لسلطة مبارك مع تغيير جزئى وطفيف وفى أضيق نطاق ممكن في مقابل المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. من الشيق ملاحظة ما قالته إيلينا روس رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكى في تصريحات لصحيفة واشنطن بوست من "تخوفها" من طبيعة القيادة المصرية القادمة. وترى أن ثمة "العديد من الأسئلة حول جدول أعمال الحكومة الجديدة فيما يخص عملية السلام، والأهم من ذلك الالتزام بوجود علاقات قوية مع الولايات المتحدة".(5)

كان هذا التصريح تعبيرا عن بعض القلق الأمريكى من تطورات الحالة الثورية المصرية

والخوف من انفلاتها من آسار محاولات الترويض السياسى وضبطها والحيلولة ما أمكن من إحداث تغيير جوهرى في تركيبة السلطة والسياسات الاقتصادية والخارجية إزاء إسرائيل والولايات المتحدة، والأخطر من امتداد شرارة التغيير إلى إقليم النفط حيث الموارد، والأسواق في ظل بعض المشكلات الاقتصادية والمالية التى تواجه الولايات المتحدة والاقتصاد العالمى. من هنا كانت التطمينات والممارسات الحكومية المصرية والسلطة الفعلية قبل رحيلها عن الحكم الفعلى للبلاد، هى تبديد لبعض هذه المخاوف الأمريكية – الإسرائيلية.

4– أحد مؤثرات العملية الثورية في مصر على الإقليم يتمثل في أن نجاحها وقدرة النخبة المصرية الجديدة حال تشكلها على استعادة زمام المبادرة في الإقليم، من خلال تجديد الدور الإقليمــى، –وكذلك عبر القدرة على استيلاد النماذج الجديدة والملهمة للتغيير السياسى والاجتماعى – سوف يؤدى إلى زلزلة التوازنات السياسية في الإقليم كله، إلا أن الأوضاع السياسية فى المرحلة الراهنة لا تشير إلى إمكانية إبداع نماذج جديدة ومغايرة تكون مؤثرة مصريا وعربيا.

هذا التوجه يعنى انقلابا في المكانات والأدوار الإقليمية، ومن ثم سيؤثر على نمط التحالفات الذى كان سائدًا في ظل حكم حسنى مبارك، وكان يقوم على التحالف مع العائلة السعودية الحاكمة، وكذلك مع الإمارات، والكويت وعمان والأردن.

من هنا سعت السعودية – ومعها الإمارات – إلى ممارسة الضغوط الاقتصادية على السلطة الفعلية السابقة، وما بعدها من أجل حصر التغيير السياسى في نطاقات محدودة، وذلك خشية من امتداده ودعمه للانتفاضة في اليمن، ومن ثم امتدادها إلى داخل المملكة العربية السعودية من خلال المثال المصرى – التونسى الملهم.

ثانيًا: ضغوط الجغرافيا السياسية وأثرها في إقليم النفط والمشرق العربى

تبدو الجيو–سياسة ذات ظلال شبه صارمة إلى حد ما على بعض التطورات السياسية في شبه الجزيرة العربية، والمشرق العربى، وذلك لعديد الأسباب نرصدها بعضها تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتى:

1– إن شبه الجزيرة ومنطقة الخليج تمثل أحد أبرز مكامن الثروة النفطية في عالمنا، ومن ثم

أى تغيير ثورى في مصر، أو اليمن سيؤثر على أمن الطاقة، والأسواق ومن ثم على الاقتصاد الأمريكى والعالمى.

2– إن التغيير السياسى في اليمن عبر الانتفاضة الشعبية السلمية سيؤدى إلى ميلاد مثال يحتذى في المنطقة، وخصوصًا في ظل وجود للعمالة اليمنية في السعودية ودول الخليج، بالإضافة إلى انعكاسات ذلك على بعض التوازنات الجيو – مذهبية بين الإسلام السنى الأكثرى، وبين الإسلام الشيعى الأقلوى عبر جماعة الحوثيين ومن ثم إلى المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية، والغنية بالنفط داخل السعودية، في إمكانات تواصلها مع بؤر شيعية في دول الخليج، والأغلبية الشيعية من سكان مملكة البحرين.

في هذا الإطار ثمة خوف من أن يشكل ولا يزال الوجود الشيعى في هذه المناطق من اليمن إلى المنطقة الشرقية إلى البحرين إلى الكويت إلى العراق، أحد أبرز محركات السياسة الخارجية الإيرانية ودورها المتنامى في الإقليم.

من هنا يمكن فهم ما يأتى من بعض القرارات والسلوك السياسى:

أ– الضغط السعودى – بالمال والسلاح والمبادرات – الداعم للرئيس اليمنى السابق على عبد الله صالح وأسرته وعائلته ومحالفيه من بعض القبائل وذلك بهدف الحيلولة دون يقدم الشعب اليمنى مثالا على انتفاضة شعبية سلمية قادرة على فرض التغيير في السلطة عبر آليات الاحتجاج والتظاهر والاعتصامات السلمية لا عبر اللجوء إلى السلاح في مجتمع قبلى مسلح. ويمكن القول: إن السعودية قادت دول مجلس التعاون الخليجى من أجل الوصول إلى الاتفاق فى اليمن بين الرئيس السابق، والمعارضة.

ب– التدخل العسكرى عبر دول مجلس التعاون الخليجى في البحرين لدعم الحكومة السنية في قمع المظاهرات الشعبية المطالبة بالتغير الديمقراطى.

ج– دعم اقتصادى سنوى لدولتى البحرين وعمان بلغ 20 مليار دولار مناصفة بين البلدين وذلك لدعم حكومتى البلدين من أجل تلبية بعض احتياجات السكان حتى لا تؤدى الضغوط الاقتصادية إلى تظاهرات وغضب وحركات احتجاجية على المثال المصرى والتونسى واليمنى.

د– دعوة المملكة الأردنية والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية مجلس التعاون الخليجى

لدعم النظم الملكية في العالم العربى خشية من امتداد الانتفاضات الثورية التى قد تصل إلى تغير في طبيعتها أو لتحولها لنظم ملكية دستورية على نحو ما تطالب به الحركة الوطنية البحرانية.

هـ- دعم المملكة السعودية وقطر ودول الخليج للمعارضة السورية و"الجيش السورى" الحر وحركة الاحتجاجات الجماهيرية السورية المطالبة بتغيير النظام من أجل تغيير يضمن حضورًا فاعلًا لبعض القوى الإسلامية المحافظة، ومن أجل بناء حائط صد سنى من سورية إلى لبنان يؤدى إلى ضبط التمدد الإيرانى في الإقليم.

و- يبدو وضع الأردن حرجًا بتركيبته السكانية، وموقعه الجيو سياسى وموارده المحدودة، من هنا اعتمد دائمًا على سياسة خارجية نشطة ويقظة من أجل اللعب مع توازنات إقليمية ودولية دقيقة، بل وخطرة في بعض الأحيان بين مصر والعراق وسورية والسعودية، وإسرائيل. من هنا تبدو أحيانًا بعض مهارات العائلة الهاشمية الحاكمة ومعها بعض النخبة السياسية الأردنية هى الوجه الآخر لمخاطر الجغرافيا السياسية وبعض من ظلال حتميتها النسبية. من هنا نستطيع القول: إن المثال المصرى حال تطوره إلى عملية ثورية كاملة سيؤثر على كافة المعادلات الإقليمية سواء في تطوير النظام الدستورى الأردنى الذى تعرض إلى انتقادات حادة ورفض من قبل عديد الجماعات على رأسها جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، ومعها بعض اليساريين والنشطاء الشباب، وإذا حدث إصلاح سياسى هيكلى، سيؤدى حال نجاحه إلى بعض التأثير في المملكة السعودية، مع الانتفاضة السلمية فى اليمن حال عودة الدينامية السياسية إليها وحدوث تغيير سياسى بنيوى في تركيبة النظام السياسى اليمنى.

من هنا تميلُ النخبة الحاكمة الأردنية إلى تطوير العلاقات مع السعودية ودول الخليج لاستقر النظم الملكية - النفط بأسعار خاصة، والمعونات، وسوق عمل للأردنيين -، ومحاولة توظيف الوضع السورى لضبط التمدد الإيرانى وضغوطاته في الإطار الفلسطينى وقطاع غزة وسلطة حماس والجهاد الإسلامى.

إن الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل المرجح أنهم سيقفون ضد أى تغيير جذرى في تركيبة نظام الحكم الملكى في الأردن أو طبيعته، أو محاولة تغييره في نظر بعض المراقبين وذلك لأن أى تغيير سيؤدى إلى المساس بالمصالح الاستراتيجية لهذه الأطراف في المنطقة.

يمكن القول: إن بعض حتميات الجيو - سياسة تقف بمثابة عائق إزاء تطور بعض الانتفاضات الثورية العربية، أو بعض أشكال الاحتجاج الشعبى.

ثالثًا: المشرق العربى: الجغرافيا السياسية للأديان والملل والنحل والقوميات

تبدو حالة الاحتجاجات السورية الشعبية أحد أكثر الأمثلة تعبيرًا على ضغوط الجغرافيا السياسية، والجغرافيا الدينية والمذهبية والعرقية والقومية وتأثيرها على إمكانات التطور السياسى، و"التغيير الثورى" في هذه المنطقة من العالم، وذلك لعديد الاعتبارات التى نرصد بعضها فيما يأتى:

1- سورية والمشرق العربى، هو مركز التعدديات الدينية والقومية والعرقية والمذهبية في الإقليم الذى يمتد إلى مناطق في غرب آسيا، وأكثر وحداته السياسية ومجتمعاته تشظيًا في إطار من الفسيفساء التى تعتمد على توازنات سكانية دقيقة تمتد إلى لبنان، والعراق، وتركيا، وإيران والأردن التى تشتمل على مكونات سكانية تتمدد بين هذه الدول وتؤثر على الاستقرار السياسى والدينى والاجتماعى داخل هذه الدول على اختلافها.

2- تركيبة نظام الحكم البعثى في سورية تعتمد على شبكة من التحالفات العرقية - الدينية والمذهبية والإقليمية والدولية، ولا شك أن هذه التركيبة الدقيقة تعتمد على تماسكها ومن ثم على مخاوفها من أى تغيير قد يؤدى إلى الإطاحة بنمط من الاستقرار النسبى - السياسى والاجتماعى والدينى والعرقى - الذى يؤمن التوازنات الدقيقة في سورية وخارجها ولاسيما لبنان، والعراق.

3- يعتمد النظام السورى وسياساته الخارجية على تحالف مع إيران وبعض المنظمات الفلسطينية - حماس والجهاد والجبهة الشعبية - وحزب الله في لبنان وقوى أخرى، ومن ثم على أوراق قوة مستمدة من هذا التحالف سواء في داخل لبنان، أو جزء من الورقة الفلسطينية، أو دعمها لبعض الجماعات العراقية، وذلك لاستخدامها في السعى لدعم مكانتها الإقليمية لحين العودة إلى مسار التسوية السلمية مع إسرائيل لاستعادة الجولان.

من ناحية أخرى السياسة الإيرانية تسعى لتعظيم دورها بناء على دعم المجموعات الشيعية في العراق والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية، وحزب الله في لبنان، وحماس والجهاد

الإسلامى، من ناحية أخرى تمتد علاقاتها الإقليمية إلى السودان. تحاول إيران أن تستفيد من أوراقها الإقليمية ودعمها المالى وبالسلاح والتدريب لحزب الله، وحماس والجهاد الإسلامى وبالنظام السورى أن تكرس دورها الإقليمى المتعاظم في مواجهة إسرائيل وإزاء تنامى دور تركيا الإقليمى والدولى والسياسة السعودية في المنطقة وإزاء الأقليات الشيعية في المنطقة الشرقية والخليج والعراق ولبنان.

4- أدت الانتفاضة الثورية العربية إلى صدمة في إيران، لاسيما ما يتم في سورية لأنها أقرب حلفائها في الإقليم، وبما يؤثر على التوازنات داخل لبنان وسلاح حزب الله بما يؤدى إلى الحد من تمدد الدور الإقليمى الإيرانى على نحو يؤدى إلى انعكاسات تبدو سلبية في المناورة مع الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وإسرائيل إزاء الملف النووى الإيرانى، بالإضافة إلى وضع الأقليات الشيعية في الإقليم.

5- تدعم إيران النظام السورى، ولكنها تحاول ألا تخسر في ظل أى تغيير يعترى رموزه أو بعض مكوناته.

6- ثمة عائق جيو - دينى، وجيو - سياسى يؤثر على بعض تطور الاحتجاجات في سورية، والذى يتمثل في أوضاع المسيحيين في المشرق، وخشيتهم من وصول قوى إسلامية سلفية في سورية، يؤدى إلى التأثير على التوازن الطائفى اللبنانى الصعب، وذلك بالخوف تحالف سنى سورى - لبنانى يؤثر على وضعية المسيحيين، والشيعة في لبنان. من هنا يمكن فهم هواجس مواقف البطريرك المارونى مار بشارة بطرس الراعى التى تجسدت في دعمه لحزب الله وسلاحه من ناحية، ومخاوفه من وصول الإسلاميين للسلطة في سورية بما يؤدى إلى تهجير المسيحيين بعد سقوط النظام.

7- تعتمد سورية في مواجهة سياسة الضغوط الأمريكية -الأوروبية في مجلس الأمن على الفيتو الروسى والصينى كما حدث مؤخرًا.

8- السياسة التركية انتقلت من سياسة صفر أعداء إلى بروز توترات وخصومات سياسية مع إسرائيل، والنظام السورى، ولكنها تحاول توظيف الحالة الثورية في بعض دول الإقليم لدعم الحضور والتمدد التركى الإقليمى، وذلك بسياسة نشطة وفعالة وذات تأثير على قطاعات شعبية في الإقليم لاسيما في مصر وتونس إلى حد ما، وتعتمد على ما يأتى:

(1) انتقادات حادة للنظام السورى، وتحذيرات متعددة للضغط من أجل وقف الاستخدام المفرط للقوة والعنف إزاء الاحتجاجات الشعبية المختلفة، وتفتيش السفن الحربية التركية بعض السفن التى تحمل سلاحا للنظام. وفى هذا الإطار استقبلت تركيا أعدادا غفيرة من اللاجئين السوريين على أراضيها فى معسكرات للإيواء وتقديم الخدمات الإنسانية، وقامت الأردن أيضًا بتقديم ذات الخدمات الإنسانية فى هذا الإطار إلى أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى حد إعلانها أن قدراتها لم تعد قابلة لاستيعاب المزيد من الهاربين من الأراضى السورية إلى الحدود الأردنية.

(2) الانتقادات الشديدة للحكومة الإسرائيلية، وتجميد بعض الاتفاقيات العسكرية والأمنية معها، وترك السفن الحربية التركية في البحر المتوسط للإيحاء بسياسة تركية مختلفة عن السياسة الوثيقة التى سادت العلاقات بين الدولتين في المرحلة السابقة.

(3) توظيف فائض الشعبية الجديدة للانتفاضات العربية إزاء تركيا، ونموذج حزب العدالة والتنمية في إيجاد ركائز شعبية للدور التركى في الإقليم إزاء الدور الإيرانى الذى يواجه بعقبات مذهبية، ومواقف الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية ودول الخليج من السياسة الإيرانية في المنطقة.

نستطيع أن نوجز ما سبق فيما يأتى:

إن الجغرافيا السياسية تفرض بعض ضغوطها إزاء تطور بعض الحالات الثورية العربية، وتؤدى إلى حصارها، والانقضاض على بعضها - كما في اليمن والبحرين -، أو إعاقة تطورها كما في سورية، والأردن، أو محاولة وقفها عند حدود إسقاط رموز النظام لا جوهره كما في الحالتين التونسية والمصرية.

ثمة مسعى إقليمى تركى يجد بعض القبول والشعبية في مصر وبعض المجتمعات العربية من أجل تطوير العلاقات التركية العربية، ومع مصر في أعقاب العملية الثورية، وهو ما لوحظ أثناء زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى مصر وتونس، وهو الأمر الذى يجد بعض التحفظ داخل بعض الجماعات الإسلامية السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وتحفظهم على قوله عن علمانية الدولة والدستور في تركيا والإشارة إلى أهمية ذلك في مصر وأيضًا في نطاق بعض دوائر التركيبة التسلطية للنظام في المرحلة الانتقالية الأولى والثانية التى

يشوبها التردد، ويعترى سياستها عديد الضغوط الإقليمية – إسرائيل – والدولية من أجل الحدّ من بناء مواقع قوة جديدة في الإقليم حول تركيا – مصر، بل والضغط من عدم تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية / المصرية في المرحلة المقبلة.

رابعًا: إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد

اتسمت السياسة الخارجية المصرية منذ وصول الرئيس السابق حسنى مبارك إلى سدة السلطة المصرية، وملامح السياسة الخارجية المصرية وتوجهاتها اتضحت معالمها الرئيسة تجاه القوى الرئيسة في النظام الدولى، وعلى مستوى النظام الإقليمى والتى تبلورت فيما يأتى:

1– علاقات وثيقة وشبه تحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الإقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما اتفاقية السلام مع إسرائيل، وفى نطاق مواجهة مصادر تهديد الأمن الإقليمى من قبل الدول الراديكالية إيران، وسورية وإزاء التعامل مع القضية الفلسطينية، والنزاعات الداخلية بين الأطراف والفصائل المختلفة.

2– المشاركة في حروب الولايات المتحدة الإقليمية في حروب الخليج الثانية، ودعمها في الحرب على العراق بكل انعكاسات ذلك على المستويين العربى والإقليمى.

3– دعم محور الاعتدال الإقليمى، ولاسيما السعودية والإمارات والكويت وعمان والأردن.

4– الاعتماد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، في إطار التحول إلى اقتصاديات السوق.

5– المشاركة في الحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر وما بعد وفى إطار تنسيقات أمنية واسعة في هذا الإطار.

6– استمرارية اتفاقية السلام مع إسرائيل، والالتزام بعملية التسوية السياسية للنزاع العربى الإسرائيلى عمومًا، والفلسطينى الإسرائيلى على وجه الخصوص، ودعم السلطة الفلسطينية والأطراف المعتدلة إزاء الأطراف "الراديكالية" كحماس والجهاد الإسلامى كجزء من تداخلات الأطراف الإقليمية المؤثرة على الوسط الداخلى الفلسطينى (سوريا،

وإيران، وقطر) وبعض الفاعلين ما دون الدولة ذوى التأثير الإقليمى كحزب الله).

7– اتخاذ خط التحالف والتحفظ النسبى في إطار السياسة الأمريكية في الإقليم، وفى سياق انتقادى على مستوى الخطاب والدبلوماسية في مواجهة حروب إسرائيل إزاء حزب الله 2006، والحرب على غزة وحماس والجهاد الإسلامى وفصائل أخرى.

أدت السياسة المصرية الخارجية إلى تراجع دور مصر الإقليمى في المنطقة، وفى أفريقيا كنتاج لتراجع اهتمامات الصفوة السياسية الحاكمة بالشئون الأفريقية وتحديدًا السودان، وقضايا حوض النيل الرئيسة ولاسيما مشاكل المياه والصراع على الحصص المائية والمشروعات.

السياسة المصرية انكمشت إلى لعب دور الوسيط داخل الوسط الفلسطينى بين الفصائل الراديكالية في غزة مع السلطة الفلسطينية، وبينهم وبين إسرائيل في ظل تشدد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتعثر لعملية التسوية السلمية.

بعد الانتفاضة الثورية الديمقراطية المصرية، والحالة الثورية التونسية، وفى ليبيا، واليمن، والبحرين، وسورية برزت تغيرات جديدة وتحديات مختلفة، ومجالات جديدة للسياسة الخارجية المصرية سواء في المراحل الانتقالية وما بعدها.

– ما هى طبيعة الضغوط الداخلية والإقليمية وتأثيرها على توجه السياسة الخارجية المصرية؟

– ما هى حدود تأثير "الثورة المصرية"، والحالات الثورية العربية على السياسة المصرية تجاه إسرائيل والتسوية الإقليمية؟

في أعقاب الثورات أو العمليات الثورية والانتفاضات الشعبية أو الانقلابات العسكرية أو التمردات الجماهيرية قد تحدث بعض التغيرات في السياسة الخارجية لهذا البلد أو ذاك، ولكن نوعية وطبيعة التغير في توجهاتها وقراراتها تختلف من حالة دولة لأخرى، وفق السياقات التاريخية والجيو – سياسية، والاقتصادية وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية.

في بعض الحالات القريبة من المثال المصرى، غالبًا لا تتم تغييرات نوعية أو جذرية في السياسة الخارجية، لعديد الاعتبارات التى نشير إلى بعضها فيما يأتى:

1– الطبيعة الانتقالية القلقة وغير المستقرة وتضاغطاتها السياسية الداخلية والدولية،

التى قد تؤدى إلى بعض السلوك المتردد في إدارة السياسة الخارجية بين التغيير الحذرّ، أو الراديكالى.

2- المرحلة الزمنية بين العملية الثورية في 25 يناير 2011 إلى اللحظة الراهنة - وحتى انتخاب رئيس الجمهورية وحل مجلس الشعب لعدم دستورية القانون الانتخابى - تشوبها السيولة النسبية وبعض الفوضى الداخلية على نحو لا يؤدى إلى بلورة رؤية متكاملة للسياسة الخارجية، خصوصًا في ظل استمرارية نمط من أجهزة النظام القديم وبعض عناصره في تركيبة السلطة الفعلية التى تدير البلاد في المرحلة الانتقالية. (6)

3- استمرارية إرث امتد لثلاثين عامًا مضت من الممارسة والتوجهات في إدارة السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسى الذى يميل إلى تغليب أنماط تفكير وثقافة دبلوماسية - تقاليد وعقائد وممارسات في إطار استمرارية بعض تصورات السياسة الخارجية في العهود السابقة - في إدارة العمل أثناء الحالة الانتقالية.

4- ضرورة احترام الاتفاقات والمعاهدات الدولية أثناء المراحل الانتقالية وعلى رأسها اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وغالبية بنودها ولاسيما الأمنية.

5- طبيعة العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة وطبيعة الالتزامات والإكراهات المترتبة على هذه العلاقة دوليا وإقليميا.

في ضوء عديد الاعتبارات سالفة السرد، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية في الفترات الانتقالية سوف تتسم بالاستمرارية في توجهاتها، وطبيعة مصالحها المستمدة من النظام القديم مع تغيير طفيف في اللغة السياسية والدبلوماسية ولهجة خطابهما إزاء بعض القضايا الإقليمية والدولية، مع بعض التردد والتغيير الحذرّ، وذلك على النحو الآتى:

أ- استمرارية نمط التحالف مع الولايات المتحدة على الصعد العسكرية والاقتصادية والسياسية، والحذرّ الشديد في لغة التعبير عن هذه العلاقات للحفاظ على المعونات العسكرية والاقتصادية. هذا التوجه سيؤدى إلى توليدّ بعض الضغوط الداخلية - من القوى الثورية الشابة وبعض الإخوان والسلفيين والجماعات الإسلامية وبعض الأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية - إزاء المساندة الأمريكية لإسرائيل وإزاء موقفها من القضية الفلسطينية. مع ملاحظة تطور العلاقات بين جماعة الإخوان وبين الولايات المتحدة ودعم الأخيرة

لسياسة الإخوان مع انتخاب د. محمد مرسى.

ب- عدم المساس باتفاقية السلام مع إسرائيل، والتأكيد على احترام قواعدها مع محاولة تبدو متعثرة إلى حد ما، لإحداث بعض تغيير في بنودها، لاسيما الجوانب الأمنية في المنطقتين (ب)، و(ج)، والأحرى (ج)، من حيث شروط عديد القوات المصرية ونوعيتها، وأنماط التسليح وعتاده في المنطقة (ج). بدا هذا التوجه في أعقاب اعتداء إسرائيلى ثم مؤخرًا على الحدود المصرية، واستشهاد 6 جنود شرطة مصريين، وهجوم جماعة سلفية جهادية على مجموعة أمنية واستشهاد عديد أفرادها وخطف عربة مدرعة والدخول بها إلى الحدود الإسرائيلية التى قامت بتدميرها وقتل بعض عناصر هذه المجموعة الإرهابية. إن تعديل الاتفاقية فيما يخص المنطقة (ج) من الأهمية بمكان وذلك لحماية الحدود المصرية من اعتداءات واختراقات محتملة من قبل بعض الجماعات الإرهابية التى تشكل تهديدًا للأمن المصرى في منطقة سيناء.

ج- محاولة الموازنة بين تطلعات القوى الثورية الشابة، في ضرورة إعادة التوازن إلى العلاقات المصرية مع السعودية ودول إقليم النفط العربى من خلال إبراز هامش من التمايزات والاستقلالية الذى تبدو في ظل السياسة الخارجية لحكم حسنى مبارك، ومن الحصول على بعض الدعم الاقتصادى من الدول النفطية – قروض ومساعدات .. إلخ – هذا التردد ينعكس على صمت الخطابين السياسى والدبلوماسى إزاء ما يحدث في اليمن. وانعكس هذا التردد أيضًا إزاء الأوضاع في ليبيا في بداية تفجرها لاعتبارات تتصل بالعمالة المصرية، أو بعض إيداعات القذافى والاستثمارات الليبية في مصر. والتلكؤ في التراجع عن عودة العلاقات مع إيران، واستمرارية بعض الأصوات الدينية المعادية للشيعة، والتشديد على ضرورة مواجهة ما يسمى بالتسلل والتبشير الشيعى إلى داخل مصر وفى الإقليم. ثم سعى الرئيس محمد مرسى إلى محاولة إعادة الدفء إلى العلاقات مع السعودية فى هذا الإطار لأسباب اقتصادية، وهو ما ظهر فى زيارته الأولى إلى خارج البلاد إلى السعودية، وقبلها سافر رئيس مجلس الشعب السابق سعد الكتاتنى على رأس وفد شعبى إلى المملكة بعد التظاهرات ضد سفاراتها بالقاهرة، لتهدئة التوتر بين البلدين.

د- تطوير نسبى ومحدود في العلاقات مع تركيا سياسيا واقتصاديا، وذلك في حدود لا تثير مخاوف إسرائيلية وأمريكية.

هـ- استمرارية المسعى لإبرام مصالحات فلسطينية – فلسطينية بين الفصائل المتنازعة،

وبين السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس والجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية في قطاع غزة.

و– بروز لهجة مختلفة نوعًا ما في خطاب السياسة الخارجية في الأمم المتحدة إزاء الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس.

ز– السعى إلى استعادة دور دبلوماسى، وسياسى نشط مع دول حوض النيل من أجل الحيلولة دون تأثير توافقات غالب دول نهر النيل على ميزانية مصر المائية، و تزايد احتياجاتها في هذا الصدد.

يتبلور هذا الدور في الزيارات إلى بعض دول النهر لاسيما إثيوبيا وكينيا، مع السعى إلى مشروعات مشتركة.

ح– دعم دولة جنوب السودان حتى لا تكون خاضعة لتأثير علاقاتها مع إسرائيل، وذلك من خلال سياسة للمساعدات الاقتصادية والفنية المصرية لدولة الجنوب، وبما لا يؤثر ذلك على العلاقات مع شمال السودان.

وجيز ما تقدم استمرارية في التوجهات مع بعض التغيرات إزاء بعض المناطق، بالإضافة إلى التردد والتلكؤ إزاء بعض القضايا الأخرى ذات الحساسية، وهى أمور لا تزال تفرضها طبيعة الحالة الانتقالية وتحولاتها بالإضافة إلى التغيير في قيادة الدبلوماسية المصرية – ثلاثة وزراء خارجية – الذى يعكس بعض التردد وعدم تبلور رؤية جديدة لصياغة السياسة الخارجية المصرية في طور جديد ومختلف نسبيًّا في الإقليم.

هوامش الفصل الأول: "الجغرافيا السياسية والربيع العربى"

(1) يذهب محمد حسنين هيكل إلى أن ثمة سايكس – بيكو جديدة، وأن من أبرز تطبيقاتها في ليبيا، وتقاسم ثروتها النفطية حسبما أذيع على الملأ، على النحو التالى 30 % لشركة توتال الفرنسية، و20 % لشركة بريتش بتروليم البريطانية، والحصة الأقل لبريطانيا لأنها أخذت أكثر في نفط العراق! وأن إيطاليا لها حق مكتسب من خلال (شركة أينى). و لم يقصر محمد حسنين هيكل الأمر على تقاسم وتوزيع الموارد، وإنما "تخصيص المواقع كما ذهب، ويرى أن قاعدة للأسطول السادس في طرابلس لأمريكا ومراكز مخابرات في بنغازى وطبرق لبريطانيا وإيطاليا تحتج بأنها تاريخيًا تعتبر ليبيا منطقة نفوذ لها وفرنسا عبر البحر لها مطالبها"، انظر الجزء الثالث من حوار صحيفة الأهرام مع هيكل، يوم الجمعة 2011/9/23.

(2) على سبيل المثال لا الحصر أعلنت السلطات المصرية عن عثور قوات مصرية على مجموعة من الأسلحة الثقيلة على مسافة تبعد كيلو مترين عن المجرى الملاحى لقناة السويس على طريق الإسماعيلية – بورسعيد الدولى. وتتضمن الأسلحة 8 صواريخ أرض – جو مضادة للطائرات وثلاث منصات لإطلاق الصواريخ، علاوة على ثلاثة صناديق فارغة من المرجح أنه كان بداخلها قذائف صاروخية من نوع "آر . بى . جى". انظر صحيفة المصرى اليوم ص 6، العدد الصادر في 2011/9/26.

(3) تذهب بعض التقديرات إلى أن هذه الأحزاب تراوحت ما بين 7 إلى 8 وإلى 10 أحزاب وتضم عناصر كانت تنتمى للحزب الوطنى الديمقراطى المنحل. ويرصدها بعض المراقبين للمشهد الحزبى والسياسى الجديد في البلاد في الأحزاب التالية: (الحرية، والمواطن المصرى، والجيل، والشعب، والدستورى، مصر الفتاة، مصر الثورة، شباب مصر، مصر القومى، الخضر، الاتحاد).

(4) يذهب وزير الخارجية المصرى الأسبق أحمد أبو الغيط إلى القول: لقد استخدم مفهوم "الدور والسطوة" على مدى عقود من قبل الدولة المصرية للتغطية على إخفاء قصور النظام المصرى فى مواجهة احتياجات المصريين فى التعليم والصحة ومجتمع الرفاهية، وهى كلها فى تقديرى العناصر الحقيقية للقوة والسلطان الفعلى". انظر فى هذا الصدد، أحمد أبو الغيط، سياسة مصر الخارجية بين 1948 و2011، الجزء الرقيم (5) الرئيس فى النظام الذى صنعته 23 يوليو هو الذى يهيمن على السياسة الخارجية: حول السياسة الخارجية ومؤسساتها، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، العدد رقم (12328)، الصادر فى 2012/8/29، ص 13.

(5) (صحيفة المصرى اليوم، العدد الصادر فى يوم 2011/9/26، ص 7).

(6) حل مجلس الشعب، والطعن على شرعية مجلس الشورى أدى إلى غياب رقابة برلمانية على طريقة إدارة السياسة الخارجية المصرية ومدى وفاءها بالأهداف والمصالح القومية. من ناحية أخرى ظهرت بعض التفاهمات مع إسرائيل – والولايات المتحدة – حول تدخل القوات المسلحة لمواجهة بعض الجماعات الارهابية فى سيناء، وهو ما يراه بعض المراقبين يخالف اتفاقية كامب ديفيد والملحق الأمنى وتحديداته لعديد القوات ونوعية الأسلحة فى المناطق (أ)، (ب)، (ج). لا شك أن بعض التهديدات للأمن القومى المصرى التى ظهرت من خلال تهريب الأسلحة والاتجار فيها، وتهريب البشر والمواد المخدرة، هو الذى يدعو موضوعيًا لضرورة إحداث تعديلات فى الاتفاقية بما يسمح بتحقيق متطلبات وأهداف الأمن القومى، والداخلى. من الملاحظ أيضًا أننا لم نشهد تغييرات جوهرية فى السياسة الخارجية المصرية بعد انتخاب د. محمد مرسى رئيسًا للجمهورية، واستمرارية بعض المحاور والعلاقات السياسية التى سادت خلال حكم الرئيس السابق حسنى مبارك.

الفصل الثانى

عودة الدور المصرى في الإقليم

حالة القوة الناعمة وتحولاتها
الأرصدة، والإعاقات، والسعى نحو التجديد

مقدمة حول الالتباسات

الخطاب السياسى والتاريخى والإيديولوجى المصرى والعربى حول الدور في الإقليم[1] يبدو موشومًا بالتحيزات المسبقة، وبعض المبالغات، والحتميات لدى بعضهم أحيانًا. وثمة سوْرات نفسية تنطوى على الحماسة حينًا واللغة التعبوية حينًا آخر، والمقاربات المفعمة بالمشاعر والتحيزات الوطنية المتأججة من منطلقات التنافس السياسى بين النظم التسلطية التى سادت المنطقة العربية ولا تزال بعضها يعود إلى اختلاف طبيعة أنظمة الحكم من جمهورية إلى ملكية أو أميرية. أو اختلاف إيديولوجياتها، ومصالحها الوطنية، وطبيعة نظامها الاجتماعى، وسياسات التوزيع داخلها.. إلخ.

تتأثر مكانة الدولة ورؤية قادتها ونخبها الحاكمة وأجهزتها بنمط علاقاتها الدولية وتحالفاتها وصداقاتها ومصالحها على نحو يؤثر على نظرتها للأدوار والمكانات الإقليمية لأدوار الدول الإقليمية الكبرى أو المحورية كمصر وتركيا وإيران أو للتحدى الإسرائيلى المركزى وسياساتها تجاهه.

مصالح الدول الكبرى والولايات المتحدة ظلت مؤثرة على خطاب وسياسات الدول والنظم والصفوات حول الدور الإقليمى أو النزاع عليه أو التشكيك في أدوار بعض الدول في مرحلة تاريخية أو أخرى.

من هنا يبدو الخطاب السياسى العربى والمصرى حول الدور الإقليمى المصرى سجاليا حينًا، ولا تاريخيا في أحيان أخرى، بعضهم ينظر إلى الدور الإقليمى ويطرحه بوصفه معطى أو هبة للجغرافيا السياسية، أو تعبيرًا عن الموقع والموضع بتعبير جمال حمدان ذائع الصيت في مؤلفه "شخصية مصر".

هذا النمط الخطابى الشائع حول الدور المصرى يركز في الغالب على مصادر القوة الصلبة وحجم السكان، والتجانس البشرى، والاندماج الوطنى، والدولة / الأمة، وسبق الدولة/ الأمة، والمؤسسات الحديثة، والنظام الإدارى والبيروقراطية العتيدة، والجيش ودوره في الحركة الوطنية، أو في عمليات التحديث، لاسيما في إطار عمليات بناء الدولة الحديثة.

من محمد على إلى إسماعيل باشا إلى مصطفى النحاس باشا إلى جمال عبد الناصر.

ثمة تركيز على إدراك الدولة والأمة والنخبة ونسق المعتقدات السياسية للقيادة المصرية للدور وممارسته.

من ناحية أخرى يبدو مهما أيضًا مدى إدراك بعض أو غالب النخب والقيادات العربية لهذا الدور وأهميته وأثره على المصالح العربية عمومًا ولهذه الدولة أو تلك وكذلك انعكاسات العلاقات الإقليمية إزاء دول الجوار الجغرافى تركيا وإيران وإسرائيل وأدوارها في الإقليم وتفاعلاتها وصراعاتها حول المصالح القومية المتنافسة والمتضاربة في عديد الأحيان والمراحل التاريخية.

الدور المصرى الإقليمى شهد حضورًا في المرحلة شبه الليبرالية من خلال السبق التاريخى لتجربة التحديث والحداثة وبناء مؤسسات الدولة، واحتذاء نمط التقدم على النموذج أو المثال الغربى، في إطار الحركة الوطنية الدستورية التى سعت لتحقيق الاستقلال الوطنى عن الاستعمار البريطانى.

تزايد الدور الإقليمى وآثره في التفاعلات الإقليمية بعد ثورة يوليو 1952، وقيادة مصر لحركات التحرر الوطنى، وسعيها لبناء نمط لا رأسمالى للتنمية في بعض الأطروحات والتكييفات السياسية أو رأسمالية الدولة في نظر بعضهم أو نموذج للاشتراكية العربية، في أوصاف ومقاربات أخرى.

هذا الدور واجه عديد العثرات والإعاقات بعد هزيمة يونيو 1967، وحتى حرب أكتوبر

1973، ثم تزايدت بعدئذ وخصوصًا مع التسوية السياسية للصراع بين مصر وإسرائيل.

بدأت بعض بوادر التغير في الدور المصرى في أعقاب حرب أكتوبر، وبدء سياسة الانفتاح الاقتصادى والتغير في نمط التحالفات الدولية لمصر والانتقال من الصداقة مع الاتحاد السوفيتى إلى التحالف مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأساسية، وبدء بروز المحور المصرى السعودى والخليجى، ومن ثم بدأت عمليات التسوية السياسية للصراع العربى / الإسرائيلى، التى توجهت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، مما أدى إلى قطيعة عربية / مصرية.

تراجع دور مصر بالخروج من الصراع [2] مما أحدث فراغًا استراتيجيًا حاولت بعض الدول العربية ملئه، ولكن لم تتمكن من ذلك، لاسيما بعد مؤتمر بغداد ذائع الصيت، إلا أن هذه المساعى لم تؤد إلى إيجاد دور مؤثر وفاعل في الإقليم وفواعله الرئيسة من بعض الدول والقادة العرب لاسيما في إطار العلاقات العربية – العربية.

أدت ثورة عوائد النفط وفوائضه إلى التأثير على توازنات القوة في النظام العربى ودول الجوار. بل وامتدت آثارها إلى النظام الاجتماعى في مصر وعديد بلدان العسر الاقتصادى العربى، وإلى الثقافة العربية، مع ظهور ثقافة استهلاكية وطقوسية هى البترو ثقافة –أو ثقافة النفط – وشيوع بعض أنماط التدين الطقوسى والشكلانى الشديد المحافظة والغلو، أو ما يمكن أن نطلق عليه السلفية الوهابية ونظائرها، وبعض الجماعات التكفيرية، ثم تطوراتها التى أدت إلى إسلام سياسى راديكالى مارس العنف ذا المحمولات والأسانيد الدينية والمذهبية والطائفية في بعض الأحيان، والذى استهدف إحداث تغيير بنيوى في طبيعة الدولة وأنماط الحياة الحديثة وأشباهها لاسيما في مصر، بما أثر على نمط التدين الاعتدالى والوسطى التاريخى في مصر.

استمر الدور المصرى في التراجع في ظل حكم الرئيس السابق حسنى مبارك وكنتاج لسياساته الداخلية والخارجية التى ساهمت في ضعف الدولة المصرية ومؤسساتها وأجهزتها والنخبة السياسية الحاكمة والمعارضة التى تراجعت قدراتها وكفاءتها ومهاراتها السياسية على عديد المستويات ويعود ذلك إلى تدنى معايير التجنيد السياسى لصالح الموالاة والزبائنية السياسية، وللفساد السلطوى الذى تنامى بكثافة.

ثمة تجريف للكفاءات والمواهب المصرية واستبعادات ممنهجة أدت إلى تراجع نوعية

النخبة وقدراتها طوال عديد العقود ولا يزال مستمرًا حتى بعد الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011.

لا شك أن السياسة الخارجية المصرية وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ألقت بظلالها على إدارة السياسة المصرية في الإقليم والتى تأثرت بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية على نحو ساعد على بناء تحالفات دارت حول محورى الاعتدال والممانعة في العالم العربى. لا شك أن الدور المصرى وارتباطاته الإقليمية والدولية أدى إلى تراجع تأثيره على التفاعلات داخل النظام العربى حيث أدى هذا التوجه وأثره السلبى على المكانة والدور في الإقليم إلى بروز أدوار دول الجوار العربى تركيا، وإيران، وإسرائيل.

من ناحية أخرى تآكل تأثير الدور الثقافى المصرى الذى اعتمدت عليه السياسة الخارجية في الإقليم سواء بوعى نخبوى حينا أو لا وعى في عديد الأحيان بأهمية هذا الدور الذى يمثل أحد أبرز معالم القوة الناعمة وفق المصطلح ذائع الصيت في العلاقات الدولية. يمكن رصد عديد الأسباب وراء هذا التآكل على رأسها تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتى:

1– أثرت ثقافة النفط على الثقافة المصرية بما فيها الثقافة الدينية الوسطية التى تأثرت بأنماط خطابية فقهية محافظة، أو متزمتة أو سلفية على النمط الوهابى، أو من خلال استعارات قيمية وسلوكية وفدت وتوطنت من خلال بعض موجات الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية، لاسيما فى أعقاب حرب أكتوبر 1973 وما بعد.

2– التنافس بين دول الإقليم "العربى" على وراثة الدور الثقافى المصرى لاسيما من خلال استلهام التجربة المصرية وبعض مكوناتها وبنيتها الأساسية – الهياكل الثقافية، والإعلامية–، وتوظيف النخبة الثقافية المصرية والعربية في إطار المؤسسات الإعلامية والثقافية النفطية كما حدث في سياسة دولة الكويت في المجال الثقافى على سبيل المثال.

3– بروز أدوار ثقافية في بعض دول المنطقة المغاربية لاسيما المغرب وتونس في إنتاج بعض المعرفة ذات الروابط مع تطورات أنظمتها في العلوم الاجتماعية في أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص، وبروز بعض التأثيرات لها في المشرق العربى.

4– تراجع الحريات الفكرية وبروز ضغوط على عمليات الإبداع والبحث الأكاديمى سواء من الأجهزة السلطوية والقمعية، أو من خلال الجماعات الإسلامية السياسية والراديكالية،

والسلفية التى استخدمت سلاح التكفير وخطاب الأخلاقيات والآداب العامة، والعقيدة -من منظوراتها التفسيرية والتأويلية المتزمتة والمتشددة -في تقييم الأعمال الإبداعية والبحثية والأكاديمية، وهو أمر أدى إلى عديد الأزمات السياسية الممتدة طوال مرحلة حكم الرئيس السابق حسنى مبارك، وحتى المرحلة الانتقالية وما بعد التسلطية.

تعرض الدور المصرى -وقوته الناعمة التى تراجعت نسبيًا -ولا يزال لضغوط مختلفة في أعقاب الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011. ويمكن رصد بعضها تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتى:

1- هيمنة القوى الإسلامية السياسية المحافظة على الأغلبية في البرلمان وصناعة التشريع، واستسهال بعضهم اللجوء إلى سياسة التشريع وآلياته لفرض القيود والضوابط القانونية على ما يرفضه الإسلاميون عقديا وإيمانيا وأخلاقيا من منظورهم من أفكار وسلوكيات وقيم سائدة في الدولة والمجتمع والإنتاج الإبداعى والمعرفى المصرى.

2- بروز الدور السياسى والتشريعى للجماعات السلفية والوهابية ونزوعها لفرض القيود على الإبداع، أو على حريات التدين والاعتقاد.

3- اضطراب وغموض عملية الانتقال السياسى وتعثراته على نحو همش من اهتمام بعض نخب وقادة المراحل الانتقالية - السلطة الفعلية العسكرية والأحزاب وغالب المثقفين وبيروقراطية وزارات الثقافة والخارجية والإعلام -بالقوة الناعمة المصرية في الإقليم، لصالح الانغماس في مشاكل السلطة وأجهزتها.. إلخ، أو محاولة تحقيق بعض الاستقرار النسبى في أجهزة وزارتى الثقافة والإعلام، وتعرض دورهما وكوادرهما وأدائهما للنقد الحاد والقاسى، لاسيما في ظل غياب رؤية لإدارة الثقافة والإعلام والسياسة الخارجية في المراحل الانتقالية!

إن عودة الدور الإقليمى المصرى تعتوره عديد الإعاقات والمشكلات في أعقاب الانتفاضة الثورية بعد 25 يناير - 11 فبراير 2011.

حيث تحاول بعض الدول النفطية المحافظة فى الإقليم - السعودية وقطر وسواهما من دول الخليج النفطى -أن يظل هذا الدور معتقلًا تحت وصاية ما، ليكون محض داعم لمصالحها الإقليمية ونزاعاتها مع إيران. لا شك أن الدور المعتقل هو تعبير أيضًا عن السياسة الأمريكية ومصالحها فى الإقليم، وأيضًا دفاعها عن المصالح الإسرائيلية.

الخطاب حول هذا الدور وتجديده أو عودته إلى الأداء الفاعل والمؤثر في الإقليم، يحتاج إلى رؤية تكاملية بين الدور السياسى والمؤسسى وتجديد الدولة، ونمط سياساتها وهندساتها السياسية والقانونية والاجتماعية بعد العملية الثورية، والسؤال الذى يطرحه بعضهم هل ستؤثر الانتفاضة على عملية إعادة تجديد الدور عمومًا، والناعم على وجه الخصوص؟

ثمة عديد المعوقات تؤثر وتضغط على إمكانية تفعيل الدور السياسى لاعتبارات تتصل بمشكلات عمليات الانتقال وعدم الاستقرار السياسى والأمنى، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة.

من هنا يبدو ممكنًا إلى حد ما بث الدينامية والحيوية والتجديد على مصادر القوة الناعمة المصرية، لاسيما أن لهذا الدور الناعم بعض بقايا ومواريث أرصدته ورأسماله التاريخى وخبراته، ومن ثم له هوامشه ذات الخصوصية.

كيف يمكن مقاربة هذا الدور للقوة الناعمة؟ وأثرها من خلال تاريخية هذا الدور ومصادره، وتحولاته وإعاقاته؟

ترتيبًا على ما سبق سنعالج القوة الناعمة المصرية من خلال نظرة طائر على تاريخية هذا الدور وتعريفه وحدوده كمدخل لبحث واستقصاء هذا الدور وأبعاده ومشكلاته، ومعوقاته وإمكانات تفعيله وذلك فيما يأتى:

أولًا: مدخل مفهومى وتاريخى وجيز: نظرة طائر.

ثانيًا: علاقة الثقافى بالسياسى في الثقافة المصرية: مدخل عام.

ثالثًا: جدل الثقافى والسلطوى: حالة نظام يوليو وتحولاته.

رابعًا: إعاقات الدور الثقافى المصرى في الإقليم.

خامسًا: مصر والانتفاضة الثورية المتعثرة: إعاقات وفضاءات من الحيوية المستمرة والمتغيرة.

سادسًا: محاور لإعادة الهيكلة.

سابعًا: مقترحات عملية للحركة الداخلية والإقليمية.

أولًا: مدخل مفهومى وتاريخى: نظرة طائر

اصطلاح القوة الناعمة صاغه الأدميرال جوزيف ناى جنيور في مؤلفه ذائع الصيت بذات الاسم: معانى النجاح في السياسة الدولية الذى صدر في عقد الثمانينيات من القرن الماضى، وذهب في مجال التمييز بين القوة الصلبة أو الخشنة والناعمة بالقول إنها القدرة على الاستقطاب والإقناع .. إذ بما أن القوة الخشنة تكمن في القدرة على الإجبار والإكراه المتأتية من القوة العسكرية للدولة أو من تفوق قدراتها الاقتصادية فإن القوة الناعمة تتأتى من جاذبيتها الثقافية أو السياسية أو ما سواها". (3)

ويعتمد هذا المفهوم للقوة الناعمة على قيام الدولة بمحاولة نشر نماذجها الثقافية والتعليمية والفنية والإبداعية، بل وقيمها السياسية والرمزية، وجعلها تمثل في وعى وإدراك الصفوات السياسية والمثقفة في العالم، أو في بعض المناطق الإقليمية النموذج الملهم الذى تتغيًا استعارته أو العمل على هديه أو التأثر ببعض مكوناته أو علاماته على صعيد منظومات السياسة والهندسات القانونية والدستورية وفى أنساق القيم والثقافة على اختلافها. هذا النمط من التأثيرات يبدو مكانه في الإدراك والوعى والمخيلة والوجدان، وإستراتيجية تحقيقها تتمثل في استعارة الهندسات السياسية والاجتماعية حول نمط الحياة الرمزية الذى يتخلق ويدور حول الثقافة وعديد مكوناتها وكذلك الحريات الفكرية والبحثية والمغامرة والتجارب الفنية الطليعية والتجريبية، والسرديات كالرواية والشعر، وفى التجارب الموسيقية والمسرحية والأصوات وموسيقى الجاز والسينما الأمريكية والفنون ما بعد الحداثية، والمدارس والصروح المعمارية الضخمة وناطحات السحاب، والجامعات والمعاهد ومراكز البحث الأكثر تطورًا وعراقة في العلوم الاجتماعية والطبيعية... إلخ.

ربما كان مفهوم القوة الناعمة من أكثر المفاهيم انطباقًا نسبيًّا وإلى حد ما على حالة الثقافة المصرية، والتجارب السياسية شبه الليبرالية، وفى إطار نظام ثورة يوليو 1952 في عديد مراحله على الاستمرارية والتغير في أطرها وسياساتها.

ثمة بعض التمايز التاريخى للمختبرات والتجارب المصرية على النخب العربية عن الأطر المرجعية الأساسية التى تأسست عليها النماذج الأوروبية والأمريكية يعود إلى تأثير نسبى للنموذج المصرى السياسى شبه الحداثى والتحديثى على بعض النخب العربية -وذلك حول بناء وتأسيس دولة القانون والأمة والاندماج القومى، والمؤسسات السياسية الحديثة-، الذى

كان ملهمًا لبعض الصفوات السياسية العربية شبه الإقطاعية ثم بعدئذ أثر على بعض "الطبقات الوسطى" من التجار والعسكريين والتكنوقراط وبعض أبنائهم الذين تلقوا تعليمهم في مصر وأوروبا وأمريكا، وتسلموا قيادة السياسة في المنطقة.

نستطيع أن نقرر أن دور مصر وإنتاجها الثقافى أثر وبفاعلية إلى حد ما على بعض الصفوات السياسية والمثقفة في مجالات الآداب والفنون والبحث الاجتماعى والسياسى والفلسفى والبحث في العلوم الطبيعية والتطبيقية، وذلك في تمايز نسبى عن السياسة المباشرة وتوظيفاتها للثقافة.

نود أن نشير ابتداء إلى أن درس الدور الثقافى المصرى في الإقليم وأرصدته التاريخية والرمزية، وانعكاساته، وتراجعاته، لا يعنى قط إغفال التفاعلات المشتركة أو أدوار أخرى لعبها الشوام واللبنانيون والعراقيون، وتحديدا بعض ملامح شراكة ما غير مكتوبة بين الجماعة الثقافية المصرية ونظيرتها اللبنانية والشامية، وفى الصحافة والآداب، وفى بعض الأعمال المعمارية. لا يمكن إغفال هذا الدور في إطار بيئة مفتوحة على الثقافات الأوروبية، والعربية بحيث شكلت بوتقة للتفاعلات وإنتاج المعرفة والفنون على اختلافها.

يبدو بعض الخطاب الشائع حول المراجعات التقويمية لدور مصر الثقافى، مثيرًا لعديد التحفظات على رأسها أن الخطاب حول الدور يثير حساسيات لدى بعض الجماعات الثقافية العربية، بل وسبق أن أطلق بعضهم على هذا الدور وصف الإمبريالية الثقافية المصرية في العالم العربى. لا شك أن بعض التقويمات السالبة حول دور الثقافة المصرية يبدو شائعًا في بعض الدوائر الثقافية والسياسية والإيديولوجية العربية. هذه الحساسية تبدو مفهومة ومشروعة من بعض النخب السياسية والجماعات الثقافية المصرية.

تبدو بعض الانتقادات حول بعض السلبيات ذات وجاهة، ومنها ما قام به بعض المعلمين المصريين من إشاعة نمط محافظ أو متشدد من التعاليم والتفسير والتأويل الدينى الوضعى في الجزائر على سبيل المثال، وسعيهم إلى تعريب يعتمد على الهوية الإسلامية وفق تصور للهوية شبه مغلق حول المصدر الدينى مع تناسي عديد المكونات للهوية. ثمة من يرى أن الإنتاج الثقافى المصرى فى مجال الموسيقى والغناء أدى إلى حجب بعض الموسيقى والنغمات المحلية والفلكورية وجعل بعض الغناء التقليدى والشعبى يدور فى أطر محلية تمامًا، ومنها ما يمثل مصدرًا رئيسًا من مصادر الثراء الموسيقى، كالمقام العراقى، والقدود الحلبية وبعض الموسيقات

العرقية و المناطقية التى ظلت تستهلك فى حدود الجغرافيا الموسيقية العراقية والسورية ووسط الجماعات القبلية والعشائرية والإثنية في المجتمعات العربية.

ثمة من يذهب إلى أن جاذبية وشيوع النمط الموسيقى والغنائى المصرى نزع إلى تمصير للأصوات والكلمات بحيث تكون على المثال الشائع مصريًّا، دون إتاحة الفرصة للأصوات والنغمات العربية فى الحضور الفنى محمولة على خصوصياتها فى الساحة الفنية دون تطويع.

بعض النقاد يذهبون إلى الرد على هذه الملاحظات بالقول إن مصر شهدت حضورًا عربيًا لحزام السُلم الموسيقى الخماسى للأغنية السودانية فى إذاعة ركن السودان وفى التليفزيون والإذاعة من مثيل حسن خليفة، وأيضًا على الرياحى التونسى وآخرون من بلدان عربية أخرى. بل والموسيقى البدوية لاسيما في عقد الثمانينيات من القرن الماضى.

الجدل حول السلبيات والإيجابيات يشير إلى حضور نسبى وحيوية وفاعلية ما للثقافة المصرية فى العالم العربى في بعض المراحل التاريخية.

يبدو مشروعًا أيضًا القول إن الخطاب الانتقادى حول الثقافة المصرية وما يحمله من بعض الحساسيات، يعود إلى طموح مشروع لدى بعض الصفوات السياسية والجماعات الثقافية العربية إلى إبراز دورها ومكانتها سواء داخل بلدانها، وكذلك على المستوى العربى.

من ناحية أخرى لا يمكن إغفال أن بعض نخب دول ما بعد الاستقلال سعوا، ولا يزالون إلى استكمال مقومات الدولة، من خلال إيلاء عناية خاصة للأنشطة الثقافية، بل وميل بعض الصفوات السياسية الحاكمة إلى إنشاء بعض المؤسسات الثقافية، ودعم الأنشطة الثقافية من نشر كتب وروايات وإبداعات وترجمات ومؤتمرات وجوائز ومهرجانات ومعارض فنية ومقتنيات، وذلك كجزء من مؤشرات المكانة الإقليمية للدولة، في هذا السياق بدت مؤسسات وهوامش الثقافة المصرية مصدرًا من مصادر الاستلهام، واستمداد بعض الاستعارات الثقافية من سياقها وأطرها في بعض المشروعات والتجارب الثقافية العربية لاسيما من خلال بعض المصريين الذين هاجروا إلى إقليم النفط بحثًا عن الرزق أو هروبًا من القيود السياسية والأمنية القمعية على أنشطة بعضهم، أو تقييدًا لحرياتهم وانتماءاتهم، لاسيما فى عهد الرئيس الأسبق أنور السادات.

لا شك أيضًا أن العالم العربى قد شهد تاريخيًّا، ومنذ عقد الستينيات عديد المراكز الثقافية، حول بيروت وبغداد وذلك مع القاهرة. من ناحية أخرى برزت أدوار أخرى لدول نفطية ولكن على نحو محدود كما حدث.

ثمة نزوع عربى نسبى ساد ولا يزال لدى بعض صفوات ما بعد الاستقلال نحو بناء عديد المراكز والأدوار الثقافية كجزء من عمليات بناء المكانة والأدوار الإقليمية، وهو أمر مشروع في واقع إقليمى يتسم بتعدد مراكزه وأدواره، بل وثمة تضاغط وتمدد من دول الجوار الجغرافى العربى كتركيا وإيران. في هذا الإطار يمكن القول: إن ثمة تناميًا للدور التركى الثقافى من خلال سياسة المؤتمرات وتأسيس بعض المنتديات الإعلامية السياسية والثقافية والدينية، بالإضافة إلى إنتاج الدراما التلفازية التى تبث عبر الشاشات الفضائية العربية، ومع تأسيس وبث للقنوات التركية العربية.

التنافس الإقليمى في مجال الثقافة يبدو مشروعًا من وجهات نظر ومصالح مختلفة لعديد من دول الإقليم، ومن ناحية أخرى ثمة احتياج موضوعى للاعتراف الثقافى والنقدى بمكانة مبدعين وكتاب وباحثين عرب ينتمون إلى دول مختلفة في المشرق والمغرب والسودان.

يبدو لى أن درس الدور الثقافى، وفق بعض عناصر نظرية الدور، أو القوة الناعمة في العلاقات الدولية، أمور تحوطها بعض الحدود والضوابط نظريًا وتطبيقيًا، ومن ثم يتعين ضبط الجوانب النظرية في الإطار التاريخى للتأثير الثقافى المصرى وإشعاعاته على اختلافها ودونما سياسة حاملة لهذا الإشعاع الثقافى في الإقليم إلا استثناء في بعض مراحل تطور النظام التسلطى.

من ناحية أخرى لابد من درس متى كان هناك وعى وقرار سياسى لدى بعض من الصفوة الحاكمة المصرية في ظل عديد مراحل نظام يوليو، وبعد الانتفاضة الثورية المصرية في 25 يناير 2011 بأهمية هذا الدور، وضرورة إشاعة النموذج الثقافى في الإقليم؟ يمكن القول: إن المرحلة الناصرية كانت تجسيدًا لسياسة إشاعة الدور و"القوة الناعمة"، وذلك حتى أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين.

أود أن أشير إلى أن الدرس الأكاديمى والتقويم الموضوعى والتاريخى للدور الثقافى أو القوة الناعمة لا يستهدف أية أهداف تتجاوز الثقافى أو الواقع الموضوعى والتاريخى في هذا الصدد، وإنما يرمى إلى فحص مقولة الدور، [4] والقوة الناعمة من ناحية. والنزوع

إلى درس تحليلى ونقدى للعوائق والأعطاب البنيوية التى تواجه الإنتاج الثقافى في مصر أساسًا. وأين مواقع الخلل الهيكلى في السياسات والمؤسسات، أو في الجماعة الثقافية على اختلاف مكوناتها، أو في عمليات إنتاج المعرفة والثقافة؟ وما هى القيود السياسية والدينية والاجتماعية والقانونية الواردة على حريات التفكير والتعبير والرأى والإبداع والبحث الاجتماعى والأكاديمى؟

درس بعض جوانب العطب الهيكلى في الثقافة المصرية، هو هدفنا الرئيس، وخصوصًا بعض الانقطاع عن متابعة مراكز إنتاج المعرفة والإبداع الإنسانى في عالمنا المعولم.

ترتيبًا على ذلك درس الدور والأرصدة التاريخية، أو بعض القوة الناعمة المصرية – في عديد المراحل التاريخية – لا يعنى قط محاولة فرض النماذج الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الدينية المصرية، وإنما درس للفعالية وحدودها في إطار واقع إقليمى متغير ومتعدد المراكز الثقافية.

سوف نحاول في هذا الإطار دراسة الإشعاع أو الإلهام الثقافى، أو ما يطلق عليه أحيانًا من بعض الباحثين "القوة الناعمة المصرية" وتحولاتها في الإقليم: أرصدتها التاريخية، وتراجعاتها، ومداخل لتجديدها خصوصا في أعقاب الانتفاضة الثورية المصرية في 25 يناير 2011 وفى سياق من الانتفاضات الثورية، وعديد العقبات والثغرات التى تواجهها في تونس، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسورية ومصر.

ثمة واقع إقليمى مضطرب وينطوى على بعض السيولة وعدم اليقين وسحب من الغموض المحلق حول "التجارب الثورية" وتعثر تحولها من انتفاضات ومراحل انتقالية إلى ثورات مكتملة.

إن أية مقاربة حول عودة للدور المصرى المؤثر على التفاعلات الإقليمية في إطار العلاقات العربية – العربية، ومع دول الجوار الجغرافى، ستعتمد على مدى قدرة النخب المصرية على إبداع حلول خلاقة لمشكلات التحول السياسى من التسلطية السياسية إلى الديمقراطية كثقافة ونظام وقواعد عمل وآليات. من ناحية أخرى سيعتمد هذا الدور المصرى الجديد على مدى كفاءة عملية إدارة عديد عمليات مراحل الانتقال، والأحرى إدارة ما بعد التسلطية السياسية[5] بكل ما تنطوى عليه من مواريث سياسية وثقافية واجتماعية ودولتية تنتمى إلى

التسلطية، ومتغيرات تنتمى إلى الانتفاضة الثورية وعملياتها، وميلادها المتعثر، أو الأحرى ابتسارات العملية الثورية.

ثانيًا: علاقة الثقافى بالسياسى في الثقافة المصرية: مدخل عام

أولًا: تتسم علاقة الثقافة بالعمل السياسى عموما، بالتداخل في بعض الجوانب فى أحيان، والتمايز في أحيان أخرى، ويمكن لنا رصد بعض عناصر التفاعل بين هذين البعدين من التداخل، والتمايز فيما يأتى:

1– يبرز التداخل بين الثقافى والسياسى، في أن الشرط السياسى يمثل أحد الأطر المحددة للعمل الثقافى الرسمى، واللا رسمى على مستوى المؤسسات الثقافية من حيث المفهوم والرؤية والسياسات، ومن ثم يتباين هذا الشرط السياسى بين الشرط الشمولى، أو السلطوى، أو الديمقراطى. ومن ثم يتأثر العمل الثقافى الرسمى والأهلى بما إذا كنا إزاء شرط شمولى يؤمم العمل الثقافى ومؤسساته ويجيره لصالح ترويج إيديولوجيا النظام، وخطاباته وسياساته، ومن ثم يغدو الثقافى كمؤسسة وسياسة وإنتاج جزء من أجهزة الدولة الإيديولوجية، وكذا في النظم السلطوية التى تؤمم الثقافى لصالحها، أو في نظم التعددية المقيدة حيث يميل النظام السلطوى التعددى المقيد إلى المزج بين التوظيف الرسمى، وبين بعض الحرية الثقافية لإضفاء حيوية وبعض من المصداقية على أداء المؤسسة الثقافية الرسمية وإنتاجها الثقافى، وإتاحة هامش حركة حر نسبيًا للمنظمات الثقافية غير الحكومية لاعتبارات تتصل بتراجع وزن الإيديولوجيا الرسمية والثقافة في إطارها في ظل التحول إلى نظام السوق، وتراجع دور الدولة وسياساتها الاجتماعية كما في الحالة المصرية في أعقاب الانتقال إلى نظام المشروع الخاص وما انطوى عليه من عديد الاختلالات بل والفساد الهيكلى وشبكاته في داخل النظام وعند قمته، وهو ما برز وبوضوح في عمليات بيع وخصخصة شركات القطاع العام ووحداته الرابحة. لا شك أن الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011، أدت إلى بعض الاضطراب، والفوضى داخل أجهزة الدولة، وعلى سياساتها في المرحلة الانتقالية، لاسيما المؤسسة الثقافية الرسمية. التى اتسم أداؤها بالتردد، وعدم وضوح الرؤية وغياب سياسة لإدارة الثقافة في مراحل الانتقال في ظل عديد الضغوط والمخاطر الآنية والمحتملة. (6)

هامش الحرية النسبى للمنظمات غير الحكومية ومبادراتها الثقافية يعود أيضًا إلى ثورة المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة، وضغوط المجتمع المدنى العولمى وفواعله على

الدول، وبروز بعض الحراك السياسى النسبى وحركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى إزاء الجمود السياسى السائد مصريا.

تزايد دور بعض هذه المنظمات الثقافية في أعقاب الانتفاضة المصرية، وفى ظهور إبداعات خارج الأطر الرسمية، والمواصفات السائدة. لابد من تحرير العمل الثقافى الطوعى من القيود القانونية أو السياسية أو الأمنية التى لا يزال بعضها مستمرًا حتى في ظل ما بعد 25 يناير 2011.

في النظم الديمقراطية، تؤثر بيئة السوق السياسى الحر - نسبيا - على حرية المبادرة الثقافية وعلى حريات الرأى والتعبير والإبداع الفنى والبحث الأكاديمى. الشرط السياسى يشكل أحد محددات بيئة العمل الثقافى والفنى والإبداعى. ومن المأمول أن يتوافر هذا الشرط التحريرى في أعقاب العملية الثورية.

2- يمكن القول: إن طبيعة النظام السياسى المصرى تاريخيًّا أثرت على بيئة وشروط وإنتاج العمل الثقافى في مصر. في المرحلة شبه الليبرالية، كان الطابع الديمقراطى مؤثرًا على بيئة البحث والإبداع والإنتاج الثقافى والفنى الذى اعتمد على حرية المبادرة الشخصية في إطار الحرية الأم، وهى حرية الرأى والتعبير التى ساهمت إيجابيًا فى تحريك وطرح جدالات وأفكار اتسمت بالجرأة والشجاعة، والأهم أنها سعت إلى مساءلة بعض منظومات الأفكار المستقرة بوصفها بداهات - تبًا لها -في الفكر المصرى الحديث والمعاصر، واتسمت هذه المرحلة التاريخية بوصفها مرحلة استلهام النموذج الحداثوى والتحديثى الأوروبى في عديد مصادره اللاتينية والأنجلو ساكسونية، أساسًا والذى تم أقلمة بعضه في إطار الواقع المصرى.

قصارى ما يمكن قوله في إيجاز شديد، أن تحدى بعض المسلمات الفكرية، أو القيمية أو التاريخية للفكر المحافظ، ساهمت في خلخلة الموروث الثقافى المحافظ، وفتحت الباب عن سعة لاستزراع الأفكار الحداثية في بيئة تقليدية، وأحيانًا بالاعتماد على استراتيجية للتوليف والتأليف بين الحديث والتقليدى لإضفاء المشروعية على الأول اعتماداً على بعض مصادر الثانى، وعلى نحو انتقائى.

3- الجرأة والجسارة الإبداعية والبحثية أدتا إلى شمول حركة الحداثة لعديد الحقول الإبداعية في الشعر الحديث، والمنثور، وفى النقد الحديث والمعاصر حول مدارس التحليل

النفسى والشعورى للأدب – المعداوى – والمقارن – الغنيمى هلال –، والاجتماعى – محمد مندور – ونشوء وتبلور فنون القصة، والرواية، والمسرحية، والأهم إضفاء مبدعيها الكبار مشروعية على الأنماط السردية السابقة في أنساق وخلايا الأدب العربى، رغمًا عن كونها تشكل جزءًا من الاستعارات الثقافية والأدبية الغربية. ما سرى على الآداب، تم في مجال الفنون الجميلة منذ إنشاء مدرسة الفنون على يد الأمير يوسف كمال في عام 1908، وحتى فن التصوير والنحت الذى انتقل من الطابع العفوى واللا منهجى إلى مجال الدرس الأكاديمى الممنهج، ومن تأثير الأساتذة الأوروبيين إلى التمصير والتأصيل الجمالى والوصل بين الحداثوى الأوروبى، والموروث المصرى – بروافده الفرعونية والرومانية والبيزنطية / القبطية، والإسلامية – وجمالياته على اختلاف منابعها.

4– لم يقتصر الأمر على ما سبق، وإنما تجاوز معه انكسار المدينة التقليدية منذ صدمة الحداثة على وقع مدافع الحملة الفرنسية، وتحطيم أبواب الحوارى والمنازل، ووضع مصابيح على مداخلها دلالة على انكسار العالم التقليدى للمدينة المغلقة على داخلها، لا المفتوحة إلى خارجها ثم ظهور المدينة الأوروبية المفتوحة على خارجها وعالمها متمثلة في عمارة القرن التاسع عشر. جماليات العمارة الأوروبية – ونسقها التخطيطى والوظيفى – والتخطيط العمرانى، وزمن المدينة الحداثى، شكلت رافدًا ثريًّا في التقاليد الثقافية الحداثية المصرية، على الرغم من بعض الابتسارات، والفوضى النسبية بعدئذ.

5– يمكننا أن نضيف رافدا آخر تمثل في توثيق ودرس التراث منهجيا في العلوم الفقهية واللاهوتية، والتأليف والنشر التى أعادت الحيوية للتقليدى، وتحليله أكاديميا، والأهم ارتباط ذلك بالجامعات الحديثة، وكليات الحقوق والآداب والعلوم... إلخ.

6– شاركت بعض عناصر الحركة الثقافية المصرية في بعض المغامرات الفكرية والفنية الجسورة التى ارتبطت بالحركة السريالية العالمية، وذلك من خلال الشاعر والمنظر السريالى بالفرنسية جورج حنين، الذى ساهم وآخرون في الإنتاج النظرى والفلسفى للفكرة السريالية، مع أندريه بريتون وصحبه من المنظرين والفنانين السرياليين الكبار.

يمكن القول: إن هذه المجموعة المتميزة والمتألقة من السرياليين المصريين – رمسيس يونان وأنور كامل وآخرين – شاركت في ذات اللحظة التاريخية كجزء من حركة عالمية اتسمت بالجرأة والجسارة فى هدم وتقويض عوالم ورؤى وذائقات وأفكار كانت سائدة

في لحظة صعود السريالية. وتكاد تشكل تجربة السرياليين المصريين حول جورج حنين حالة استثنائية على الحضور المصرى في إنتاج الأفكار عالميًا في ذات اللحظة التاريخية، وليس محض الاستهلاك المعرفى والفنى والفلسفى، أو الاستعارة للأفكار بعد تراجعها وإعادة شرح متونها كما حدث مع بعض الفلسفات والإيديولوجيات، والنظريات.

لا شك أن هذه الحيوية الفكرية والفنية تعود فيما يبدو لى إلى بعض الانفتاح الثقافى المصرى على مراكز إنتاج المعرفة والفنون في أوروبا واستعارت بعضها، والطابع الكوزموبوليتانى للمدينة المصرية الحديثة حول القاهرة والإسكندرية، وبورسعيد، .. إلخ. وحضور بعض الأقليات الأجنبية وعمليات التعايش والجوار والتفاعل المشترك مع الآخر الإيطالى واليونانى والفرنسى والبريطانى والمالطى والقبرصى.

7- شكل الإرث الموسيقى المصرى مصدرا غنيا على عديد الصعد أولهما: استعارة التقليد الموسيقى الأوروبى، في نسق الأوركسترا، والزى، والأداء، وفى العزف. من ناحية ثانية رافق ذلك حضور الفرق والأوركسترات العالمية الكبرى، والأوبرات الذائعة مما أدى إلى توليد ذائقة موسيقية عربية تستقطر الثقافة الموسيقية الأوروبية ونسقها التأليفى - أو التلحينى - والتوزيعى والعزفى / الأدائى، وتقاليد الاستماع حول الأوبرا، أو الفونغراف والأسطوانات.

ثانيهما: تطوير الموسيقى الشرقية، من النمط التقليدى والإيقاعات الرتيبة صنو سياقاتها وزمنها التقليدى وركوده إلى تحريرها من النمط التركى ومحمولاته الإيقاعية والنغمية إلى الإيقاع العصرى -آنذاك-، وبعض التركيز على شذرات من استعارات جمل لحنية من الموسيقى الأوروبية. الميل إلى ترقية الذوق الموسيقى - ولاسيما لدى الفئات الوسطى - من تقاليد الغناء والتلحين ذات السمت السوقى، إلى محاولة استعارة التقليد الغربى في التأليف الموسيقى، والانتقال من التخت الشرقى إلى نظام "الأوركسترا الشرقى". تحولات نوعية وليست محض تفاصيل في الموسيقى المصرية وتوجهاتها. من هنا نضع أعمال ومغامرات أبو العلا محمد، وسيد درويش، وذكريا أحمد، ومحمد القصبجى، ومحمد عبد الوهاب، ومنير مراد، ومحمد فوزى، ومحمد الموجى، وبليغ حمدى، وكمال الطويل. وما أحدثوه من تطويرات في التأليف / التلحين الموسيقى وفى شكل ولغة الأغنية.

ثالثهما: شكلت السينما المصرية، منذ العرض المصرى لأول أفلام السينما الفرنسية

للأخوان لوميير في الإسكندرية والقاهرة إلى عرض أول فيلم مصرى تم إنتاجه. كانت القاهرة هى مصنع أحلام وأخيلة أجيال في مصر والمنطقة العربية، ومن ثم كانت هوليوود الشرق، ورادت موضوعات وسيناريوهات، وسرود سينمائية عديدة. كانت تجارب السينما المصرية أحد مصادر قوة مصر اللامعة، وروجت وأشاعت ووزعت اللغة العامية المصرية بين الناطقين بالعربية ولهجاتها أيا كانت بحيث كانت إحدى أدوات تشكيل وتوحيد مشاعر عربية جامعة، وذاعت معها الموسيقى والأغنية المصرية والأهم القدرة على استيعاب المبدعين والمثقفين والمطربين والممثلين العرب في إطار من التمثل والهضم والإثراء المتبادل. القدرة والجاذبية الثقافية المصرية اعتمدت على استقطابها للموهوبين والمبدعين والباحثين والمثقفين الساعين إلى تجارب مختلفة وبيئة جاذبة بها حيوية وحريات، وفرص متاحة نسبيًّا. وهى خاصية ارتبطت بالبيئة الثقافية المصرية واستمرت حتى أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضى.

استطاعت البيئة السياسية شبه الليبرالية، والانفتاح الفكرى والثقافى وزوح المغامرة الحداثوية أن تستوعب بعض إرث وتجارب التعرض إلى صدمات الحداثة في العسكرية، والتغير في القيم وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعى، وحساسية العلاقة مع الزمن، وفى تحولات الموسيقى والفنون والآداب، والتعليم وسياساته ومؤسساته والبحث الأكاديمى، وفى بناء وتشكيل الدولة الحديثة، وحولها الأمة المصرية التى تعتمد على مركب سوسيو - نفسى، وسوسيو - ثقافى، وسوسيو - سياسى ورمزى ارتفع إلى حد ما فوق الولاءات الفرعية والأولية إلى مصاف الأمة الواحدة التى تعلو على الدين والمذهب والعرق والمنطقة/ الجهة تحت لواء الحركة الوطنية الدستورية ومبدأ مصر للمصريين، وذلك رغمًا عن نتوءات مضادة تحاول توظيف الرابطة الدينية تحت مفاهيم الخلافة الإسلامية، والأمة الإسلامية أو الأمة القبطية . .

وجيز ما حدث أن قدرة الثقافة المصرية وكفاءة بعض النخبة الحاكمة -آنذاك - تمثلت فى أنها قدمت إنتاجا ثقافيًّا متميزا ومؤثرا وبيئة سياسية - ثقافية اتسمت بالانفتاح والحيوية على العالم والمنطقة العربية، والأهم نموذج أو مثال ملهم للإقليم في الإبداع والجدل والحوار، وفى التعليم ومؤسساته على اختلافها.

اعتمد دور مصر الثقافى الإقليمى على بعض التأثير الناعم وسبق المغامرة الحداثية في

الحقل الثقافى وعديد مكوناته بما فيها بعض مشروعات ومحاولات التجديد في الفكر الدينى الإسلامى حول الأزهر أو الأحرى من بعض متمرديه وخوارجه بالمعنى الإصلاحى المعاصر لهذا الوصف. من ناحية أخرى على سبق المغامرة الحداثية والتحديثية في العلاقة مع بعض الغرب الأوروبى، وقدرة وسبق الدولة وبعض الصفوة المصرية على استعارة الهندسات الغربية القانونية والتنظيمية والعسكرية والإدارية، وفى بناء الدولة الأمة الحديثة، وفى أنظمة التعليم والأمن، وفى مبدأ سيادة الدستور، ودولة القانون. القدرة على الاستعارة والأقلمة والتطويع واستنبات الحلول هى أبرز ما في النموذج المصرى الحداثى. وجيز القول: إن القوة الناعمة الثقافية اعتمدت منذ بناء الدولة الحديثة إلى نهاية مصر شبه الليبرالية إلى يوليو 1952، على أنها تمثل حقل للتجارب وتشكيل الخبرات الحداثية وتطويرها وتطويعها لتتلاءم مع الواقع الاجتماعى ومحمولاته على اختلافها، ومن ثم شكلت بيئة لتوليد النماذج الملهمة في العمل السياسى والإنتاج الإبداعى والحركة الوطنية، وبناء الدولة الحديثة.

السؤال الذى نطرحه هنا هل ساعد هذا المعمل البشرى والإبداعى والسياسى على تنشيط وبلورة دور مصر الإقليمى؟ نستطيع أن نجيب بنعم إلى حد ما، حتى ولو لم تكن ثمة رؤية سياسية ناصعة لدى بعض النخب السياسية الحاكمة والمعارضة في أن الثقافة والتجارب الإبداعية تؤثر وتتأثر بالمعمل السياسى والقانونى الهادر في إطار عملية تطوير الأنساق والهندسات السياسية والقانونية والإدارية والتعليمية في البلاد. وذلك رغم أن شرائح اجتماعية واسعة كانت بعيدة نسبيًّا عن مفاهيم بعض النخبة السياسية وتصوراتها وإدراكاتها ومشروعاتها "التحديثية".

كان بعض كبار رجال الدولة والبيروقراطية والسياسة يطرحون أفكارهم ويمارسون أعمالهم في إطار فكرة القومية المصرية، وكانت قلة منهم ذات وعى بالدور المصرى في إطار الفكرة العربية الجامعة، ولو على نحو إيديولوجى ورغائبى، في حين أن بعض هؤلاء يدرك عن وعى بالارتباط بين السياسى والثقافى في دور ومكانة مصر الإقليمية، وهى مسألة ستكون موضوعًا لوعى وإدراك جمال عبد الناصر في أعقاب ثورة يوليو 1952 وخصوصًا في إطار نظرية الدوائر الثلاث التى أشار إليها في كتابه الذائع فلسفة الثورة.

ثالثًا: جدل السلطوى والثقافى: حالة نظام يوليو وتحولاته

في المرحلة التسلطية استمر النموذج الملهم سياسيا وثقافيا والجدل والتفاعل بين السياسى والثقافى في الدور الإقليمى لمصر وذلك اعتمادا على عديد الاعتبارات، نسوق بعضها فيما يأتى:

1- بعض من فائض "المغامرة الحداثوية" المصرية في الأفكار والتجارب والإنتاج واللغة والكفاءة في الاستعارات الثقافية والتمثل والهضم والتوليف والدمج.

هذا الفائض الثقافوى الحداثوى شبه الليبرالى -النسبى- على صعيد السياسة أيضًا، استطاع أن يستمر حتى في ظل فرض التسلطية السياسية واعتقال التعددية، وتأميمها في إطار دولة التعبئة. في السياقات التعبوية الناصرية والساداتية، وقيودها على حريات الرأى والتعبير والإبداع، استمر الفائض الثقافى الحداثوى قادرًا على الاستمرار وإضفاء الحيوية على الواقع والإنتاج الإبداعى للثقافة المصرية، والأهم تشجيع جيل الخمسينيات والستينيات على استكمال مغامراته وتجاربه في القصة، والرواية والمسرحية، والشعر، وفى السرديات على اختلافها.

2- وفى مجال النقد الأدبى تطورت الحركة النقدية على مستوى الدرس النظرى الأكاديمى، أو في النقد التطبيقى. وشهدت بلادنا بعض المغامرات فى مجال التجارب المسرحية المحلية، وتمت بعض الاستعارات من مسرح العبث - يونسكو وبيكيت وفرناندو آربال وسواهم-، وتجارب أخرى. والأهم دخول الروافد الثقافية والموسيقية الأوروبية الشرقية - من المجر وبولندا والاتحاد السوفيتى ومكوناتهم القومية والعرقية والأممية والثقافية - إلى مجال الدرس الأكاديمى، وفى رفدّ عمليات التأليف والعزف الموسيقى الأوركسترالى المصرى، سواء على مستوى تكوين الأوركسترا أو العازفين، أو تجارب التأليف الموسيقى على النمط الغربى. من ناحية أخرى تأسست أكاديمية للفنون ومعاهدها، ولعبت دورها -نسبيا-في تكوين كادر وطنى وعربى في مجال الفنون، والسينما، والنقد الفنى.

3- شكلت الجامعات المصرية مركز جذب للطلاب في مراحل التعليم الجامعى وما بعد، من ناحية، ونموذجًا للاستلهام الإقليمى من ناحية أخرى، ولعب الأساتذة المصريون دورًا بارزًا في التخطيط وإنشاء الجامعات والمعاهد العربية ووضع الأطر والهياكل وسياسة ومناهج

التعليم والتدريس بها، بالإضافة إلى دور المدرسين والمدرسات في تعليم عديد الأجيال في الجزائر وليبيا والسودان واليمن والسعودية والكويت ودول الخليج العربى.

4- استمرارية دور الجماعة القانونية المصرية في تشكيل وتكوين الجماعات والخبرات القانونية في العالم العربى فى التعليم القانونى بكليات الحقوق ودراسة النظم القانونية العربية على نحو مقارن مع مصر، ووضع القوانين بها على نحو ما فعل د. عبد الرزاق السنهورى عميد الفقه القانونى المصرى والعربى، في وضع القانون المدنى العراقى، وبعض الدساتير العربية، بالإضافة إلى دور الدكتور وحيد فكرى رأفت وآخرين. الأهم أن إنتاج الجماعة الفقهية - الفقه والقضاة - يشكل المراجع التأسيسية التى تعتمد عليها بعض الجماعات القانونية العربية - الفقهاء والقضاة والمحامين - في أداء أعمالهم الفقهية والقضائية. وساهم القضاة المصريون في تأسيس نظم العدالة الحديثة وإشاعتها في العلاقات القانونية ومنازعاتها في عديد البلدان العربية، ولاسيما في ليبيا ومنطقة الخليج.

5- استمرارية حركة الترجمة عن اللغات الأجنبية في الآداب والعلوم الاجتماعية مع إيلاء عناية للإيديولوجيا الاشتراكية والعالم ثالثية مع التغير في شكل وطبيعة النظام السياسى نحو رأسمالية الدولة الوطنية فى نظر بعضهم والاشتراكية العربية في نظر البعض الآخر والنظام السلطوى في نظر البعض الثالث.

6- جذب المبدعين العرب - في السرديات والفنون والغناء والتلحين - للمركز الثقافى المصرى بوصفه محورًا للعمل والتجارب وبناء المكانة والذيوع في إطار سوق ثقافى واسع في الإنتاج والاستهلاك، وفى التصدير للسلع الثقافية كافة إلى الإقليم.

وجيز التجربة المصرية تمثل في بيئة جذب ثقافى، وسبق مغامرات وخبرات وإنتاج وقدرة على الهضم والتطويع والتمثيل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك في سوق ثقافى واسع نسبيًا.

رابعًا: إعاقات الدور الثقافى المصرى في الإقليم

السؤال الذى نطرحه هنا ما هى هذه الإعاقات التى أثرت ولا تزال على هذا الدور الناعم؟

ثمة عديد الإعاقات بعضها تاريخى، والآخر تشكل منذ المرحلة الساداتية وفى عهد الرئيس السابق مبارك ولا يزال مستمرًا فى ظل المراحل الانتقالية على اختلافها، ويمكن

إيجازها تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتي:

1– استنفاد بعض عنفوان تجربة التوليف بين التقليدى والحداثوى في عملية أقلمة الاستعارات الثقافية في منظومات الأفكار والقيم وفى التجارب، وفى نقد الفكر الدينى التقليدى والمحافظ، [7] وضعف نتائج عملية استزراع الحديث وتسويغ مشروعيته على المرجع الدينى، وخصوصًا في إطار الأفكار التى تتصل بالحداثة السياسية والقيمية وفى دور المرأة والمشاركة السياسية والعلاقة مع الآخر الدينى، لاسيما مع عمليات التوظيف المكثف للدين في العمليات السياسية الرسمية، وخصوصًا مع صعود حركة المد الدينى في أعقاب هزيمة يونيو 1967، وحتى ظاهرة المد الإسلامى السياسى المعاصر وجماعاته الراديكالية على اختلافها.

2– تديين المجال العام، والجدالات الأساسية التى تشكل بعض قائمة أعمال الصفوة والجماهير –على اختلاف شرائحهم الاجتماعية –، وهو الأمر الذى أدى إلى إغلاق باب التسامح الفكرى، وفرض قيود سوسيو – دينية وذات مرامى سياسية وإيديولوجية على حرية الرأى والتعبير والبحث الأكاديمى، وذلك من خلال اللجوء إلى آلية التكفير الدينى وثنائية الحلال والحرام الضدية، أو اللجوء في عقود الثمانينيات من القرن الماضى، وحتى اللحظة الانتقالية الراهنة للآلية القضائية ورفع بعضهم دعاوى الحسبة عن طريق اللجوء الادعاء المباشر، أو من خلال تقديم الشكاوى إلى النيابة العامة لتحريك هذا النوع من الدعاوى، حسبما ترى من تحقيقاتها وتقديراتها. وهو ما نرى بعضًا من هذا الأسلوب في بعض المراحل لاسيما الأولى الانتقالية حيث رفع بعضهم دعوى قضائية بطريق الادعاء المباشر ضد الممثل عادل إمام بمقولة ازدرائه في عديد أعماله الفنية بالدين الإسلامى وتم الحكم بإدانته في القضية، وحبسه لمدة ثلاثة أشهر من محكمة الجنح ثم الطعن عليه أمام محكمة الجنح المستأنفة وقضى بالبراءة فيها. لا شك أن هذا التوجه الدينى الإسلامى في رفع بعض دعاوى "الحسبة" ضد المثقفين والفنانين .. إلخ لم يعد مقصورا على بعض الصفوة التى تنتمى إلى التيار الدينى السياسى، وإنما امتد إلى بعض آحاد الناس من الحركيين والنشطاء الإيديولوجيين الإسلاميين، وغيرهم من عامة الجمهور.

إن عمليات تديين وأسلمة المجال العام – إسلاميا ومسيحيا – شاركت فيها عديد الجماعات وعلى رأسها الإخوان المسلمون، والجماعات الإسلامية الراديكالية كالجماعة

الإسلامية والجهاد – قبل مراجعاتها الفقهية –، وكذلك بعض مشايخ وقادة الحركة السلفية على تعددها.

3– أسلمة المجال العام أدت إلى فرض بعض قيود رمزية ودينية ثقيلة أثرت على بيئة التفكير والتعبير والإبداع والبحث الأكاديمى، وظهرت بعض آثار ذلك السلبية على إنتاج السلع الثقافية والرمزية الإبداعية على اختلاف مجالاتها وأجناسها الفنية، وذلك خشية من المطاردات الحسبوية – إذا جاز التعبير–، وخصوصًا بعد رفع الدعاوى القضائية والتظاهر إزاء نشر بعض الروايات، ومنها وليمة لأعشاب البحر، والروايات الثلاث في مرحلة حكم الرئيس السابق حسنى مبارك.

4– استمرارية بعض مكونات منظومات القوانين المقيدة للحريات العامة، وتلاعب الصفوة السياسية الحاكمة بالإسلام والدين عمومًا في العمليات السياسية، وفى مواجهة بعض خصومها السياسيين، أو الفكريين، وفى أحيان أخرى بالمزايدة على جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية السياسية الأخرى.

هذا التوجه ساد قبل خلع الرئيس السابق حسنى مبارك، وبروز الأغلبية البرلمانية لجماعة الإخوان والسلفيين قبل حل مجلس الشعب وعدم دستورية القانون الانتخابى الذى شكل بمقتضاه مجلس الشورى–، وتأثيرهم على عملية وضع القوانين. من ناحية أخرى لجوء بعض عناصر تنتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى رفع الدعاوى وتقديم الشكاوى إلى النائب العام ضد بعض رؤساء التحرير للصحف الخاصة، وبعض الصحفيين الذين ينتقدون رئيس الجمهورية د. محمد مرسى، أو مرشد جماعة الإخوان المسلمين وبعض قادتها.

5– في ظل حكم الرئيس السابق حسنى مبارك برزت شبكة من التواطوءات بين السلطة السياسية والأمنية، وبين بعض مشايخ الجماعات السلفية في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الراديكالية، وهو ما أدى إلى هيمنة الحركة والثقافة السلفية واستعراضاتها وطقوسها وأفكارها الوضعية على المجال العام، وهى عملية سياسية بامتياز في مآلاتها، وهو ما أدى إلى تغيير في بعض مكونات نمط التدين المصرى العام، وفى ذائقة غالب الجمهور الجمالية والأدبية، وفى توجهات التفكير السائدة، بما شكل بعض الإعاقات الاجتماعية/ الدينية الوضعية إزاء تلقى واستهلاك بعض السلع الثقافية والإبداعية على اختلافها، وخصوصًا أن ذلك ترافق وتساوق مع تدهور بنيات التعليم العام والجامعى

والمتوسط والفنى وسياساته ومناهجها، وتكريسهم لذهنية تعتمد على الحفظ والتلاوة والاعتماد على الذاكرة، وهو ما شكل عقلًا نقليًا شائعًا لدى غالب الخريجين، ومُحملًا بالنقليات الدينية الوضعية وبداهاتها ومقولاتها الشائعة والتاريخية التى كانت تعبيرًا عن أسئلة وإجابات عصرها وظروفه وسياقاته وقيوده ومحمولاته الثقافية. هذا التوجه بدا في ظهور مطلب بعض السلفيين في رفض تعلم اللغة الإنجليزية في المدارس للطلاب بدعوى مخاطرها على تعلم الطلاب للغة العربية!

6- أثرت سلبيًّا سياسة المؤسسة الرسمية – في عهد مبارك – فى التعامل الفظ مع المثقفين من خلال سياسة الدمج والاستبعاد، أى جذب ودمج المثقفين الموالين لسياسة الوزارة والذين لا يطرحون آراء نقدية وجذرية للنظام وشرعيته، وإغداق الفرص والجوائز والسفر إلى الخارج، أو منح التفرغ على بعض هؤلاء الموالين. وتم استبعاد غالب العناصر الرافضة لسياسة الوزارة والذين طرحوا آراءً نقدية حول الرؤية التى تتأسس عليها سياسة المؤسسة الثقافية الرسمية، وسياساتها وقراراتها من حيث الجدوى والأثر على الإنتاج الثقافى، أو الأحرى على السوق الثقافى، ومدى استفادة قطاعات جماهيرية واسعة من السياسة الثقافية الرسمية الغائمة، وذات المنحى الكمى والاستعراضى، والتى تركز على بعض المدن ومنها القاهرة والإسكندرية أساسًا وبعض المحافظات الأخرى في أحيان أخرى.

في أعقاب الانتفاضة الثورية ومع بروز عديد الضغوط والمشكلات المؤثرة على المؤسسات الثقافية الرسمية، وإدارتها في أثناء المراحل الانتقالية، غاب وشحب دور بعض المثقفين والمبدعين في مشاهد سياسية صاخبة ومضطربة ويغشاها بعض من الفوضى والسيولة والغموض. ترتب على ذلك اضطراب في الرؤية وغيوم أحاطت عمل المؤسسات والكوادر، وتعطل في الدور إزاء ضغوط الفكر الدينى السياسى والمحافظ على حرية الرأى والتعبير والإبداع، وحرية التدين والاعتقاد وأدوار المرأة السياسية والاجتماعية والإبداعية... إلخ.

7- شكل تدهور مستويات تكوين وأداء غالب أنظمة ومؤسسات التعليم العام والجامعى والفنى المدنى الرسمى، والتعليم الخاص – إلى حد ما – ظاهرة عامة سلبية التأثير، ومعه التعليم الدينى الإسلامى والمسيحى – على اختلاف مذاهبه –، مما شكل ولا يزال حالة مزمنة وموضوعًا للشكوى الدائمة من حيث مخرجات النظام التعليمى الرسمى والخاص التى اتسمت ولا تزال بتدهور نوعية الخريجين، وعدم ملاءمة مستوياتهم التكوينية مع احتياجات

سوق العمل الداخلى والإقليمى والدولى في واقع بات معولمًا.

لا شك أن تدهور نوعية التعليم أصابت إحدى أدوات القوة الناعمة المصرية تاريخيًّا، التى كانت تمثل مصدرًا لبعض الجذب من داخل الإقليم، ومن ثم فقد النظام التعليمى العام والجامعى وما فوقه بعض الألق الذى ارتبط به تاريخيًا، ومن ثم برزت بدائل إقليمية أخرى في لبنان، والأردن، وقطر، وأبو ظبى، وتأسست بنية تعليمية أجنبية نظيرة للجامعات الأوروبية والأمريكية في الدول السالفة الذكر، وخصوصًا في أعقاب 11 سبتمبر 2001. بقطع النظر عن مستواها ونتائج مخرجاتها على المدى المتوسط والطويل.

8- قامت بعض الدول العربية النفطية بإرسال عديد البعثات في مختلف فروع العلم الاجتماعى والطبيعى إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ولا شك أن من عادوا إلى بلادهم بعد الحصول على الإجازات العلمية، تم إحلالهم محل الباحثين والأساتذة والعلماء المصريين والعرب الآخرين من ناحية، ومن ثم ولُدوا ولا يزالون طلبًا مغايرًا على نوعية أهل الخبرة ذات مستويات عالمية من ناحية أخرى، وهو ما بات يفتقر إليه غالب خريجى الجامعات المصرية الكبرى والإقليمية – الجامعات المريفة –ذات المستويات المحلية المحدودة النوعية والتكوين والمخرجات.

9- منذ وصول الرئيس الأسبق محمد أنور السادات إلى السلطة وبعده الرئيس السابق حسنى مبارك، وثمة اتجاه لتدهور في مستويات تكوين وأداء الجماعة الصحفية، والإعلامية – في الإعلام المرئى والمسموع – إلا قليلًا من بعض الاستثناءات وذلك لاعتماد النظام سياسة التجنيد في الصحافة والإعلام التى ارتكزت على الموالاة، وعلى عدم التسييس وضعف المستوى وذلك لخصومة الرئيس السادات مع اليساريين والقوميين عمومًا، وبعض العناصر المستقلة والناقدة لنظامه وسياساته، وخصوصًا من الليبراليين.

استمرت سياسة تجنيد العناصر الأقل قدرة وكفاءة وخبرة وتمثل نمطا من قرارات اختيار بعض القيادات الصحفية القومية بل وبعض الصحف الخاصة في الهياكل الداخلية، والاعتماد على الزبائنية والموالاة والمحسوبية في العلاقات الداخلية والهرمية بين الصحفيين والإعلاميين ومستوياتهم القيادية على نحو أدى إلى اختيار العناصر الأقل كفاءة وتصعيدهم على حساب الأكفاء والموهوبين والمثقفين وذلك لضمان الولاء والقدرة على توجيههم الوجهة التى يرتضونها سياسيًّا، ومصلحيًّا وشخصيًّا.

10– ترتب على سياسة الموالاة – لاسيما في عهدى السادات ومبارك – تدهور مستمر ولا يزال في مستويات أداء الصحف وأجهزة الإعلام المرئى والمسموع، وفقد الإعلام المصرى الكثير من قدرته على التأثير في المنطقة العربية، وواكب ذلك عديد المتغيرات في المجال الإعلامى العربى نرصد بعضها تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتى:

أ– تأسيس صحف ومجلات وأجهزة إعلامية مرئية ومسموعة ذات إمكانات تقنية ومالية وخبراتية، في داخل دول الخليج والسعودية، ونشأة صحف ومجلات ممولة من دول نفطية في بعض الدول الأوروبية، استقطبت بعض خبرات مصرية مختلفة، وباتت تعطى أجورًا ومكافآت تتجاوز نظام الأجور الرسمى وداخل صحف المعارضة الذى يتسم بالاختلال. أدى ذلك إلى تدهور بعض المدارس الصحفية الشهيرة التى أثرت في العالم العربى، كمدرستى روزاليوسف، وأخبار اليوم. تراجع وزن وتأثير التليفزيون العربى – المصرى في عهدى السادات ومبارك – الذى ارتبط بنظام يوليو وتوجهاته الإيديولوجية وسياساته الاجتماعية ونزوعه القومى، والذى كان يشكل إحدى أدوات التأثير الكبرى – مع الإذاعة المصرية – تراجع في مستوياته وتأثيره منذ عقد الثمانينيات، وخصوصًا مع سفر بعض الكفاءات في إطار نظام الإعارة أو الإجازات دون راتب إلى دول الخليج والسعودية. بصفة عامة شمل التدهور محتوى ونوعية الرسالة الإعلامية، والأهم الخلط بين الإعلام والدعاية السياسية الفجة والتمحور والتركيز الصحفى والاعلامى على دعم ظاهرة شخصنة السلطة والقيادة الاستبدادية للنظام.

ب– من ناحية أخرى، ساهم في تراجع الدور تضخم العمالة غير المؤهلة، وضعف الكفاءات، وتسرب عديد من الموهوبين إلى خارج البلاد. يمكن القول إن تراجع مستوى كفاءة وتأثير الإعلام المصرى الرسمى – المسموع والمرئى والمكتوب – واكبه تأسيس السعودية وقطر وأبو ظبى وغيرها من دول الخليج لبنيات أساسية إعلامية حديثة واستقطاب الكفاءات للعمل في إطار إيديولوجى ورسمى آخر لدول المنطقة في مقابل أجور سخية.مع تطور في الصحافة اللبنانية غير منكور.

ج– نشأة القنوات الفضائية العربية البارزة لاسيما الجزيرة، ثم العربية وسكاى نيوز Sky News ثم موجات تلو أخرى من الأقنية الفضائية في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات والوسائط المتعددة، مما أدى إلى ضعف التأثير الإعلامى المصرى الناعم في الإقليم، و لم تعد السياسة الإعلامية الرسمية قادرة على الفعل التأثيرى، ولا على استقطاب عيون وأذان ومخيلة

مستهلكى الإعلام والسلع المرئية والمسموعة والمكتوبة بل وركزت الفضائيات الخاصة قبل وبعد رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك على القضايا السياسية المصرية الداخلية وعلى نحو سجالى في البرامج الحوارية الصاخبة. في أعقاب العملية الثورية ارتكزت اهتمامات وسياسات الفضائيات الخاصة على موضوعات وتصريحات وقرارات المرحلة الانتقالية الأولى وأزماتها وعنفها اللفظى والخطابى، وبروز وجوه إخوانية وسلفية وليبرالية جديدة وقديمة، وبعض وجوه الشباب الثائر من بعض ائتلافات الثورة. تحول الإعلام المصرى إلى إعلام محلى بامتياز والاهتمام بما يجرى في الإقليم والعالم تراجع في قائمة أعماله وسياسته التحريرية، لاعتبارات تتصل بسياسة ومصالح أصحاب القنوات الفضائية الظاهرين والمستترين، في إطار عملية التحول السياسى المتعثر في البلاد.

د- شكلت قناة "الجزيرة" تحديًّا رئيسا للإعلام المصرى والعربى عمومًا من حيث الارتفاع النسبى في المستويات المهنية في إنتاج السلع الأخبارية - الأخبار والتحقيقات والمقابلات وتغطيات ومتابعات المراسلين من مواقع الأحداث في العالم... إلخ - وذلك في إطار سياسة دولة قطر التى تنبهت إلى دور الثقافة والإعلام والتعليم في بناء قوة ناعمة، ودور إقليمى لدولة صغيرة تعتمد على قناة الجزيرة وفعاليات ثقافية وإعلامية وتدريبية مختلفة، وتأسيس فروع لبعض الجامعات العالمية لاستقطاب الطلاب من الخليج. الجزيرة ليست قناة محايدة تمامًا، ولكنها جزء من منظومة داعمة لسياسة خارجية قطرية في الإقليم تعتمد على بعض عناصر ومظاهر قوة ناعمة، بقطع النظر عن عدم حيدتها في بعض النزاعات العربية - العربية، أو إزاء بعض السياسات الأمريكية والأوروبية، أو في بعض المشاكل الداخلية في بعض المجتمعات والدول العربية، والأفريقية والآسيوية والأوروبية، ما أعطى قناة الجزيرة هذا القدر من التأثير والقدرة على استقطاب قاعدة واسعة من مستهلكى سلعها المرئية / الإخبارية بل والرياضية والفيلمية الوثائقية، هو بعض من المهنية، والإنفاق السخى على إنتاجها المرئى.[8]

وجيز القول: إن الجزيرة والعربية وسواهما من الأقنية الفضائية ساهمت في سحب بعض البساط من الإعلام المصرى المرئى، بل وأثرت أيضًا -مع غيرها من الفضائيات العربية والمصرية الخاصة ومواقع التفاعل الاجتماعى على الفضاء النتى -على عملية استهلاك الصحف الورقية المصرية والعربية خصوصا في أعقاب الانتفاضات الثورية العربية وتعثراتها وتطور بعضها عن غيرها من الحالات الأخرى.

هـ- أدت ثورة المعلومات والوسائط المتعددة - والإعلام الرقمى - إلى التأثير على الصحف المصرية بما فيها الأكثر عراقة، والتى تدهورت مستويات أدائها على نحو ملحوظ وخطير، و لم تعد جزءًا من عمليات الاستهلاك والتأثير على المستوى العربى. من ناحية أخرى نستطيع القول: إن دور المصريين من المدونين على الفضاء النتى أنهم يشكلون جزءًا من قوة ناعمة جديدة صاعدة ومؤثرة على الفضاءات الوطنية والإقليمية والعولمية.

هذا الدور برز وبوضوح في تحول الفضاء النتى إلى مجال عام سياسى تحرك عليه بعض هؤلاء المدونين ومارسوا حرياتهم الفكرية، وانتقدوا النظام التسلطى وقادته وأساليب عمله. لا شك أن هذا الدور المتميز ظهر منذ حركة كفاية، وبعدها 6 أبريل، وكلنا خالد سعيد وهى حركات احتجاجية نشأت على الواقع الافتراضى واستخدمته في الحشد والتعبئة والتخطيط في ممارسة الاحتجاجات على الواقع الفعلى لاسيما منذ الدعوة إلى الإضراب العام في 6 إبريل 2008 حتى الدعوة إلى التظاهر السلمى والنزول إلى الشارع في 25 يناير 2011.

التجربتان المصرية والتونسية في استخدام الفضاء النتى لإحداث تغيير في الفضاء السياسى الفعلى، أثرتا على عديد النشطاء وحركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى في المنطقة العربية.

9- أسهم في انسحاب وتراجع القوة الناعمة المصرية عديد الاعتبارات الأخرى ومنها:

(1) استيعاب الملحنين والفرق الموسيقية في إطار دعم الثقافة الفلكورية السعودية والخليجية، والمطربين والمطربات القادمين من هذه المنطقة، ودخول نمط جديد من النغمات والإيقاعات داخل تركيبة أو توليفة التلحين والغناء المصرى بعد حرب أكتوبر 1973، ومستمرة إلى ما بعد العشرية الأولى من القرن الحادى والعشرين. لم تعد الجماعة الموسيقية المصرية قادرة على التأثير في توجهات الغناء العربى إلا قليلًا، بل تأثرت بالطلب الموسيقى السعودى والخليجى واللبنانى وهو ما تجلى فى إنتاجها النغمى والغنائى والإيقاعى.

(2) ساهمت بعض القنوات الفضائية - في إطار سياسة محددة - من مثيل روتانا في شراء غالب ميراث السينما المصرية، وتحتكر بثه تلفازيًا على بعض قنواتها الفضائية المتخصصة، ومعه بعض تراث الغناء المصرى الحديث.

(3) قيام بعض الشركات السعودية بتوقيع عقود احتكار مع بعض المطربين والملحنين

المصريين مقابل أجور ضخمة، ومع ذلك تُؤثر عليهم بعض المطربين العرب والآخرين، مما أثار شكوى هؤلاء من هذه السياسة الاحتكارية والتمييزية إزاء بعض المطربين المصريين.

(4) كرس التراجع المصرى في مجال القوة الناعمة، تأثير الثروة النفطية على تمويل السينما التجارية منذ السبعينيات وما بعد، وشيوع الإنتاج السينمائى الضعيف والردئ المستوى إلا قليلًا من ناحية أخرى تراجعت "سينما المقاولات" مع بروز "السينما النظيفة" وفق تسميات النقد السينمائى الصحفى الشائع. هذا النمط من السينما لم يكن يخلو من بعض الأعمال الجادة ولكن المحدودة جدا، في ظل أزمة السينما – كصناعة وفن وإنتاج وأداء – في عقد التسعينيات من القرن الماضى وما بعد.

(5) تراجع الطلب على إنتاج الدراما المصرية لصالح الدراما السورية، [9] والتركية والسعودية والخليجية، وذلك في إطار من المنافسات والأحرى الصراعات من أجل وراثة دور ومكانة مصر وإضعاف للقوة الناعمة المصرية في الإقليم. يمكن القول: إن الدراما التاريخية السورية اتسم بعضها بالجودة، ولكنها كانت تمثل هروبًا من الواقع السياسى والاجتماعى السورى قبل وبعد الانتفاضة المستمرة في بعض المناطق إلى التاريخ كمجال للتأويل وبعض الحرية الفنية والرمزية.

(6) الدراما التركية، والقنوات الفضائية التركية باللغة العربية هى أحد التحديات الجديدة المواكبة لتمدد الدور الإقليمى التركى الذى يحتاج إلى قوة ناعمة تؤدى إلى تغيير في بعض التوجهات والإدراكات السلبية الشائعة مصريًا وعربيًا عن مرحلة الدولة العثمانية والأحرى الاستعمار العثمانى لمصر والمنطقة العربية لاسيما المشرق العربى.

(7) تشكل القنوات الفضائية الأمريكية والأوروبية – الـ B.B.C، والحرة، وروسيا اليوم، و24 ساعة الفرنسية .. إلخ – تحديًا وخصما من الدور الإعلامى المصرى الرسمى، والخاص إلى حد ما، لا سيما في ظل عسر التكيف الرسمى – قبل وبعد 25 يناير 2011 – على عديد المستويات ومنها الشروط المهنية، والقدرة على المواكبة والمبادرة والمنافسة.

10– منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضى، والحياة الأكاديمية والبحثية والإبداعية العربية، ترفد الثقافة والمعرفة العربية بأسماء بارزة لمفكرين وباحثين عربًا ساهموا في إثراء الإنتاج الفكرى العربى، في ظل تراجع وشحوب دور بعض المصريين في هذا المجال.

يمكننا رصد عديد الأسماء المغاربية في المغرب وتونس في هذا الصدد.

11– في مجال السرديات برزت أسماء وإنتاج عربى متميز لا يمكن نكرانه في مجالات الفنون التشكيلية قصيدة النثر، والرواية، والقصة القصيرة، بل وفى بروز بعض التجارب المسرحية العربية التجريبية، مع تراجع المسرح المصرى على عديد المستويات في التأليف والتمثيل، ومن حيث الكم والنوع عن ذى قبل.

خامسًا: مصر: فضاءات الحيوية المستمرة والمتغيرة: استمرارية التسلطية السياسية وما بعدها

هل يمكن استعادة بعض الدور الثقافى المؤثر لمصر في الإقليم في أعقاب تراجع لا تخطئه العين سياسيًا وثقافيًا وتعليميًا منذ أكثر من ثلاثة عقود؟

بداية نستطيع القول إن الانتفاضات والعمليات الثورية وبعض نجاحاتها، وبعض تعثراتها وإخفاقاتها، قد لا تؤدى إلى توليد آثارها الإيجابية الفعالة في الأجل القصير أو المتوسط، وإنما تحتاج إلى مرحلة زمنية تحدث خلالها حزمة من السياسات، تربط بين السياسى والثقافى والاقتصادى والرمزى، وبين استعادة بعض الدور في سياقات مغايرة للمراحل التاريخية التى لعبت فيها مصر دورًا بارزًا في الإقليم وتفاعلاته وسياساته، سواء في مراحل بناء الدولة/ الأمة الحديثة ومؤسساتها وهندساتها السياسية والثقافية والتعليمية، أو في الحقبة شبه الليبرالية، ومرحلة قيادة حركة التحرر الوطنى، ثم مراحل الانكفاء والتراجع والخلافات والخصومات ووقف عضوية مصر في الجامعة العربية، ثم عودتها مع المتغيرات الكبرى في شكل الإقليم وتوازناته وصراعاته، وتراجع ألق الفكرة العربية الجامعة، وصعود الحركة الإسلامية السياسية وفكرة الجامعة الإسلامية، حتى ظهور حركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى، والانتفاضات الثورية في تونس ومصر وليبيا، واليمن والبحرين وسوريا. [(10)]

ترتب على الانتفاضات الثورية في المنطقة ما يأتى:

(1) صعود بعض القوى الإسلامية السياسية إلى بعض مواقع الدولة والسلطة في عديد بلدان ما بات يطلق عليه مجازًا "الربيع العربى"، كاستعارة سياسية من ثورات نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا، ومن ربيع براغ 1968.

(2) هذا المتغير الجديد في الإقليم سيؤدى في حال استمرارية التفاعلات الداخلية ومخاضاتها إلى التأثير على الخريطة الجيو – سياسية، والجيو – دينية والمذهبية في الإقليم.

وبروز أشكال جديدة من المنافسات والصراعات الدينية والمذهبية داخل الديانة الإسلامية، العظمى بين المذهب السنى الأكثرى وبين المذهب الشيعى، وداخل المذهب الكبير التنافس بين المدارس الفقهية بين الحنبلية الوهابية وأهل السلف والأشعرية، والحنفية والمالكية والشافعية.. ومن المرجح أن تؤدى المنافسات المذهبية وبين المدارس الفقهية إلى المزيد من الانقسامات الداخلية والبينية على نحو قد يؤدى إلى حالة من التشظى.

(3) من الملاحظ أن الميل إلى التعدديات والتشظيات المذهبية أثر على بعض المراكز الإسلامية الكبرى كالأزهر في مصر، أو كسر مركزية أدوار الجماعات الإسلامية الكبرى ذات التاريخ والتنظيم والثقل الإيديولوجى، كجماعة الإخوان المسلمين. إذ بدأت بعض بوادر لشروخ أولية في تماسكها التنظيمى والإيديولوجى لاسيما بين بعض الغلاة عند قمة التنظيم – مكتب الإرشاد – وبين عناصر داخل وسط قاعدة العضوية حتى وإن كان ذلك يبدو محدودًا لكنها ظاهرة قد تؤدى إليها المنافسات البينية داخل التنظيم مع الوصول إلى سدة رئاسة الجمهورية، وفى التنافس البرلمانى والسياسى وديناميات الحركة السياسية عمومًا وجدالاتها وسجالاتها على اختلافها.

(4) تبدو بداية ملامح تململ جيلى بين بعض أجيال الجماعة، لاسيما بين بعض الشباب والشيوخ، وذلك كنتاج للثورة الرقمية، وانخراط بعضهم مع غيرهم في العملية الثورية وتداعياتها.

لا شك أن هذه البوادر الأولية ستؤدى إلى عديد التغيرات داخل الجماعة، وفى إطار المنافسات بينها وبين الجماعات السلفية والوهابية، وبين هؤلاء وغيرهم، وبعض قادة وعناصر داخل المؤسسة الدينية الرسمية.

(5) إن سعى بعضهم –من الإخوان والسلفيين وآخرين –إلى تديين الدولة وأجهزتها والسلطة السياسية والسياسة التشريعية.. إلخ، أدى ولا يزال إلى بروز تضاغطات على حريات التدين والاعتقاد والرأى والتعبير والإبداع والبحث الأكاديمى، والجماعات الثقافية، والفنية على اختلاف مجالاتها وأجناسها. [11]

(6) لا شك أن هذا النمط القاسي من الضغوط الكثيفة سيؤثر على بعض مكونات القوة الناعمة ودور مصر الإقليمى الملهم والتجديدى في المنطقة. من ناحية أخرى ربما تحدث تأثيرات أخرى ومنها جماعة الإخوان وذراعها السياسى حزب الحرية والعدالة على بعض القوى الإسلامية السياسية في الإقليم، من حيث تجاربها وتمريناتها السياسية والتشريعية.. إلخ، ومن ثم استعارة بعض الجماعات والحكومة العربية لبعض هذه الممارسات. كما أن الجماعة الأم تستلهم بعضا من أفكار تجارب بعض الجماعات الإخوانية فى "الإقليم"، كالسودان.. إلخ.

(7) تحتاج عملية تجديد وتفعيل وتطوير القوة الناعمة وعودة الدور الإقليمى المؤثر على التفاعلات العربية – العربية، ومع دول الجوار العربى، إلى مدى قدرة النخب المصرية على بناء التوافقات والأرضيات المشتركة حول القيم المؤسسة للدولة الحديثة والثقافة الديمقراطية ودولة القانون. [12] من ناحية أخرى توظيف بواقى فوائض الرأسمال الثقافى والخبراتى والرمزى التاريخى، في صياغة الرؤى والسياسات القادرة على استثارة الإبداع الفردى وحمايته، ومع الإبداعات والإنتاج الثقافى والمعرفى والفنى الجماعى.

(8) في ظل منافسات إقليمية على القوة الناعمة، تبدو الفوائض النفطية لبعض الدول العربية قادرة على تمويل بعض أدوارها في هذا المجال.

هذا العائق التمويلى الذى يواجه الدولة وأجهزتها الثقافية لن يؤثر كثيرًا على إمكانات القوة الناعمة المصرية إلا قليلًا، لاسيما أن التمويلات النفطية للقوة الناعمة لبعض هذه الدول تبدو داعمة لأشكال وهياكلِ ثقافية مستعارة من خارج مجتمعاتها، ومن ثم لا تبدو سوى ماكياج سياسى وهذا لا يخلُ ببعض الاستثناءات الإبداعية في هذه البلدان، لكنها محدودة وغير مؤثرة على مجمل الإنتاج الإبداعى وتجاربه ومشروعاته وخرائطه على مستوى الإنتاج الثقافى والمعرفى والفنى في المنطقة العربية.

(9) إذا استمرت العمليات الثورية المصرية واستطاعت تجاوز إعاقاتها، والعمليات المضادة للانتفاضة، سيؤدى ذلك إلى تحويل المجتمع والدول والسلطة والجماعات السياسية إلى معمل تجارب كبرى في السياسة والثقافة وفى التفاعلات بين الأفكار والخطابات والرؤى الدينية على اختلافها. هذا المعمل السياسى الكبير سيبلور حلولًا، ومشاكل، وسياسات ونجاحات وإخفاقات وارتباكات، تحت بصر النخب والحركات السياسية والحكومات يمكنها أن

تستلهم ما يتوافق مع احتياجاتها، واستبعاد سلبيات ومواطن فشل التجارب المصرية. هذا التصور لا تزال تعتوره عديد الإعاقات فى ظل الهجوم المستمر على الإبداع والمبدعين.. إلخ!

في هذا السياق الذى ينطوى على بعض السيولة والفوضى وعدم اليقين والغموض، ثمة عديد من المتغيرات مست ولا تزال تؤثر على الدور المصرى الشاحب وغير الفاعل في الإقليم، وذلك رغمًا عن بعض تأثيرات الانتفاضة الثورية وإمكاناتها في تجديد وتنشيط الدور الإقليمى المصرى في سياقات جديدة.

في هذا الإطار يمكن لنا طرح ما يأتى من ملاحظات:

1- تراجع القوة الملهمة لمصر كنموذج ومختبر للتجارب الثقافية والإبداعية، هو تعبير تاريخى واجتماعى عن تداخل السياسى والاجتماعى والدينى والثقافى، والأثر السلبى المتبادل لمواريث سوسيو - دينية، وسوسيو - ثقافية، وسوسيو - سياسية تسلطية والأحرى طغيانية في بنيات وشرائح ومكونات ثقافية واجتماعية وقيمية وسلوكية شائعة بين المصريين، ولا تزال تكرس أنماطًا أبوية تقليدية ومحدثة تقمع نزعة المبادرة الفردية الحرة، وتكرس الإذعان والقبول والمجاراة والنفاق والازدواجية مع السلطة - أيا كانت -، وتمجد المرويات النقلية ومحمولاتها الشعاراتية الدينية الوضعية، وذلك رغم الانتفاضة الثورية وبعض أثارها الإيجابية، ومنها كسر حواجز الخوف من السلطة القمعية.

2- تراجع الوسطية الدينية الأزهرية، وروح الاجتهاد والتسامح التى ساهمت في تشكيل ودعم وحدة الدولة والأمة المصرية، وهو ما أثر على صورة الدولة / الأمة الحديثة، والتى كانت مصدرًا لإلهام الصفوة العربية على اختلافها في بناء التكامل والاندماج الداخلى داخل كل دولة ساعية إلى بناء سياسات التكامل في مجتمعات تتسم بالتمزق العرقى والدينى والمذهبى والقومى واللغوى والمناطقى... إلخ. هذا السمت لا يزال سائدًا على الرغم من الدور الجديد الذى تبدو بشائره في سياسة شيخ الأزهر د. أحمد الطيب، الذى يسعى لكسر الجمود من خلال دعوته لبعض المثقفين للحوار مع بعض علماء الأزهر، والذى أسفر عن إصدار خمس وثائق أساسية، كان لهما تأثير على الحوار والجدل العام في مصر والمنطقة العربية.(13)

3- شكل تدهور مكانة مصر في السياسة الإقليمية ظاهرة لعديد العقود الماضية، وذلك

تعبير عن غياب النموذج السياسى الملهم سواء في موروثه شبه الليبرالى، أو موروثه حول حركة التحرر الوطنى العربى، ومن ثم أدى إلى استمرار نموذج دولة التعبئة والتسلطية السياسية إلى حجب إمكانية الإلهام الناعم والمؤثر لدولة نموذج قادرة على التأثير بعيدًا عن قوتها الصلبة hard Power، أو حتى قوتها الذكية Smart Power.

ثمة عديد العوامل الداخلية الخاصة بتراجع القوة الناعمة المصرية في الإقليم يمكن رصد بعضها فيما يأتى:

أ- ضعف الطلب السياسى والاجتماعى على المواهب والكفاءات لصالح الموالين، وما دون الحد الأدنى من الكتاب، والصحفيين والإعلاميين... إلخ، بكل نتائج ذلك السلبية.

ب- استمرارية بعض التواطوءات الرسمية السياسية والدينية الإسلامية والمسيحية على الفضاء العام وعلى الحقول الإبداعية والبحثية مما أدى إلى تراجع مستويات الإنتاج الثقافى والإبداعى والأكاديمى المصرى في مقابل تطور نوعية الإنتاج الأكاديمى التونسى، والمغربى نسبيًا في مجالات التنظير النقدى، أو الدراسات الدينية والتاريخية والسوسيو - دينية الإسلامية ولا سيما مدرسة الأستاذ عبد المجيد الشرفى وتلامذته في تونس.

ج- الاستخدام الأداتى والإيديولوجى للثقافة والمثقفين في مواجهة جماعات العنف الإسلامى السياسى منذ عقد الثمانينيات حتى نهاية عقد التسعينيات مما أفقد بعضهم استقلالية المثقف والأكاديمى، ومن ثم لتأثيره مع سطوة الأدوات الإعلامية المرئية، والوسائط الإعلامية المتعددة، التى حولت بعضهم إلى نشطاء يحملون بعض الخطاب السياسى الذاعق والشعاراتى والسجالى خصوصًا فى ظل المراحل الانتقالية الأولى والثانية وما بعد.

د- بروز بعض المتحولين في الإعلام والثقافة المصرية في أعقاب الانتفاضة الثورية، وتحول الموالين إلى "ثوار"، ثم إلى "إسلاميين ملتزمين"، ثم نكوص بعضهم مجددًا إلى المدارة ودعم وتأييد ما يطلق عليه بعضهم الدولة القمعية وممثليها.

4- السؤال الذى نطرحه هل تراجع القوة الناعمة المصرية في الإقليم يعنى أن مصادر الإبداع المصرى شحبت تمامًا، ومن ثم لا مجال للحديث عن سؤال التجديد وإعادة التكيف من أجل دور ثقافى جديد في الإقليم؟

بالقطع الإجابة لا، فثمة بعض مصادر ومنابع للحيوية والحركية الثقافية المصرية، لا تزال تمتلك قدرًا من الألق والنفاذية في الإقليم.

إن الحركة السياسية وبعض محمولاتها الثورية والإصلاحية في عديد المجالات ستشكل بيئة مواتية إلى حد ما تساعد على تحفيز القدرات الإبداعية على إنتاج إبداعات ثقافية في عديد المجالات.

من ناحية أخرى يمكن أن تشكل الحالة المصرية عندما تتحول صوب ما بعد التسلطية بيئة متغيرة تساعد على تجديد دور بوتقة التفاعلات بين الثقافة المصرية والثقافات العالمية والعربية. بيئة حاضنة للمبدعين والمثقفين والنشطاء العرب في المجالات الثقافية ومن الجماعات الطوعية. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يأتى من بعض مصادر الحيوية الجديدة فيما يأتى:

(1) مصر هى طليعة زمن الرواية – وفق تعبير جابر عصفور – سواء على المستوى الكمى والنوعى للإنتاج الروائى المصرى مقارنة بالعربى.

من الشيق أن نشير إلى أن الإنتاج السردى المصرى للأجيال الشابة، ولاسيما جيل التسعينيات وما بعده شكل في ذاته نقلة نوعية في السرد العربى، ولاسيما في الانتقال من عالم السرديات والحكايات الكبرى إلى الجزئى والهامشى والمشهدى والشهوانى والجسدى والذاتى. شاعت كتابة ما بعد حداثية لدى بعضهم أثرت على توجهات الكتابة السردية العربية، ولدى أجيال سابقة عليهم. لا شك أن كتابات أجيال أخرى لا تزال مؤثرة على خريطة السرد العربى من مثيل كتابات جمال الغيطانى، ومحمد البساطى، وصنع الله إبراهيم وخيرى شلبى، ومجيد طوبيا، وإبراهيم عبد المجيد ومحمود الوردانى وآخرين.

هذا السرد الجديد ما بعد الحداثى في مصر – أحمد العايدى، وحمدى أبو جليل وأحمد الفخرانى وسواهم – بات يمثل بؤرة اهتمام وحيوية في اللغة، والرؤية، والفضاءات والأخيلة، ومن ثم أسهم في التأثير على التجارب العربية الأخرى.

حيوية السرد المصرى الروائى لا يعنى قط التقليل من تجارب سردية عربية لبنانية، وسورية ومغربية.. إلخ، ساهمت في تطوير هذا الجنس الأدبى المتميز في أدبنا العربى الحديث والمعاصر.

نضيف إلى منابع الحيوية شعراء قصيدة النثر المصرية الذين قدموا تجارب إبداعية متميزة في اللغة والفضاء الشعرى، ولا يمكنك أن تقيم حواجز مدرسية فيما بينهم من عبد المنعم رمضان السبعينى إلى محمود قرنى وفاطمة قنديل وإيمان مرسال، وسواهم من الشعراء المتميزين مصريًّا وعربيًّا، وذلك رغمًا عن بعض محاولات حجب تجاربهم الشعرية في نطاق قصيدة النثر العربية.

(2) أود أن أشير إلى حيوية لا يمكن نكرانها في مجال الفنون الجميلة، ولاسيما التصوير، والنحت، والأعمال المركبة، لا تزال على اتصال بالتجارب المصرية – وبعضها على قطيعة معها – والتجارب الأخرى عالميًّا، ولا يزال هؤلاء لديهم تصورات وتجارب بصرية متميزة وملهمة ومؤثرة، ومن ثم تمثل أحد مصادر ثراء وغنى ثقافى، لا يزال ملهما وقادرا على التأثير داخليًّا، وإقليميًّا. ونشير إلى أعمال عادل السيوى، ومحمد عبلة، وعاصم شرف، وعمر الفيومى، وشريف عبد البديع وآخرين في هذا الصدد.

(3) لا يزال لدى مصر قلة قليلة من المثقفين والباحثين تمتلك القدرة على التأثير في الإنتاج الفكرى والبحثى العربى، ولاسيما في مجال العلوم السياسية والاجتماعية والقانونية لسبق مصر التاريخى في هذا المضمار، مع إشارة إلى تراجعات خطيرة تمت في هذا المضمار.

(4) برزت في العقود الأخيرة من القرن الماضى، وحتى الآن ظاهرة المؤسسات الثقافية اللا رسمية، وفعالياتها الثقافية الجديدة المتمثلة في تأسيس بنية أساسية خاصة من دور عرض الأعمال البصرية والنحتية والمركبة، والعروض والمختبرات المسرحية، والعرض السينمائى، والفرق الموسيقية، والمراكز الثقافية الخاصة من مثيل ساقية الصاوى، وDown town، ومؤسسة المورد الثقافية ذات التوجه إلى الإقليم وتجاربه ودعم بعض مشروعات مبدعية الشباب وسواهم، ودور عرض للموسيقى التقليدية والتجارب الموسيقية حول التراث الموسيقى والشعبى، وأعمال المزج بين التراثى والفلكلورى والغربى كموسيقى الجاز والراب وبعضها مزاج مركب من الغربى والعربى... إلخ. ونمط لارسمى من التظاهرات الثقافية والمسابقات ومهرجانات المسرح المستقل، ومهرجانات سينما الموبايل فون، وغيرها من الأنشطة.

تجارب ثقافية متميزة، ومؤثرة إقليميًّا وتمثل تعبيرا عن حيوية وديناميكية خارج أجهزة الدولة الثقافية الرسمية.

(5) بروز بعض الأصوات والملحنين المصريين الشباب، مؤثرين على الساحة الغنائية العربية.

السؤال الكلاسيكى الذى يطرح دائمًا في أثناء الانتفاضات الثورية والاحتجاجات الأزمات السياسية والاجتماعية والثقافية، ما العمل؟

أود أن أشير إلى بعض الاعتبارات الأولية فيما يأتى:

أ- إن تجديد وتنشيط الدور الثقافى المصرى داخليًّا وإقليميًّا لا يعنى إشاعة نمط من الشوفينية حول مصر ودورها التاريخى في الإقليم سياسيًا وثقافيًا. وإنما سعى جاد وراء عملية إثراء الإقليم - مع آخرين - إزاء وافدين ومنافسين جدد من دول الجوار الجغرافى العربى كتركيا وإيران ومسعانا لا يرمى إلى حجب أدوار آخرين في عالم تعددى ومعولم، وإنما نرمى للإثراء المتبادل والحوار الخلاق. مسعانا بصراحة هو التجديد الذاتى المنفتح على مصادر الثقافة الوطنية والإنسانية على اختلاف مصادرها، وأيضا التنافس الحر من أجل تجديد المنطقة وتحريكها إلى الأمام نوعيًا من منظورات إصلاحية.

ب- لا توجد أدوار تاريخية مستمرة حول الثقافة أو السياسة وإنما هى أدوار متغيرة في المنظومات والسياسات والأدوات، والحضور في منطقة جيو - ثقافية، وجيو - سياسية، وجيو - دينية محددة. والقوة الناعمة تتأثر وتؤثر وقد تستقل نسبيًا في بعض الأبعاد عن القوة الصلبة، أو القوة الذكية Smart Power.

ج- تتأثر الأدوار الثقافية، ومن ثم القوة الناعمة على مدى وعى الصفوات السياسية والثقافية بالمتغيرات والبيئات السياسية، والجيو - دينية، والجيو - عرقية.. إلخ في الإقليم أو العالم وقدرتها على صياغة رؤى استراتيجية تتعامل معها ومع متغيراتها.

د- لا يمكن الفصل في عملية تأسيس أو تجديد القوة الناعمة بين الوعى والقدرات والعزم السياسى، وتأصيل التجديد ورؤاه، والانفتاح على زمن العالم المتغير، وذلك في الرؤى والهياكل والسياسات الداخلية في السياسة والثقافة والتعليم المدنى والدينى، والإعلام والقانون.

هـ- ثمة تضافر بين السياسات الاجتماعية في القانون والتعليم والثقافة والإعلام، وضرورة تحريرهم من القيود المفروضة على الحريات العامة والأساسية، ونقطة البدء

أو المدخل الإصلاحى يتمثل في مقرطة الدستور والمنظومة القانونية والنظام السياسى، والانتقال من مرحلة التعددية المعاقة وشيخوخة الدولة وبعض القوى والجماعات السياسية، إلى تجديد انتفاضة ثورية تراجعت وإلى ما بعد التسلطية وإلى مراحل انتقالية لا يتم خلالها الانتقال إلى نظام ديمقراطى وبرلمانى. أو رئاسى بشروطه وأركانه ومعاييره العالمية المقارنة، وإنما نخضع لتضاغطات دولية وإقليمية وداخلية تحول دون الانتقال الكامل للديمقراطية وثقافتها ومعاييرها وحقوق الإنسان فى السياسة والتعليم والثقافة والإدارة وحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.. إلخ.

و- ضرورة إيلاء عناية خاصة لمعالجة مشاكل التعليم الدينى الرسمى، واللا رسمى - الإسلامى والمسيحى-، وذلك لرفع مستويات تكوين رجال الدين من الثقافة التقليدية، وكذلك المناهج الحديثة في العلوم الاجتماعية لتطوير طرائق التدريس والتفكير وأساليب إنتاج الخطاب الدينى الوعظى والفقهى واللاهوتى والإفتائى والتاريخى.. إلخ.

من هنا لابد من الانطلاق من أجل استعادة لحظة التجديد في الفكر الدينى المصرى الحديث والمعاصر حول الأزهر وخارجه تاريخيا وذلك من خلال حماية حرية التفكير والبحث والتعبير الأكاديمى في مواجهة عملية تسييس خطاب التكفير الذى شاع منذ عقد الثمانينيات في القرن الماضى وشكل عقبة كئود أمام حرية الاجتهاد والبحث في الإنتاج الفقهى والتأويلى الدينى، وكذلك أمام الإبداع السردى والفيلمى كما في موقف الكنيسة الأرثوذكسية المحافظ الرافض لفيلم "بحب السيما" على سبيل المثال لا الحصر، أو خلط بعضهم بين الواقع الفعلى، والواقع المتخيل في بعض النصوص الشعرية.. إلخ.

ز- أية محاولة لتجديد القوة الناعمة المصرية في الإقليم لابد أن تكون جزءًا من عمليات ثورية ترمى إلى تجديد بنيوى لمصر وهياكلها الدستورية والقانونية والاجتماعية والتعليمية والإعلامية. التجديد هو مسألة طويلة ومعقدة وتحتاج إلى عديد التطويرات البنيوية المتكاملة والمتناسقة في القانون والتعليم المدنى والدينى، والإعلام والثقافة، وإشاعة الحريات وحماية الفكر وسلطة العقل من النزعة الدهماوية والشعبوية التى تشيعها بعض القوى السياسية والدينية وذلك من أجل أن تسيطر رمزيًا وفعليًا على السلطة والمؤسسات السياسية والمجال العام.

ح- القوة الناعمة قد تكون اصطلاحيًا وعلى صعيد بناء السياسات والاستراتيجيات

تعبيرًا عن تفاعل وتناغم وتكامل مع القوة الصلبة – وفق نظرية الأدميرال جوزيف ناى في مؤلفه ذائع الصيت: القوة الناعمة: معانى النجاح في السياسة الدولية–، ولكن القوة الناعمة المصرية تاريخيًا ربما اختلفت إلى حد ما مع القوة الناعمة المؤسسة على نموذج الحلم الأمريكى، وموسيقى الجاز والسينما الهليوودية، والفن ما بعد الحداثى، وعمارة ناطحات السحاب، والصروح الرمزية المعمارية الضخمة، والتجارب الفنية والمغامرات الأدبية والسردية والفنية.

التجربة المصرية اعتمدت على التأثير الناعم المؤسس على سبق التجارب والصدمات مع الحداثة، والقدرة على الاستلهام والهضم والتمثل، والإنتاج المغاير الساعى إلى التوليف والتوفيق والمناورة بين المتناقضات الحدية والاختلاطات بين التقليدى والحداثوى وصداماتها ومناوراتها.. إلخ. وثمة بعض الإعاقات البنيوية في بعض منظومات الأفكار التأويلية الفقهية واللاهوتية التى تريد الهيمنة على المجالين العام والخاص معا.

التجارب الثقافية والسياسية المصرية كان لها هامشها الخاص والمستقل نسبيًا عن السياسة المباشرة إلا قليلا ولاسيما في المرحلة شبه الليبرالية، وتزايد حضور السياسة فيها مع نظام يوليو 1952، وربما ساهم ذلك منذ نهاية مرحلتى جمال عبد الناصر والسادات في تراجع القوة الناعمة حتى توارى في عهد الرئيس السابق حسنى مبارك إلا في بعض المجالات التى أشرنا إليها سابقًا.

نستطيع أن نقول في إيجاز: لا قوة ملهمة بلا إبداع، ولا إبداع بلا حرية في الفكر والتعبير والبحث، والأهم ضرورة حماية العقل الناقد بقوة ثقافة التسامح – ودعه يقول دعه يفقد دعه يدرس دعه يبدع دعه يمر – وسيادة دولة القانون وهيبتها إزاء عمليات التحريض والتكفير واعتقال العقل والروح والإبداع وضرورة استمرار العمليات الثورية التى ترمى إلى تحويل المعمل البشرى والثقافى والسياسى المصرى الكبير إلى بوتقة لميلاد التجارب الكبرى في الثقافة والسياسة والاجتماع الإنسانى .. إلخ.

من تحرير الروح والضمير والعقل المعتقل نبدأ!

سادسًا: محاور لإعادة الهيكلة:

(أ) المحاور:

أحد أبرز محاور إعادة هيكلة أدوارنا تدور حول الإصلاح الدينى من خلال سياسة لإصلاح الخطاب الدينى، وذلك عبر إجراء دراسات علمية من متخصصين فى مجالات تحليل الخطاب والسياسات ومناهج التعليم لسوق الخطابات الدينية الرسمية واللارسمية – الإسلامية والمسيحية على اختلافها – لوضع خريطة علمية للخطابات وبنياتها الداخلية ومقولاتها ومرجعياتها، وأبرز منتجى الخطابات، ومناطق تأثيرهم الجماهيرية، والفئات الاجتماعية المستهدفة من وراء كل خطاب، وأساليب تأثير منتجى الخطاب .. إلخ.

من ناحية ثانية وضع سياسة لإصلاح بنى ومرجعيات الخطابات الدينية الرسمية، من خلال رصد اتجاهات التجديد والإصلاح الدينى منذ الإمام محمد عبده إلى الشيخ محمود شلتوت فى عقد الستينيات من القرن الماضى.

إعداد ورش عمل لبعض أساتذة الأزهر والأئمة للحوار حول أساسيات الإصلاح، ونوعية المشاكل الفقهية، والواقعية للتعامل مع مشكلات تطوير الخطاب والتعليم الدينى. من ناحية ثانية إعداد دراسات حول مشاكل التعليم الدينى وسياساته ومناهجه، وكيفية تطويرها وإصلاحها.

(ب) الإصلاح الثقافى:

يقوم الإصلاح فى البنى الثقافية، على ضرورات باتت ملحة لسياسات التعليم ومناهجه ومضامينه تنهض على العقلانية والخطاب النقدى والحوار وحرية التفكير لا التلقين والحفظ والتكرار ومن ثم على المزاوجة بين التعليم والثقافة فى المراحل كافة، لخلق قاعدة تعليمية – ثقافية تساعد على استهلاك المنتجات والسلع الثقافية على اختلافها. إن سياسة المزاوجة بين التعليمى والثقافى ترمى إلى خلق طلب ثقافى واجتماعى فعال على سوق للمبادلات الثقافية والجمالية، ومن ثم تطوير اقتصاديات المعرفة والجمال فى مصر، بحيث تساهم فى خلق عوائد اقتصادية للعمل الثقافى تساهم فى تمويله من ناحية، وتطويره، فضلا عن أن هذه القاعدة الاستهلاكيةالثقافية ستساهم فى الارتقاء بنوعية مخرجات النظام التعليمى، من الخريجين والعمالة المصرية عموما.

تطوير بعض الإنجازات التى تمت فى مجال الثقافة المصرية فى عديد العقود الأخيرة من القرن الماضى والحالى. فى مجال الفنون التشكيلية والمتاحف وإتاحة الفرص لشباب الفنانين مع ضرورة إيلاء عناية خاصة للتوازن بين القطاعات المختلفة داخل وزارة الثقافة. الثابت أن هناك غيابًا للتمايز الوظيفى فى اختصاصات وأنشطة القطاعات المختلفة، لأن الجميع يركز على نشر الكتب بلا تنسيق لخلق بؤر قوة ومصالح مع بعض الشرائح داخل الجماعة الثقافية. من ثم يبدو ضروريا إعادة تعريف ووصف الاختصاصات والأنشطة لكافة هيئات الوزارة التى تحتاج إلى ضبط وتعريف ومحاسبة. من ناحية أخرى ضرورة التوازن فى الأنشطة بين مختلف أقاليم مصر الثقافية، وتوسيع قاعدة استهلاك السلع الثقافية لفئات اجتماعية عريضة، بحيث لا تكون حكرا على القاهرة والإسكندرية والفئات الوسطى - الوسطى، والوسطى - العليا.

إعادة التوازن بين محاور العمل الثقافى، والانتقال من الأنشطة الاستعراضية إلى العمل الجاد والهادئ على المحاور كافة، ولاسيما المسرح السينما، وضرورة حماية الآثار، وضرب أوكار الفساد الوظيفى فى كافة مواقع العمل الثقافى كافة.

إعادة تقويم سياسات النشر فى الهيئة العامة للكتاب، ودار الكتب والمجلس الأعلى للثقافة، وهيئة قصور الثقافة، وهيئة الآثار والمركز القومى للترجمة الذى لابد أن يعتمد على سياسة للترجمة ذات أهداف تأسيسية لإعادة سد الثغرات فى خريطة المعرفة والإبداع والنقد فى مصر، بما يؤدى إلى تنشيطها، وضع استراتيجية قومية للنشر ترمى إلى تحقيق أهداف استكمال مشروع الحداثة فى مصر. إن العشوائية فى الاختيارات والترجمة، وغياب قائمة أولويات للنشر، مع سياسة المجاملات أدت إلى إهدار المال العام، وعدم توظيفه فى خدمة الثقافة المصرية، وهو أمر بات موضعا للنقد من عناصر جادة فى الجماعة الثقافية المصرية.

تطوير سياسة المؤتمرات التى تقوم على الكم لا على نوعية المؤتمرات ونمطية المشاركين فيها، وضرورة الاعتماد على ضرورة استقطاب أجيال جديدة فى المنطقة العربية - موضوع الصراع والتنافس بين المراكز الثقافية المتعددة وسياساتها - للانخراط فى العمل الثقافى المصرى، على نحو ما كانت مصر تقوم به حتى ستينيات القرن الماضى.

ضرورة إصلاح الفكرة القومية العربية التى أصيبت بأضرار فادحة بسبب سياسات حزبى البعث العراقى، والسورى ونظامى الحكم فيهما، ومعهما النظام الليبى السابق بقيادة العقيد

معمر القذافى وسياسته الرغداء. إن الإصلاح لابد أن يركز على التفاعل الثقافى الإبداعى العربى – العربى، عبر مصر من خلال محور ثقافة مصرى – لبنانى – مغربى، تونسى يقوم على ما يمكن أن نطلق عليه سياسة التآخى الثقافى المصرى بين المدن الثقافية المصرية، والمدن النظيرة فى بيئاتها المحلية والاجتماعية. وينطلق هذا المفهوم من تطوير وتخصيص وتمايز الأقاليم الثقافية المصرية أولا، من خلال بلورة تصور لدور الإقليم وإمكاناته الإبداعية، وهياكله لعمل مؤتمرات ومعارض وندوات . . إلخ، وفتح الباب أمام مبادرات ابتكارية جديدة .

المزاوجة بين السياسة الثقافية الرسمية، واللارسمية، وإدخال الجامعات طرفا فى هذه التوليفة، وإنشاء منظمات طوعية جديدة فى هذا الإطار لتنهض ببعض المهام المطلوب إنجازها.

التخطيط لبرامج مصرية وعربية ومتوسطية مشتركة، وعلى تنسيق وتشبيكات على مستويات متعددة.

التركيز على البعد الأفريقى فى السياسة الثقافية المصرية الإقليمية، ومحورها السودان ودول نظام حوض النيل، إن الأمن القومى المصرى ومصالحنا القومية اعتمدا تاريخيًّا على المدفع والكتاب والأغنية والفيلم.. إلخ

تدور سياسة إعادة الهيكلة على الغواية والاستقطاب الثقافى للجماعات الثقافية و الفنية العربية على اختلافها للتفاعل الحوارى داخل مراكز العمل الثقافى المصرى، وللتعاون فى إطار تشبيكات ثنائية ومتعددة عبر السياسات والهياكل المصرية.

سابعًا: مقترحات عملية للحركة الداخلية والإقليمية:

يمكن تقسيم المقترحات إلى مجموعتين فيما يأتى:

1– مقترحات للسياسة الثقافية القومية المصرية.

2– مقترحات للتحرك الإقليمى.

1– محور السياسة الثقافية القومية المصرية

– الاهتمام بتطوير النشر الإلكترونى ووسائطه فى العمل الثقافى المصرى القومى من

خلال نشر مجموعة من المكتبات الإلكترونية المتخصصة على شبكة الإنترنت.

– برامج مجانية حول ذاكرة المسرح والسينما المصرية والمتاحف المتخصصة على شبكة الإنترنت.

– دعم الدولة للتمويل المشترك – قطاع خاص مع تمويل خارجى وحكومى – للمبادرات المسرحية الطليعية والتجريبية والأشكال الفلكلورية المبتكرة، وفى مجال تدريب الممثل والمخرج والسيناريو والكتابة المسرحية وكافة عناصر العملية المسرحية والسينمائية، ودراسة الحالات الراهنة التى تعتمد على التمويل الخارجى من بعض المؤسسات الأمريكية – مؤسسة فورد – والمجموعة الأوروبية، وفى إطار من التشبيكات الإقليمية.

–التخطيط لمنظومة من المهرجانات الفنية النوعية حول الأقاليم الثقافية، وهو أمر يختلف عن بعض المبادرات الثقافية التى تحمل فى أعطافها بيزنس ثقافىcultural Business. والتى تهدف إلى بعض المكاسب واستمرارية بعض العاملين السابقين فى مجال الفنون لشغل أوقات فراغهم بعد سن المعاش!

–إنشاء سلسلة مراكز أبحاث قومية متقدمة على النمط الأمريكى وتختلف نوعيًّا من حيث الوظائف والكادر والتمويل، وذلك لإنتاج معرفة متخصصة ونوعية مطلوبة مصريًّا – وعربيا – عن الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية، والصين واليابان وشرق آسيا، وإسرائيل، ثم مركز للدراسات السياسية حول العالم العربى.

– تفعيل المراكز الثقافية المصرية خارج مصر فى إطار من الاستقلالية، والديناميكية فى الحركة لتغدو بؤر نشاط وفعل ثقافى وفنى، ولاسيما فى حواضر العالم العربى، عبر جذب كبار المثقفين المصريين والعرب، وإدماج المثقفين السودانيين فى هذه الأنشطة.

– التركيز على الفنون غير الكتابية، أى الشفاهية، وموسيقى السلم الخماسى واكتشاف الأصوات الجديدة، والفنون الحرفية.

– تأسيس مركز للحوار والتعايش بين الأديان فى مصر حول ما يسمى بثقافة المواطنة والحياة المشتركة، لعناصر إصلاحية ومعتدلة بين رجال الدين المسلمين والأقباط، وهو ما يمثل تطويقًا للضغوط الخارجية التى تبدو بين الحين والآخر، وفى إطار من الوطنية المصرية.

– استخدام الدراما التليفزيونية فى تعليم الأطفال مفاهيم دولة القانون واحترامه وتعليم التسامح الدينى والمذهبى والفكرى والسياسى بين المدارس الفكرية المختلفة.

– برامج حول التدريب على الديمقراطية الحزبية، والمحكومية، وحول حقوق المرأة والأطفال والفئات الاجتماعية الهشة.

– عمل ورش تدريب للصحفيين ورجال الإعلام والمنشطين الثقافيين حول محاور السياسة الثقافية الجديدة، وإعادة تأهيل الجماعات السالفة الذكر، لمواجهة المنافسات الإقليمية فى مجالات متعددة.

2– مقترحات للتحرك الإقليمى

– منظومة مهرجانات إقليمية، والتركيز على ثقافات الجماعات الطرفية والهامشية فى العالم العربى، وخلق علاقات لإبرازها ضمن الخرائط الثقافية العربية الأساسية، ولتطويق سياسة توظيف هذا النمط من الثقافات فى ممارسة الضغوط على البلدان العربية، وتعطى مصر رصيدًا جديدًا فى توظيف التنوع الثقافى فى المنطقة، بكل انعكاسات ذلك السياسة.

– التركيز على محور دعم ونشر ثقافة دولة القانون وحقوق الإنسان من خلال سلسلة من المؤتمرات والنشر.

– الاهتمام بجعل مصر مركز جذب إقليميًا وعالميًا فى قضايا إصلاح المرأة المصرية سواء من حيث إنتاج المعرفة المعاصرة حول المرأة، أو فى النشر والترجمة وتطوير الأوضاع القائمة من خلال التعاون بين وزارة الثقافة والمجلس القومى للمرأة والجمعيات الأهلية.

– تخصيص جوائز عالمية، وعربية، ومصرية لإبداع المرأة من خلال لجنة تحكيم محايدة ومستقلة عالمية التشكيل، وتمنح جوائز فى مجال سينما المرأة، والرواية والشعر، والفن التشكيلى.

– معرض سنوى للفنون التشكيلية للمرأة العربية والمتوسطية وللأجيال الجديدة أساسًا، مع عروض استعادية وتذكارية للأجيال الرائدة.

سمبوزيم نسائى شرق أوسطى ومتوسطى للنحت فى منطقة قريبة من دير سانت كاترين كموقع للتفاعل والحوار والتعايش والتسامح المصرى التاريخى.

- ضرورة التركيز على عدد من المحاور التشبيكية أولها مع المثقفين والمبدعين فى فلسطين والأردن، لتطويق احتمالات التسوية والتركيز الأورو - أمريكى، والإسرائيلى على البلدين.

- سلسلة جوائز حول أهم دراسات النقد الأدبى النظرى والتطبيقى كل عامين أو عام، أو الترجمات عن اللغات الحية.

- جوائز عن التأليف والبحث للاتجاهات النظرية الجديدة فى العلوم الاجتماعية.

- برنامج للترجمة لأهم المؤلفات الأساسية فى العلوم السياسية والاجتماعية، ولاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ما سبق من محاور للحركة ليست سوى مقترحات على سبيل التمثيل لا الحصر، لكن الأهم هو بيئة الحريات وحقوق الإنسان التى تساعد وتنشط المبادرة الطوعية "الفردية" و"الجماعية"، والإبداع والبحث فى عالم معولم هادر بالحريات والحقوق ومفتوح على مصراعيه أمام الإبداعات غير المألوفة والاستثنائية والجريئة.

حرية الرأى والضمير والفعل والإرادة هى مفتح الحركة إلى الأمام! من هنا نبدأ! إذا شئنا استعارة عنوان كتاب خالد محمد خالد ذائع الصيت.

هوامش الفصل الثانى: "عودة الدور المصرى في الإقليم"

(1) انظر في هذا الصدد، د. عبد المنعم المشاط، الدور الإقليمى لمصر مجددًا، جريدة الأهرام، العدد الصادر في 31 مارس 2010.

(2) يبدو أن تراجع الدور هو مؤشر أيضًا على شحوب المكانة، أو أفولها أو تراجعها، لأن الدور هو تعبير عن بعض مقومات وعناصر المكانة الموضوعية والتاريخية، وكذلك مدى تبلور رؤية استراتيجية عن هذا الدور وأهدافه وتوظيفاته وأدواته وآلياته .. إلخ.

من هنا يبدو الحديث عن مكانة مستمرة وعابرة للحركة والفعل السياسى فى التاريخ تبدو مفارقة للدرس التاريخى فى أطر الأقاليم الفرعية فى النظام الدولى، لاسيما فى مسار عمليات التحول فى سياقات عولمية. من ثم يبدو مفهوم المكانة "الاستاتيكى" أو "الساكن" وغير المتحرك أو المتغير أمرا يحتاج إلى مراجعة للمفهوم.

(3) انظر يحيى اليحياوى عن قوة أمريكا "الناعمة"، جريدة العلم، فاتح يونيو 2004، وانظر أيضًا في تطور هذا المفهوم، د. هبة رؤوف عزت، القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام والدولة الضعيفة بمصر، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، الموقع على قناة الجزيرة، آخر تحديث 13 أكتوبر 2011.

(4) أثير تساؤل حول المكانة والدور المصريين، وهو هل التغير شمل الدور أم المكانة؟ أيضًا فى هذا الإطار ثمة من يرى أن مكانة مصر مستمرة لكن التغير شمل الدور الذى تراجع منذ نهاية عقد السبعينيات وتحديدًا بعد اتفاقية كامب ديفيد وآثارها التى تمثلت فى المقاطعة العربية لمصر، وهجرة بعض المعارضين السياسيين – الماركسين واليساريين عمومًا، وبعض الناصريين ودعاة القومية العربية .. إلخ – إلى بعض الدول العربية كالعراق، ولبنان، وبعض دول الخليج. يبدو لى أن التصور والإدراك السياسى الساكن للمكانة ودينامى يتصل بالدور، أمر يحتاج إلى مناقشة لأن المكانة قد يعتريها بعض من التآكل والشروخ والضعف على نحو يؤدى إلى تراجعها – كأرصدة وفعالية وإطار للحركة فى إطار الدور–، ومن ثم نستطيع القول إن بعض التراجع فى المكانة، والدور المصرى يمكن ملاحظته منذ نهاية عقد السبعينيات ومستمر حتى ما بعد العشرية الأولى من القرن الحادى والعشرون.

ثمة محاولات لتجديد المكانة والدور لكنها لم تستطع أن تستعيد الدور التاريخى من خلال مفهوم استعراضى للمهرجانات والتظاهرات الثقافية، وبعض الجوائز الثقافية – والندوات، وهى مؤشرات كمية تشير إلى الدور ومدى نموه وازدهاره أو أفوله. لكن هذا المعيار الكمى لم يعد كافيًا، خصوصًا فى ظل تنافسات وتمويلات ضخمة تضخها بعض الدول النفطية فى نظام الجوائز فى عديد الحقول الثقافية، ومهرجانات السينما ومعارض الكتب .. إلخ. بعض الدينامية الثقافية المصرية النسبية بدت منذ عقد التسعينيات فى الإنتاج الثقافى خارج المؤسسة الرسمية، وبروز بعض المبادرات الثقافية والفنية الخاصة وحققت بعض النجاح.

(5) يبدو أن ثمة مؤشرات على استمرارية نمط التسلطية السياسية اليوليوى، بعد صعود الإسلاميين السياسيين إلى السلطة – الإخوان المسلمين والقوى السلفية – وتحديدًا موقع رئيس الجمهورية– حيث تبدو تسلطية بقناع إسلامى، وهو ما يبدو فى السعى إلى وضع قانون للظروف الاستثنائية يعيد إنتاج بعض النصوص المقيدة للحريات من نظام الطوارئ السابق. من ناحية أخرى بعض التغييرات التى شملت الصحافة القومية .. إلخ، وهى ممارسات "تسلطية" مع صياغات وتعديلات جزئية لا تغير فى جوهر ممارسات النظام التسلطى وممارساته وأدواته، ولكن بعض التغير قد يبدو فى اللغة الرخوة التى تقدم بها هذه القوانين، والقرارات إلى الرأى العام. وثمة من يرى أنه لا جديد فى هذا الصدد، لأن القوانين المقيدة للحريات العامة والشخصية، والإجراءات الاستثنائية كانت تقوم

فى عهدى أنور السادات، وحسنى مبارك من خلال لغة إنشائية ذات مفردات تروج للديمقراطية ودعم الحرية .. إلخ!

(6) انظر في الضغوط والمخاطر على الثقافة والإبداع، إدارة الثقافة فى مراحل الانتقال، الفصل الثانى الباب الخامس، من ص 335 إلى ص 342.

(7) يرجع ذلك إلى تمدد بعض الجماعات الأصولية الإسلامية السياسية والسلفية ونزوعها الدفاعى ذو القناع الهجومى على الخطابات الإصلاحية، والنقدية للفكر والخطابات الإسلامية السياسية المحافظة أو المتزمتة والمتطرفة، بالإضافة إلى نزوع بعضها نحو تكفير المغايرين لهم فى الرأى أو وصمهم بالاتهامات والانتقادات السلبية والقدحية الحادة.

(8) انظر في ذلك، نبيل عبد الفتاح، الإعلام وإدارة التنوع حالة قناة الجزيرة الفضائية، كراسات استراتيجية، عدد 202، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر 2009، القاهرة. قامت قناة "الجزيرة" بإنشاء قناة الجزيرة مباشر مصر، وذلك للتركيز على القضايا الداخلية المصرية من منظور أقرب إلى جماعة الإخوان المسلمين، لكن مع مشاركة من بعض السلفيين وآخرين من الأحزاب السياسية المدنية، وقلة من الخبراء والصحفيين.

(9) الدراما السورية، كانت أحد أبرز خيارات بعض أجهزة الإعلام فى منطقة الخليج كمنافس للدراما المصرية، وهو ما استمر إلى ما قبل "الانتفاضات الثورية" العربية، ثم سرعان ما تراجعت مع تراجع الإنتاج، وبروز الاحتجاجات السياسية فى سوريا، والمواجهات الدامية بين النظام السورى، وبين الجيش السورى الحر، وجماعات أخرى سلفية وسلفية جهادية وإخوانية، وقوى أخرى للمعارضة. تراجعت الدراما السورية بسبب دعم السعودية وقطر ودول الخليج للمعارضات السورية تمويلًا وتسليحًا، ضد النظام الحاكم والصراع مع إيران على نحو غير مباشر فى هذا الصدد.

(10) انظر في هذا الصدد، نبيل عبد الفتاح (محرر الطبعة العربية)، وسارة بن نفيسة، وبلاندين ديستريموه (محررات الطبعة الفرنسية)، الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية، تحولات السياسة في دول البحر المتوسط العربية، الناشر، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، Revue,Armand Collin, Tires monde، القاهرة 2011.

(11) انظر الباب الرابع، سياسة المواطنة، الفصل الأول الحرية الدينية الجريحة من الكتاب من ص 225 إلى ص 303.

(12) يبدو أن المجتمع المصرى كبر كثيرًا على حدود السيطرة والهيمنة السياسية والأمنية والبيروقراطية للدولة وأجهزتها التى وهنت وتآكلت بعض أركانها، فى حين أن تمدد وتزايد وزن المجتمع مع الانفجار الديموغرافى السريع، وضعف مستويات النخبة والجمود السياسى والشيخوخة السياسية .. إلخ، إلى تشرذم المجتمع وشرائحه الاجتماعية "الطبقية"، مجتمع كبير ولكن "ضعيف" ولا يزال تعتوره تفككات، مع تراجع دولة القانون الحديث، وبروز قانون القوة والمكانة والفساد والبلطجة .. إلخ، وهو الأمر الذى برز بقوة فى أعقاب 25 يناير – 11 فبراير 2011 مع انهيار المنظومة الأمنية القمعية.

لا شك أن مظاهر ضعف المجتمع الكثيف العدد – 91 مليون نسمة يعيش 83 مليونا داخل البلاد وثمانية ملايين فى المهاجر الدائمة والمؤقتة – تبدو فى ضعف التعليم والخبرة، وضعف الموحدات الرمزية – إلا عبر الانقسام الإسلامى المسيحى – والتنظيم ووهن المبادرات رغم كسر حاجز الخوف فى أعقاب العملية الثورية.

(13) انظر في دور الأزهر وأزماته، نبيل عبد الفتاح، المؤسسة الإسلامية الرسمية: الأزهر في عالم مضطرب، الباب الثالث، سياسة المؤسسة، الفصل الأول من الكتاب من ص 179 إلى ص 192.

ثانيًا: هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها وتعثراتها

الباب الأول

سياسة الخروج للنهار

الفصل الأول

سياسة المؤامرة

المبحث الأول

نظرية في "القلة المندسة": خطاب سلطوى قديم لا يثير أية دهشة![*]

يبدو أن مصر تعيش لحظة تاريخية تتساقط فيها بعض الوجوه والأفكار والخطابات السياسية والدينية والإيديولوجية التى ظلت ضاغطة على روح الأمة حتى أوشكت على الاختناق، وكادت تلفظ روح العقلانية والرشد السياسى وقيم الحداثة السياسية والاجتماعية لصالح منظومات من الأفكار السلطوية الدينية والسياسية التى تتعايش وتتساند عضويًا على بعضها بعضًا، حتى ولو بدت وكأنها في حالة خلاف، ومنها فزاعة الخطر الإسلامى التى روج لها بعضهم في أجهزة الدولة لإشاعة الرعب وسط الأقباط، وبعض أبناء الطبقة الوسطى المدينية ذات التعليم الأجنبى، وبعض الليبراليين واليساريين والقوميين! ناهيك عن إخافة الغرب!

الانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية واسعة النطاق التى قامت بها الأجيال الجديدة للطبقة الوسطى المدينية لم يدعُ إليها لا الإخوان المسلمون ولا المؤسسات الدينية الرسمية، ولا القوى السلفية، ولا الدعاة الجدد، حتى ولو التحق بها بعض هؤلاء فيما بعد، ومن ثم حاولوا الاستفادة من زخمها، وهذا طبيعى في العمل السياسى، وحتى في محاولات البعض تغيير

(*) الأهرام 2011/2/17، نظرية في "القلة المندسة": (2/1) خطاب سلطوى قديم لا يثير أية دهشة!

جلده أو وجهه وارتداء قناع جديد "ثورى" هذه المرة أو "انتفاضى". الاستثمار السياسى للانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية أمر وارد ومعروف في كل الانتفاضات الجماهيرية، إما بمحاولة النظام إعادتها إلى بيت الطاعة السياسية والقمعية كما حدث مع حركة الطلبة الديمقراطية الوطنية في 72/ 1973، وفى 17، و18 يناير 1977. أو بالاستمرار في نظرية العناد السياسى، وعدم الإنصات إلى الأصوات الوطنية الإصلاحية الداعية للتغيير السلمى في السياسات، وفى إعادة هيكلة وتنظيم وتطوير الأنظمة الدستورية والسياسية والاجتماعية والإعلامية من خلال توسيع وتجديد شباب الصفوة السياسية الحاكمة وإعطاء فرص حقيقية للأجيال الجديدة الشابة كى تتبوأ المواقع القيادية في المجالات كافة كى تأخذ فرصها من الخبرات السياسية والإدارية والقدرة على اتخاذ القرارات في واقع يتسم بالتناقضات، وملبد بالمشكلات الحادة والأزمات الممتدة والطارئة. لم تسمع الصفوة الحاكمة و لم تقرأ و لم تعرف ما الذى يحدث، وكان ثمة ولع غريب ومريب بتصعيد العناصر الأقل كفاءة من "المديوكر"، والمنيوكر – أى عناصر ما دون الحد الأدنى من الكفاءة والذكاء والمهنية والتكوين – كى يشغلوا مواقع سياسية وحزبية وإعلامية ووزارية وعلى قمة أجهزة الدولة.

إن هذا الموقف البيروقراطى – لا السياسى – كان يعكس خوف الصفوة الحاكمة والنظام من الأذكياء والأكفاء، ومن الثقافة والمثقفين، خوف "غريزى" لأنهم كانوا يكرهون المعرفة والثقافة، وكل ما يمثلونهم من طلائع المثقفين والمبدعين المصريين. كان بعضهم عند القمة يحاول أن يستخدم الثقافة والمبدعين كجزء من الماكياج السياسى لتجميل الوجه الحقيقى القبيح لنظام يكن الكراهية والعداء للمعرفة والثقافة، والخطابات السياسية والاجتماعية والفكرية النقدية. صفوة طغيانية حاكمة كانت تستدعى بعض المثقفين والمبدعين الموالين – وآخرين – كجزء من الاستعراضات الشكلية التى تستبعد ما هو حقيقى ليحل محله كل ما هو تجميلى وتمثيلى وشكلانى! كان ثمة تحريض على الثقافة والمبدعين من خلال استخدام قوى دينية رسمية ولا رسمية وتستعدى على الإبداع والمبدعين، وتحولت الروايات والأشعار والقصص إلى هدف لقوى ظلامية ساعية لإشاعة وتوزيع الخوف وترويع الأدباء. تحول الفكر الدينى المصرى الوسطى إلى نمط من الغلو والتطرف الدينى الايديولوجى الذى يرفع سلاح التكفير وجحد إيمان المثقفين والمبدعين، وتحويل كل الإنتاج الإبداعى والبحثى والثقافى إلى محاكم تفتيش في الضمائر والأفكار، ومطاردة القصائد والروايات والمسرحيات والأبحاث

الأكاديمية بدعوى أن بعض رجال الدين أو دعاتهم يمتلكون المعايير والحقائق الدينية المطلقة، وأنهم حراس بوابات الإيمان الإسلامى، لم يقتصر الأمر على سلطات التكفير المدعاة باسم الإسلام الحنيف والعادل إسلام الحرية والمساواة والتسامح وحرية التدين والاعتقاد والضمير إلى إسلام على هوى بعضهم من سدنة معبد التسلطية الدينية حليف طغاة التسلطية السياسية، والقمع باسم الأمن والدين. شاركت عناصر غلابة داخل السلطة الدينية المسيحية المحافظة في محاولة محمومة لوضع المصريين المسيحيين في معتقلات الضمير والعقيدة، بعيدًا عن الأخوة الوطنية في مسعى لكسر وحدة الأمة رأسيًا. عديد الأطراف شاركوا في مسعاهم للحياة فوق بقايا جسد الدولة/ الأمة الحديثة غالب الصفوة السياسية الحاكمة – والاستثناءات محدودة – تحالفت مع رجال دين رسميين وبعض قوى الإسلام السياسى، وعناصر سلفية وعناصر أخرى لعبت دور المعارضين في تمثيلية سياسية أقرب إلى الملهاة السياسية، حيث لا سند ولا ركائز اجتماعية تدعم هذه التحالفات والمعارضات الهامشية أو تؤيدها. وبرز بعض هؤلاء مؤخرًا كمحاورين للنظام في استراتيجيته لإعادة ترميم نفسه مجددًا واحتواء الانتفاضة الشعبية الوطنية الديمقراطية.

عاشت الصفوة السياسية الحاكمة وغالب القوى الدينية – على اختلافها – تتساند وتتكامل وتدعم بعضها بعضًا، وصمت أذانها وأغمضت عيونها عن أصوات وكتابات نقدية وإصلاحية طالبت بالتغيير وتطوير الدولة وتحويل النظام من التسلطية إلى الديمقراطية ودولة القانون الحديث. كانت الشيخوخة السياسية والجيلية تستمر وتتمدد وتتجمد على مقاعدها المخملية الوثيرة، كاشفة عن أنانية جيلية، ومعاندة سياسية وغياب للمسئولية السياسية والقانونية والأخلاقية إزاء الأمة والدولة والأجيال الجديدة الشابة ومستقبلها. عاش بعضهم في ظل غيبوبة سياسية لا ترى واقعا جديدا يتخلق من بين أصلاب الخلايا الضامرة للشيخوخة الجيلية والسياسية التى تضرب نسيج الصفوة الحاكمة والمعارضة وهياكل الدولة والنظام القديم والأخطر شرعيته التى كانت تتآكل وتتداعى، ولا تجد بعض الإصلاحيين أو العقلاء داخل النظام من ينبه ويشير وينصح إلى خطورة الشروخ والتآكل والتهدم في نظام "الشرعية السياسية" و"الدستورية" على خطورة ما كان يحدث حتى انتفاضة شباب الطبقة الوسطى المدينية يوم 25 يناير الماضى وما بعد، وتنامى البيئة الحاضنة والداعمة لهم من آبائهم وإخوتهم وأسرهم بطول مصر وعرضها. في ظل بيئة الجمود السياسى والفكرى،

والركود الجيلى باسم الاستقرار تشكلت القوى الشابة الجديدة على الواقع الافتراضى هروبًا من القيود القمعية الأمنية والسياسية والقانونية والإدارية على الواقع الفعلى، وعلى المجال العام السياسى الذى تم تأميمه وتديينه بتواطؤ مع بعض أجهزة الدولة والصفوة الحاكمة.

المبحث الثانى
3 – نظرية في "القلة المندسة":
المؤامرة! المؤامرة! الأجندات الغامضة!(*)

ركز الجهاز الإيديولوجى للنظام التسلطى في مصر خلال ثلاثين عامًا مضت على إخفاء المعلومات وتشويه الوعى الجمعى، وستر واستبعاد الحقائق، وصناعة وترويج بعض الأساطير حول الإنجازات الكاذبة في السياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة، بينما الواقع الفعلى مترع بالأزمات الممتدة، والتدهور المستمر في السياسة والكفاءات والمهنية في التخطيط والأداء.

إن نظرة على الخطابات السياسية والإعلامية الرسمية تشير إلى الولع الوحشى بترويج مجموعة من الأفكار السطحية والساذجة حول المؤامرات التى تحاك ضد مصر والمصريين، وأن القيادة السياسية العليا السابقة، هى التى تقف ضد المؤامرات التى تستهدفنا وحدنا من دون غيرنا من الأمم لأنها تتمتع "بالحكمة" و"الذكاء النادر" و"الاستثنائى"، و"القدرات" و"المهارات السياسية غير العادية"!!! وهكذا عاشت مصر تدهورا في مكانتها الإقليمية والدولية على عديد الصعد، بينما الإعلام الديماجوجى يروج أكاذيبه، وفقاعاته اللفظية عن دور مصر وكأن النظام ورئيسه وبطانته هم مصر. نمط من الشخصنة السياسية عن إنجازات وهمية لا توجد إلا في أخيلة صناعها ومروجيها المريضة وهكذا تمت صناعة عالم من الأكاذيب السياسية والإعلامية والفقاعات اللفظية عاشت فيها وداخلها الصفوات المصرية السياسية والمعارضة والأكاديمية، على نحو أدى إلى شيوع إحساس باللا جدوى من إمكانات الإصلاح، أو تجديد الدولة والحكم والمعارضة أو التصدى للفساد الهيكلى والنخبوى، أو

(*) الأهرام 2011/2/24، نظرية في "القلة المندسة": (2/2) المؤامرة! المؤامرة! الأجندات الغامضة.

إشاعة الشفافية وروح ومعايير المساءلة القانونية والسياسية والأخلاقية للمسئولين عن إشاعة الفساد والقمع وترويع وتخويف المصريين لاسيما النشطاء والمثقفين.

من أبرز الفقاعات اللفظية التى طرحها النظام وإعلامه الرديء نظرية الأجندات الخارجية والخاصة والقلة المندسة، والقوى الغامضة التى تلعب وتعبث في الظلام وهو ما ينتمى إلى نمط من النظام اللغوى الشعاراتى الفارغ من المضمون والدلالة والمعنى، ألا وهو بعض النظريات الأمنية التى تنتمى تاريخيًّا إلى نظام يوليو 1952 التسلطى، وهو الولع الوحشى بنظرية المؤامرة التى شارك فيها بعض القوميين العرب، وغالب الإسلاميين السياسيين والرسميين والدعاة – والاستثناءات محدودة بينهم – هذا التصور المؤسس على أننا نحن من دون "خلق الله جميعًا" – أمم ودول وشعوب العالم كله – المستهدفون بالمؤامرات والأجندات الخارجية، حينًا لأن الإسلام مستهدف، وحينا آخر لدورنا القيادى في العالم العربى! وكأن القيادة إرث سياسى تتوارثه الشعوب والأمم والدول جيلًا بعد آخر، ونظامًا بعد آخر، إلى آخر هذا اللغو السياسى، والثرثرة اللفظية الفارغة!

نظريات تآمر الآخرين ضدنا تتناسل وتغير من أقنعتها وألوانها مع الوقت وجوهرها لا يزال كما هو لم يتغير، ولم يقل لنا أحد يوما ما، ما هى هذه المؤامرة، وكيف تم تخطيطها وما هى أطرافها والفاعلون على مسرحها، وما هى أهدافها إلى آخر هذه الأسئلة البسيطة والدالة لكى يقنعنا بعض رجال النظام التسلطى – الذى مازال مستمرا –بهذه المؤامرات التى سينساها النظام وجهاز دعايته الإيديولوجى بعد أن تستقر الأمور كما حدث دائمًا!

كان الرئيس السادات يتحدث دائمًا عن انتفاضات واحتجاجات جيل السبعينيات، ويصفنا بأننا قلة مغرر بهم من أبنائه، واستمرت نظرية التغرير السياسى، والقلة المندسة، بالإضافة إلى نظرية الأجندات الخاصة وأخرى هى "القلة الحاقدة" – التى أطلقها ومعه نظام سلفه المخلوع –على كل من يطالب بالعدالة والحرية والمساءلة والتصدى للفساد والعصب الفاسدة الجانحة!

ها هو الخطاب القديم المستهلك يستعاد ويكرر حول المؤامرات والقلة المندسة، والشباب النقى/ البرىء، وذلك دون أى صدى أو مصداقية. لو كان هذا الجيل الشاب نقيًا وبريئًا لاستمر خانعًا ومطيعًا لأن النقاء والبراءة البلهاء هما سمت السذج والجهلاء وغير الواعين بمصالحهم ومصالح بلادهم! هذا النمط من خطاب المؤامرة والبراءة والنقاء والقلة المندسة هو

محاولة للتغطية على حقائق ما يحدث على أرض الواقع، وأهداف مطالب الأجيال الجديدة التى تتسع لما هو أكبر من مجرد تغيير في رأس النظام التسلطى إلى تغييرات هيكلية شاملة. إنها محاولة لكسر تماسك قوى الانتفاضة الشعبية الديمقراطية، وتحريض بعض الجماهير البسيطة ولاسيما سكان العشوائيات والبروليتاريا المدينية الرثة، وكأن شباب الانتفاضة يقفون ضد مصالحهم، وتأليب القوى الاجتماعية الميسورة، والأقباط ضد الشباب الجديد بدعوى فتح الطريق أمام فزاعة ثبت أنها تعدو مع آخرين وراء الانتفاضة الشعبية الديمقراطية لاحتوائها ومحاولة وأدها، وذلك لمحاولة إعاقة وإزهاق روح مصر الجديدة الشابة المدنية الساعية للحرية والعدالة وحقوق الإنسان العالمية والدولة الديمقراطية الدستورية الحديثة. من الشيق ملاحظة أن نظرية الأجندات والمؤامرة والقلة المندسة تحولت إلى جزء من طقس السخرية والنزعة المشهدية السياسية والكرنفالية في تظاهرات، واحتجاجات الشباب يوم 25 يناير الماضى وما بعد، ولا تزال موضوعًا أثيرًا للنكات اليومية التى يبدعها الناس على هكذا خطاب بائس وعقيم لا يثير سوى السخرية والضحك.

الفصل الثانى

مصر الجديدة

المبحث الأول

مصـر الشابـة(*)

الحالة الاحتجاجية والانتفاضة والشعبية واسعة النطاق التى اجتاحت مصر كلها منذ 25 يناير ولا تزال، كانت تعبيرا عن استمرارية الاختلالات البنائية في النظام السياسى، وفى السياسات الاجتماعية والأمنية والإعلامية الرسمية، والتى كانت موضوعًا للدرس والتحليل النقدى لكبار المثقفين والباحثين المصريين في الأهرام وخارجه من أجل إيجاد سياسات وآليات إصلاحية جديدة قادرة على تجديد الدولة المصرية وأجهزتها، وكذلك فتح الأبواب أمام مصادر جديدة للتجنيد السياسى للطبقة السياسية الحاكمة من خلال وجوه إصلاحية تتسم بالحد الأدنى من الكفاءة المهنية والجدارة والقدرة على إدارة المؤسسات السياسية والبيروقراطية على نحو يتسم بالعقلانية والرشد الإدارى والسياسى. ثمة عديد من الكتابات ركزت على المخاطر الجمة للركود السياسى والجمود النخبوى، والأخطر لظاهرة الشيخوخة الجيلية، وانسداد الطرق والمسارات السياسية والمهنية أمام أجيال متعددة – السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وما بعد – في الحراك السياسى والمهنى لأعلى، ومن ثم أدى هذا الانسداد السياسى والاجتماعى إلى تراكم الاحباطات السياسية، وتزايد الاحتقانات الاجتماعية والسخط على الطبقة السياسية التى بدا بوضوح لوحظ وكتب عنه

(*) الأهرام 2011/2/3، الخروج إلى النهار: مصر الجديدة الشابة.

مرارًا وتكرارًا في الأهرام وغيرها إلى أن ثمة صدعا وفجوات إدراكية ومعرفية ومعلوماتية عما يجرى فعلًا في الواقع الاجتماعى المحتقن والمتوتر والذى يسرى الغضب والسخط واسع النطاق في حناياه وخلاياه الاجتماعية والسياسية، بينما كانت الأجيال الشابة تبتعد عن الخطاب الإصلاحى الجزئى أو الشامل، وراحت عبر الواقع الافتراضى تلتئم حول فضاءات سياسية وقيمية وفكرية جديدة، تؤمن بحقوق الإنسان العالمية، وبلغة وأدوات اتصالية وإدراكية مختلفة تمامًا عما يجرى عند قمة النظام وأجهزة الدولة على اختلافها، ولاسيما الأمنية. ظلت الطبقة السياسية والبيروقراطية والإدارية ومؤسسات النظام تعيد إنتاج مجموعة من الشعارات الخشبية والأفكار القديمة الميتة التى لم تعد قادرة على الهام الطبقة الوسطى – الوسطى، أو الوسطى الصغيرة أو بث الآمال السياسية أو الاجتماعية أو الفردية. من هنا نستطيع أن نقول: إن تراجع الآمال، وغياب الحساسية السياسية والخيال لدى الطبقة السياسية الحاكمة، وضعف المعارضات وحركات الاحتجاج الجديدة على اختلافها باستثناء جيل الانترنت وشبكات التفاعل الاجتماعى الذى كان ولا يزال يؤسس لخبرات ورؤى جديدة، و لم يهتم أحد به، لأن بعضا من غرور القوة شاب تصرفات بعضهم وسلوكهم الأمنى والحزبى والسياسى. كانت الفجوة بين الأجيال تتسع، والسخط السياسى والاجتماعى يتراكم ويتمدد إلى أن حانت لحظة لم تستطع الطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة قياسها إلا قلة من الباحثين والكتاب، و لم يأبه أحد بهؤلاء جميعًا إلى أن خرج الغضب الجيلى السياسى والاجتماعى عارمًا وبلا حدود إلى الشارع.

خرج مارد هائل من تراكمات الغضب من قمقم النظام التسلطى الذى تقوضت بعض أجهزته ومؤسساته في سرعة كشفت عن غياب الإدارة السياسية والرؤى الرشيدة والكفاءة المهنية.

إن بعض دروس ما حدث حتى اللحظة الآنية المتغيرة والسائلة، يمكن رصدها تمثيلًا لا حصرًا فيما يأتى:

1 – إن المصريين قادرون على المبادرة التنظيمية في مواجهة العفوية السياسية والهياج والتمرد الجماهيرى المنفلت من عقاله.

2 – القدرة على تحويل العفوية التنظيمية للدفاع عن الممتلكات العامة والخاصة إلى أشكال تنظيمية تتطور لملء فراغات الغياب الأمنى/ البوليسى الشامل منذ نهاية يوم جمعة

الغضب 28 يناير 2011 وما بعده إلى حين نزول جيش مصر ويتلاحم مع الأمة ويدافع مع شبابها عن ممتلكاتها ورموزها القومية.

3 – الوعى السياسى والتاريخى البصير بالرأسمال الرمزى والتاريخى المصرى، في الحفاظ بأجسادهم على محاولات بعض المجرمين سرقة المتحف المصرى العريق.

4 – إن أشكال التنظيم الشعبى شملت كافة الأحياء الفقيرة والوسطى والمترفة من خلال عديد المظاهر، وضع علامات للعربات التى تنتمى للحى – كما في الزمالك على سبيل المثال – وعلامات على الزى للمرور. التحقق من العربات المارة في ساعات حظر التجول ومن شخصية العابرين للطرق، وسد الشارع من جميع ممراته، وأمام المنازل بين جميع شباب الأحياء والشوارع والحوارى، وأيضًا على الكبارى والجسور بعد ساعات حظر التجول وليلًا على وجه التحديد.

5 – إن المؤسسات الدينية الرسمية – الإسلامية والمسيحية – تجاوزتها حركة الأجيال الجديدة الشابة، سواء على مستوى خطابها السياسى الدينى الصامت عن الفساد السياسى والاجتماعى والداعم للعناد السياسى، ونزعة رفض الإصلاح الشامل. إن تأييد رموز الطبقة الدينية الرسمية – الإسلامية، والمسيحية كشف عن تواطؤات وولاءات عضوية بين أطراف الحالة التوتاليتارية السياسية والدينية والأمنية. إن رفض المؤسسة الأرثوذكسية لمشاركة شباب الأقباط، تم إسقاطه على الأرض بالمشاركة الحية للشباب المصرى الذى خلع عباءة الطائفية ليشارك في المطالبة بالإصلاحات والتغييرات الجذرية الديمقراطية السياسية والاجتماعية ومن ثم الدينية.

6 – إن فزاعة الإخوان المسلمين ثبت سقوطها وأنهم جزء من حركة الاحتجاج الشعبى واسعة النطاق، ولم يكونوا مبادرين بدعم الجيل الجديد الشاب.(*) أما محاولة بعض دعاة السلفية أن يشاركوا ويقودوا جماهيرهم فقد كشفت عن وجه سياسى جديد للسلفية التقليدية والجديدة بكل دلالات ذلك على المستويين السياسى والاجتماعى والدينى.

7 – كشف الواقع المنتفض بمطالب الإصلاح أن بعض الخطاب الدينى الرسمى والإخوانى والسلفى بعيد عن أفكار حركة التغيير الشابة ذات التوجهات المدنية وبدى أن

(*) لم يشارك بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى الانتفاضة الثورية – بعد رفض صريح لها – إلا فى أعقاب انهيار المنظومة الأمنية القمعية ليل 28 يناير 2011.

الخطاب الدينى السياسى والاجتماعى بعيدًا عن روح مصر الجديدة الشابة الطامحة لتغيير في الأفكار والقيم وفى الفكر الدينى نحو الحرية والعدالة والتسامح والمساواة بين المصريين.

8 – إن عدم الاستجابة والمرونة السياسية مع مطالب التغيير وشيوع وانتشار الفساد الوظيفى والإدارى والسياسى والإعلامى أدى إلى تقوض بعض مكونات أجهزة الدولة على نحو بالغ الخطورة بما يشير إلى غياب المسئولية السياسية والأخلاقية لدى بعض قادة الطبقة السياسية الحاكمة، ولاسيما وأن الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها في إطار الدولة/ الأمة هى أهم انجازات المصريين وكفاحهم التاريخى منذ محمد على وإسماعيل باشا وإلى الآن.

9 – إن بعض رجال الأعمال الفاسدين فروا هاربين في لحظات الأزمة بعد نهب المال العام وثروة الأمة، ولكن بعض الشرفاء والوطنيين ظلوا في بلادهم لأن مصيرهم جزء من مصائر شعبهم وأمتهم العريقة ومستقبلها في التنمية والإصلاح الشامل.

10 – مصر في مفترق الطرق وأبواب تجديد الدولة وأجهزتها نحو الدولة الدستورية والقانونية الديمقراطية يبدو في نهاية نفق التسلطية السياسية وثقافتها ورموزها ومؤسساتها وتقاليدها.

نحن في بداية الخروج إلى النهار إلى مصر الجديدة.

المبحث الثانى

لـن يـمـروا!(*)

دم الشهداء والمصابين فوق الكلمات والشعارات والهتافات والمصالح السياسية الأنانية قصيرة النظر من غالب القوى السياسية على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية والدينية. الشهيد، والمصاب أهم من الصراع على الحصص والمكاسب السياسية. البدء في التعامل مع هذه الأزمة العاصفة ينطلق من تقديم كافة المسئولين عن إطلاق الرصاص – بأنواعه – غازات الأعصاب، كما يقال والمسيلة للدموع على أغلى ثروة مصرية هى شبابها وبعض اليافعين من

(*) الأهرام 2011/11/24، مصر الجديدة الطالعة للنهار: لن يمروا!.

أنبل أبنائها –، إن إطلاق رصاصة أو قنبلة يعنى وبوضوح أنها مشروع قتل للمستقبل ولمصر الجديدة في ميدان التحرير وفي ميادين أخرى. التحقيق الشفاف والسريع والنزيه والمحايد لتحديد المسئولية السياسية أولًا، والجنائية ثانيًا، والأخلاقية ثالثًا على المجموعات التى تقاتل مصر الآن وتعيد إنتاج سياسة سلطوية عمياء لم تر ولا تسمع ولا تحس ولم تدرس ما الذى جرى في بلادنا بعد الانتفاضة الديمقراطية الثورية في 25 يناير الماضى؟ ولم تراجع سياساتها الأمنية، وأخطاءها الفادحة، وتاريخها الطويل – 60 عامًا – من الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، واللا مبالاة بالأطر الإجرائية والموضوعية الحاكمة لتطبيق القانون، وخرقوا ولا يزالون قواعده وأحكامه؟!.

الإعلان عن وقف الاعتداء على المتظاهرين السلميين هو البداية ومحاسبة المسئولين عنها هو أساس التحرك. على جميع القوى السياسية أن تعترف بأنها بعيدة عن مصر الجديدة، وأنهم مسئولون سياسيًا وأخلاقيًا عن بعض خطايا وآثام وجرائم النظام التسلطى تحت حكم مبارك وزمرته الفاسدة التى خربت البلاد، وأن هذه النخبة القديمة بكل أطيافها الليبرالية واليساروية والقومية والدينية تحمل أعطاب وسرطانات التسلطية السياسية، والتسلطية الدينية، والتسلطية الثقافية وأنهم جزء من مناوراته وصفقاته، والاستثناءات محدودة. على غالبية نجوم المسرح السياسى الفارغ إلا منهم أن يعترفوا بأنهم استعمروا المصلحة العليا للأمة المصرية، وللأغلبية الساحقة من أبنائها بحثًا عن مصالح سياسية ودينية قصيرة النظر! إن بعضهم حاول كسر الأمة رأسيًا على أساس الدين والمذهب، وتحويل الوطن الواحد والشعب الواحد إلى طوائف والضرب بعرض الحائط بتاريخ من التوحد القومى المصرى في إطار الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار الغربى. يبدو أن بعضهم تناسى تاريخا مجيدا من الجهود الجسورة والبناءة من أجيال تلو أخرى لتأسيس دولة حديثة ومعاصرة – دولة أمة – في إقليم لا تزال شعوبه والنخب السياسية فيها تسعى إلى تجاوز الطائفة والقبيلة والعشيرة والعائلات الكبرى والأعراق وتعدد اللغات لبناء دولة / أمة. محاولة لتقويض إنجاز تاريخى رفيع المقام من أجل مصلحة سياسية قصيرة النظر خلال فترة وجيزة. على الجميع الإقرار بشجاعة أنهم أخطأوا على نحو جسيم في تقييم موضوعى للانتفاضة الثورية الديمقراطية، وأنهم تعاملوا معها على أنها مجرد تظاهرات ومحض عملية احتجاج سياسى يمكن احتواؤها بالطرق التقليدية القديمة، وإعادة الأمور إلى سابق عهدها حيث الطغيان والسلطنة الشرقية

تحت عباءة الجمهورية، واستباحة الفرد والشعب، واستمرارية الفساد والإفساد وحكم المحاسيب والموالين والزبائن.

وا أسفاه غالب القوى السياسية تعاملت برعونة سياسية مع الأجيال الجديدة، وبدأت مناورات ومساومات نظام مبارك لتقسيم مصر والسلطة على أساس تفاهمات والأرجح صفقات سياسية لكسر إرادة مصر الجديدة ومستقبلها وشبابها الغض الأكثر ذكاءً وحيوية من تراكمات من أسوأ الممارسات السياسية! نسى الجميع من قاموا بالعملية الثورية – وطرائق تفكيرهم المغايرة– لصالح أجيال من نخب تعانى من الشيخوخة السياسية والتبلد في الحس السياسى وضعف الخيال الخلاق ونسيان مستقبل الدولة والأمة الواحدة في مقابل برلمان سيعانى من عدم الدستورية، وسيواجه بأساليب من الرقابة الديمقراطية المباشرة من الأجيال الشابة الثائرة على تاريخ من التخلف السياسى والاجتماعى والسياسى التاريخى والفشل الذريع.

على الجميع – المجلس العسكرى ومن شاركوا في حكوماته الضعيفة – أن يعترفوا بسوء إدراك طبيعة العملية الثورية التى تمت ولا تزال مستمرة، وأنهم أخطأوا في حق الأمة والدولة والشباب الثائر. أخطأ الجميع ويحملون أوزار سوء إدراكهم، وغموض رؤياهم وعدم شفافية مسعاهم، وصفقاتهم السياسية. أخطأت السلطة الفعلية في سياسة ردود الأفعال في التوقيتات الخاطئة، وأنهم أرادوا إعادة إنتاج عصر مبارك بذات الوجوه والممارسات والقرارات! يا له من ذكاء سياسى خطير!

فلتذهب الشيخوخة السياسية، وكافة محاولات سرقة "روح مصر الجديدة" إلى الجحيم! إن الذين يتصورون أنهم فوق المصريين وأسيادهم سيدفعون الثمن باهظًا، وسيخضعون للمساءلة السياسية والأخلاقية والجنائية الصارمة! وجريمة قتل وجرح وإصابة أزهار مصر الجديدة؟! لن يمروا! إن الذين يجلسون على مقاعد المتفرجين ويعطون النصائح والحكم والمواعظ عليهم أن يتذكروا أن قتل الشباب، أو استخدام بعض الأسلحة الخطيرة والرصاص ليتذكر هؤلاء أن الشهيد ومن فقد نور عينيه قد يكونون أبناء أو بنات أو إخوة وأخوات أو أصدقاء لهم، ليشعروا بحجم الحزن الدامى واللوعة والأسى الذى سيعتصر روحهم!

لن يمروا أيا كانوا! وستنتصر مصر الجديدة الصاعدة إلى النهار.

المبحث الثالث
مصر: مفترق الطرق المتعارضة![*]

تقف مصر الدولة والأمة الحديثة في مفترق طرق تاريخى بامتياز، بين استمرارية التقليد السياسى المصرى، وبين النكوص نحو بعض الأفكار والنظم وأساليب العمل السياسى التى تنتمى إلى مفاهيم الجماعة الدينية، والعشائر والعائلات والحرف، وهو تحد برز بوضوح في خطاب الرئيس المنتخب السيد محمد مرسى الذى كشف عن نزعة لتذرية المجتمع المصرى إلى عشائر وطوائف وحديثه عن أهلى وأبناء عشيرتى... إلخ وهو ما يشير إلى أن هذه المفاهيم مركزية في طريقة تفكير الرئيس والفريق الذى يعمل معه، وهو أمر بالغ الخطورة لأنه يعكس إدراك ما قبل حديث ودينى شبه مغلق بامتياز لأننا لسنا "عشائر"، نحن أمة واحدة، ولسنا جماعات دينية.

إن خطاب د. مرسى مثير للقلق، ومن حقنا عليه أن يستمع لانتقاداتنا لأن هذه المقاربة واستخدام مفاهيم ما قبل حديثه في خطابه أمر خطر!، على الرغم من أننا نحمد له الجزء الثانى من الخطاب الذى ينزع نحو بناء التوافق بين تيارات الفكر والعمل السياسى على اختلافها.

من هنا نطالب بمراجعة هذه الأفكار والمفاهيم التى تتنافى مع دولة وأمة حديثتين وتمتلكان تقاليد راسخة.

– مفترق طرق بين تجديد الموحدات القومية المصرية حول الدولة / الأمة وذلك في أطر وبنية سياسية ديمقراطية تعتمد على النظم القانونية الحديثة وتراثها الخصب في المنظومات القانونية الفقهية والتطبيقات القضائية التى لاقت نجاحًا باهرًا، ربما تجاوز بعض التجارب النظيرة في العالم العربى وجنوب العالم ومن الشيق ملاحظة أن التجربة المصرية التاريخية اتسمت بالتأصيل والتوفيق والتأليف بين التقليد القانونى المصرى وبين أنساق القيم والعادات والتقاليد الوطنية بما فيها المكون الإسلامى والمسيحى المصرى بكل خصوصياته.

(*) الأهرام 2012/6/28، مصر: مفترق الطرق المتعارضة!.

هذا التقليد التاريخى بكل ما ينطوى عليه من تجارب تعرض للانكسار والتدهور، واعترى بعضه التحلل والنكوص كنتاج للتسلطية التشريعية والسياسية والدينية التى وظفت في عديد أبعادها لخدمة "السلطان الجمهورى"، وولاية المتغلب العسكرتيارى الجمهورى إذا جاز الوصف وساغ.

انكسرت "الوحدة الوطنية" وتفككت غالب عناصرها كنتاج للغلو الدينى والطائفى، ولسياسة التمييز على أساس الانتماء الدينى لا الوطنى ومفاهيم المواطنة والمساواة بين المواطنين جميعًا. والأخطر تحول التمييز إلى ثقافة شائعة. من هنا تحولت مصر إلى كتل دينية وطائفية واجتماعية تفتقر إلى أواصر عضوية فيما بينها، وتحولنا إلى محض مجموعات تعيش على أرض بلد اسمها مصر!

من هنا لابد من إعادة بناء الموحدات والعلاقات المواطنية حول الدولة والقيم المؤسسية، ومنطق الدولة الحديثة الديمقراطية التى تتأسس على حماية الحقوق والحريات الشخصية والعامة وعلى رأسها الرأى والتعبير والفنون وحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

على الرئيس الجديد أن يطرح خطاب التزامات وتطمينات سياسية حاسمة تجاه قضايا الحريات كافة، والالتزام بدعم وتمكين المرأة وحقوق الطفل والأقليات، مصر تشققت طوال أكثر من أربعين عامًا مضت إلى نوبيين وأقباط وأمازيغ وسيناوية – إلخ لغياب ولاءات وانتماءات ما فوق أولية (العرق / الدين / المذهب / المنطقة).

خطاب التزامات يدور حول إسلام ديمقراطى منفتح واعتدالى وتجديدى يدور حول الحريات، إسلام الحرية والأحرار لا يخشى من نكوص بعضهم، أو ممارستهم لحرية التدين والاعتقاد. إسلام مفتوح على عالمه وعصره وثقافاته، وأثق فى قدرة مصر على أن تقدم تاريخا عميقا من التدين الحضارى القادر على مواجهة تحديات عصره.

خطاب التزامات يقدم المركز المصرى الإسلامى التاريخى حول الأزهر والتقليد السنى الأكثرى الراسخ القوى والمنفتح الذى يمتلك القدرة والكفاءة على استيعاب المذاهب الأخرى وإدارة الحوارات العميقة حول إسلام فوق المذاهب جميعها ويعتبرها جميعًا مصدرًا للثراء والغنى الفقهى. التقليد الأزهرى – المؤسسة والاجتهادات – أكبر وأعمق وأكثر شمولاً من

اختصاره في بعض رجالاته ممن ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين وبعضهم يريدون الوثوب عليه.

أزهر أكبر من أن يختصر في جماعة، أو مذهب، أو رأى. أزهر يتم دعمه وتطويره لمنازلة عديد التحديات وعلى رأسها ضعف مستويات التكوين والإمكانات التعليمية والمادية .. إلخ، لكى يستطيع التصدى لمحاولات بعض القوى الدينية ضيقة الأفق ووراءها دول نفطية، أرادت استبعاد المرجعية الأزهرية لصالح بعض المؤسسات الدينية لهذه الدول النفطية وغيرها التابعة لها.

خطاب التزامات صارم لرئيس لمصر أكبر من جماعة وحزب سياسى، كان ينتمى إليهما، ويطرح مسألة الازدواجية بين الجماعة والحزب وما هى حدود كليهما، والخلط بينهما. التزامات أن القرار السياسى سيتخذه الرئيس وليس المرشد أو رئيس الحزب الذى ينتمى له أو شلة داخله وحوله.

خطاب التزامات ورؤية شاملة وعصرية لوحدة المؤسسة الرئاسية وتجانسها وتكاملها، وليس تشظيها إلى رئيس ومعه بعض عشاق السلطة!

خطاب التزامات ضد الفساد والمفسدين والتصدى لشبكاته داخل الدولة ومؤسساتها. خطاب ضد قبائل المنافقين وخدام كل حاكم وسلطة لتكون بداية لمواجهة فائض الخوف والنفاق التاريخى السائد في الثقافة السياسية وفى الممارسة اليومية كوجه آخر لثقافة استبدادية وسلطوية مرعوبة تاريخيًّا من الكفاءات والمواهب وتميل دائما إلى استبعادهم والحض على كراهيتهم واغتيالهم معنويًّا.

خطاب التزامات حول الفنون وحريات الإبداع، لا يخشى الخطأ أو التجريب، وإنما يدافع عن الحق في الإبداع وفى الاختلاف لأن ذلك أساس القوة الناعمة المصرية وإمكاناتها وأدوارها في الإقليم والعالم.

خطاب التزامات من الرئيس لأمة عريقة تفككت عراها وتقوضت بعض دعائمها، وتحتاج لتنسم الحريات في أقصى فضاءاتها كى نؤسس لثقافة المسئولية.

خطاب التزامات حول صرامة تطبيق قانون الدولة الحديث والعادل وذلك لإعادة هيبة القانون في الضمائر والوعى قبل السلوك الاجتماعى المنفلت والعشوائى.

نحتاج إلى خطاب التزامات صارم حول تطوير جذرى لنظام التعليم وسياساته ومناهجه يعتمد على تجارب الأمم الأكثر تقدمًا لأننا لسنا أقل منهم، ونحتاج إلى تعليم العقل النقدى لا العقل الحافظ والتكرارى والنقلى.

تعليم منفتح على عصره بحرية ودون خوف، تعليم يؤمن بالإنسان وإرادته وحرياته، ومن ثم تعليم لا يعتمد على الوعظ والإرشاد والشعارات وعلى مدرسين مذعورين من المعرفة وذوى مستويات تكوينية محدودة وضعيفة وضحلة والاستثناءات نادرة.

مصر تحتاج إلى أن تحاور نفسها وتنقد ذاتها بعمق وصرامة بعيدًا عن خطاب الشعارات ومديح الذات وطبوله الجوفاء.

مصر ورئيسها المنتخب أمام انقسام تاريخى ومخاوف وأوهام وأساطير تحتاج إلى تبديدها لتنطلق يقظة حرة قادرة على الخروج من تخلفها التاريخى واستبداد العصور المظلمة إلى أنوار العالم الجديد المعولم، لدينا الإمكانية والأمل والطموح للانتصار على ذاتنا الجريحة وملاقاة تحديات عاصفة. من هنا نبدأ!

المبحث الرابع
مصر البعيدة، مصر المحجوبة: أسئلة .. أسئلة! (*)

ما كل هذه الضوضاء السياسية والاجتماعية والإعلامية التى تكاد تعصف بحياتنا ومستقبلنا على كافة الصعد؟ ما الذى يكمن وراء الانقسامات الحادة والعنيفة والصاخبة حول الدولة والنظامين السياسى والدستورى؟ أين مصر ومواريثها وخبراتها التاريخية ورمزياتها وإنجازاتها وطلائعها التجديدية منذ مطالع بناء الدولة الحديثة وحتى الآن؟

أين الأمة ومكوناتها وتعددياتها على اختلافها، في المشاركة في عملية إعادة تجديد الدولة التى يحاول بعضهم التعامل معها، ومع تراثها وتقاليدها وقواعد عملها على أنها نسيا منسيًا،

(*) الأهرام 2012/3/8، مصر البعيدة، مصر المحجوبة: أسئلة.. أسئلة.

ويحاولون التعامل معها على أنها بمثابة ركام من الشظايا، يحتاج إلى تجريف شامل، والبدء ببناء دولة أخرى على طريقة التجربة والخطأ؟ هل يمكن تأسيس دولة بعيدًا عن تاريخها وتقاليدها على نحو ما يرغب ويصخب بعضهم؟

ما الذى يكمن وراء هذا الغموض والركاكة في بعض الخطابات السياسية والأطروحات التى تخص الدولة ومؤسساتها؟

هل يمكن وضع دساتير وفق قاعدة الغالب والمغلوب في المعارك الانتخابية؟ وهل يمكن أن يضع الدستور نوابا في برلمان مطعون في دستورية القانون الذى جاء بهم إلى السلطة التشريعية؟

هل وضعت الأغلبيات السياسية في البرلمانات الدساتير في الأنظمة الدستورية والسياسية المقارنة؟ هل المغالبة وفق الأكثرية البرلمانية يعطيها الحق في تحديد القيم السياسية العليا المؤسسة للنظام السياسى وقواعد عمله وآلياته؟

هل نعود إلى سياسة الأسلاب والغنائم التى عرفها تاريخيًّا النظام السياسى الأمريكى في أحد مراحل تطوره لتغدو هى سياسة المغالبة/ الأكثرية، بحيث يقوم حزب الأغلبية - أو ائتلاف أو تحالف إيديولوجى وسياسى - باختراق مؤسسات الدولة الوطنية/ القومية، الشرطة والعدالة والجيش والخارجية؟ أم أن المؤسسات السيادية، لا تخضع لمفهوم الغلبة والاستحواذ، ومن ثم تعتمد على معايير للاختيار تعتمد على الكفاءة والموهبة والعمل وفق القواعد الدستورية العامة في المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز، ومن ثم تخضع للقيم الجمهورية في اختياراتها وأساليب عملها، وليس لقاعدة الأغلبية والأقلية والانحياز السياسى؟

هل الموظف العام - في الشرطة أو غيرها من المؤسسات العامة - من حقه أن يميز نفسه دينيًا من خلال بعض العلامات المائزة والدالة على الديانة أو المذهب؟ أم أن الموظف يخضع للقوانين واللوائح وقواعد العمل التى تظهر نزاهته وحيدته وتعامله مع المواطنين أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والمناطقية... إلخ؟

هل يفرض بعض الموظفين العموميين بعض الأعراف والممارسات الاجتماعية أو الدينية الوضعية على أجهزة الدولة، وعلى قياداتها أم أن جماعات الموظفين العموميين عليهم

الانصياع لتقاليد وثقافة الدولة الحديثة وأعرافها في مصر منذ محمد على وإسماعيل باشا، وحتى الآن؟

هل تؤدى ظاهرة ضغوط كل مهنة أو جماعة في وضع قانونها الحاكم لعملها إلى المساعدة على تجديد الدولة وأجهزتها وأطرها القانونية والإدارية؟ أم أن هذا التضاغط في مرحلة الانتقال يؤدى إلى توليد بؤر شبه مستقلة في إطار نظام سياسى ودستورى يتسم بالضعف والتشتت الذى يؤدى إلى استمرارية ظواهر عدم الاستقرار السياسى والإدارى ومن ثم الاقتصادى والاجتماعى؟ إلا يؤدى ذلك إلى خلق "شبه دويلات صغيرة" داخل تركيبة الدولة/ الأمة؟ ألا يؤثر ذلك على التجانس البنيوى في تركيبة الدولة، والأخطر على تجانسها القومى التاريخى؟

أين معانى وتاريخ الدولة المركزية وثقافتها في بعض الخطابات السياسية، ومن بعض نشطاء المنظمات الطوعية في المجال الدفاعى - الذين يتصورون أن الديمقراطية والنظام المأمول الذى ننشده جميعًا، لابد أن يعتمد على تفكيك الدولة المركزية بمقولة تنشيط اللا مركزية؟ هل الدولة المركزية الديمقراطية تتناقض مع تنشيط أجهزة الحكم المحلى الشعبى، وكذلك السياسات القطاعية والمناطقية للمحافظات؟ من قال إن الدولة اليعقوبية أو الدولة المركزية المصرية تتناقض مع مقرطة العمل اللا مركزى في المحافظات والمدن والقرى بما لا يهدم الدولة المركزية؟

هل عقود التسلطية والتجريف السياسى للنخب الجديدة أدت إلى تدهور مستويات التكوين والتدريب السياسى فقط أم أنها أدت إلى تآكل مفاهيم وثقافة الدولة، وإلى شخصنة السلطة والسياسة وتحولها إلى سياسة المحاسيب والأزلام والغنائم؟

هل ضعف بعض مستويات الثقافة السياسية والخبرة لدى بعض أعضاء البرلمان الحالى تعوق التطور الديمقراطى المأمول للبلاد؟ أما أننا إزاء تدريب سياسى يحتاج إلى تسامح ما ووقت حتى يمكن الارتقاء بالعمل السياسى عمومًا والبرلمانى على وجه الخصوص؟

لماذا لا يشكل كل حزب من الأحزاب السياسية مركز بحث وتدريب لأعضائه في البرلمان وفى تركيبة عضويته حتى يمكن تطوير العمل السياسى الديمقراطى القائم على المشاركة السياسية الفعالة؟

هل يستمر البرلمان – مجلس الشعب أساسا – في الصياح السياسى لغالب الأعضاء الجدد– 80 % من حجم عضوية البرلمان الجديد – بحيث يخاطبون الإعلام والشارع بديلا عن أداء أدوارهم الرقابية والتشريعية؟

لماذا يخلط غالب أعضاء البرلمان بين حدود السلطة التشريعية وغيرها من السلطات الأخرى – التنفيذية والقضائية –، ومن ثم ينتهكون مبدأ الفصل بين السلطات – في إطار التعاون بينهم – منذ افتتاح الدورة البرلمانية وحتى هذه اللحظة؟

هل تؤدى الضوضاء السياسية، والصخب اللفظى السائد إلى فقدان الأمة وبعض نخبها الأمل في الاستقرار الأمنى والسياسى والاقتصادى أم يؤدى إلى مزيد من الاضطرابات والضغوط والخضوع لسياسات أمريكية وإسرائيلية وعربية – نفطية؟

هل يستمر اللغو السياسى واللفظى حول قضايا موهومة مثل تحديد مكونات الهوية المصرية – على تنوعها الثرى – أم يحاول بعضهم من خلال خطاب الهوية الأحادى إلى تعبئة سياسية – دينية تؤدى إلى المزيد من الانقسامات الحادة، وكسر الموحدات الوطنية الكبرى؟

لماذا لا يقبل بعضهم أن الانتخابات العامة هى أحد تعبيرات الإرادة العامة للأمة، ولابد من احترامها أيا كان الرأى أو الاختلاف السياسى؟

لماذا لا نحترم ثقافة الاختلاف – بما هى قيم وسلوكيات وأساليب عمل – كمدخل للتعددية والثراء السياسى والخبراتى والفكرى؟ لماذا؟

المبحث الخامس
شباب صغار بلا خوف! (*)

أخطر ما تنطوى عليه بيئة الاضطراب السياسى، وتداخل الأزمات الأمنية وتكالبها يتمثل فى هيمنة الفكر اليومى وتبسيطاته المخلة ومحمولاته القيمية والإيديولوجية التى تعيد إنتاج ذاتها بعيد عن جوهر ألباب الواقع ومشكلاته وتطوراتها وتحولاتها النوعية.

يبدو لى وأرجو ألا أكون مخطئًا أننا إزاء عديد الظواهر والمتغيرات التى يتعين إيلاء عناية رصدية وتحليلية لها، والتى تتمثل أولًا فيما يأتى:

1 – الفجوة الجيلية الواسعة بين ما يطلق عليهم مجازًا بالنخب السياسية على اختلاف أطيافها الدينية والسياسية، والسلطة الفعلية فى البلاد، ومن يديرون الأجهزة الإعلامية على اختلافها، وبين الجيل الجديد للعشرية الأولى والثانية من القرن 21، لا يقتصر الأمر هنا على الكتل الهرمة والشائخة التى تظهرُ فى مقدمة المسرح السياسى وتمثيلاته وأدواره، وإنما بين بعضا من خططوا للعملية الثورية فى 25 يناير 2011 وبين الجيل الجديد الذى يتشكل واستطاع ولا يزال مواجهة موت معلن بجسارة لا حدود لها، حتى يقال: أنهم كسروا الموت فى قلوبهم وعقولهم سعيًا وراء بعض الأفكار النبيلة لمصرى مختلف ودولة حديثة ومعاصرة ومجتمع أكثر تقدمًا وإنسانية. فجوات تتزايد اتساعًا بين هؤلاء جميعًا وبين هذا الجيل – من 15 إلى 22 عامًا – الذى لم يعد يفهم أو يستوعب أو يقبل مجموعة من المقولات الشائخة والخشبية عن الدولة أو الاستقرار أو عجلة الإنتاج المتوقفة، ولا يهمه الظهور فى الفضائيات أو الإعلام الرسمى. عناصر جيلية جديدة لا تأبه بالتفكير أو الإدراك أو الفهم داخل أطر وصناديق المقولات الفارغة القديمة التى فقدت دلالاتها عن الوطنية أو المؤامرات الخارجية، أو حقن الدماء إلى آخر هذه اللغة التى بدت لهم فارغة لا معنى لها، ولا هم يهتمون بها على الإطلاق.

(*) الأهرام 2012/2/9، شباب صغار بلا خوف!.

2 – إن هذه الشريحة الأصغر سنًا مأخوذة بمشاعر جياشة نحو ضرورة كسر وتقويض ما يرونه استباحة للناس ولهم وللوطن. من الشيق ملاحظة أنهم يمتلكون لغة جديدة تتسم بالوضوح والبساطة المتناهية والشفافية، والحسم وبلا مراوغات. من ناحية أخرى يحاورون ولكن بمنطق إقناعى آخر، منطق الموت والدم والجروح العميقة التى أصابت زملاءهم أو أصدقاءهم، وأن سيل الدماء والإعاقات البدنية والروحية التى حدثت هو أكبر المحفزات على هذا النمط من المواجهات العنيفة الجسورة التى لا تهاب من فكرة الموت، والعربات المدرعة والرصاص المطاطى، أو الغازات السامة أو المسيلة للدموع.

3 – شريحة جيلية تصوغ شرعيتها من شلال الدم وتقوم بتقويض المنطق الأخلاقى– ذى السند الدينى أو الاجتماعى التقليدى– من خلال إعادة استخدامه عن طريق المنطق الضد. خذ مثلًا واقعة الفتاة التى تم ضربها والاعتداء عليها وتعريتها فى وقائع التظاهر السلمى والعنيف أمام مجلس الوزراء، وفى شارع قصر العينى تم استخدام المنطق الأخلاقى ومعاييره القيمية التى تستخدم عادة للسيطرة الرمزية والأخلاقية على أدوار المرأة بمقولة الحشمة وحماية أعراض النساء وعدم التعريض بهن، فى التنديد وكيل الاتهامات إزاء مواقف بعض الإسلاميين المحافظين فى البرلمان وخارجه الذين قالوا: لماذا خرجت؟ بل إنهم أمعنوا النظر فى جسد الفتاة قائلين لماذا ترتدى ملابس داخلية زرقاء اللون؟!، ومن الذى جعلها تنزل إلى التظاهر؟. أعيد قلب هذا المنطق من خلال حججه وأطروحاته التقليدية المحافظة والمتشددة ودحضدها من خلال ذات المقولات.

4 – شريحة جيلية جاءت – كما تنبأنا منذ بداية ثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات والوسائط المتعددة–من قلب الثورة الرقمية الهائلة، التى ساعدته على أن يخرجوا من لغة ومنطق وقيم الإجماع القسرى، والسيطرة الأبوية والأمومية داخل الأسرة، والمدرسة والإعلام الصاخب لكى يصنع هوامش استقلاليته ويصوغ من خلالها كينونته وفرديته وخلاصة "الفردى" الذى يتشكل سريعًا ويكسر معه القوالب الذهنية القديمة والمستمرة، والخوف الذى كان يأكل روح المصرى، والمصريين. أهم ما فى هؤلاء الشباب صغار السن أنهم لا يريدون أن يكونوا نجومًا أو أبطالًا–وجزء من طلائعهم أبناء الألتراس – أو يظهرون على مسرح السياسة أو الإعلام.

5 – من الشيق أيضًا ملاحظة أنهم من أبناء الطبقة الوسطى–الوسطى، والوسطى–

الصغيرة مأخوذين بفكرة الحرية والكرامة الشخصية... الكرامة الجريحة التى تم و لا يزال انتهاكها، ومحاولتهم الجسورة كسرها وتقويض أنظمة التنشئة الاجتماعية التقليدية -البطريركية التقليدية والمحدثة وأبوية فقدت معناها وجدواها فى الضبط والتوجيه- التى ترهلت ثم هرمت و لم تعد قابلة للاستمرارية فى ممارسة الضبط الاجتماعى، الذى ارتكز ولا يزال على القهر والقسر والإرغام وتسيير وضبط روح القطيع من أعلى إلى أسفل عبر أدوات القمع المشروع واللا مشروع.

6 - شرائح جيلية جديدة وصغيرة السن لم تشارك أو تتداخل فى دوائر الرشوة والفساد التى تعايشت وتعاملت معها الكتل الهرمة، بل وبعض شباب العملية الثورية فى 25 يناير 2011! وجوه جديدة طالعة للنهار، وللأنوار الساطعة لمصر الجديدة الحية القادرة على إعادة تشكيل الإقليم من جديد. إن ما وراء مشاهد الدم السائل والرصاص ودخان الغازات السامة والمسيلة للدموع تنبثق وتتجلى روح الإرادة الفردية الضارية التى لا ترى فى القمع والعنف الرسمى أى مبرر أو منطق أو شرعية، وتعتقد أن مواجهته بروحها وحياتها هو مدخل صياغة أمن يعتصم بالمشروعية والإنسانية ويحافظ على الحقوق الفردية والعامة والكرامة الإنسانية.

7 - فجوة جيلية عميقة الأغوار، فى المشاعر واللغة والخطاب والإدراك والأدوات والأهم الأهم فى معانى الحياة وتواجه وبحسم كتل هرمة.. كتل الموت المعلن فى أفكارها ولغتها وفهمها للسياسة للدين والقيم والعقائد والحياة... شريحة جيلية مؤمنة ومتدينة- فى عمق ولكن فى تسامح وانفتاح على حياتها وعالمها ومستقبلها- إيمان جديد منفتح وإنسانى يتحدى معانى الإيمان وفق بعض التأويلات التقليدية، الإسلامية/ والمسيحية الطالعة من المتون وحواشى الحواشى النقلية إلى آخر دائرة الحياة الماضوية لأجيال هرمة ترى الحياة ومصر والعالم من خلال منظوراتها القديمة الأسيرة لتأويلات ورؤئ فقهية ولاهوتية وإيديولوجية كانت ابنة عالمها وأسئلته وإجاباتها. تغيرت مصر والعالم ومعها هذا المنطق وعوالم الشيوخة السياسية والجيلية المهيمنة على حياتنا، لا تقتصر على بعض القوى الدينية السياسية على اختلافيها، وإنما على بعض الفكر المسيحى التقليدى السائد، وكذلك بعض "كاريكاتورات" الليبرالية، واليسارية والقومية التى لا تزال تعيش فى معتقلاتها الإيديولوجية، بينما تتخلق مصر الشابة العفية من خلال جيل بلا آباء ولا بطاركة سياسيين أو دينيين، جيل بلا إيديولوجيات جيل

المابعديات، جيل بلا قيادة، والقيادة حتى فى الألتراس طوعية وتمثيلية، وتحكمها قيم الألتراس، وليس الجميع من الألتراس، وإنما هم جزء لا يتجزأ منهم. جيل جديد يظهر جليًا ويصعد إلى الواجهة ويصوغ لغة وأخلاقيات ومفاهيم وآمال جديدة له ولمصر، أما كتل الشيخوخة فى الروح والأفكار والمشاعر، ها هى تعيد لغة موتها المقيم مهما طال الوقت، بينما تنبثق روح مصرنا الجديدة الخلاقة. وللحديث بقية.

الباب الثانى

سياسة النخبة

الفصل الأول
نخب الفوضى

المبحث الأول
الفوضى وعشاقها وألعابها! (*)

هل مصر لديها نخبة سياسية متميزة لديها ملكات وقدرات على قيادة البلاد فى المراحل الانتقالية والعبور بها نحو تجديد الدولة والأمة الحديثة على أسس دستورية ديمقراطية تعتمد على دولة المؤسسات والقانون الحديث؟

هل هناك شرعية تمثيل حقيقية لغالب القوى السياسية الإسلامية على اختلاف أطيافها، ومعها القوى الديمقراطية اليسارية والليبرالية والقومية والمستقلة؟

هل يمتلك هؤلاء رؤى وتصورات سياسية واجتماعية لمصر الجديدة الدولة وأجهزتها والمجتمع وقواه الاجتماعية الفاعلة، وتعبر عن روح عصرنا، وتضاغطاته وسياقاته ومتغيراته السريعة والمعقدة؟

الإجابة جهيرة بلا حيث لدينا فقط قلة نخبوية محدودة، ذات صوت خافت وضائع فيما وراء صخب وضوضاء تيار"الجهلاء الجدد"، التى كتبنا عنه مرارا وتكرارا منذ عديد العقود تعبيرا عن هيمنة كتلة كبرى متعددة المكونات من الأصوات والكتابات والخطابات السياسية والصحفية والإعلامية على حياتنا السياسية وإعلامنا حيث تعربد وتشوه الأفكار والمصطلحات والنظريات فى المجال العام السياسى تحت رعاية السلطات السياسية والأمنية

(*) الأهرام 2011/7/28، نخب الفوضى وعشاقها وألعابها!.

والإعلامية منذ عصرى السادات ومبارك معا.

نمط من الأشباه والمبتسرين فى تكوينهم المهنى والسياسى والثقافى، حيث سادت لديهم ولا تزال نزعة تشويه الأفكار والمصطلحات وتختلط لديهم الرؤىَ وتضطرب المعايير، وتسود الانطباعية، واللغة المرسلة والكلام المجانى الفارغ. حيث أشاعوا اللغو السياسى والثقافى والأخطر محاولتهم الاستيلاء على السلطة وروح المصريين باسم الدين!

لدينا أشباه "نخبة سياسية" جاءت من أصلاب النظام التسلطى وثقافته القمعية ولغته الخشبية التى لا تبين عن شئ سوى الخواء، والطبل الفارغ الذى يملأ سماء الوطن بالضوضاء ويصيب المصريين بالتشوش والصمم. ومع هؤلاء أشباه " نخبة دينية" تسلطية وقمعية بامتياز تعيد إنتاج أفكار وتأويلات ماضوية ووضعية حول الدين.

من أين جاء غالب هؤلاء "المبتسرين" الذين يسيطرون على الصحف والبرامج الحوارية، وآلاف ممن يطلق عليهم "خبراء استراتيجيين" بلا أية مؤهلات أو قدرات إلا وظائفهم السابقة أو الحالية؟

جاءوا من قلب اللاسياسة، والأحرى موت السياسة طوال نظام يوليو التسلطى منذ استيلاء العسكريتاريا المصرية على السلطة، حيث ساد ولايزال حكم الإدارة، والرؤى الإدارية للبيروقراطية الإدارية والأمنية والعسكرية والتكنوقراطية التى شكلت مصادر تجنيد التشكيلات الوزارية، وقادة أجهزة الدولة، وتدرب غالب هؤلاء فى الشعب المصرى بلا رؤى – فيما ندر من استثناءات –، وجرب هؤلاء جميعا أفكارا ومشروعات فاشلة ورؤى ميتة من خلال التجربة والخطأ.

كره السادات ومبارك ونظامهما وأركان حكمهما، المعرفة والخبرات بل والأخطر أنهم كانوا يكرهون السياسة والسياسيين، وخصوصًا مبارك حيث لم يكن لديه خبرات سياسية أو تكوين ثقافى ومعرفى رفيع يجعله قادرا على إدارة شئون البلاد بنزاهة ورهافة حس ورؤى خلاقة وحزم وعزم سياسى لا يلين لتأسيس نموذج سياسى وديمقراطى وتنموى متطور على كافة الصعد. نعم لدينا قلة قليلة يمكن أن نطلق عليها المصطلح الرفيع "نخبة سياسية" وفق ما تعرفه تقاليد الأمم والنظم الديمقراطية ونظريات العلوم السياسية، وتحديدا نخبة الحكم إلا أنها مستبعدة لبعدها عن دائرة الأمن والمخابرات والشلل الحاكمة وزبائنها. كانت الحركة

الثورية الديمقراطية فى 25 يناير – 11 فبراير 2011 مفاجأة صادمة "للنخبة – الضد" أو حزب "الجهلاء الجدد" ومعهم عناصر تنتمى إلى جماعات إسلامية سياسية، وليبراليين وقوميين ويساريين وآخرين، بل إن المفاجأة/ الصدمة أكبر من قدرة غالبهم على استيعاب طبيعة الحدث، ونهاية شرعية 23 يوليو كلها، وأجيالها وأفكارها ومواريثها، ووجوهها ومؤسساتها ومصادر تجنيدها "للنخبة السياسية" من الموظفين ورجال الأمن والقضاء والتكنوقراط والعسكريين!

من هنا بدا هذا الاستعراض اللفظى للقوة فى الخطاب السياسى المشوش والساذج فى عديد الأحيان، الذى كشف عن عدم قدرة بعضهم على استيعاب ما حدث ودلالاته ومن هنا تصور الجميع، وعلى رأسهم بعض الإخوان وغالب السلفيين، والجماعات الإسلامية السياسية، أنهم نواب السماء لفرض آرائهم السياسية والاجتماعية على المصريين بينما مصر اكبر من هؤلاء جميعا، ومعهم أشباح من القوى الأخرى من بعض الليبراليين والقوميين واليساريين الذين يرفعون الشعارات والأفكار القديمة المثقوبة التى فارقت عصرنا ومشاكله وتعقيداته.

ثمة غياب للمسئولية السياسية والأخلاقية تجاه الحركة الثورية الشابة، ومحاولة للاستيلاء عليها وثوبا للسلطة ومغانمها بديلًا عن السعي للوصول إلى الجامع المشترك حول القيم السياسية والأهداف الرئيسة التى يمكن أن تؤسس لوفاق أو تحالف وطني للعبور من مراحل الانتقال نحو ديمقراطية كاملة غير منقوصة وقواعد للعبة السياسية تكون موضوعًا للتراضي العام، حتى ترحل السلطة الفعلية للبلاد إلى مواقعها ومسئولياتها تحت رقابة المؤسسات الدستورية المنتخبة للبلاد، صاحبة الشرعية السياسية المستندة للإرادة العامة للأمة.

من هنا يبدو جليًا غياب المسئولية السياسية والأخلاقية بل والإسلامية لدى غالب التيار الإسلامي السياسي – الإخوان والسلفيين والجماعات.. الخ–، الذي يحاول بعضهم داخله أن يحل محل نظام مبارك التسلطى الفاسد، وحزبه الوطنى المنحل، ويبدو حليفًا للسلطة العسكرية التى تدير المرحلة الانتقالية، بل ويحرض على "تحرير" ميدان التحرير من الثائرين اللذين لولا دورهم البطولي الجسور– باستثناء بعض البلطجية – لما كان للإخوان والسلفيين والجماعات الإسلامية هذا الحضور السياسي الفاعل على الساحة ولا الاعتراف بهم.

نحن إزاء أطراف "للعبة سياسية" بلا قواعد ولا رؤية ولا أسس تديرها السلطة الفعلية

ومعهم القوى الإسلامية المؤيدة مع السلطة الحاكمة الآن! هكذا تحول "المضطهدون" الذين دافعنا عنهم مرارا فى محنهم المختلفة إلى "طغاة" للأسف ومؤيدين للسلطة العسكرية والبيروقراطية الحاكمة ورافعين لشعارات بسيطة ومضللة لن تؤدى إلا إلى المزيد من الفوضى السياسية ويؤيدون حكومة بلا رؤية ولا إرادة ولا مشروع لإدارة عقلانية لمرحلة بالغة الحرج.

إن "مليونية الغد" (*) هى حشد قتال من بعضهم لإنتاج "فتنة وطنية" نرجو ألا تحدث وأن يفئ أطرافها إلى الرشد السياسي، والى القيم الإسلامية الفضلى في الأخوة والحرية والعدالة والوطنية بحيث تنتقل مصر، وقواها الجديدة / القديمة من اللاسياسة إلى السياسة، ومن عقلية الفوضى والتضاغط إلى عقلية الوفاق والتنافس السياسي المشروع، ومن لغة العنف المفتوح إلى لغة الحوار وبناء التفاهمات المشتركة حتى ترحل السلطة الفعلية من مجال السياسة الذى لا تعرفه إلى دورها الفعلي الذى حدد لها فى إطار أجهزة الدولة المصرية، وحتى لا تفقد دورها الفعلى وصورتها وتاريخها المجيد في قلب الحركة الوطنية المصرية والدولة الأمة الحديثة، ومن ثم لا نسمع ولا نقرأ بعض تصريحات قادتها القديمة غير الموفقة والمثيرة للسجال والشقاق الوطنى، ولا نرى ما تم فى "موقعة العباسية" بكل آثامها وآثارها السلبية الوبيلة التى زرعت فى المخيلة والوجدان الجمعى للمصريين ! وقى الله مصر من شرور بعض أبنائها! والله الموفق.

المبحث الثانى
العقل المحلى الفوضوى (**)

أخطر ما تواجهه بلادنا في هذه اللحظة التاريخية الحرجة والدقيقة والخطرة، هو تردى مستويات تفكير وأداء غالب النخبة السياسية والأكاديمية والإعلامية – على اختلاف انتماءاتها الإيديولوجية والفكرية والاستثناءات محدودة –، وهو ما يتجلى في ضعف

(*) المقصود مليونية 2011/7/29 التى أطلق عليها "مليونية الشريعة والهوية ومكتسبات الثورة المصرية".
(**) الأهرام 2011/11/3، نخب الفوضى والعقل المحلى الفوضوى.

مستويات الخطابات حول قضايا المراحل الانتقالية، من حيث عديد الأبعاد ومنها تمثيلًا لا حصرًا: التبسيط الشديد المخلُ، وغلبة الانطباعات المغلوطة حول المشكلات وهل هى حقيقية أم زائفة. غياب الرؤى والأفكار المؤسسة على دراسات دقيقة ومعمقة، لصالح الشعارات الجوفاء، الميل إلى العنف اللفظى والخطابى كتعبير عن ضعف في الموقف السياسى وأطروحاته وأسانيده وحججه، النزوع إلى لغة الشارع والعوام ليس تعبيرًا عن الرغبة في الارتباط بالجماهير ولغتها العامية وآرائها المشوشة، وإنما عن عجز وضعف في مستويات التكوين والمعرفة. من ناحية أخرى، يبدو سيطرة الفكر اليومى المتغير من لحظة لأخرى بديلًا عن الفكر الاستراتيجى والتخطيطى طويل المدى. ثمة أيضًا غلبة للفكر المحلى الضعيف والمسطح، وغياب للعروة الوثقى التاريخية في الفكر المصرى الحديث والمعاصر بالمعرفة المقارنة على المستوى العالمى المعولم، ومن ثم يبدو فقر الدم المعرفى طاغيًا على الانطباعات السانحة، ويتجلى في اللغة الخشبية التى لا تبين. إن بعض قادة الأحزاب القديمة والجديدة / القديمة، وبعض من نجوم اللحظة السياسية الانتقالية، يلجأون إلى لغة العنف والهتافات الصاخبة لتأكيد مكانتهم أو محاولة تثبيتها عبر التهديدات والوعيد بينما غالبُ هؤلاء لم يكن سوى ظل باهت في ظل حكم مبارك وزمرته المتسلطة والفاسدة وغير الكفوءة. لم يشارك غالبُ هؤلاء في العملية الثورية التى تواجه مخاطر النكوص إلى ما وراء 25 يناير 2011، وإعادة إنتاج التسلطية والشمولية مع تعديلات جزئية فى هياكل النظام وسياساته وبعض شعاراته.

أخطر ما في مصر الآن هو بعضُ – أو غالب – هذه النخب – أو هكذا تسمى! – لأنهم يساعدون على نشر الفوضى الفكرية ويشوهون وعى الجماهير وبعضهم يحرضونها على إنتاج الفوضى والخروج على قانون الدولة وسيادته، ويسوغون ويبررون للتضاغط الفئوى والمطالب الاجتماعية قصيرة النظر للجميع وفى مواجهة الجميع، وكأن مصر أصبحت دولة عظمى، واقتصادها ضخم، وكأن معجزة ما حلت من السماء ونقلت هذا البلد الفقير في موارده بما فيها ضعف المورد البشرى – في التعليم والتكوين والتأهيل والخبرات – إلى بلد صناعى وزراعى ومعلوماتى متطور جدًا، ويناطح الدول العظمى اقتصاديًا وسياسيًا وعلميًا!

إنها نخب الغيبوبة التاريخية، والتيه والفكر الماضوى حيث يتشرنق غالبهم حول أرحام

الأفكار الأولية الليبرالية واليساروية والقومية، والإيديولوجيات التقليدية واللا تاريخية حول بعض نقول وابتسارات الفكر الإسلامى الوضعى في الفقه والتأويلات البشرية وبعض الفتاوى القديمة التى فارقت عصورها وزمانها وسياقاتها والأخطر أسئلة عصرها. تبسيطات وتخليطات وأهواء ومصالح، وثمة شبهات المال السياسى الحرام تعربد وتعيث فسادًا سياسيًا جديدًا و"ثوريًا"!! ولا أحد يقف ليساءل هؤلاء وأولئك من أين لكم هذا؟ شراء للأصوات في سوق النخاسة السياسى الذى أقيم في بلادنا لسرقة عملية ثورية، كان غالبهم يتابعها من شاشات التلفزات العربية، ويطلق التصريحات "الثائرة"! أو "الهائجة"! بعد أن تأكدوا من سقوط النظام الاستبدادى الفاسد "والجاهل" والذى احتفى بالنكرات وغير الموهوبين!

بعضهم لا يزالون هنا يعيثون في حياتنا الجهالة والفساد وإصدار الفتاوى السياسية والدينية وفى شئون الحياة على اختلافها، ولا أحد يقول لهم كفى! تفكير سطحى وساذج يسيطر على غالب نخب مرحلة الانتقال الأولى، وعجز عن الفعل السياسى الجماهيرى وعن القدرة على إنتاج الأفكار الملهمة.

ثمة غياب عن زمن العالم الهادر بالمعرفة والإنتاج والفعل السياسى، وذلك لصالح رغبة عمياء في الانقضاض على العملية الثورية وكسرها وتحويلها إلى لحظة ولتّ! و"هبّة" أو تمرد جيلى في أفضل الأحوال. إنها نخب الفوضى وتُشيع بين الناس الحنين للاستبداد والمجتمع المغلق والدولة البوليسية، وبعضهم يريدون أن يتحولوا إلى طغاة جدد، وإلى حزب وطنى بلافتات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومعهم غالب النظام القديم، وبعض سلطاته وأجهزته التى لم تتعلم الدرس/ الصدمة الذى فاجأهم وأن ثمة أجيالا جديدة وأفكارا مختلفة ولغة مغايرة، ومنطقا جديدا سيفرض نفسه على الجميع شاءوا أم أبوا!

نخب الانتقال وإشاعة الفوضى سيكونون جزءًا من المراحل الانتقالية أيا كانت أوهامهم وأساطيرهم حول الانتصار السريع، وسيكونون جزءًا من تاريخنا على المدى البعيد. نخب الفوضى والاضطراب والتشوش، وكسر الوحدة الوطنية والأمة الواحدة، نخب النظرة المعتقلة التى لا تغادر تعصبها السياسى والدينى والمذهبى .. إلخ، ولم تستوعب لا تاريخ بلادنا ولا ميراثه وإنجازاته وهزائمه! نخب بلا رأسمال تاريخى حول مصر ومكانتها ودورها ورسالتها، ومن ثم تسعى إلى كسر الدولة وأجهزتها وترمى إلى انهيارها وتفككها كما نرى الآن، ولا أحد يتصدى لهذا الهزل والهوان الذى يمارسه بعضهم في اللهوّ والعبث بالأمة

والدولة المصرية التى تآكلت وتقوضت أركانها ودعائمها تحت أيدى نخب عابثة وتفتقر إلى المسئولية السياسية والتاريخية والأخلاقية! لكنها لحظة وسيغادرون مشاهد الفوضى بإرادة الأجيال الجديدة التى لن تلين أو تنكسر.

المبحث الثالث
الحنين للاستبداد![*]

مرسى أم شفيق؟ الدولة الإسلامية الدينية أم الدولة المدنية؟ الثورة أم فلول النظام السابق؟ الدعوة إلى التظاهر والاعتصام لكى يتم تطبيق قانون العزل السياسى على أحمد شفيق مرشح النظام والدولة العميقة، أم احترام اللعبة الانتخابية ونتائجها؟

أسئلة المأزق السياسى الحاد بل والتاريخى الذى جاء تعبيرًا مكثفًا ونتاجًا لحصاد مُرّ لعملية سياسية انتقالية اتسمت بالتواطؤ بين عديد الأطراف تم خلالها رسم خارطة طريق سياسى متخمُ بالأزمات، وتمرينات سياسية لمجموعة من الهواة من أطراف القوة الفعلية في البلاد – الإخوان والسلفيين والسلطة الفعلية – يتوافقون حينًا على مساومة سياسية حول بعض الحصص من كتلة السلطة، ثم سرعان ما يكتشف طرفى الصفقة أنهما يضمران أكثر ما يفصحان! عديد وقائع عنف بعضها معلن وأخرى تعبر عن ردود أفعال عفوية وبعضها الآخر لا تعدو أن تكون فخاخا نصبت كى يقع في شباكها بعض من الشباب الثائر، وتتولى تداعيات العنف وانفلاتاته ودمائه وجروحه وموته المحلق، ومعه يبدو الخوف الذى يتمدد في ثنايا عدم اليقين والغموض والاضطراب. ما الذى يكمن وراء هذه الصفقات السياسية، ولماذا تجرى في الخفاء أو خلسة المختلس في نظر بعضهم؟

غالب أطراف اللعبة السياسية هم أبناء ثقافة التسلط والطغيان في ممارساته وصفقاته ومناوراته وبعضهم كان جزءًا لا يتجزأ من تركيبة النظام التسلطى الذى لا يزال مستمرًا بل عاد وبقوة وفعالية، بل ارتفعت أصوات بعض زبائنه وأتباعه صاخبة في أعقاب الجولة

(*) الأهرام 2012/5/31، نخب الحنين للاستبداد!.

الانتخابية الرئاسية الأولى وراء مرشحهم الرئاسى. والطرف الآخر في معادلة القوة التيار الإسلامى السياسى، كان جزءًا من النظام وثقافته السياسية وأساليب عمله، ورغمًا عن مشاركته النسبية في الانتفاضة الثورية بعد رفض صارم لها خشية أن يتحمل وزرّ تأييده لها من قبل النظام وأجهزته القمعية بدا في إهابِ الحزب السلطوى المنحل ذاته!

غالبُ ممثلى ورموز طرفى القوة من صناع المأزق السياسى الدرامى الراهن، ينتمون إلى ظاهرة الشيخوخة الجيلية التى هيمنت على نظام مبارك، ومن ثم لديهم نزعة عميقة لاستبعاد وتهميش الأجيال الشابة، وذلك رغمًا عن إشاداتهم الدائمة بدور الشباب الثائر، و"بالثورة" إلى آخر هذا النمط الشعاراتى الصاخب الذى يضمر نزعة إقصائية جيلية، وسياسية تتمركز حول الذات الشخصية لهؤلاء القادة – من الإخوان ومشايخ السلفية ومحاسيب النظام الديكتاتورى والدولة العميقة، وبعض قادة أحزاب المعارضة الرسمية الهامشية –، ولا يؤمنون بالحق في الاختلاف السياسى والفكرى والإيديولوجى.

غالبُ هؤلاء جاءوا من أعطاف التسلطية السياسية والدينية والإيديولوجية، وجزءُ من تكوينها وحياتها وممارساتها التى هيمن عليها الأبوية السياسية في الفكر والإدراك والسلوك. أنهم أبناء ثقافة الاستبداد ورفض الآخر، وعدم القبول به إلا اضطرارًا لا اقتناعًا وعلى نحو شكلى.

ثقافة استبدادية وقمعية تشكلت عليها نخب الاستبداد وأشباهها ونظائرها، أو نخب أخرى تتحدث عن الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان العالمية، وحقوق المواطنة والحقوق والحريات الدستورية الشخصية والمهمة، ولكن تحليل أولى للشعارات والممارسات والخطابات الشفاهية والكتابية الشائعة تشير إلى أن ظاهرُ القول الخطابى يحمل "كلاشيهات" وملفوظات الحرية والقبول بالاختلاف والإيمان بالرأى والرأى الآخر. وبحق الجميع في الحضور الفعال في المشهد السياسى، وفى مؤسسات الدولة، لكن ما وراء الخطاب يكمن المنطق الشمولى والاستبعادى للآخرين. إنها ثقافة الاستبداد والأبوية والاستعلاء النرجسى لأجيال الشيخوخة السياسية والجيلية ذات الجذور والدماء العسكريتارية والدينية والبيروقراطية والتكنوقراطية.

شيخوخة في الأفكار والحس البيروقراطى والتكنوقراطى التى تبدو كوباء سياسى منتشر في أوساط نخب الاستبداد، أو الحنين إليه والتى مست بعضا من أبناء الأجيال الجديدة الثائرة التى خرجت من قلب ثورة الوسائط الاتصالية المتعددة ومواقع التواصل والتفاعل

الاجتماعى. ثمة استثناءات لا تخطئها العين الفاحصة لأبناء الإيمان بقيم الحرية والإنسان والمواطنة وبحقوق المرأة والطفولة، والعدالة الاجتماعية والقيم الدينية الفضلى .. إلخ، لكن هؤلاء لا يزالون استثناء حيا وحيويا ويصارع عالما من رؤى وقيم وسلوكيات الاستبداد والقمع والاستبعاد للآخرين التى تهيمن على فضاءات المصريين على اختلافها. ثمة نزعة هيمنة تلوح من قلب الخطاب الإخوانى والسلفى، وأيضًا خطاب الأمن والأمان والاستقرار وعجلة الإنتاج الردىء!، والذى يعكس عجزًا وتفاهة. انها ثقافة الأقدميات المطلقة، والمحسوبية والموالاة، وكتابة التقارير والوشاة، والأحقاد النفسية! ثقافة أبناء الناس، وأبناء الجارية!، ثقافة الحكم لمن غلب! ثقافة العبيد، وأسواق النخاسة، وشراء وبيع الأصوات عينًا، أو نقدًا! غالبُ أطراف معادلة القوة السياسية والدينية التى قادت البلاد إلى هذا المأزق الخطير بين قطبى الهيمنة والسيطرة، جاءوا من أبناء ثقافة القمع والأبوية والاستبداد، لا ثقافة الحرية والمساواة والتكافؤ وحرية التدين والاعتقاد – ثقافة ابن من؟ التى قادت مصر إلى التخلف التاريخى فى المؤسسات والتعليم والثقافة والإعلام والفساد الممنهج وشبكاته، والأخطر خراب الروح والذمم.

غالب أبناء الشيخوخة السياسية وفى الأعمار لا كلهم – أطال الله حياتهم وأبعدهم عنا – و"الدولة العميقة" وأطراف صفقاتها ووشاتها لم نسمع أو نقرأ لهم أية رؤية تجديدية للدولة ومؤسساتها، ودورها ورسالتها فى الإقليم والعالم!! كيف لهؤلاء أن يقودونا لتجاوز وضعية الاستضعاف السياسى والحضارى، والتخلف التاريخى الذى نعيشه الآن!

نحن أمام تواطؤ سياسى أدى إلى احتواء ومحاولة تصفية العملية الثورية من خلال سياسة إشاعة الخوف والقلق والغموض والاضطراب، وذلك لكى يعاد إنتاج شيخوخة الروح والأفكار والمشاعر والمصالح السياسية.

هل نخضع لسعى أطراف معادلة القوة إلى تجديد روح الاستبداد وثقافته باسم الأمن والاستقرار، أو باسم تأويل دينى وضعى ومحافظ وتسلطى؟ أم نكسر هذه المعادلة التى يحاول بعضهم أن يجعلها صفرية نحن أو نهاية الثورة؟ أو نحن أو الفوضى والدولة الدينية واغتيال الحريات؟

خيار يبدو بوريدانيا فى بعض ملامحه؟ لكن ليس قدرا سياسيًا ولا حتمية أو تراجيديا إغريقية؟ هناك البديل الآخر! كسر عنق ثقافة الطغيان والاستبداد باسم التأويل الدينى

الوضعى، أو باسم الأمن والاستقرار ودولة التخلف والمحاسيب والأزلام والقمع وعدم الكفاءة والفساد والصفقات الغامضة!

المبحث الرابع
أسئلة بسيطة حول نخب التسلطية الجديدة!(*)

هل يعانى المصريون من غياب هويتهم أو ضياعها أو نقصانها أو تهديد لها؟ هل الدولة المصرية كشخص معنوى تعانى من أزمة هوية؟

هل الرابطة أو الجامع الدينى هو أساس بناء الأمة الحديثة والمعاصرة، وتكوينها أم أن تشكيلها يعتمد على عديد المصادر والتجارب والنظم الثقافية والسياسية والاجتماعية والرمزية، ومن ثم على تركيبة من الموحدات القومية تتجاوز الروابط والانتماءات الأولية؟

هل المواطن المصرى من شرائح اجتماعية شتى لا ينام الليل لأنه مصاب بأعراض مرض الهوية الضائعة أو الملتبسة؟!

هل نغير المادة الثانية في دستور 1971 وتعديلاته أم نضيف إليها أم نعيد صياغتها على هوى بعض القوى الإسلامية السياسية أم وفق آراء بعض القوى "شبه الليبرالية" و"شبه اليسارية" أو الناصرية أم نتركها كما هى للتوازن؟

هل يختار أعضاء مجلسى الشعب والشورى المنتخبين أعضاء اللجنة التأسيسية المنتخبة وفق انتماءاتهم الإيديولوجية والدينية والسياسية؟ هل الدساتير توضع بمنطق الغلبة والاستعلاء والاستحواذ وتهميش القوى الاجتماعية الأخرى خارج البرلمان؟

هل مشروعات الدساتير والمبادئ الدستورية العامة المطروحة على المصريين هى تعبير عن دراسة لتطور الثقافة السياسية والدستورية وتطبيقات الوثائق الدستورية تاريخيًا طوال تطور الدولة والنظم الدستورية والقانونية والسياسية والاجتماعية من محمد على إلى إسماعيل باشا

(*) الأهرام 2012/6/14، أسئلة بسيطة حول نخب التسلطية الجديدة!.

إلى المرحلة شبه الليبرالية إلى المراحل الجمهورية التسلطية؟ هل هذه المبادئ وغالب مشاريع الدساتير - بعضها يمثل إعادة إنتاج نصوص قديمة وصياغات تفتقر إلى الدقة والأحكام ويعتريها الغموض - تصلح لنقل ثقافة الدولة والمجتمع التسلطيان إلى ثقافة الحرية والكرامة والديمقراطية والخروج من معتقلات الطغيان وفقه استباحة الحريات الشخصية والعامة وأجيال حقوق الإنسان؟

هل عملية وضع الدساتير لا تعدو أن تكون محض منظومة من النصوص حول الحريات وشكل الدولة والعلاقة بين السلطات؟ أم أنها أكبر وأخطر وأعقد من أن تترك لأساتذة القانون العام أو بعض المحامين ورجال القضاء وبعض الحزبيين والنقابيين والفنانين؟ الدساتير مركبٌ معقد من الثقافة السياسية والصياغة الفنية الرفيعة، واستيعاب تاريخ من التطور السياسى، والتقاليد القضائية والدستورية والهندسات الاجتماعية وأنماط الحياة الحداثية وما بعدها. أنها أيضًا جزء من تطور كونى في الأنظمة الدستورية المقارنة وتطبيقاتها في الحياة السياسية للدول والمجتمعات، وفى الأحكام والمبادئ القضائية التى تشكل جزءًا محوريًا في مرجعيات التطبيقات التى تُستعار مبادئها الأساسية الأنظمة القضائية المختلفة العريقة والأكثر تطورًا؟

هل الخبرات الدستورية في إطار الثقافة السياسية التسلطية والطغيانية والبطريركية السياسية، وطرائق تعامل المحاكم معها تحت بصر بعض فقهاء القانون العام والقضاة والمحامين والحزبيين..! إلخ؟ هل هناك دراسات سوسيو - قانونية وسياسية، وسوسيو - قضائية، وسوسيو - دستورية تضع استخلاصات عامة يمكن استيعابها كخلفيات سوسيولوجية وسياسية استرشادية أثناء وضع الدستور القادم للبلاد؟

هل لجوء الأغلبية البرلمانية ومن والاها من بعض الأحزاب الهامشية لوضع قانون بمعايير اختيار أعضاء لجنة المائة هو أمر مشروع دستوريًا؟ أى وضع أغلبية قد تكون عارضة في لحظة تاريخية وسياسية معايير تحكم اختيار من سيحددون ملامح الدستور القادم الذى يحكم الدولة وسلطاتها وحقوق وحريات وواجبات المواطنين .. إلخ؟ هل هذا مشروع أم محاولة لتجاوز حكم القضاء الإدارى؟ أم أن ذلك تعبير عن غلبة وهيمنة واستحواذ؟ هل التركيبة الحزبية، وما وراءها من جماعات أو تعدد في مراكز القوة الناطقة باسم الإسلام عمومًا والسياسى على وجه الخصوص يمثلون وحدهم تركيبة مصر وتعددياتها في إطار موحدات وطنية تتآكل ولا تزال؟

هل الأحزاب السياسية الراهنة تعكس قوى اجتماعية أساسية في البلاد؟ أم نحن إزاء تركيبة سياسية ونقابية.. إلخ هشة وانتقالية؟

هل النقابات المهنية والعمالية في المرحلة الانتقالية الأولى ونقباؤها وأعضاء مجالسها يعبرون عن "مصر الجديدة"، وعن الذين دفعوا الثمن استشهادًا وإصابة من أجل أن يحدد هؤلاء مستقبل مصر وشعبها وحريات أبنائها الشخصية والعامة؟ هل النقباء وأعضاء النقابات التى تنتمى إلى جماعة الإخوان أو السلفيين يعبرون عن الطيف النقابى بكل حساسياته؟

هل القوى شبه الليبرالية وشبه اليساروية والقومية تعبر بالفعل عن الكتل الاجتماعية الكبرى في مصر على اختلاف أطيافها وانتماءاتها على اختلافها؟

هل التعددية المصرية تمثلها هذه الخريطة من الأحزاب القديمة – من هامشيى الحياة الحزبية وبعض قادتها من الموالين لأجهزة "الدولة العميقة"! وقادة الحزب الوطنى المنحل – وبعض الأحزاب الصغيرة الجديدة؟

ما الذى يكمن وراء هذا الصخب داخل البرلمان والهجوم على السلطة القضائية والقضاة والاعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات؟ والتعليق والهجوم السياسى على الأحكام القضائية وقبل الاطلاع على حيثياتها؟

ألا يعكس هذا التخبط السياسى حول عدم دستورية بعض القوانين الأساسية، أن الأهداف السياسية الآنية للأغلبية وبعض الأقلية في البرلمان، هى التى تقود السلطة التشريعية، وليس مسألة الشرعية القانونية؟

ألا يعد هجوم مجلس الشورى على الصحف القومية تعبيرا عن نزعة لترويع الصحافة وإحلال بعض الموالين للأغلبية السياسية في مواقع المسئولية داخل مؤسسات تعانى غالبها من مشكلات هيكلية!.

يبدو أن بعض ما نراه هو تعبير عن بعض النخب التى لا ترى سوى مصالحها الآنية والضيقة ولا تنظر إلى المصالح القومية العليا لمصر! بعض من نخبة شرهة إلى السلطة والشهرة والهيمنة على روح البلاد والعباد؟

إنها روح الطغيان والأنانية والمصالح المباشرة لبعض من يديرون القوى السياسية على

اختلافها ومعهم "الدولة العميقة" وأياديها وأتباعها! إنها المصالح وليست العقائد والأديان والأخلاق والإيديولوجيات والشعارات الكبرى وعلى رأسها الحديث باسم مصر! المحجوبة وراء صخب ودخان الشعارات والمال السياسى الحرام وطوفان الأكاذيب!

المبحث الخامس
غوايــة الســـلطة (*)

تبدو السلطة فى غالب الدول والمجتمعات والعصور غاوية وفاتنة ولذائذية لمن استطاعوا الوصول إليها، وفى عيون وإدراكات من يرمون وصالها! ولكن السلطة فتنة وتحمل فى أعطافها عديد الأمراض السياسية والنفسية، وغالبًا ما تنطوى النفس السلطوية الأمارة بالسوء على بواعث الانحراف بها عن مسارات الشرعية وضوابطها، وقواعد دولة القانون على اختلافها، لاسيما فى مجتمعات "السلطنة الشرقية"، حيث الافتقار إلى التقاليد المؤسسية، وغياب معنى الدولة ورأسمالها الخبراتى لدى (بعض) مَن يصلون إلى سدة الحكم، ويعتقدون أنهم هم الدولة – على نمط لويس السادس عشر – أنا الدولة والدولة هى أنا!، ومن ثم يختصرون الدولة فى ذواتهم المصونة والمحصنة ضد النقد أو العزل أو المساءلة القانونية عن بعض قراراتهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو انحرافهم بالسلطة كما يعرفها القانون الحديث والمعاصر.

هذا النمط من اختزال الدولة والنظام والسياسى الحديث فى نمط سلطانى فى الحكم حيث لا قواعد ولا روادع ولا انصياع لحكم القانون فى إطار الفصل بين السلطات، يحول "الحكم الشرقى السلطانى" إلى حكم شبه مطلق، ومن ثم تغدو السلطة المطلقة أو "أشباهها" مفسدة مطلقة، وفق مقولة لورد اكتون ذائعة الصيت.

مواريث "الطغيان الشرقى" تمددت فى الثقافة السياسية القمعية المصرية، حيث الغلبة والهيمنة واللا مبالاة بحكم القانون، وبحقوق الناس وحرماتهم ساد وطغى واستمر بعض

(*) الأهرام 2012/10/3.

عناصره فى تركيبة الدولة الحديثة، وهو ما تجلى منذ القانون النظامى فى عهد محمد على إلى دساتير إسماعيل باشا إلى المرحلة شبه الليبرالية 23 – 1952، التى حاولت نقل السلطان الشرقى الطغيانى إلى مفهوم الدولة الأمة الحديثة، ومن ثم استعارت الهندسات القانونية والإدارية والتعليمية من الأطر الأوروبية التى كانت رمزًا على تطور الدولة ومؤسساتها فى عالمنا. الموروث السياسى والسلطوى الطغيانى لمن فى الحكم تجسد فى تحلل الحكام من الضوابط الدستورية عبر الفجوات بين الهندسة الدستورية وبين الواقع السياسى، سواء من خلال تجاوز بعض النصوص التى تحد من سلطة الحاكم، أو من خلال الإهمال وعدم التطبيق أو عبر الانقلابات الدستورية كما حدث مع دستور 1923 من خلال دستور 1930. فى عالم "ثورة" يوليو 1952 لم تكن الدساتير تمثل إطارًا لحركة الحاكم وقراراته وسلطاته، وأيضًا سلطات الدولة على اختلافها، كانت الدساتير محضَ أداة على هوى ومقاس الحاكم الفرد الذى تعلو إرادته ومشيئته وأهواؤه السياسية ونزواته فوق الدستور والقانون! كانت الدولة وأجهزتها هى رهينة الحاكم وأداته! من هنا لا نستطيع الحديث عن تجارب دستورية منذ 23 يوليو 1952 حتى اللحظة الراهنة، وما يتم فى اللجنة التأسيسية حيث يسود بعض اللغو والتجريب وفقدان الخبرات الفنية والسياسية والمعرفة العميقة بتطورات التجارب الدستورية المعاصرة، لاسيما تلك التى تأسست فى أعقاب انهيار النظم الديكتاتورية والتسلطية بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية الماركسية، وبعض النظم الأخرى فى "القارات الثلاث".

تجاربنا الدستورية اليوليوية هى تعبير عن ثقافة الحاكم الطاغية العادل حينا على النمط الناصرى، والمدلهون بالسلطة وغواياتها على نحو ما رأينا بعدئذ من تجارب لم تكن سوى وبال على معنى وقيمة وتقاليد الدولة والدستور والقانون، تلك المعانى التى عرفتها النخبة السياسية المصرية فى إطار الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار البريطانى، وبعض مَن عملوا حول الرئيس ناصر من أبناء التعليم والتكوين العلمى والسياسى والثقافى للمجتمع شبه الليبرالى المفتوح على ذاته ومحيطه العربى والتجارب الأوروبية ثم الأمريكية وعلى تجارب حركات التحرر الوطنى فى القارات الثلاث.

لا نزال نقرأ ونسمع عن عجائب الاقتراحات والآراء والنصوص التى يقدمها بعض "القادمون الجدد للسلطة"، التى ينبو عنها الحس السليم، والذوق اللغوى والذائقة الدستورية والدولتية المرتبطة بالدولة الأمة الحديثة والمعاصرة وتطوراتها المعقدة! نقرأ ونسمع عن أمور

تكشف عن أن بعض هؤلاء لا يعرف معنى النظام العالمى المعو لم الذى نعيش كطرف ضعيف فى إطاره، يتصورون أن بعض آرائهم البسيطة هى العا لم، ومركز الكون وأنهم بمقدورهم أن يتحللوا من الالتزامات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التى وقعت وصادقت الدولة عليها، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من نظامنا القانونى ومن ثم واجبة الأعمال. لا يزال بعض القادمين الجدد يتصورون وهما أن الغلبة والهيمنة فى أعقاب "انتفاضة ثورية" لم يشاركوا فيها أو شارك قلة لبعض الوقت، تعطى شرعية لهم للانقضاض على نظام الحياة والقيم وتحويله إلى حيث يريدون. الأغلبية البرلمانية أو الوصول إلى كرسى الرئاسة لا يعنى صياغة الدستور وفق منطق الغلبة، وابتداع أفكار وقواعد ونظم خارج نطاق التراث والتقاليد والمعايير الدستورية المعاصرة المرتبطة بالدولة / الأمة الحديثة.

إن غواية السلطة ولذاتها ومرض المقاعد السلطوية الوثيرة تغرى دائمًا النفس الأمارة بالسوء بالخروج على الصراط السياسى والدولتى المستقيم إلا من رحم ربى سبحانه.

أخطر ما فى فتنة السلطة ومفاتنها ومغانمها هو الأثر النفسى الخطير للسلطوية التى تفشى بعض النفوس وتعيد تشكيلها وتغير توجهاتها، ويتحول بعضهم من شخصيات مولعة بالبساطة و"الطيبة" وربما "الذكاء" إلى نفسية الملك العضوض، والأمر والنهى المطلق بلا ضوابط أو روادع ولو أخلاقية تحمى "السلطان الشرقى" أيا كان موقعه من دوائر السلطة من نفسه "الأمارة بالسوء"، ومن غلواء الأنانية و"جنون العظمة" السلطوى ابن ثقافة القمع والطغيان التى تسود دوائر السلطة والتى نعتقد أن بعض عناصرها التكوينية انكسر فى أعقاب "العملية الثورية" فى 25 يناير 2011. مصر تغيرت بعض مكوناتها ووجوهها، ولكن يبدو أن بعض الشيخوخة والذكورية السياسية والجيلية والتسلطية لا تزال تسم مشاهد السياسة وتفاعلاتها، والسلطة ورجالها بل وبعض "الأغوات" الصغار الذين تلبستهم "روح الطغيان" الوبيلة! إن مشاهد الاستعراض السلطوى لا تشمل (بعض) مَن عرفنا قبلًا من عديد الأشخاص الذين كانوا من العاديين ذوى اللطف والشمائل الطيبة سواء ممن كسبوا السلطة أو (بعضُ) مَن يلعبون أدوار المعارضة التلفازية على المسارح المرئية للفضائيات، أو منصات الكلام واللغو "المباح" ونقائضه من الخطابات والشعارات واللغة الخشبية. كل هذه الذوات المتضخمة والوجوه الطاووسية والكلام الفارغ وغير المسئول تلعب على مسرح لا أحد يراه! ولا نجد بعض مقاربات جادة ورصينة من بعضهم – فى السلطة أو المعارضة – للتعامل مع

تركة ضخمة وثقيلة من الانهيارات فى الدولة والسلطة والبيروقراطية والأخطر فى الأنفس والأرواح والقيم والضمائر المثقوبة!

من أعطى للزرارى المهزومين روحيًا وفكريًا كل تجليات الاستعلاء على الناس والغطرسة وهذا الشعور المرضى بأنهم ذوو أهمية وسطوة ونفوذ!

الفصل الثانى

سياسة الفوضى

المبحث الأول

ثقافة اللا مسئولية (*)

هل من حق مجلس الشعب والأغلبية النيابية لحزب العدالة والحرية ومن والاهم سياسيًا أن يطرحوا الثقة في الحكومة؟ هل الإعلان الدستورى الحاكم للمرحلة الانتقالية الأولى يعطيهم الحق أو الصلاحية في هذا الطلب؟ هل من حق رئيس الوزراء وصلاحياته والتفويض شبه الكامل له يعطيه الحق ومعه التشكيلة الوزارية في مقاطعة البرلمان وإعطاء ظهره لما يدور داخله من انتقادات أو مطالب سياسية أو حتى بعض اللغو السياسى الذى يطرحه بعض المبتدئين في ممارسة السياسة والعمل البرلمانى؟ بالقطع لا لكليهما!

هل من حق البرلمان أن يفرض سلطانه ويفرض بعض أعضاء الأغلبية الإخوانية ومعهم ممثلو السلفية الإسلامية السياسية في تشكيل اللجنة التأسيسية المنتخبة وفق التعديلات الدستورية الجزئية التى تم الاستفتاء عليها؟ لا أخرى!

هل من حق هذه الأغلبية الحزبية أن تفرض إرادتها على الأمة المصرية بكاملها؟ وهل هذه الممارسات السياسية ضيقة الأفق والمرامى من كافة مكونات البرلمان يمكنها أن تحافظ على الموحدات الوطنية المصرية، وتجدد مفهوم الأمة الواحدة؟ أم أنها تؤدى إلى المزيد من الوهن الوطنى، وتفكك عرى التوحد والاندماج؟

(*) الأهرام 2012/5/3، سياسة الفوضى.. ثقافة اللا مسئولية.

هل أسلوب الاستعراضات اللفظية الصاخبة هو الذى يوحد بين الأغلبية والأقلية داخل البرلمان؟ لاسيما وهم يشاركوا يوميًا في طقوس برنامج حوارى تلفازى وبرلمانى مفتوح على مصراعيه بلا توقف إلا ما تيسر من إجازات أو مفاوضات بعضهم العلنية والسرية مع المجلس العسكرى؟

هل من حق اللجنة التشريعية أن تضع ما تشاء من قوانين وتطرحها على البرلمان؟ ووفق أى معيار أو رؤية!، وذلك بلا فلسفة تشريعية أو ضوابط دستورية؟ هل من حق مجلس الشعب أن يتدخل في صميم العمل القضائى وشئون السلطة القضائية والجماعة القضائية المصرية؟ لا أخرى جهيرة!

هل من حق بعض القضاة أن يتحولوا إلى نشطاء في الصراع السياسى ويدلون بآراء سياسية محضة أو قانونية في أمور مطروحة على القضاء كقضايا ونزاعات دستورية وقانونية بين كافة الفرقاء السياسيين؟

هل من حق بعض القضاة أن يعلن عن انحيازاته السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية أو الدينية والمذهبية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة؟ هل يحكم القاضى بعلمه وآرائه وذوقه اللغوى أو تحيزه الدينى في أمور وقضايا معقدة في الآداب والفنون والفلسفة.. إلخ، هى من شأن أهل التخصص في ظل تطورات معرفية فارقة، لا يزال غالب الجماعات الأكاديمية والنقدية بعيدين عنها وعن تطوراتها النظرية والتطبيقية المعقدة؟

هل من حق بعض أعضاء البرلمان في مجال الاستعراض السياسى أن يزايدوا على بعضهم بعضًا لتحقيق رواج وذيوع ومكانة إعلامية أو حزبية أو سياسية بين الجمهور؟

هل يمكن قبول بعض النزق السياسى والتطرف الدينى من بعض الغلاة (*) حول مجامعة الموتى من الزوجات؟ هل هذا أمر يمكن أن يرضى أهل المعرفة الدينية الرصينة والعميقة من الأزهر الشريف أو خارجه؟ هل يسوغ محاولة بعضهم النيل من مكانة عالم فاضل سمح، رصين السلوك والعبارة، إصلاحى التوجه بالقول: إنه من "الفلول"؟ "الفلول" هذه الكلمة التى باتت لفرط الخفة التى لا تحتمل في هذه المرحلة تختصر كل شىء، وربما تحملُ حلًا نفسيًا لكل شىء!

(*) فتوى لرجل دين مغربى شاعت فى وسائل الإعلام عن أن بعض رجال الدين والسلفيين طرحها للتداول العام، وتبين أن هذا أمر غير دقيق، وهو ما يشير إلى الاحتقان والتربص بين بعض القوى السياسية مع بعضها بعضًا إلى الحد الذى لا يدقق بعضهم فى بعض الآراء المتشددة والغريبة، وهل صدرت فعلًا من بعضهم أم لا؟!

هل يمكن الطعن في السياسة الوطنية للأزهر التى استعيدت مؤخرًا على أيدى الأستاذ الإمام د. أحمد الطيب ومعه كوكبة من علماء أفاضل وبارزين ومعتدلين كالأساتذة والدكاترة حمدى زقزوق وحسن الشافعى عميد اللغويين والمجمعيين ود. عبد المعطى بيومى وآخرين، ومعهم بعض من كبار المفكرين والمثقفين الثقاة؟! هل يقال إنهم يمارسون عملًا سياسيًا، بينما أعادت الوثائق الأزهرية الأربعة ذات المحمولات التاريخية والرمزية الوطنية، الهيبة والألق للأزهر الشريف في العالم العربى، والإسلامى، وخارجه بعد ما ناله من طعنات في ظل الحكم التسلطى؟ هل تحولت الأعمال الوطنية إلى سلعة في سوق من المزايدات السياسية وبضائعه التى تراكم فيها الغثُ واللغو والتهريج السياسى لبعض النخب السياسية و"الفكرية" التى تتحدث باسم ثورة لم يشارك بعضهم فيها، وبعضهم الآخر شارك بعد طول رفض، وبعد بشائر سقوط المنظومة الأمنية؟ أسئلة وراء أخرى تطرحها ثقافة الفوضى وغياب المسئولية على نخب لم تتلقى إلا قليلًا من التكوين والتدريب السياسى الضرورى لكى يعملوا بجدية، ومن ثم تفتقر إلى الرؤية والأخطر إلى الخيال، وكذلك نزعة الاعتدال والقدرة على التكيف مع التناقضات السياسية والدينية والفكرية وعلى إدارتها برشد ورصانة. إن ثقافة اللا مسئولية هى الوجه النقيض لثقافة المسئولية والالتزام وراء ما نراه من خفة وتسرع ولغو من بعض وجهاء الحياة العامة الجدد والقدامى! الذين لا يقدرون مفترق الطرق التاريخى بامتياز الذى تقف مصر حائرة إزاءه! ثمة أيضًا عدم إحساس بأن سياسة الكرامة للمصرى هى محور حركتنا بعد عقود ممتدة انتهكت فيها حرماته وخصوصياته باسم الأمن والسياسة والدين والمذهب والأعراف والعائلة والأسرة. المصرى بدأ في رفض ثقافة المذلة والخنوع، إزاء الجميع وفى مواجهة الجميع وأن حرياته الشخصية وخصوصياته هى حرماته الدستورية والسياسة والقانونية المصونة. من هنا بدا سلوك بعض رجال الأحزاب الدينية وغيرها، وبعض السلفيين وأعضاء المجلس العسكرى غير قادرين على استيعاب أنهم جاءوا إلى مواقعهم بفضل انتفاضة الكرامة في 25 يناير 2011. من هنا ليس من حق أى من هؤلاء أن يتحدث عبر اللغة القديمة المثقوبة، لغة أن المعونات والقروض والخبز أهم من الكرامة كما حدث مؤخرًا مع السلطات السعودية! سياسة الكرامة – ولنا عودة لهذا المفهوم – هى الوجه النقيض لثقافة اللا مسئولية المسيطرة على المشاهد السياسية الرديئة الكاشفة عن ذروة المأساة والملهاة السياسية المصرية الراهنة!

ارحمونا من هذا النزق السياسى يرحمكم الله!

المبحث الثانى
الدولة ليست هكذا يا ذكى!!: في مديح الوعى السياسى المريض (*)

هل يمكن اختصار الدولة الحديثة والمعاصرة في بعض أجهزتها القومية؟ هل الأجهزة التى تحتكر العنف المشروع أو المعلومات هى الدولة؟ هل الهروات والقنابل المسيلة للدموع والمدرعات والأسلحة والطائرات والمدفعية والجيوش هى الدولة؟ هل استخدام بعض الحقوق الدستورية المهمة تشكل تهديدًا وانهيارًا للدولة؟ أسئلة تتناسل من ركام الفكر القديم سليل الديكتاتورية والفساد، وضعف المعرفة بل وتشوش وتدنى مستوى الوعى بمعنى الدولة الحديثة والمعاصرة ونظرياتها وتجاربها المقارنة. هذا النمط من الأسئلة والإجابات البسيطة عليها والأحرى الساذجة والمغرضة هى الوجه الآخر لاختصار الدولة واختزالها في أجهزة الأمن والاستخبارات - على اختلافها - والجيش، ومن ثم في نمط من سياسات الأمن تتمحور حول القمع والعنف الغشوم.

هذا النمط من السياسات الأمنية اللا مشروعة الذى شاع ولا يزال في الدولة العربية والمصرية ما بعد الاستقلال، بات عنوان ومعنى الدولة التى تحولت إلى مصدر للأذى والشرور والألم والعذاب والظلم للجماهير. إن الربط بين الدولة واستمراريتها وانهيارها بين الجيش والشرطة هو تعبير عن رؤية للذات كموضوع للخضوع للعسكريتاريا والبوليس استمر ستين عامًا منذ 23 يوليو 1952، بحيث بات النظام والاستقرار قرين الهيمنة الفعلية والرمزية على المجال العام ومؤسسات الدولة كلها، في ظل غياب للشرعية السياسية المؤسسة على الديمقراطية ودولة القانون. من هنا ترسخ وعى مشوه ومنحرف ومغلوط يختصر الدولة في أجهزة الأمن والجيش. من ناحية أخرى ساعد على ذلك سيادة ثقافة الطغيان والخضوع والخنوع لدى قطاعات اجتماعية واسعة أدارت ظهرها للسياسة.

(*) الأهرام 2011/12/29، الدولة ليست هكذا يا ذكى!!: في مديح الوعى السياسى المريض.

تاريخ مستمر من الوعى المريض والقمع الممنهج والنظام التسلطى الذى أدى إلى موت السياسة واستبعاد السياسيين، في ظل نظام كوربوراتى وإدارى لا يأبه بالكفاءات والمواهب، ويجند نخبته من مصادر لا سياسية من رجال الأمن والبيروقراطية والجيش والتكنوقراط من الموالين والمنصاعين له تمامًا.

أصبح معنى الدولة مندمجًا في النظام الطغيانى في وعى غالب المواطنين المقموعين لاسيما لدى بعض كبار الموظفين العموميين، ووزراء ورؤساء وزارات وغالب العاملين في الأجهزة القمعية الذين رسخ في وعيهم شبه الجمعى أن الجهات التى يعملون بها هى الدولة ورمزها الكبير. تأميم بعض الأجهزة القومية على أهميتها تاريخيًّا لمعنى الدولة المصرية يعيد إلى الذاكرة مقولة لويس السادس عشر الدولة هى أنا! من هنا يمكن ترسخت لديهم مقولات الدولة هى الشرطة، والجيش، والرئيس، بل أصبح بعضهم من قادة هذه الأجهزة يرى أنه هو الدولة!!

معنى مغلوط وشائع ومختل وسطحى وساذج وابن لثقافة "الطغيان الشرقى"!

زعم بعضهم أن الدولة والاستقرار هو الجيش، وعودته إلى دوره المحدد دستوريًّا يعنى انهيار الدولة. هذه مقولات سياسة الخوف وثقافة الخنوع! والترويج لدور وصائى لهم على المؤسسات التمثيلية المنتخبة ومن ثم على النظام الدستورى والسياسى! هذا الفهم يؤدى إلى إضعاف المؤسسات المنتخبة - البرلمان ورئيس الجمهورية - والمجتمع "المدنى"، ويجعلهم رهينة إرادة ومشيئة بعض أجهزة الدولة، وهو منطق مقلوب لأنه يجعل مؤسسة غير منتخبة تفرض رقابتها على من يمثلون إرادة الأمة.

الدولة ككيان وشخص معنوى أكبر وأعقد تركيبًا وعلاقات من بعض أجهزتها، وانكسار بعض هذه الأجهزة أو تراجعها لا يعنى انهيار الدولة كما يقال في خطاب الخفة والبساطة التى لا تحتمل الشائع في أجهزة القمع الإيديولوجى من بقايا النظام التسلطى الفاسد الذى لا يزال مستمرًا. معنى الدولة في الإدراك والوعى الجمعى أكبر وأعمق غورًا في المخيلة الرمزية والتاريخية للمصريين، لأنهم أبناء دولة نهرية مركزية خمسُ ألفية، وظهر هذا وتجلى في الأزمات الكبرى كافة بما فيها انهيار المنظومة الأمنية القمعية التى فتحت أبواب السجون، وحرضت معتادى الإجرام من عصب البلطجة، على نشر الفوضى والترويع والخوف وعقاب المصريين جميعًا على العملية الثورية في 25 يناير 2011. معنىٌ الدولة برز في اللجان الشعبية والتصدى لبعض البلطجية.. إلخ. إن محاولة بعضهم تأليب الشعب المصرى على الشباب

الثائر، تفتقر إلى المنطق السياسى وتشير إلى وهن الكفاءة والرغبة في الانقضاض على العملية الثورية وإعادة الشباب الثائر إلى البيوت مع بعض التعديلات الجزئية على ديكتاتورية غشوم آن الأوان إلى تصفيتها في الوعى والدولة والمجتمع والثقافة المصرية .. إننا في بداية الطريق لتقويض ثقافة الطغيان الشرقى، والخلط بين الدولة والنظام الاستبدادى ورموزه وشخصنة السلطة على عديد الصعد! لقد أسقطنا جمهورية الخوف، ولكننا في مقدمات كسر عنق الاستبداد وما وراءه من ثقافة الخنوع والتواكل والهيمنة باسم أجهزة القوة أو الصراع على روح الأمة باسم النطق الوضعى باسم الدين.

المبحث الثالث

رئيس مصر الجديد ومشهد الأسئلة والاضطراب والخوف(*)

ما الذى يجرى في مصر عشية الانتخابات الرئاسية؟ لماذا هذا الصراع الضارى بين البرلمان والحكومة والمجلس العسكرى والإعلام لاسيما المؤسسات الصحفية "القومية"؟ ما الذى يكمن وراء هذا الضجيج والعنف اللفظى والخطابى الدينى؟ أسئلة تتفجر من بين أخرى على نحو يبدو كانفجار لتاريخ من الأسئلة الكبرى والفرعية التى تزيد المشهد.تعقيدًا واضطرابًا، ويجعل من إمكانية استقرار التوازنات السياسية والاجتماعية أمرًا عصيا على التحقق إلا في الآجال البعيدة. ثمة بعض من الخوف الذى يتكالب ويتسارع على الوعى شبه الجمعى، مصحوبًا بالتردد والحذر والإحباط، بحيث بدت الآمال السياسية في تجديد و"تثوير" الدولة وسلطاتها ومؤسساتها وهياكلها، تتحول إلى أشباح وفى أحيان أخرى إلى كوابيس تحوم في الأفق السياسى الذى يبدو في بعض الأحيان مسدودا إلا قليلًا.

مدخل يبدو متخمًا بحس الأزمات الكبرى، لكنه أقرب إلى مشهد يتسم بعديد السمات والمخاطر والاضطراب التى نرصد تحليليًا بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر فيما يأتى:

(*) الأهرام الاقتصادى 2012/5/21، رئيس مصر الجديدومشهد الأسئلة والاضطراب والخوف.

1- تشظى القوى والائتلافات الثورية في تشكيلاتها صغيرة العدد بحيث لا يتجاوز بعضها سوى عديد الأفراد، فيبدو بعضهم وكأنهم ظاهرة إعلامية أو رقمية [1] أكثر من كونهم جزءا من ديناميات الفعل السياسى، بالإضافة إلى التناقضات في رؤاهم ومواقفهم السياسية، بل لا يكاد المراقب أن يحدد عديدهم الذى يصل في نظر بعضهم إلى 150، أو 400 جماعة وائتلاف في رأى بعضهم الآخر والجميع ينطق باسم الثورة وميدان التحرير!

في ظل بعض الغيوم والأسئلة حول غالبهم من هم ومن وراءهم ومن يحركهم؟!، والاستثناء هو من كانوا بالفعل جزءا من تمهيدات وحركة وعمل الانتفاضة الثورية فى 25 يناير 2011 وما بعد. هذا التفتت ساعد على إضعاف واستيعاب لطاقة غالب المجموعات حينا فى الأجهزة الإعلامية أو بعض الأحزاب أو كتعبير عن بعض أجنحة "الدولة العميقة"[2] وفق المصطلح التركى، ويتحركون وفق معزوفاتها السياسية المشروخة!

من هنا تبدو شرعية "الميدان" "الثورية" موشومة بالوهن السياسى، وتتباعد إلى خلفيات بعض مكونات المشاهد السياسية إلا قليلًا مع تحركات بعض الجماعات كائتلاف الثورة، أو 6 أبريل، أو بعض النشاط على مواقع التفاعل الاجتماعى الرقمية كتويتر، وفيس بوك. تشظى وتفتت بعض هؤلاء وتوزع ولاؤهم وتأييدهم السياسى بين مرشحى العملية الثورية[3] - خالد على، وعبد المنعم أبو الفتوح، وحمدين صباحى، وهشام البسطويسى، وأبو العز الحريرى - من ناحية، وآخرون لا يكاد يعرف عددهم يؤيد بعضهم فى خفر وحياء عمرو موسى، بل إن بعضهم يميلون إلى دعم الفريق أحمد شفيق لاعتبارات تتصل ببعض الممارسات العنيفة و"الغريبة" من القوى الإسلامية السياسية الإخوانية والسلفية داخل البرلمان وخارجه. وهو ما يكشف إلى أى مدى تفشت وغشت المخاوف على "الوعى الثورى" والمصالح الاجتماعية والانتماء الدينى أو شبه الليبرالى ومن ثم التأثير على توجيه الاقتراع إلى مسارات مغايرة لمواقف أصحابها السياسية المسبقة وذلك في ظل لحظة التردد والحسم أمام صناديق الاقتراع والاختيار بين ما لا يرضاه بعضهم إيديولوجيا وسياسيًّا!

من هنا يبدو أثر الانتفاضة الثورية على القوى الثورية الشابة انقساميًّا ولو على نحو جزئى، وليس عاملًا محفزًا على التجمع والتكتل وراء خيارات تعبر عن الحالة الثورية والطموحات والآمال السياسية التى أحاطت بها وبمساراتها التى اضطربت وتعقدت بل وانتكست بعض من آمالها لدى بعضهم!

2- الأحزاب السياسية الإسلامية الإخوانية والسلفية تكشف عن ضعف في الخبرات السياسية والحس التاريخى، وبمعنى وتقاليد ومواريث الدولة / الأمة ومؤسساتها وتعقيداتها والأخطر الإدارة السياسية لها ولمؤسساتها والمنطق الذى يحكم قواعد عملها. كشفت أيضًا ممارسة بعض الأعضاء الفاعلين والمؤثرين في قرار جماعة الإخوان المسلمين، وذراعها السياسى الحرية والعدالة عن أن التقديرات السابقة حول الكفاءة والقدرة السياسية لقادتها وكوادرها الوسيطة اتسم بقدر من المبالغة والتضخيم. ناهيك عن تواضع قدرات غالب أعضاء الحركة السلفية - وحزب النور السلفى -، بل إن بعض الآراء والمقترحات بقوانين التى قدمت من بعضهم تنطوى على غرابة وصدمة للوجدان والإدراك السياسى شبه الجمعى للجمهور. من ناحية أخرى غلبة الطابع الاستعراضى واللفظى للممارسة البرلمانية، واستبدال الرؤية والدراسة العلمية للنفقات السياسية والاجتماعية للتشريعات، أو بعض الآراء السانحة التى يطرحها بعضهم على نحو أعطى انطباعا شبه عام بعدم الرصانة السياسية، وأن بعضهم لا يميز بين آرائه الخاصة، وبين إنتاج القوانين أو الحديث في المجال العام السياسى والموجه إلى الأمة كلها!

الممارسة البرلمانية اتسمت بالاضطراب، والشعارات المجنحة والتى لا تفرق بين صناعة القاعدة القانونية والشعارات العامة والآراء الشخصية، وبين الواقع الاجتماعى الذى تسعى لتنظيمه وضبط مراكزه القانونية المتصارعة، ومن ثم أساءت إلى مجلس الشعب - الشورى أيضًا - الخطابات البرلمانية للكتل الإسلامية السياسية وبعض القوى المسماة "بالليبرالية" مجازا عشوائيًّا حينًا، وبسيطًا في أحيان أخرى! يعود هذا الأداء الضعيف والغريب لأعضاء البرلمان لعديد الأسباب:

(1) التشكيلة النيابية الحالية جاءت من أصلاب ظاهرة موت السياسة ونظام التعبئة السياسية وسطوة الإدارة، وغالب القوى الإسلامية هى ابنة لثقافة الطاعة والبيعة والولاء للمرشد، أو الاتباع لمشايخ الحركة السلفية، ومن ثم تغيب الخبرة والثقافة السياسية الديمقراطية - ثقافة الحريات - والمعرفة القانونية ومبادئها العامة عن غالب هؤلاء، ويغيم لديهم التمايز بين الخطاب الدعوى والوعظى والفقهى، وبين الخطاب التشريعى والرقابى داخل البرلمان. ويعود ذلك لأن غالبية الأعضاء 85 % [4] تم انتخابهم لأول مرة، وهذه ظاهرة مهمة وتعبر عن بعض التغيير الذى حدث في البلاد، ولكن وجهها الآخر عديد السلبيات وبعض من الغرابة السياسية التى نراها داخل البرلمان وخارجه.

(2) استخدام جماعة الإخوان وذراعها السياسى حزب الحرية والعدالة، ومعهم في بعض الأحيان السلفيون لشرعية البرلمان، وكأنها هى الشرعية السياسية الوحيدة في البلاد، ومن ثم ساد لديهم تصور أنهم مركز الدولة والنظام السياسى وأنهم شرعية الشرعيات وأن آراءهم وتصوراتهم لها اليد الطولى على كافة السلطات. من هنا التدخل فى شئون السلطة القضائية من خلال بعض المقترحات بقوانين التى يقدمها بعض النواب السلفيين بإعادة تشكيل المحكمة الدستورية، أو ببعض الآراء السياسية الصاخبة حول المحاكمات التى تجرى لبعض قادة ورموز النظام الذى لا يزال مستمرًا!

فضلًا عن الهجوم على بعض قادة أجهزة الشرطة أو الهجوم على المستشار النائب العام والمطالبة بتغييره... إلخ. كلها ضربات استباقية لفظية ومشروعات قوانين للضغط على المحكمة الدستورية العليا وذلك في مرحلة نظر القضاء الدستورى للطعون المقدمة حول مدى وفاء الإطار القانونى للنظام الانتخابى المختلط للقواعد والمبادئ الدستورية، والمرجح أنه انتهك مبدأ المساواة بين المرشحين ومبادئ أخرى.

الاعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات من خلال مطالبات جماعة الإخوان وحزبها السياسى والأغلبية أساسًا بسحب الثقة من الحكومة! ومعهم من حين لآخر بعض السلفيين ثم يتراجعون ويعودون إلى المطالبة معهم مجددًا بتغيير الحكومة! حسب الموقف السياسى السائل. وذلك رغمًا عن أن البرلمان لا يملك سحب الثقة وفق الإعلان الدستورى والمبادئ العامة التى استقر عليها القضاء والعمل الدستورى فى مصر فى ظل وثيقة 1971 وتعديلاتها الأربع. ما سبق يشير إلى أن النخبة الإسلامية البرلمانية ومعهم آخرون يتصرفون وكأنهم يعملون فى إطار نظام برلمانى وليس نظام شبه رئاسى فى ظل سلطة فعلية متمثلة فى المجلس العسكرى وصلاحياته المتعددة!

(3) ممارسة للتضاغط ولعبة ليِّ الأزرع السياسية بين الإخوان والمجلس العسكرى، ترتب عليها انصراف الجماعة وتركيزها على تحويل البرلمان إلى مسرح للاستعراض السياسى والخطابة فى ظل غياب رؤية لفلسفة وسياسة و"أجندة" تشريعية لتطوير النظام القانونى والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومن ثم ذهبت إلى استخدام البرلمان فى مسار لعبة التوازن والصراع السياسى مع المجلس العسكرى. وكسر التفاهمات التى تمت بين الطرفين السابقين على احتواء العملية الثورية من خلال بعض التعديلات الجزئية على دستور 1971

وذلك في مقابل معادلة سياسية هي البرلمان في مقابل رئاسة الجمهورية، وكسرت الجماعة التفاهمات ورشحت المهندس خيرت الشاطر – رجل الجماعة القوي – الذي تم استبعاده من اللجنة الانتخابية الرئاسية العليا ومن ثم قاموا بترشيح د. محمد مرسي، رغم أنهم أكدوا مرارًا وتكرارًا أنهم لن يرشحوا ولن يؤيدوا مرشحا إسلاميا للرئاسة. وهذه البراجماتية السياسية كشفت وأثارت وكثفت عديد المخاوف لدى عديد الأطراف والفاعلين السياسيين والقوى الاجتماعية من سيطرة الإسلاميين السياسيين – الإخوان والسلفيين وآخرين – على الدولة وسلطاتها وأجهزتها ومواقع القوة داخل النظامين السياسي والدستوري.

(4) المجلس العسكري، يبدو أقرب إلى إعادة إنتاج النظام وأجهزته مع تعديلات على مواقع القوة داخله، من استمرارية أوضاع المؤسسة العسكرية ومكانتها إزاء تصورات الإخوان وبعض القوى السياسية الأخرى بخصوص إخضاع المؤسسة للرقابة السياسية للبرلمان إلى آخر التصورات المطروحة من الأحزاب وبعض المرشحين لموقع رئيس الجمهورية.

(5) مرشحون للرئاسة بعضهم ينعتون بمرشحي الثورة، وآخرون بفلول نظام مبارك، وغالب قضايا المعركة الانتخابية حول صراع شعارات أكثر منه التنافس السياسي بين برامج سياسية قائمة على دراسات علمية في كافة المجالات، وتنتظمها رؤى كلية وفلسفة سياسية حول الدولة والمجتمع والمؤسسات والسياسات تتفرع عنها الرؤى والتصورات الأساسية والفرعية والمآلات على اختلافها. المشهد السياسي يهيمن عليه العنف المرئي للكاميرات والبرامج الحوارية الصاخبة والمؤتمرات والمال السياسي الكثيف – الذي لا يعرف من أين جاءت مصادره؟ ولماذا وما هو الثمن السياسي الذي يجب دفعه من وراء ذلك في سياسات وقرارات الرئيس القادم؟ –وثمة غلظة وعنف لفظي وخطابي وخلط الدين بالسياسة وفوضى واضطراب وبعض من التشهيرات والتنابزات والقدح والذم بين بعض الأطراف والماكينات الانتخابية للمرشحين سواء "الفلول" – لم يعد الوصف يحمل تفسيرًا للواقع الفعلي للقوة، أو حقائق المشهد الانتخابي – أو مرشحي الثورة والثوار وبينهم مرشحون بارزون. المخاوف تحيط بالجميع لأن بعضهم لا يعرف معنى الدولة وإدارة أجهزتها على اختلافها، وعلاقاتها الدولية. أو الخشية من تأثير الانتماء الإيديولوجي الإسلامي على طبيعة الدولة ومبادئ وحقوق المواطنة، أو الخوف من تبدد الآمال الثورية في التغيير إذا ما وصل أحد مرشحي الفلول إلى موقع الرئيس. وبعضهم لا تكاد معرفته بالدولة والسياسة لا تعدو

كونهم موظفين كبارا تكنوقراط أو جزءًا من بيروقراطية أجهزة السلطة، وفارق كبير بين المعانى السياسية للدولة والحس والخيال السياسى الخلاق، وبين عقل الموظف البيروقراطى أو التكنوقراطى في نظام تسلطى!

الخوف والتحفز هما ثمرة مرة لخارطة الطريق الخطأ الذى سارت فيه البلاد وبقايا الدولة الحديثة، وأغلبية برلمانية تخشى حل البرلمان بحكم من القضاء الدستورى، ومجلس عسكرى وأجهزة الدولة العميقة التى تريد إعادة إنتاج أدوارها وثقلها وهيمنتها ومصالحها لكى تدير الدولة والنظام وأجهزته.

وقوى ثورية ذات آمال سياسية مجنحة، وواقعها مفتت ومنقسم، ومخاوف دينية ومذهبية وكتل مدنية محملة بالخوف من فرض قيود على الحريات الشخصية والعامة باسم رؤى وهندسة دينية متزمتة، تحاول قهر الحريات وضبط السلوك "الفردى" وفق تصوراتها الدينية الوضعية المتزمتة التى ترمى إلى الهيمنة على السلطة والدولة وحركة المجتمع.

إنها مخاوف وهواجس وأوهام تولدت من مجتمع يعانى من سياسة الخوف!

تبدو الآمال السياسية للقوى الثورية الشابة محبطة، ومعهم كتل اجتماعية لبعض شرائح الطبقة الوسطى العليا والوسطى / الوسطى، يسعون إلى الاستقرار ولو في ظل بعض بقايا النظام التسلطى – الذى لا تزال بعض هياكله وشبكاته وخلاياه وثقافته القمعية مستمرة – وذلك حماية لنمط حياتهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية من أية تحولات دينية ضاغطة وسياسية عاصفة تؤثر على نمط حياتهم ومدخراتهم داخل المصارف.

الأغلبية المعسورة والمستضعفة سياسيًّا واجتماعيًّا تعانى من الإهمال وانهمار الشعارات الجوفاء من البرلمان ومرشحى الرئاسة حول العدالة الاجتماعية بينما حياتهم يفترسها المرض، والفقر، والبطالة والأمية أو تردى نوعية التعليم وانحطاط مستوياته. وسوء مستويات الحياة عند الحافة. الفقراء والمعسورون لا يظهرون سوى في الشعارات وفى بعض اللقطات التلفازية، أو كجمهور في بعض المظاهرات أو الوقفات أو الاعتصامات الفئوية وفي الخلفية لا الواجهة! لا أحد يسمع لهم، ولا أحد يحمل تصورًا لتحسين مستويات حياتهم المرة والقاسية.

حياة ودولة وأمة تكسرت بعض موحداتها وقوادمها وأصبحت محض كتل كبرى ممزقة

ومتناثرة وقوى اجتماعية تبدو متجاورة وتعيش على حواف الخوف والأمل والأسئلة بينما تصخبُ نخب متنازعة وغالبها بلا رؤى ولا مسئولية أو معرفة بما يجرى داخل مصر وخارجها في الإقليم أو العالم! وا أسفاه!

هوامش الفصل الثانى: "سياسة الفوضى"

(1) وصف رقمية يعود إلى ثورة وسائل الاتصال والمعلومات والعالم التى وتطوراته السريعة المتلاحقة والمتطورة.

(2) تمت استعارة مفهوم الدولة العميقة deep state من المرجع التركى، إلا أن معناه فى السياق المصرى ظل غامضًا وعامًا وسائلًا لدى بعضهم، ولدى البعض الآخر المؤسسات الأمنية والاستخباراتية - المخابرات العامة والحربية وسواهما من أجهزة المعلومات والرقابة، والمؤسسة العسكرية عمومًا ومعها كبار قادة أجهزة الدولة البيروقراطية، وبعض رجال الأعمال المتداخلين مع بعض أجهزة فى ظل حكم الرئيس السابق مبارك، وذلك بروز شبكات من المصالح بينهم وبين قادة أجهزة الدولة العميقة. أيا ما كان الأمر مصطلح الدولة العميقة شاع فى السوق اللغوى والخطاب السياسى، وفقد بريقه بعد التغيير الذى حدث فى المؤسسة العسكرية وتعيين وزير دفاع ورئيس أركان وقادة أفرع وجيوش جدد، وإحالة عديد من القادة إلى التقاعد، أيا كانت دوافع التغيير وأسبابه وأطرافه والذين خططوا له.

(3) مرشحو الجولة الأولى لرئاسة الجمهورية.

(4) يذهب تقدير آخر إلى أن غالبية الأعضاء الجدد يصل إلى 80 % فى مجلس الشعب الذى قضى بعدم دستورية القانون الانتخابى - المختلط - لمساسه بمبدأى المساواة وتكافؤ الفرص.

الفصل الثالث
سياسة الغلبة

المبحث الأول
أسئلة حول حالة إسلامية سياسية ملتبسة: رؤى غائمة وخبرات غائبة! (*)

هل يمكن الحديث عن نموذج مصرى من خلال الخطابات الإسلامية السياسية الإيديولوجية؟ هل الإيديولوجيا عمومًا والدينية خصوصًا هى التى تحدد النماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ هل السؤال السابق مصرى أو عربى أو إسلامى بامتياز؟ أم أنه سؤال مستعار من واقع التجربة التاريخية البروتستانتية في علاقاتها بالرأسمالية عمومًا؟ حيث ساعدت التفسيرات الجديدة آنذاك لمارتين لوثر، وكالفن وما بعدهما في تقديم تأويلات وتفسيرات للكتاب المقدس جديدة ساعدت على تحريره من تاريخ من التفسيرات اللاهوتية، والكتابات والممارسات، والمصالح التى أدت إلى توطيد دور المؤسسة والأكليروس في تكريس نماذج دينية ومذهبية كاثوليكية وأرثوذكسية كانوا جزءًا لا يتجزأ من عالم القرون الوسطى، إلى أن خرج عالمنا من ظلامها وآسارها.

من هنا كان الربط الفيبرى – لماكس فيبر عالم الاجتماع الألمانى ذائع الصيت – بين الأخلاق البروتستانتية وبين الرأسمالية وتطورها.

(*) روزاليوسف 2012/6/14، أسئلة حول حالة إسلامية سياسية ملتبسة: رؤى غائمة وخبرات غائبة.

استعارة السؤال حول الربط بين الإيديولوجيا والنموذج السياسى الاقتصادى لا تجد ظلا تاريخيًّا وثقافيًّا بالتجربة البروتستانتية.

يبدو لى أن الاعتماد على النص الإيديولوجى، والأحرى الخطاب في بناء نموذج سياسى واجتماعى ما، أمر غير دقيق بل ويمثل ذروة الابتسار أيا كانت أناقة الصياغات، أو أسانيدها التفسيرية والتأويلية ذات المرجع والسند الدينى والمذهبى أيا كان انتماؤه.

النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تؤسس في فضاءات المطلق، وإنما تتشكل في غمار اللقاحات بين التجارب السياسية العميقة وقوى اجتماعية وأفكار وسياسيين ومفكرين وتضحيات تقدم في الطريق إلى تأسيس النموذج بخصوصياته السياسية والثقافية، بل والجيو – سياسية، والجيو – دينية التى تلقى بظلالها على عملية تشكل هذا النموذج، أو ذاك!

من هنا تبدو خاطئة بعض التعميمات والأحكام والمسميات حول بعض التجارب الإسلامية السياسية، ومحاولة استعارتها لتسمية تجارب أخرى، لأنها تتناسى أن كل تجربة أسست لنموذج هى تعبير في العمق عن الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية للقوى الاجتماعية والسياسية التى ساهمت في تشكيله وبلورته من خلال تجربتها وسياقاتها.

من ناحية أخرى بعض الاستعارات من تجربة لأخرى لا يساهم إلا في تشكيل بعض عناصرها، لا كل النموذج / المثال.

في ضوء الملاحظات السابقة، يبدو لى من الصعوبة بمكان إعطاء توصيفات ناجزة على حالة لا تزال في مفتتح عمليات تفاعل بين الخطاب الإيديولوجى المؤسس لحسن البنا وصحبه، ومصادره المرجعية، وبعض الخطابات الإخوانية الأخرى وصولًا إلى ما يطرحه بعضهم من مشروع "للنهضة"، أو برامج أخرى للجماعة في بعض من نقلاتها الخطابية بدءًا من النصف الثانى من تسعينيات القرن الماضى وما بعد، لاسيما بياناتها الثلاثة حول التعددية السياسية والحزبية، وأوضاع المرأة، والمواطنة في "هذا بيان للناس" الذى أشير خلاله إلى تبنى ما لمفهوم المواطنة.

السؤال الذى يثور هنا هل يمكن وضع خطوط عامة لهذا النموذج؟ عن أى نموذج نتحدث عن تخطيطات عامة موسومة بالنعت الجليل إسلامى؟ أيا كانت مصادرها التاريخية

في تجارب الآخرين، وأيا كانت محمولاتها الثقافية والاجتماعية؟

هل نتحدث عن نموذج انطلاقًا من تجربة الإخوان التنظيمية؟

أو في نطاق العمل السرى والتعامل مع أنظمة سياسية متعددة في مصر؟

هذا أمر سائغ وجائز لأن ثمة تجارب مهمة في هذا الإطار يمكن درسها وتأصيلها، بل وتعقيدها وبناء مثال أو نموذج حولها! لكن هذه التجربة شيء، والنموذج الإسلامى السياسى والتنموى في الحكم شيء آخر تمامًا!

أتصور وأرجو ألا أكون مخطئًا أن سياسة تسمية للحالة الإسلامية، الإخوانية ووصفها بالنموذج الإسلامى المصرى من الصعوبة بمكان، في ضوء بعض النصوص والشعارات والأحاديث والتصريحات وما يقال عنه برامج للجماعة.

من ناحية أخرى ثمة عديد الأسئلة هل يمكن صياغة نموذج إسلامى خارج تجربته المجتمعية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الصراعية مع قوى إسلامية أخرى أو مع قوى شبه ليبرالية وأخرى يسباروية، وقومية؟

هل النماذج الإسلامية، بخاصة والسياسية بعامة تبنى وتؤسس بعيدًا عن الجدليات الاجتماعية والفكرية؟ تبدو لى الإجابة جهيرة لا. النماذج لا تؤسس في الشعارات الكبرى، أو ابتسارات البرامج التى توضع على عجل لاعتبارات انتخابية محضة .. إلخ.

هل يمكن أن نترك جانبا المكون السلفى – بكافة مدارسه ومشايخه وأحزابه السياسية "الجديدة" – في الحالة الإسلامية المصرية، ونعتبره هامشا ضمن هوامشها؟ هل يُعد هذا المكون جزءا من نمط الحياة الدينية الشخصية والعامة في مصر؟ هل نركز على بعض الممارسات العنفية في الخطاب والممارسة وسلوك بعض غلاة السلفيين لنسم التجربة السلفية كلها بالسلبية والخطر على بعض من بقايا نمط التدين الاعتدالى التاريخى للمصريين؟ بالقطع لا، لأن بعض الغلو في الرؤية والرؤى والسلوك المحمول على العنف هو بعض من سلوك أقلية سلفية حتى هذه اللحظة لا يمكن تعميمه على وصفَ غالب المتدينين على النمط الفقهى والوعظى والدعوى السلفى على تعدده! بقطع النظر عن رأيك في السلفية عمومًا أو بعضها أيا كان صحيحا أو خاطئا!

هل نمط العنف وتهديد الحريات "الشخصية"، والعادات الاجتماعية والأعراف، سيستمر من بعض الغلاة أم أنها لحظة عارضة، ومن ثم ستغير العملية الديمقراطية والسياسية هذا النمط من التفكير والسلوك في ظل تطبيق صارم لقانون الدولة على المخالفين لأحكامه؟

هل شباب الحركة السلفية على تعددها، سيستمر على ذات الأفكار والأتباع لمشايخ الحركة على تعددهم؟

أين نضع تحولات الأزهر المؤسسة والمشيخة والشيخ في الحالة الإسلامية المصرية؟

هل لا يزال هناك دور مأمول ومؤثر للأزهر في صياغة الحالة الإسلامية المصرية؟

هل الحضور الإخوانى، والسلفى داخل جماعة العلماء والدعاة الأزهريين سيؤدى إلى دعم التوجهات الإصلاحية النسبية لدى الأستاذ الإمام وبعض صحبه المعتدلين؟

هل سيؤدى التداخل السلفى والإخوانى والأزهرى إلى تغيير على المدى المتوسط أو الطويل لطبيعة المؤسسة وأدوارها وإنتاجها الفقهى والدعوى؟ هل ستنتصر المؤسسة أم ستنقسم وتنشطر إلى عديد التوجهات بين إصلاحية معتدلة وإخوانية وسلفية وراديكالية؟

هل يمكن صياغة تخطيطات حول وصف للحالة الإسلامية السياسية بناء على بعض الممارسات والصفقات السياسية للقوى الإسلامية على اختلافها مع المجلس العسكرى وبعض القوى السياسية الصغيرة؟

هل يمكن الاعتماد على سياسة الصفقات السياسية للإخوان والسلفيين وبعض مشايخهم مع المؤسسة العسكرية و"الدولة العميقة"، في وصف السلوك السياسى للإسلاميين السياسيين بالبراجماتية السياسية وتقلباتها وميلها مع المصلحة حيث تميل!

أين السمتُ الإسلامى الذى يسمُ الجماعات والمنظمات التى ترفع اللواء الإسلامى شعارًا لها؟ ما الذى يبقى من الشعار في ظل نزعة ذرائعية سياسية واضحة، لا لبس فيها؟ وهل البراجماتية أو النزعة العملية في السياسة تمثل عطبا أو نقيصة بينما هى جوهر العمليات السياسية وصراعاتها حول القيم والمصالح؟

هل عدم الوفاء بالعهود والاتفاقات هو سمت السلوك الإخوانى منذ التفاوض مع نائب الرئيس السابق اللواء عمر سليمان وتركهم للميدان، ثم تفاوضهم بعد ذلك حول صفقة

خروجهم من العملية الثورية في مقابل خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية الأولى؟ هل يمكن اعتبار هذا سياسة ستستمر في إطار الجماعة؟

هل جماعة الإخوان وذراعها السياسى سيستمران على هذا النحو من التماسك التنظيمى النسبى أم سنشهد تغيرات، وانشطارات وربما تحولات؟

هل الخطابات الإخوانية والسلفية صالحان للاستمرارية في بلد متعدد؟

أين الموقع والحالة المسيحية المصرية على تعددها في إطار مسعى بعضهم لتأسيس الدولة الإخوانية / السلفية؟

هل سيتم احترام الحقوق الشخصية والعامة للمواطنين في المنظومات الدستورية والقانونية والممارسة السياسية والاجتماعية في ظل الإخوان والسلفيين؟ هل سيسيطر فكر وإيديولوجيا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على النمط الفقهى والتطبيقى الوهابى البدوقراطى النفطى على نمط الفكر والممارسة والمعاش في الحالة الإسلامية المصرية؟

هل ستستمر الكتل التصويتية والاجتماعية للإخوان والسلفيين داعمة لهم في الأجلين المتوسط والبعيد؟

هل تتآكل هذه الكتل كما حدث في الانتخابات الرئاسية لاسيما في جولة الإعادة، وفوز د. محمد مرسى بنسبة لا تصل سوى إلا نصف عدد الذين صوتوا لجماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية؟

العمليات السياسية والاجتماعية وجدلياتهم ستؤدى إلى التأثير على صور الحالة الإسلامية السياسية والاجتماعية المصرية. من ناحية أخرى صور الحالة المسيحية المصرية ستتغير إلى حد ما، لأن الحالة الدينية الإسلامية والمسيحية في الجدل والصراع السياسى والاجتماعى، وعلى المصالح والقيم تؤدى إلى تغيرات وربما تحولات داخل الكتل الإسلامية التصويتية، وفى المنظمات السياسية الإسلامية؟

ستتأثر هذه المؤسسات والمنظمات وإيديولوجياتها بالحالات الصراعية والتنافسية؟ بصفة عامة يمكن القول أن الصراع في إطار تعددى وديمقراطى يؤدى إلى تغيرات يرضاها أو لا يرغبها حتى الغلاة داخل أية جماعة أو منظمة دينية، أو مدنية، ومن ثم لا نستطيع حتى هذه

اللحظة الاعتماد على تهديدات بعض الغلاة لنمط الحياة الحداثى وما بعده والذين يشكلان مع أنماط ما قبلية إلى تغيير وجه الحياة في مصر!

من هنا نحن أمام عنف التجربة الضارية لوافدين جدد على ساحة السياسة التى عادت من موتها طوال أكثر من ستين عامًا مضت.

إن أخطاء بعضهم الخطيرة في الفكر والممارسة السياسية والبرلمانية ليست مقصورة على الإخوان والسلفيين وآخرين في التيار الإسلامى؟

نحن أمام ظاهرة عامة لغلظة الممارسة السياسية لتمرينات السياسة للمبتدئين؟ لنخب ذات تكوين محدود أو مبتسر لدى بعض الفاعلين والأشخاص الجدد بل وبعض القدامى. من هنا علينا أن نتحمل بعض الأخطاء والخطايا السياسية لمجموعات تلعب السياسة بلا قواعد وربما بلا تصورات لدى بعضهم!

هل ستتأثر التجربة المصرية بالفائض الحداثوى والتحديثى المصرى؟ ربما، لأن مواريث الدولة ومنطقها وثقافتها ستلعب دورا في عمليات تشكيل صور الإسلام السياسى في الدولة وربما المجتمع في المراحل القادمة، وذلك رغما من تجريف بعض من هذا الفائض التاريخى في ظل وهن وتآكل بعض مكونات الدولة الحديثة ومؤسساتها؟

المبحث الثانى
الإخوان والدولة والسلطة: مغالبة لا مشاركة(*)

"مشاركة لا مغالبة" شعار ذائع طرحته جماعة الإخوان المسلمين في سعيها لطمأنة القوى السياسية والحزبية والأقباط قبل الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011 وبعدها. من هنا رحب بعض المفكرين والمثقفين الوطنيين المستقلين بنتائج الانتخابات والتى أسفرت عن فوز الجماعة بأغلبية المقاعد، وذلك على الرغم من انتقاداتهم الموضوعية والرصينة للعملية السياسية والتعديلات الدستورية التى شكلت هندسة سياسية متحيزة لصالح "تواطؤات"،–

(*) الأهرام 2012/4/5، الإخوان والدولة والسلطة: مغالبة لا مشاركة.

في نظر بعضهم – وتفاهمات بين طرفى القوة الرئيسة في البلاد، المجلس العسكرى، وجماعة الإخوان ومعهم الجماعات السلفية على اختلافها.

احترم بعض الثقاة من كبار المثقفين نتائج الانتخابات رغما عن عديد الممارسات السلبية لغالب التيار السياسى الإسلامى، ومنها ما يأتى:

التلاعب بشعارات الهوية، والشريعة، ومواجهة العلمانية والليبرالية التى آخر هذا النمط من استراتيجيات تشويه المصطلحات السياسية والفلسفية، وقلب معانيها ودلالاتها وتحويلها إلى مجال الثنائيات الضدية الحلال والحرام رغمًا عن أنها خارج هذا النمط من التبسيطات التى يمارسها بعض العقل الدعوى التبسيطى، والذى يغلب النزعة الشعاراتية، والمخاتلة، والكذب وقلب الحقائق إزاء المخالفين لبعض الجماعات السياسية الإسلامية وخطابها، وإيديولوجياتها ومصالحها.

تقديم السلع والخدمات والإعانات لبعض المواطنين قبل الانتخابات وأثناءها من أجل الحصول على أصواتهم.

بعض الأخطاء التى شابت الدعاية الانتخابية على خلاف القواعد التنظيمية التى حددتها اللجنة العليا للانتخابات بخصوص ميزانية الدعاية، أو توقيتاتها أو استخدام الشعارات الدينية ودور العبادة.

الترحيب كان تعبيرا عن رغبة حقيقية في ضرورة البدء بالعملية الديمقراطية وتكريس ثقافة الحرية وحقوق الإنسان وتصفية ميراث من التسلطية والطغيان السياسى الذى أدى إلى حالة تخلف تاريخى في كافة مناحى الحياة المصرية ومنها: أ– انساق القيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير، وتردى التعليم المدنى والدينى، وتخلف الفكر الدينى الإسلامى والمسيحى وتراجع مستويات الفقه واللاهوت، ب– ضعف الدولة وهياكلها ومستويات المورد البشرى المصرى. ج– انحطاط مستويات تكوين ومهارات غالب النخب السياسية على اختلاف أطيافها السياسية.

كان الترحيب السياسى تعبيرا عن إيمان عميق بأن الإسلام لا يتناقض مع القيم والتقاليد الديمقراطية والحداثوية بل وما بعدها وعلى خلاف ما يطرحه بعض الغلاة من المتزمتين والمتطرفين الذين يقيمون سدودا بين العقائد والقيم الإسلامية الفضلى، وثقافة عصرنا وقيمه

وتقاليده وحرية الفرد والمجتمع، وذلك من خلال رؤى تقليدية وانتقائية تحاول تسييد بعض الفقه والتأويل الإسلامى المتشدد والذى ساد في بعض مراحل تطور المجتمعات العربية الإسلامية في ظل ظروف وسياقاتها وضغوط وأسئلة تاريخية. يحاول هؤلاء أن يهيمنوا على حياة الدولة والمجتمع المصرى – المتعدد – من خلال استعاراتهم السياسية لبعض الفقه الإسلامى التاريخى والتأويل الدينى المحافظ والمتشدد.

من هنا كان الترحيب بنتائج الانتخابات – أيا كانت الملاحظات حولها – للانتقال إلى الحكم المدنى، والثقافة المدنية، والنظر في كيفية مواجهة تخلف مصر التاريخى – جوهر المسألة المصرية – وهى معالجة في العمق لرجل الشرق الأوسط المريض بأزماته البنائية الممتدة، الذى تحول لموضوع للتنافس الدولى والإقليمى – أمريكا وإسرائيل ودول البداوة النفطية–، وضرورة السعى لاستعادة دورنا ومكانتنا في الإقليم بل والعالم. من آسف كان تصرفات التيار الإسلامى بقيادة جماعة الإخوان وحزبها، تقويضًا للأمل في هذا المسعى السياسى، وانقضاضا على فكرة بناء التوافقات والأرضيات المشتركة، وذلك من خلال عديد الممارسات يمكن إيجازها فيما يأتى:

1 – غياب المصداقية ونقص العهود والوعود التى قطعوها على أنفسهم، وبرز ذلك في المغالبة والهيمنة على اللجنة التأسيسية المنتخبة.(*)

2 – نمط من الممارسة البرلمانية التى تخلط بين وظائف البرلمان، والسلطتين القضائية والتنفيذية، والميل إلى لغة الشعارات، بما كشف عن ضعف في مستويات التكوين والأداء، وغياب المسئولية السياسية والتاريخية.

3 – طرح مرشح للانتخابات الرئاسية على خلاف وعودهم.

4 – الهجوم الضارى على حرية الصحافة والإعلام واعتبار الجماعة الصحفية بمثابة سحرة فرعون(**).. إلخ.

5 – محاولة الانقضاض على حقوق المرأة والطفل تحت دعاوى تأويلية محافظة، وللأسف

(*) تم تشكيل اللجنة التأسيسية المنتخبة الأولى وطعن على قرار تشكيلها بعدم المشروعية بالإضافة إلى هيمنة الأغلبية الإخوانية وحزب النور السلفى على تشكيلها، وقضى بعدم شرعية تشكيلها. وتم تشكيل اللجنة التأسيسية المنتخبة الثانية، وطعن على شرعية قرار تشكيلها واستمرارية ذات المطاعن التى شابت تكوينها الأول.

(**) تعبير سحرة فرعون أطلقه المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين د. محمد بديع على الصحفيين المصريين!

من نساء الإخوان بما يتناقض مع آراء اعتدالية في الفقه، وبما يتنافى مع الاتفاقيات الدولية التى وقعت وصادقت عليها مصر.

أساليب عمل وتفكير إخوانية تشكل مشكلة كبرى، وتنطوى على عديد المخاطر سواء داخليًا، أو دوليًا وبما قد يؤدى إلى صراعات ضارية داخليًا، وإلى عزلة وحصار لمصر، وهى أمور بالغة الخطورة، لأنها تعنى أن الانتفاضة الثورية تمت هزيمتها كنتاج لطمع طرفى معادلة القوة الإخوان والسلفيين والسلطة الفعلية وفلول النظام. أعتقد بعضهم أن المحن أفادت الجماعة من حيث الخبرة والفكر السياسى الاستراتيجى والبراجماتى. لكن يبدو أن نشوة الانتصار والغلبة البرلمانية أدت إلى هيمنة نزعة تسلطية سياسية جديدة لا تحمل الخير لمصر، ولا مستقبل الإخوان – الجماعة والحزب! – ولا للمسألة المصرية.

الفصل الرابع
سياسة "السلطة" الدينية

المبحث الأول
الأستاذ الإمام واستعادة زمام المبادرة التاريخية (*)

يواجه الأزهر الشريف – الجامع والجامعة – مجموعة تحديات بنائية في المرحلة الانتقالية، بعضها يعود إلي العقود العاصفة للنزاع الضاري بين النظام التسلطي والجماعات الإسلامية الراديكالية وجماعة الإخوان المسلمين.

وهو ما خلف آثارا ضارة أدت إلي تراجع الحوار بين المثقفين النقديين، وبين منظري الإسلام السياسي وكبار مشايخنا في الأزهر الشريف لصالح السجال والعنف اللفظي والاستبعاد المتبادل.

شكل استبعاد الأفكار والرؤى والأديان والمذاهب المغايرة إلي إفقار مستمر لروحنا الجماعية والشخصية، حيث شاع لدي بعضهم وهم أن كل تيار أو جماعة يمتلك الحقيقة المطلقة، لا الرؤى النسبية حول القيم لا العقائد ـ الإسلامية والدينية العليا، وربما التصورات الإنسانية حول الحقائق الكلية. تأثرت حياتنا بهذه البنية الثقافية والسياسية الإقصائية النابذة للحوار والجدالات بالحسني والحجة والتسامح وبأن يعذر بعضنا بعضا فيما نختلف فيه. نعم جفت بعض منابع الحيوية والديناميكية الفكرية والثقافية المصرية، وتحولت قوتنا الناعمة ثقافتنا المعاصرة والأصيلة في الموروث إلي قوة استعراض تناجي بها الذات المأزومة ذاتها من

(*) الأهرام، 2011/6/16، الأستاذ الإمام واستعادة زمام المبادرة التاريخية.

خلال خطاب ماضوي يركز علي أمجاد لمصر حقيقية أو متوهمة، أو تصور لها يستعيدها نظام فاقد لشرعيته وأوغل في الطغيان والجهالة والفساد المبين، ويقيم استعراضاته الثقافية والسياسية كطقس سلطوي بليد. سادت اقصاءات واستبعادات من المدني للديني، ومن أشباه العلمانيين المحدثين إزاء عمائم الأزهريين ومن هؤلاء لهم، وذلك علي نحو تناحري أفسد الحياة الفكرية، وأدي إلي طلاق بين مدارس الفكر والعمل السياسي إلا فيما ندر، وبعضه سجالات حادة ـ، حيث لا حوار، وإنما صراع استبعادي يقوم علي القدح والتشويه المتبادل. أدت التسلطية الغاشمة وحراس بواباتها من الخدم الإيديولوجيين إلي الابتعاد عن التأسيس لقيم وثقافة الحوار والتعددية والتسامح والجدل الموضوعي، ومن ثم شاعت حروب إيديولوجية باردة وساخنة تعتمد علي تشويه الأفكار، والمصطلحات وتحويلها إلي دائرة الثنائيات الضدية حول المقدس، والمدنس، والخير والشر، والصح والخطأ والحلال والحرام في غير مدارتهما في دائرة مفرغة من اللغو الإيديولوجي، بينما راح الحوار وقيمه وتقاليده وآلياته تتدهور.

ورث الأزهر الجامع والجامعة بعض ميراث التسلطية السياسية وقيودها علي استقلاله، وغياب حرية البحث الأكاديمي، وقيم التسامح وتقاليد الجدل والمناظرة في تاريخ المدارس الفقهية السنية. غامت أو غابت أيضا في ذاكرة كثيرين تقاليد التجديد والاجتهاد الفقهي والفكري والفلسفي الأزهري في إطار بيئة ديمقراطية شبه ليبرالية أثرت علي حياتنا ومصائرنا علي نحو إيجابي إلي حد ما، ثم انكسرت هذه التقاليد وتراجعت داخل الأزهر وخارجه بعد وفاة مولانا الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت، نسي بعض الأزهريين والمثقفين تقاليد الاجتهاد من المشايخ الكبار حسن العطار وخليفة المنياوي، وأحمد إبراهيم، ومحمد أبو زهرة، وعبد الوهاب خلاف وعبد المتعال الصعيدي، ومصطفي وعلي عبد الرازق، ومصطفي المراغي، ومحمود شلتوت وآخرين، حتي وصلنا إلي مرحلة تأميم المؤسسة، وتبعية غالب خطابها للسلطة ومصالحها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية.

فقدان الجامع الكبير والجامعة العريقة لاستقلالهما وبيئة الحرية أدي إلي إنتاج نمط مواز من التسلطية الفكرية في الممارسة التعليمية، وفي إعادة إنتاج بعض الخطاب الديني والفقهي النقلي القديم الذي فارق بعضه أسئلة وإحداثيات وإجابات زمنه وسياقاته.

انتشر الغلو الديني والعنف اللفظي بفعل ثقافة البيئات النفطية الصحراوية المترعة بقيم الرعاة، والبداوة المميكنة، وذات الاستهلاك الوحشي والترف الذي وصل إلي ما وراء

حدود البطر. أثرت الهجرة إلي النفط واستعارة العمالة العائدة وحملت معها بعض أنماط من السلوكيات والقيم الاجتماعية البدوية – المحمولة علي تأويل للإسلام علي النمط الوهابي – إلي تغييرات بطيئة ومستمرة أثرت في نمط التدين الوسطي المصري، وعلي الدور الوسطي الأشعري للأزهر وعلمائه الكبار. في المرحلة الانتقالية ثمة تضاغطات بالتفسيرات والتأويلات الدينية المتشددة والمفرطة في غلوها من قبل بعض مفكري وأتباع الحركة السلفية ذات العنف المفرط في بعض خطابها وسلوك أتباعها تجاه الآخرين –، وبعض هؤلاء يحاولون إزاحة واستبعاد الأزهر وعلمائه وخصوصًا المجددين أو ذوي النزعة الإصلاحية منهم الذين يرون أن عليهم التزاما علميا وأخلاقيا واجتماعيا ووطنيا في استعادة روح الوسطية والإصلاح إلي الحياة الدينية المصرية، واستردادها من ورثة وأتباع التسلطية السياسية وخدم الديكتاتورية والأجهزة المعادية للحريات. من هنا يبدو من الأهمية بمكان ما يقوم به الأستاذ الإمام الدكتور أحمد الطيب شيخنا الأكبر ومشروعه الفكري والفقهي النازع إلي تجديد المؤسسة وهياكلها وسياساتها التعليمية الدعوية والافتائية وفي الخطاب الديني.. إلخ، كي يعود الجامع والجامعة طليعة من طلائع الحركة الوطنية الديمقراطية، مع طلائع ومجددي الجماعة الثقافية المصرية من خلال قيم الحرية والتسامح والأصالة والمساواة والمواطنة والعدالة.. إلخ. مشروع متميز وتاريخي يستعيد به الأستاذ الإمام دور الأزهر ورسالته في طور جديد، ومعه العالم المجتهد المعتدل والمتسامح الأستاذ الدكتور/ محمود حمدي زقزوق، وكوكبة متميزة من أبناء الأزهر الأبرار، ونحن معه ونؤيده وندافع عن مشروعه بكل قوة، وفي بناء التفاهمات والمشتركات الجامعة والموحدة للأمة مع تنوعها، وذلك مع الجماعة الثقافية وطلائعها البارزة في هذه اللحظة الحرجة من تاريخنا الذي يراهن بعضهم علي اختطاف مكانة ودور الأزهر وتاريخه وشيخه الأكبر. مسعي هؤلاء كليل وسيبوء حتما بالفشل التاريخي في ظل توق عارم للحرية والديمقراطية في قلب مصر الجديدة. وللحديث عودة.

المبحث الثانى
بطريرك استثنائى وتحديات كبرى (*)

رحل البابا شنودة الثالث في لحظة تاريخية تتسم بالحساسية والحرج السياسى حيث يشيع الغموض والاضطراب في الرؤى والنزاعات حول القيم السياسية المؤسسة للدولة والنظام الدستورى، والأخطر تزايد المخاوف والشكوك حول مستقبل المسيحيين في مصر والمنطقة العربية.

في ظل هيمنة القوى السياسية الإسلامية على الحياة السياسية وفى قلبها البرلمان، بكل ما يشكله ذلك من تغيير في غالب القواعد التى شكلت تاريخيًا علاقة الكنيسة بالدولة والنظام طوال عديد العقود من السادات إلى مبارك، وذلك من حيث التحالفات والتوافقات والتوترات والنزاعات، وحدود المناورات وهوامشها بين الدولة وأجهزتها لاسيما الأمنية وبين البطريرك وكبار الأساقفة. لعبة سياسية شكلت عقدا سياسيًا غير مكتوب في ظل تسلطية سياسية استبعدت المواطنين الأقباط من المشاركة السياسية الفعالة، وأضعفت العناصر المدنية لصالح الأكليروس – رجال الدين – الذى لعب دورا فعالا في تمثيل مصالح ورؤى الكنيسة والأقباط معًا. في ظل هذه المخاوف وغيرها يحتدم الجدل والسجال العنيف حول مستقبل الدولة المصرية، وهل يغير الإسلام السياسى من طبيعتها الحديثة ومن مؤسساتها لصالح تديين الدولة والنظام والمجال العام السياسى، والهندسة القانونية التى تحكم العلاقات بين المواطن والدولة وأجهزتها، وبين المواطنين بعضهم بعضًا.

من هنا كان رحيل البابا شنودة الثالث أو أثناسيوس القرن العشرين – في نظر بعض محبيه ومؤرخى حياته والكنيسة – شكل صدمة نفسية، وأزمة سياسية حول مستقبل الكنيسة ودورها في المجالين السياسى والرعوى، وهل تستمر ذات السياسة وأساليب العمل التى سادت طوال مرحلة البابا الراحل أم ستتغير وما حدود هذا التغير المحتمل؟

(*) الأهرام 2012/3/22، بطريرك استثنائى وتحديات كبرى.

يبدو لى أن دور البطريرك الراحل كان بالغ التميز – أيا كان الاتفاق أو الاختلاف حول بعض أدواره – حيث شهدت الكنيسة نهضة رعوية وديرية في عهده قام بسيامة أكثر من مائة أسقف عام، وأول أسقف للشباب إيمانًا منه بأهمية دورهم وطبيعة مشكلاتهم، بالإضافة إلى صحوة العمل الرهبانى وسيامته لمئات من الرهبان وإنشاء عديد الأديرة في المهجر، وترميم الكنائس.. إلخ. ثمة عديد السمات الشخصية والقيادية الاستثنائية للبابا الراحل، تتمثل في شخصيته الكاريزمية وذكائه السياسى والدينى، وحسه المصرى الساخر في لطف ومحبة، وقدراته الخطابية والوعظية التى استطاع من خلالها أن يكتسب محبة وتأييد الغالبية الساحقة من الأقباط، ومن ثم ارتكزت قيادته لهم على عديد المهارات الشخصية إلى جانب الموقع الدينى البارز. كانت سيامة البطريرك لغالب الأساقفة الشباب جزءًا من ذكائه البارز، لاسيما في التعامل معهم على نحو أدار العلاقات فيما بينهم بكفاءة وبراعة بين بعض الراديكاليين والمعتدلين، وبين تشدد بعضهم ولين الآخرين واستخدم توزيع الأدوار فيما بينهم داخل المؤسسة في براعة في أمور الأكليروس الداخلية وفى علاقتهم بالمواطنين الأقباط وأجهزة الدولة، بل وفى التعامل مع بعض "المتمردين" من الشخصيات العامة القبطية على دور الأكليروس أو البطريرك في المجال العام السياسى المحاصر.

استطاع البابا شنودة أن يحافظ على تماسك المؤسسة القبطية الأرثوذكسية والأقباط في واقع سياسى ودينى وطائفى عنيف ومضطرب في ظل ازدياد الفجوات بين المصريين جميعا، والأخطر في سياقات انكسار الموحدات القومية التى تأسست في ظل المرحلة شبه الليبرالية واستمرت حتى مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر، وبدأت في الشروخ والانهيارات في مرحلتى السادات ومبارك. في هذا الإطار التاريخى والسياسى والدينى استطاع أن يدير التوازنات بين الكنيسة والدولة والقوى الإسلامية السياسية، والاحتقانات الطائفية في الحياة اليومية وفى التعليم.

من أبرز مهارات البطريرك هو قدرته على تشكيل منظومة كنسية في المهاجر تربط بين المهاجرين، لاسيما الأجيال الجديدة الشابة وبين الكنيسة الوطنية والثقافة والإيمان والعقيدة الأرثوذكسية المصرية، وفى هذا الإطار تم سيامة عدد من الكهنة المؤهلين لكى يقوموا بأداء أدوارهم الرعوية والدينية بكفاءة.

من أهم ما قام به البطريرك الراحل مطالباته بضرورة تمثيل الأقباط في البرلمان وفى الحياة

السياسية بفعالية. من ناحية أخرى دوره في عدم تطبيع الأقباط مع إسرائيل من خلال الحج وذلك حتى لا ينسب لهم تهمة التطبيع ويؤدى السفر للحج إلى القدس إلى خلافات مع أخوتهم في الوطن من المسلمين.

عديد من الأدوار، وسمات شخصية استثنائية أدت إلى هذا الحضور الطاغى للبطريرك في إطار الحركة الوطنية المصرية، وعلى المستويين العربى والدولى، على نحو نستطيع القول إن الكنيسة القبطية شهدت مرحلة بالغة الخصوصية في تاريخها الحديث والمعاصر، ومن ثم جاء رحيله في مرحلة دقيقة في تاريخ مصر والكنيسة في أعقاب عملية ثورية تواجه عديد الإعاقات الهيكلية، وفى الوقت ذاته تحديات أخرى على رأسها: مخاطر التشظى والخلافات بين الأكليروس داخل مصر، إزاء متغيرات كونية عاصفة ومشكلات الرؤى المحافظة السائدة. تحدى ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الأكليروس والعلمانيين في ظل عملية ثورية، واحتمالات تطور ديمقراطى. تحدى العلاقة مع المهجر ونشطائه، والأجيال الجديدة والخطابات الدينية المحافظة لاسيما في مجال الأحوال الشخصية. تحدى إعادة تنظيم المؤسسة ماليا وإداريًّا، والعلاقة بين الأكليروس وبين الأقباط الأثرياء والفقراء بحيث تكون الكنيسة الأرثوذكسية هى كنيسة الفقراء وليست كنيسة الأغنياء، هى للجميع ولكن للأغلبية أساسًا.

تحدى التعامل مع وضع الدستور الجديد، والرئيس القادم، والأهم الدولة وقوى الإسلام السياسى. إن التحديات السابقة سوف تطرح ذاتها بقوة على البطريرك القادم أيا كان.

المبحث الثالث

الخروج من معتقلات إيديولوجيات التخلف! (*)

انتقال متعثر ومعاق وتحرك داخل ثقافة وأنساق التسلطية السياسية ويعيد غالبُ الفاعلين السياسيين إنتاج أخطائهم التاريخية الفادحة التى أدت إلى التحرك غير البصير داخل فضاءات من الغموض السياسى والتشرذم والانقسامات الحادة، والأخطر غياب رأسمال تاريخى

(*) الأهرام 2012/6/22، الخروج من معتقلات إيديولوجيات التخلف.

وراهن من الثقة بين القوى الإسلامية السياسية - الإخوان والسلفيين - وبين القوى شبه الليبرالية واليسارية والقومية، وبين غالب هؤلاء وقوى الدولة العميقة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية. وفجوات نفسية وفي الثقة بين المكونات الدينية للأمة المصرية التي كانت.

وثمة فجوات جيلية بين بعض شباب الطبقة الوسطى المدينية وبين أجيال شيخوخة الأعمار والأفكار القديمة المهيمنة، وأخرى بين الأرياف والقاهرة وبعض حواضر المدن المريفة. وثمة غموض يحتوى في أعطافه الأفكار السياسية والدستورية الغائمة والتى تعكس فكرا محليا محدود التكوين والمعرفة والأواصر بما يجرى في عالمنا وتجاربه! من هنا التساؤل الذى يثار لماذا لا تبنى التوافقات والأرضيات المشتركة حول القيم المؤسسة لبناء نظام ديمقراطى معاصر وتجديد الدولة وخلايا الأمة التى جفت دماؤها التوحيدية؟

عديد الأسباب وراء الانقسامات بين القوى السياسية التكوينية يمكن رصد بعضها فيما يأتى:

1 - الانقسامات بين القوى الإسلامية السياسية وبين مختلف مدارس الفكر والعمل ناتج تاريخى لعملية بناء الدولة الحديثة والانشطارات بين التقليدى والمحدث في الأفكار، وبعض التفاعلات الإيجابية ظهرت في المرحلة شبه الليبرالية.

2 - النظام التسلطى استطاع عبر منظومات القمع المادى والرمزى إضعاف كافة القوى، ودعم التحجر والجمود الفكرى والسلفيات السياسية وانفصالها عن التطور الكبير في عالمنا، وإضعاف ثقافة الحوار والاختلاف لصالح الاستبعادات وعدم الاعتراف المتبادل.

3 - هيمنة العقل اللا تاريخى على النخب المتصارعة، وعدم استيعاب الأخطاء والأزمات والتجارب الفاشلة والصدامات الدامية مع العسكريتاريا المصرية. ومن ثم شاع العقل اللحظى الانقسامى الذى يسود عقلية القبائل الدينية والسياسية الثأرية بروح قبلية ما قبل حديثة أو مهجنة بين الروح التقليدية وبعض نثارات الأفكار والألفاظ التى تبدو حديثة، ولكنها أقرب إلى الرطانات الصاخبة.

4 - غالب النخب المتصارعة بلا تكوين أو خبرات سياسية وتميل إلى الخطابات اللفظية الجوفاء بلا تفاعلات حقيقية تؤسس لتفاهمات وتوافقات وجسور ومشتركات بين بقايا

بعض منظومات الأفكار العتيقة التى يتم تداولها على نحو شعارى.

هل يمكن بناء توافقات أولية؟ كشفت المرحلة الانتقالية الأولى عن فشل تاريخى وتواطؤات ومساومات وصفقات بين جماعة الإخوان والسلطة الفعلية من ناحية وتشظ وبعض من الرعونة السياسية لبعض القوى الشابة وأخرى تم احتواؤها من ناحية أخرى. هذا الفشل والعجز يحتاجان إلى الانطلاق الجديد من المشتركات حول القيم الديمقراطية والدستورية المؤسسة للنظام الجديد وبعضها يتمثل فيما يأتى:

أولها: احترام الحقوق والحريات العامة والشخصية وعلى رأسها حرية الرأى والتعبير والتدين والاعتقاد ... إلخ. ثانيها: وثائق الأزهر وتطويرها مدخل لتطوير أسس الدستور الجديد. ثالثها: تأسيس منتدى وطنى للحوار والتوافق الوطنى ينظم العمليات الحوارية ويؤسس للأرضيات المشتركة، ويلعب دورًا في تفاعل خلاق بين السياسيين والمفكرين من كافة المدارس الفكرية، وفى خلق بيئة حوارية مفتوحة على مدارس وتجارب الفكر والسياسة والاقتصاد عالميًا لمحاولة تجاوز فقر الفكر النخبوى لدى كافة القوى السياسية في البلاد. رابعها: قيام بعض مراكز البحث القومية بدراسة مشاكل وأجندات عملية الانتقال وكيفية التعامل معها وصياغة الاستراتيجيات الكبرى للتحرر من معتقلات التخلف التاريخى. خامسها: الحكم لا يعتمد على الهيمنة والغلبة، وإنما على المشاركة والائتلاف لبناء تفاهمات ومراكمة جسور من الثقة المتبادلة. سادسها: الحوار المستمر بين بعض النخب الفكرية والسياسية وبين المؤسسة العسكرية لتبديد المخاوف وعدم الثقة المتبادل، حول المصالح العليا للبلاد في التنمية المستدامة والديمقراطية والدولة الحديثة وتطوير أجهزتها جذريًا على نحو متدرج بما يحقق التوازن المؤسسى بين الأجهزة التمثيلية ورقابتها على كافة مؤسسات وأجهزة الدولة على نحو يتسم بالمسئولية السياسية والحكمة والتبصر السياسى في التعامل مع ملفات معقدة وتراكمت تاريخيا حول المصالح والأدوار للمؤسسة العسكرية وضرورة عودتها إلى دورها الوطنى في حماية البلاد.

غالب السلفيات السياسية والدينية والفكرية اعتصرت روح الأمة، وأضعفت الدولة ومعناها وعوقت ثقافة الحوار والاختلاف لصالح الاستبعاد واللوم السياسى الريفى المبتذل.

من المشترك الوطنى يبدأ الطريق إلى بناء الوفاق والتفاهمات الكبرى والتاريخية، لأن الهيمنة والمغالبة تعيد وببلادة إنتاج التخلف السياسى التاريخى.

الفصل الخامس

سياسة الدستور

المبحث الأول

أزمة الثقافة الدستورية! (*)

إن عودة السياسة في مصر بعد 25 يناير 2011 قد لا تعنى مباشرة عودة الروح الدستورية والتغير السريع في مكونات أزمة الثقافة الدستورية الممتدة. وذلك على الرغم من أنه لا سياسة حقيقة على الواقع الفعلى إلا من خلال الدستور والثقافة الدستورية كإطار كلى لتنظيم الدولة وسلطاتها، وللحقوق الرئيسة للمواطنين العامة أو الشخصية إلا أن المشكلات الموروثة للواقع المصرى التاريخى السوسيو - ثقافى، والسوسيو - سياسى، والسوسيو - دينى، مستمرة، وذات طابع بنيوى ومتشعب الأبعاد والمكونات في النظم السياسية والدستورية وتقاليدها، وكذلك في أنظمة التنشئة الاجتماعية والتعليمية والسياسية - البطريركية التقليدية والمحدثة -، وألا يزال بعضها فاعلًا في إعاقة إنتاج الثقافة الفردية، والفرد في عديد القوى والشرائح الاجتماعية والمناطقية، وذلك كنتاج لعديد الأسباب، ومنها تمثيلًا لا حصرًا ما يأتى:

أ- هيمنة بعض التأويلات الدينية الفقهية واللاهوتية المحافظة تركز على ثقافة الخضوع والاتباع والنزعة النقلية على ثقافة الحرية والنقد والإبداع، سواء في قرارات وسلوكيات "الفرد" - المعاق والمبتسر -، وذلك بهدف سيطرة بعض رجال الدين ومؤسساته وسلطاته

(*) الأهرام 2012/4/19، أزمة الثقافة الدستورية، من الشيق ملاحظة أن هذا المقال هو مختصر وجيز جدًا للدراسة الواردة بالفعل السادس من الكتاب، نشرناه آنذاك بالأهرام بهدف التبيه إلى أن الدساتير لا توضع فى فراغ، وإنما فى إطار تاريخى واجتماعى وسياسى وثقافى، ورأسمال من تراكم الخبرات الدستورية من حيث النجاحات والمشاكل والإعاقات وعديد السلبيات.

على أتباعهما من المؤمنين أيا كان هذا الدين أو المذهب داخله. لا شك أن صعود وسطوة بعض رجال الدين المسلمين والمسيحيين في المجال العام والسياسى يعود إلى سيادة هذه الثقافة الاتباعية التى تعوق الحضور الفاعل للفرد وقراراته وحريته ومطالباته بحقوقه سواء في المجالين العام والخاص في مصر، وهى حالة تبدو غالبة في عديد المجتمعات العربية طيلة العقود الماضية ولا تزال.

ب- بروز تهديدات لحقوق المرأة والطفل من تصورات إيديولوجية دينية / فقهية ترفض الثقافة الجنوسية الكونية - النوعية أو الجندرية - التى تسود الثقافة القانونية الإنسانية الكونية، والتى تعتمد على ثقافة ومواثيق ومنظومات حقوق الإنسان، لاسيما اتفاقية منع التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى حقوق الطفل. هذا الرفض الدينى الوضعى التأويلى يعتمد على إيديولوجيا الخصوصية الثقافية، والهوية، أو تفسيرات اجتماعية / دينية وضعية ذكورية.

ج- بروز بعض تصورات فقهية وضعية تضع قيودًا على حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، بما يؤثر على المواطنين من المنتمين إلى مذاهب أقلوية داخل ذات الديانة أو إلى أديان أخرى.

لا شك أن حالة الاحتقان الدينى ومحمولاته الطائفية والتمييزية تؤدى إلى إضعاف الثقافة الدستورية وقيم ومبادئ المواطنة لدى الأقليات الدينية الذين يرون أن النصوص والمبادئ الدستورية لا تعدو أن تكون شعارات لا ظل لها على أداء الدولة وسلطاتها وأجهزتها، لاسيما في إطار ثقافة ضد دستورية.

نظرة الطائر إلى السجالات الدستورية والسياسية، تكشف عن عديد الاختلالات سواء على مستوى الفكر أو الخطابات الدستورية والدينية، وذلك على النحو الآتى:

أ- تفاقم الصراع حول الشرعيات السياسية في البلاد وهى، شرعية البرلمان والمجلس العسكرى - السلطة الفعلية في البلاد -، وشرعية العملية الثورية. أدى ذلك إلى بروز فجوات بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السلفية التى حازت على الأغلبية البرلمانية، وتوافقهم ثم توتر علاقاتهم بالمجلس العسكرى، وصراعهما مع القوى الجيلية الثورية الشابة. هذه الوضعية الصراعية كشفت عن لجوء بعض الأطراف إلى أدوات غير دستورية في استراتيجيات التضاغط السياسى الفظ والعنيف والمتبادل بين الأطراف الرئيسة في معادلة القوى السياسية ومشاهدها على اختلافها.

ب- غياب الرؤية الدستورية والسياسية المنفتحة على المدارس والتجارب الدستورية والسياسية المقارنة، بما كشف عن تراجع مستويات المعرفة والثقافة الدستورية العالمة والتطبيقية المقارنة لدى بعض الفقه والفكر الدستورى والسياسى، بل ولدى النخبة السياسية على اختلاف أطيافها، وكذلك لدى الفريق القانونى للسلطة الفعلية في البلاد. إذا كان هذا هو وضع المعرفة النظرية والتطبيقية للثقافة الدستورية العالمة، فما بالنا بحالة الثقافة الدستورية لدى غير المتخصصين وغالب المتعلمين والجمهور العام.

ج- كشفت السجالات التى تتم حول الدستور ورغبة بعض القوى الإسلامية السياسية أن تستحوذ على عملية اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية المنتخبة، والاستبعادات للعناصر الوطنية المستقلة، عن غياب المعايير الموضوعية وعدم تمثيل كافة مكونات الأمة على تعددها واختلافها، وهو ما أدى إلى بطلان تشكيلها قضائيًا. هذه النزعة وما وراءها من تفكير تشير إلى أزمة في الفكر الدستورى لهذه القوى، والأخطر النزعة الإقصائية، والرغبة في إصدار دستور سابق التجهيز في سرعة وخفة وعجلة لا تتلاءم مع طبيعة العمل الدستورى التى تتطلب وقتا وجهدا وحوارًا مستفيضًا، وتوافقات حول القيم المؤسسة.

هذه الحالة الثقافة الدستورية والسياسية بما تنطوى عليه من أزمات واختلال بنيوى، لن تستمر طويلًا لاسيما بعد عودة السياسة نسبيًا إلى مصر، وبدء مؤشرات على عمليات اجتماعية - وديناميات - قد تساعد في عملية كسر بعض القيود على ميلاد الفرد والفردانية في المجالين العام والخاص بكل آثار ذلك المستقبلية على الوعى بالحقوق والحريات الشخصية والعامة ومن ثم بالقيم والمعايير الدستورية.

المبحث الثانى
الدولة والشرعية الدستورية:
مناورات القوة المفتوحة وصفقاتها! (*)

كنا ولا نزال مع إعطاء الرئيس المنتخب الفرصة والصلاحية كى يقوم بتنفيذ بعض شعاراته حول برنامج المائة يوم! لأن ما يحدث من فوضى وهتافات ومطالب بعضها مشروع والآخر يفتقر لأية مشروعية قانونية أو اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية على الإطلاق ومن ثم تزيد الأمور تعقيدا! ما معنى أن يطالب بعض المفصولين لأسباب قانونية محضة بالعودة إلى أعمالهم بينما ملفاتهم الوظيفية متخمة بالخروج على القانون؟، أو لأمور تمس النزاهة الوظيفية أو الاستقامة ونظافة اليد! ومن ثم بعض هؤلاء كانوا جزءا من ظواهر الفساد الوظيفى التى عانت ولا تزال منها الدولة وأجهزتها على اختلافها، في ظل غياب دولة القانون واهتراء سيادته في التطبيق على المخاطبين بأحكامه!

الرئيس المنتخب د. محمد مرسى – مع كل الاحترام له – ومعه الجماعة وذراعها السياسى حزب الحرية والعدالة، يبدو أنهم لا يريدون المساعدة على وقف انهيار دولة القانون، والسعى الجاد والحازم مع كافة القوى الوطنية على إلزام الجميع باحترام القانون وعلى رأسهم الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ومن يديرون دولابها اليومى! الرئيس بديلًا عن مطالبة أجهزة الدولة بالتصدى للخروج السافر على القوانين واللوائح من بعض "المواطنين" في السلوك اليومى يترك الأمور في انفلاتها والتظاهر أمام القصر الجمهورى، وفى الممارسات الفوضوية اليومية في كل تفصيلات الحياة، من الانفلاتات الأمنية، وغياب تنظيم للمرور أو حركة الشارع، أو سطوة البلطجية وعصب الإجرام على اختلافها! وأيضًا استمرارية سياسة الرشوة والفساد بديلًا عن دولة القانون الحديث! لا أحد فيما يبدو يمتلك رؤية سياسية كلية وقطاعية للتعامل مع أزمات الأمن وضعف قانون الدولة في عديد أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكيف يمكن صياغة استراتيجيات أمنية جديدة وفعالة، وسياسة تشريعية تتسم بالتوازن بين

(*) الأهرام 2012/7/12، الدولة والشرعية الدستورية: مناورات القوة المفتوحة وصفقاتها.

المصالح المتصارعة والمعارضة، وفى إطار سياسة اجتماعية رشيدة تؤطر لتطبيق فعال للقانون في العلاقات الاجتماعية، ولكى تكون القوانين أحد أبرز آليات التغيير الاجتماعى وتطوير العلاقات بين المخاطبين بالقانون على نحو أفضل ويحقق الاستقرار والرقى الاجتماعى مع أدوات أخرى للتغيير. لا الرئيس ولا فريقه ولا مشروع نهضته، ولا التضارب في السلطات والصلاحيات بينه وبين مكتب الإرشاد وعناصره المفتاحية – ولا مجلس شورى الجماعة العام – تجعل لديه رؤية قابلة للتطبيق وإن أراد، بديلًا عن ممارسات قرارات الفوضى التى نشهدها الآن، والتى تكشف عن غياب فهم عميق للدولة ومنطقها وأساليب عملها في العمق، بل الافتقار إلى خبرات حقيقية في إدارة شئون دولة / أمة عريقة لها تقاليدها وثقافتها الدولتية.

نحن نواجه ظاهرة ضعف المعرفة بتاريخ الدولة المصرية وتحولاتها، وكذلك الوعى بها، اللهم إلا الجانب الذى يتصل بالطبيعة والممارسة القمعية للنظام التسلطى التى كان الإخوان المسلمون وقادتهم موضوعًا لانتهاكاتها، وكنا نقف معهم ومع غيرهم دفاعًا عن حقوقهم وحرياتهم السياسية وعن حقهم المشروع سياسيًّا وقانونيًّا في أن يكونوا طرفًا أصيلًا في العمل السياسى تحت راية الدستور والقانون!

هل يتم التعامل مع ظاهرة المطالبات الفئوية المشروعة واللا مشروعة والمنفلتة – تحت رعاية الدولة العميقة جدًّا!! والكفوءة جدًّا جدًّا!! – من خلال نظام فاشل يدعى ديوان المظالم! جربته الدولة في عهد السادات كنتاج لبعض من "الفهلوة السياسية" التى سادت في صناعة القرارات السياسية، والخلط بين الاسم الدينى ذو الظلال التاريخية، وبين واقع مغاير تمامًا. العودة مجددًا لفشل سابق، يعكس ضعف الفريق السياسى حول الرئيس! أتمنى من القلب للرئيس أن يعمل بفعالية وخيال وانضباط وانسجام مع فريقه، ولكنه ومعه مراكز القوى الجديدة حوله وخلفه الذين يريدونه تحت الحصار وربما الوصاية السياسية من بعضهم للأسف الشديد! ممن لا يريدون له النجاح! ومعهم آخرون في دولة الاستبداد العميقة التى تريد له الفشل السياسى الذريع! من هنا نقول له: إذا لم يستطع أن ينتزع هوامش حركته المستقلة عن دولة الإخوان العميقة في مكتب الإرشاد، والدولة العميقة وأجهزتها! لن يلومن إلا نفسه قبل فريقه السياسى.

هل قرار الرئيس بعودة البرلمان يتسم بالعقلانية السياسية والمشروعية الدستورية؟ بالطبع لا، وإنما دلالة على إدراك بأن الحكم لمن غلب، ومن ثم هو قرار لا يأبه بالمشروعية ويمثل

انقلابا دستوريًّا في نظر غالب الفقه الدستورى، وهو يمثلُ نقلة نوعية في تعامل الجماعة وذراعها السياسى والرئيس مع دولة القانون، وهو لم يحدث في الحالات النظيرة في ظل حكم الرئيس السابق حسنى مبارك! لمرتين تم الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية تم إجراء الانتخابات في ضوئها، ومن ثم تم حل مجلس الشعب احترامًا للسلطة القضائية واستقلالها في إطار مبدأ فصل السلطات. من أسف نصوص "المرسوم" بالقانون الذى تمت في إطارها العملية الانتخابية جاء بعد ضغط الجماعة مع السلفيين وغيرهم على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتغيير المرسوم بالقانون الذى ذهب إلى تخصيص خمسين بالمائة للمقاعد الفردية، والأخرى للمقاعد المخصصة للقائمة، ولكنهم أرادوا عن عمد تخصيص ثلثى المقاعد للقائمة والثلث للفردى، مع حق أعضاء الأحزاب في الترشح للفردى، مما شكل مساسا جسيما بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص! قيل لهم هذا و لم يسمعوا! هل تدفع الأمة والدولة الثمن السياسى لاختيارات وأخطاء جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسى! بالقطع لا لأن هذا قرار يعتمد على الهيمنة لا منطق الدستور، والشرعية.

قرار الرئيس هو تعبير عن نزعة للاستحواذ والتهديد الصريح باللجوء إلى الشارع والقوة في واقع منفلت! هل هذا يعبر عن القيم الإسلامية الفضلى هل هذا تعبير عن التزام الجماعة بالصالح العام؟

نحن مع الرئيس لكى يعمل في أجواء تتسم بالهدوء كى تتاح له الفرصة، ولكى نستطيع أن نساءله دونما تجاوز أو تجنى، لكن الرئيس و"دولة الإخوان العميقة" والعميقة الأخرى!! لا يريدان له العمل في حرية! والأخطر أن الرئيس يأخذ من القرارات ما يساعد على تأزيم الأوضاع في البلاد، مما يساعد على سياسة الفوضى والخروج على القانون وتقاليد الدولة ومؤسساتها، على نحو ما فعل.

هل نحن إزاء حرب مفتوحة بين مراكز قوى النظام التسلطى القديم / الجديد؟ أم أننا إزاء صفقات مستمرة بين أطراف القوة الفعلية في البلاد؟ إنها أسئلة الفوضى المحكومة، وتآكل قيم وتقاليد ومعنى الدولة المركزية في الإدراك شبه الجمعى المصرى! وقى الله مصر شرور بعض أبنائها أيا كانت مسمياتهم وأقنعتهم وألوانهم السياسية!

المبحث الثالث
أقنعة الصراع والتوافق على الدستور! (*)

هل تحولت عملية وضع دستور جديد لمصر إلى جزء من ألعاب البرامج الحوارية التلفازية اليومية وسجالاتها وصخبها؟ هل تحول الظهور الإعلامى في الصحف والمجلات إلى جزء من المنطق الأثارى ودوافعه في طرح بعض الآراء الغرائبية التى تستدعى بعض ردود الأفعال السياسية والدينية الحادة والعنيفة، ومن ثم تستدعى بعضا من "التطرف" والمزايدات بين بعض الفاعلين السياسيين وممثليهم في اللعبة الإعلامية التى بات بعضهم أسيرًا لها رغمًا عن "انتقاداتهم" للبرامج والصحف وكيل الاتهامات لها، ووصفها بالإثارة حينًا واللا مهنية والانحياز إلى قوى النظام القديم / الجديد!

بصراحة وبلا مدارة يبدو جليا تدهور مستوى النقاشات والاقتراحات حول الدستور عمومًا، وداخل بعض لجان ما يسمى بالهيئة التأسيسية المنتخبة بكل ما تنطوى عليه من اختلال وجروح في التشكيل لا يعكس التوافقات العميقة بين كافة مكونات الأمة المصرية سياسيا واجتماعيا ودينيا ومذهبيا ومناطقيا وعرقيا ومن حيث النوع الاجتماعى.. إلخ!

تشكيل معاق في مكوناته ودلالته، ويعكس هندسة سياسية منحازة لمنطق الهيمنة الإيديولوجية لبعض قوى الإسلام السياسى التى وثبت على العملية الثورية التى تراجعت وأجهضت كنتاج لتواطؤ وتوافقات هذه القوى الإخوانية والسلفية مع المجلس العسكرى، وخروج الإخوان من ميدان التحرير للتفاوض مع نائب الرئيس السابق.

التشكيل الإيديولوجى المجروح للجنة التأسيسية فرض نمط من الاستعراض السياسى على بعض أعضاءها، بحيث تحول النقاش الداخلى من مجال الحوار والجدل الموضوعى حول طبيعة النظام الدستورى الديمقراطى المأمول، إلى سجال حاد وعنيف حول طبيعة الدولة ذاتها، وذلك لأن بعضهم لديه تصورات غامضة حول الدولة كشخصية معنوية – أو اعتبارية

(*) الأهرام 2012/7/26، أقنعة الصراع والتوافق على الدستور.

في تعبير غير دقيق – وكأنها على مثال الشخص الطبيعى، ومن ثم لابد من التركيز على عقيدتها الدينية وهويتها، وطبيعة النظام القانونى الذى سوف تأخذ به السلطة التشريعية. بعضهم لديه اختلاطات ناتجة عن عدم المعرفة العميقة بالدولة / الأمة الحديثة والمعاصرة وتعقيداتها المؤسسية وشبكاتها بل وثقافة الدولة سواء على المستوى الكونى المقارن في إطار تصور الرأسمالية العولمية المعاصرة وانعكاساتها على الدولة ومؤسساتها وصلاحياتها بل ونظامها القانونى.

بعضهم لا يزال يتصور عن وعى أو خطأ في الرؤية أن سياسة التشريع والنظم القانونية الداخلية هى جزء من تضاغطات وصراعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنطق الهيمنة والغلبة فقط. كان هذا التصور سليمًا إلى حد ما – مع عديد التحفظات والقيود– إلى ما قبل التحولات الموضوعية داخل بنية الرأسمالية العالمية وتحولها العولمى/ الكونى، ومن ثم انكسار الحدود والحواجز، لاسيما مع ثورة الاتصالات والمعلومات والوسائط المتعددة، واقتصاد المعلومات / الرقمى... إلخ.

هذا التغير النوعى أثر على الدولة ذاتها ووظائفها بحيث لم تعد هى الفاعل المحورى، ولم تعد مفاهيم السيادة الوطنية، كما كانت منذ نشأة الدولة / الأمة. لم تعد سلطات الدولة ومؤسساتها تخضع فقط لمشيئة القوى الغالبة سياسيًّا واقتصاديًّا، وإنما بات هناك دور متنام ومتصاعد لمنظومات قانونية ومعايير عولمية تفرض منطقها على عمليات صناعة وإنتاج التشريعات الداخلية التى يجب أن تتوافق مع هذه المعايير ومنطقها في مجال الحريات الشخصية والعامة حول أجيال حقوق الإنسان. الدولة والحكومات الوطنية على اختلافها باتت جزءا من شبكات متعددة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى باتت جزءًا من النظام القانونى الداخلى. السلطة القضائية ذاتها، جزء من اختصاصاتها وسلطانها على المنازعات القانونية أصبحت خاضعة للتحكيم الدولى والوطنى في الأمور الاقتصادية في ظل الاقتصاد الحر والنيو ليبرالية – إيديولوجية الإخوان المسلمين الاقتصادية والاجتماعية وقبلها لجنة السياسات – ومن ثم نحن إزاء نمط من الدول متغير في الصلاحيات والوظائف والعلاقات على خلاف الجدل الذى يدور بين رؤى ما قبل الدولة القومية، لاسيما بين بعض الإخوان والسلفيين وآخرين يقال عنهم ليبراليون أو قوميون.. إلخ!

قد يقال: إن ثمة بعضا من التوافق في التشكيل والآراء حول النظام الدستورى المختلط وطبيعة الدولة؟

توافق شكلانى ونسبى بين بعضهم لا كل أعضاء التأسيسية، من ناحية أخرى لا يظهر هذا التوافق جليًّا في عديد الأمور، لأنه ليس محض حصيلة اقتسام لنصوص الدستور، هذا الاتجاه السياسى يعطى نص أو صياغة ما ترمز إلى هذا الاتجاه أو ذاك لكى يوافق على نص آخر، وهكذا مساومات تقود إلى بنية دستورية تفتقر إلى التجانس في الفلسفة الدستورية والسياسية، وتحولها إلى بنى متعددة ومتضاربة في عمقها حتى ولو بدت براقة في صياغتها البلاغية، ولكنها لا تعدو إنشائية المحتوى. التوافق العميق يدور بين عديد الأطراف المتصارعة حول القيم السياسية المؤسسة للنظام. واضعو الدساتير العظام يسعون بالمعرفة العميقة بتراث أمتهم ودولتهم استصحاب أهم منجزاتها، واستيعاب مواطن الخلل في دساتيرها ومؤسساتها وسلطاتها بهدف إعادة الهيكلة. من هنا الوقوع في هوى الإيديولوجيا الدينية الوضعية، والأحرى بعض الآراء البشرية حول الدين وتقديسها، ومحاولة فرضها على منطق الدولة المعاصرة سيقودنا إلى مشاكل كبرى داخلية وخارجية. الدساتير لا تصاغ نصوصها بالقطعة كما يحلو لبعض القادمين الجدد لساحة الدولة وسلطاتها ومنطقها. النصوص ليست مجرد قطع متناثرة، وإنما يحكمها منطق كلى.

بعضهم من داخل الإيديولوجيا الدينية الوضعية حول الإسلام العظيم يشير عمومًا إلى أن الدولة مدنية لكن بمرجعية إسلامية، أو أنها دولة ديمقراطية دستورية!

والقبول باستمرار المادة الثانية من دستور 1971، ومماحكة بعضهم الآخر حول صياغتها ومحاولة استبدال عبارة مبادئ الشريعة الإسلامية بأحكام الشريعة، أو بحذف مبادئ وأحكام لتكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع. مساجلات ترمى إلى استبعاد احتكام غير المسلمين من المصريين إلى شرائعهم الدينية. مناورات ضد منطق التوافق العميق، وتجرى خارج منطق الدولة المعاصرة ودساتيرها وقوانينها. منذ الدولة الحديثة ونظام الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم من المصريين المسيحيين واليهود تخضع لشرائعهم الدينية. إذن لماذا هذا الإصرار على هذه اللعبة لأن بعضهم يرمى إلى إحداث ضغوط مستقبلية لفرض بعض تصوراته حول قانون الأسرة المسيحى مثلًا. لا يعلم بعض هؤلاء أن تعقيدات الحياة المعاصرة وآثارها على الحياة الأسرية والشخصية فرضت مشاكل وظواهر معقدة اجتماعيًّا،

ومن ثم استدعت حلولا ونظما جديدة، تطلبت اجتهادات خلاقة ورصينة ومسئولة لحل مشاكل الفرد والمجتمع المعاصر. هذه الحلول أصبحت جزءًا من منظومات دولية / عولمية واتفاقات تفرض نفسها على المشرع الوطنى!

بعضهم يراوغ حول طبيعة الدولة المصرية بالقول بالدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية أو الدستورية وكأن الدول التسلطية والديكتاتورية لم تقل عن نفسها إنها ديمقراطية ودستورية! صياغة غامضة وتفتقر إلى الدلالة لأننا لا نواجه الحقائق المعاصرة للدولة والسياسة والنظام العالمى المعولم. إذا سئلت بعضهم ما المقصود بالمرجعية الإسلامية؟ ومن الذى سيحدد المرجع داخل الهياكل الفقهية والتفسيرية والتأويلية المذهبية التاريخية والمعاصرة في الإسلام وداخل أية مدرسة وأى فقيه داخلها ستتحدد هذه المرجعية! هل المرجعية لمؤسسة لكن الإسلام مع حرية الرأى وتعدده في الفقه، ولا توجد بابوية أو سلطة دينية في الإسلام!

هذه الأسئلة لا ترمى إلى التشكيك، أو التجريح السياسى، وإنما لتشير فقط إلى أن عديد التعبيرات الشائعة والتى يبدو أنها واضحة جلية لا لبس فيها، لا تبدو هكذا عند إمعان النظر فيها اصطلاحًا ودلالة ومعنى. بعض ممثلى القوى الإسلامية السياسية داخل اللجنة التأسيسية يثيرون بعض اللغط أو الضباب حول المادة الثانية، ثم يتركونها إلى اقتراحات لتقنين الصراع المذهبى السنى / الشيعى في السعودية ومنطقة الخليج، ولا شأن لنا بها، ومع ذلك يقترحون النص عليها في الدستور المصرى!!

وسوف يركز بعضهم على وضع قيود على الحريات الشخصية والعامة تحت مظلة تصوراتهم حول النظام العام أو الآداب العامة في المنظورين السلفى أو الإخوانى أو غيرهم من قوى الإسلام السياسى!

هذا التوجه يعنى وبوضوح الذهاب إلى الدولة الدينية من خلال عديد النصوص المتناثرة في أبواب وفصول الدستور. نحن إزاء غلبة وهيمنة ساعية إلى فرض رؤى وضعية سياسية باسم الإسلام العظيم وشريعته الفضلى السمحاء، لتحويل الدستور إلى أداة لخدمة أهداف ومصالح سياسية واقتصادية واجتماعية لا لبس فيها.

من هنا تبدو العجلة والسرعة في عمل لجان وضع الدستور "المؤقت الجديد" لمصر. وا .. آسفاه!

الفصل السادس
سياسة الأمن

المبحث الأول
مقدمات وبداهات (*)

هل يمكن استعادة الأمن كحالة نفسية واجتماعية في ظل عدم الاستقرار السياسى، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية؟ هل يتحقق الأمن في ظل عدم اليقين، والغموض الذى يعترى غالب التصورات المضطربة واليائسة أو المتفائلة حول المستقبل؟

هل لا تزال الرؤى والمعالجات الفنية للأمن صالحة للتعامل مع مشكلاته وقطاعاته، والأهم مع الملفات الكبرى في ظل عمليات تغير سياسى لا تزال تدور في أطر التسلطية السياسية؟ وربما ما بعدها لاسيما إذا ما حدث بعض من التطور الديمقراطى البنيوى الذى يمس بعضا من أسس النظام الدستورى، وقواعد اللعبة السياسية السائدة!

هل يمكن تحقيق الأمن دون دعم وتأييد قوى اجتماعية رئيسة تقتنع وتوافق على سياسة جديدة للأمن في مصر أثناء مرحلة الانتقال! ما هو الإطار السياسى الذى يحتوى مجموعة القيم والمصالح التى تدافع عنها السياسة الأمنية البديلة لوضعية الاضطراب في الرؤى والتشخيص والمعالجات والأداءات المختلة؟

عديد الأسئلة والإشكاليات التى تتكاثر وتتوالد من بين حالة الاضطراب الأمنى، وعدم الاستقرار التى تنبثق من حالة سياسية تنطوى على عدم اليقين النسبى، الذى يتجلى من بين

(*) الأهرام 2012/8/8، المسألة الأمنية: مقدمات وبداهات.

الرؤى الغائمة والصراعات الظاهرة والباطنة على القوة بين الفاعلين السياسيين الإسلاميين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة [1] ومن ثم الغموض الذى يلقى بظلاله على مسارات التغير السياسى، بما ينطوى عليه من سنارات - أى سيناريوهات - محتملة لهذا الصراع.

كيف يمكن صياغة سياسة للأمن في ظل الغموض الذى يكتنف العمليات السياسية الانتقالية؟

عديد الأسئلة السابقة هى محض تمثيل لغيرها كثير ومتنام، ويرتبط ببعض من الخوف الذى يشيع لدى بعضهم من مقولات سقوط هيبة الدولة، أو سقوط الدولة وغيرها من الأحكام الشائعة بين بعض وقائع العنف الاحتجاجى كقطع المواطنين للطرق، أو الهجوم على بعض المقار الحكومية، أو قطع خطوط السكك الحديدية، وغيرها من الواقعات الخطيرة التى تحمل في سياقاتها احتجاجات وسخط على انفجار المياه الجوفية، وانقطاع مياه الشرب، والكهرباء..

السؤال هنا كيف يمكن التعامل مع هذا النمط من الاحتجاجات السياسيين والإعلاميين والمواطنين، والتى تشير إلى مخاوف محلقة على الفضاء السياسى للبلاد، وتشيع القلق وبعضا من الخوف واليأس لدى بعض المصريين من الأقباط، والطبقة الوسطى العليا والوسطى - الوسطى المدينية - خصوصًا في ظل اتساع وقائع البلطجة والعنف المرتبط بالجرائم المختلفة، وقطع الطرق .. إلخ. من ناحية أخرى ثمة تزايد في الواقعات الحاملة لعنفها الجماهيرى ومساسها بالقانون الجنائى في آن؟

يبدو أن الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى بعض المقدمات التى تدخل في نطاق بداهات الأمن كمفهوم شامل - نفسى واجتماعى واقتصادى وسياسى ودينى .. إلخ -، في إطار دولة حديثة ومعاصرة. أحاول أن أطرح بعض هذه البداهات فيما يأتى:

1 - الأمن ليس محض عنف يستند إلى القانون ومحتكر بواسطة الدولة وأجهزتها المختصة. لابد أن يتدثر الأمن / كعنف مادى ورمزى وناعم بالشرعية السياسية، ونقصد بذلك أمنا يعتمد على أسس الرضا العام للقوى الاجتماعية الأساسية في البلاد في لحظة تاريخية محددة.

2 - يقصد بالرضا العام الجماهيرى في مجال الأمن، أن تقتنع كتلة اجتماعية واسعة

بالقيم السياسية ومجموعة المصالح القومية التى تسعى الأجهزة والمنظومات الأمنية إلى إشباعها وتحقيقها.

من الملاحظ في عديد العقود الماضية أن الأجهزة الأمنية، وقادتها ووزراء الداخلية كانت تنتج وجوه العنف الأمنى بأسم الدولة بوصفه العنف المشروع الوحيد بينما غالب النخب وشرائح اجتماعية كانت ولا تزال تدرك أن عنف الدولة لا يعدو أن يكون عنفا للدفاع عن النظام، والنخبة الحاكمة ومصالحها وتحالفها مع رجال الأعمال وبعض البيروقراطية العليا. من ثم تولد إدراك شبه جمعى أن الأمن مخصص ومختزل من أمن الدولة والأمة المصرية إلى أمن الرئيس وعائلته وبعض مراكز القوة حوله وبعض رجال الأعمال وذوى الحظوة والنفوذ.

من هنا افتقر الفكر الأمنى المصرى إلى شرعية سياسية وقومية تضفى عليه المشروعية في ظل انكسار مفهوم دولة القانون لصالح قانون القوة والفساد على نحو ما سبق أن أشرنا وكتبنا طوال أكثر من عقدين.

3 – الأمن كمفهوم ووظائف ومنظومات وآليات اعتمد على مقولة تطبيق القانون بينما غالب "المواطنين"، كانوا يرون كل لحظة في حياتهم اليومية أن القانون غائب، أو يطبق على نحو انتقائى، وأن أصحاب القوة والنفوذ هم من يحركونه القانون، أو يستبعدونه إذا ما تناقض مع مصالحهم أيا كانت!

من هنا بدا الأمن لدى عديد الفئات الاجتماعية، وكأنه بعيد عن القانون وقواعده وضوابطه.

من ناحية أخرى كان رجل الأمن يبدو وكأن إرادته ومشيئته هى القانون، أو هو الذى يحدد وفق هواه أو اختياراته ما هو القانون!

4 – ساعد على هذا الفهم الذى شاع ولا يزال وسط فئات اجتماعية مختلفة. أن سياسة التشريع كانت تجرى في أطر أخرى لا تعبر عن الإرادة العامة للأمة، وإنما مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية ضيقة، ولم نستطيع في عديد التشريعات أن تكون تعبيرا عن توازنات اجتماعية أوسع نطاقًا من تركيبة مصالح مجلس الشعب والشورى. ناهيك عن أن تشكيلات كلا المجلسين لم تكن تعبيرًا عن انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وإنما تعبيرا عن رغبات وأهواء السلطة السياسية الحاكمة ومن ثم وصمت غالبًا بالتزوير.

الجروح السياسية لشرعية البرلمان أثرت على شرعية السياسة التشريعية ومصالحها وآلياتها ومن ثم أدت الفجوة بين التشريع والشرعية إلى ميلاد قوانين فاقدة الفاعلية والكفاءة والقدرة على استيلاد احترام المخاطبين بقواعدها وأحكامها.

من هنا أصبحت القوانين وكأنها ولدت منزوعة الفاعلية، ومصابة بالوهن والأخطر غابت المعرفة بها حتى شعار قرينة العلم بالقوانين.

5 – الأمن كمفهوم وقطاعات وآليات ومسارح للتحرك يعتمد على التكامل لا الانفصال بين الأجهزة المختصة على اختلافها، ولا يؤدى إلى هيمنة جهاز على آخر مهما كانت أهميته على رأس أولويات القضايا والمشكلات والأزمات الأمنية.

الأمن السياسى لا يعنى استعلاء الجهاز المنوط به جمع المعلومات والعمل من أجل مواجهة مصادر تهديد الشرعية السياسية والصفوة المعبرة عنها – بفرض وجود الشرعية أساسا –، وإنما يعتمد هذا الجهاز وغيره على التعاون في تبادل المعلومات وفى الخطط، وفى الأعمال الوقائية التى تحترم القانون (العادل والمتوازن بين المصالح والذى يحمى الحريات الشخصية والعامة.. إلخ). ومن ثم ضرورة تخفيض الصراعات والمنافسات بين الأجهزة وقادتها لصالح التعاون والتنسيق والعمل كفريق به الحد الأدنى من التجانس في الأفكار وفى الرؤى الأمنية التى هى سياسية بامتياز.

المبحث الثانى
الحريات والحرمات (*)

تشكل عملية صياغة السياسة الأمنية، واستراتيجيات وآليات العمل فى كل قطاع من القطاعات الأمنية أهمية استثنائية، ومن ثم ليست سهلة أو تعتمد على حسن الصياغة اللفظية أو اللغة الشعاراتية التى كنا نسمع بعضا منها فى المراحل الماضية. بل نستطيع القول: إن مفهوم السياسة الأمنية، كان غائبًا فى إطار العقل السلطوى والأمنى، وذلك كمفهوم

(*) الأهرام 2012/8/22، السياسة الأمنية بين التسلطية والديمقراطية: الحريات والحرمات.

وممارسة، وذلك لعديد الأسباب وعلى رأسها:

1 – الخلط بين مفهوم السياسة الأمنية والقمع المفرط مهما كان سنده مشروعا أو يتجاوز حدود وإجراءات وقواعد الشرعية القانونية والدستورية.

2 – اختزال مفهوم الأمن فى عملية تتبع الجرائم والمجرمين سواء على نحو استباقى إن أمكن، أو فى أعقاب ارتكاب الجرائم، والاعتماد على عنف جهاز الدولة فى الحصول على الأدلة الجنائية – المادية والقانونية – التى تثبت ارتكاب بعض الأشخاص لجريمة ما من الجرائم، وذلك فى ظل تراجع الأساليب الحديثة والاكتشافات المعاصرة فى مجال الحصول على الأدلة الجنائية وتتبع المجرمين. استخلاص الأدلة لم يعد يعتمد على القوة الغشوم، والتعذيب، وإنما على المعلومات وأساليبْ وتقنيات ذكية، ومهارات لدى المحققين الجنائيين من رجال الشرطة.

3 – اختزال الأمن فى المعرفة الفنية الشرطية فقط وهذا بُعد مهم شريطة أن يكون مواكبًا لتطوراتها فى النظم الأمنية المقارنة على اختلافها. من ناحية أخرى الأمن له إبعاده السوسيو – ثقافية والسياسية، وذو صلة وثيقة بالقيم السياسية وإيديولوجيا النظام، والأهم بالقيم والمبادئ والمعايير الدستورية التى تمثل إطار الشرعية السياسية من الناحية الشكلانية.

من هنا سياسة الأمن هى تعبير عن عديد المتغيرات والمحددات والمكونات والأبعاد التى فى سياقها تتم عملية صياغة السياسة الأمنية. ويمكن التمييز بين الأمن فى النظم التسلطية والديمقراطية فيما يأتى:

أولًا: فى النظم التسلطية، الأمن كأجهزة واستراتيجيات وآليات وثقافة وقيم هو تعبير عن التسلطية السياسية، ومن ثم تغدو التسلطية الأمنية هى جوهر سياسة الأمن، ومن ثم تغدو أداة لتنفيذ سياسة القمع التسلطى وانتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية للمواطنين، وللمعارضات السياسية، والأخطر أنها سياسة تختزل النظام وسياساته وإيديولوجيته فى الأمن.

أ– المثال الأبرز لهذا النمط هو الحالة المصرية، فى ظل نظام يوليو بمراحله المختلفة، مع بعض التمايزات من مرحلة لأخرى. تاريخيًا يمكن لنا ذكر بعض القادة البارزين من مثيل ذكريا محيى الدين، وممدوح سالم، وحسن أبو باشا، هذه الأسماء على سبيل المثال لا

الحصر، كانت ذات تكوين سياسى، وخبرات متنوعة، واحترافية واستطاعوا رفع مستويات العمليات الأمنية الوقائية أو التتبعية أيا كانت. من قيادة سياسية وأمنية لأخرى تختلف إدارة سياسة الأمن بحسب نوعية الوزير ومدى ثقافته السياسية، ومستوى رأسماله الخبراتى، وتخصصه، والفريق القيادى الأمنى المعاون له. ثمة وزراء فى تاريخ مصر الجمهورية ذوو خبرة سياسية وأمنية وأداؤهم كان متميزا وذلك على الرغم من الملاحظات النقدية والسياسية على بعض سياساتهم وقراراتهم، لاسيما إزاء قوى المعارضة السياسية الرسمية أو المحجوب عنها الشرعية القانونية، وهى أمور كانت موضع نقد لنا ولآخرين فى هذا الصدد.

ب- السياسة الأمنية التسلطية تتمدد فى القطاعات المجتمعية كافة، وتغزو حياة المواطنين العامة، والشخصية ومن ثم تتداخل فى غالب تفصيلات الحياة اليومية وجزئياتها على اختلافها، وذلك تحت أسطورة تحقيق الأمن الشامل، والأمن الوطنى والاستقرار السياسى والوحدة الوطنية .. إلخ.

شعارات تخفى ما وراءها من أهداف، وهى الحفاظ على أمن النظام التسلطى واستقراره، ومعه قادته ومراكز القوى داخله. تم اختزال هذا المفهوم فى الأمن السياسى ثم أمن الرئيس وعائلته، وبعض رموز ومفاتيح نظامه، وبعض رجال الأعمال ذوى المكانة والنفوذ.

ج- فى هذه البيئة السياسية والأمنية لا نكون إزاء سياسة أمنية بالمعنى المعروف - الدفاع عن مجموعة من القيم السياسية والمبادئ الدستورية والقانونية السائدة فى لحظة تاريخية ما - وإنما نكون إزاء مجموعة أهداف مباشرة تدور حول بعض الأشخاص من ذوى القوة والمكانة والغلبة فى بناء القوة ومصالحهم السياسية والاقتصادية.

مصادر تهديد الأمن هؤلاء هم الذين يحددونها وفق مصالحهم ورؤاهم ومن ثم بعضها قد لا يصل إلى مستويات تهديد أمن المواطن والوطن.

د- الأمن فى النظم الديمقراطية يتسم بالعمل فى إطار الشرعية الدستورية والقانونية والسياسية، ومن ثم يخضع لمبدأ سيادة القانون فى أبعاده الموضوعية والإجرائية ولا يستطيع تجاوزه تحت أى شرط لأنه يخضع لرقابة المؤسسات السياسية والحزبية، وأجهزة الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة.

ثمة سياسة أمنية تعمل فى إطار من الشفافية والرقابة، ومن ثم لا تعمل فوق القانون أو خارج سياجاته.

هـ- تتسم السياسة الأمنية بالمهنية والاحترافية، ومن ثم تصاغ سياسة الأمن فى إطار المبادئ والقيم الديمقراطية ودولة القانون وتتعامل مع أنماط الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومع أسواق الجريمة من خلال المنهج العلمى، ويتم الإنفاق على البحوث فى اجتماعيات الجريمة والمجرمين وأساليب معاملة المذنبين.

العمل الأمنى يعتمد أيضا على التطور فى تكنولوجيا مكافحة الجريمة، والكشف عن الأدلة الجنائية.

العمل الأمنى السياسى، غالبا ما يتسم بجمع المعلومات، واتخاذ الإجراءات الأمنية الوقائية أو التتبعية، من خلال جرائم أمن الدولة من الداخل أو الخارج.

وجيز القول: إن الأمن فى ظل النظم الديمقراطية يخضع لمؤسساتها وآلياتها.

من هنا لابد من إعادة النظر هيكليًا فى سياسة الأمن المصرية الآن، وليس غدا.

المبحث الثالث

انتهى زمن الأمن الطاووسى والرخيص! (*)

هل يمكن تحقيق الأمن فى بلد وصل عدد سكانه 91 مليون نسمة، وأصبح المجتمع أكبر من الدولة وأجهزتها، وهناك فجوة ثقة تتسع فيما بينهما؟

هل يمكن تحقيق الأمن من خلال المؤسسات الضخمة والمترهلة بالعمالة الأمنية كثيفة العدد، ومحدودة النوعية؟ هل يمكن الاعتماد فقط على الفرز الثالث أو ما دونه الذين ترسلهم القوات المسلحة إلى وزارة الداخلية ليشكلوا فرق الأمن المركزى؟

(*) الأهرام 2012/9/5 ، السياسة الأمنية: الانفجار السكانى وتمدد سوق الجريمة.

هل تستمر فجوة التعليم بين ضباط الشرطة وبين الجنود سواء فى الأمن المركزى أو جميع القطاعات الشرطية الأخرى؟ هل احترافية العمل الشرطى كافية فقط لأداء الوظائف المنوطة بالأجهزة الأمنية؟ عديد الأسئلة الملتهبة التى تطرحها المسألة الأمنية فى مصر منذ عديد العقود، وتفاقمت وأصبحت أكثر حدة منذ انهيارها ليل 28 يناير 2011. أخطر المشكلات قاطبة تتمثل فى التضخم السكانى المرضى – 83 مليون نسمة داخل الوطن و8 ملايين فى المهاجر الدائمة أو المؤقتة –، والذى يتبدى فى ضعف مستويات ونوعية التعليم وتدنى قيم العمل والنظام والانضباط وشيوع اللا مبالاة بقانون الدولة الرسمى، والالتفاف عليه وتجاوزه وانتهاكه واعتبار الدولة وأجهزتها موضوعًا برانيا وخارجيًا عنهم ولا يمثلهم، وأنها كيان فاسد وقهرى ولا يعمل للصالح العام وإن تحدثوا عنه كثيرًا بإشفاق أحيانًا، أو الحنين إلى قوة الدولة وجهازها الأمنى فى أحيان أخرى، أو بمطالبات من بعض القوى الاجتماعية تدور حول المصالح العامة حينا، والشخصية والفئوية فى عديد الأحيان.

كتل اجتماعية مترهلة تعانى من انتشار الفسادات وبعض اليأس والإحباط وأمل يبدو غائما على الرغم من انتفاضة يناير وما اعتراها من تراجعات. بيئة نفسية محبطة حينا وترنو إلى بعض الآمال البعيدة حينا آخر. انفجار فى سوق الجريمة والمجرمين، وتمدد وتضخم ظاهرة الاتجار فى المواد المخدرة ومستهلكيها، وحالة مفرطة من "المخدرات الاجتماعية" تهيمن على البلاد. عديد البؤر الاجتماعية الأكثر فقرا وعسرا ومعاناة مؤلمة و"استثنائية" فى العشوائيات وغيرها من المناطق تبدو بمثابة متفجرات اجتماعية قابلة للاشتعال، وتشكل أحد مصادر الخطر الذى لن تستطيع معه أجهزة الأمن وغيرها من التعامل معها بذات الأساليب القديمة والأدوات القمعية المختلفة، فى ظل تفاقم أزمات الاقتصاد القومى، والأخطر تزايد مؤشرات عدم الرضا على طريقة تعامل السلطة السياسية الجديدة وارتباكاتها وضعف خبرات عديد شخوصها، وتشكيلاتها، ووراءها مخاوف تتمدد لدى قوى وشرائح اجتماعية من النزوع الإخوانى نحو الهيمنة، وتشدد غالب الجماعات السلفية وبعض مشايخها، بالإضافة إلى عديد التهديدات المعلنة التى توجه للحريات الشخصية والعامة وعلى حقوق المرأة والأقباط والأطفال.. إلخ!

مطالب وضغوط فئوية بعضها عادل والآخر يستغل لحظة سيولة وبعض الفوضى لانتهاز الفرص وخطف مصالحه!

الآلة الأمنية وأدواتها لن تستطيع التعامل مع مصادر التهديد السابقة وغيرها إلا قليلًا، ولا تزال السلطة الإخوانية الجديدة تتعامل بذات الذهنية السابقة التى تصور أن الأمن يعتمد فقط على قانون جديد للطوارئ باسم الظروف الاستثنائية أو "أمن" المجتمع! أى الميل إلى الإفراط التشريعى المقيد للحريات ناسين أن القانون ليس محض أداة – شأن تصور البيروقراطية والتكنوقراط والعسكريتاريا عمومًا واليوليوية تحديدًا – وإنما نسق وقيم وقواعد وسلوك وتوازن بين الحرية ونقائضها وأضدادها، وبين المصالح الاجتماعية والسياسية، وأن لكل قانون اقتصادياته من النفقات السياسية والأمنية.. إلخ.

من هنا تغدو التشريعات دون دراسة للمصالح والتوازنات والآثار وتكامل مع السياسات الاجتماعية، عبئا كبيرا على مؤسسات وأجهزة الدولة والأمن لأنها تولد نقائضها فى نطاق القانون اللا رسمى (القوة والأعراف والتقاليد والمكانة والفساد والبلطجة والجريمة.. إلخ)، وتغدو مولدة لتهديدات أمنية أخرى وتفقد من ثم جدواها وشرعيتها الاجتماعية. التشريعات تحتاج إلى توافر عديد الشروط لكى تكون فاعلة، وأهمها أن تكون تعبيرا عن توازنات أكبر تتجاوز شرعية المؤسسة التشريعية، أو رئيس الجمهورية فى ظل دمج السلطات الراهن. من هنا الأمن فى إطار قانونى قمعي يماثل الأمن خارج الشرعية القانونية وذلك من حيث الجدوى والفاعلية. يعد القانون فاعلًا فى الإطار الضابط للأمن وصلاحياته، عندما يكون مشروعا اجتماعيًّا ومتوازنا وعادلا ومنضبطا. من ناحية أخرى لابد من تسويقه سياسيًّا وإعلاميًّا للرأى العام وقطاعات أساسية داخله، حتى يمكن استخدامه بفعالية وكفاءة وأثر لاسيما على مستوى البنية النفسية شبه الجماعية. نستطيع القول إن الانفجار الديموغرافى وترهلاته ومتفجراته الاجتماعية والسياسية الظاهرة والمضمرة، تحتاج إلى سياسة أمنية لا تعتمد فقط على تضخم الأجهزة الأمنية وكثافتها العددية، وهو المفهوم البسيط الذى ساد طوال عديد العقود ولا يزال، لأن الكثافة والتضخم العددى غير النوعى – من حيث غياب أو ضعف الكفاءات والقدرات والأجهزة والأدوات المتطورة.. إلخ – يعنى أننا إزاء عبء ضخم على قادة الأجهزة الأمنية أكثر من كونه أداة قوة. إنها قوة تبدو طاووسية عجوز فى مكوناتها وأدائها الضعيف، لأن الأمن حالة نفسية تستقر فى الإدراك والوعى شبه الجمعى، إن ثمة أمانا وأمنا، ودون ذلك لن يحقق الطاووس واستعراضاته أية رهبة أو ردع أو خوف لدى المخاطبين بأحكام القانون ولن يخيف سوى نفسه.

المجتمعات المفرطة فى ترهلها وكثافتها السكانية –ضعيفة القدرات والمستويات فى ظل نخب ونظم على مثالها – تحتاج إلى أجهزة أمنية ذكية ومتطورة جدا فى الفكر والأجهزة والآليات وأساليب البحث الجنائى، ولديها قدرات بحثية ومعلوماتية تكشف عن "الباثولوجيا" الاجتماعية والجنائية، وتكون قادرة على مواكبة التغير الاجتماعى وأشكال العنف وظواهره ولابد أن تعتمد على تكامل وتنسيق مع بقية أجهزة الدولة لا النزاع معها على الاختصاصات والصلاحيات والموارد.

الأجهزة الأمنية ومواردها البشرى غير المؤهل وضعيف التدريب والهيئة يؤدى إلى إفقادها الهيبة. من ثم رجل الأمن لابد أن يكون متعلما وذكيًّا! رجل الأمن محدود التعليم لم يعد يخيف أحدًا لأنه غير قادر على توليد الاحترام والثقة والقدرة على تطبيق القانون على الجانحين. من هنا نستطيع القول أن ميزانية وزارة الداخلية تحتاج إلى إيلائها عناية خاصة وزيادة مواردها، لأن زمن الأمن الرخيص انتهى. الاقتصاديات الأمنية مكلفة ماديا وتحتاج إلى ميزانيات ضخمة تخصص لرفع مستويات الأجور والمكافآت والرعاية الاجتماعية والصحية، والتدريب وشراء منظومات التسليح الشرطى التى تطورت على نحو كبير، والإنفاق على عديد القوات الضخمة ولكن ذات النوعية والقدرة والمؤهلة على مستويات رفيعة من التكوين والتدريب المستمر، للضباط وضباط الصف والجنود. وعلى نحو يتسم بالتوازن بين قطاعات الأمن من السياسى إلى الجنائى والاقتصادى والاجتماعى. وفضلا عن هذا فإن إشباع الاحتياجات الأساسية والرعاية الاجتماعية للضباط والجنود أمر جوهرى ومحورى.

رجل الأمن من وزير الداخلية إلى الجندى، لابد أن يدرك وبعمق أنه أكبر من موظف، وإنما صاحب رسالة وطنية تتمثل في تحقيق وإشباع الأمن، وخلق الإطار الملائم لبيئة سياسية واقتصادية واجتماعية، تدفع البلاد إلى العمل الجاد ومن ثم التطور السياسى والاقتصادى... إلخ.

المفهوم الرسالى للأمن في إطار دولة القانون، وسيادته على الجميع حكاما ومحكومين ورجال أمن، يعنى احترامهم للقانون وللمواطنين ولا يتجاوزنه فى عملهم وهو ما يساعد على ديناميكية وفاعلية العمل الأمنى، والأهم قدرته على توليد مشروعية جماهيرية لحركة المؤسسات الأمنية وتطبيقاتها للقانون في حيدة ونزاهية.

إن سياسية أمن الشرعية والمشروعية ودولة القانون هى تعبير سياسى عن مجموعة من التوازنات المعقدة فى مجتمع متعدد ومركب ويستعصى على التبسيط والاختزال والشعارات الصاخبة.

المبحث الرابع
سياسة الأمن الرسالى وسيادة القانون (*)

السؤال المركزى كيف تتم إعادة صياغة سياسة أمنية جديدة وهيكلة الأجهزة الأمنية؟

ثمة عديد المبادرات "الأهلية" التى قدمت فى هذا الإطار من بعض الجمعيات الطوعية أو الحقوقية، بعضها ينطوى على عناصر مفيدة، ولكنها جزئية، وبعضها الآخر يتعامل مع سياسة الأمن وأجهزته وفق بعض الأنظمة والخبرات المقارنة على المثال الفيدرالى الأمريكى، أو بعض النظم الأخرى فى شكل الدولة وطبيعة نظامها السياسى الديمقراطى والثقافة السياسية والأمنية فى أطر ديمقراطية، ولكن هذه التجارب وجذورها التاريخية ارتبطت على نحو وثيق بهذه النظم الاجتماعية والاقتصادية وخصوصياتها بل وتاريخ الجريمة وتطورها فى هذه المجتمعات، ومن ثم نجاح بعض هذه الأنظمة الأمنية والشرطية – أجهزة ولايات وأخرى فيدرالية .. إلخ – هى جزء من هذه التركيبة "الجيو – أمنية"، و"الجيو – إجرامية" والجيو – سياسية .. إلخ. من هنا استعارة بعض عناصر منظومات وهيكليات الأمن الأمريكية أو الفيدرالية أو الكونفيدرالية فى عديد الدول – الهند، وكندا، واندونيسيا .. إلخ – أمر يحتاج إلى وقفة لعديد الاعتبارات الأخرى التى تتصل بأوضاع الدولة والمجتمع المصرى، نذكر بعضها تمثيلًا لا حصرًا فيما يلى:

1 – أن ثقافة وتراث الدولة المركزية النهرية الخمس ألفية – والسبع ألفية فى نظر أنور عبد الملك – يحتاج إلى التجديد لا الهدم فى إطار ديموقراطى. خاصة فى ظل تفكك بعض أطر وهياكل هذه الدولة، ولم تعد تمتلك رأسمال الهيبة والردع العام الذى كانت

(*) نشرت فى صحيفة الأهرام، بعنوان "سياسات الأمن وسيادة القانون" فى 2012/9/19.

تحوزه كأحد أبرز أرصدتها، فى ظل ثقافة الطغيان وسطوة المركز / العاصمة على الأقاليم، عبر أجهزة القمع والهيمنة الإيديولوجية الدينية والسياسية والتاريخية حول أسطورة أم الدنيا والحضارات ومدائح الشوفينية والتمركز حول الذات القومية ومحمولاتها التاريخية والحضارية والدينية بكل تناقضاتها فى تاريخنا بكافة مراحله، وحتى هذه اللحظة فى تطور عصرنا.

2 – أن تفكيك الأمن وربطه بالمناطق والمحافظات لكسر هيمنة الأمن فى بؤرته ومركز أعصابه وتفكيره وتخطيطه المركزى، يؤدى إلى نزعة تفكيكية ذات منزع مناطقى وعرقى – النوبة وسيناء والواحات ومطروح.. إلخ – وربما دينى لأن لا أحد يستطيع أن يضمن أواصر "الوحدة الوطنية"، فى ظل وهن قواعدها وثقافتها، وانكسار قيم الاندماج والتكامل القومى، منذ نهاية اربعينيات القرن العشرين.

3 – أن ظاهرة ضمور الدولة وضعف سلطاتها وأجهزتها ونخبتها أدت إلى فجوات إدراكية بينها وبين المجتمع كثيف السكان، وضعيف المورد البشرى – من حيث التعليم والثقافة والصحة والمهنية .. إلخ – والذى يتسم بضعف التجانس واتساع الفجوات الاجتماعية "الطبقية" بين السراة عند قمة الهرم الاجتماعى، وبين كتل اجتماعية متوسطة – ذات شرائح متعددة – وفقيرة ومهمشة وبعضها يعيش خارج النظام الاجتماعى، أو تم لفظه. نحن إزاء حالة دولة وسلطاتها وأجهزتها تفتقر إلى الصدقية والهيبة القديمة، والأخطر القدرة على أن تفرض منظوماتها القديمة المختلة إلا من خلال آليات قمع لم تعد تخيف أحدًا، لاسيما فى لحظات الغضب الاجتماعى والسياسى. من هنا النزعة إلى التفكيك ستتسارع فى ظل السياسة والتفكير الأمنى القمعى المسيطر، ناهيك عن أن تفكيك مركزية السياسة والمنظومة الأمنية، يؤدى إلى تسارع تفكيك بنى الدولة المركزية وهو خطر لابد من مواجهته بالتجديد فى الرؤى والسياسات والعمل الأمنى.

ما العمل؟

1 – إعادة التوازن والتكامل بين القطاعات الأمنية.

2 – سياسة جديدة للتدريب وإعادة التأهيل للضباط نحو مزيد من أعلى مستويات الاحترافية فى الرؤى والتفكير والقيم والأداء والحيادية إزاء الأحزاب، والجماعات السياسية

والدينية والعرقية والمناطقية، لأن الأمن يعلو فوق الانتماءات الفرعية، أمن للوطن والمواطن يقوم فى حيدة ونزاهة ومساواة تحت لواء الدولة الحديثة والأمة المصرية الواحدة. لا يوجد أمن لليبراليين أو الإسلاميين أو اليساريين أو الأقباط أو النوبيين الصعايدة.. إلخ! من هنا لا ينبغى أن يحمل شكل وأداء الضباط والجنود وضباط الصف أية علامات مائزة تدل على انتماء فرعى لرجل الأمن، لأنه أمن الأمة والدولة والوطن لا أمن لمجموعة أو طبقة أو رجال السلطة - أيا كانوا الآن أو غدا - أو رجال الأعمال وكبار التجار.. إلخ! الأمن ليس أمن الغالب فى الانتخابات، وإنما أمن الجميع أيا كانوا.

3 - التدريب وإعادة التأهيل على أن رجل الأمن صاحب الرسالة التى تتمثل إعلاء شأن دولة القانون الحديث وسيادته، وفى خدمة المواطن، وليس سيدًا عليه!

هوامش الفصل السادس: "سياسة الأمن"

(1) هذا الصراع عن القوة بعد التغيير "الانقلابى" الناعم – إذا شئنا استخدام هذا الوصف المجازى – داخل المؤسسة، وإحالة وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى التقاعد، وتعيين آخرين بديلًا عنهما بالإضافة إلى قادة الأفرع والجيوش والمجلس الأعلى للقوات المسلحة و70 لواءً من لواءات القوات المسلحة وفق ما نشر صحفيًا وبث إعلاميًا.

الباب الثالث

سياسة الكتابة

الفصل الأول
سياسة الخطاب

المبحث الأول
سلطة الكتابة، والكتابة بالسلطة (*)

من المسموح له بالكتابة المنتظمة وإبداء الرأى في الشأن العام المصرى وفى الظواهر والمشاكل والأزمات والوقائع الكونية والإقليمية المؤثرة على تفاصيل حياتنا في عالم الغرفة الكونية أو الأجهزة المحمولة متعددة الوسائط؟

هل الساحة الصحفية "القومية" – والأحرى وصفها بالسلطوية – مفتوحة أمام جميع الصحفيين والكتاب والخبراء كى يشاركوا بإبداء آرائهم فيما يدور حولهم ويؤثر على مسارات حياتهم اليومية بل وعلى مصائرهم الجماعية أو "الفردية"؟

هل هناك معايير موضوعية لاختيار من الذى يكتب ولماذا؟ هل الحرية تعنى أن كل ما له علاقة بالصحافة يصلح للكتابة المنتظمة وإبداء الآراء في قضايا الحوار العام في بلادنا؟ لماذا الولع الغامر لدى الغالبية الساحقة ممن يتمتعون بالوصف الأثير صحفى يريدون كتابة الرأى ويتصورون أنه أهم من الفنون الصحفية الأخرى كالمقابلات والتحقيقات والتعليقات والأخبار .. إلخ؟

لماذا نطرح هذه الأسئلة في ظل تآكل الكتل والجماعات القرائية الكبيرة التى كانت تستهلك يوميا مقالات الرأى، وأشكال الفنون الصحفية الأخرى؟

(*) الأهرام 2011/4/7، سلطة الكتابة، والكتابة بالسلطة.

إن غياب الحرية والقيود المفروضة عليها هى مفتاح رئيس في الإجابة عن الأسئلة السابقة، ومن ثم يقال: إن المسموح لهم بالكتابة هم المؤيدون للسلطة الحاكمة أو العناصر المؤثرة فيها والقادرة على فرض هذا الكاتب أو ذاك، واستبعاد بعض الكتاب لأنهم يحملون رؤى نقدية أو راديكالية ويحاولون إشاعتها بين القراء! مقولة السلطوية ودلالاتها قد تكون مدخلًا عامًا لفهم من الذى يتم اختيارهم للكتابة ومن يتم استبعادهم أو إقصاؤهم عن التداخل في الجدل العام وقضاياه الرئيسة، ويكون الحضور في المشهد الكتابى رهين الموافقة أو الموالاة لخطاب السلطة السياسية الحاكمة ومصالحها على اختلافها؟

ثمة ترابط عضوى بين السلطة ومصالحها وكتابة الرأى في الصحف لاسيما في النظم الشمولية والتسلطية حيث لا يسمح لأى أحد بأن يدخل إلى دائرة الخطاب العام – بوصفه منظومة من المقولات والبنيات والاصطلاحات والمرجعيات –، بل لابد أن يكون رأى الكاتب في عمومياته وأعماقه تعبيرًا عن السلطة وموضعًا للتراضى العام السلطوى القسرى أو الناعم بوصفه الإنتاج الثقافى والإيديولوجى الأكثر تعبيرًا عن السلطات المهيمنة السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية في لحظة تاريخية ما. من هنا يلعب حراس البوابات الإيديولوجية والدينية دورًا بارزًا في تحديد قائمة من هم مع النظام ورؤوسه الكبرى ومؤسساته الأمنية، ومن هم المتمردون والمشكوك في ولائهم، أو آرائهم من الصحفيين والكتاب. في المراحل المختلفة لنظام يوليو كان هناك كتاب كبار مستمرون لأنهم يمثلون حراس المعبد وكهنته الذين يتولون توعية الجماهير والقراء.

في المرحلة الناصرية كان كبار الكتاب – أيا كانت توجهاتهم – من أبناء المرحلة الليبرالية وأبوابها المفتوحة وحرياتها الفكرية والأكاديمية والسياسية والدينية، من هنا لم تستطع السلطة اقتلاع غالب جذور ورموز الفكر السياسى والاجتماعى الليبرالى، واليسارى والقومى، والإسلامى، ومن ثم ظلت هذه الاتجاهات ورموزها حاضرة داخل الجامعات وفى الصحف رغمًا عن القيود المفروضة على حريات الرأى، ولم تستطع الصحف الكبرى حجب آراء كبار الصحفيين والكتاب إلا قليلًا، ولفترات قد تطول أو تقصر.

في المرحلة الساداتية كان الاستبعاد منطق النظام والسلطات الأمنية لأنها كانت تراقب وتوجه وتمنع، وكان السادات يعرف بعض كبار الكتاب، ومن هنا ظل هو الذى يختار أو يوجه لاختيار بعضهم كرؤساء للتحرير، أو ككتاب منتظمين في هذه الصحيفة أو تلك،

أو استبعاد بعضهم من الكتابة أصلًا؟

في عصر الرئيس االسابق حسنى مبارك، كانت التقارير الأمنية والوشايات أمرًا من الأهمية بمكان في اختيار القيادات الصحفية، وفى تجاوز انحرافات بعضها المالية، أو عدم كفاءة وقدرة بعضها إلى الحد الذى أصبحت فيه الكفاءة والمهنية في عهده أمرًا مرذولًا وكريهًا، ويدعو إلى الاشفاق على غالب ذوى القدرة والموهبة بل والذراية منهم في بعض الأحيان من قياداتهم التى تستبعدهم عن عمد لاعتبارات سوسيو - نفسية. لم يكن معيار التجنيد للمواقع القيادية بالصحف "القومية" في المرحلة الممتدة لأكثر من ثلاثين عامًا مضت هو الولاء للسلطة وللرئيس وعائلته فقط، وإنما أيضًا المعيار الأمنى أو بعض الولاءات الشخصية لبعض مراكز القوة والثقل داخل النظام ثم الولاء الشخصى لرؤساء التحرير. لم يكن جميع الزملاء سواء من حيث انعدام الكفاءة بل ثمة استثناءات لا تخطئها العين عن كفاءات وظفت قدراتها في دعم النظام ورئيسه وعائلته ومن الطبيعى أن يدفع بعض هؤلاء الثمن السياسى لهذا الخيار.

هذا النمط من التجنيد والخيارات التى تربط المكانة القيادية بالولاء لبعض رموز النظام والأمن أتاح لغالب هؤلاء الزملاء اختيار عناصر أقل من الحد الأدنى من حيث التكوين والمهنية والكفاءة كى يسهل تطويعهم وقيادهم في جيش المدافعين عن الرئيس والعائلة والنظام ورموزه، والأخطر الدفاع عن قياداتهم الصحفية على اختلاف مستوياتها. من هنا تم استبعاد الكفاءات وإقصاؤها إلا فيما ندر من استثناءات، والأخطر دخلت إلى المهنة الصحفية عناصر تفتقر إلى الكفاءة والقدرة والمهنية وذلك من خلال الواسطة أو اعتبارات تتصل بالطابع العائلى أو المحسوبية، وهى أمور وبيلة وسمت بعض الممارسات الصحفية السائدة، وأدت إلى تدهور في مكانة وهيبة الصحافة المصرية - والإعلام عمومًا -، في ظل تضخم مفرط في هياكل العمالة وتدنى المهنية وتفاوت ضخم في مستويات الأجور، وتوريث للمهنة من بعض الآباء لأبنائهم بقطع النظر عما إذا كانوا ذوى موهبة أم لا! ولكنها جزء من ظاهرة توريث المهن في مصر، في الطب والهندسة والصحافة(*).. إلخ. ثمة بيئة فساد وسلطوية أدت إلى بروز ظواهر الفساد الوظيفى داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية.. إلخ.

(*) ظاهرة توريث المهن تحولت إلى ظاهرة فى القضاء والتمثيل والغناء، وفى تخصصات مهنية مهمة تتطلب موهبة وتكوين مهارات وكفاءة، ومع ذلك لم تعد هى المعايير المطلوبة فى هذا الصدد من بعض الأبناء على نحو يماثل كفاءات ومواهب آبائهم.

في ظل هذه البيئة السلطوية، تحولت الكتابة إلى حكر على بعض الصحفيين دون غيرهم، ونظرًا لأننا لسنا إزاء معايير يتم في ضوئها اختيار كتاب الرأى من داخل الصحف أو من خارجها، ضعفت مستويات كتابة الرأى واعتمدت على معايير ذاتية لرئيس التحرير أو بعض ذوى النفوذ والكلمة المسموعة حوله، إن شاء خصص "اقطاعيات" كتابية ومساحات منتظمة لبعض خاصته، أو أصدقائه، أو بعض أصحاب النفوذ خارج المؤسسة الصحفية، أو عناصر لا خبرة ولا وزن لها في تخصصاتها لإبداء الرأى المنتظم، أو لبعض كبار رجال السلطة ولاسيما في المجالات الاقتصادية أو الدينية الذين يعتبرون الكتابة جزءًا من الوجاهة والمكانة في الحياة العامة بقطع النظر عن قيمة ما ينشرونه بل وخطورة بعض ما يقدمه هؤلاء من آراء تفتقر إلى عمق المعرفة أو المتابعة الدقيقة، أو المعلومات الموثقة أو التحليل الموضوعى الرصين. من هنا كان معيار القرب أو البعد من غالب القيادات الصحفية هو المعيار الأول في الدخول إلى دائرة الكتاب والكتابة، وكأنها منح تعطى أو هبات توزع على خاصتهم من الموالين لهم، أو ممن يرتبطون معهم بمصالح خاصة.

هل تستمر معايير الموالاة والطاعة لأولى الأمر داخل السلطة ومراكز القوى داخلها، أو للقيادات الصحفية، أو بعض رجال الأعمال هى معايير تحديد من يكتب الرأى أو لا يكتب سواء على نحو منتظم أو بين الحين والآخر؟ بعد الانتفاضة الثورية لابد من تغيير في العلاقة بين الكتابة والسلطة في السياسة والصحافة ورجال الأعمال!

لم يعد مقبولًا ترك تيار عارم من الكتابة السطحية تسيطر على مقالات وأعمدة الرأى في الصحف القومية، بدعوى أن الجميع يريد أن يبدى رأيه في الشأن العام، خصوصا بعد أن أصبح بعضهم أو غالبهم "ثوار" و"قادة" و"نشطاء" سياسيين، وهو خلط بين الكتابة السياسية كإنتاج إبداعى وعلمى وبين الانطباعات، وهتافات الشعارات العامة على نحو ما يكتبه بعضهم الآن!

إن ظاهرة "الجهلاء الجدد" التى كتبنا عنها في النصف الثانى من عقد التسعينيات أصبح رموزها الآن من "طلائع الفكر الثورى الجديد" وموجهيه!!، وكان يلاحظ أن ثمة شبكات تربط بينهم في المصالح والعلاقات الوظيفية، ومن يدير بعضهم في مراكز الثقل داخل النظام التسلطى.

لم تعد كتابة غالب هؤلاء ذات وزن أو تأثير مع كل تصدع في تركيبة وهياكل النظام التسلطى ورموزه، ولكن الأخطر .. الأخطر بروز بعض التواطؤ مع بعض الذين يتصورون أن كتابة الرأى – لا ممارسة الفنون الصحفية الرفيعة – هى مدخلهم للترقى لأعلى، أو للظهور الإعلامى، وأن كتابة الرأى المنتظم هى ثمن الموالاة والكف عن التظاهر ضد قياداتهم في ظل مرحلة سيولة وعدم يقين وتضاغط، وتختلط فيها التفاهة بالكفاءة والبلادة بالموهبة والمديوكر – ما دون المتوسط– والمنيوكر – ما دون الحد الأدنى –، وهكذا ستستمر الأمور وتظلم الكفاءات والمواهب داخل بعض أبناء الجيلين الوسيط والجديد إلا من خلال وقفة مهنية حاسمة مع دعاة التفاهة، وذلك لأن بعض شباب المهنة يمثلون الأمل الحقيقى لصحافة تقود الطريق – مع الانتفاضة الثورية –إلى مصر الجديدة. أقول للزملاء والأصدقاء – القيادات الصحفية الجديدة – افتحوا الأبواب أمام المواهب والكفاءات وتصدوا لصانعى الرداءة والقبح والجهالة في بلادنا.

المبحث الثانى

سياسة الكلام الآن: كل هذا الصخب! كل هذا الاستعراض! (*)

يومًا بعد الآخر يتأكد وبوضوح أن الدستور أولًا هو الخيار السياسى الأفضل الذى كان علينا أن نبدأ به الهندسة السياسية للمرحلة الانتقالية الأولى، ولم يكن الأمر محض اختيار ذهنى، أو إيديولوجى أو ممارسة لتمرين في التخطيط السياسى لتعليم السياسة للمبتدئين الذين خرجوا من أعطاف ظاهرة الموت السياسى الذى استمر طوال ستين عامًا مضت! كان اختيار التعديل الجزئى لبعض نصوص دستور 1971، والبدء بانتخابات مجلسى الشعب والشورى، كاشفًا عن أن النخبة السياسية في أزمة ومأزق تاريخى بامتياز لعديد الأسباب:

أولها: أن جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى السلفية غلبوا مصالحهم السياسية الآنية في الوصول إلى أغلبية مقاعد مجلس الشعب والشورى، كقاعدة انطلاق لمحاولة

(*) الأهرام 2012/5/17، سياسة الكلام الآن: كل هذا الصخب! كل هذا الاستعراض.

صياغة الدولة وأجهزتها، والنظامين الدستورى والسياسى على هواهم الإيديولوجى. تغليب المصالح الإيديولوجية الدينية على المصلحة العامة للأمة والدولة المصرية، كان محرك تفاهماتهم – وتواطؤاتهم في نظر بعض المراقبين – مع السلطة الفعلية في البلاد، وقاموا بتحويل مرحلة الانتقال الأولى المضطربة إلى سجالات عنيفة لفظية وخطابية ودينية وإلى جدل حول الإسلام والهوية، وكأن الأمة الأكثر تدينًا في المنطقة لا تعرف لها هوية أو إيمانا أو ثقافة على نحو يكشف عن غلبة العقل الأثارى الذى يرمى إلى إشاعة الضبابية والتخليط في أمور تحتاج إلى تحريرها من التزمت والتشدد في الرؤى، والسعى إلى التعلم من تاريخ فشل بعض الجماعات الإسلامية السياسية مصريًا وعربيًا وإسلاميًا – باستثناء بعض نجاحات العدالة والتنمية التركى –، ومعرفة الخبرات العميقة لمعنى الدولة الحديثة ومؤسساتها وكيفية التعامل مع مشاكل معقدة ومركبة تتأبى على بساطة الأفكار الإيديولوجية ولغة الشعارات.

ثانيها: أن غالب الذين نجحوا في انتخابات مجلسى الشعب والشورى وافدين جدد على المؤسسة التشريعية، و لم يتلقوا تكوينًا سياسيًا وقانونيًا – ولو في حدود المبادئ العامة – كى يستطيعوا ممارسة عملهم الرقابى والتشريعى، ومن هنا وجدنا ممارسة تتسم في بعض جوانبها بالخفة في فترة زمنية حرجة تحتاج إلى التبصر السياسى والحكمة والاستعانة بأهل الخبرة، لكن واأسفاه، ذهب بعضهم إلى محاولة الانقضاض على بعض الإصلاحات الخاصة بحقوق المرأة والطفل، بديلًا عن تمكين المرأة، لاسيما في ظل نزعة محافظة ترمى إلى تهميش أدوارها السياسية وفى المجال العام وحصر دورها في الوظائف التقليدية التى تعيدنا إلى أعراف اجتماعية سادت ما قبل الدولة والمجتمع الحديثين!

ثالثها: أن الأغلبية البرلمانية – بل ومعها عديد الأعضاء من القوى المسماة "بالليبرالية"! – تتعامل مع مجلس الشعب وشرعية صندوق الاقتراع، وكأنها هى الشرعية الوحيدة في البلاد، ويحاول بعضهم أن يعتبر العملية الثورية المجهضة هى أحد أقنعة البرلمان! هكذا! ما الذى ترتب على هذا الفهم الخطأ للشرعية السياسية واختصارها واختزالها وتأميمها لصالح الأغلبية البرلمانية الإسلامية السياسية؟

إن الأغلبية تتصرف سياسيًا وإعلاميًا وكأنها هى الحاكم الإمبراطورى الجديد للبلاد والعباد، وكأن البرلمان – بكل تقاليده التاريخية ومواريثه في إنتاج التشريعات الأساسية – هو الذى يوجه ويراقب ويشرع وينفذ ويفصل في المنازعات بين الناس، ويدير الإعلام

المرئى والمسموع والمكتوب، ويدير كافة السلطات! قيل لهم كثيرًا خففوا الوطء والغلظة وبعض الصياح عن الناس، واعتصموا بالحس والرؤية التاريخية والمسئولية السياسية وبعض الحكمة حتى نستطيع الخروج الآمن من حالة الفوضى - النسبية - والاضطراب والتشوش في الرؤى والسياسات والقرارات، لكن يبدو أن الأصوات المستقلة والجادة لا صدى لها لدى النخبة البرلمانية وما وراءها من جماعات وأحزاب، وكذلك لدى بعض السلطة الفعلية في البلاد، حتى أوصلوا البلاد والعباد إلى هذا المأزق التاريخى، حيث ينظر إلينا في المنطقة بإشفاق حينًا، وتندر ووصل الأمر إلى سخرية مبطنة حينًا آخر على خيبات النخب المصرية والمقارنات بين ما كان يحدث في مراحل عز مصر الحضارى والسياسى، وقدراتها على الإلهام!

الأغلبية البرلمانية تتصرف خارج الإطار الدستورى المؤقت التى توافقت عليه مع السلطة الفعلية، وأرادت طرح الثقة بالحكومة في حين أن التقاليد والمبادئ الدستورية العامة المستقرة قضائيًا - في دستور 1971 سيئ الصيت - لا تعطيها ذلك، ولا الإعلان الدستورى. صخب وضجيج سياسى ساهم مع السلطة الفعلية، وبعض ممارسات مرشحى الرئاسة، في تحويل مصر إلى مسرح للفرجة السياسية في المنطقة والعالم، كنتاج لقصر النظر السياسى، والميول الاستعراضية والتلفازية لنخب لا تراعى في خطاباتها وآرائها ومسلكها السياسى مسئولية أمة عريقة انكسرت وتفككت بعض عراها إلى فرق دينية ومذهبية وعرقية ومناطقية وبعضهم ليس لديه بعض الحكمة لكى يقول لنا كيف نعيد بناء الموحدات الوطنية بين كل هذه المكونات في إطار ديمقراطى يجدد الدولة وسلطاتها، ومؤسساتها، ويحترم دولة القانون.

هل البرلمان يتصور أنه هو الذى يوجه السلطة القضائية المستقلة وذات التقاليد والهيبة! هل بعض أعضاء البرلمان يريدون استخدام التشريع لعقاب المحكمة الدستورية العليا وإرهاب قضاتها والتأثير عليهم من خلال تعديل قانونها تحت دعاوى شتى! هل هى ضربة استباقية للتأثير على نظر الطعن بعدم دستورية الإطار القانونى للنظام الانتخابى المختلط الذى تشكل في ضوئه البرلمان؟ هذا أمر لا يجوز، ويمس استقلال القضاء ويشكل تدخلًا سياسيًا في أعماله، وينتهك مبدأ الفصل بين السلطات!

ما معنى أن يحاول بعضهم وضع قانون للسلطة القضائية أو للمحكمة الدستورية العليا قبل وضع دستور جديد للبلاد يحدد شكل النظام الدستورى برلمانى أم شبه رئاسى - على

النمط الفرنسى أو نظائره - أم رئاسى! أليس وضع وشكل توازنات القوة وتوزيعها بين السلطات هو محصلة للتوافق الوطنى حول طبيعة النظام الدستورى! لماذا كل هذا الصخب! إنها السلطة والهيمنة والعقلية الشمولية التى لا تزال تحكم حياة النخبة! وا أسفاه!

الفصل الثانى

سياسة الإعلام المضطرب

المبحث الأول

سياسة الضوضاء والغموض (*)

أحد أبرز ملامح إعلام وسياسة المرحلة الانتقالية هو الغموض والمدارة والتواطؤ والأفكار المبتسرة، واللغة الإنشائية الممتلئة بالفراغ والخواء في المعانى، والأخطر أنها لغة خطابات ساعية للتغرير السياسى والخلط والتشويش على "المواطنين" - لا نزال دون هذا الوصف/ الحالة - وخلط السياسى والوضعى بامتياز بالسند الدينى التأويلى، والأخطر بروز مصالح دنيوية اقتصادية واجتماعية لبعضهم تبدو في غطاءات دينية ترمى إلى التدليس على غالب الناس الذين يعيشون حياتهم وعقائدهم منذ دخول الأديان والإسلام إلى مصر دونما شك في معتقداتهم أو تغيير لها، والأخطر أن بعض هذه القوى السياسية الوضعية تحاول تشكيك الناس في هويتهم، وهوية بلادهم وكأن الهوية يمكن إنتاجها وتحقيقها وحياتها فقط منصوصًا عليها في بعض الوثائق الرسمية، وكأن عدم وضعها يعنى أن الناس سيفقدون هويتهم ومكوناتها المتعددة إذا لم تنص عليها في بعض الوثائق.

خلط وتمييع لجوهر القضايا والمشكلات الوطنية الصعبة في مرحلة الانتقال، والسعى إلى توجيه الناس وجهة يرضاها ذو المصالح والتواطوءات والاتفاقات الساعية إلى تجاوز القوى والطلائع الديمقراطية التى خططت - على الواقعين الافتراضى والفعلى - وقامت بالانتفاضة

(*) الأهرام 2011/6/2، الإعلام المضطرب في مرحلة الانتقال: سياسة الضوضاء والغموض والخوف.

الديمقراطية الثورية في 25 يناير 2011، ودفعت ثمن ذلك من دماء شهدائها ومصابيها على أيدى القوى الآثمة المستبدة والفاسدة حول نظام مبارك التسلطى. الإعلام المرئى والمسموع والمكتوب يشكل أحد أبرز الأدوات التى تشارك بوعى، ولا وعى في إنتاج حالة تغييب الوعى الاجتماعى والسياسى شبه الجمعى في بلادنا، وذلك لغياب رؤى لدى بعض القوى الفعلية التى تدير المرحلة الانتقالية لكيفية التعامل مع هذه العملية الحرجة والمركبة والمعقدة. يبدو أن صدمة المفاجأة الثورية كانت أكبر من رؤوس وأخيلة بعض "قادة" النظام وإعلام تديره مصالح السلطة وتوجيهاتها، ومعهم وبتواطؤ عام من إعلام القطاع الخاص ومصالحه – المرئى والصحفى –، حيث سادت حالة من الضوضاء التى تهدف لصرف المواطنين عن تشكيل وعى نقدى بصير إزاء ما يحدث في بلادهم والإقليم والعالم قبل 25 يناير وبعده. ثمة استمرارية لثقافة النفاق السياسى الذليلة من نقل الولاء للرئيس وعائلته وبعض مراكز القوى السابقة إلى السلطة الفعلية في البلاد، حيث قصائد المديح والانصياع إلى توجيهات القوة الفعلية المهيمنة. الأخطر هو محاولة بعضهم تشتيت اهتمامات غالب "المواطنين" من أبناء الأمة المصرية بعيدًا عن المتابعة والمشاركة والرقابة – وهذا حقهم الأصيل كمصدر للسلطات جميعها – على عمليات إدارة المرحلة الانتقالية وملفاتها الحرجة، سواء الأمنية والطائفية والاقتصادية والإعلامية. يبدو بوضوح أن استمرارية سياسة النفاق السياسى الوبيلة وممثليها ورموزها، ترمى إلى بث رسالة مفادها لكم التأييد ولنا الاستمرارية بعد المرحلة الانتقالية التى ستستمر حاملة لغموضها وعديد احتمالاتها! بعض هؤلاء لا يزالون يتصورون واهمين أن النفاق وغلق أبواب حرية الرأى والتعبير أو التضييق، واستبعاد بعض الكتاب والمفكرين وحصارهم هى جوهر العقد الجديد / القديم مع السلطة الواقعية. ثمة نفاق ردئ يتمثل في توجيه المديح "لشباب الثورة" و"الثورة"، أى النفاق المجانى لشىء يبدو عامًا وغامضًا ويكسب المداح – ربيب النظام القديم وأجهزته المعادية للحريات – بعض من "الثورية" والاحترام بينما تاريخه وملفاته محملًا بإثم النفاق السياسى.

إن صيغة النفاق مقابل الاستمرارية في المواقع القيادية، هى وهم تحت أى سيناريو محتمل لخارطة الطريق التى وضعت في العتمة السياسية بين أطراف باتوا معلومين بالضرورة! لكنها عتمة ستبدو باهرة – وفق الطاهر بن جلون – إذا يتكشف النفاق وحاملوا مباخرة، والمتواطئون على حرية المصريين ومستقبلهم، وسيأتى أوان المحاسبة والمساءلة الصارمة. ثمة من يتوهم أن إدارة المراحل الانتقالية تدور خارج عيون التاريخ ومن ثم مصائره والأخطر أن

سيادة عدم الشفافية والمساءلة ستنسى بعد نهاية مراحل الانتقال!! هؤلاء يستحقون جميعًا ضحكة فلسفية وتاريخية ساخرة وصاخبة معًا! نعم يبدو أن بعضهم – من حزب المنافقين والمتواطئين وحملة المباخر لبعض القوى – يتصورن واهمين في ظل عصر ثورة المعلومات والاتصالات أنهم سيفلتون من المحاسبة وأن غموض العتمة لن يؤدى إلى تسرب ما الذى كان يتم في الستر السياسى من تفاهمات أو اتفاقات بين عديد الأطراف وثوبًا "على ثورة" أو "انتفاضة ديمقراطية ثورية" قصارى ما يقال أنهم شاركوا فيها بعد قيامها بعد سبق رفض لها ولتمريناتها السياسية من قبل. إن بعضهم يتناسى أو يجهل أن مراحل الانتقال تحتاج إلى رؤى خلاقة وأصيلة وعميقة وليست محض شعارات سائلة لا معنى ولا قيمة لها!

من هنا لابد من وقف بعض السلوكيات والقرارات الحاملة لخفة سياسية ومهنية لا تحتمل من بعضهم، وعلى كافة الأطراف أن تعتصم بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان بوصفها هى المبادئ العامة التى تحكم مراحل الانتقال – كما مراحل الاستقرار – ولأن مصر قد وافقت وصادقت عليها، وهو ما سبق أن أقرته السلطة الواقعية ولا تزال ومن ثم يبدو حتميًا احترام المادة (12) من الإعلان الدستورى – رغمًا عن ركاكة الصياغة الفنية –، ولكنها تؤكد على أحد المبادئ الدستورية العامة التى جاءت بها دساتير مصر الملكية والجمهورية والمبادئ الدستورية المقارنة على اختلافها من أن "حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد والنقد الذاتى ضمان لسلامة البناء الوطنى" وبقطع النظر عن هذا الغموض المتمحل في الصياغة، وبعض الاصطلاحات الغامضة للدولة التسلطية وبطاركتها الديكتاتوريين، إلا أن القاعدة السائدة مصريًا وفى الأمم الديمقراطية المتمدينة أن حرية الرأى هى أم الحريات جميعها.. ولا وصاية لأحد عليها، وأن الرأى بالرأى والقول بالقول والمقال بالمقال والكتاب بالكتاب.. إلخ، لا وصاية من أحد أيا كان على عقل الأمة وآراء مفكريها وسياسييها وصحفييها ومواطنيها.. إلخ. لا يوجد في المراحل الانتقالية بطريركات أوصياء على عقولنا وأفكارنا وآرائنا وعلى روح الأمة التى يحاول بعض سدنة وخدم الشمولية السياسية والدينية – في تواطؤات قد تمتد من الداخل إلى خارج بلادنا –، أن يجعلوا من أنفسهم بديلًا عن الديكتاتور وأسرته ومراكز القوى حوله من سدنة الفساد والاستبداد والجهل. إن صيانة حرية الرأى والتعبير تمثل أكبر التزامات السلطة الواقعية ورصد الانتهاكات سترتب المساءلة القانونية والسياسية على بعض الذين يشاركون في اغتيالها أو المس بها أيا كانوا!

ارفع صوتك .. ارفع رأيك .. ارفع رأسك يا أخى أنت مصرى.. نعم ارفع رأسك يا أخى مضى وستمضى عهود وذيول الاستبداد والفساد طال الوقت الانتقالى أم قصر .. وسيأتى وقت الشفافية والمساءلة ودولة القانون والديمقراطية الحديثة.

المبحث الثانى
أسئلة الصحافة الآن! ليس لدى الشورى من يكاتبه! (*)

يبدو أن الأسئلة المحورية حول تاريخ ومستقبل المؤسسات الصحفية القومية لا تجد من تشاغله أو يهتم بها سواء على الصعيدين السياسى والمهنى، ولا أسئلة الكتابة الحقيقية، ولا العلاقة بين الفكر والإدارة الصحفية، ولا قضايا الملكية، في طور جديد مختلف! لا أحد يبدو معنيا بدرس تاريخ من الخسائر في العقول والمواهب لصالح كتل بشرية تم تعيينها دونما معايير ووفق تقاليد المحسوبية والموالاة والواسطة طوال عديد العقود من تطور التسلطية الصحفية بوصفها الوجه الآخر للتسلطية السياسية التى سادت وبرز خلالها مجموعة من البطاركة الصحفيين المستبدين الذين جاءوا إلى مواقعهم تعبيرًا عن قيم الموالاة والتبعية "للدولة العميقة" في بعدها الأمنى، ورضاء حاكم فرد مستبد عند قمة النظام لا يأبه بالمواهب أو الكفاءات أو حتى نوعية المنتج الصحفى كأحد عناصر القوة الناعمة المصرية تاريخيًا.

هل راجع بعضهم داخل مجلس الشورى ملف بعض مؤتمرات نقابة الصحفيين وقرأ الدراسات التى قدمت حول قائمة الاهتمامات والمشاكل وأولوياتها وتوجهات الجماعة الصحفية حولها!

إحدى أكبر المشكلات الآن ليس اختيار رؤساء التحرير وما هى المواصفات والشروط المطلوبة، للاختيار على نحو ما جاء بقائمة الشورى مع المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين!

(*) الأهرام 2012/7/21، أسئلة الصحافة الآن! ليس لدى الشورى من يكاتبه.

غالب رؤساء التحرير لا غبار عليهم، ولكنهم يديرون الصحف الكبرى في ظل بيئة تضاغط سياسى، ومحاولة بعض الصحفيين الموالين للأغلبية الجديدة أن يجلسوا على مقاعد القادة الحاليين، لاستكمال عملية إعادة توجيه الأجهزة الإعلامية إلى سياسة جديدة داعمة للتيار الإسلامى السياسى! الذى واجه انتقادات عديدة حول خطابه وبعض ممارساته من الإعلام الرسمى، لاسيما الصحف! إذن نحن لسنا إزاء محاولة لتطوير الصحف والمؤسسات القومية وإنما محاولة للاستيلاء السياسى عليها من مؤسسة مجروحة في شرعيتها الدستورية والسياسية هى مجلس الشورى!

كنت أتصور أن النقاشات ستدور حول القضايا المهمة وعلى رأسها:

أولًا: ملكية الصحف، وهل تستمر هذه التركة المثقلة بالمشاكل تحت سيطرة الدولة: أم النظام؟ هل تتغير السياسات التحريرية وينتقل الولاء من "الحزب الوطنى" والرئيس السابق إلى "الحرية والعدالة" و"النور" ومن والاهما؟ أم الولاء للمهنة والحرية والأمة؟

بتعبير أكثر صلاحية هل تتغير القيادات الصحفية وفق التغير في الحكومات وتركيبة البرلمان؟ هل يستمر مجلس الشورى أساسًا؟ وما هو دوره؟ في حال ما إذا كان رئيس الجمهورية، ينتمى إلى حزب سياسى ما أو مستقل هل يساهم في اختيار رؤساء مجالس الإدارات والتحرير أم أن الأمر سيترك للأغلبية داخل الشورى إن استمر في الدستور القادم؟

هل وضعية الملكية ستتحول إلى الخصخصة وأى المؤسسات ستخضع لها؟

ما دور العاملين في عملية تغيير الملكية إذا ما تمت؟ هل سيكون لهم نسب ملكية في الأسهم في ظل أى شكل قانونى جديد؟ كل هذه الأسئلة في إطار تفاقم وتراكم الديون على عديد المؤسسات، وتحتاج إلى معالجة في العمق، وليس فقط الحديث عن معايير لا مهنية في الاختيارات!

هل بحث مجلس الشورى انفجار العمالة الإدارية والفنية والعادية والصحفيين في هذه المؤسسات ومشكلة تدنى بعض مستويات الأداء لهؤلاء على المحاور كافة؟

هل درست مسألة تدهور المستويات المهنية في الأداء مقارنة بالصحافة اللبنانية، وحتى الخليجية؟ هل تمت دراسة أساليب اتخاذ القرار داخل المؤسسات ومدى رشده الاقتصادى والإدارى والتحريرى!

هل طرحت التجارب المقارنة في تطوير المؤسسات الصحفية في مرحلة الانتقال من نظم سلطوية إلى ديموقراطية وتعددية! هل تمت دراسة التجربة التونسية بعد بن على؟

ملفات متخمة بالتواريخ والأزمات المتراكمة وتحتاج إلى رؤية ونظرة علمية واقتصادية ومهنية، بديلًا عن هذه النزعة للهيمنة على المؤسسات الصحفية القومية، وبروز سادة جدد مشهود لهم بالموالاة للأغلبية الجديدة في مجلس الشورى المهدد بالحل، والرئاسة، ومجلس الشعب الذى تم حله فعلا؟

أخطر ما في معايير الشورى أنها تفتقر إلى المهنية، وتعبر عن رؤية سياسية قصيرة النظر لا تعالج مشاكل هيكلية، وإنما تحاول إيجاد تبريرات شكلانية لاختيار قيادات جديدة ذات توجه إيديولوجى وولاء سياسى لذات الاتجاه الإخوانى والسلفى المسيطر على مجلس يعمل تحت التهديد بالحل!

المطلوب إعلاء قيم ومعايير المهنية في إطار رؤى مستقبلية لإعلام مستقل عن الحكومات والأغلبيات السياسية المتغيرة، وعن الرأى العام المتقلب. إعلام ديمقراطى يكرس حريات الرأى والتعبير ويتسم بمواكبة تحولات عاصفة، تهدد الصحف الورقية في سويدائها وأساليب عملها وذهنية من يديرونها، بل وفى طبيعة هذه الصحف في عالم تنهمر فيه الصور والأخبار فور وقوعها ويتم تلقيها واستهلاكها فورًا. عالم أصبح فيه زمن الصورة والحدث والتلقى واحدًا!

كفى تبسيطا للملفات باتت أكثر تعقيدًا وخطورة! كفى استعارة لتجربة نظام مبارك ودولته العميقة المستمرة!

الفصل الثالث

سياسة الانتقال

المبحث الأول

إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد والتلكؤ (*)

هل تتغير سياسة مصر الخارجية من طور التراجع إلى بناء مكانة ودور فاعل في الإقليم والعالم؟

في أعقاب الثورات أو العمليات الثورية والانتفاضات الشعبية أو الانقلابات العسكرية أو التمردات الجماهيرية قد تحدث بعض التغيرات في السياسة الخارجية لهذا البلد أو ذاك، ولكن نوعية وطبيعة التغير في توجهاتها وقراراتها تختلف من حالة دولة لأخرى، وفق السياقات التاريخية والجيو - سياسية، والاقتصادية وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية.

في بعض الحالات القريبة من المثال المصرى، غالبًا لا تتم تغييرات نوعية أو جذرية في السياسة الخارجية، لعديد الاعتبارات التى نشير إلى بعضها فيما يأتى:

1 - الطبيعة الانتقالية القلقة وغير المستقرة وتضاغطاتها السياسية الداخلية والدولية، التى قد تؤدى إلى بعض من السلوك المتردد في إدارة السياسة الخارجية بين التغيير الحذرّ، أو الراديكالى.

(*) الأهرام 2011/10/20، إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد والتلكؤ، هذا المقال وجيز ما نشرناه فى أولًا من الباب السادس، الفصل الأول من ص 385 إلى 389ص.

2 – المرحلة الزمنية الوجيزة والقصيرة بين العملية الثورية في 25 يناير 2011 إلى اللحظة الراهنة – أكتوبر 2011 – تشوبها السيولة النسبية وبعض من الفوضى الداخلية على نحو لا يؤدى إلى بلورة رؤية متكاملة للسياسة الخارجية، خصوصًا في ظل استمرارية نمط من أجهزة النظام القديم وبعض عناصره في تركيبة السلطة الفعلية التى تدير البلاد في المرحلة الانتقالية.

3 – استمرارية إرث امتد لثلاثين عامًا مضت من الممارسة والتوجهات في إدارة السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسى الذى يميل إلى تغليب أنماط تفكير وثقافة دبلوماسية – تقاليد وعقائد وممارسات في إطار استمرارية بعض تصورات السياسة الخارجية في العهود السابقة – في إدارة العمل أثناء المرحلة الانتقالية.

4 – احترام السلطة الفعلية للاتفاقات والمعاهدات الدولية أثناء المراحل الانتقالية وعلى رأسها اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وغالبية بنودها ولاسيما الأمنية.

5 – العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة وطبيعة الالتزامات والإكراهات المترتبة عليها.

في ضوء عديد الاعتبارات سالفة السرد، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الانتقالية سوف تتسم بالاستمرارية في توجهاتها، وطبيعة مصالحها المستمدة من النظام القديم مع تغيير طفيف في اللغة السياسية والدبلوماسية ولهجة خطابهما إزاء بعض القضايا الإقليمية والدولية، مع بعض من التردد والتغيير الحذرّ، وذلك على النحو الآتى:

أ– استمرارية نمط التحالف مع الولايات المتحدة على الصعد العسكرية والاقتصادية والسياسية، والحذرّ الشديد في لغة التعبير مع الإدارة عن هذه العلاقات للحفاظ على المعونات العسكرية والاقتصادية. هذا التوجه سيؤدى إلى توليدّ بعض الضغوط الداخلية – من القوى الثورية الشابة والإخوان والسلفيين والجماعات الإسلامية وبعض الأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية – إزاء المساندة الأمريكية لإسرائيل وإزاء موقفها من القضية الفلسطينية.

ب– عدم المساس باتفاقية السلام مع إسرائيل، والتأكيد على احترام قواعدها مع محاولة تبدو متعثرة إلى حد ما، لإحداث تغيير في بنودها، لاسيما الجوانب الأمنية في المنطقتين

(ب)، و(ج)، والأحرى (ج)، من حيث شروط أعداد القوات المصرية ونوعيتها، وأنماط التسليح وعتاده في المنطقة (ج). بدا هذا التوجه في أعقاب اعتداء إسرائيلى ثم مؤخرًا على الحدود المصرية، واستشهاد 6 جنود شرطة مصريين. (*) إن تعديل الاتفاقية فيما يخص المنطقة (ج) من الأهمية بمكان وذلك لحماية الحدود المصرية من اعتداءات واختراقات محتملة من قبل بعض الجماعات الإرهابية التى تشكل تهديدًا للأمن المصرى في منطقة سيناء.

ج- محاولة الموازنة بين تطلعات القوى الثورية الشابة، في ضرورة إعادة التوازن إلى العلاقات المصرية مع السعودية ودول إقليم النفط العربى من خلال إبراز هامش من التمايزات والاستقلالية التى غابت في ظل حسنى مبارك، من أجل الحصول على بعض الدعم الاقتصادى من الدول النفطية - قروض ومساعدات .. إلخ - هذا التردد ينعكس على صمت الخطابين السياسى والدبلوماسى إزاء ما يحدث في اليمن والبحرين. وانعكس هذا التردد أيضًا إزاء الأوضاع في ليبيا في بداية تفجرها لاعتبارات تتصل بالعمالة المصرية، أو بعض إيداعات القذافى والاستثمارات الليبية في مصر. والتلكؤ في التراجع عن عودة العلاقات مع إيران، واستمرارية بعض الأصوات الدينية المعادية للشيعة، والتشديد على ضرورة مواجهة ما يسمى بالتسلل والتبشير الشيعى إلى داخل مصر وفى الإقليم.

د- تطوير نسبى في العلاقات مع تركيا سياسيًا واقتصاديًا، وذلك في حدود لا تثير مخاوف إسرائيلية وأمريكية.

هـ- استمرارية المسعى لإبرام مصالحات فلسطينية - فلسطينية بين الفصائل المتنازعة، وبين السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس والجهاد الإسلامى والجبهة الشعبية في قطاع غزة.

و- بروز لهجة مختلفة نوعًا ما في خطاب السياسة الخارجية في الأمم المتحدة إزاء الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس.

(*) قامت بعض الجماعات السلفية الجهادية بالاعتداء على مجموعة من الجنود المصريين على الحدود مع قطاع غزة عند رفح، والاستيلاء على عربتين مدرعتين، وهو ما أدى إلى استشهاد عدد 16 من جنودنا، ثم قامت إسرائيل بالتصدى لهذه المجموعة مما أدى إلى وفاة عدد 3 وتدمير العربتين المدرعتين. ثم استخدام هذه الواقعة الخطيرة فى تسويغ عملية تغيير قيادة أعضاء المجلس العسكرى وقادة الأفرع والجيوش، فى 2012/8/12. فى 2012/8/26 قامت طائرة إسرائيلية بدون طيار باختراق المجال الجوى المصرى فى شبه جزيرة سيناء وقتلت أحد أعضاء تنظيم القاعدة سبق أن شارك فى الاعتداء على إيلات.

ز– السعى إلى استعادة دور دبلوماسى، وسياسى نشط مع دول حوض النيل من أجل الحيلولة دون تأثير توافقات غالب دول نهر النيل على ميزانية مصر المائية، و تزايد احتياجاتها في هذا الصدد.

يتبلور هذا الدور في الزيارات إلى بعض دول النهر لاسيما إثيوبيا وكينيا، مع السعى إلى مشروعات مشتركة.

ح– دعم دولة جنوب السودان حتى لا تكون خاضعة لتأثير علاقاتها مع إسرائيل، وذلك من خلال سياسة للمساعدات الاقتصادية والفنية المصرية لدولة الجنوب، وبما لا يؤثر ذلك على العلاقات مع شمال السودان.

وجيز ما تقدم استمرارية في التوجهات مع بعض التغيرات إزاء بعض المناطق، بالإضافة إلى التردد والتلكؤ إزاء بعض القضايا الأخرى ذات الحساسية، وهى أمور لا تزال تفرضها طبيعة المرحلة الانتقالية بالإضافة إلى التغيير في قيادة الدبلوماسية المصرية – ثلاثة وزراء خارجية – الذى يعكس بعض التردد وعدم تبلور رؤية جديدة لصياغة السياسة الخارجية المصرية في طور جديد ومختلف نسبيًا في الإقليم.

المبحث الثانى
البحث عن سياسة تشريعية جديدة! (*)

أمام مجلس الشعب الجديد والانتقالى – أيا كانت مدته – عديد المهام الملحة والحساسة سواء على صعيد الإنتاج التشريعى، أو العمل الرقابى على السلطة التنفيذية وتحديدًا السلطة الفعلية وكيفية إدارتها للمرحلة الانتقالية.

ثمة فرصة تاريخية متاحة أمام المجلس كى يلعب دورًا مهمًا في المساعدة على بناء أرضيات مشتركة وتوافقات رئيسة بين القوى السياسية على اختلافها لإدارة المرحلة الانتقالية بعقلانية

(*) الأهرام 2012/1/26، البحث عن سياسة تشريعية جديدة.

ورصانة سياسية، وإحساس أعضاء المجلس بالمسئولية السياسية والوَطنية التى تجعلهم يؤثرون المصالح العامة للأمة على بعض المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأحزابهم أيا كانت. من هنا تقع المسئولية التاريخية - بالمعنى والدلالة العميقة - على الأغلبية وضرورة كبح غلواء بعض أعضائها في إطلاق التصريحات، والآراء التى تنطوى على بعض الرعونة وعدم التبصر السياسى أو التشريعى، أو إعادة إنتاج لبعض الفتاوى الدينية أو السياسية أو الاجتماعية التى كانت جزءا من متون الماضى وأسئلته ومشكلاته، و لم تعد هذه الأسئلة ومشكلاتها قائمة في عالمنا.

إن هذا البرلمان الجديد لديه مهام جسام تتمثل في إعادة الهيبة إلى المؤسسة التشريعية، من حيث رصانة الخطاب التشريعى، والرقابى، بحيث لا تتحول كلمات الأعضاء إلى خطابات منبرية إنشائية وعنعنات ونقليات وشروح على المتون في غير موضعها. الفضاء البرلمانى يختلف عن فضاءات دينية أخرى، وهذا لا يعنى عدم تناول بعض القضايا الدينية أو الفقهية، وإنما في سياقاتها وموضوعاتها المطلوبة في ظل رؤية اجتهادية، وتجديدية على المستويين الفقهى أو التفسيرى أو التأويلى، لأن النظرة السياسية والتشريعية الضيقة أو التى تتسم بالغلو في الرؤية تؤدى إلى تعقيد واضطراب العملية التشريعية، بحيث تتحول إلى وضعية مفارقة للواقع الموضوعى ومشكلاته وتعقيداته مما يفقد التشريع وظائفه في الضبط الاجتماعى والإدارى والجنائى وفى نطاق المعاملات المدنية. ثمة عديد المخاوف من بعض الآراء المتشددة أو المحافظة التى يمكن أن تزايد على بعضها بعضًا بالغلو السياسى والدينى الوضعى، بما يؤدى إلى عسر إدارة العملية التشريعية، أو الوصول إلى موازنات بحجة التوافق الشكلى على نحو يؤدى إلى تعقيد المشكلات الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية.. إلخ، التى يرمى المشرع إلى إيجاد حلول لها، وللنزاعات على المراكز القانونية.

مطلوب من البرلمان الانتقالى أن تعى نخبته أن الانتخابات لا تعنى نهاية المرحلة الانتقالية الأولى، وأن التحول من السلطة الفعلية إلى سلطات منتخبة على نحو ما تم في خارطة الطريق، لا يعنى نهاية العملية الثورية التى اقتطف ثمارها بعضهم "كأفراد" أو أحزاب، لأن الذين قاموا بالانتفاضة الثورية لا يزالون خارج المؤسسات والسلطات، وتجرى عملية التحول الانتقالى بعيدًا عنهم، و لم تتحقق إلى هذه اللحظة الأهداف الثورية الحقيقية.

إن صياح بعضهم التمجيدى للشهداء والمصابين يرمى إلى توظيف المعانى النبيلة للشهادة

والاستشهاد في مجال التنافس والصراع السياسى. حقوق الشهداء لن تأتى بالتعويضات ولا توفير مساكن لعائلاتهم، أو علاج الجرحى وتوفير وظائف لهم، كل هذا مهم ولكنه من النوافل، والأهم بديلًا عن الصياح طرح مسألة المحاكمات القانونية العادلة، وليس الثأر، ولا بعض الفتاوى التى ترى في بعض الحلول العرفية حلًا، هذا فكر تقليدى يعتمد على قانون الأعراف ويرمى إلى حماية الجناة من القتلة، والفاسدين!

ليست هكذا تدار الدول والأنظمة السياسية ولا هكذا رجال السياسة والمشرعون إلا في إطار القبائل أو العشائر .. إلخ، إن نظرة كهذه تعنى الاجهاز على قانون الدولة وإسقاطه عن طريق هذا النمط من التفكير. بعض هؤلاء لابد أن يتسموا بالرصانة والمسئولية الوطنية معا إزاء بعض مشروعات خلق شرطة أخلاقية ودينية ورقابية على سلوك المصريين أسوة بما يتم في بعض دول البداوة النفطية. هذا التفكير التقليدى يؤدى إلى خلق ازدواجية مع جهاز الدولة الشرطى، ويدفع إلى العنف المفرط خارج القانون بل يؤدى إلى نشر عدم الاستقرار الاجتماعى والتنصت والرقابة خارج القانون على نحو يهدم الحقوق والحريات الشخصية والعامة، بل ويغتال الحق في الخصوصية... إلخ.

على أعضاء المجلس احترام القواعد والمبادئ الدستورية العامة والقانون وقواعد اللائحة حتى يكتسبوا احترام وتقدير المواطنين لاسيما النخبة، وأن تنفتح صدورهم للنقد الموضوعى، ويكونون عونًا للإعلام، وللإبداع ولا يشكلون قيدًا على حرية الرأى والتعبير والإبداع بوصفها أم الحريات العامة. إن البرلمان في المراحل الانتقالية لابد أن يكون لديه قائمة أولويات تشريعية ورقابية مدروسة بعناية شديدة، حيث لا قيمة ولا تأثير لأى تشريع لا يصدر عن سياسة تشريعية جديدة ترفع عوائق وتناقضات البنى التشريعية المترهلة والتى يفتقر بعضها وربما غالبها لمقومات الفن والصناعة والصياغة التشريعية الفنية الدقيقة والمحكمة على نحو ما كان يتم في المرحلة شبه الليبرالية.

نأمل أن تكون هناك فلسفة وسياسة وإدارة عقلانية ومنفتحة للعملية التشريعية معاصرة تواصل تقاليدنا القانونية الحديثة والمعاصرة وتستكملها في إطار القانون المقارن في ظل عالم تنهار فيه الحدود.

المبحث الثالث
محاكمة المواطنين أمام قاضيهم الطبيعي: فريضة دستورية وضرورة سياسية (*)

إن حالة الفوضى العارمة التى تجتاح مصر ليست مقصورة على الاضطراب وعدم الفعالية الأمنية، أو سيولة الرؤى والأفكار السياسية الهشة والساذجة - والاستثناءات محدودة - التى تطرحها علينا مجموعات منقسمة تنتمى إلى عالم متشظ من بقايا الأفكار السياسية والدينية التى عفى عليها الزمن و لم تعد تثير أية دهشة أو اهتمام أو صلاحية. أخطر ما في الفوضى هو ضعف المسئولية السياسية والأخلاقية بل والدينية لدى دعاة الدولة الدينية بقناع مدنى! تغيب القيم الحداثية السياسية، بل وحتى القيم الإسلامية الفضلى لصالح الأثرة السياسية، والأنانية الذاتية والتنظيمية لمن يريدون الوثوب إلى السلطة ومغانمها والانقضاض على عملية ثورية في طور التطور والسيرورة، وذلك حتى لا تتحول إلى ثورة كاملة تزلزل النظام الشمولى والقمعى الفاسد، ورموزه وقادته ومؤسساته، وتحاسب من شاركوا في إدارته بفساد الرؤى والضمائر المثقوبة وأورثوا البلاد تراكما في الفساد والجهالة السياسية والعلمية والفكرية على نحو أدى إلى تجريف سياسى لم تشهد مصر له مثيلا منذ بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها ونخبتها ومنظوماتها التحديثية، وفلسفاتها وهندساتها السياسية والقانونية والفكرية والقيمية الحداثية المبتسرة. إن أخطر جرائم نظامى السادات ومبارك معا، هو الكراهية العميقة للمثقفين النقديين والعلماء على نحو أدى إلى استبعاد المعرفى والعلمى في مقاربة المشاكل والظواهر وفى إنتاج القرارات "السياسية" والأحرى البيروقراطية في عديد المجالات من السياسات العامة - الاجتماعية والأمنية والاقتصادية - ومن الإهمال للنظام التعليمى وسياساته ومناهجه ومؤسساته الذى تحول في مدخلاته ومخرجاته إلى أكبر كارثة سياسية واجتماعية ساهمت في تخلف مصر التاريخى منذ هزيمة يونيو 1967، وتفاقمت في عصرى السادات ومبارك، وأصبحت سياسات التعليم ومؤسساته هى أدوات إعادة إنتاج

(*) الأهرام 2011/9/8، محاكمة المواطنين أمام قاضيهم الطبيعي: فريضة دستورية وضرورة سياسية.

وتكريس التخلف المصرى على كافة الصعد والمحاور.

كراهية المثقف والثقافة والعلم والمعرفة ورجال القانون والقضاة كانت أحد نواتج النظام السياسى الذى يقصر الخلافة السياسية في البلاد على هوى من يشغل منصب رئيس الجمهورية الذى يختار نائبه وفق دساتير جمهورية كرست السلطان الغشوم له. هذا الخلط بين القيادة في إطار الهرمية القيادية العسكرية الصارمة داخل تقاليد المؤسسات العسكرية، وبين رئاسة الدول كانت جزءًا من التركيبة الثقافية والخبراتية لرؤساء الجمهورية في مصر بعد ثورة يوليو 1952. من هنا نشأت ما أسميناه بظاهرة الإدراك الأداتى للدساتير والقوانين لدى رؤساء الجمهوريات، والوزراء القادمين من المؤسسات العسكرية والأمنية. ونقصد بذلك أنهم تعاملوا مع الدساتير والقوانين بوصفها أدوات تعطيهم صلاحيات واسعة لكى يحكموا قبضتهم على البلاد والمواطنين. من هنا تحولت نصوص الدساتير وبعض القوانين إلى أداة للطغيان الشرقى واستباحة حريات المواطنين وتحويل الجمهورية المصرية إلى سلطنة مملوكية تدار بلا ضوابط وقيم ومن ثم كانت سياسة تخريب المؤسسات عبر الفساد السياسى والإدارى والأخلاقى والدينى - وا أسفاه - هى سمت حكم مبارك وحواشيه وإمعاته الفاسدين محدودى المعرفة والكفاءة والخبرة، ومن هنا برزت سياسة التجريف السياسى للبلاد، واستبعاد الموهوبين والأكفاء وذوى المعرفة والعلم من المواقع التى يستحقونها عن جدارة. إن محاولة توريث السلطة التى دافع عنها الإمعات والحواشى حول الأسرة الحاكمة ومراكز القوة، كانت تعبيرًا داميًا وساخرًا عن وهن الدولة الحديثة ومؤسساتها، وتقاليدها وقواعدها على نحو أدى إلى انهيار دولة القانون، والتجرؤ على السلطة القضائية وبقايا استقلالها وتقاليدها لاسيما استقلال القضاة عبر سياسة الندب إلى الوزارات والمؤسسات العامة، أو المزايا الاجتماعية - وهى حق لكن أريد به باطل الطغيان -، ووصل التجرؤ إلى تنامى ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية .. إلخ.

إن ظاهرة القضاء الاستثنائى، وإعطاء رئيس الجمهورية سلطة إحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى، هى تعبير عن ظاهرة ازدواجية القضاء في مصر، وهى شكل من الاعتداء الدستورى والتشريعى على استقلال السلطة القضائية وعصف بالمبادئ الدستورية العامة التى استقر عليها التقليد الدستورى العالمى والمصرى من التلازم بين الدولة القانونية والمساواة أمام القانون، والقضاء الطبيعى بكل مقوماته وأركانه والتى تعنى وبوضوح أن يتم إلغاء إحالة

المواطنين المدنيين إلى قاضيهم الطبيعى ولا يحاكموا أمام القضاء العسكرى أو آمن الدولة بدرجاته حتى ولو أسبغ عليهم المشرع عليهم صفة "المشروعية الشكلانية" التى تستمد من القانون. إن ظاهرة غصب سلطة التشريع كانت إحدى ظواهر السياسة التشريعية المختلة في ظل نظام يوليو ولاسيما في عصر الرئيس المخلوع حسنى مبارك، وارتبط بها الخلل في السياسة القضائية من خلال ازدواجية القضاء الطبيعى والقضاء الاستثنائى – على اختلاف أشكاله وجهاته –، من هنا يبدو غريبًا مرافعات بعضهم دفاعًا عن القضاء الاستثنائى ومبرراته على نحو يخالف كل ما استقر عليه التراث الفقهى والدستورى والقانونى والقضائى العالمى وفى الدول العريقة حول الطابع الاستثنائي للقضاء العسكرى الذى ينبغى أن يقتصر على محاكمة العسكريين، لأنه قضاء يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالطابع الهرمى القيادى داخل المؤسسة العسكرية أيا كانت التى تحكمها قواعد تتماثل مع طبيعة مهامها.

من هنا ليس انتقاد محاكمة المدنيين أمام القضاء الاستثنائى عموما والعسكرى خصوصا هو من قبيل الخصومة السياسية أو التشكيك أو إطلاق الأحكام الأخلاقية السلبية على المؤسسة العسكرية أو جهازها القضائى، وإنما هو تأكيد على بداهات دستورية تعرفها الأمم المتمدينة، واستقر عليها ثقاة الفقهاء والقضاة في كل الأنظمة الدستورية والقضائية العريقة والأكثر تطورا في مختلف الميادين. إن محاكمة الرئيس المخلوع ونجليه وبعض قادة جهاز الشرطة تتم أمام قاضيهم الطبيعى لا أمام القضاء العسكرى ومن ثم لابد من إعمال هذا المبدأ الدستورى على جميع المواطنين حتى لا تشيع وترسخ مقولة إن ثمة تمييزا سلطويًا لصالح الرئيس ونجليه وكبار قادة وزارة الداخلية.

إن المحاكمة العادلة والمنصفة أمام القضاء الطبيعى صّدحَ بها قلة من كبار المثقفين والقضاة والفقهاء في ظل الحكم الاستثنائى وثقافة الطوارئ وسلطان الحكم المطلق في مختلف مراحل ثورة يوليو، لاسيما أثناء حكم مبارك الذى لم يأبه بأية انتقادات تمس تغول صلاحياته الفعلية والدستورية. من هنا لابد من إعمال المبادئ الدستورية العامة في الأمم المتمدينة، وحقوق المواطن – والإنسان – من المحاكمة العادلة والمنصفة في المرحلة الانتقالية أساسًا، هذا شيء والردع شيء آخر تمامًا.

ثمة ضرورة قصوى أيضا لتوفير بيئة آمنة تماما للمحاكم لأداء أعمالها في حيدة ونزاهة وطمأنينة كى يطبق القضاة القانون دون خشية أو خوف يتهددهم على نحو ما نرى في مهزلة

رفع الصور والشعارات التى تهتف بحياة الديكتاتور داخل قاعة المحاكمة، أو الاضطراب الأمنى خارج المحكمة واستخدام مجموعات للعنف إزاء أسر الشهداء والمجنى عليهم، هى أمور تهز من هيبة الدولة وسلطانها داخليًّا وخارجيًّا. إن تَرْكَ هؤلاء يمارسون العنف وترويع المواطنين الذى يمتد من خارج المحكمة إلى داخلها، وإلى عموم المصريين، هو أمر يثير الريب والشكوك، مَن هؤلاء؟! ومَنْ يتركهم يمارسون كل هذا العنف ضد القانون ولماذا؟!

النُخبة و الثورة

الدولة والإسلام السياسى والقومية و الليبرالية

«النخبة والثورة» دراسات عن عديد من الأمراض النخبوية والاختلالات السياسية والمؤسسية الموروثة والمستمرة التى كشفت عنها الانتفاضة الثورية -أو «الثورة» وفق البلاغة السائدة- فى 25 يناير 2011، والناتجة عن التسلطية وثقافتها القمعية، وعمليات التجريف والتآكل التى تمت طوال عديد العقود الماضية ولا تزال تفكك من تقاليد الدولة/الأمة الحديثة والمعاصرة فى مصر.

«النخبة والثورة» الدولة والإسلام السياسى والقومية والليبرالية: سياسات التحول فى مصر مجموعة من البحوث حول الصراع على الدولة والأمة الحديثة، الذى يدور بين عديد الأطراف السياسية والدينية والإيديولوجية على روح مصر وتقاليدها، ومواريثها السياسية والاجتماعية الحديثة. تتجلى على ساحة الفكر والعمل السياسى النزاعات المركزية حول طبيعة الدولة الحديثة والأمة، ومواريثها السياسية والاجتماعية الحديثة. تتجلى على ساحة الفكر والعمل السياسى النزاعات المركزية حول طبيعة الدولة الحديثة والأمة، و«الفرد» ودوره وحقوقه وحرياته «وحرماته» الشخصية، وعلى حقوق المرأة و«الأقليات» على اختلافها. صراع يدور على مدى استمرارية أو انقطاع نسيج الوحدة والتكامل الوطنى فى إطار التنوع والتعدد بأنماطه كافة، وفى ظل هندسات دستورية وقانونية وحقوقية حداثية أو سعى بعض القوى نحو تبنى نموذج آخر ذى سند دينى يختلف عن بعض مفاهيم ومكونات وهندسات الدولة الحديثة. صراعات على الدولة بين عديد المحاور والأقطاب حول الإسلام السياسى والقومية والليبرالية و«اليسار».

هذا الكتاب جزء من مشروع بحثى وفكرى مفتوح ومتجدد للمؤلف عن سوسيولوجيا الدولة، والنظام السياسى، والدين والثقافة، والجماعات السياسية، وميلاد «الفرد» المتعثر، والنظام الدولى المعولم. عمل بحثى ضمن عديد الكتب منها: المصحف والسيف: صراع الدين والدولة فى مصر، وخطاب الزمن الرمادى، وعقل الأزمة، والنص والرصاص، وسياسات الأديان، والخوف والمتاهة، والدين والدولة والطائفية وكتب أخرى.

تصميم الغلاف: أحمد اللباد

9 789774 901942

دار العين للنشر
Elain Publishing House